



3481  
51A



وهو رسالة الجزء الثامن من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

مجمعه	مجمعه
٢ (كتاب الاضحية)	١٤٨ فصل في تحمل الشهادة وآدائها وكتابة الصلح
١٢ فصل في العقيقة	١٥١ فصل في الشهادة على الشهادة
١٦ (كتاب الاطعمة)	١٥٣ فصل في الرجوع عن الشهادة
٣٦ (كتاب المسابقة)	١٥٧ (كتاب الدعوى والبيانات)
٣٤ (كتاب الايمان)	١٦٢ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به
٤٠ فصل في صفة الكفارة	١٧٠ فصل في كسبة الحلف وضابط الحالف
٤٣ فصل في الحلف على السكني والمساكنة وغيرها	١٧٧ فصل في تمارض البينتين
٥٠ فصل في الحلف على أكل وشرب الخ	١٨٢ فصل في اختلاف المتداعين في نحو عهد أو اسلام أو عتق
٥٥ فصل في مسائل مشورة ليقاس بها غيرها	١٨٧ فصل في القائف الملقى للمنسب عنده الاشتاء
٦٣ فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا	١٨٩ (كتاب العتق)
٦٦ (كتاب النذر)	١٩٧ فصل في العتق بالبعضية
٧٤ فصل في نذر التمسك والصدقة والصلاة وغيرها	١٩٩ فصل في الاعناق في مرض الموت
٧٩ (كتاب القضاء)	٢٠٢ فصل في الولاء
٨٦ فصل فيما يقتضي انعزال القاضى أو عزله الخ	٢٠٤ (كتاب الديبر)
٩٠ فصل في آداب القضاء وغيرها	٢٠٨ فصل في حكم حل المدبرة والمعلق عتقها الخ
١٠٠ فصل في التسوية وما يتبعها	٢١٠ (كتاب الكتابة)
١٠٥ باب القضاء على العائب	٢١٥ فصل في بيان الكتابة الصحيحة وما يلزم السبوي بنده له ويحرم عليه
١١١ فصل في غيبة المحكوم به عن محاسن الحكم	٢١٩ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر الخ
١١٤ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبة الخ	٢٢٣ فصل في بيان متفارق فيه الكتابة
١١٧ باب القسمة	٢٢٧ (كتاب أمهات الاولاد)
١٢٥ (كتاب الشهادات)	
١٤٧ فصل في بيان قدر البصايب في الشهود	
المحلف باختلاف المسمو به	

وتمت



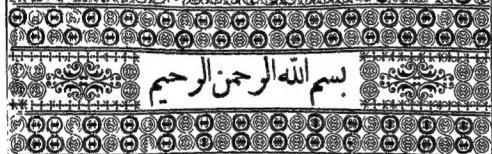
﴿فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المنهاج التى بها من هذا الجزء﴾

صفحة	صفحة
٢ (كتاب الاضحية)	١٤٥ فصل فى بيان قدر النصاب فى اليهود
١٥ فصل فى العقيقة	المختلف باختلاف المتهوديه
٢٠ (كتاب الاطعمة)	١٥٣ فصل فى تحمل الشهادة وأدائها وكتابة
٣٣ (كتاب المسابقة)	الصك
٤١ (كتاب الايمان)	١٥٦ فصل فى الشهادة على الشهادة
٥٣ فصل فى صفة الكفارة	١٥٨ فصل فى الرجوع عن الشهادة
٥٥ فصل فى الحلف على السكى والمسكنة	١٦٣ (كتاب الدعوى والبيانات)
وغيرها	١٧٩ فصل فى جواب الدعوى وما يتعلق به
٦٩ فصل فى الحلف على أكل وشرب الخ	١٨٣ فصل فى كيفية الحلف وضابط الحالف
٧٣ فصل فى مسائل متشورة ليقاس بها	١٨٨ فصل فى تعارض البينتين
غيرها	٢٠٢ فصل فى اختلاف المدعىين فى نحو
٨١ فصل فى الحلف على ان لا يفعل كذا	عقد أو اسلام أو عتق
٨٤ (كتاب النذر)	٢١٢ فصل فى القائف الملتق للانسب عند
٨٨ فصل فى نذر النسك والصدقة والصلاة	الاشتباه
وغيرها	٢١٦ (كتاب العتق)
٩٥ (كتاب القضاء)	٢٢٤ فصل فى العتق بالعضية
١٠٠ فصل فيما يقتضى انزال القاضى	٢٢٧ فصل فى الاعتاق فى مرض الموت
أو عزله الخ	وبيان القرعة فى العتق
١٠٤ فصل فى آداب القضاء وغيرها	٢٣٣ (كتاب التذير)
١١١ فصل فى التسوية وما يتبعها	٢٣٥ (كتاب الكتابة)
١١٦ باب القضاء على الغائب	٢٣٧ فصل فى بيان الكتابة الصحيحة وما يلزم
١٢٢ فصل فى غيبة المحكوم به عن مجلس	السيدو بنده له ويحرم عليه
الحكم	٢٣٩ فصل فى بيان لزوم الكتابة من جانب
١٢٣ فصل فى بيان من يحكم عليه فى غيبة الخ	وجوازها من آخر الخ
١٢٥ باب القسمة	٢٤١ فصل فى بيان ما تغاير فيه الكتابه
١٣٣ (كتاب الشهادات)	الباطلة الفاسدة وما توافق أو تمايز الخ
	٢٤٢ (كتاب أمهات الاولاد)

الجزء الثامن من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج  
في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضى الله  
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد  
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب  
الدين أحمد الرملى رضى  
الله تعالى عنهما  
آمين

ولاجل تمام النفع وضعناهما مشه حاشيتين الاولى  
حاشية العلامة آى الضياء الشج على الشبراملى  
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصلا بينهما  
بجدول التمييز لحاشية الرشيدى باعلى الهامش  
وحاشية الشبراملى تليها رضى الله عن الجميع

في كتاب الاضحية في  
هي بضم الهزرة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد يدها (قوله وجمعها اضحايا) صوابه وجمعها  
اضاحي لان ضحاها انما هو جمع ضحية كما سيأتي (قوله والاصل في ذلك) لعل المراد الاصل في كونه لو اشترك غيره جاز كما هو  
ظاهر السياق على ما فيه مما يعلم بالتأمل وقد قدم الاصل في الباب وشيخ الاسلام اورد هذا الحديث عند قول الروض ولو  
عني الذي قدمه الشارح فليجروا ٢ (قوله الى انقضاء زمن الاضحية) أي ان لم يصح كما هو ظاهر (قوله رذل) لا ينبغي ان يذكر



في كتاب الاضحية في  
بضم الهزرة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد يدها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسر هاء واصحابها  
بفتح الميم وكسر هاء وجمعها اضحايا وهي ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم عسجد  
التحري الى آخر ايام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول ازمسة فعلها  
وهو الضحي والاصل فع قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر أي صلاة العبد وانحر  
التسك وخبر مسلم عن انس رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين احمرين  
افترين ذبحهما بيده وسعى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والاصل قبل الايض الخالص وقيل  
الذي يابضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك (هي) أي التضحية اذ كثيرا ما يطلق الاضحية  
ويراد بها الفعل لا المتعرب به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ولو بجنى ان تعدد اهل  
البيت والافسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تمن لكل منهم سقوط الطلب  
فعل الغير لا حصول الثواب ان لم يفعل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو  
أشرك غيره في ثوابها جاز وانما مذهبنا والاصل في ذلك انه صلى الله عليه وسلم ضحى بغيره  
نشأه بالبقر رواء الشيخان فلا تجب بأصل الشرع لما روى البيهقي وغيره باسناد حسن

في كتاب الاضحية في  
(قوله بفتح الضاد) أي مع  
التشديد (قوله وجمعها  
ضحايا) أي على التثنية في  
ضحية وبشارة شرح الروض  
كتاب الضحايا جمع ضحية  
بفتح الضاد وكسر هاء  
ويقال أضحية بضم الهزرة  
وكسر هاء مع تخفيف الياء  
وتشديد يدها وجمعها اضاحي  
بتشديد الياء وتخفيفها  
ويقال أضحية بفتح الهزرة  
وكسر هاء وجمعها اضحي  
كارتطاة وأرطى وبها  
هي يوم الاضحي (قوله  
وهو الضحي) عبارة ج  
وهو وقت الضحي (قوله  
ولو يعني ان تعدد اهل  
البيت) قال مردوا الاثرب  
ان المراد بأهل البيت  
من تلزم نفقتهم قال والقياس  
على هذا ان شرط وقوعها  
ان يكون المضي هو  
الذي تلزمه النفقة حتى  
لو ضحى بعض عياله لم يقع  
عن غير ذلك البعض سواء  
من تلزمه النفقة وغيره  
فالرد عليه أن مقتضى  
كونها فرض كفاية

سقوطها بفعل أي بعض كان سواء من تلزمه النفقة وغيره فقال لا صافاة بين كونها فرض كفاية وتوقف  
السقوط على بعضهم معناها وهو من تلزمه النفقة اه سم على منج وفي ج خلافه وهو الاقرب لانه المناسب لكونها  
سنة كفاية (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) ظاهره وان لم تلزمه النفقة وهو يخالف ما ذكرنا عنه (قوله انه لو اشترك غيره)  
أي كان يقول أشركتكم أو فلان في ثوابها وروى بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب

هذه انا وهم انواع المتن عن ظاهره الذي هو المراد قائل (قوله بضم العين) ظاهره انه لا يجوز فيه الفسخ مع انه حرف حاقل والاصل فيه النسخ لكن في فسخ الاقفال شرح لامية الاعمال ما هو صريح في جوازها فلا ريب (قوله أي نضرع) نفسيع لائن (قوله بدل شاة) أي واجبة كما هو ظاهر (قوله فاذ اند على السبع تطوع) أي أضحية تطوع هكذا ظهر فليراجع (قوله

(قوله تخافة ان يرى الناس ذلك) لا يقال هذا ليندفع بالانخبار بعدم وجوبها لا نقول أجب عن مثل هذا في مواضع تتعلق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حاصله ان عدم الفعل أقوى في انتقاد النفوس واعتقادها المائل عليه الترتك من عدم الوجوب من القول لان القول يخجل المحاز وغيره من الاشياء المخرجة له عن الدلالة (قوله ووافقته تفويضها) أي الاضحية (قوله ومن ثم كانت أفضل) ينبغي ان يحل ذلك حيث تساوى باقدها وصفة وان البقرة تطوعاً أفضل من الشاة أضحية ويحتمل بقاؤه على ظاهره لان الله تعالى يجعل الثواب الكثير في الشيء القليل خصوصاً وقد جعل سبب الافضلية انه قبل وجوبها (قوله وانما تسن لمسلم قادر) أي بان فضل عن حاجته بموئنة ما صرف في صدقة التطوع انتهى ج (قوله فخرج) لوقال ان ملكك هذه الشاة فقله على ان أضحي به لم تزلمه وان ملكها لان العين لا يثبت في الذمة ٣ بخلاف ان ملكك شاة فقله على

ان أضحي بها قلته مه ادا ملك شاة لان غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا بها فانظر الروض وغيره انتهى سم على موهج وينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل فيما لوقال ان ملكك هذا العبد فقله على ان اعتقه الخ وقضية ما في الروض انها لا تنصير أضحية بنفس الشراء بل انما تنصير كذلك بالجعل فراجعه وبعبارة وتجب بالندر فان قال الله على ان اشتريت شاة ان جعلها أضحية واشترى زمة ان يجعلها

أنا اياكرو عمر كانا لا يصحيان محافة ان يرى الناس ذلك واجبا ووافقته تفويضها في خبر مسلم الى ارادة المصحى والواجب لا يقال فيه ذلك ولان الاصل عدم الوجوب ويكره تركه ان تسن له لخلاف في وجوبها ومن ثم كانت أفضل من صدقة التطوع وانما تسن لمسلم قادر حر كله أو بعضه (لا تجب الا بالاتزام) كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (ويسن لمريدها) غير المحرم أي التضحية (ان لا يزل شعره ولا طفره) أي شيأ من ذلك (في عشر ذي الحجة حتى يضحى) لقوله صلى الله عليه وسلم اذ اربتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يضحى فليترك عن شعره واطفاره واه مسلم والحكمة فيه بقاؤه كامل الاجزاء لتتم له المغفرة والعفو من البار ولو قصد التضحية بعد زالت الكراهة بأولها كما جزم به بعضهم وهو المعذور سواء في ذلك شعر الرأس والحية والابط والعانة والشارب وغيرها فان خالف كره واستمر الكراهة لمريدها الى انقضاء زمن الاضحية ويحل ذلك فيما لا يضر ما يتخوف من وجلة فضر فلا (د) يس (ان يذهبها) أي الاضحية وجعل (بنفسه) ان أحسن الذبح اقداد به صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا تهاقر به فندبت مبشرتم او كذلك الهدى وأفهم كلامه جواز الاستئابة والاولى كون النائب فيها مسلماً ويكره استئابة كافر وصي لا حائض (والا فبشدها) لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضي الله عنها بذلك رواه الحاكم وصححه اسناده أما الاثني والخمسي فتوكيله ما أفضل (ولا تضح) أي التضحية (الامن ابل وبقر) عراب أو جواميس (وغنم) صان أو معز لقوله تعالى ويذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولا تها عبادة

فان عينها في روم جعلها وجهاً ان ولا تنصير أضحية بنفس الشاة ولا يثبت اه أي فلا بد من لفظ يدل على الالتزام بعد الشراء فخرج (م) من أو اذان يمدى شيأ من النعم في البيت من له ما سن لمريده التضحية اه سم على منهج (قوله كجعلت هذه) أي بان يقول ذلك باللفظ ولا يكتفي بالنية (قوله في عشر ذي الحجة) أي لو في يوم الجمعة فلا تطلب منه ارادة ذلك كما صرح به ج في باب الجمعة ومثل هذا في كلام الشيخ حميرة (قوله فليترك شعره) أي تداء بالصارف له عن الوجوب كون الحكمة في طلبه مخرد ارادة المغفرة (قوله الى انقضاء زمن الاضحية) أي حيث انقضى لم يصح فلا ينافي ما مر من ان الكراهة تنهى في حق من ضحي بمعدداً ولو لمسا (قوله ان أحسن الذبح) ظاهره وان كرهه كان أي لا يكرهه وينبغي ان يكون خلاف الاول لما يأتي من ان المرء أو الخنثى الأفضل لهما التوكيل (قوله والا فبشدها) ع وينبغي ان يستحضر في نفسه عظيم نعمة الله عليه وما حضره من الانعام وتحديد الشكر على ذلك انتهى سم على منهج (قوله فتوكيله ما أفضل) أي اضفه ما لان ذلك من وظائف الرجال (قوله لقوله تعالى الخ) قضية سياقه ان الانعام شاملة للابل والبقر والغنم لا كرامها ايضاً وفي ذلك خلاف في المصباح النعم المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه وأكرم ما يقع على الابل

واسمها القيمة الخ عبارة النصفه التي أفضل من كثرة العدد (قوله واستكثر الثمن) لعله في النوع الواحد (قوله فتسزل) هو بفتح الشاء وكسر الزاي من باب فعمل بفتح العين يفعل بكسر هاءه في اللفاعل كما في مقدمة الادب

قال أبو عبيد النعم الا بل قط و يذكر ويؤث وجمعه نعمان مثل حل وحلان وانعام وايضا قيل النعم الا بل خاصة والانعام خواتم انطقوا والغلف هو الا بل والبقر والغنم وقيل تطلق الانعام على هذه الثلاثة فاذا انضوت الا بل فهي نعم وان انضرت البقر والغنم تسمى نعماء (قوله بطعن) أي بالنعم وفي المختار عن بعضهم الغنم فيها (قوله الا ان تعسر) أي وجودها

(قوله وقضيت) أي قضيت  
قوله لا تدبجوا الامسنة  
(قوله والجهور على خلافه)  
معقد (قوله أفضل) أي  
من الاتي وظاهره ولو  
معينه وسيأتي ما فيه (قوله  
الا ان يكثر) أي ضربه  
للاتي (قوله والشاء عن  
واحد) وقع السؤال عما لو  
مضت الشاء بعد أو عكسه  
هل تجزئ في الاولى عن  
سبعة ولا يجزئ البعير في  
الثانية الا عن واحد ولا  
الجواب عنه ان هذا ينبغي  
على ان المسخ هل هو تغير  
صفة أو ذات فان قلنا بالاول  
لا تجزئ اشارة المسوخة  
بعير الا عن واحد ويجزئ  
البعير المسوخ الى الشاء  
عن سبعة وان قلنا بالثاني  
انعكس الحال لان ذات  
الشاء المسوخة الى البعير  
ذات بعير والبعير المسوخ  
الى الشاء ذاته شاء (قوله  
أو هدى لم يجز) ومثله مالو  
اشترك أربعة عشر في بدتين

متعلقة بالحياوان فاخصت بالانعام كالزكاة (وشرط) اجزاء (ابل أن تطعم) ضم  
العين طعن يطعن في السن طعنوا طعن فيه بالقول يطعن أيضا أي تشرع (في السنة  
السادسة ويقر ومز في الثالثة وضأن في الثانية) بالاجماع نعم لو أجدعت الشاء من  
الضأن أي سقطت سنوات اقبل تمام السنة أجزأت ويكون ذلك عتلة البلوغ بالا احتلام فتدري  
أحد وغيره خصه بالبلوغ من الضأن فانه جائز وروى مسلم خبر لا تدبجوا الامسنة الا ان  
تسرع عليكم فادبجوا اجذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي النعمة من الا بل والبقر والغنم  
فما فوقها وقضيتها ان جذعة الضأن لا تجزئ الا عند عجزه عن المسنة والجهور على خلافه  
وحاولوا الخبر على التنب وبقدره يسن لكم أن لا تدبجوا الامسنة فان عجزتم فخذعة ضأن  
(ويجوز ذكره وأتى) وخشي لكن الذكرو لو بلون مفصول فيما يظهر أفضل لان له أطيب  
الا ان يكثر زوانه فالأثني التي لم تلد أفضل منه حينئذ وعلى ذلك حمل قول الشافعي والأثني  
أحب الي وجهه بعضهم على جزاء المصيد اذا قومت لاخراج الطعام والاتى أكثر قيمة (وخصي  
للإنباع (و) يجزئ (البعير والبقرة عن سبعة) للنص فيه كما يجزئ منهم في الحال لا حصار  
تجبر مسلم وسواء أراد بعضهم الاخصية والاخر اللحم أم لا ولهم فحة اللحم اذهى افراز  
وخرج بسبعة ما لو دبحها ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا تجزئ عن واحد منهم (والشاء عن واحد)  
قط بل لو اشترك اثنان في شاتين في قصبة أو هدى لم تجز وفرق بينه وبين جواز اعتناق  
نصفي عبيدين عن الكفارة بان المأخذ مختلف اذا أخذتم تخليص رقبة من الرق وقد وجد  
بذلك وهنا القصبة بشاة ولم توجد بما فصل وأما خبر اللهام هدا عن محمد وأمة محمد فمحمول  
على أن المراد التثريب في التواب لافي الاخصية ولو ضحى ببسنة أو بقرة بدل شاة فالأند  
على السبع تطوع بصرفه مصرف التطوع ان شاء (وأفضلها) عند الانفراد فلا ينافي قوله  
الا في وسبع شياه الخ (بعير) لكثرة اللحم (ثم قرء) لانها كسب مع شياه (ثم ضأن) أطيبه  
(ثم معز) وقول الشارح ولا حاجة الى ذكر الاخبار الا لشيء بعده يجاب عنه بأنه انما ذكر  
ثم الاخبار لان بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه وهي شرك من بدنة ثم من بقرة (وسبع  
شياه أفضل من بعير) ومن بقرة لان لحم الغنم أطيب والدم المراق أكثر (وشاة أفضل  
من مشاركة في بعير) للانفراد باراقة الدم ولطيب اللحم واستكثر القيمة أفضل من العدد  
مخلاف العنق واللحم خبير من الشحم والبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم البلقاء ثم السوداء

لان كلا انما حصل له سبع بدتين فلم يحصل له من كل الانصاف ذلك لا يكتفي لانه لا يكتفي الا بسبع كامل نعم  
من بدنة واحدة وقا لم ويقاسه عدم الاجزاء اذا اشترك ثمانية في بدتين اذ يخسف كلا من كل بدنة فمن لا يكتفي اه سم على  
منه (قوله نصف عبيدين) أي بانه سحرا وأسرى العنق الى باقهما والا فلا يجزئ لعدم حصول المقصود من الكفارة (قوله  
بدل شاة) أي منذورة في الذمة لقربة قوله فالأند الخ (قوله ثم الاخيرة) أي افظ ثم في قوله ثم معز (قوله ولطيب اللحم)  
ظاهره وان كانت التركة باكثر البعير وبصرح ج (قوله ثم البلقاء ثم السوداء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا  
البلقة بالضم والظاهر ان المراد هنا

لأنه مخشري وعليه قول الشارع التي هي لها كالأخني وهذا خلاف ما اشتهر ان هنزل لم يسمع الا مبنيا للمجهول فتنبه لذلك  
(قوله زوال المحذور بها) أشار ابن قاسم الى منعه (قوله كان نذر الاضحية بمعنى الخ) اهل الضرورة انها معينة (قوله وكذا  
فانذتها) أي لا تجزئ اذ ليس مما أفسسه المتن بدليل انه يضر قطع بعض الآلية ولا يضر فقد جميعها خلقه (قوله لاجل كبرها)  
أي لاجل ان تكبر (قوله نظر اللقطين) أي يجعل كل منهما فسموا وليس المراد اللقطين من حيث كونهم اللقطين كما قد يبادر

ما هو أعم من ذلك ليشمل ما به بياض وجرة بل ينبغي تقديمه على ما به بياض وسواد لقر به من البياض بالنسبة للسواد  
وينبغي تقديم الاجراء الخاص على الاسود وتقديم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب الى البياض يقدم على غيره وعجاجة  
شرح المنهج بعد الصغراء ثم العفراء ثم الجراء ثم البلقاء ثم السوداء (قوله نعم يقدم السمن على اللون عند نذرهما) أي وعلى  
الذكورة أيضا كما تدبره مقدمه من ان الانثى التي لم تلد أفضل من الذكر الذي كثر زوالها وما قول شيخنا الزايد

عن حج ونظر عند  
تعارضهما تقديم السمن  
كالذكورة فعماء ان كلا  
من السمن والذكورة  
يقدّم على اللون الفاضل  
فيقدم الذكر الاسود على  
الأنثى البيضاء (قوله مع  
انها) أي الآلية (قوله على  
انه قد يطلق) أي اللحم  
(قوله قطع فاقصة) أي  
وان قلت بخلاف ما يأتي  
في الآلية فان المضربها  
اغما هو الكثير لان قطع  
بعض الآلية يقصده كبرها  
فتم حار (قوله لم يتقدمها  
إيجاب) أي بندر (قوله  
والافوق خروجها) أي  
ولا يضر تقدمها وقت الذبح  
كما يأتي في قوله وعلم بما  
قورنا انه لو نذر التضحية  
بهذا الخ (قوله نعم يقصه  
اجزاء قريبة) أي عرفا

نعم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما (وشرطها) أي الاضحية لتجزئ حيث لم يلزمها ناقصة  
(سلامة من عيب ينقص لحما) يعني ما كولا ان مقطوعة الآلية لا تجزئ مع انم اليست بطم  
على انه قد يطلق عليه في بعض الأبواب كافي قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان وسواء كان القصص  
في الحال قطع فلقه من نحو خذ أو المائل كمرج بين لا ينعقد ربحا فتهزل ويعتبر سلامتها  
وقت الذبح حيث لم يتقدمها إيجاب والافوق خروجها عن ملكه وقصبة كلامه عدم اجزاء  
التقصية بالحامل لان الحمل من لحما وهو المعقد قد حكاها في المجموع في آخر زكاة التمن عن  
الاحساب وما وقع في الكفاية من أن المشهور اجزؤها لان ما حصل من نقص اللحم يجزئ  
بالجنسين غير معمول عليه فقد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلقة وأيضا فزيادة اللحم لا تجزئ عينا  
كمرجاء أو جرباء معينة وانما عدوا الحامل كاملة في الزكاة لان القصبة فيها التسلسل دون  
طيب اللحم وما جرب به بعضهم من جل الاجزاء على ما اذا لم يحصل بالحمل نقص فاحش ومقابلها  
على خلافه مردود عيانا فمن أن الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجزئ وان قل نعم يقصه اجزاء  
قريبة العهد بالولادة زوال المحذور بها المال التزمها ناقصة كان نذر الاضحية معينة أو صغيرة  
أو قال جعلتها أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزئ ضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية  
وجرت مجراها في الصرف وعلم ما قورنا انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب  
ضحي به وثبت له أحكام التضحية وينقص بفتح أوله وضم ثالثه بفسط المعنف ادهى  
لنفس القرآن (فلا تجزئ بعفاء) وهي التي ذهب نحوها من المزال وقد يكون خلقه أو لحرم  
أو مرض الخبر الصحيح أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمرصة البين مرضها  
والعرجاء البين عرجها والكسيرة وفي رواية والجفشاء التي لا تنقي من التي بكسر النون  
وسكون القاف وهو الخ (وبجنونة) لانه ورد النهي عن الثولاء وهي الجنونة التي تستدبر المومي  
ولا ترمي الا القليل وذلك يورث المزال (ومقطوعة بعض اذن) أي بان نذر لذهاب جزء  
ما كولا وأقهم كلامه عدم اجزاء مقطوعة كما سبأ الاولى وكذا فاقدتها خلقه ولا يضر فقد الآلية

(قوله أو صغيرة) أي لم تبلغ سن التجزئ فيه عن الاضحية (قوله ولا تجزئ ضحية) أي الضحية المندوبة والمندوبة في ذمته  
(قوله وهو سليم) أي والحال (قوله وثبت له أحكام التضحية) فنقصه اجزؤها في الاضحية وعليه يفرق بين نذرهما لانه ثم  
تعب وبين نذر التضحية بالناقصة لانه لما التزمها سلمة نرحت عن ملكه بمجرد النذر فكذا بانم الضحية وهي "لجنة بخلاف  
المعينة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلتنبت لها صفة الكمال بحال (قوله وضم ثامه) ويجوز فيه أيضا ضم الياء مع تشديد  
القاف وكسرهما (قوله ومقطوعة بعض اذن) أو مثل الاذن الانسان بالاول وهل مثل قطع بعض الاذن مالو أصاب بعض الاذن  
آفة أذهبت شيئا منها كالنحو القراد لثني منها أو لا يفرق بالمشقة التي تحصل بإرادة الاحتراز عن مثل ذلك فيسه نظر  
والا قرب الثاني لان ما لا اختيار له فيه حيث لم ينقص اللحم مغتفر كافي العرج اليسير وكالمريض الذي لا يحصل بشدة هزال  
ونحوه (قوله وكذا فاقدتها) أي بان لم يتعلق لها أذن أصلا ما صغيرة الاذن تجزئ لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجنة

(قوله كما في هذا خضعان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله ابن قاسم (قوله وضابطه) أي ما في المتن (قوله نعم ان وقفوا في العاشر الخ) هذا استعراض على قوله وهو عاشر الخ وتطره ل هذا الحكم خاص بأهل مكة ومن في حكمهم (قوله وانما الخفت) أي المعية والفصيل (قوله فلا يردانها شعبة بالأضحية وليست أضحية) أي حتى يتعين لها وقت (قوله وهو

(قوله اذا لمعز لا الية له) فهو موه ان قطع الذنب من المعز ضرر في ج وألحق الذنب بالالية واعتبر ضابطه مع جمع بانه كالاذن بل فقد انذر من فقد الاذن وبق ما لو خلقت المعز بلا ذنب هل تجزئ أم لا فيه نظرم أثبت متن الرض صرح بالأجزاء في ذلك (قوله بانها عضو لازم) وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله ٦ فقد قلقة يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبير بالنسي فالالية وان صغرت فهي من

حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويبي النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في ان المقطوع كان كبيراً في الأصل فلا يجزئ ما قطع منه الا ان أوصفها بجزئ في نظر والتراب الاحزاء لانه الأصل فيما قطع منه والموافق للقلب في ان الذي يقطع لكبر الالية صغبر (قوله واذا ضمر) أي العرج (قوله فكسر العضو) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطاع الذهاب معه للرعي فالوفعل بهذا عند ارادة الذبح ليتمكن الذابح من ذبحها لم تجز على ما اقتضاه قوله فيما هو ومواء ا كان النقص في الحال

خلقة اذا لمعز لا الية له ولا قد ضرع اذا لذر لا ضرع له وبما قرأ ما في فقد الاذن بانها عضو لازم غالباً نعم لو قطع من الالية جزء يسير لاجل كبرها فالواجب الاجزاء كما في به الوالد رحمه الله تعالى بدليل قوله لا يضر فقد قلقة يسيرة من عضو كبير (وذا من عرج) بين بحيث تقطع بسببه عن المشاشية في الرعي واذا ضرر ولو باضرط لم اعند ذبحها فكسر العضو وفقدته أولى (و) ذات (عور) وعلم منه امتناع العمياء الاولى ولا يضر ضعف بصرها ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين يحصل بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) الشعر المار وعطف هذه على ما قبلها من عطف الخاص على العام اذا الجرب مرض ولا فرق بين نقصها بهذه العيوب أولا (ولا يضر يسيرها) أي يسير الاربع لعدم تأثيره في اللحم (ولا تقدرن) ادلايتعلق بالقرن كبير غرض وان كانت القرنه افضل نعم ان أثر اتكساره في اللحم ضرر كالم من قوله وشربها الخ وتجزئ فائدة بعض الاسنان (وكذا اشق اذن وخرقها وقطعها في الاصبع) حيث لم يذهب جزء منها والثاني يضر ذلك لصحة النهي عن التضحية بالخرقا وهو مخروقه الاذن والشرفاء وهي مشقوقتها والاول حل النهي على التزبيج جميعا ينه وبين مفهوم العدد في خبر أربع لا تجزئ في الاضاحي لا تضاعف جواز ما سواها (قلت الصحيح المنصوص بضر يسير الجرب والله أعلم) لانه يفسد اللحم والودك وألحق به القروح والبثور والثاني لا يضر كالمرض (ويدخل وتها) أي التضحية (اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهي عاشر الخجة (ثم مضى) قدر ركعتين وخطين خفيقتين (راجع لكل من المنطقتين والركعتين علا بقاعدة الشافعي المارة في الوقت أو ان التنبه نظر اللغتين السابحين وان كلاهما منقضي في نفسه في هذا ان خضعان اختصهما اذ يجوز اخضعهما أيضا بالاتفاق وضابطه ان يشتمل فسله على أقل تجزئ في ذلك فلو ذبح قبل مضى ذلك لم يجزه وكان شاه لحم عليه من ذبح قبل الصلاة فانما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين نعم لو وقفوا في العاشر حديث الايام للذبح على حساب وقوفهم كما هو في باب الخ (ويبي) وقت التضحية وان سكره الذبح ليدلا

كقطع قلقة الخ ومن قوله هنا واذا ضرر ولو باضرط لم اعند ذبحها فكسر العضو وفقدته أولى (قوله ادلايتعلق بالقرن) الا يؤخذ منه اجزاء فاذا لذر لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان أثر قطعه في اللحم (قوله ويجزئ فائدة بعض الاسنان) أي بخلاف فائدة كل الاسنان مر وقال تجزئ مخلوقة بلا اسنان انتهى وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثري اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليس رانته سم على منهج (قوله وثقها) تأكيد لتردها في الخرق والتقب (قوله لم يذهب جزء منها) أي وان قل جدا (قوله والودك) أي الدهن (قوله اذ يجوز) أي في غير التركاب (قوله نعم لو وقفوا في العاشر) أي غلطاً (قوله كما هو في باب الخ) أي فتكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور وقد يشكل هذا على ما مرله في صلاة العيد من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الغروب ربوة بهلال شوال الليلة الماضية لم تقبل شهادتهم بالنسبة لعدالة العدة خاصة فيصم صوم صبيحة تلك الليلة مع كون الصلاة فيها أداء اللهم الا ان يفرق بان التضحية من توابع العيد فنظر يوم الوقوف والصوم ليس من توابع الصلاة

أول ما يلقاه من وقتها<sup>١</sup> آخر قوله ولا ينافي ذلك قولهم بسن أن يقول بسم الله اللهم هذه صيغة فلان كذا في نسخ بآيات لفظ اللهم عقب بسم الله وهي التي يصح معها قوله أصرحته في الدعاء أو أيضا هذه هو الذي قالوه تأييد من

(قوله الحاجة) كاشفها لهم أرباعا منعه من التضحية أو مصلحة كثير الفقراء لئلا أو سهوة حضورهم (قوله لا تخو طمية) أي فاته لغو فلا يجب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر أن تصدق بها فاته يجب ولو حصة ولا يتصدق بها من على ما يفهم من قوله دون الصدقة المنذورة (قوله وانما الحق) أي المعين الذي لا يجزئ في الاضحية (قوله وليست بأضحية) أي وكان حقها أن لا يتصدق ذبحها بإيام التضحية (قوله وزمه ذبحها) ٧ أي ولا يجزئ غيرها ولو سلية عن معية

عينا في نذره (قوله ويغارق النذور) أي المطلقة (قوله وهو أول ما يلقاه) أي وهو جلة الأيام الأربعة التي تلقاه بعد وقت النذر لأول جزء منها (قوله بخلاف ما هنا) فضية هذا الفرق وجوب الفور بما لو نذر التصديق بحال بعينه كان قال الله على أن أصدق بهذا الدينار والظاهر أنه غير مراد وصرح بذلك قول البهجة وشرحا في باب الاعتكاف ومعنى ما عينا لا اعتكاف زمانا عينا كالعصام لا لأن يصلي والصدقات في زمن فلا يتعين إلى آخر ما ذكره (قوله وجب فيها مامر) أي في قوله وهو أول ما يلقاه (قوله فاطقتنا مافي الأذمة به) أي بالمعين (قوله بخلافه في الأبواب)

الحاجة أو مصلحة (حتى تقرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) لحبر عرفة كلها موثقا وأيام منى كلها منصرف وفي رواية في كل أيام التشريق ذبح وهي ثلاثة أيام بعد ذبح يوم النحر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طالعها ثم) عقبه (مضى) قدر الراكمين والخطتين (بأقل مجزئ) كأم (والله أعلم) بناء على دخول صلاة العيد بطولوعها وهو الأصح كما مر (ومن نذر) واحدة من النعم علو كذا (معينة) وإن امتنع التضحية بها كالعبية والقصيل لا تخو طمية وانما لحقت بالأضحية في تعريضها دون الصدقة المنذورة لقوة شبهها بالأضحية لاسيما وراقاة الدم في زرعها أكل فلا بد منها شبهة بالأضحية وليست بأضحية (فقال الله على) ٨ وكذا على وار لم يقل الله تأييد من كلامه في باب النذر (إن أضحي بهذه) أو هي أو هذه أضحية أو هدى أو جعلتها أضحية زال ملكه عنها بمجرد تعيينها كالنذر التصديق بحال بعينه (وزمه ذبحها في هذا الوقت) أداؤه هو أول ما يلقاه من وقتها بعد نذره لانه التزمها أضحية قعين وقتها لذبحها وتغارق النذور والصكافات حيث لم يجب الفور فيها الصلة بانها امر سلية في الذمة بخلاف ما هنا فاته في عين وهي غير قابلة للتأخير كالاعتكاف ولا يشك على ذلك ما لو قال على إن أضحي بشاة مثلا حيث وجب فيها امر لا مكان الفرق بأن التعيين هنا هو الغالب فاطقتنا مافي الذمة بخلافه في الأبواب المذكورة وخبر بقوله فقال ما لو نوى ذلك فانه يكون لا غيا كالنووى النذر وأفهم كلامه عدم احتياجه إلى نية مع قوله المذكور بل لا عبرة بنية خلافه لصرحته وحديثنا يقع في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له هذه أضحية مع جعلهم بما يترب على ذلك من الأحكام تصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أن أنطوعها خلافا لعضوم ولا ينافي ذلك قولهم بسن أن يقول بسم الله اللهم هذه عقيقة فلان مع نصريحهم بحال الأكل منها لصرحته في الدعاء اذ ذكر ذلك بعد البسلة صريح في أنه لم يرد سوى التبرك وحينئذ فوجدنا قرينة لفظية صارفة ولا كذلك هذه أضحية وأفهم قولنا أداؤه ورثا قضاء بعد فوات ذلك الوقت وهو كذلك في ذبحها ويصرفها في مصارفها (فان

أي أبواب النذور (قوله مع جعلهم) وانما لم يسقط عنهم وجوب الذبح مع جعلهم لتقصيرهم بعدم التعلل ولأن الجاهل أغيا سقط الائتم لا الضمان (قوله يمتنع عليه) ومثله من علم بذلك منه حيث لم يكن من الفقهاء (قوله ولا يقبل قوله أردت الخ) المتبادر عدم القبول بظاهر وان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله فلا يجب التصديق بالباطن وان كان قوله هذه أضحية صريحا في النذر لأن الصريح يقبل الصرف الآن يحمل قوله ولا يقبل على معين لا ظاهرا ولا باطنا فوافق قوله يمتنع عليه أكله منها (قوله لصرحته في الدعاء) فضيته أنه لو قال مثله هاتيان قال بسم الله اللهم هذه أضحية أو أضحية أهل بيتي لاتصير واجبة (قوله في ذبحها) أي فور اقباس على الخواص إذا كانت تلحق بحق المستحقين بها وظاهره وان آخر لعذر (قوله فان تلفت قبله) بقي ما لو أشرفت على التأجيل قبل الوقت وتبين من ذبحها قبل وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكر والتصديق بلحمها ولا يضمن بدله من أنه لو تعدى بذبح العبة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكر والتصديق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فبني ضمانه لها



الصفة لكن لا يصح تعليله بقوله اذ ذكر ذلك الخ وانما يصح تعليله للصفة التي ليس فيها لفظ الهم وحاصل ما في النصفة ان بعضهم استشكل ما هنا اذا قال بسم الله هذه عقبة فلان فردوا بان ذلك لم يردوا في السنة هذه عقبة فلان قالوه هنا صريح في الدعاء فليس مما نحن فيه ثم قالوا عرض انهم ذكر واذا كان لا شاهد فيه ايضا لان ذكره بعد البعثة صريح في أنه لم يرد به سوى التبرك (قوله لصراحتي في الدعاء الخ) قضيته انه لو قال مثل ذلك في الاخصبة لا تصير واجبة فانظر هل هو كذلك (قوله قبل الاتفاق) متعلق بزوال (قوله لانه لا يمكن ان يملك نفسه الخ) فيقال ايضا ان لو قلنا زوال ملكه بنفس الاتزام

(قوله وجعلها اخصبة) أي بالنذر (قوله تبين الارش) ٨ أي ووجب ذبحها (قوله وهو) أي الارش (قوله ولو زال عيها لم

تلفت) أوسرقت أو ضلت أو طرأ فيها عيب يمنع اجزاءها (قوله) أي وقت النصفة وفيه ولم يتمكن من ذبحها ولم يقع منه في جميع الحالات تقرط (فلا شيء عليه) فلا يلزمه بذلها زال ملكه عنها بالانقضاء وبما فيها في يده كالوديعة ولا ينافيه عدم زوال ملكه عن قن التزم عقبة قبل الاتفاق وان كان بيعه ونحوه قبل ذلك محتملا لانه لا يمكن ان يملك نفسه وبعاقه لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الاخصبة ومن ثم لو أنفذه النازل لم يضمنه وأما الاخصبة بعد ذبحها فلا كمالها وجود دون ومن ثم لو أنفذهما ضلها ولو ضلت من غير تصغير لم يكاف تخصيلها ثم ان لم يتحقق في ذلك الى مؤنة لها وتبع عرفا فالعقبة زومها بذلك ويضمنها تأخير ذبحها بالاعذر بعد دخول وقتها ولو اشترى شاه وجعلها اخصبة ثم وجدها عابا قبضها من الارش وامتنع رد هال زال ملكه عنها كالمهر وهو المضمي ولو زال عيها لم تصير اخصبة اذا السلامة لم توجد الا بعد زوال ملكه عنها فاشبهه ما لو أعققت عن كفارتها أمي فابصر بخلاف ما لو كمل من التزم عقبة قبل اعاقه فانه يميز عقبة عن الكفارة ولو عين معيبة ابتداء مصر فيها مصر فهاؤ ردوها بسليمة أو تميت فضية ولا شيء عليه أو عين سليما عن نذره ثم عيبه أو غيب أو تلف أو ضل أو بدله بسليمة وله اقتناء تلك المعيبة والضالة لا تفك كها عن الاختصاص وعودها للملكه من غير انشاء تلك خلافا لما هو كلام جمع (فان أنفها) أو تلفت بتقصيره أو ضلت أي وقد فات وقتها أو يس من تخصيلها فيما يظهر وبه يجمع بينه وبين ما مر آنفا أو سرفت (لزمه) أكثر الامر من قيتها يوم نذرها أو نحوه وتخصيل مثلها فلو كانت قيتها يوم الانقضاء أكثر من رخص سعرها وأمكن شراء مثل الشاة الاولى ببعضها فيشتري به كريمة أو شاة ناصعة وان لم توجد وفضل ما لا يكفي لاخرى يشتري به شقص فان لم يكن شراء شقص به لقلته اشترى به بدم أو نفسه في بدراهم لا يؤخرها لوجوده فيما يظهر وأما اذا تساوى المثل والقيمة أو زادت عنه (لزمه) أن يشتري بقيتها يوم نذرها أو نذرها (مثلا) نوعا جديسا وسنا (و) ان (يدبحها فيه) أي الوقت لتعديده ويتعين ما اشتراه للاخصبة ان وقع الشراء بين القيمة أو في الذمة بينة كونه عنها الا فيحصله بعد الشراء بدلا عنها والقيمة عدم تعيين الشراء بالقيمة لو كان عنده مثلها وأراد اخراجه عنها وانقضى كلامهم بخلافه والوجه كما هو ظاهر كلامهم تمكنه من الشراء وان كان قد خان بالانلاف ونحوه لا يثبت الشارع له ولاية الذبح والفرقة المستدعية لبقا ولا يتسه على البديل ايضا والعدالة هنا غير مشترطة حتى تنتقل

تصر اخصبة) أي لا تقع اخصبة بل هي باقية على كونها مشبهة للاخصبة فيجب ذبحها وليست اخصبة فلا يسقط عنه طلب الاخصبة المتدوية والواجبة ان كان التزوما بنذري ذمته بلانعين (قوله فابصر) أي فانه لا يجزئ عن الكفارة وينفذ عقبة (قوله صرفها مصرها) أي وجوب اقله وأردفها بسليمة) أي لتحصل له سنة الاخصبة (قوله أبدله) أي وجوبا (قوله لا تفك كها عن الاختصاص) هل يتوقف انفكا كها عن الاختصاص بادلها بسليمة فيقبل الابدال لا يتصرف فيها ببيع ولا غيره أم تغفل بمجرد التعيب وضللها فيه نظر وقد يشتر ذكره بعد الابدال بان ملكه لا يزول الا بالابدال بالفعل (قوله أو تلفت بتقصيره)

ومنه ما لو أخذ ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير لا اشتغال بصلاة العبد لان التأخير والانهما مشروطا بسلامة العاقبة (قوله وبين ما مر آنفا) أي قوله ولم يتمكن من ذبحها ولم يقع منه في جميع الحالات تقرط (قوله أو نحوه) كالسنة (قوله فيشتري به) أي الأكثر (قوله أو زادت عنه) الاولى أو زادت عن أي المثل عن القيمة (قوله ان وقع الشراء بين القيمة) أي بين النقد الذي عينه عن القيمة والا فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه (قوله والعدالة هنا غير مشترطة) هذا ظاهر في عدم الانتقال لما كمال المار جوع الى كون ما يذبحه مثل المذكور فينبغي أن لا يعول على قوله فيه الا اذا كان عدلا أو ما غيره فيطالب بينة تنهه بكون ما يذبحه مثل ما تلفه أو تلف بتقصيره فلا يرجع

يسمى اثباته بما التزمه وهو الاثبات لسبق العلق بخلاف مقصود الاخصية وهو الذم فانه باق وان قلنا بوال المالك فتأمل  
(قوله) وبها بنأ حيزها بالاعتراف هو مفهوم قوله فيما مضى ولم يتمكن (قوله) ولو زال عنها) لعل المراد مطلق الاخصية  
لا خصوص الشاة المستتره المذكورة فليراجع (قوله) أو ضلت) أي بتفريط أحد الماهما عند قول المصنف فان تلفت  
وكذا يقال في قوله أو سرفت (قوله) أي وقد فأت وقتها الخ) هذا ذكره الشهاب ٩ ابن حجر وبناءه على كلام قدمه مذكرة

الشارح وهو المراد بقوله  
وبه يجمع بينه وبين ما مضى  
فبعبارة الشارح هنا ولم  
يذكر ما مضى مع ان قوله  
أي وقد فأت وقتها لا يستقيم  
مع قول المتن الاتي وان  
يدفعها فيه ولا يصح أن  
يكون ما هنا مستثنى مما  
بأنى لانه يضاف ما مضى  
شرح الرض وغيره كما  
أشار اليه ابن قاسم (قوله)

(قوله) لا تنفاه الغرض في  
تعيينها) أي لعدم اختلافها  
غالباً حتى لو تعلق غرضه  
بجودتها أو كونها من جهة  
حل لا يتعين (قوله) أما إذا  
التزم معينة) كأن قال الله  
على أن أصحى بعوراً أو  
عرجاً (قوله) عليه فيما  
أي أن لم يصدق بلجها  
(قوله) لا يثبت في الذمة  
أي لا يثبت شاة بدل المعينة  
في ذمته والا فالتبعة التي  
يجب التصديق بها ثابتة في  
الذمة (قوله) وتشرط الية  
هنا) أي فيما لو عينها  
في الذمة بخلاف ما لو عينها  
في بذره ابتداء (قوله)  
فاتحتاج لها) أي النية  
(قوله) كالمالك (ومصرفه)  
أي الارش نظاهر انه

الولاية العام بخلافه في نحو وصى خان فأن دفع ثوبه الاذري في ذلك وبجسه ان المالك هو  
المشتري (وان نذر في ذمته) اخصية كمال اخصية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة  
لنذري ويلزمه تعيين سلمية وبزول ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذمته فيه) أي الوقت لانه التزم  
اخصية في ذمته وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكان في التعيين غرض أي غرض  
وبهذا فارق ما لو قال عينت هذه الدراهم ٤٤ في ذمته من زكاة أو فزحيت لم يتعين  
لانتفاء الغرض في تعيينها ويمكن رجوع ذلك لفرق الرضة وهو ان تعيين كل من الدراهم  
وما في الذمة ضيف لان سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فبشرح الاول أما إذا التزم  
معينة ثم عين معينة فلا يتعين بل له ذم سلمية وهو الافضل فعلم ان المعين يثبت في الذمة وما  
فألا عن التهذيب انه لو ذبح المعينة المعينة لا يثبت في الذمة قبل يوم النحر تصديق بلجها ولا بائاً بل منه  
شيأ وعليه فيما يصدق بها ولا يشتريها أخرى لان المعين لا يثبت في الذمة بحول على ما أراد  
ان يدل المعين لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة وان لم يصغر ولو (قوله) أي الوقت (بقى  
الاصل عليه) كما كان (في الاصح) لبطان التعيين في التلف اذا ما في الذمة لا يتعين الا قبض  
صح وهذا كما لو اشترى من مدينه ساعة بدنه ثم تلفت قبل تسلمها فانه ينسخ البيع ويعود  
الدين كما كان والثاني لا يجب الابدال لانها تعين بالتعيين (وتشترط النية) هنا لانها عبادة  
وكونها (عند الذبح) لان الاصل اقترانها بأول الفعل هذا (ان لم يسبق اقراراً أو) تعييناً والا  
فسيأتي (وكذا) تشترط النية عند الذبح (ان قال حملها اخصية في الاصح) ولا يكفي عنها ما سبق  
اذا الذبح قرب في نفسه فاتحتاج لها وفارقت المنذورة الا نية بان معينة بالجعل لجريان  
الخلافا في أصل لزومها أحط من المنذور فاتحتاجت لتعريفها وهو النسبة عند الذبح نعم  
لو اقترنت بالجعل مكنت عنها عند الذبح كما كفي باقرارها باقرار أو تعيين ما مضى به  
في مندوبة وواجبة معينة عن نذري في ذمته قياساً على الاكتفاء بها عند الافراز في الزكاة  
وبعده وقبل الذبح كما يفهم جميع ذلك قوله ان لم يلخ وقد يفهم أيضاً عدم وجوب نية عند  
الذبح في المعينة ان شاء الله بالنذر وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلاً والثاني يكفي بما سبق  
ولا حاجة الى التجديد كما لو قال لعبيد اعتقك وعلى الأول لو ذبحها فصول من المالك في  
الوقت وأخذ المالك الثمن وفرقه على مستحقه وقع الموقع وقول الرافعي ان هذا بائاً من المالك في  
بان التعيين يقضي عن النية أعجب عنه بان ما هنا مقرر في العين بالنذر وما مضى في التعيين  
بالجعل ولزم الذبح ارض لذبح وان كانت معدة للذبح كالملاك ومصرفه مصرف الاصل  
فان فرقه الفضولي وتفرست دراهمه فكانت لانه (وان وبل بالذبح نوى عند اعطائه الوكيل)  
ما مضى به وان لم يعلم كونه اخصية وببحث الركني اعتبار اسلامه حينئذ (أو) عند  
(ذبحه) ولو كافراً كتابياً وله تقويض النية لمسلم غير وكيل في الذبح أو غيره لا كافراً ولا نحو  
مجنون وسكران لا تنفاه أهل بيته لها بكرة استنباه كافراً وصحى وذبح اجنبي اوجب نحو

٢ ناهي ثامن بصرفه دراهمه ولا يشتري به لحم ولا تفحص (قوله) فكانت لانه) تسلمت القيمة  
الفضولي بتمامها ويدفعها الناذر فيشتري بها بلها ولا ينجها في وقت التضحية وانما لم يكف بتفريق الفضولي مع انها خرجت  
عن ملك الناذر بالنذر لانه فوت نفرة المالك التي هي حق (قوله) وببحث الركني الخ) ضعيف وقوله اسلامه الى الوكيل

وخصيل مثله) عبارة عن غيره وفيه مثلها يوم النحر (قوله أو زادت عنه) أي زادت النعمة عن المثل وفيه ان هذا عين ما قدمه في قوله فلو كانت

في الحكم ولا يصح أن

(قوله لا يمتنع من وقوعه)

أي حيث ولي المال

تفرقه والا فكان لانه

خاص (قوله كالايجوز

اطعام كافر) دخل في

الاطعام بالوضيف الفقير

أو المهدى إليه التني كافر

فلا يجوز لم راضطر

الكافر ولم يجد ما يدفع

ضروته الا لحم الاضحية

فينبغي ان يدفع له منه

ما يدفع ضرورته وبضمنه

الكافر بدله للفقير أو لو

كان الدافع له غنيا كالمو

أ كل المضطر طعام غيره

فانه يضمنه بالبدل ولا

تكون الضرورة مبيحة

له اياه مجانا (قوله مطلقا)

أي فقيرا أو غنيا مندوبه

أو واجبة (قوله ويؤخذ

من ذلك) أي حرمة

الاطعام (قوله والمهدى

إليه منها شأ للكافر) أي

ولو يبيع كتاباتي (قوله

وله اطعام الاغنياء) لم

يبينوا المراد بالفقير هنا

وجوز مدانه من حرم

عليه الزكاة والفقير هنا

من فعل له الزكاة انتهى

سم على منوع (قوله

أضحية وهدي معين ابتداء أو محاف في الذمة بنذري وقته لا يمنع من وقوعه مطلقا لانه

مستحق الصرف لهذه الجهة من غزوة له (وله) أي المضي عن نفسه ان لم يرتد الا كل من

أضحية تطرق) وهدي بل يندب أما الواجبة فيمنع أ كله منسواء في ذلك المعينة ابتداء أو محاف

في الذمة وتخرج بجامر مالم يرضى عن غيره أو ليرتد فلا يجوز له الا كل منها كالايجوز اطعام

كافر منها مطلقا ويؤخذ من ذلك امتناع اعطائه الفقير والمهدى اليه منها شيئا للكافر

اذا قصد منها رفاق المسلمين الا كل لانها ضيافة الله لهم فليس لهم تحكيم غيرهم منه لكن

في المجموع ان مقتضى المذهب الجواز (وله) (اطعام الاغنياء) المسلمين كما علم مما مر بنا

ومعنا بونا لقوله تعالى وأطعموا الفقير والمعتري السائل والتعرض للسؤال (لا تخليكم) نسيا

من ذلك ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه لان الآية دلت على الاطعام لاعلى التخليك ثم رسل لهم

ذلك على سبيل الهدية وينصرفون فيه بنحو أ كل وتصدق وضيافة لثني أو فقيرا ذافيا للمهدى

إليه ان يكون كالخصي نعم يفعه كما يحسنه البلقيني ملكهم لاطعام الامام لهم من ضحية

بيت المال (وبأ كل ثلثا) أي يندب المضي عن نفسه ان لا يزيد في الا كل عليه لان المراد

ندب أ كل ذلك المقدر اذ السنة أن لا يأ كل منها الا لثلاثة بيرة يتبرك بها ودون ذلك أ كل

الثلث والتصدق بالباقي ودونه أ كل ثلث وتصدق بثلث واهداء ثلث قيا على هدي التطوق

الوارد فيه فكأومنها وأطعموا البائس الفقير أي الشديدة الفقر (وفي قول) قديم بأ كل

(نصا) أي يندب ان لا يزيد عليه وتصدق بالباقي (والاصح وجوب تصديق) أي اعطاء ولو

من غير افظ غلث كما كدوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا هنا التصديق وعبروا في الكفارة

بانه لا يدفع من التخليك وما في المجموع عن الامام وغيره انه ما قاس هذا عليها وأقرها فالظاهر

أخذ من كلام الأذري انه مقالة ويقر بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فيكون فيه

مجرد الاعطاء لا يحصل له ومن الكفارة تدارك الجناية بالاطعام فاشبهه بالبدل والبسالة

تستدعي غلث البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) عما ينطلق عليه الاسم فيصير عليه

أ كل جميعه لان المقصود ارفاق المساكين ولا يحصل ذلك بمجرد ارفاق الدم ولا ينعني عن ذلك

المهية ولا الجلة ونحوه من كبس وكوش وكذا ولد بل له أ كله كله وان انفصل قبل ذبحها ثم

يضعه عدم الاكتفاء باليسير التافه جدا ويقبضه اطلاقهم ويجب دفع القدر الواجب نيا لا قديدا

والاوجه عدم الاكتفاء بالشحم ادلا يسمى لحما والفقير التصرف في المأخوذ يبيع وغيره

أي يسلم كما علم مما مر وبأ قولوا كل الجسع أو اهداء غرم ما ينطلق عليه الاسم وبأخذ بضمه

شقا ان امكن والا فلا وله تأخيره عن الوقت الا لا كل منه ومرة بل الاصح لا يجب التصديق

ويكفي في الثواب ارفاق الدم بنية القرية (والافضل) تصدقه (بكلها) لانه أقرب الى التقوى

وأبعد عن حظ النفس (الا لتمام تبركنا كلها) للآية والأخبار ويؤخذ من ذلك ان الافضل

كبدها لخبر البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان يأ كل من كبد أضحيته وحيث تصدق بالبعض

لا تخليكم) أي كان يقول ملككم هدي التصرفوا فيه بعاشتم (قوله وضيافة لثني) أي ولا ينصرفون

فيه نحو البيع (قوله ملككم) أي الاغنياء وظاهره انه ينصرفون فيه حتى بالبيع (قوله وما في المجموع) أي وأما ما في

المجموع الخ بدليل القانع قوله فظاهر الخ (قوله بعضها) أي المندوبه (قوله ولا ينعني عن ذلك الهدية) أي الاغنياء (قوله

باليسير التافه جدا) أي فلا بد ان يكون له وقع في الجلة كرمال (قوله من كبد أضحيته) أي غير الاولى لما تقدم انه الواجبة

عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالاولى

يكون محرراً عن قوله أو زادها أي زاد المثل عن القيمة الذي هو قسم زيادته من الداخل معها تحت قوله أكثر الأحرار  
لأن قسم الشيء لا يصح أن يكون قسمه باللا ينفق فتأمل والذي في شرح الحلال فرض المتن فيما إذا سواها ثم زاد عليه  
ما إذا زاد أحدهما (قوله يكفى بما سبق) أي بقوله جعلها أخصية (قوله وعلى الأول لو ذهبها فصولي) الصواب حذف قوله

(قوله أنيب على التضحية) أي ثواب الأخصية المندوبة (قوله وعلى ما تصدق) ثواب الصدقة (قوله ويجوز صرّفها) أي  
الأخصية (قوله ويتنفع قلها) أي تنقل الأخصية مطلقاً سواء المندوبة والواجبة والمراد من المندوبة حرمة نقل ما يجب  
التصدق به منها وقضية قوله كذا أنه يحرم النقل من داخل السور إلى ١١ خارجه وعكسه (قوله ويتصدق

بجلدها) هل يكفي في  
حصول السنة أن يجعل  
الجلد من الثلث الذي  
يتصدق به على الفقراء  
بأن يقومه وتنسب قيمته  
إلى قيمة الأخصية كإلحاقها  
بضم له من اللحم ما يبلغ  
به قيمة ثلث الأخصية أولاً  
تصل السنة لا بالتصدق  
بثلث اللحم وأما الجلد فلا  
ينظر إليه في شيء من  
الأحوال التي طلبت  
في الأخصية المطلوبة  
فيه نظر وقضية قول  
أنصف السابق ولا على  
من أخصية تطوع إلى  
آخر ما ذكره من التفصيل  
هو الأول حيث لم يقيده  
الثلث الذي يتصدق به  
منها بخصوص اللحم لا  
يقال التعبير بالكل يقتضي  
التفصيل بالحسم لأننا  
نقول هو لم يعتبر إلا كل  
في الأقسام الثلاثة بل  
قال له الكل من أخصية  
تطوع بحسم الأخصية  
كلا وأما قول بعض

وأكل الباقي أنيب على التضحية بالكل وعلى ما تصدق به وله من غير كراهة إذا خالفها ولو  
زمن غلام انتهى عن ذلك منسوخ ويجوز صرّفها إلى مكاتب لا عبداً لم يكن رسولاً لغيره  
ولو مات المصفي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلا ورثته أكله ويتنفع قلها عن بلد  
الأخصية كذا (قوله ويتصدق بجلدها أو ينفع به) بنفسه أو بغيره لغيره ويحرم عليه وعلى  
وارثه بيعه كسائر أجزائها وأجارتها وإعطائه أجره لغيره من باع جلد أخصيته فلا  
أخصية له ولو أكل ملكه عنها بغيرها فلا تورث عنه لكن ينجبه كإنجسه السبكي أن لو ورثه ولاية  
قيمتها والنفقة كهو أمالها الواجبة فيلزمه التصديق بوجوب جلد (و) ولد الواجبة (المنفصل  
كما أشعر به التعبير بولدو) يذبح كما يذبح ذلك فوله في باب الوفاء أن الحمل قبل انفصاله  
لا يسمى ولداً (يدعي) وجوب بأسواء العينة ابتداءً ثم عفا في الذمة علقته قبل النذر ثم بعده  
لتبعيته لها فان ماتت أمه بقي أخصية (وله أكل كذا) لا يجرى منها غير مستقل بالأخصية  
فأشبهه الابن ولأن التصديق بما يجب بما يقع عليه اسم الأخصية أصالة والولد ليس كذلك  
ولزم ذبحه معها تبعاً لها كما يجوز أن كل جنين المذابة بما كان ذبح معها ولهذا جاز للوقوف  
عليه أكل الولد الحادث ولا يكون وقفاً فكذا الولد هنا وهذا ما نقله في الروضة عن زجاج  
الغزالي وخرجه ابن القري في روضته وهو الحق وليس مبنياً على القول بجواز أكله من أمه  
خلافاً لجمع متأخرين وعليه الأولى حمل جنينها المذكي بذكاً ثم أولادنا في ما تقرر عدم أجزاء  
الأخصية بحامل وإن الحمل عيب يمنع الأجزاء كما إذا حمل لم تقع أخصية وإن تعينت النذر  
ولا يلزم من ذلك وقوعها أخصية كالتعينة به معيبة بغير آخر على أنه لو قيل بوقوعها  
أخصية وحده على جلها بعد النذر وضعها قبل الذبح لم يبعد (و) له (شرب فاضل لبنها)  
أي الواجبة ومثلها الأولى المغزولة عن ولدها وهو ما لا يضره فقد ضرر لا يجرى كإلحاقها  
تركبها لكن مع الحاجة كان يجوز من المتى ولم يحد غيرها بأجرة بقدر عليها ولا أثر لقدرته  
على الاستعانة لما فيها من المنفعة والضمان ولو أكرهها المحتاج من غير أجرة ضمن قصها فان  
حصل النقص في يد من تعمر كان هو الضامن له ويحرم عليه فهو بيع الابن ويسن له  
التصدق به وله جرسوف ضررها بقاؤه والانتفاع به ويتنبه له التصديق بجلدها ولا يذبحها  
(ولا تضحية لريق) ولو مذبذباً أو ولدو معلق العنق بصفة لعدم ما كرهه وهي فتحة  
الملك أمّا البعض فله ذلك لأنه نام الملك على ما ملكه ببعضه الحر (فان أذن) له (سيده)  
ولو عن نفسه (وقعت له) أي بالسيادة لأنه نائب عنه وبلغوا قوله له عن نفسه لعدم أمكانه

وهو لا يقتضي تخصيص الأخصية باللحم (قوله والنفقة) أي مؤن الذبح وقوله المنفصل أي بعد النذر (قوله وله أكل كذا)  
أي ما لم تأت أمه لأنه بغيرها أصراً أخصية فيجب التصديق بجميعه (قوله خلا لجمع) منهم حج (قوله كالتعينة) أي النذر  
(قوله بغير آخر) أي غير الحمل (قوله بعد النذر ووضعه) بل ينبغي أنه حيث نذر التضحية بها حالاً ثم جلت أنها تجزئ  
أخصية لما تقدم به بقول المصنف فان تأت قبل فلا شيء عليه من قوله أو تعينت فخصية ولا شيء عليه (قوله كان هو) أي

على الاول (قوله وذبح اجنبى) مبني على خبره قوله لا يجزى الخ (قوله معدين ابتداء) أى بغير الجعل (قوله لكن فى المجموع ان مقتضى المذهب الجواز) أى وهو ضيق كما يعلم بما فى قربانى الشارح (قوله أى السائل والمتعرض للسؤال) لادليل فيه حيثئذ وعادة الصفقة قال مالك وأحسن ما سمعت ان القانع السائل والمعتزل انزوا المشهور انه المتعرض للسؤال انتهت (قوله أكل جميعه) الظاهر جميعها (قوله اذلا يسمى لحا) أى غالباً والا فتدسها كما قدمه قربانى قولهم ولا يبيع اللحم بالحيوان

(قوله ولا يضحى مكاتب) أى كتابة صحبة انتهى مع (قوله وقت للكتاب) بفتح السين (قوله عن ولده محموره) أى وكاله ملكه له ونحوه عنه باذنه ففتح قواب التضحية للمضى وللأب ثواب الهبة لكن فى حج ومران للولى الأب فالجدة التضحية عن مولده وعليه فلا يقدرا تة الالك فى الولوى (قوله وان للامام) أى وينتجه ان للامام الخ أى ولا يسقط بفعله الطلب عن الأغنياء وحيثئذ فالقصد من الذبح عنهم ١٢ مجرد حصول الثواب لهم وينبى ان مثل التضحية من الامام عن المسلمين

التضحية بمأشرا التضحية  
ه الا اقصم غلة وقصه  
فانه يصرف ان شرط صرفه  
لهم ولا تنقطع التضحية  
عنهم وبأكلون منه ولو  
أغنياء وليس هو ضحية  
عن الواقف بل هو صدقة  
مجردة كبقية غلة الوقت  
(قوله وحيث امتنع عن  
الغنى) أى بان لم ياذن له  
(قوله ان كانت معينة)  
تأمل ايما احترازه عنه  
فانما هى ذبيحة عن غير  
المضحي كانت معينة (قوله  
وهى جوزنا التضحية  
الخ) معناه أى بان أوصى  
بها (قوله لا يجوز الاكل  
من الاغنياء) أى من الأغنياء  
بقربى قوله بل يتصدق  
بجميعه ما على هذا لو كان  
الذبح لماعنه فقير اجاز له  
الاكل منها بصفة الفقر  
لكن فى حج مانصه انه

ولا قاعدة وهى اذا بطل الخصوص فى العموم اذ اذنه متضمن لنية وقوعها عن تصالحه ولا صالح  
لغيره فالتخصيص الوقوع فيه وبذلك علم الجواب عن قول المشكك كيف يقع عنه من غير نية  
منه ولا من العبدانية عنه (ولا يضحى مكاتب بلاذن) من السيد لانما تبرع وهو ممنوع عنه  
لحق سيده فان اذن له فيها وقعت للكتاب (ولا تضحية) أى لا تجوز ولا تقع (عن الغير) أى  
الحق (بقربانه) كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن له كزكاة وللأب والمجدف ذلك عن ولده  
محموره من مال نفسه كماله اخراج فطرته من ماله عنه لان فعله قائم مقامه دون غير ماله  
لا يسقط بغيره بغيره ولا ينفك فقصه ولا ينفك عنه فى هذه التضحية وتجه جواز اطعام المولى عليه منها  
وتقدم جواز امر الك غير فى ثواب اخصيته وانته وضحي واحد عن أهل البيت أجزأ عنهم من  
غير نية منهم وان للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا يرد ذلك عليه لان  
الامر فى ذلك الثواب ليس اخصية عن الغنى وبعض أهل البيت والامام يجعلها ما للشارع  
فأقيم مقام الكل وحيث امتنع عن الغير وقت عن المضحي ان كانت معينة والا فلا (ولا  
يجوز ولا تقع اخصية) (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر وتفاوت الصدقة بشبهها الفداء لنفس  
وتوقفت على الاذن ولا كذلك الصدقة اما اذا أوصى بها فتصح لما مر قال الفقهاء ومضى جوازنا  
التضحية عن الميت لا يجوز الاكل منها لاحد بل يتصدق بجميعها لان الاخصية وقعت فتوقف  
جواز الاكل على اذنه وقد تعذر فوجب التصديق بها عنه

فقصصنا فى الحقيقة قال ابن ابي الدم قال اعلمنا نيا نصيب جميعها نسيك أودبصة  
ويكره تسميتها حقيقة تكاير تسمية العشاء عفة وهى لغة الشعر الذى على رأس الولد حين  
ولادته وشراً ما يذبح عند خلق شعره لان مذهبهم يعنى أى يشق ويقطع ولان الشعر يخلق  
اذذاك والاصل فيها الاخذوا بكبر الفاعل امرتهم بعقيقته نذبح عنه يوم السابع ويخلق  
رأسه ويسمى رواء الترمذى وقال حسن حج والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة ونشر  
النسب وهى سنة مؤكدة وانما تجب كالأخصية بجميعها ان كلامهم ما ارادوا به تفسير  
جناية عليه أى داود من أحب ان ينسل عن ولده فليفعل ومعنى امرتهم بعقيقته قيل

يجب التصديق بجميعها على نفسه ومعه ولا عباد القابض والمقبض وليس من هذا ما يقع فى الاوقاف من لا ينجو  
انهم يشترطون ان يذبح فى كل سنة كذا أو يصرف على المستحقين فان ذلك رجع فيه لشرط الواقف فصرف عليهم ولو أغنياء  
حيث كان تقريرهم فى الوطائف جميعاً (فصل فى الحقيقة) (قوله ويكره تسميتها) صحيح (قوله وعند خلق شعره) أى  
عند طلب خلق شعره وان لم يخلق والرماد ما يذبح عند ولادته وقوله لان مذهبهم يعنى أى يشق ويقطع ولان مذهبهم الخ  
(قوله يخلق اذ ذلك) أى أو لشعره يسمى عقيقة كما تقدم (قوله تكبر الفاعل الخ) لعل التعبير به لان تعلق الولد به أكثر من  
الانثى فقصه عنهم على فعل الحقيقة والا فلا تسمى كذلك (قوله والمعنى فيه) فهو معقول المعنى وليس تعبد المحض (قوله والنعمة)  
عقب تفسير (قوله كالأخصية) أى قياساً على الأخصية (قوله ان ينسل) بضم السين كافى المختار

(قوله والأخبار) عبارة الخصفة والأخبار هي التي يستقيم معها قوله بعد يؤخذ من ذلك الخ كالأعني (قوله أم هي آني الذمة) يجب حذف أم لاتقاء شراها (قوله وعم بالاولى حل جنبها) في الاولوية تنظر لاجتنابها وأما الاولوية في حرمة آكاه اذا أقتل بجرمة أو كل المنفصل كافي الصفة (قوله ولا تاني ما تقرر) لا يعني ما في هذا الكلام عبارة الصفة فان قلت كيف يلائم هذا لما مر ان الحبل عيب يجمع الاجزاء قلت لم يقولوا هاتان الحامل وقعت اخصية وأما الذي دل عليه كلامهم ان الحامل اذا عينت بذنرت عينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اخصية كالمعينة به معيبة يجب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها

(قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان أهلا لكونه مات صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح (قوله واحاطته) أي أجد (قوله افراط) أي مجاوزة (قوله أفضل من التصديق بغيرها) ١٣ وقضية هذا ان التصديق بغيرها

يكون عقيقة وقد يخالفه ما يأتي من ان أقل ما يجزى عن الذكر شاة وقول الحلي يحصل أصل السنفة في عقيقة الذكر بشاة كافي الروضة كطهرا فاعلم المراد ان ثواب الذبح للعقيقة أفضل من التصديق بغيرها مع كونه ليس عقيقة (قوله الاخصية) أي المتدوية وقوله حصل لا أي خلافا لمع (قوله لا قبله) أي فان فعل لم يقع عقيقة (قوله قبل معنى مدة أكثر النقص) مفهومه انه اذا استمر معسرا حتى مضت مدة النقص لا يطالب بها بعد وعليه فعل المراد من قوله ولا تنفوت بالتأخير ان يسر قبل فوات أكثر مدة النقص لا تنفوت بالتأخير بخلاف ما لو أعسر الى ذلك فانها لا تطلب منه ومع ذلك لو فاه اسقط المطالب عن الولد بعد ذلك (قوله

لا ينفر غومته حتى يعق عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحد بن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة واحاطته بالسنة يدل على انه لم يقبله الا عن توقيف ثبت فيه لاسيما وقد نقله الخطابي عن جمع متقدمين على أحمد والقول وجوبها أو بانها بدعة افراط كقوله الشافعي رضي الله عنه وفيها أفضل من التصديق بغيرها ولو نوى بالشاة المذبوحة الاخصية والعقيقة حصل خلافا لمن زعم خلافه (بسن سنة مؤكدة) ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله لا قبله كاهو الظاهر من كلامهم والعاق هو من تلمزه نفقته بتقدير فقره من مال نفسه دون ولده بشرط كون العاق موسرا أي يسارا الفطرة فيما يظهر قبل معنى مدة أكثر النقص ولا تنفوت بالتأخير وأما بلغ بلاغ سقط سن العق عن غيره وهو تخفيفه عن نفسه وعقه صلى الله عليه وسلم عن الحسن وأخيه لانها كانا في نفقته لاعتسار والديه أو كانا باذن أمهما وولد الزاني نفقة أمه فيندب لها العق عنه ولا يلزم من ذلك اظهاره القضي لظهور العار والمتبع كقوله البقني عدم ندب العق من الأصل الحر لولده الفل لانه لا يلزم نفقته والا فضل ان يعق عن (غلام) أي ذكر والاوجه الحاق الخنثى به في ذلك احتياطا بحزمه الجورجى تبع التصريح صاحب البيان به أفتى والدرجة الله تعالى (بشأتين) ويندب نسائها (و) بسن ان يعق عن (جارية) أي أنثى (بشاة) بخبر عائشة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفق عن الفلام بشأتين متكا فتبين وعن الجارية بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح ويجزى شاة أو شرك من ابل أو بقرة ان ذكر لانه صلى الله عليه وسلم عق عن كل من الحسن والحسين رضي الله عنهما بشاة أو ثر الشاة تبرك لفظ الوارد والا فالأفضل هنا تقدير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة ولو ذبح بقرة أو بدنة عن سبعة أولاد جاز وكذا لو أشرك فيها جماعة سواء أورد كلهم العقيقة أم بعضهم ذلك وبعضهم النعم (ومسنا) وجنسها (وسلامتها) من العيوب (والا كل والتصديق) والاهداء والاذاخر وقد روي كقول وامتناع نحو البيع وتعيينها بالتسديد واعتبار التسعة فيها) كالاخصية التي شبعها بها في نسائها ولو كانت منسورة فالظاهر كقوله الشيخ انه يسلكها مسلكتها بدون ثرائ فلا يجب التصديق بجميع لهما نيا ولو كنوا افداء عن النفس قد تقارفا في أحكام بسيرة منها ملك التي لما يهدي اليه من ذلك في تصرف فيه بمشاة لا تنفاه كونها صيافة عامة بخلاف الاخصية

(وهو تخفيفه) قضيته انها لا تطلب منه بمحصولها بل هو تخفيف الفعل وعدمه (قوله لظهور العار) أي لجواز ان نزع ولم يظهر من فعلها انه عقيقة (قوله والنجبة) أي خلافا لمع (قوله لا يلزم نفقته) وقد تقدم ان العاق من تلمزه نفقته بتقدير فقره (قوله متكا فتبين) أي متساويتين (قوله ولو كانت) أي العقيقة (قوله انه يسلكها) أي العفة المدورة وقوله مسلكتها أي العقيقة (قوله فلا يجب التصديق بجميع لهما نيا) أي بل انه لا يتصدق به مطبوخا هو تخفيف كأي حوز من كلام جرجان كان ظاهرا قول الشارح يسلكها مسلكتها الخ لانه لا يلزم من ذلك لا يجب التصديق بجميع لهما طاهرا في ان يجب التصديق ببعضها بخلاف باقيا (قوله ولكونها) أي العقيقة (قوله قد تقارفا) أي الاخصية (قوله لما يهدي اليه) أي لو كافر اعلى ما انتفاء اطلاقه

أضفة ثمن حلة على ما أذاعت بعد النذر ووضعت قبل الذبح انتهت (قوله ولو ارتكبها المحتاج) عبارة الضحفة واركانها أي وله ارتكابها المحتاج بلا جرة لكن ضمن الماضي نفسها (الخ) قوله عنه أي من ذكر من الأب والجدة كان الظاهر منهما (قوله دون غيرهما) أي من الأولياء (قوله وإن لا مام) لعله بكسر هـ زه أن استغناوا لافهذ المير والذى نصيبه من بيت المال بدنة يذبحها في المعلى فان لم يتيسر فشاة (قوله إن اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم (قوله وبعض أهل البيت (الخ) في الضحفة قبل

(قوله نعم الأفضل اعطاه القابلة رجلها) أي إحدى رجلها المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وإن تعددت الشاة المذبحه وبني ما لو تعددت القوابل وينبغي الاكتفاء بـ رجل واحدة للجميع (قوله ولو سألها) أي العقيقة (قوله واليك) عطف تفسير وان لك بمعنى أذبح لأجلها واليك أي وينتهي فعلى اليك لا يضار ذلك إلى غيرك (قوله اللهم إن هذه عقيقة) يؤخذ منه أنه لو قال في الضحفة المندوبة بسم الله أو الله أكبر اللهم لك واليك اللهم هذه أضحت لا تصير هذا واجبة وهو قريب فليراجع (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للفتن (قوله ويندب العنق من مات بعد الأيام السبعة) وقضيته أنه لو مات قبلها أو بعدها ولم يتمكن من الذبح فيها لم يندب ١٤ ثم رأيت في بعض النسخ وكذا قبلها الخ وعليه فلا ينافي ما ذكر (قوله والناسك من

الذبح) وفي نسخة وكذا قبلها كما في المجموع ونقل ع ماوافق هذه النسخة (قوله إن يسمى فيه) وينبغي أن التسمية حق من له الولاية من الأب وإن لم تجب عليه نفقته لغيره ثم الحد وينبغي أيضا أن تكون التسمية قبل العنق كما في يؤخذ من قوله السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ (قوله فائدة) نقل الأذرى عن بعض حنابلة عصره أنه أفتى بفتح اليهود والنصارى من التسمية محمد وأحمد وأبي بكر وعمر والحسن والحسين وضوها وإن بعض ضعفاء الشافعية تبعه ثم قال أي

(و) منهاه (بسن طبعها) لقول عائشة رضي الله عنها إنه السنة رواه البيهقي نعم الأفضل اعطاه القابلة رجلها نية ويضه أن المراد بها إلى أصل الفخذ والأفضل أن تكون اليمن وأرسلها مع مرورها على وجه التصديق لغيره أكل من دعائهم البهاون يذبحها عند طلوع الشمس ويقول عند ذبحها بسم الله والله أكبر اللهم مثلك واليك اللهم إن هذه عقيقة فلان وطبعها بـ جملتها ولا يجلاؤه أخلاق الولد ويكره بالحامض (ولا يكسر عظم) ما يمكن فاعلا بلا سلامة أعضاء الولد فان فعله لم يكره لعدم ثبوت نهي فيه ولكنه خلاف الأولى والأقرب كآله الشيخ أنه لو عني عنه بسبع بدنة وثاني قسمها بغير كسر تعلق استحباب ترك الكسر للجميع أدام من جزاء والعقيقة فيه حصه (وان نذبح يومها مع ولادته) ويحسب يومها كما في إختلاف مع الفرق بينهما فان ولد ليال لم يحسب يومها بل يحسب من يوم تلك الليلة ويندب العنق من مات بعد الأيام السبعة والتمكن من الذبح وكذا قبلها كما في المجموع (و) أن (يسمى فيه) الخبر الصحيح وإن مات قبله بل يندب التسمية سقط فخت فيه روح فان لم يعلم له ذكره ولا أنه سمى باسم يصلح لهما كلفه وهند ووردت أخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وجعلها البخاري على من لم يرد العنق والأول على من أرادوه ويندب تحسين الأسماء وأجبا عبد الله ثم عبد الرحمن ولا يكره اسم نبى أو ملك بل جافى التسمية بمحمد فضائل جفة ويكره بغير كرب وصره وما ينطير بنفسه كبسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم ملك الملوك ألا يصلح لغيره تعالى وكذا عبد الكعبة أو الدار أو على أو الحسن لإيهام التشريك ومثله عبد النبي على ما قاله الأكثرون والأوجه جوارزه لاسمها عند ولادته التسمية له صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من العلة حرمة التسمية بخارج الله ورفيق الله ونحوهما لإيهام المحذور أيضا وحرمة قول بعض العوام إذا جلى تسميها المحلة على الله

الأذرى ولا أدرى من أين لم يرد ذلك وإن كانت النفس غيب إلى النعم من الأولين خوف السب والخصومة ولا وفيه شيء فإن من اليهود ومن سمي يعيسى والنصارى عيسى أي وهم لا يعتقدون نبوتهم ولم ينسكروا على عمر الزمان وأما غير ذلك أي من الأسماء فلا أرى له وجهها فهم يروى أن عمر بنى نصارى الشام أن يكتبوا بكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن مدحا وشرفا كالي الفضل والحامسن والمكارم والمشجبة وأن يسموا أعظم عندنا أي ونهاهم أن يسموا الخ ودونهم فان قامت قرينة على نحو استهزأهم أو استخفاف بنامعوا وان سمي أولادهم فلا قضاء العادة بان الإنسان لا يسمى ولده إلا بما يحب انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم إذا سميت محمدا فلا تضر به ولا تخرموه (قوله ومبارك) ومن ذلك ما تنقح التسمية به من نحو آمنت بالله (قوله أو على) أي عبد على وقوله أو الحسين أي أو عبد الحسين (قوله ومثله عبد النبي) أي أو عبد الرسول (قوله والأوجه جوارزه) أي عبد النبي مع الكراهة (قوله لإيهام المحذور) أي التشريك (قوله وحرمة قول بعض العوام (الخ) أي وإن لم يقصد المعنى المستحيل على الله لإيهامه إياه

هذا ما منه ولا رد عليه هذه أي المسائل الثلاث إذا اشتركت في الثواب ليس أخصية من الغيرو وبعض أهل البيت الخ فلعن صدر العبارة سقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لأن الأخصية وقصت عنه الخ) فضيته أنه يجوز له الاكل مما خصي به من الحيوانه وانظر مع ما مر في شرح قول المصنف وله الاكل من أخصية تطوع (فصل في العقبة) (قوله لأن منجبه في الخ) انظر هذا التعليل ولا تظهر له ملازمة بما قبله ولا يصح جامعاً بين المعنى القوي الذي ذكره وبين المعنى

(قوله حتى سموا السفلة بفلان) أي فكره (قوله ويكره كراهة شديدة بنصوت الناس أو العرب) أي بل وينبغي الكراهة بنصوت بنو ناس وقضاء وعلمه بدون ست (قوله ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقاً) أي سواء كان اسمه محمداً أم لا (قوله لأنه من أفعج الكذب) أي ولو لم يحرم لأنه لم يرد به معناه الحقيقي (قوله ويكره لطفه) أي إلى أن (قوله ويكره القرع) ومنه الشوشة (قوله ويندب لطفه بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب ١٥ (قوله ويندب لكل أحد أن يدهن) أي

يدهن الشعر الذي جرت بهن العادة بتدنيه بالدهن (قوله ويتكفل لكل عين ثلاثة) أي متواليه (قوله ويجوز العكس) أي تنف العانة وحلق الإبط (قوله وأن يغسل البراجم) اسم لعقد الأصابع وعسارة المختار البرجعة بالضم واحدة البراجم وهي مفصل الأصابع التي بين الأشابع والواجب وهي رؤس السلاصات من ظهر الكف إذا قبض القابض كفنه نثرمت وارتفعت (قوله ويحرم بالسواد) أي للرجل والمرأة كما تامله المصنف (قوله والالجهاد بالنسبة للرجل فقط) (قوله حرام) أي ولو بعد الموت (قوله ويندب فرق الشعر) أي

ولا بأس باللقب الحسن إلا ما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الذين ويكره كراهة شديدة بنصوت الناس أو العرب أو القضاء أو العلماء لأنه من أفعج الكذب ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقاً كما مر في انطبعة بما فيه مما يأتي بجنيته هنا (و) أن (يخلق رأسه) ولو أتى الشعر المصح ويكره لطفه بدم من الذبيحة لأنه فعل الجاهلية وأغفالم يحرم له وإيات ضعيفة به قال به بعض المتقدمين ويكره القرع وهو حلق بعض الرأس من محل أو محال ويندب لطفه بالخلق والقرع أن وأن يكون الحلق (بعد جهوا) يس بعد الحلق للآتي والذكر أن (يتصدق برنته ذهباً أو فضة) نظيره صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة أن تزين شعر الحسين ورضي الله عنهما وتصديق بوزنه فضة والخ) أي الذهب بالاولى ومن ثم كان أفضل فافق كلامه قلت نوع لا التغيير لأن القاعدة متى بدئ بالاغظ قبل أو كانت الترتيب أو بالاسهل للتغيير ويندب لكل أحد أن يدهن غباو يتكفل لكل عين ثلاثة ويقسم ظفرو وينف أطمو ويحلق عاتيه ويجوز العكس وإن يقص شاربه عند الحاجة حتى يبين طرف الشفة أي ما ناطها هو ويكره الإحفاء وتأخير هذه الأمور عن حاجتها وبعد الأربعين أشد كراهة وأن يغسل البراجم ومعاطاف الأذن ومما حاتها باطن الأنف تيساماني الشكل وأن يحنط الشيب بالحسرة والصفرة ويحرم بالسواد الالجهاد وخضاب اليبدين والرجلين بالحناء للرجل والحنث حرام بلا عذر ويندب فرق الشعر وتزجيله وتسريح الحية ويكره تنقيها وحلقها وتنف الشيب واستعمالها بالكبريت وتنف جانبي العنققة وتصفيقه طائفة فوق طائفة والنظر في سوادها وبياضها إعجاباً والزادة في العذارين والتقص منها ولا بأس بتزك سباليه ويندب ولوده وقنه وتليذه أن لا يسميه باسمه وأن يبكي أهل الفضل الذكور والاثنا وأن لم يكن لهم ولد ولا يكني كافر وذاق ومبتدع الانطوف فتنة أو تفرغ ولا بأس بكنية الصغير ويندب تكتيته من له أولاداً كبيراً ولاده والادب أن لا يكني نفسه في كتاب أو غيره إلا أن كانت أشهر من الاسم أو لا يعرف إلا بها ويحرم تكتيته بما يكره وإن كان فيه (و) يسمن أن (يؤذن في أذنه اليمنى)

عند الحاجة إليه (قوله وتسريح الحية) فضيته أن الترجيل غير التمرجج وأنه يكون في الرأس والتمرجج في اللحية وعابه فالترجيل التجميع وأرسال الشعر قال في المختار قلت ترجيل الشعر تجميعه وترجيده أيضاً وإرساله عشط (قوله وتنف جانبي العنققة) ومنه أن ذلك يقصر القص (قوله أن لا يسميه باسمه) أي ولو في مكتوب كان يقول العبد باسم سيدي أو الولد بأبي الذي أو بأبي والتلفيظاً أسناناً أو بأخيه (قوله وأن يبكي أهل الفضل) أي والمسكن له الأب والجد (قوله ولا يكني كافر) أي لا يجوز ذلك (قوله ولا بأس بكنية الصغير) أي ولو أتى (قوله بأ كبيراً ولاده) أي ولو أتى (قوله وأن كان فيه) أي إذا لم يعرف إلا به (قوله ويسمن أن يؤذن) أي ولو من امرأة لأن هذا ليس الأذن الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود مجرد ذكره لئلا يظن وظاهر إطلاق المصنف فعل الأذن وإن كان المولد ذكراً أو هو قريب لأن المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان عنه وربما يكون دفعه عنه مؤدباً له أنه على الفطرة حتى يكون ذلك سبباً لمهديته بعد باؤه



الشرعي ولما ظهر على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر ان معنى لغة معناه قطع قلل هذا المعنى اسقطته الكتبة من الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور وبكون الشارح قد اشار الى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فاشارة اناسيته لعنى

(قوله فيسن ذلك) أى ويكون في الجين كفى الذكر السابق (قوله في الولد) أى ذكر كرا كان أو أنثى (قوله ووزفت بره) ويحصل أصل السنة بالذاع غير ذلك للولد والوالد (قوله ما يبل ويحرم) أى وما ينبع ذلك كاطعام المضطر (قوله وهى جمع طعام) أى بمعنى مطعوم ١٦ (قوله ومعرقهما) أى ما يبل ويحرم (قوله ما تستطيه النفس

وتشتهيه) أى ولولم يرد  
نهي جمعه (قوله ولا يجوز  
الخ) دفع به ما يرد على تفسير  
الطبيب بقوله أى  
ما تستطيه بأن التفسير  
بما ذكر ينشأ ما جرت  
العادة به في القرآن من  
أن المراد بالطيب الحلال  
وحاصله أن محل حمل  
الطبيب على الحلال مالم  
يجمع منه مانع (قوله وهو  
ملا يعيش الألفه) تفسيره  
بما ذكر يشكل عليه  
قول المصنف بعد وما يعيش  
دائما في بر ويحرم فانه  
صريح أو ظاهر في انه من  
حيوان البحر بقريضة  
ذكره قبل حيوان البر  
ويكن الجواب بأن يقدر  
هنا منه ما لا يعيش الخ  
وهو قسمان سمك وغيره  
ومنه ما يعيش في بر وبحر  
وسياق (قوله صار عيشه  
عيش مذبح) أى اما

### كتاب

بيان ما يبل ويحرم من (الأطعمة) وهى جمع طعام ومعرقهما من آكد مهادن لدن  
لأن معرفة الحلال والحرام فرض عين فقصورد الوعيد الشديد على كل الحرام بقوله  
صلى الله عليه وسلم أى لم ينب من حرام فلنأمر إلى به والأصل فيها قوله تعالى ويحل لهم  
الطيسات ويحرم عليهم الغبائث وقوله يستألفك ما إذا حل لهم لم حل لك الطيسات  
أى ما تستطيه النفس وتشتهيه ولا يجوز أن يراد الحلال لأنهم سأله عما يحل لهم فكيف  
يقول أحل لك الحلال (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الألفه واذخرج منه صار  
عيشه عيش مذبح أو حى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب أم غبيرة  
طافيا أم راسبا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أى مصيده ومطعومه وفسر  
جهور الصحابة والتابعين طعامه بما خاض على وجه الماء وصح خبره الطهور وماؤه  
الحل ميتته نعم أن انتفع بالطافي وأضر حرم ويحل كل الصغير ويتسامح بما في جوفه

ولا

الحيوان الذى نشأ في البحر ولكنه يعيش فيه وفي البر فان كان له نظير في البر أو حل إذا لم يكن نظيره

والاحرم كالضفد ونحوه فيحل ومن الاول الحيوان المسمى عندهم بقرص البحر فانه نظير في البر من المأكولات وهو  
يعيش في البر والصرفان ذبح وحل والا فلا وهو ظاهر (قوله أو حى) عطف على مذبح وعليه فالمراد أو حى حياة مستقرة والا  
فما حركته حركة مذبح يصدق عليه حتى هو فرع على استطرادى وقع السؤال عن بقرص ماؤه لم يعلم تغيره سبب ثم قس  
فيها فوجد فيها سمكة ميتة فأحل التغير عليها فهل الماء طاهر أو متنجس والجواب أن الظاهر بل المتعين الطهارة لأن ميتة  
السمك طاهرة والمتغير بالطهارة لا يتنجس ثم لم ينفل منها أجزاء تتخالط الماء وتغيره فهو طاهر ولأن تغيره بجمار والافو  
غير طهور ان كثر التغير بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه (قوله حرم) أى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته (قوله  
ويحل كل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضر أمافى الكبير وشبهه قال مر فقتضى تقييدهم حل ذلك بالاضغير حرمة وأفره  
سم على منهج وينبى ان المراد

قطع قوله لان مذهبه يعق الخ ولمناسته لمعنى الشعر قوله ولان الشعر الخ (قوله كالاخصية) أى قياسا على الاخصية فهو جواب السؤال المقدر (قوله واحاطته) أى الامام أحد وعبارة النعمة بعد ان ذكر ان غير الامام أحد استبعد ما قاله نه لا ولا بعد فانه لا مدخل للرأى فى ذلك فالأثر بجلافة أحد واحاطته بالسنة انه لم يقله الا ان ثبت عنه انه انتهت فحل هذه الزيادة

بالصغير ما مدق عليه مر فانه صغير فيدخل فيه كبار البسار به المعروفة بمصر وان كان قد رآه من مثلا قوله ولا ينقص به الدهن) أى فهو باقى على طهارته وليس الدهن بنقص مغفوغه (قوله ويحصل شبهه وقليه) قال صاحب العباب يجرى على الجراد وصرح فى أصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك اه والا قرب عدم الجواز لان حياته مستقرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبوح فالنقص بالميت (قوله كالغنىم) أى ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستقرة (قوله وسرطان) أى فائدة كذا برابن مطرف ان السرطان يتولد من السمك ١٧ الذى فى الدنيس اه عميرة وليس من

السرطان المذكور ما وقع السؤال عنه وهو ان يسلا الصين نوعا من حيوانات البحر يسمى سرطانا وشأنه انه متى خرج من البحر انقلب حجرا وجرت عادتهم باستعماله فى الادوية بل هو مما يسمى سحالا انطباق تعرف السمك السابق عليه فهو ظاهر يحصل الانتفاع به فى الادوية وغيرها (قوله ونسناس) بفتح الاول قبل هو ضرب من حيوانات البحر وقيل جنس من الخلق شئت أحدهم على رجل واحدة انتهى مصباح وضبطه فى شرح الروض بكسر النون (قوله حرام) أى ما لم يكن له نظير فى البر ما كره والا فصيل ان ذبح

ولا ينقص به الدهن ويحصل شبهه وقليه وبلعه ولو حاولوا وجدناه سمكة فى جوف أخرى ولم تتعام وتنتعير حلت والا فلا (وكذا) يحصل كيف مات (غيره فى الاصح) محال يمكن على صورة السمك المشهور فلا ينشأ في تصح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا ومنه القروش وهو الغنم بفتح الميم واغلاء النجاسة ولا نظر الى تقويه بنابه لانه ضعيف ولا يقاؤه فى غير البحر بخلاف التماس لقوته وحياته فى البر (وقيل لا) يحمل غير السمك لتخصيص الحمل به فى خبر آخر لا ميثان السمك والجراد ورد به امر من تسمية كل ما فيه سمكا (وقيل ان أكل مثله فى البر) كالغنىم (حل والا) بان لم يؤكل مثله فيه (فلا) يحمل (ككتاب وجار) لتناول الاسم له ايضا (وما ينشئ) دلشا (فى) بر وبحر كضفدع يكبر وأوله وقضه وضعه مع كسر ثلثه وقضه فى الاول وكسره فى الثانى وقضه فى الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب المسمى ونسناس (وحية) وسائر ذوات السموم والسحفاة وترسة على الاصح قيل هى السحفاة وقيل النجاسة هى السحفاة (حرام) لاستحبابه وضرره مع هذه النسي عن قتل الضفدع اللازم منه حرمة كذا فى الروضة كصلها وهو المعتقد وان قال فى المجموع ان الصبح المعتقد ان جميع ما فى البحر نفس مرتبه الا الضفدع وما فيه سم وما ذكره الاحباب أو بعضهم من تحريم السحفاة والحية والنسناس محمول على ما فى غير البحر اه وأما الدنيس فانه قد حله كجربى عليه الدميرى وأقضى به ابن عدلان وأئمة عصره وأقضى به والدرج الله تعالى (وهو ان البر يحمل منه الانعام) بالاجماع وهى الابن والبقر والغنم (والخيل) عربية أو غيرها النجاسة الاخبار يحملها وخبر النسي عن لحومها منكر وبغرض صحتها يكون منبوها خالها يوم خير ولاداة فى قوله لتركبوها وزينة على تحريمها على الا لا يمكنه بالاتفاق والجرم يحرم الا يوم خير فدل على انه صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الاية تحريم الجرف كذا الخيل والمراد فى جميع ما مر وباقى الذكر والانتى (وبقر وحش وحاره) وان تانسلا منهم من الطيبات ولانه صلى الله عليه وسلم أسكل من الثانى وأمر به وقبس به الاول (وطي) بالاجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من

٣ نفيه ثامن كاهم (قوله مع هذه النسي عن قتل الضفدع) أى كبيرا كان أو صغيرا (قوله محمول على ما فى غير البحر) أى فالحية والنسناس والسحفاة البحرية حلال وعلى ان السحفاة هى الترسة الذى قدومه تكون الترسة المعروفة الا ن حلالا على ما فى المجموع وان كانت تعيش فى البر فاحتظه فانه دقيق (قوله وأما الدنيس فالمعتقد حله) أى يلزم على ما تقدم من ابن المطرف فى السرطان انه متولد من الدنيس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وبقره التصريح بجرمة السرطان فليتأمل وجهه ذلك اللهم الا أن يقال ما ذكره ابن المطرف ممنوع وفى تحريمهم يحمل لدنيس وحرمة السرطان دليل على ان كلامهما أصل مستعمل وليس أحدهما متولدا من الآخر (قوله وجاروه وان ثلثه ما) أخذ الجار غايه ظاهر لدفع توهمه اذ تانس صار أهليا فيحرم كسائر الجوار الهلية وأما حذو غايه فى البقر فله نظيره وجه لان الاهلى من البقر حلال عرابا كان أو جواميس

المذكورة في النسخة ايجظها المكتبة من الشرح والافهم دما طه بالسنة لا تقتضي انه لم يقبله الامم قوفيا كما لا ينبغي  
(قوله سنة مؤكدة) مكرر (قوله والعاق) أي من ينس له الحق (قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا (قوله قبل معنى  
مدة أكثر الناس) ظرف لموسرا أي ١٨ فلا تخرج الامم كان موسرا حينئذ لا تقسط عنه وان لم يبر بعد ذلك فقوله

وتوفيت بالتأخير أي لم يكن كان  
موسرا في مدة النفاس  
(قوله وهو خير فيه عن  
نفسه) انظر ما معنى تغييره  
(قوله والافضل) أي من  
الاقتضاه على شاة وان  
أجزاء كما سيأتي والا  
فساقي ان الافضل صعب  
شياء ثم الابل الخ (قوله نظير  
ماصر) هو برفع نظير خبرا

(قوله عكس الزرافة)  
بفتح الزاي وضعا لقنان  
مشهورتان وهي غير  
ما كولة قيل لان الناقة  
الوحشية اذا وردت الماء  
طرقها أنواع من الحيوانات  
بعضها ما كول فيقول  
من ذلك هذا الحيوان  
ومن استعمل على أسماء  
حيوانات مختلفة فكان  
متولداين ما كول وغيره  
فحرم تبعالغرا ما كول  
وساقي حكمه من الحرمة  
في كلام الشارح (قوله  
وتقتض) بالذال المجنة  
انتهى مسمى ويضم  
الغاف وفيها انتهى مختار  
وفي المصباح يضم الغاف ويضم  
للتخفيف (قوله سواء في  
ذلك الاتي والذكر) هذا  
علم من قوله السابق والمراد

استكان القول صلى الله عليه وسلم الضعيف صيد فاذا صاده المحرم فنيه جزاء كبش حسن ويؤكل  
ولان نابه ضعيف لا يتقوى به وخبر انتهى عنه لم يصح وبفرض محضه فهو للتنزيه ومن عيب  
أمره انه سنة ذكر وسنة أنثى ويخص (وضب) وهو حيوان لذكر منه ذكران ولا أنثى  
فربان ولا تسقط استانه حتى يموت لانه كل يحضره صلى الله عليه وسلم وبين حله وان تركه  
له لعدم الفقه (وأرب) لانه صلى الله عليه وسلم كل منه وهو قصير اليدن طويل الرجلين  
عكس الزرافة دعا الأرض بمؤخر قدميه (وتعلب) بثلاثة أوله ويعمى أبا الحصين لانه من  
الطيماث والخيلان في تفرقه ضعيفان (ويروع) وهو حيوان قصير اليدن طويل الرجلين  
لونه كلون الغزال لانه طيب أيضا ولأنه أضعف ومثله ما برأوم حين يجمعه جملة مصفوعة  
فوحدة مصفوعة فحتمية تشبه الضب وهي أنثى الحمار في وقتضد (ونفك) بفتح الفاء والنون  
وهو دوية يؤخذ من جلدها الغرو والبنها ونحفتها وسحاب وقاقم وحوصل (ومهور) بفتح  
السين وضم الميم المشددة ألجمي معرب وهو حيوان يشبه السنور لان العرب تستطيبه  
وما قبله سواء في ذلك الاتي والذكر ومر زعم انه طير أو نبت أو من الجن فقد غلط ويحل دلدل  
وابن عرس (ويحرم) وشقو (يقول) لثبته عنه كالجاريوم خبير وتولد بين حلال وحرام  
فيطلب الحرام سواء كان الحرام ذكرا أم أنثى ويجري ذلك في كل متولد بين ما كول وغيره  
ومنه كافاه بعضهم الزرافة فلو تولد بين فرس وحمار وحشي مثلا حل بالانفاق (وجلسر  
أهلي) الماذكر (وكل ذي ناب) قوى بعده وبه (من السباع) وتغلب) بكسر اللام أي ظفر (من  
الطير) انتهى عنهما فالاول (كسده) وفهد (وغر وذئب ودب وفيل وفردو) الثاني فهو  
(باز وشاهين وصقر) هو عام بعد خاص لشمولة البزاة والشواهير وغيرهما من كل ما يصيد  
وهو بالسين والعاد والزاي (ونسر) وهو بفتح النون أشهر من ضها وكسرها (وعقاب) يضم  
أوله وجميع جوارح الطير وذهب جمع الى ان حرمة النسر لا تستقبله لان له مخلبا وأغاله  
ظافر كظفر البجاجة (وكذا ابن أوى) بالمد لان العرب تستقبله وهو حيوان كربه المرج فيه  
شبه من الذئب والتعلب وهو فوقه ودون السكب (وهرة وحش في الاصح) لانه قصد وبنائها  
والثاني الحسل لان ناب الاول ضعيف والقياس على الحمار الوحشي في الثاني وفي وجهه فصل  
المرأة الاهلية أيضا ويحرم النفس لانه يفسد الدجاج وأبو مقرض على الاصح (ويحرم ما ندب  
قتله) اذ لو جازأ كله لم يؤمر بقتله (تكمية وعقرب وغراب) بفتح أي فيه سباض وسواد  
(وحيدة) وزن عتبة (وفارة وكل) بالجر (سبع) يضم الباء (ضار) بالتخفيف أي هادن طير  
الشيخين خمس يقتل في الحسل والحرم الفارة والغراب والحمة آة والعقرب والسكب العقور  
وفي رواية لسلم الغراب الابقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي ذكر  
السبع المعادي مع النحر ومران الابقع مقل بجمه وطنها أدى على ان الامر بقتله اعلى  
القول به لما روى فلا ينافي حلها كحيوان ما كول حل قتله لصياله وتعيده الغراب بالابقع

في جميع ما روى في الذكر والاتى (قوله حل بالانفاق) أي لانهم لما كولان  
(قوله وهو فوقه) أي فوق النطب (قوله ويحرم النفس) وهو دوية فهو المرأة تاوى البساتين غالبا قال ابن فارس ويقال لها  
الدلق وقال الفارابي دوية تقتل النعجان والجمع غوس مثل حل وجول انتهى مصباح (قوله وفارة) بالهمز انتهى على  
(قوله والترمذي ذكر السبع) لعلمه مع الزاوية الاولى (قوله لعارض) أي وهو السرعلى الفاعل

(قوله منها ملك النقي الخ) أي ومنها ما قد هدم قبله عن الشيخ (قوله تعلق استصحاب ترك الكسبر بالجمع) انظر هل المراد تعلقه قبل القصة أو بعدها فإن كان الثاني فهو ممنوع كالإختي وان كان الأول لم يكن لقوله وتأتي قسمها فائدة فتأمل (قوله وان مات قبله) ظاهره أنه يسمي في السابغ وان مات قبله فتؤخر التسعة للسابغ ويحتمل أنه غايته في أصل التسعة لا بقصد كونها في السابغ قبل راجع (قوله والاولى على من اراده) هل هو شامل لمن اراده بعد السابغ (قوله للتعقيب) عبارة الصفة للتعقيب ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله الاحقاء) هو الجاهل المهملة أي حذف الشارب ١٩ من أصله (قوله التبراجم) جمع برجة بضم

الموحدة وبالجم وهي عقد الاصابع ومقاصها أي غسلها ولو في غير الوضوء (قوله وتصفيفها) يعني اللحية (قوله والزيادة في الصدائر) أي من الصدغين (قوله ان لا يسعيه بأسه) ظاهره ولو مقرونا بما يدل على التعظيم (قوله ويحرم تكتيته بما يكره) لعل محله اذا صرف بغيرها

(قوله وهو الغداف) هو بالدال المهملة انتهى دمرى (قوله وكذا العقق) أي يحرم (قوله وهو أسود صغير) أي فلا شوك في شيء هل هو مما يؤكل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياطاً (قوله ويحصل سائر طيور الماء) وهي الطيور التي تألف الماء غالباً ولا تنرق فيه (قوله الا للقلاق) القلاق بالفتح الصوت والقلاق طائر ينحو الاوزة طويل النقي يأكل الحيات والقلاق مقصور منه انتهى مصباح قال الشافعي في سرته في الباب

لوروده في الغسبر ولو لم يكن متفقاً على تحريمه والا فلا أسود وهو الغداف الكبير ويسمى الجبل لأنه لا يسكن الا الجبال حرام أيضا على الاصح وكذا العقق وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته المعققة يخرج بضارضو ثعلب وضبع لضف نابه كامر (وكذا رجة) التي عنها نعلتها (وفاضة) بتثنية الموحدة وبالهمزة والثالثة طائر أبيض ويقال أعجبرون الرجة بطي العاجين نعلتها أيضا (والاصح جعل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محسر المنقار والرجلين لأنه مذهب تطاب والثاني أنه حرام لأنه من جنس الغربان وأما الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون فيقتضي كلام الرافعي حمله به صرح جمع منهم الرافعي وبقي وعلمه بأنه يأكل الزرع وهو المتعبد وان صح في الروضة تحريمه (ويحرم بيضا) يفتح الموحدين وتشديد الثانية وبالهمزة بالقصر الطائر المعروف بالدره بضم المهملة ولونها اختف والغالب أنه أخضر (وطاوس) نلبت غنم ما (ويحتمل نعامه) بالاجماع (وكركي) وكذا الحباري والشعراق (وطا) قال الدميري هو الاوز الذي لا يطير (واوز) بكسر ففتح وقد تصدق حزمه لكن فسر الجوهري وغيره الاوز بالبط ويحل سائر طيور الماء الا للقلاق (ودجاج) يفتح أوله أفصح من ضمه وكسره لطبها (وجام) وهو كل ما عب أي شرب الماء بلا تنفس ومضى وفي القاموس العب شرب الماء أو الجمر أو تلبسته (وهدر) أي صوت وهو ترجيع الصوت وهو اصله من غير تقطيع له وذكره ناكيدوا لافه ولازم للاول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على عب ونظر بعضهم في دعوى ملازمته ما دخل في كلامه القمري والديسي والجمام والفرأخت والقطا والجبل وهو على قدر الحمام كالقطا أحر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر (وما على شكل عصفور) بضم أوله أفصح من فتحه (وان) اختلف لونه ونوعه كمنديل (وهو الحزاز) (وصعوة) يفتح الصاد وسكون العين المهملة وهو عصفور أحر الراس (وزرزور) بضم أوله وفتح وببيل وكذا الحرة لانهم من الطيئيات (الا خطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء المسماة الآن بصفورا الجنة للتي عن قتله في مرسل اعتضد بقول صهي و يطلق على الخفاش عند اللغويين وهو طائر صغير لا يشبه بقاير يطير بين المغرب والعشاء وقد تحريمه هنا ولا ينافيه حزمه ما لزوم القيمة فيه بقتل الحرمة فان ذلك يستلزم حمل أكله وفتح بأنه لا تلازم بين ذلك وبين أكله اذ المتولين ما كره وغيره حرام ومع وجوب الجزاء فيه فلعن الخفاش عندهما من هذا (وقل وغسل) لفظة النهي عن قتله ما وجدناه على الفل السليمان وهو الكبير لا تشقأه اذ به بخلاف الصغير فيل قتله لكونه مؤذيا بل وحرقة ان تعين طريقه كالتل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهي صفار دواب الارض (تخفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمه وبالمدحكي ضم ثالثة مع القصر نلبت

الثالث فيما أكله صلى الله عليه وسلم من الحيوانات روى الشيخان عن أبي موسى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاج وروى باعن أبي بكر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاج وروى أبو الحسن بن الصائغ عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراوان يأكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام (قوله ان تعبر طريقه) أي بان شق عدمه على اذا قبل قتله وقصد قتله

بقرينة ما قبله (قوله وان كان ذكر) اي ينفي حذف الواو (قوله ويرفع في الذكر النسيئة) كذا في النسخ زيد بل اي والنسيئة  
 مثناة فوقية قبل السين وبمثناة تحتمل بعد الميم وهو تحريف الصواب زيد بل ليعمل الزاي من الارادة والنسيئة بنون تم  
 سين ثم ميم ثم تاء التانيث تاهي عبارة شرح الر وض على انه لا حاجة اليه لانه مكرر مع قوله قبله على ارادة النسيئة  
 في كتاب الاطعمة (قوله اوحى لكنه لا يدوم) هذا يفيد بقرينة ما قبله انه لا تضر هنا الحياة المستقرة فوساقي محمزة في  
 قوله دلثا عقب قول المصنف وما يعيش ٢٠ (قوله ولوحيا) شمل الحياة المستقرة على ماضيه وفيه ما به (قوله محملا) يكن

على صورة السمك المشهور  
 لحم الجميع (ودود) منفرد على ماض في الصيد والذباغ ووزغ يواؤه هاذات محم وابر  
 وصراة لا تحب انهم يحمل منها فهو يروع وروا محبين كامر واستدلال الرافعي على تحريم  
 الوزغ بالتي عن قتلها سبق فلم يقدروى مسلم ان من قتلها في اول ضربه كبسه ما تحسنه  
 وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حصص واي حصص على قتلها قسلا لانها كانت  
 تنفع النار على ابراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) اي يحرم كل (ما قوله) يقينا (من ما كول وغيره)  
 كسبح بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضع وخروج بقولنا يقينا ما لو نعت شاة كلبه فانما اتقل  
 كما قاله البغوي كالقاضي لانه قد تقع الخلقه على خلاف صورة الاصل وان كان الوزع تركها  
 وذهب جمع الى انه ان كان اشبه بالجلال خلقه حل والا فلا يجوز شرب لبن فرس ولدت بفلا  
 وشاة كلبا لانه من الاصل ولو مسح حيوان يحمل الى ما لا يحل او عكسه قول بعينه ما قبل  
 المسخ على ما قاله بعضهم محلا بالاصل او ما يحق اليه كايديل عليه ما في فح الباري عن الطحاوي على  
 محتمل والاوجه اعتبار الممسوخ اليه ان بدلت ذاته بدلت أخرى والا بان تبدل اوصفته فقط  
 اعتبر ما قبل المسخ والا قرب اعتبر الاصل في الاذي الممسوخ مطلقا كايديل عليه النسيء  
 الصبي ولوقدم لولي مال مغصوب فقلب كرامة له ما تم اعبد الى صفته او صفته غير صفته  
 فانجبه عدم حله لانه يعود الى المالية عاد ملك مال كفه فيه كما قاله في جلد ميتة ينج ولا ضمان  
 على الولي بقلبه الى الدم كالا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لانص فيه) من كتاب ولا نسيئة خاص  
 ولا عام بظليل او تحريم ولا يبادل على أحدهما كالامر بقله أو التي عنه (ان استطاعه أهل  
 بسار وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد القري دون أهل البوادي الذين يابا كون  
 ما بدودج (في حال فاهية حل) سواء ما سلاذ العرب والجم فيما يظهر (وان استقصوه  
 فلا) يحمل لانه تعالى اناط الحل بالطيب والحرمه بانغيث ومحال عادة اجتماع العالم على ذلك  
 لاختلاف طبائعهم فتعين ان المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الاعدل طباعا والا كل  
 عقولا ومن ثم ارسل صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بانهم وكلام أهل الجنة في كافى  
 حديث وفي آخر من أحبهم فحبى أحبهم ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم لكن يرجع في كل  
 عصر الى كل الموجودين فيه وهم من جمعو ما ذكر كاجته الرافعي ومحل ذلك في أمر مجهول  
 اما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فقد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وما عكسه  
 الزركشي من الاكتفاء بغير عدلين منهم وانه لو خالفهما آخران أخذ بالخطر لانه الاحوط  
 مفروض في هذا التصور بخصوصه والا فقد صرحوا بانه لو استطاعه البهض واستقصيه  
 البعض أخذ بالاكثر فان استسوار جريس لانهم اكل العرب هملا وقوة فان اختلف  
 القرشيون ولا مرجح أو شكوا أو سكتوا أو لم يوجدواهم ولا غيرهم من العرب الحق بالحیوان

لعل المراد بها يشترى باسم  
 السمك وان كان على  
 صورته حتى يتأق قوله  
 بعدومنه القرض والا وهو  
 (قوله لانها كانت تنفع  
 النار) أي لان أصلها الذي  
 تولدت منه كان ينفع الخ  
 فثبتت الخسة لهذا الجنس  
 اكرا ما لاراهيم (قوله  
 ما لوزي كلب على شاة)  
 وفي نسخة ما لو نعت شاة  
 كلبه فانما اتقل الخ في ج  
 ماوافق هذه النسخة  
 وهي الاقرب بل الصواب  
 فانه حيث علمنا بنزوان  
 السكاب ثم انت بصيوان  
 حكم بقوله منهما يصير  
 وكتب ايضا العطف الله  
 قوله ما لوزي كلب أي  
 ولم نعلم بنزوان السكاب  
 عليها ولم يكن في وقت  
 يعلم منه عادة ان مولده  
 ليس منه (قوله اعتبر ما قبل  
 المسخ) أي لكن يسقى  
 النطر في معرفة ما يتحول  
 اليه أهو الذات أم الصفه  
 فان وجد ما يعطيه أحدهما  
 فظاهره والايدي اعتبار

أصله لان لم يتحقق تبدل الذات فمضى يقاتها وان التحول هو الصفة وقد عده تحول الصفة في الخلاف  
 ادكر  
 الولي الى صور كثيرة وعده روية الحين والملائي غير صورتهما الاصلية مع القطع بان ذاتهما لم تتحول وانما تحولت الصفة  
 (قوله فحبى أحبهم) أي يحبه في فهم من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ومحل ذلك في أمر مجهول) أي أمر حيوان مجهول  
 (قوله أخذ بالخطر) أي الحرمة (قوله أولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب المسألة منه فيما ينظر

على صورة الملك كاهن مشاهد (قوله لا مضغف) اهل الضمير للفرش نفسه ويكون معنى ضغفه عدم عيشه في البر فيكون قوله ولا يقاؤه الخ عطف تفسير او من عطف العلة على الماعول والا فالقول بضعف ناب الفرش بخالف المشاهدو بدل لما ذكرناه قوله في التماسخ الا في لقونه في حياته في البر (قوله وحيدة) أي من حيات الماء كما صرح به غيره (قوله وسخفاة) أي بضم

(قوله من عدو) وفي نسخة من غدر (قوله لم جلالة) وفي شرح الروص ويقال لها الجلالة (قوله وهي آكلة الجلالة) هي مثله الجلب انتهى قاموس (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) التبادر من النص ٢١ نجس العين وقضيته انه لا يكره

اطعامها المتنجس (قوله

الاكثر به شها فان اختل شرط محاد كرم يعتديهم لا انتفاء الثقة بقولهم حينئذ (وان جهل

اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بقسميتهم) حلا وحومة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه

به) من الحيوان صورة او طعم ما من عده واضده او طعم ما والتجبه بقسم الطبع لقوة دلالة

الاخلاق على الماني الحكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان ولم يتجده شها

حل لقوله تعالى قل لا اجد قبيلا اوحى الي محرما الا به ولا نافي ذلك ما مر عن الزركشي من

الحرمه لان التعارض في الاختيار ثم أقوى منه هنا (واذا ظهر تغير لم جلالة) من طعم او لون

او ربح ومن اقتصر على الاخبار أراد الغالب وهي آكلة الجلبة يقع الجلب أي النجاسة كالعدرة

(حرم) كسائر اجزائها وما تولد منها كبيضها ولبنها ويكره اطعام شاة ما كولة نجسا (وقيل يكره

الجلالة) قلت الاصح يكره والله اعلم (لان النهي لتغير اللحم فلا يقتضي تحريمها كالتوتن لحم

المد كانه او بعضها ويكره كونهما من غير ماثل وبنى كقوله البقني فعلى الحكم اكل شعرها

وصوفها المنفصل في حياتها قال الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها اذا ذكيت ووجدت في بطنها

ميتا ووجدت الراتعة فيه ومثلا مضطرا ربيت بلبن كلبة اذا تغير طعم الارزع وغرس في اوري

نجس بل يصل اتفاقا ولا كراهة فيه نعم ان ظهر تحريم النجاسة فيه اتجهت الكراهة ومعلوم

ان من اصابه منه نجس بطهر بنفسه (فان علف طاهرا) او نجسا او متنجسا كاهو ظاهر

كلام الروض او لم تغلف كما اعتمد البلقني وغيره واقتصار الاكثر على العلف الطاهر جى على

الغالب لان الحيوان لا بد له من العلف وانه الطاهر (فطاب) لهما (حل) هو وبقيته اجزاؤها

من غير كراهة فهو تفرع علمها وذلك زوال العلة ولا تقدير لردة العلف وتقديرها باربعين يوما

في البئر وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة للغالب اما عليه بضو غسل

او طبخ فلا أثر له ولو غلبت شاة بجرام مدة طوبى لم تحرم كقوله الفزالي وابن عبد السلام اذ هو

حلل في ذاته والحرمه اغماهى لحق الفبر وما في الانوار من التفصيل في ذلك معنى على حرمه

الجلالة (ولو نجس طاهر تحل وديس ذائب) بالجمعة (حرم) تناوله لتغير طعمه كما مر اما الجلامد

فغيره وما حوله ياكل باقيه ولا يكره يرض صلق في ما نجس ولا يحرم من الطاهر الا نحو

تراب ونحو ومنه مدر وظل لمن يضره وعلى ذلك يجعل اطلاق جمع حرمته بخلاف ما لا يضره

كقوله جمع آخرون واعتمد السبكي وغيره وسن وان قل (الان لا يضره ونبت جوز زميته

ومسكر ككثير افيون وجوزة طيب وزعفران وجلد دبع ومستفرا صالة بالنسبة لغالب

السلام) وهل تكره أم لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله وما في الانوار من التفصيل) وهو ان الحرام ان كان لورض نجسا

غير اللحم حرمته والا فلا معنى الخ انتهى ج (قوله وديس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب (قوله الان لا يضره) أي

القليل منه أما الكثير فيحرم مطلقا (قوله ونبت جوز زميته) أي ولبن جوز زانه من غير ما كوله انتهى ج ونظروا من مثل

ذلك اللحم وكعب عليه سم قوله ولبن جوز زانه سم ومن غير ما كوله كذافي العباب قال الشارح كذا ذكره القاضي قال

وكذا لو وجد وشك هل يضره من يصل بجمه او غيره لكن اعترضه النووى في النبات والابن يانه يتعين تحريمه على الاشياء

قبل الشروع فالصحيح لاحق فيصلان و يفرق بينهما وبين المذوح فان الاصل فيها التحريم حتى يعلم المبيع ولم يعلم خلافه ما فان

الاصل فيها الحل انتهى كلام شرح العباب وما ذكره في المدبوح شامل

المسكين وفتح اللام (قوله كذا في الرضعة) الإشارة لما في المتن (قوله ويؤكل) هو من شام الحديث وله فائدة مجردة بينهما حكمه من حيث هو والافيد المحرم حرام الان ماله حيل وبيع أو ان هذا هو مورد ما في الحديث فليراجع (قوله ومثلها وبر) هو باسكان الموحدة ودية أصغر من الحر كلاء العين لا ذنب لها (قوله وإن مقرض) هو بضم الميم وكسر الراء وكسر الميم وفتح الراء وهو الدلق ففتح اللام (قوله وبغاة) هي غير الجوربة المسماة بالنورسة وقد أتى بجمعها والهاء الشارح (قوله

لما إذا غلب المسلمون أو لا فراجع ٢٢ كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا ههنا ما ذكروه فصار فيه ثم انتهى (قوله

ذوى الطباع السليمة كعاط ومنى وبصاق وعرق والاعراض كفسالة يد وحلم أنان أما رقيق لم يفارق معدنه فينتجه فيه عدم الحرمة لا تنقله استقذاره ولو وقعت ميتة ما لا تنفس لها مسألة ولم تذكر بحيث لا يستقذراً قطعة يسيرة من لحم أدى في طبع لحم مذكي لم يحرم أكل الجميع خلافاً للفرأى في الثانية وإذا وقع رول في ماء كثير ولم يغيره جاز استعمال الجميع كما مر لأنه لما استقذراً فيه صار كالعدم (وما كتب في محاضرته خمس كجمامة وكس مكره) للحرمان كسبه فن التهي المصع عن كسب الخنازم وإنما لم يحرم لأنه صلى الله عليه وسلم أعطى الخنازم أجره ولو حرم لم يعطه لأنه حيث حرم الأخذ حرم الإعطاء كجرح الناقصة الأضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوفاً منه فيحرم الأخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الخنازم خبيث فهو رول على حد ولا يعمو الخبيث منه تنفقون وعلة خبيثه مباشرة الفجاسة على الأصح لادناه الحرفة ومن ثم انحوا به كل كسب حصل من مباشرة كزبال ودياغ وقصاب لافساد على الأصح أقله مباشرة لها وكذا أخلاق وحارس ومالك وصباغ وصواغ وما شطأه إلا مباشرة للفجاسة فيها (وبين) للحرمان لا يأكله بل يكرهه أكله أنه مثال أذناثر وجوه الاتفاق كذلك حتى التصديق به كبحته الأذنى والركى (و) ان (يطعمه رقيقه وناصحه) أى بعيره الذي يسقى عليه لغيره لعلفه ناصحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناصح مع لفظ الإطعام تبركاً لفظ الخبر والافعال من ان يكون به ما يملكه من رقيق وغيره ولدناه الرقيق لأق به الكسب الذي يختلف الحر ونذب للانسان القرى في مؤنة نفسه وعمره ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا يحرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا الأكل منه وأفضل المكاسب الزرعة ثم صناعة اليد ثم التجارة (ويجوز جنين وجد ميتاً بطن مذ كاه) وان أشعر غبر ذكاه الجنين ذكاه أمه أى التي أحلتها حلتها تبعاً لها ما لم ينفس وفيه حياة مستقرة ولا استرطت ذكاهه فان خرج به حركة مذبح ومات حالاً وان خرج بعد ذبح أمه ميتاً واضطرب في بطن أمه ذبحها ما تطلو بلا ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان أخرج رأسه ميتاً ذبحت أمه قبل انفصاله لم يحل كأيلاً عليه كلام الامام وهو الأصح خلافاً للفقوى ولا بد في الحل من ان تكون الذكاه مؤثرة فيه فلو كان مضغاً لم يتبين بها صورته لم تحل ولو كان لذكاه عضو أو حل (ومن خاف على نفسه موتاً أو مرضاً مخوفاً أو غير مخوف أو نحوهما من كل محذور بيع التيمم ولم يجد حلالاً وهو معصوم غير عاجس بسفره ونحوه (ووجد محرماً) غير مسكر كسكة ولو مغلفة ودم (زعمه أكله) لقوله تعالى فمن اضطر لا به مع قوله ولا تقتلوا أنفسكم وكذا الخوف المحذور عن نحو

أما رقيق لم يفارق معدنه فينتجه عدم الحرمة) أى مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يحسن إسان عائشة (قوله يجمت لا يستقذراً) أى إذا استقذراً فيحرم وان لم يستقذره خصوص من أراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة (قوله فيحرم الأخذ فقط) أى ولا يحرم الإعطاء لما تنسب فعبه الضرورة أما ما يقع كثيراً من محبة اظهار الشفاء عليهم من الشعراء فيصالحهم ذلك على التقدير كرامهم واعطاهم زينة على ما تنسب فعبه الضرورة للفرض المذكور وهو حرام على ما صرح به قوله الا ضرورة فان هذا ليس منها وقد يقال بعدم الحرمة حيث لم يحصل على وصفه بحرام ومعلوم أنه حيث جاز لا إعطاه جاز الأخذ (قوله وما شطأه) أى ومثل ذلك القابلة (قوله وأفضل المكاسب الزرعة) أى ولو

لم يباشرها بنفسه بل بالعمة (قوله ثم التجارة) ولا يشك تقديم الزراعة على قوله تعالى أنفقوا من طيبات المني ما كسبتم وما أنخرجناكم من الأرض لأنه عطف على الآية بالواو وهي لا تقتضى تربيتاً (قوله حل) أى ولا يتوقف حله على ذبح (قوله واضطرب) أى والحال أنه اضطرب الخ وانفساحه والحالة ما ذكره لان اضطرابه علامة على ان موته ليس بتذكية أما (قوله لم يجب ذبحه) وليه فلو ذبحت أمه قبل انفصاله وماتت بنيتها حل (قوله ولو مغلفة) بومضة الكلب والخنزير في مرتبة واحدة أحذاناً لطلاقه

الشرقاق) بفتح المجهة وكسر هاء مع كسر القاف وتشديد الراء بكسر هاء مع اسكان القاف وتضعيف الزاو يقال لها الشرقاق وهو طائر أنضرمثلون على قدر الجمام (قوله المزاري) هو بفتح الهاء (قوله وقتر) بضم النون وفتح المجهة عضو وصغير أحر الانف (قوله وكذا الحرة) هي بضم الهاء وتشديد الميم كما مر في الصيد والنباح (قوله فان ذلك يستلزم الخ) هو وجه المناقاة (قوله وعمل) أي فقد (قوله وغلبة الظن) قضية أطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي بمجرد ظنه بما رواه يدرها وقياس ما في التعم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه أو معرقته بالطب (قوله بل لوجوز السلامة والتلف على السواء) أفهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يميز تناوله (قوله ولانه لما كان) أي الزنا (قوله شديده أكثر) أي من اللواط (قوله بان في هذا اشارة) أي في الجلبة ٢٣ (قوله كادى غير محترم) هلا وجب

تقديم لحم الميتة على لحم الآدمي لاحترام ذاته ومن ثم جرى الشارح على تحريم استعمال شيء من أجزاء الحرام بذلك (قوله لتكفنه من اسقاط القتل بالتوبة) هذا ظاهره فدين اهدرتك الصلاة فانه ممكن من التوبة فيه خصم بخلاف الزاني المحصن وقاطع الطريق فانهم بعد ظهور حالهما للإمام لا تقيد توبتهما بالصحة ويصرح بذلك قول حج ويظهره فحين لا تسقط توبته قتله كزان محصن انه يأكل لانه لا يؤمر بقتل نفسه اللهم الا أن يرضى كلامه فيمن لم يبلغ أمره الامام (قوله لزمه تقديمها) أي وان لم تصدر مقه مرتبة طمى من الحرام ما تنسحق به الضرورة ولا يقال القمة لقلتها كالعصم فيتناول

المشي أو الخلف عن الرقعة ان حصل له به ضرر لا ضرر وحشة كما هو واضح وكذا لو أجهد الجوع وحصل صبره وغلبة الظن في ذلك كافي بل لوجوز السلامة والتلف على السواء بل تناول المحرم كاحكامه الامام عن صريح كلامهم واكتفى بالظن كالاكراه على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشتراك على الموت بل لو انتهى الى هذه الحلة لم يحل له أكله اذا فائدة فيه ولو امتنع مالك طعام من بذله الا بعد وطنه ان لم يميزها فكيفه به على الاصح ان الاكراه باقتل لا يبيعه واللواط ولانه لما كان مظنة في الجلبة لا اختلاط الانساب شديده أكثر (وقيل يجوز) كافي الاستسلام للعلم وفرق الاول بان في هذا اشارة في الجلبة للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يعمل مذبحها أو أخرى لا يحل أي كادى غير محترم فيما يظهر تغيير أو مغالطة وغيره اثنين غيرها فانه في المجموع واعتراض الاسنوى له مردود أما المسكر فلا يحل تناوله لجوع ولا عشاء كما مر وأما العاصي يسفره ونحوه فلا يجوز له تناول المحرم حتى يتوب ومثله كاقالة البقيني مردود في حتى يسلم قال وكذا امرأق الدم من المسلمين لتكفنه من اسقاط القتل بالتوبة كترك الصلاة والقتال في قطع الطريق ولو وجد لقمة حلالا لزمه تقديمها على الحرام (فان توقع حلالا) يحده (قريباً) أي على قرب بان لم ينش محذور أو قبل وصوله (لم يميز غير سد) بالمهمل على المشهور أو المجهة (الرق) وهو بقية الروح على المشهور والقوة على مقابله (والا) بان يتوقفه (ففي قول بشيع) لا إطلاق الآية أي بكسر سودة الجوع بحيث لا يبيح شيئاً ما لان لا يجيد للطعام مساناً اما ما زاد على ذلك الحرام قطعاً ولو شبع في حالة امتناعه ثم قدر على الحبل لزمه ككل من تناول محرماً التيقن اطاعة بان لم يحصل له منه مشقة لا تختمل عادة (والا ظهر سد الرق) فقط لا انتفاء الاضطراب بعده نعم ان توقف قطعه لبادية مهلكة على الشيع وجب (الا أن يخاف تلفاً) أو محذور نجس (ان اقتصر) عليه أي على سد الرق فيشيع وجوباً أي بكسر سودة الجوع قطعاً لبقاء الروح وعليه التردود ان لم يتوقع وصوله لحلال والاجاز بل صرح القفال بعدم منعه من حمل ميتة لتناوله وان لم تدع ضرورة الى ذلك (وله) أي المعصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) محترم حيث لم يجد ميتة غيره ولو مغالطة لان حرمة الحي أعظم نعم لو كانت ميتة نبي امتنع الاكل منها جزماً وكذا ميتة مسلم والمضطر

الكل من الحرام (قوله وهو بقية الروح على المشهور) ولعل وجه التعبير ببقية الروح أنه نزل ما أسابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي ما حادته فبغير حاله الذي وصل اليه بقية الروح مجازاً والافال روح لا تعجز (قوله ولو شبع في حالة امتناعه) فضيته انه حيث لم يتبع عليه تناوله أو امتنع لكن لم يقدر بعد التناول على الحل لا يجب عليه التقي في كل منهما وبنافي ذلك ما تقدم له في أول الاثر بقية من قوله ولزمه ككل أكل وأشار بحرام تباؤه ان أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لزمه التناول لان استداعته في الباطن لا انتفاعه هو هو محرم وان حل ابتداءه (والسببه فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن أن يجاب بجعل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه زمانا قبل معه خاصته الى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه فنع ما هنا على خلافه (قوله امتنع الاكل منها) أي لغير نبي لما يأت في



المنفعة (قوله ويمنع بانه) الوجه حذف قوله ويمنع وابدال الباء لاماً (قوله اذا المتوكلين ما كحل الخ) يتأمل في هذا الاستدلال (قوله وحاوله على الفعل السلباني) يقال عليه يحتاج الى دليل لحرمه أكل الصغير (قوله وابر) هو بكسر الهمزة (قوله فاقفه عدم حله) أي تغير مالكة كالا ينجي ٢٤ (قوله الساكنين في البلاد القرى) لعله صفة كاشفة بدليل مابعد كما كان قوله الذين

ذوي الوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاماً ومحمدة قيل وقامه عدم اعتبار اتحادهما بتوفيقه وتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نبيينا وعليهما والتعبه خلافه اذ هما حيان فلا يصح القياس واذا اجاز كل الا في حرم طبعه وشبهه نعم قيد ذلك الا في مجانبها اذا كان محترماً والوجه الاخذ باطلا فقه وقيداً أيضاً بضمهم بما اذا أمكن أكله نياً وبؤيده تعليلهم بان دفاع الضرر يدون نحو طبعه وشبهه (و) لعل عليه قتل مرتد حربي ووزان محسن وتارك صلاة توجه قتله شرعاً ومن يستحق عليه القتل وان لم يأنه الامام فضرورة وبؤخذ من هذا انهم لو كانوا مضطرين لم يلزم أحد ابدال طعامهم لهم (الا في مستأمن) لهم من (وصي حربي) وامرأة حربية لحرمه قتلهم قلت الاصح حمل قتل الصبي والمرأة الحربيين ومثلهما الخنثى والمجنون (للا كل والله أعلم) لعدم محبتهم وحرمة قتلهم لانها لو خلق الناقصين ومن ثم تجب فيه كفارة ومحل ذلك كاجتبهه البلقيني اذ لم يستول عليهم والاصاروا ارفاء معصومين لا يجوز قتلهم قطعاً لخلق الناقصين وبما ابن عبيد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ ويمنع على والد قتل ولده لالا كل وسيد قتل قته لذلك قال ابن الرضا الا أن يكون القن ذميّاً فكل حربي والا قرب خلافه (ولو وجد) مضطراً (طعام غائب) ولم يجد سواه (أكل) منه حتماً ما يسد رمقه فقط أو ما يشبعه بشرطه وان كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغيره) عند قدرته مثله ان كان مثلياً وقيمه ان كان مقوماً مسقطاً لخلق المالك فان كان مالكة الغائب مضطراً اتجه منع أكله ان كان قريباً بحيث يتمكن من زوال اضطراره به دون غيره وغيبته وفي المحجور كنيته المالك وحضوره كحضوره ويجوز له بيع ماله نسيئة فها هو بالرهن للضرورة وان امتنع في غير ذلك (أو) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطراً لم يلزمه بذله) له (ان لم يفضل عنه) بل هو أولى تدبيراً بذل بنفسه أما النبي فيجب على غيره ايثاره على نفسه وان لم يطلب ولو كان يسد انسان ميتة فدهم اذوا ليد على غيره كسائر المباحات خلافاً للقاضي فان فضل من سده رمقه شيء لم يذله بكماله الزكوي وان احتاج اليه ما لا (فان أثر) في هذه الحالة وهو بمن بصر على الاضافة على نفسه مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطراً والذي واليهجه والمسلم المهدي فيمتنع ايثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطراً) أي مالكا الطعام (المعصوم) أي سد رمقه (مضطراً) أو اشباعه على ما معصوم (مسلم أو ذمي) أو مؤمن وان احتاجه المالك ما لا للضرورة والسجدة وكذا بهجه لغيره بحرمة بخلاف نحو حربي ومرد وزان محسن وكتب عقور وعليه ذبح شاته لأطعام كلبه المتفقع وله الا كل من لجهالنا ما ذبحت لالا كل ويجب اطعام خصوصي وامرأة حربية بين اضطرار قبل استيلاء عليه ما بعده ولا يعارضه ما من حل قتلها لانه ثم لضرورة فليكن منافياً لاحترامها هاهنا وان

(قوله قيل وقامه) فاقفه  
ج (قوله اذ هما حيان  
فلا يصح القياس) قد يقال  
هذا خلاف فرض المسئلة  
اذ الكلام في المالمات  
أحدهما دون الآخر  
فلا ينظر الى أفضلية  
أحدهما بل الى ما كل  
من الميت وان كان أفضل  
منه الا ان يقال مراده  
ان النبي حتى بعد موته  
فهو كمن لم يمت فلا يجوز  
لحي الا كل من الميت  
وقياس هذا ان غير الشهيد  
وبعض الشهداء مع بعض  
لا يجوز له الا كل من  
الشهيد بل مع من ان  
الشهداء احياء في قبورهم  
(قوله وحرمة قتلهم انما  
هو لخلق الناقصين) قد  
يقضى ذلك انه يجوز  
للا انسان قتل عبد نفسه  
ليأكله وليس مراد اكا  
سباني فكأن ينبغي  
الاقتصار على قوله والا  
صاروا ارفاء معصومين  
الخ فلا يجوز قتلهم لهم من  
(قوله والا قرب خلافه)  
أي فلا فرق بين الذي  
وغيره (قوله أو ما يشبعه

بشرطه) أي بان لم يتنحى بخذوره قبل وجود غيره (قوله وغيره عند قدرته) أي عند الا كل (قوله ويجوز  
له) أي الولى وقوله يبيع ماله أي المحجور وقوله للضرورة أي ضرورة المضطر (قوله وعليه ذبح شاة لأطعام كلبه المتفقع به)  
قياس ما تقدم له ان لا مانعة فيه ولا مضرة محترمة ذبحها ههنا القياس أن الحكم لا يقتضيه بأكبه بل يجب ذبح شاته لكتاب  
غيره المحترم وقاية له

بأكلون الخ ينبغي أن يكون صفة كاشفة أيضا لما قبله فتأمل (قوله سواء ما سئل العبد العرب الخ) أي فإنه يرجع إلى العرب في جميع ذلك أي خلافاً لمن ذهب إلى أنهم لا يرجع إليهم فيما سئل العبد الجهم (قوله وهم) أي الأسكن (قوله كاشفه الزاني) أي خلافاً لمن قال أنه لا يرجع إلا لمن كان في الصدر الأول (قوله أولم يوجدوا هم ولا غيرهم) سكت عما إذا قعدوا ووجد غيرهم (قوله فان (قوله ولا اضطراره) أي بالمالك ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغي ٢٥ انه لو دلت قريته على كذبه في دعواه الاضطرار لم يصدق

في ذلك (قوله والمعتد خسلافه) أي فلو خالف وقوله ينبغي أن لا يقتل فيه لأن القصاص يسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يقتضيه بدنه محمد (قوله مع اتساع الوقت) أي زمن الصيغة (قوله لانه لا حد للسار يؤجل اليه) أي فطعمه مجانا وعبارة ج ثم إن قدر العوض وأمر زله العوض ملكه به كائن ما كان وان كان المضطر مجبوراً وقدره عليه باضنه فحينئذ مضطرره وان لم يقدره أولم يفرزه له لزمه مثل المتلى وقية التقويم في ذلك الزمان والمكان (قوله ألامع الخ) وقد يستشكل بأن من لا مال له يجب اطعامه على أغنياء المسلمين وهذا المضطر لا مال له الآن يقال صورة المسئلة هنا أن مالك الطعام ليس من الأغنياء (قوله فيلزمه اطعامه مجانا) أهل المراد بقوله مجاناً أنه لا يحتاج إلى

كانا غيره مصومين في نفسهما كما مر آنفاً (فان منع) المالك من اطعامه ولا اضطراره أو طلب منه زيادة على غن مثله بقدر لا يتغابن به (فله) أي المضطر ولا يلزمه وان أمن (قهره) على أخذه (وان قتله) ويكون مهذراً وان قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص وان منع منه الطعام فأتى جوعاً فلا ضمان إذ لم يحدث فيه فعلاً مأكلاً وقضية كلامهم أن المضطر الذي قتل المسلم المانع له إذا أدى دفعه إلى ذلك قيل وهو الطاهر ولا ينافيه ما مر من عدم جواز أكله ميتة المسلم لا تنفاه تقصير المالك كونه يوجه بخلاف المعتد مهذراً لنفسه بعصيانه بالمنع والمعتد خلافه أما إذا رضى بيده له يضمن مثله ولو بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بما يتمتع عليه القهر (وانما يلزمه) أي المالك بذل ما ذكر للمضطر (بعض ناجز) هو عن المثل زماناً ومكاناً (ان حضر) معه (والا) بأن لم يحضر معه عوض بان غاب ماله (ولا) يلزمه بذله مجانا مع اتساع الوقت بل بعض (بشيئة) بمثله لزمه وصوله ودعوى أنه يبيعه بحال ولا يطالب به إلا بعد ساراه مردودة لانه قد يطالبه به قبل وصوله لانه مع عجز عن اثبات اعساره فيجسسه أما إذا لم يكن له مال أصلاً فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا حد للسار يؤجل اليه ألامع الضيق لا وقت عن تقديره عرض بان كان لو قدر زمان فيلزمه اطعامه مجانا ولو اشتراه بأكثر من غن مثله ولو بأكثر مما يتغابن به وهو قادر على قهره وأخذه منه لزمه ذلك وكذا لو عجز عن قهره وأخذه ولاجرة إن خاص مشرفاً على هلاك مع ضيق الوقت عن تقدير الاجرة لا لزوم ذلك عليه بحيث لا تنفع اتساع لم يجب تحليه صفة الاجها كذا قاله ابن القري في روضه (لو أطعمه ولم يذكر عوضاً فالأصح لا عوض) لجلاله على المسامحة العتادة في الطعام لا سيما في حق المضطر والثاني يلزمه لانه خلصه من الهلاك بذلك ف يرجع عليه بالبدل وقول الشارح كما في العوض عن القصاص يلزمه معه الدية مفرغ على رأي مرجوح في ذلك ومحمد الخلاف ما لم يصرح بالأباحة فان صرح بما فلا عوض قطعاً قال الباقيني وكذا لو ظهرت قرينتها فان اختلاف في ذكر العوض صدق المالك بيمينه إذ لو لم يصدق له رغب الناس عن اطعام المضطر وأفضى ذلك إلى الضرر (ولو وجد مضطر ميتة) غير آدمي محترم (وطعام غيره) الغائب لزمه أكلها على المذهب لا بإحاطة بالنص الذي هو أقوى من الاجتهاد المجمع له مال غيره بغير إذنه أما الحاضر فان بذله له ولو بغير غن مثله أو بزيادة يتغابن الناس بها وهو معه ولو يبذل سائر عورته حيث لم يخف هلاكه ولو بغير غن مثله لم يحل له الميتة ولا يتغابن بها حلت ولا قاتله هناك امتع مطلقاً (أو وجد مضطر (محرم) أو بالحرمة (ميتة وصية) حيا (فالذهب) انه يلزمه (أكلها) لعدم ضمانها وبيع الصيد حرام ويصير به ميتة أيضاً ويحرم أكله ويجب فيه الجزاء في الأول وتحريم واحدة كانت أخف أو ميتة ولحم صيد

٤ نهائه ثامن تقديره عرض ثم ان كان المضطر غنياً وجب عليه البدل حيث أعطاه بنية البدل لكن في كلام ج بعده هذا مناصه ويقرق بين هذا وما لو أوجر المضطر قهر (قوله لزمه) أي المشتري (قوله لم يجب تحليه صفة الاجها) وهذا موافق لما قدمناه من ج ولو قيل بالفرق بينهما ما هنا وتم أن النفوس مجبولة على عدم بذل المال بخلاف البدن لم يبعد (قوله صدق المالك بيمينه) ولو اتفقا على ذكره واختلاف في تدرج القائم بفسخه هما أو أحدهما أو الحاكم ورجع إلى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة بعد ذلك صدق القارم

اشتمل شرطا مما ذكر) أي في المتن (قوله حلا حرمه) بخبر ان لعمل لا لتعظيم كالايني (قوله كسائر اجزائها) صريح هذا السياق انه يكره البض والاسين ونحوهما اذا تعذر التجهيز وان لم يحصل فيها تغير وانظر ما الفرق بينهما وبين رد المذ كذا الا في حيث قيده بما اذا وجدت فيه الزينة (قوله الجلالة عقب قول المصنف قيل تكبره) خروج عن الظاهر والظاهر لحكم الجلالة (قوله اذا تعذر لجها) لعل المراد تعذر ما تقوه بان يقدروا كان بدل اللين الذي شر به في تلك المدة عذرة مثلا يظهر فيه التعذر تغير ماسياتي في كلام البخري والافلاخن لا يظهر منه تفسير كالايني فليراجع (قوله نعم ان ظاهر تخورج النجاسة فيه اشبهت

(قوله فالظاهر تعين الاول) اوى ٢٦ نضحه الثاني لانها وارا اشتركا في الضمان طعام الغير - لال والصيد يصير ميتة

بذبح المحرم ولو علم الحرام  
المحرم وهو الظاهرة لما عطل  
به وفي حاشية شفيها الزبدي  
ما وافق ما في الاصل نقلا  
عن شرح البهجة (قوله  
بقدرا متعس حاجته اليه)  
أي وان لم يصل الى حد  
الضرورة (قوله أويده  
متا كلة) أي وأخويه  
(قوله في حالة الاختيار في  
الاولى) عبارة مع بالاولى  
وهي اولى (قوله ويكره  
ذم الطعام لاصنته) قد  
يقال ذم صنته يستلزم  
ذمه (قوله وتندب ترك  
تبسط) أي توسع (قوله  
الافق حق الضيف) أي  
فلا يندب ترك التبسط من  
صاحب الطعام اكراما  
للضيف فيتمتع في اعطائه  
النفس حفظها من التهورات  
المباحة مذهب ذكرها  
الماوردي أحداهم منها  
وقهرها كى لا تطفئ والثاني  
اعطاؤها تقيلا على نشاطها  
وبعبارا وحائتها والثالث  
قال وهو الاشبه الترموط

بذبحه محرم تخبر بغيره ما ولو لم يجد محرم أو من بالجرم الا صيده اذ يحرم كله واقتدى أو ميتة أكلها  
ولا يذبحه أو صيده أو طعام الغير فالظاهر تعين الثاني لانها وان اشتركا في الضمان طعام الغير  
- لال والصيد يصير ميتة بذبح المحرم ولو علم الحرام الاضطرار جاز له الاستعمال منه بقدر ما تيسر  
حاجته اليه دون ما سوى ذلك ومحل ادانته ما سوى ذلك أو بابه والاصار ما لا ضارعا فيقتل ايبت  
المال وبأخذ منه قدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه) أي بعض نفسه (لا كله)  
بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (ثالث الاصح جواز) لما يسهل به رفقاً وما يشبهه على ما صرح  
اذهو قطع بعض لا يستتبعه كل فاشبهه قطع بدمناً كله (وشرطه) أي حل قطع البعض (تقدم الميتة  
ونحوها) كطعام الغير في وجده ما بأكله حرم ذلك قطعاً (وأن لا يكون في قطعه خوف أصلاً  
أو (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر الخوف في القطع  
فقط حرم مطلقاً وانما جاز قطع السلعة في حالة تساوى الخطرين لانها لحكم زائد ويزول الشين  
بقطعها ويحصل به الشفاء وهذا تغيير وفساد للنية الاصلية فكان أحق ومن ثم لو كان ما أراد  
قطعه خصوصاً لم يأكله أو يذبحه كلة جاز هنا حيث يجوز قطعه في حالة الاختيار في الاول فانه  
المتيقن (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لتغيره) ولو مضطر اما لم يكن ذلك الغير نياً  
فيجب له ذلك (ومن معصوم) لأجل نفسه (والله أعلم) والمعصوم هنا ما يتعصم مثله لال أما غير  
المعصوم كركنه وحري فيجوز قطع البعض منه لا كله وما ذهب اليه الماوردي من تحريمه  
لما فيه من التعذيب وانه أحق الضررين ولو وجدهم يرض طعامه أو لغيره بضره ولو  
يزاد ضرره فله كل الميتة ويكره ذم الطعام لاصنته والزاد على الشيع في ملك نفسه  
ولا ضرر عليه فيها والتمسوا والزرع في التحريم على غير ما لكتها أو الحلال له كغيرها ولو جرت  
العادة بأكل ما تافط منها جاز الا ان حوط عليه أو منع منه المالك وله الاكل من طعام غلب  
على ظنه رضا المالك به فان شك حرم وتندب ترك التبسط في طعام الا في حق الضيف

### كتاب المسابقة على نحو خيل

وتسمى الرهان وقد تم ما بعده اهل ظاهر كلام الازهرى انها موضوعة لهما فليس  
العطف الا في عطف خاص على عام من السابق بسكون الباء وهو التقديم وأما  
بالضرب فهو المال الموصوع بين السباق (والمناضلة) على نحو السهام من نضله بمعنى  
غلبه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وخسر  
الضاحك انه صلى الله عليه وسلم أجرى ما صحر من الخيل من الحفاه الى ثنية الوداع وما لم

لان في اعطه الكل سلامة وفي منع الكل بلادة اه عميرة  
(قوله أجرى ما صحر) من باب قد وقرب مصباح وعبارة مقدمة الفتح الضمر وزان محمد الما للسياق ومنه الخيل التي صهرت  
وفى رواية أخرجه والى لم تضمر وفي المصباح لم تضمر بالبناء للجهول من الاضمار والتضخيم أي فاشها بنضم الضاد وتشديد  
الميم المكسورة لا غير وما في المختار ان لم يجر دمنه وهذا من يد قال في المصباح صهرته وأصغرته أعده للسياق وهو ان تعلقه  
قوتاً بعد المعنى

الكرهية) قد يقال لاموقع هذا الاستدراك لأن محل الكراهة في الذي قبله إذا ظهر فيه ذلك (قوله لأن الحيوان الخ) يجب حذف اللام من قوله لأن كما هو كذلك في الصفة (قوله فهو يترفع عليها) قد يقال إن ما قرره لا ينتج له هذا لأنه أخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكرهية ولهذا احتج بالتحديد بقوله من غير كراهة والذي ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المصنف حل أي لم يحرم ولم يكره فالمراد أيج فتأمل (قوله والحرمة انما هي لحق الغير) أي وغير المكلف لا يحتاج إلى (قوله لما ذكر) أي من الآتي والخبر (قوله أو فقد عصى) أي خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة (قوله وتظهر السنن) أي المتروى في السنن اه وفي نسخة انس (قوله أما بعد صدياح) محترز ما فهمه من قوله للتأهب للجهاد إذ محل سننهما المين قصد بهما التقوى على قتال العدو (قوله غير امان) أو المكر وفكر وهما قياسا ٢٧ على ما ذكر (قوله وتعتبر في باذله

لا قابله) أي ليصور في المقابل  
 أن يكون سفيها وأما العصى  
 فلا يجوز العقد معه لالتقاء  
 عبارته (قوله هو عطف عام  
 على خاص) قال في المصباح  
 المزاد ربح قصير أخف  
 من العثرة والربح معروف اه  
 أي يشمل الطويل والقصير  
 فهو أعم من المزاد (قوله  
 وحل حل الرى) أي المذكور  
 في قول المصنف ورى  
 بالجار (قوله أمالورى كل)  
 وينبغي أن مثل ذلك  
 ما جرت به العادة في زمننا  
 من الرى بالجرى بد النخالة  
 فصر لما ذكره الشارح  
 (قوله بحيث يغلب على  
 ظهما سلامتهما) ومنه  
 البهلوان وأدامات يموت  
 شهيدا (قوله لم يحرم) أي  
 حيث لا مال (قوله حيث  
 غلب على الظن سلامته)  
 ومنه اللعب بالرخ المسمى  
 عندهم بالعود (قوله  
 ويحل النفرج على ذلك

يضم من الثنية إلى مسجد بني زريق وهذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله عنه أحد إلى  
 تصنيفه (ها) أي كل منهما (سنة) للتأهب للجهاد من المسلمين إل جال كما يأتي لما ذكر دون  
 النساء والخناني لمدم تأهلوا بالجهاد بقصد حرمة ذلك عليهم بحال لا بغيره ويكره كراهة شديدة  
 لمن عرف الرى تركه فليحرم من فعل الرى ثم تركه فليس منأ أو فقد عصى والمنافضة آ كد من  
 شقيقته الآتية وتظهر السنن ارموا أو اركبوا وأن زمو أخير لكم من أن تركوا ولا ينفذ  
 في المضيق والسعة وما قاله الزركشي من أنه ينبغي أن يكون نافرض كفاية لأنهما وسيلتان  
 له يمكن رده عن كونهما وسيلتين لأصله الذي هو الفرض وانما هو سبلتان لأحسان الأقدام  
 والاصابة الذي هو كمالا وحينئذ لم يتجه كلامهم أما بقصد مباح فبما أن أحوام كقطع طريق  
 غرامان (ويحل أخذ عوضا عن علمها) لا يخبر فيه سيأتي بيانه ويصير في باذله لا قابله اطلاق  
 نصرف فليس للوفى صرف شيء من مال مولى فيه بخلاف تعلم نحو قرآن أو علم أو صنعة أو صبح  
 حبر لا يسبق أي بالغنم وقد تسكن الآتي خوف أو حافرا ونصل (وتصح المناضلة على سهام) عربية  
 أو عجمية فالأول النبل والثاني النشاب وعلى جميع أنواع القسي والمسلات والابر (وكذا  
 من اريق) وهي رماح قصار (ورماح) هو عطف عام على خاص (ورى بالجار) بيد أو مقلع  
 بخلاف لسانها المسماة بالملاج والمراماة بما يان يرى بها كل إلى صاحبه (ومضيق) يضع اليه  
 والجسم في الأشهر وهو عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب على المذهب) لأنه في معنى  
 السهم المنصوص عليه محل بعوض ودونه وحل الرى إذا كان لتغيير جهة الرى أمالورى  
 كل إلى صاحبه غرام فطعا لأنه يؤذى كثير انهم لو كان عنده ما أخذ في بحيث يغلب على ظهما  
 سلامتهما منه لم يحرم ويحل اصطفايا الحيلة لما ذكر في صنعة حيث غلب على ظاه سلامته منها  
 وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ مما ذكره المصنف في قوله في البيع ويؤخذ  
 من كلامه أيضا حل أنواع اللعب الخطرة من المذاق م حيث غلب على الظن سلامته ويحل  
 النفرج على ذلك حينئذ والأقرب جواز التقاف لأنه ينفع في الحرب حيث خلا عن الخصام  
 المعروف عند أهل (لا) مسابقة جمال (على) كرفصو لجان (أي محجم) وهي خشبة مخضبة  
 الرأس (وبندق) أي رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بما اعتيد الاستعانة به في الحرب  
 وانما قيد الأخير بما ذكرناه متولد الضرر منه بل الموت بخلاف السباحة ونحوها (وشطرنج)

حينئذ) ومثله سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كدبه بقصد الفرجة بل ولو تيقن كذبه لكن قصد به ضرب  
 الأمثال والمواظظ وتعلم نصوص الأصحاح على السنة آدميين أو حيوانات انتهى ح (قوله والأقرب جواز التقاف) ظاهر  
 التعبير بالجواز الإباحة (قوله على كره) بالتخصيف وهي المروفة الآن بالكورة (قوله يد أو قوس) التعبير به قد يشكك  
 بماصر من جواز المسابقة على الرى بالأحجار فإن الرى بالقوس بالنسبة منه ومن قال شيئا الزايدى وبندق يرى به إلى  
 حفرة ويضربها والمراد به ما يؤكل ويغلب به في العبد أما بندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لأنه تكاية في الحرب  
 أشد من السهام رمى انتهى ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقال يرى به العمل الذي اعتيد لهم به فيه

بالحرمة (قوله وما في الاثوار من التفصيل مبني على حرمة الجلالة) فيه امور منها ان كونه متبينا على حرمة الجلالة من جملة ما في الاثوار خلافا لما هو كلام الشارح فانه نقل التفصيل الا في عن البقوي ثم قال وهو مبني على حرمة الجلالة ومنها ان ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو احتمال ايضا للبقوي الذي ما في الاثوار منقول عنه خلافا لما

بوجهه سياق الشارح

(قوله لانها ليست من آلات الحرب الخ) أي المذكورات في قوله لا على كره صولجان وبنندق الخ ويدل لما ذكر قول التمهيج لا كطير وصرع وكره محبس وبنندق وعوم الخ وقوله وتصح المسابقة على خيل جملة معترضة ولو قال لانهم ليس من آلات القتال لكان أولى لانه قدم تعليل عدم الصحة في المذكورات قبلها بما يقوله لعدم نفع كل ذلك في الحرب (قوله ومثلها بقر) أي مسابقة على بقر الخ (قوله ولو بلا عوض) أي في المباشرة والمناظرة (قوله ومحل اختلاف) أي في الصراع والطير (قوله وجوب أجرة المثل في الفاسدة أي المسابقة الفاسدة وهو محمول لما اذا شرط المال فيها على كل لا آخر أجرة المثل وفيه ان هذا كإبائي من القمار المحرم وقياسه أن لأجرة فيه (قوله وقد اتم كل منهما) أي من الاجنبى وأحد المتعاقدين (قوله

بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وشباك في أوجه الوجوه (ومعروفة ما يبدى) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كما سبقه أو أقدم لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعه وقع بقصد فيه أما بغير ذلك فيحصل كل ذلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبل تصح لذلك وإن لم تكن عبايسهم لها (وكذا قبل وبغل وجماري الأظهر) لعدم انطفاؤ الخافر لكل ذلك والثاني المنع لانها لا تصح للكر والفرو ولا يقاتل عليها غالباً أما قد ذهلي ذلك بغير عوض فصيح قطعاً (لا طير وصرع) بكسر أوله وقد يضمن (في الاصح) لانها ليست من آلات القتال ومثلها بقر بعوض ونحو مهارشة دبكة ومناظرة كباش ولو بلا عوض بالاتفاق لانه سقته ومن فعل قوم لوط والثاني يجوز للمحاجة الما في الحرب في الطير ولأن في الصراع ادماً أو قوة وقد صار على الله عليه وسلم ركانة على شأه وأجاب عنه الاول بأنه أراه شدة ليسلم ولهذا السأله عليه غنمه ومحل الخلاف فيما لو كان على عوض والجاز قطعاً (والأظهر أن مقدمها) المشغل على إيجاب وقبول أي المسابقة والمناظرة بعوض منها أو من أحدهما أو من غيرهما (لازم) كالأجرة لكن من جهة باذل العوض فقط وما في الاثوار من أن الضميمة هنا مضمون دون الفاسدة بآل المرجح وجوب أجرة المثل في الفاسدة (لا جائزة) من جهته بخلاف غيره كالمحل الا في أما بغير عوض فإثر جزأه على زومه (فليس لاحدهما) الذي هو ملزومه ولا لاجنبى المترم أيضاً (فخصه) ما لم يظهر عيب في عوض معين وقد اتم كل منهما كما في الأجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة نظراً لما في اختلاف الاجازة وأيضاً فيها عوض يقبضه حالاً فزومه فيها الا قباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا أما لو اتفقا على الضميمة جازم قطعاً ولعلهم انتم لم ينظروا للمحل فيما لو اتفقا المترمان على الفسخ لانه لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع بعده) سواء كان منضو لا أم ناضلاً أو ممكن ان يدرك صاحبه ويسبقه فان لم يكن ذلك كان له التركة لانه حق نفسه (ولا زيادة وتقص فيه) أي في العمل (ولا في مال) ملزومه بالعقد كالأجرة الا ان يقضاه ويسانقاً عقداً (وشروط المسابقة) من اثنين مثلاً (علم) المسابقة بالمباشرة أو الذرع (الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان بها فان لم ينعنا ذلك وشروط المال لمن سبق حيث سبق لم يجز كما صرح في الحرر ومحل ما ذكره المصنف حيث لا عرف غالباً ولا لم يشترط شيء وما غلب عليه العرف وعرفه المتعاقدان بحمل المطلق عليه كما يأتي في نظيره (وتمامهما فيها) فالشرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجز لان المقصود معرفة الفروسية وجوده جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السبق بسبب قرب المسافة لا لحذق الفارس ولا لغراهة الفرس ويجوز ان ينعنا غاية ان اتفق سبق عند هاهو الا غايته أخرى عنها هاهو الا أن يتفقا على أنه ان وقع سبق في نحو وسط الميدان وقطاع الغاية لان السابق قد يسبق ولا ان المال لمن سبق بلا غاية (وتعيين) الراكبين كل امين

ولا لغراهة الفرس) في تحنار الصحاح ويقال للبرذون والبغل والحصار فاره ولا يقال للفارس فاره بإشارة ولكن رائغ قاله الجوهري وقال الأزهري الفاره من الناس الملج الحسن ومن الدواب الجليد السبر فوصف الشارح الفرس بالفراهة جارياً ظاهراً كلام الأزهري وفي المصباح البرذون التركي من الخيل وهو خلاف العرب (قوله ويجوز أن يعينا) أي أبته (قوله لان السابق) متصلة بلا

أضرب بل هو الذي اعتمد به البغوي كإسماعيل عنه ومنها أن قوله وما في الأنوار الخ لا موثقه به بعد ما ذكره عن الغزالي وإن عده  
 الإسلام أذهومتا على القول بالحرمة والقول بالكراهة إذ الظاهر أنه لا كراهة في الشاة المذكورة أيضا للحنفي الذي  
 ذكره الغزالي وإن عبد السلام ولعلهما انما اقتصر على نفي الحرمة لأنها التي كانت تتوهم من غذائها بالحر أم وقد سبق أن  
 ما قاله سبقه ما به البغوي وعبارته في الفتاوى إذا ربت شاة بعلف مغصوب ٢٩ فإن كان قدرا لو كان فبالظاهر تغیره

فيه حرم والا فلا ويحتمل  
 أن يقال يحل أكله بكل  
 حال لأن العلف حلال في  
 الأصل ولما حرم لحق  
 الغير واستمرت القيمة في  
 الذمة بخلاف المرفق بلبن  
 السكاب فإن أكله حرام  
 وهذا أشبه انتهت وقوله  
 فإن كان قدرا الخ هو  
 التفصيل الذي ذكر

(قوله نعم في موت الرأكب)  
 أي دون موت الرأكب (قوله)  
 يقوم وارثه) أي فإن لم  
 يكن له وارث انقضت  
 وليس من الوارث بيت  
 المال (قوله ليس فيعلم)  
 أي فيعرف (قوله وهو  
 حسن) قد يتوقف في هذا  
 بابه بشرط لصحة السابقة  
 أمكان سبق كل منهما بلا  
 تدور غثيت قطع سبق  
 أحدهما لم يصح العقد  
 فليأصل (قوله وأخذ  
 بعضهم) هذا بقيد أن  
 الفضل فلا يكون أحد  
 أبو به جارا وهو خلاف  
 المعروف من أن الفضل  
 امامتولد بين أخي من  
 الخليل وجار أو عكسه  
 لكن أخبرني بعض من

بإشارة لأوصاف (الفرسين) مثلاً بإشارة أو وصف سمل لأن القصد امتحان سيرهما  
 (ويعتقان) كما يتعين الرأكب أن ياتى فيمتنع إبدال أحدهما فإن مات أو عوى  
 أو قطعت يده مثلاً إبدال الموصوف وانضخ في المعين ثم في موت الرأكب يقوم وارثه ولو  
 بنائيه مقامه فإن أبى استأب عليه الحياكم ومعلوم أن محله حيث كان مورثه لا يجوز له  
 الفسخ لكونه ملتزماً وبقوى بين الرأكب والأي باب القصد جودة هذا فلم يغيره مقامه ولو  
 مرض أحدهما ورجى انتظر والأجاز الفسخ إلا في الرأكب فينبغي إبداله (وأما كان) قطعهما  
 المسافة (وسبق كل واحد) منهما ما له تدور وكذا في الرأكبين فلو نفذ الإمكان لم يجز لأن  
 قضية السباق توقع سبق كل ليدعى فيعلم أو يتعلم منه وقال الإمام لو أخرج المال من بقطع  
 بخصفه جاز لأنه كالإبدال جعلاً ولو أخرجه معاً ولا يحمل وأحدهما يقطع ببقية فالسابق كالحمل  
 لأنه لا يغير شيأ وشرط المال من جهته لوقفاً وهو حسن وعلم من هذا اشتراط اتحاد الجنس  
 لا النوم وإن تباعد النوعان وإن وجد الإمكان المذكور نعم لو وقع السباق بين بغل وحصار جاز  
 لتقاربهما وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أبوى البغل حاراً (والعلم بالمال الشروط)  
 جنسا وقد أوصفت كسائر الأعراض ويجوز كونه عينا ودنياً جلاً أو مؤجلاً أو بعضه كذا  
 وبعضه كذا فإن كان معيناً كفت مشاهدته أو في الذمة وصف فلو عده على مجهول ففسد  
 العقد واستحق السابق أجرة مثله ولا بد من ركو بهما فلما جاز بانهما بأقصد ففسد  
 العقد واستحق السابق أجرة مثله وبعتبر اجتباب الشروط المفسدة كاطعام السبق لأصحابه  
 أو أن سبقه لا يساقيه إلى شهر وإسلامهما كما يحتمل البلقيني لأن مبيحه غرض الجهاد (ويجوز  
 شرط المال من غيرهما) يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق منك فله في بيت المال  
 كذا وهذا المختص بالإمام أو نائبه (أو فله) على كذا وهذا عام لكل أحد حتى الإمام لما في  
 ذلك من الخلف على تعلم الضرورية وبذلك مال في قرية أو يؤخذ منه نذرك (و) يجوز  
 شرطه (من) أحدهما فيقول أن سبقتي فله على كذا وإن سبقتك فلا شيء لي (عليك) إذا أثار  
 (فإن شرط أن من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لردد كل بين أن يفسم ويغرم وهو  
 قمار محرم (الاحتمال) كف لهما في المركوب وغيره (فرسه) مثلاً المعين (كفه) بنتليت أوله  
 أي مساو (الفرسهما) أن سبق أحدهما لهما وإن سبق لم يفرم شيأ ولهذا سمي محلاً لحل المال  
 بسببه وحينئذ فيصح الخبر الصحيح من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق قلبس  
 بقمار ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار فإذا كان قماراً عند الأمن  
 من سبق فرس المحل فعند عدم المحل أولى وقوله فيه بين فرسين للثالب فيجوز كونه مجنب  
 أحدهما إن رضيا أو اتعيا التوسط ويكفي محلاً واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في كلام  
 المصنف فاعل مطابق للخبر أما إذا لم يكافئ فرسه فرسهما فلا يصح تطيرهما معاً وينبغي العمل

أنق به أن أحد أبوى البغل قد يكون بقرة بأن يترى عليها جار (قوله وإسلامهما) تقدم أنه لا استعانة على الجهاد مندوبة  
 فإن قصد بهما مباح فهي مباحة وعليه فينبغي ههنا إذا جرت بين المسلم والكافر ليقوى بهما على أمر مباح أو مكره وهو من  
 ذلك أن يقصد المسلم التعاون الكافر لشدته حذقه فيه (قوله نذرك) أي بذل المال (قوله إذا قل) هو بكسر القاف كما  
 يؤخذ من القاموس (قوله فهو قمار) آخر (قوله فالتثنية في كلام المصنف فاعل) صوابه مثال (قوله وينبغي العمل الخ)

الشارح انه في الاثر (قوله في المنحرف) أي دأبا وهذا هو الذي امتاز به عن سائر المتخصسات وهذا هو الذي نستقيم معا  
العلة (قوله فيزيله) يعني الخبس (قوله لم يشارك معدنه) بيان الواقع اذ هو مادام في معدنه يقال له ريق فاذا فارقه يقال له  
بصاق فقوله اماريق الخ محترز قوله بصاق (قوله لا تنفعا مستغذرا) قديقال يمنع هذا انه مستغذرا لا لعارض خصوصية وهذا  
لا تظن اليه فهو مستغذرا صالة بالنسبة لغالب الطباع السلية اذا استغذره انما يتقي بالنسبة لغيره

المحب من الافراد قاتل

هذا علم من قوله قبل وقوله

فيه بين فرسين الغالب

فيجوز الخ (قوله أو مصليا)

من أسماء الخيل (قوله

سابق) أي ويقال له المجلى

(قوله فطاطف) أي ويقال

له البارع اه شرح الروض

(قوله فالتمسل) الفاء

زائدة قال في شرح الروض

المرسى بالراء ويقال

المؤمل بالهمزة اه وفي

المختار المؤمن بالنون يدل

اللام و ذكر جلة الاسماء

في فصل الفاء من باب

اللام اه ثم رأيت أصله

باللام (قوله فشكل) بكسر

الفاء والكاف ويقال

بعضهما اه شرح روض

وفي المختار انه يقال له

القاشوراه (قوله ويسمى

سكيتا) تخففا كالسكيت

ومثلا أيضا اه شرح

الروض (قوله عدوها

كاه) قال في شرح الروض

ومنها من زاد حادى

عشر معاه المقصود

والفقه قد يطلقونها

على ركاب الخيل اه (قوله

بعض زيادة الاطول لا

ان يجري فرسه بين فرسهما فان اجرها يجنب أحدهما جاز حيث راضا بذلك والمحل بكسر

اللام (فان سبقهما أخذ الماين) سواء أجا أمعا أم مرتبا (وان سبقاه وجامعا) أولم يسبق

أحد (فلا شئ لاحد وان جامع أحدهما) وتأخر الآخر (فقال هذا) الذي جاء معه (لنفسه)

لا لم يسبق (ومال المتأخر للمحل والذي معه) لانها سبقاه (وقيل للمحل فقط) بناء على انه

محل لنفسه والاصح انه محل لنفسه ولغيره (وان جاء أحدهما ثم المحل ثم الآخر) أو سبقاه

وجاء آخر تبين أو سبق أحدهما وجامع المتأخر (فقال الآخر الاول في الاصح) لسبقه لهما

فلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها الاصحاب وهي ان يسبقهما او هما معا

أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسلها أو يصاحب أولهما أو ثانيهما أو تأتي

الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني مثل الاول فسد) العقد لان

كلا لا يجتهد في سبق لو وثقه بالمال سبق أو سبق وقد تنوع في ذلك المحرر لكن الاصح في الرخصة

كالشرحين الصحة وهو المعتمد لان كلا يجتهد ويسمى أن يكون سابقا أو مصليا نعم لو شرط لثاني

أكثر من الاول أو كانا اثنين فقط وشرط لثاني مثل الاول فسد (و) اذا شرط لثاني

(دونه) أي الاول (يجوز في الاصح) لانه يسمى ويجتهد ليفوز بالاكثر والثاني المنع لانه قد

يكسر اذا علم أنه يفوز بشئ واعلم ان الخيل التي تجتمع للسباق عشرة أسماء نظمها بعض الفضلاء

سابق بعده مص مسل • ثم قال فطاطف من ناح

صابع فالتمسل الخيل يليه لطيم لعدوه يرتاح

عاشر فسكل ويسمى سكيتاه عدوها كاه احكنه الرياح

(وسبق ابل) وكل ذي خف عند اطلاق العقد (يكف) أو بعضه عند الغاية وبعبر عنه بالكنة

بفتح الفوقية أشهر من كسرهما وهو مجتمع الكتفين بين أصل العنق والظهر ويسمى

بالبكاهل أيضا وأسر المصنف الاول لشهرته وانما اعتبر بذلك لانها ترفع أعناقها الى العدو

والفيل لا عنقه فتعد واعتباره (وخيل) وكل ذي حافر (يعنى) أو بعضه عند الغاية لانها

لا ترفعها ومن ثم لو رفسه اعتبر فيها الكف كاجنحه البقيني وهو ظاهر بل صرح به جمع

متقدمون ولو اختلف طول عنقهما فسبق الاطول بتقدمه بأكثر من قدرا زائدا أو ما سبق

الاخصر فيظهر فيه الاكتفاء بمجاوزه عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها (وقيل) السابق

(بالقوائم فهما) أي الابل والخيول لان العدو مجاوم محل ما تقرر عنه الاطلاق فان شرط

في السابق أقداما معلومة لم يحصل بمبادونها ولو سبق أحدهما في وسط الميدان والآخر

في آخره فهو السابق فان عثر أو ساخت قوائم في الارض فتقدم الآخر لم يكن سابقا

وكذا لو وقف بعد جرح يمرض وتغره فان وقف بلا علة كان مسسوقا (و بشرط للانصالة)

أي فيها (بيان أن الرمي بمبادرة وهي ان يسير) بضم الدال أي يسبق (أحدهما

بإضافة

بل بشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق الاطول في زياد يجز عن عنق الاطول على عنقه عد سابقا (قوله فان عثر) وينبغي

تصديق صاحب الفرس العاشر في ذلك وقوله أو ساخت أي غاشت

(قول الشارح صابع فالتمسل الخ) هكذا في النسخ التي بأيدينا والمشرط الاول غير مستقيم الوزن فليحذر

(قوله أعطى الجاه أجره) أي حين يحرمه كافي الصبي وحسن هذه الدليل انما يتأتى على القول بشعاسة فضلاله صلى الله عليه وسلم (قوله وعليه لو أخرج رأسه الخ) هذا لا يترتب على ما قبله كالا ينفى فالوجه حذف لفظ عليه (قوله لم يجب ذبحه حتى يخرج) أي فيصل اذا مات عقبه خرج وجهه كذا أمه وان صاب بخروج رأسه مقدور عليه (قوله مع قوله ولا تقفوا أنفسكم) هذا لا ينفى في لزوم كل الحرم المذكور والخوف على ما دون النفس فصاح لئلا دليل ٣١ (قوله والبراط) معطوف على الضمير في بيحه (قوله ولا نلما

كان مظنة الخ) الصواب حذف الواو (قوله لنمكنه من اسقاط القتل الخ) برده عليه ضعو الزاني المحسن وبارة البقيني المنقولة عنه في شرح الروض وكذا صراحي الدم من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل بالتوبة كترك الصلوة ومن قتل

باصابة الواحد أو (العدد المشرط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائهما في العدد المرى أو اليا من استوائهما في الاصابة فلو شرط أن من سبق خمسة من عشرين فله كذا فرى كل عشرين أو عشرة وتميز أحدهما باصابة خمسة فهو الماض والافلاقان أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشراتها لجواز أن يصيب في الباقي فلا يكون الاول ناضلا وان أصاب منها ثلاثة لم يتم الباقي وصار منضولا (أو محاطة) بتشديد الطاء (وهي أن تقابل اصابتها من عدد معلوم كعشرين من كل (و طرح المشترك) بينهما من الاصابات (فن زاد) منها واحد أو (بعد كذا) تكمس (فناضل) للآخر وما ذكره من اشتراط ما ذكره في المخرج روي عليه صاحب التيمه وأقره عليه المصنف في التصحيح لكن الأصح في الروضة والشرح الصغير عدمه وهو المتقد عند الاطلاق يحمل على المبادرة وان جهلها لانه البصر يفرق بين هذا وما يأتيان الجهل بهذا نادر جدا فلم يلتفت اليه (و) بشرط للناضلة (بيان عدد نوب الرى) في المحاطة والمبادرة جميعا ليكون للعمل وهي في الماضلة كالمدان في السابقة ونوب الرى هي الارشاق كرمى سهم سهم أو خمسة خمسة ويجوز اتفاقهما على أن يرى أحدهما الجميع ثم الآخر كذا والاطلاق يحول على سهم سهم فلو رى أحدهما أكثر من النوبة المستحقه له اما اتفاق أو باطلاق المقدم بحسب الزيادة له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ فلو عدا على عدد كثير على أن رى ميا بكرة كل يوم كذا وعشبه كذا جاز ولا يفتقران كل يوم لا بعد استكمال عدده ما لم يمرض عن ذكره من أوجب عاصف ثم ريمان على ماضى في ذلك اليوم أو بعده ويجوز أن بشرط الرى طول النهار قبل نهما الوقاية وأوقات الضرورة مستثناء كصلاة وطهارة وأكل وقضلة حاجرة كالاجارة وعروض الحر الخفيف ليس بعذر ومتى غربت الشمس قبل فراغ وظيفة اليوم رى ميا لا الا أن يشترطوا وهم محتاجون الى ما يستضيئون به وقد يكتفون بضوء القمر (و) بيان عدد (الاصابة) خمسة من عشرين لان الاستحقاق بالاصابة وبها يتبين حذف الرى وجوده رمية ولا بد من كون ذلك ممكنا فان ذكر خمسة من عشرة أو عشرة من عشرة لم يصح ولو كان محتجا كانه متوالي لم يصح أيضا ومتيقنا كاصابة الحاذق واحد من مائة فالوجه عدم المحبة كاجزبه ابن المقرئ في روضه لانه عتبت ويشترط اتحاد جنس ما رى به لا كسهم مع ضرب راق والعلم بحال شرط وتعاون المتناضلين في الحدق وتعين الموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) مسافة الرى) بذرع أو مشاهدة ان لم تكن ثم عادة وقصد اغرضنا والالم يتجنى لبيان ذلك ونزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاها والاستراط بيانها يصح رجوع قوله الاتى الآن بقوله الخ لهذا أيضا وحينئذ فلا اعتراض عليه ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رما ولم يقصد اغرضاهم العقدان استوى السهمان خفة وزانة والقوسان شدة ولينافان ذكر غاية لا تبلغها السهام لم يصح كالم كانت الاصابة

(قوله لكن الأصح في الروضة والشرح الصغير عدمه) أي عدم اشتراط ما ذكره من المبادرة أو المحاطة (قوله ليكون للعمل) انضباطا له (قوله ثم ريمان) أي بائين على ماضى الخ (قوله وهم محتاجون الى ما يستضيئون به) مستأنف يعني انهما اذا شرطاه تعين العمل به حيث ليسر ما يستضيئون به (قوله وقد يكتفون بضوء القمر) وهما ريمان البقية في اليوم الثاني أو بعد الفراغ أو تسقط فيه نظره ولا يعيد الثالث (قوله ولا بد من كون ذلك ممكنا) أي امكانا قريبا ليصح التفرع قوله فان

نحو الخ (قوله أو عشرة من عشرة) من فيه ابتداء ثلثة لا تبعضية (قوله لم يصح أيضا) أي لكن عدم المحبة في النادر على الأصح وفي المنتع - قطوع به (قوله ولم يقصد اغرضاهم الخ) وهذا بخلاف ما تقدم في الرأكبين من انهما لو شرطا المال لمن سبق حيث سبق لم يحز واحد الفرق بينهما من سبق الفرض في العادة لا ينضب غالبا بخلاف هذا



في قطع الطريق انتهت جعل التمكن المذكور قيد الالة كما صنع الشارح له (قوله ان لم يتوقع وصوله لخلال العمل المراد لخلاله في هذه الحالة كاملة لا لخلاله اصاله فليراجع (قوله وقياسه عدم اعتبار اتحادها بنوة) عبارة النسخة وقياسه انها لو اتحد بنوة لم ينظر لذلك ايضا (قوله وبتعريف عيسى والخضر) كذا في النسخة ومراحه كالا يتجنى من كلامه تصوير النبي الذي يأكل أي فلا يقال ان ٢٢ الانبياء قد ماتوا فلا حاجة لهذا البحث فصوره بعيسى والخضر اذا أكل من

جنته نبي من الانبياء الذين ماتوا ثم اجاب عنه بان هذا غير محتاج اليه اذ لا يبي لا يتقيد برأى غيره والشارح فهم عنه ان مراده التصوير بعيسى وانظر اذا أكل أحدهما الآخر فأشار الى رده بقوله واتجه خلافه الخ ولا يضي ان هذا غير مراد (قوله بما يناسبه اعتبارا) أي نظرا (قوله وقرطاس ودائرة) أي في الغرض (قوله وما كان المراد به الخضر لا ماض في باب الصلح ويذني أن المراد بال طول أطول الامتدادين فيما ليس وضعه على الانتصاب وبالارتفاع ماؤه اذا كان وضعه على الانتصاب فالاربعة متباينة (قوله هدفا) قال في المختار الهدف كل شيء مرتفع من بناء أو كتيب ومل أو جبل (قوله ان فلان بجهة شرطه) وهو راجع (قوله والحوالي) عبارة شرح المنهج والحوالي بالجهة بان يقع السهم بين يدي الغرض ثم ينسب اليه من حيث العبي انتهى ومثله في أي

فيم اتادرة والغالب وقوعه في مائتين وخمسين ذراعا أي بفرع اليد المعتدلة كما في نظائره ومعلوم ان القعدة بذلك باعتبار ما هي للسلف والا فلو وجد حادث يرى من أضه لف ذلك لم يبعد التقدير فيه بما يناسبه اعتبارا في كل قوم وزمن الى عرفهم (وقدر الغرض) المرى اليه من نحو خشب وقرطاس ودائرة (طولا وعرضا) وهو كواثر تقاطع من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الآن بقدر موضع فيه غرض معلوم فحصل) للعقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أي الغرض المعتاد نظير ما مر في المسافة ولا يبدأ بضامن بيان كون الغرض هدفًا أم غرضًا منصوبًا به أم دائرة في الشئ أم خاتما في الدائرة ان قلنا بجهة شرطه (وليبينا) ندبا (صفة الرى) المتعلق باصابة الغرض (من قوع) يسكون الراء (وهو اصابة الشئ) وهو بفتح أوله المهم الجلة البالي والمراد هنا مطلق الغرض (بلا شئ) أي يكفي فيه ذلك لان ما بعده يضر وكذا في الباقي (أو خرق) بفتح فسكون للجهتين (وهو أن ينقبه ولا يثبت فيه أو خسق) بفتح لامه بفتح فسكون للجهة (وهو أن يثبت) فيه أو في بعض طرفه وان سقط بعد وبسعى خر ما وقد يطلق الخسق على المرق كما ير عليه في موضع (أورق) بالراء (وهو أن ينفذ) بالجهة منه ويخرج من الجانب الآخر والحوالي أن يرى على ان يقطع الاقرب للغرض الا بعد منه ولا يتبين ما عيناه من هذه مطلة ابل كان يغني عنها ما بهدا كما مر فالقرع يغني عنها الخرق وما بعده والخرق يغني عنه الخسق وما بعده وهكذا العبارة باصابة النصل كما يأتي (فان أطلقا) العرقة من ذكر واحد من هذه (أقصى القرع) لانه المتعارف وبه يعلم ان الامر في قوله ولا يثبت للندب كما مر دون الوجوب والام بصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض السابقة بشرطه) فيجوز من غير ما هو من أحدهما وكذلك من كل منهما يحمل كلفهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) بصفة ولا نوع لان اختلاف أنواع القسي والسهام لا يضر هنا بخلاف نحو القوس فاد أطلقا وانقصا في شئ والأصح العقد (فان عين) قوس أو سهم بعينه (انما) تعيينه (وجاز ابد له بئله) من ذلك النوع سواء أحدث فيه خلل أم لا واحتترز بئله عن الانتقال من نوع النوع فلا يجوز الا بالاضالاه بما كان به أدرب (فان شرط منع ابد له فسد العقد) لانه شرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فاقده (ولا ظهور اشتراط بيان البادئ) (رى) لاختلاف الغرض به فان تركاه لم يصح العقد والشأن لا يشترط ويقرع ولا بد أيضا من تعيين الرى بالشخص كما يشترط تعيين المرءوس في السابقة ولورى من غير اذن أهله قال ابن نجيم لم يحسب ما رماه أصاب فيه أم أخطأ وخافه ابن القطان (ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب) منهم رضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أهمل باجاز) ويكون كل حزب في الاصابة والخطا كالشخص الواحد وبشترط كما قاله القاضى الحدين أحدق الجماعة وأن تقسم السهام

فله الاطلاق وعبارة تخرج الراض مثل عبارة (قوله كما يشترط تعيين المركوب) الذي تقدم في علمه المركوب اعتبار الشخص أو الوصف بخلاف الركاب فلا بد فيه من التعيين بالشخص فكان الاولى التعبير به (قوله ويشترط) أي في الزعيمان أن يكون كل منهما أحق بالخ

صاحب الفضة اذا ما كحل ليس محناجا لتصويره (قوله لا يجوز ثلثهم قطعا لحق الغائين) المراد يصدق الغائين هذا حق الملك بخلافه فيما قبله فافترا (قوله دون غيره) أي غير ذلك الطعام (قوله وثنية) أي على وجهين وعلى وجهين كغاية المال (الخ) ومعلوم انه لا ينظر لاضطراره وانما ينظر لاضطرار المحجور وان اؤهم التشبيه خلافه (قوله لا نهضت الا كل) وهم انما اذا نهضت لغير الاكل لا تنحل وظاهره غير مراد (قوله وانما زيادة على الشبع في ملك نفسه) أي أما في ملك ٣٣ غيره فحرام ومعلوم ان محله ان لم ينظر رضاه

في كتاب المسابقة

(قوله من الحفياء الى ذنية

الوداع) قال سفيان انه

خسة اميال أوسنة (قوله

للتأهب) عبارة الفضة

بقصد التأهب للجهاد

وأخذ شتره وهو الا في

في قول الشارح اما بقصد

مباح الخ فساكن عليه ان

يعبر هنا بمثل ما في الفضة

(قوله ويشترط تساوى عدد

الجزئين) معتد (قوله

فبان خلافه) أي بان

راى غير ما ظن به بخلافه

بالنصب (قوله لكن برده

انه لو كان الخ) معتد (قوله

وتنازعوا فحين يسقط بدله

يمكن تصويره بحمل النزاع

بما لزم حاذق الى غيره

من كل جانب واقترع (قوله

أخذ بحسب اصابته) أي

وجوبا (قوله وقيل يقسم

بينهم) معتد (قوله ان تحصل

بالفصل) بالمهمة انتهى منهج

(قوله دون قوة وعرضه

باضم) أي فهم (قوله نعم

ان قارن ابتداء رمية) أي

أوطر أن بعده (قوله فيصحب

عليهم بلا كسر فان تقاربوا ثلاثة اشترط ان يكون السهام ثلث صحيح كالثلاثين وان  
تجازوا أربعة أربعة فربع صحيح كاربعة ولا يجوز ان يختاروا جميع خربه أو لا ثلاثيا أخذ  
الحذاق ويشترط تساوى عدد الحزبين كما قاله العراقيون وبه أجاب الغوى وقال الامام  
لا يشترط ذلك (ولا يجوز شرط تعيينهما) أي الاصحاب (بقرة) لانها قد تجمع الحذاق في جانب  
وخصمهم في آخر فيفوت مقصود المناظرة ثم ان ضم حاذق الى غيره من كل جانب واقترع فلا  
باس قاله الامام وهو ظاهر لا يتناهى المذكور (فان اختار) أحد الحزبين (غير باطله  
راميا فبان خلافه) أي غير محسن لاصل الرمي (بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر  
واحد) في مقابلته لحصول التساوى قال جمع واعتمده البلقيني وغيره هو ما اختاره زعيمه في  
مقابلته لما من ان كل رمية يختار واحد من الآخر في مقابلته واحد وهكذا لكن برده  
انه لو كان كذلك لم يثبت قولهم الا في تنازعوا فحين يسقط بدله أما لو بان ضعف الرمي أو قليل  
الاصابة فلا دفع لاصحابه أو فوق ما ظنوه فلا دفع للحزب الآخر (وفي بطلان) العقد (في الباقي  
قولا) تفريق (الصفقة) وأصحهما الصفة فيصح هنا (فان مختلفا لهم جميعا الخيار) بين الفسخ  
والاجازة لقتبعض (فان أجازا وتنازعوا فحين يسقط بدله فسخ العقد) لتدفع امضائه (واذا  
نضل حزبا قسم المال) بينهم بحسب الاصابة لانهم استحقوا به الحق لاصابة لا لشيء له ومن  
أصاب أخذ بحسب اصابته (وقيل) يقسم بينهم (بالسوية) لانهم كتحض واحد كان  
المنضويان يفرمون بالسوية وهذا هو الاصح في الروضة والاشبهة في الشرحين بل قال  
الاسنوي ان ترجيح الاول سبق قلم (ويشترط في الاصابة الشروطة ان تحصل بالنقل) الذي  
في السهم دون فوقه وعرضه بالضم لانه المتعارف نعم ان قارن ابتداء رمية ربح عاصفة لم يحسب  
له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ لقوة تأثيرها (فلو تنافروا وقوس) قبل خروج السهم  
لا بقصده وسوغمه (أو عرض شيء) كتحض أو جمعة (انضم به السهم وأصاب بحسب له)  
لان الاصابة مع الذكبة المعارضة تدل على جودة رمية وقوة (والا) أي وان لم يصحب (لم يحسب  
عليه) حالة على السبب العارض فان تلف الوتر أو القوس لسوغمه وتقصيره بحسب عليه  
(ولو نقلت ربح الفرض فأصاب موضعه بحسب له) اذ لو كان فيه لاصابة (والا) بان لم يصحب  
موضعه (فلا يحسب عليه) حالة على السبب العارض وقول الشارح وما بعد الاضرب على  
الحرر وفي الروضة كاصلها ولو أصاب الفرض في الموضع المنقل اليه بحسب عليه لانه لا ترد  
على المتنازع فيه اشارة الى ان كلامه فيما اذا طرأت الى ربح بعد الرمي ونقل الفرض عن موضعه  
وكلام الروضة فيما اذا كانت الى ربح موجود في الابتداء فيصحب عليه بتفريطه فهمام مسئلة ان  
وهذا هو الذي يقول عليه وأما ما فهم ابن شهاب وقوله في شرحه الصغير وقوله في المهمات  
ونقله النجم ابن قاضي عجلون في تصحيحه عن الاذري بانه سبق قلم من المتنازع فبني على اتحاد  
تصوره مسئلة المتنازع والروضة (ولو شرط خدق فتقب) السهم الفرض (وثبت) فيه (ثم سقط

نهاية ثامن أولانم ان قارن ابتداء رمية ربح عاصفة لم يحسب له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ  
والجواب ان ذلك فيما اذا هبت الريح والفرض بمحله فاصابته بهبوب الريح وما هنا فبالا نقلت الى ربح الفرض من محل الى  
آخر (قوله ونقله في شرحه الصغير) أي على هذا الكتاب

(قوله لما ذكر) أي من الآية وانفسر لتبليغ للسنية (قوله في المتن) بنديق (المراد بنديق العبيد الذي يؤكل ويلعب به فيه فالمراد برمي رميه في نحو البركة التي يجمعونها بالجون أما بنديق الرصاص والطين ونحوهما فتصير المسابقة عليه لأنه نكايه في الحرب أي نكايه كاذكره الزايد كغيره ونقله ابن قاسم عن والده الشارح (قوله بما اعتد الاستمانة به الخ) هذا القيد انما يظهر أثره بالنسبة للفظ هو الاتي أي اذا وقع بلا مال (قوله لأنه لم يثبت له حق) عبارة القضية لأنه الى الآن لم يثبت له حق الخ (قوله بالمشاهدة) لا يخفى انه مع المشاهدة لا يحتاج الى زيادة اشتراط علم الموقف والناية فقل قول المصنف الموثق والناية

(قوله وليس لهما) أي لا يجوز (قوله وكله حرام) أي يعوز أو يغيره في كتاب الايمان في (قوله بنحو الطلاق) أي كالتعق (قوله غير بعيد) أي انفسه المنع ٣٤ من المحالوف عليه كتنصير الحلف بالله لا ذلك (قوله بخلاف لا أموت) أي ويحتمل

بفي الطلاق حالا (قوله ولا صمدن السماء) أي مالم تخرق العادة فيه فصعدا (قوله بخلاف هذا) مقابل أقوله بخلاف لا أموت (قوله ومكره) ظاهره ولو يصدق ولعلهم لم يذكروه اما بعده أو عدم تصور (قوله لا ومقلب القلوب) لانا فيه ومنفعا محذوف يدل عليه السياق كما قيل هلا كان كذا فيقال في جوابه لا أي لم يكن (قوله كقوله والله ورب العالمين) لو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا من المال وبر به مالكه قبل لان ما قاله محتمل (قوله لان كل مخلوق دال على وجود خالقه) وعلى هذا قاله الماين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه أنبر ماوى ككثير من ذهب ابن مالك الى اختصاصه بالعقلاء في فائدة في وقع السؤال

### في كتاب الايمان

بالفتح جمع بين وهو الحلف والقسم والابلاء ألقاظ مترادفة وأصلها في اللغة اليد اليمنى لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحد يمينه في عين صاحبه وهي في الشرع بالنظر لوجوب تكفيرها تخفيف أمر محتمل بما يأتي وتسمية الحلف بنحو الطلاق يمين شريعة غير بعيد فخرج بالتحقيق لغو اليمين وبالمحمل نحو لا موت أو لا أصمد السماء لم تدور الحنث فيه بذاته فلا اخلال فيه بتعظيم اسم الله تعالى بخلاف لا أموت ولا صمدت السماء ولا تلتق الميت فانه يمين يجب تكفيرها حالا مالم يقيد الاخيرة بوقت ككفني كفر غدا ذلك لمتك حرمه الاسم ولا ترده هذه على التعريف لفهم معانها بالاولى اذ المحمل له فيه ثابتة عند احتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلفه هاتك حرمه الاسم لعلمه باستحالة البرقه وشرط الحالف يعلم ما صر في الطلاق وغيره بل وما يأتي من التفصيل بين القصد وعدمه وهو مكلف أو سكران مختار فاصد فخرج صبي ويحتون ومكره وساء والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغف في أيمانكم الا في قولة ان الذين يشتركون بعد الله أيمانهم ثم نافسوا لا يؤخذكم الله بالغف اعلمه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب وقوله والله لا غزون فرسانا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود (لا تنسقد) اليمين (الابذات الله تعالى) أي اسم دال عليها وان دل على صفة معها (أوصفه) أو ستاق فالأول (قوله والله ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لان كل مخلوق دال على وجود خالقه والعالم يرفع اللام على المخلوقات (والحي الذي لا يموت ومن نفسي يده) أي قدرته يصرفها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى)

في الدرس مما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو يمين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين كالأله بما ذكر (قوله والعالم) يفتح اللام على المخلوقات ان أر يد بالكل السلك المموجي يعني جملة المخلوقات نافي قوله قبل لان كل مخلوق دال الخ لقل المراد كل واحد من المخلوقات أو كل نوع منها (قوله ومن فلق الحبة) منه يؤخذ هذه اطلاق الاسماء المهمة عليه تعالى وبصرح بعضهم (قوله وكل اسم مختص) لعل المراد من ذكره بيان تفصيل ما دل على ذاته تعالى من كونه مختصا به أو بالناية أو غير غالب كما يأتي والا فالأدلى على الذات هو الاسم المختص به أو الغالب فيه الى آخر ما يأتي ولعل الشارح انما فسر الذات بالاسم الدال عليها ولم يجعل الحلف بها مقصورا على قوله وذات الله لقل المصنف كقوله والله ورب الخ

بالعطف الذي ذكره الشارح فينبغي مسئلة الزرع خاصة على ما فيه أيضا فليراجع (قوله بان التصد جودة هذا) أي وفي ذلك التصد جودة الغرم (قوله ان سبق أخذها للخالج) أي وهذا مشروط ما مر من شرط أن من سبق منه أهله مال إلا غير الذي هو ممنوع فلو لا المحلل كالم من سباق المتن وعلى هذا تنزل الأحكام الآتية في المتن فتأمل (قوله في الخبر وهو

(قوله كوحق النبي) ووجه الدلالة على النبي عن مثله قوله في الحديث فن كان حائفا لخالج ومثله يعلم ان قوله ان تغلقوا بآتيكم انما انصرف عليه ليكون ذلك كان من عاداتهم لا لاحتراز عن غيره (قوله والكعبة) أي بحيث تكون عينا شرعية موجبة للكفارة والاقوى عين لغة بل وقد تكون شرعية على ما يفهم من قوله فيما سبق ٣٥ وهي في الشرع بالنظر لوجوب تكفيرها كذا جهامش

كالا له ومال يوم الدين لان الايمان منعقدة بين علمت حرمته وازمت طاعته والاطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تنعقد على قول كوحق النبي والكعبة وجبريل وكره نذر ان الله فيها كم أن تغلقوا بآتيكم فن كان حائفا لخالج. الله أو ليصحت قال الشافعي وأخشى ان يكون الحلف بغير الله معصية نعم لو اعتقد تعظيمه كما يعظم الله كفر وما صرح به المصنف من أن الجلالة الكريمة اسم للذات هو الصبح ولهذا تجري عليه الصفات فتقول الله الرحمن الرحيم وقيل هو اسم للذات مع جلاله الصفات فإذا قال الله فقد ذكرت جلاله صفات الله تعالى وأدخاله الباعلي المقصور وعليه جميع أهول لغة كما مر في نظائره وان كان اللفظ دخوله على المقصور الذي عبر به هنا في الروضة ودعوى تصور باب حصر دخوله على المقصور فقط لان معنى كلامه لا يسمى به غير الله وهو المراد هنا وأما كلام الروضة فغناها بسمي الله به ولا يسمى بغيره وليس هي ادماء دودة وأورد على المصنف اليمين الغموس وهي ان يحلف على ماض كاذبا عما قد افهمنا بيمين بالله ولا تنعقد لان الحنن اقترن بظاهره وباطنه ودانته اشتباه نشأ من فهم ان المحصور والآخر والمحصور فيه الأول وليس كذلك بل المقران المحصور فيه هو الجزء الأخير فانعقادها هو المحصور واسم الذات أو الصفة هو المحصور فيه فغناها كل عين منعقدة لا تكون الا باسم ذات أو صفة وهذا حصر صحيح لان كل ما هو باسم الله أو صفة له لا يكون الا منعقدة على ان جماعته قد عين ذهبوا الى انعقادها (ولا يقبل) باطنا ولا ظاهرا (قوله لم أره باليمين) يعني لم أره سابق من الاسماء والصفات الله تعالى لانه نص في معناها لا لتحمل غيره أموال قال في نحو بالله أو والله لا فعلن أردت بها غير اليمين كباية أو والله المستعان أو وثقت أو استعنت بالله ثم ابتدأت بقولي لا فعلن فانه يقبل ظاهرا لكن بالنسبة للحلف بالله دون عتق وطلاق وإبلاغ فلا يقبل ظاهرا التعلق حق الغير به (وما انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالبوا الى غيره بالتقييد (كالحريم والخالق والارزق) والمصور والجبار والمتكبر والحق والقاهر والقادر (والرب تنعقد به اليمين) لانصراف الاطلاق اليه تعالى وآل فيها للكمال (الا ان يريد بها) غيره تعالى بان أراد أو أطلق بخلاف ما لو أراد بغيره لانه يستعمل في ذلك كرحم القلب وخالق الكذب وما شئتكم به من الرب بالانه لا يستعمل في غيره تعالى فينبغي الحاقه بالاول ولربان أصل معناه استعماله في غيره

في نسبة التصريح للمصنف بان الله اسم للذات غير معتبر في مفهومها الصفة فقرر (قوله وأدخاله الباعلي المقصور) أي في قوله بذات الله (قوله مردودة) أي بانه انه كما مر ولان ما ذكره في عبارة المصنف من جعلها دأخلة على المقصور وغير صحيح لانه ليست الذات مقصورة على الانعقاد بل انعقاد اليمين هو المقصور على الذات (قوله المحصور الأخير) هو قوله بذات الله وقوله والمحصور رفيه الأول وهو الانعقاد (قوله ذهبوا الى انعقادها) معتمد أي اليمين الغموس وتظهر فائدة ذلك في التعليل (قوله) اموال قال في نحو بالله أي من كل حلف بجائيل على ذاته أو صفة لان المراد بقصوره صيغ مخصوصة بجائيل على ذاته دون غيرها واحتراز بذات عن قوله بعد دون عتق وطلاق الخ (قوله تعلق حق التعبد به) مفهومه كشرع المنهج انه يقبل منه باطنا (قوله والى غيره بالتقييد) ليس هذا مقابلة غالبا لان ذات المصور عند الاطلاق وماهنا ليس مطلقا فلينظر ما احتسز زعمه بقوله غالبا ونهله ما ذكره في قوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ ومع ذلك فيه شيء

لا بأمن أن يسبق هو بناء بأمن للفاعل و بناء يسبق للفعول عكس ما سأل في قوله وقد أمن أن يسبق فانه بناء أمن للفعول و بناء يسبق للفاعل لطابق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فلنأمل (قوله فعند عدم المحل أرى) أي ولأن معنى القياس هو وجوده إذ كل منهما يرجو الغتم ويتخالف الغتم (قوله وينبغي المحل أن يجري فرسه الخ) نقدم هذا في ريب (قوله فالقول) هو بالمعزى ويقال له الرمل بل ابدال المعزى (قوله فسلك) هو بكسر الفاء والكاف (قوله فان اصاب أحدنا خمسة من

(قوله فصع قصده) أي الغير (قوله بأن اراده تعالى) أي ولومع غيره كان أرادنا العالم البارئ تعالى وشخصاً آخر كالنبي أو غيره (قوله ويريدون به الباري) وينبغي أن مثله في الحرمة ما لو قصده النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اذ جناب الانسان قناعه) فلا ينقد أي ويحرم اطلاقه عليه تعالى سوا قصده أو أطلق وإن كان عامياً لكنه اذا صدر عن يعرف فان عاد الهانزو ومثله في امتناع لاطلاق ٣٦ عليه تعالى ما يقع كثيراً من قول العوام اتكأت على جانب الله أو الجملة

على الله كما تقدم في العقيدة (قوله بين) خبر من قول الشارح والثاني وما بينهما اعتراض ومع ذلك يقول المصنف بين من أصله لاجابة اليه لاستفادته من قوله أولاً لا ينعقد الابدات الله تعالى أو صفه بل فيه قلاقة (قوله ما لم يرد به نحو الخطبة) أي أو الالفاظ والحروف أخذنا بمقدم في قوله وكان يرد بالكلام وان اتقصى قوله وبالتوراة والانجيل ما لم يرد الالفاظ وقوله وبالقرآن ما لم يخلافه للتقييد في التوراة وعدم تقييده في القرآن (قوله لا ينصرف عرفا) (الماضي من القرآن) وهو يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضية الخصيص بقوله ان أراد يرد الورق الحث عند الاطلاق أو ارادة الحروف وهو مخالف لما اعتبره بين في قوله وكلام الله فاعلم ما ذكره هنا مجرد تقييد (قوله ويؤخذ منه عدم الفرق) يتأمل وجه الاخذ من ابن ولعله ان حتى المصحف ينصرف عرفا الى معناه الذي ينصرف فيه ولا كذلك للمصحف فانه انما ينصرف بما فيه من القرآن (قوله هي المجموع من الذات والصفات) هذا قد عرفت انما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولومع الصفة (قوله ولم يبينوا حكم الاطلاق) أي في قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته (قوله التسعة والتسعين) أي وكذا من غيرها وعبارة المفهوم أو من غير اسمائه المحسنى أي من كل ما ثبت أنه من اسمائه تعالى (قوله استعماله فيها) أي الجبين (قوله) وقد بعضهم الخ) معتمد (قوله ويقرب بينه وبين ما يأتي) أي في قوله وحروف القسم من قوله سواء أرفع أم نصب الخ

تعالى فصع قصده به وآل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء ذلك القصد (وما المستعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواء كالتثنية والموجود والعالم بكسر اللام والحاء) والسميع والبصير والعلم والحكيم والنفى (ليس بين الانبياء) بأن اراده تعالى بمختلف ما اذا ارادها غيره أو أطلق لانها لما استعملت فيه وفي غيره سواء اشبهت كتابات المطلق والاشعراك انما يقع الحرمة والتعظيم عند انتفاء النسبة وكثيرا ما يقع الخلف من العوام الجنب الرفيع ويريدون به الباري جبل وعلام استعماله ذلك عليه اذ جناب الانسان فناء اراده فلا ينقدون ويؤبه ذلك كما قاله أبو زرعة لان النسبة لا تؤثر مع الاستعمال (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية وهي (كعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدره ومشيئته) وارادته (بين) وان أطلق لانها صفات لم يزل سبحانه وتعالى متصفاً بها فاشبهت الاسماء المختصة به (الا ان ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور) وبالعظمة وما بعدهما ظاهر آثارها فلا يكون ميمناً يكون كانه قال ومعلوم الله ومقدوره وكان يرد بالكلام الحروف الدالة عليه والاطلاق كلامه عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا تكون ميمناً لان اللفظ يحمل لذلك و ينعقد بكتاب الله بالتوراة والانجيل ما لم يرد الالفاظ كما هو واضح وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وجلد له لانه عند الاطلاق لا ينصرف عرفا الماضي من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة لها لا لعباد الذات وهو مردود بأن العظمة هي المجموع من الذات والصفات فان اراد بذلك هذا فصيح أو مجرد الصفة فمستع ولم يبينوا حكم الاطلاق والوجه انه لا منع فيه ولم يحذفه الصفة ان المراد بالاسم جميع اسمائه المحسنى التسعة والتسعين سواء اشتق من صفة ذاته كالسميع أو فعله كالخالق (ولو قال وحق الله) أو حرمته لافعلن أو لافضات كذا (فيبين) وان أطلق لغلبة استعماله فيها ولان معناه وحقيقته الالهية وقبده بعضهم حالة الاطلاق بما اذبح حق والا كان كناية ويقرب بينه وبين ما يأتي انه لا فرق

هشرين) لدل انما خمسة من الاصابا انما حصلت عند تمام العشرين و الا فلو حصلت قبل فهو اضل لانه صدق عليه انه يدبر  
 باصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرعى فتأمل (قوله في المتن و بيان عدد نوب الرمي) أي بناء على خلاف المعتد  
 السابق كانه عليه ابن حجر وسيعلم من قول الشارح الا في والاطلاق محمول على سهم سهم (قوله في ذلك اليوم) متعلق  
 بربما ان (قوله و بيان عدم الوقت) لا معنى للجمع بين بيان وعلم ٣٧ كانه عليه ابن قاسم (قوله أم غرضاً)

المصواب ابدال أم باو في هذا  
 (قوله بان تلك صراخ) بالحق  
 (العبادات) فلا يكون عينا قطعاً لانه يطلق عليها وقضية كلامهم الا في في الدعوى ان  
 الطالب الغالب المذكور المهلك صراخ في الجين واعترض ذلك بان أسماء تعان توقيفية على  
 الاصح ولم ير دثي منها فلا يجوز اطلاقها عليه أوجب عنه بانهم جروا في ذلك على مقابل الاصح  
 للمصلحة فقد استحسنوها ما فيها من الجلالة والرفع للمخالف عن الجين الغموس (وحروف  
 القسم) المشهورة (باء) موحدة (واو) وناه فوقية (كبا لله و الله و الله و الله) فهي صريحة سواء  
 أرفع أن نصب أم جزم سكن لان اللحن لا يمنع الانقضاء بد الباء لانها الاصل في القسم لغة  
 والاعم لدخولها على الظهور والمضمر ثم بالواو لقرنها ما يخرج جابل قيل انها بدلة منها ولاها  
 أعم من التاء لانها وان اختصت بالظهور تم الجلالة وغيرها ولا نه قيل ان التاء بدل منها (وتختص  
 التاء) فوقية (بالله) أي بلفظ الجلالة وشذرب الكعبة وتحياء الله وتالحن نعم تبعه عدم  
 الانقضاء البانية فن أطلق الانقضاء جابج ووجهه وارد على كلامهم فتدوهم ويكن في  
 احتياجه لانه شذوذ ومثله بالله بالفاء والله بالاستغفار وأدخل الباء على المقصور عليه كامر  
 وهو صحيح (ولو قال الله) مثلاً لا فلان كذا ويجوز مد الالف وعدمه اذ حكمهما واحد  
 (ورفع أو نصب أو جزم أو قال أو شهد بالله ولعمر الله أو لي عهد الله وميثاقه وذمته  
 وامنته وكفالاته لان كان كذا) فليس بين الابنية القسم لاحتماله لغيره احتمالاً لا ظاهراً ولا  
 بضر اللحن فيما ذكر على انه قيل عنه فالجزم يحذف الجار وابقاء عمله والنصب ينزع الحافض  
 والرفع يحذف الخبر أي الله احلف به والسكون باجاء الوصل مجرى الوقت وسواء في ذلك  
 النحوى وغيره عند انتفاء النية وقوله به بتشديد اللام وحذف الالف بين ان نواها على الارجح  
 خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو (ولو قال أقسمت أو قسم أو حلفت أو احلف) أو أليت أو أول  
 (بالله لا فلان) كذا (فبين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها مع التاكيد بينها أو (أطلق)  
 للعرف المذكور وأشهد بالله كناية لعدم اشتغالها في الجين وان كان صريحاً في اللعان أما  
 مع حذف بالله فلغو وان نواها (وان قال قصدت) بما ذكر (خبر ما مضى) في نحو أقسمت  
 (أو مستقبلاً) في نحو أقسم (صدق باطنا) جزم ما تلازمه كفارة فيما بينه هو بين الله تعالى  
 لاحتمال ما يدعيه (وكذا ظاهراً) ولو في نحو أقسمت بالله لا وطنيتك (على المذهب) لاحتمال  
 ما يدعيه بل ظهوره والطريق الثاني القطع بالنع وجمل ما ذكره هنا على القول باطنانهم ان  
 عرفه ل بين سابقة قبل في نحو أقسمت جزم (ولو قال لغره أقسم عليك الله أو أسألك الله  
 لتفعلن) كذا (و أرا دعين نفسه فبين) لصلاحية اللفظ لما سمع اشتباهه على السنة حجة الشرح  
 وكانه ابتداء الجين بقوله بالله يستحب للمخاطب ابراره في غير معصية ولحق بها المكروه

بين الجرم وغيره بان تلك صراخ لم يؤثر فيها الفرق ولا كذلك هذا (الان يريد) بالحق  
 (العبادات) فلا يكون عينا قطعاً لانه يطلق عليها وقضية كلامهم الا في في الدعوى ان  
 الطالب الغالب المذكور المهلك صراخ في الجين واعترض ذلك بان أسماء تعان توقيفية على  
 الاصح ولم ير دثي منها فلا يجوز اطلاقها عليه أوجب عنه بانهم جروا في ذلك على مقابل الاصح  
 للمصلحة فقد استحسنوها ما فيها من الجلالة والرفع للمخالف عن الجين الغموس (وحروف  
 القسم) المشهورة (باء) موحدة (واو) وناه فوقية (كبا لله و الله و الله و الله) فهي صريحة سواء  
 أرفع أن نصب أم جزم سكن لان اللحن لا يمنع الانقضاء بد الباء لانها الاصل في القسم لغة  
 والاعم لدخولها على الظهور والمضمر ثم بالواو لقرنها ما يخرج جابل قيل انها بدلة منها ولاها  
 أعم من التاء لانها وان اختصت بالظهور تم الجلالة وغيرها ولا نه قيل ان التاء بدل منها (وتختص  
 التاء) فوقية (بالله) أي بلفظ الجلالة وشذرب الكعبة وتحياء الله وتالحن نعم تبعه عدم  
 الانقضاء البانية فن أطلق الانقضاء جابج ووجهه وارد على كلامهم فتدوهم ويكن في  
 احتياجه لانه شذوذ ومثله بالله بالفاء والله بالاستغفار وأدخل الباء على المقصور عليه كامر  
 وهو صحيح (ولو قال الله) مثلاً لا فلان كذا ويجوز مد الالف وعدمه اذ حكمهما واحد  
 (ورفع أو نصب أو جزم أو قال أو شهد بالله ولعمر الله أو لي عهد الله وميثاقه وذمته  
 وامنته وكفالاته لان كان كذا) فليس بين الابنية القسم لاحتماله لغيره احتمالاً لا ظاهراً ولا  
 بضر اللحن فيما ذكر على انه قيل عنه فالجزم يحذف الجار وابقاء عمله والنصب ينزع الحافض  
 والرفع يحذف الخبر أي الله احلف به والسكون باجاء الوصل مجرى الوقت وسواء في ذلك  
 النحوى وغيره عند انتفاء النية وقوله به بتشديد اللام وحذف الالف بين ان نواها على الارجح  
 خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو (ولو قال أقسمت أو قسم أو حلفت أو احلف) أو أليت أو أول  
 (بالله لا فلان) كذا (فبين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها مع التاكيد بينها أو (أطلق)  
 للعرف المذكور وأشهد بالله كناية لعدم اشتغالها في الجين وان كان صريحاً في اللعان أما  
 مع حذف بالله فلغو وان نواها (وان قال قصدت) بما ذكر (خبر ما مضى) في نحو أقسمت  
 (أو مستقبلاً) في نحو أقسم (صدق باطنا) جزم ما تلازمه كفارة فيما بينه هو بين الله تعالى  
 لاحتمال ما يدعيه (وكذا ظاهراً) ولو في نحو أقسمت بالله لا وطنيتك (على المذهب) لاحتمال  
 ما يدعيه بل ظهوره والطريق الثاني القطع بالنع وجمل ما ذكره هنا على القول باطنانهم ان  
 عرفه ل بين سابقة قبل في نحو أقسمت جزم (ولو قال لغره أقسم عليك الله أو أسألك الله  
 لتفعلن) كذا (و أرا دعين نفسه فبين) لصلاحية اللفظ لما سمع اشتباهه على السنة حجة الشرح  
 وكانه ابتداء الجين بقوله بالله يستحب للمخاطب ابراره في غير معصية ولحق بها المكروه

حذف الهاء تخفيفاً والترخيم جاز في غير المادى على فية (قوله خلافاً لجمع) منهم حج (قوله وأشهد بالله) هذا علم من قوله أولا أو قال  
 أشهد بالله الخ ومثله الله شهد على أو شهد الله على أو الله وكيل على (قوله أما مع حذف بالله) أي من كل ما تقدم من أشهد فقط  
 (قوله ولو قال لغره أقسم عليك الله) أي أو بالله من غير أقسم عليك أو أسألك (قوله أو أسألك بالله) مفهومه لو أنه قال والله  
 تفعل كذا أو لا تفعل كذا أو أطلق كان عينا وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاء بخلاف أسألك بالله الخ  
 ويدل به ما يأتي في قوله وبوجه بان هذين الخ

ومابعد (قوله بصفة ولا نوع) كذا في النسخ وبغاية التحفة بعينه ولا نوع انتهت والظاهر ان قوله في الشارح بصفة محرف عن قوله بعينه فليتامل (قوله كما يشترط تعيين المركوب) اتمام يقل والراكب لانه ان اشترط تعيينه ايضا لانه بالقياس على

(قوله خلافا لاجد) حيث قال بكفر المخاطب اهـ وما نسبه لاجد له رواية عنه والافلحني به عندهم ان الكفارة على الخالف وبغاية من الاقناع ٣٨ وان قال والله ليفعلن فلان كذا اوليفعلن أو حلف على حاضر فقال والله لتفعلن كذا

أولا تفعلن كذا فلم يطعمه حنت الخالف والكفارة عليه لا على من أحنته (قوله أو بين المخاطب) أي كان قصده جعلت كحالف الله (قوله بخلاف حلفت) أي فأن تكون بينا وان لم يقصد بهما بين نفسه بل أطلق (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بان النرض من أعطائه تعظيم مسائل به (قوله أو بوجهه) كسائل وجه الله (قوله ولا كفارة وان حنت) أي فعل ما منع نفسه منه ومعنى حنتا لانه في مقابلة ما يبر به وهو فعل ما منع نفسه منه (قوله تدب له الاستغفار) أي كان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الخ القيوم وأقرب اليه وهي اكل من غيرها (قوله ويقول كذلك) أي ندبها وزياد (قوله فهو من لغوها) ظاهره انه يقبل منه ظاهرا (قوله فعلى ما مر)

فان أبي كفر الخالف خلافا لاجد (الا) بان لم يقصد بين نفسه بل الشفاعة أو بين المخاطب أو أطلق (فلا) تنقذ العيب لانه لم يحلف هو ولا المخاطب وظاهر صنيعه حيث سوى بين حلفت وغيرها فيما صراها ان حلفت عليك ليست كاقسمت وآليت عليك ووجه بان هذين قد يستعملان لطالب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره رد السائل بالله أو بوجهه في غير المكروه والسؤال بذلك (و) كذا لو قال ان فعلت كذا فأنام ودي أو نصراني (أو يرى من الاسلام) أو من الله والنبي أو مسخّل الزنا (فليس بين) لا تنقذ الاسم والصفة ولا كفارة وان حنت نعم هو حرام كما صرح به في الاذكار كثيرة ولا يكفر به ان قصده تبعية فقه عن المحلوف عليه أو أطلق فان علق الكفر على حصوله أو قصده الرضا به كفر حال اذ الرضا بالكفر كفر واذ لم يكفر تدب له الاستغفار ويقول كذلك لاله الله محمد رسول الله وحذقهم أشهدنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتصر فيما هو بالاحتياط ما لا يتنصر في غيره أو هو محمول على الاتيان بان شهد كافي رواية أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا لاله الله (ومن سبق لسانه الى الخطأ) أي العيب (بلا قصد) كلى والله ولا والله في نحو صله كلام أو غضب (لم تنقذ) لقوله تعالى لا يؤخذ نكح الله بالتقوى أي ما نكح الآية وعقدتم فها قصدتم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وقد فسر صلى الله عليه وسلم لغوه بقول الرجل لا والله بلى والله لا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة وأفراده أخرى وهو كذلك خلافا لما وردى لان الغرض عدم القصد ولو قصد الحلف على شيء سبق لسانه لغيره فهو من لغوه أو ما ذكره صاحب الكافي من ان من ذلك ما لدخل على صاحبه فأراد ان يقوم له فقال لا والله لا تقوم في غير ظاهر لانه ان قصد العيب فواضع أو لم يقصد هافعل ما مر في قوله لم أر به العيب ولا يقبل ظاهر ادعوى التقوى طلاق أو عتق أو ابراء كآمر (وتصح) العيب (على ماض ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا وفعلته أو لا تفعلن كذا ولا أفعله لقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزون فريشا (وهي) أي العيب (مكرهة) لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة ليمانكم ولا ترون عياهم عن الوفاء بما حلف عليه قال الشافعي رضى الله عنه ما حلفت بالله لا صا دقا ولا كاذبا قط (الافى طاعة) كجهاد الخبر المار وسواء كانت فعل واجب أم مندوب أم ترك حرام أم مكروه أو الحاجة كترك كذا كلام تدب لاجل الله حتى تغاوا أو تعظيم لقوله والله لو تعلمون ما علم لضحكم قليلا ولبيكن كثيرا ولا لدعوى عند حاكم فلا تتركه بل قال بعضهم تسن (فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي) بخلفه نعم لو كان الواجب على الكفاية ولم يتعين عليه أو يمكن سقوطه كالقود يستقط بالمعفو فلا عصيان بالخلف على تركها كما يجتبه البلقيني واستدل للثانية بقول أنس بن النضر والله لا تكسر ثنية الربيع (وزمه الحنفى) لان الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة)

أي فتتقدم ما مر غيره (قوله أو ابراء كآمر) أي على ما مر من انه ان وجدت قرينة قبل والا فلا (قوله قال ومثله الشافعي ما حلفت بالله) أي لا قبل الباغ ولا بعده (قوله غير) زاد حج فوالله وقوله لاجل الله أي لا تترك انابتكم حتى تنركوا العمل (قوله الربيع) اسم امرأة وجب عليها ذلك بجناية منها (قوله وزمه الحنفى) انظر متى يتحقق حنته في فعل الحرام هل هو بالموت أو بزمه على ازالة فعل فيه نظير والا قرب الاول ولكنه يجب عليه المرم على عدم الفعل والتسدم على الحلف لبعضين بذلك من الاثم وانما يجب الكفارة بعد الموت ينبغي ان يهملها بعد الحلف مسارعة للخير ما أمكن

الراي كاهن (قوله ان يكون السهام ثلث) لعل المراد السهام التي تخص ذلك الحزب فلما راجع (قوله ولا يجوز ان يتنازروا واحدة  
جميع حزبه أو لا الخ) وانما يتنازروا واحدة الزعمين واحدة أو لا آخر في مقابلته واحدا وهكذا الى الآخر كما أفصح به ابن حجر  
وأحال عليه فيما يأتي وسياق ان السارح يتبعه في الحالة وان لم يقدم ذلك (قوله لما ر) تقدم انه تابع في هذا لابن حجر وان

(قوله ويقع عليه الطلاق) أي بدخول يوم العدة ثم رأيت في ج ٣٩ بعد قوله الطلاق لكن مع غروبه

ووجهه انه انما يتحقق

عدم صومه بذلك اذا الصوم

الامساك بجميع النهار

ويحتمل موته في أثناءه

(قوله لا يزيد على هذا)

أي الصلوات الخمس (قوله

الى عدم وجوب البين)

أي قال لا تكون البين

واجبة (قوله وهو ظاهر)

أي ما عارض به الشيخ عز

الدين وقوله وهو ممكن

من ترك الحلف بتاميل

ما المراد به قلل في العبارة

سقطا والاصل وهو ظاهر

في غير رفع البين في

الغموس وغير ظاهر فيها

لتمكنه من ترك الحلف لكن

هذا لا يناسب قوله ان

الوجه في الخ فائدة في

هل تعدد الكفارة بتعدد

البين أو لا فيه تفصيل

فتعدد في القسامة وفي

إيمان اللعان وهي الاربعة

وفي البين الغموس وهو

ما اذا حلف له على فلان

كذا مثله الاوكر واليمين

كأبائيه بتعدد أنصا وتعدد

أيضا فيما إذا قال والله

كل امرئ عليك لاسلم

عليك (قوله ليشمل

وه مثله لو حلف بالطلاق ليصوم العبد فيلزمه الحنث ويقع عليه الطلاق ولو كان له طريق  
غير الحنث فلا ينقضي على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه أن يعطها من صدقها أو يقرضها ثم يبرئها  
(أو) على (ترك مندوب) كسنة الظهور (أو فعل مكره) كالالتفات في الصلاة من غير حاجة  
(سن حنثه وعليه كفارة) لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خبرها منها  
فلأن الذي هو خير وليكفر من عينه وانما أقر صلى الله عليه وسلم الاعرابي على قوله والله  
لا يزيد على هذا ولا نقص لان عينه فحنث طاعة وهو امتثال الامر (أو) على فعل مندوب  
أو ترك مكره كره حنثه أو على (ترك مباح أو فعله) كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب  
(فالأفضل ترك الحنث) ابتداء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض ديني بتركه أو فعله  
كان حلف أن لا يأكل طعاما أو لا يلبس ثوبا كان مختلفا باختلاف احوال الناس وقصودهم  
وفرغهم من العبادة فان قصد به التأنى بالسلف أو القرع للعبادة فهو طاعة فكره حنثه فيها  
والا فمكره فلهذا ذهب فيها الحنث (وقيل) الأفضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة  
والاقرب كما يحسنه الاذني انه لو كان في عدم الحنث أذى للغير كان حلف لا بد خسل أو لا يأكل  
أو لا يلبس كذا ونحو صديقه بكرهه فالحنث أفضل قطعاً ولعلم ان الامام ذهب الى عدم وجوب  
البين مطلقا واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها فيما لا يباح بالا حاة كالنفس والبضع اذا  
تحت للدفع عنه فلابد الذي أراه وجوبه بالدفع بين خصمه الغموس من على مال وان أبيع  
بالأباحة انتهى وهو ظاهر لانه اعانة على معصية وهو ممكن من ترك الحلف والتخفيف  
ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الواحدة في الأخير عدم الوجوب الآن يحمل على عدم  
وجوب تعيينه (وله) أي الحالف بعد البين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أي غير  
حرام ليشمل الاقسام الخمسة الباقية لخبر فكفر من عينك ثم أتت الذي هو خير ولا نسيب  
وجوب البين والحنث معا والتقديم على أحد السببين جائز كما مر والاولى تأخيرها عنهما  
للمخروج من الخلاف ومن ان من حلف على منعه البر بغير كفر لا يتخلفه على يمكنه فان  
وقت الكفارة فيه يدخل بالحنث اما الصوم فيمتنع تقديمه على الحنث لانه عبادة بدنية (قيل  
و) على حنث (حرام قلت هذا أصح والله أعلم) ولو حلف لا زني فكفر ثم زني لم تلزمه كفارة  
أخرى لان الخطأ في الفعل ليس من حيث البين لم حرمة المحلوف عليه قبلها وبعدها  
فالتكفير لا يتعلق به استباحة وشرط أجزاء العتق المجهل كفارة بقاء العبد حيا مطلقا الى  
الحنث بخلاف نظيره في المجهل عن الزكاة لا يشترط بقاءه الى الحول ويفرق بان  
المستحقين ثم شركا كالمالك وقد قبضوا حقهم وبه نزول تعلقم بالمال فاجزأ وان تلف قبل  
الحول لانهم عنده لم يبق لهم تعلق وأما هنا فالواجب في الذمة وهي لا تبرأ عنه الا بصرف  
ههنا فاذا مات العتق أو ارتد بان بالحنث الموجب للكفارة بقاء الحق في الذمة وانما لم تبرأ عنه

الاقسام) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكر وه وخلاف الاولى (قوله على أحد السببين) هم الحلف وحنث (قوله  
حيما مسما) قضته انه لا يشترط سلامة الى الحنث حتى لو عي بعد الاعتاق وقبل الحنث لم يضر وليس مراد انما يظهر لانه  
وقت الحنث ليس محجوزا في الكفارة (قوله أو ارتد) ظاهره وان أسلم قبل الحنث وليس مراد انما يظهر لانه يعود للسلام  
تبيين انه يجوز في الكفارة



لم يقدم ما حال عليه (قوله لكن رده) أي رد ما نبهه على ما مر فالردود المبني لا المبني عليه كإفساد ذلك سابقا ابن حجر حيث  
جزم بالمبني عليه فيما مر ثم ذكر ما هنا كما في الشرح فخلص أن الاختيار وإن كان واحدا في نظير واحد لا يلزم منه أنه إذا سقط  
واحد سقط من اختياره في نظيره (قوله فوفته) هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم (قوله إذا كانت الرمح موجودة)

(قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتق لما يأتي من أن العتق يقع قطوعا (قوله ولو أعتق ثمتا) أي المعتق أي أو بر  
في عينه بفضل الخلو في عليه أو عدمه هو فصل في صفة المكفرة (قوله رتبة انتهاء) أي معنى أنه لا يتقبل الصوم إلا بعد العجز  
عن الثلاثة فإن قدر على الثلاثة تغير بينها أو على اثنين تغير بينهما أو على واحدة خصلتها اعتينت فإن عجز عن جميعها أصام (قوله  
بغير) قال العلامة الشيخ خالد في شرح الأزهري ولا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة  
نهي وكتب عليه الشنوافي قوله ٤٠ ولا يجوز الجمع الخفيه نظروا ما لا يمنع من جواز الجمع وغاية الأمر أنه إذا جمع

بها مع الاعتقاد المذكور  
أو عدم مدفوع واحد منها  
كفارة فقط قال الأسنوي  
في التهديد لو أني حصل  
الكفارة كلها أئيب على  
كل واحد منها لكن ثواب  
الواجب أكثر من ثواب  
المتطوع ولا يحصل إلا  
على الواجب فقط وهو  
أعلاها أن تغاوت لأنه  
لو اقتصر عليه لحصل له  
ذلك فاضافة غيره لا تنقصه  
وإن تساوت فعل أحدها  
وإن ترك الجميع عوقب  
على أقلها لأنه لو اقتصر  
عليه لأجزأ ذكره ابن  
التمسائي في شرح المعالم  
وهو حسن انتهى (أقول)  
وما ذكره من وقوع  
واحدة منها كفارة مسلم  
وليس هو محل الكلام

بحسب ما سبق لأن الحق لم يتصل بمسقطه وقت وجوب الكفارة ولو قدمها لم يثبت استرجاع  
كان كآية أي أن شرطه أو علم القابض أنها مباحة أو فلا ولو أعتق ثمتا متلاقيا قبل حشوه وقع  
عتقه قطوعا كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه أي لأنه لا يمكنه أن يقع هنا حيث بان أن العتق  
قطوع من غير سبب (و) له تقديم (كفارة طهار على العود) أن كفر بغير صوم كان ظاهر من  
رجعية ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعا عاقب طهاره فهو تكفير مع العود لأن اشتغاله  
بالتقوى وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم امتنع تقديمها على الطهار (و) له تقديم كفارة  
(فصل على الموت) وبعد وجود سببه من جرح أو نحوه (و) له تقديم (مذو رماني) على ثاني  
سببه كما أنذر تصدقا أو عتقا أن شق من ربه أو عقب شغاله يوم فائق أو تصدق قبل الشفاء  
حلالا بالقاعدة في ذي السببين أنه يجوز تقديمه على أحدهما علمنا  
(فصل في صفة الكفارة) وهي بخيرة ابتداء رتبة انتهاء كما يعلم مما يأتي (بغير)  
المكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة الجاني بين عتق أو كافتار) أي اعتناق عن كفرته  
وهو اعتناق رغبة مؤمنة بلا عيب بطل العمل والكسب كأمير ولو صوغا غائب علمت حياته  
أو بانث كأمير وهو أنفض لها وإن كان زمن غلا خلا فالأمن عند السلام (وأطعام عشرة  
مسكين كل مسكين مد حب) أو غيره مما يجزى في الفطرة فيعتبر (من غالب قوت بلده)  
أي المكفر فلا وزن الأجنبي في أن يكفر عنه اعتبرت بلد المأذون له لا لأن ذنبا يظهر  
ولا بنفسه إن قيس ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لأن تلك طهارة للبدن فاعتبر بلده  
ولا كذلك هذا كذا قيل والأوجه اعتبار بلد المأذون ذلك كالفطرة وأهم كلامه عدم جواز  
صرف أقل من مد لكل واحد ولا لدون عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوة ثمن عايشي  
كسوة) مما يعتاد لبسه بأن يعطيه ذلك على جهة التخليك وإن فاوت بينهم في الكسوة  
(كقصيص) ولو بلاكم (أو عمامة) وإن قلت أخذنا من إجازة من عبد السيد (أو أزار)

فيما لو أخر جهام مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لا اعتقاد ما ليس واجبا كما لو صلى زيادة على  
الزواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة بالشارع (قوله الحر) قيد به أخذنا من قول المصنف الآتي ولا يكفر عبد بمال (قوله الرشيد)  
لم يذكر المصنف ما يؤخذ منه هذا القيد لكن ذكره الشارح في قوله الآتي ومثله أي العبد في التكفير به أي الصوم محجور  
سعه أو فليس وقبه إشارة إلى أن السفيه في معنى العبد وكتب أيضا قوله الرشيد غير محجور عليه بغير أخذنا مما يأتي (قوله أو  
بانث كأمير) أي بان أن عتقه على ظن موته فإن حيا فيجزي اعتبار إجماعي نفس الأمر وقباسة أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظنه  
ملك غيره فإن ملكه أو دفع لما ظنه يظنه غير مستحقه للكفارة فإن خلافه أجزاء ذلك (قوله وأطعام عشرة مسكين) ولو  
كان عليه كفارات جاز إعطاء ما وجب فيها العشرة مسكين في دفع لكل واحد أمداد بعدد ما (قوله أي المكفر) أي المخرج  
للكفارة وإن كان غير الخائف أخذنا من قوله الآتي والأوجه اعتبار بلد المأذون لأن ذنبا فإن الآذون هو المكفر عنه (قوله كذا قيل  
الخ) كذا وجدت هذه الزيادة بخط المؤلف على هامش نسخة (قوله وإن قلت) أي كذا راع مثلا

أى ونقلت الفرض قبل الرى كافى النصفه (قوله انه سبق فلم) الظاهر انه بدل من ما فى قوله وأما ما فهمه الخ فى كتاب الاعمال  
 (قوله الفاظ مترادفة) أى فى الحلف كاهو ظاهر (قوله وأصلها) يعنى اليقين وان ذكر ضميرها اليقاسم (قوله لانهم كانوا اذا  
 حلفوا الخ) تحليل لمخدوف أى وانما سمى الحلف مينا لانهم الخ (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أى والا فالطلاق مشلا بين  
 أيضا وحاصل المراد انه انما يقيد هنا بقوله بما يأتى المراد به اسم الله وصفته ٤١ لان الكلام فى هذا الباب فى اليقين التى

يجب تكفيرها لا فى مطلق  
 اليقين حتى يرد نحو الطلاق  
 (قوله تحقيق أمر) كأنه  
 انما عبر هنا بكفره بأمر  
 لا يجزى كإمر فى الحلف فى  
 باب الطلاق ليشتغل الحث  
 والمنع أيضا ذهوى فى الحث  
 فاصد تحقيقه باليقين وكذا  
 فى المنع لكن انظر  
 موجه المفاخرة بين ما هنا

أو مقنعة أو رده أو منديل يحمل فى يده أو كقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين  
 الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجود فان اعتدت أجزاء من الاول نحو (خف  
 وتغازين) ودرع من نحو حديد نعل ومداس وجوب وقيل كسوة وقيل وطاية وعرقية وقيل  
 الشيخ فى شرح منبهه باجزائها محمول على شئ آخر يجعل فوق رأس النساء يقال له عرقية أو على  
 ما يجعل على اللابة تحت المرح ونحوه (ومنطقة) وتكة وفصاوية وخاتم وتبان لا يصل للركبة  
 وبساط وهيمان وثوب طويل اعطاه العشرة قبل تقطيعه بينهم لانه ثوب واحد وبه فارق ماله  
 وصع لهم عشرة أمداد وقال ملك تكم هذا بالسوية أو أطلق لانها امداد مجتمعة وانهم التغيير  
 امتناع التبعض كأن يعام خمسة وبك وخمسة (ولا يشترط) كونه مخيطا ولا سائر اللعورة  
 ولا (صلاحية للدفع اليه فيجوز سراويل) ونحو قصص (صغير) أى دفعه (الكبير) لا يصلح له  
 وقطن وكتان وحبر (وصوف ونحوها) لا امرأة ورجل (لوقوع اسم الكسوة على الكل ولو  
 متجنباً لكن يلزمه اعلامهم به لئلا يصلوا فيه وقضيته ان كل من أعطى غيره ملبسا أو عارية  
 مثلاً أو بامثلة تجزى حتى تغيره مقنعة بالنسبة لاعتقاده لا تخذله اعلامه به حذر من  
 ان يوقعه فى صلاة فاسدة ويؤيد قولهم من رأى ملبسه تجزى غير مقنعة أى عنده لزمه  
 اعلامه به وفارق التبان السراويل الصغير بان التبان لا يصلح ولا يعد ساترة صغيرة فضلا  
 عن غيره فان فرض انه يعد ساترة صغيرة فهو السراويل الصغير (وليس) وان كثرت لبعده  
 و (لم يذهب) عرفاً (قوته) باللبس بخلاف ما ذهب قوته كالمهل النسخ الذى لا يقوى على  
 الاستعمال ولو جديده أو مرفق ومنسوج من جلد ميتة وان كان معتاداً كالإصني (فان يجزى)  
 بالطريق السابق فى كفارة الظهار (عن كل من) (الثلاثة) المذكورة (لزمه صوم ثلاثة أيام)  
 للآية (ولا يجب تتابعها فى الاظهر) لاطلاق الدليل والثانى يجب لقراءة ابن مسعود وأبي  
 ابن كعب متتابعاً والقراءة الشاذة تكبر الاحادى وجوب العمل بها أو آيات الاول بانها انصفت  
 - كما وتلاوة (وارغاب ماله انتظره ولم يضم) لانه واجد وانما أجمع الصوم لم يجزى بخلاف  
 المتتمع اذا أعسر بالدم بكم فانه يجزى الصوم لان القدرة اعتبرت بكم لانهم يحمل نسكه الموجب  
 للدم فلا ينظر الى غيره ولا كذلك الكفارات تعتبر فيها مطلقاً أى وان غاب ماله فوق مسافة  
 القصر بخلاف البعض المتأخرين لوجوبها على التراخي أصالة (ولا يكفر عبد) أى رقيق (بعمال)  
 لعدم ملكه (الا اذا ملكه سيده) وأغیره (طعاماً أو كسوة) اليكفرهما أو مطلقاً (وما) انه  
 (بملك) وهو رأى مرجوح ثم أن ذلك فى التكفير فانه يكفر نعم لو مات فلسيده التكفير عنه بغير  
 العتق من اطعام أو كسوة لعدم استدعاء دخوله فى ملكه حينئذ بخلافه حال الحياة ولو زال الرق  
 بالموت ولسيد المكاتب ان يكفر عنه بذلك باذنه وله التكفير بذلك عن نفسه باذنه وفارق  
 العتق بان القن غير أهل للولاء (بل يكفر) - حتى فى المرتبة كالظهار (صوم) للجزء عن غيره

(قوله أو مقنعة) أى طرحة  
 (قوله من الاول) أى مالا  
 يعنى كسوة (قوله وتبان)  
 اسم لباس لا يصلح الخ  
 وعبارة المختار والتبان  
 بالضم والتشديد سراويل  
 صغيرة مقدار شبر يستتر  
 العورة المغلطة وقد يكون  
 لللاحبر (قوله وهيمان)  
 اسم لكيس الذواهم (قوله)  
 وقضيته ان كل من أعطى  
 غيره الخ) مهتد (قوله)  
 الذى لا يقوى على الاستعمال  
 أى قياساً على الحب العتيق  
 انتهى ج (قوله ومرق)  
 ظاهره وان كان جسديداً  
 وحدث فيه ما يقتضى ترقيقه  
 (قوله بالطريق السابق)  
 أى بان لم يجز زيادة على  
 كتابة الدم الغالب ما

٦ نهاية ثامن يخرجها فى الكفارة وعبارة نعم ونسب شرط كون ذلك فاضلاً عن كفارة العمر الغالب  
 على الأصح وما وقع فى الروضة هنا تبعه الشارح من اعتبار صفة مبنى على الرجوع المار فى قسم الصدقات (قوله لمن لم يجد)  
 أى بان كان ماله غائباً (قوله ولسيد المكاتب) قضيته ان غير المكاتب لا يجوز زنا سيده ان يكفر عنه ولو باذنه ولا ان يأنذله فى  
 التكفير من مال السيد وكسب العبد (قوله باذنه) أى العبد وقوله وله أى المكاتب وقوله باذنه أى السيد

وما مر في الحلف (قوله بذاته) متعلق بتصور النفي (قوله ما لم يقبله الاخير) انظر هـ لا كان مثله ما قبله وابن حجر لم يقدّم هذا القيد لكن شمل اطلاقه الاول وفيه نظر لا يخفى (قوله لفهمه امنه بالاولى) نظيره ابن قاسم بان الاولوية لا تعتبر في التعاريف (قوله ومثله في التكفير به محجور رفسه) ولا يكفر عن ميت باز يدان له مال قيمة بل يتعين اقله او واحدها ان استوت قيمتها اه  
 ج اقول وظاهر ان الكلام فيما اذا ٤٣ كان في الورثة محجور عليه او ثم دين والا فلا يتمتع على الوارث الرشيد ان يكفر

ومثله في التكفير به محجور رفسه او لمس لا يتمتع تبرعه ما بالمال نعم لو زال الخرق قبل الصوم  
 امتنع اذا الاعتبار بوقت الاداء لا الوجوب (فان ضره) الصوم في الحذمة (وكان حلف وحنت  
 باذن سيده صام بلا اذن) ولا يجوز له منعه لكونه اذنه في سببه ولا نظر لكونه على التراخي  
 (أو وجد) أي الحلف والحنت (بلا اذن لم يصح الا باذن) لعدم اذنه في سببه وفرض المسئلة انه  
 بضره فان شرع فيه فله منعه من اتمامه فان لم يضره ولا اضعفه لم يجز له منعه منه مطلقا (وان  
 اذن في أحدهما فالاصح اعتبار الحلف) لان اذنه فيه اذن فيما يرتب عليه وقد منع في ذلك  
 المحرر والاصح في الروضة وغيرها اعتبار الحنت بل قيل ان الاول سبق فلم لان العين مانعة منه  
 فلا يكون اذنه في ذلك اذ ان التزام الكفارة وبه فارق ما مر من ان الاذن في الضمان دون  
 الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه وخروج بالعبء الامه التي تحل له ولا يجوز لها بغير اذنه  
 صوم مطلقا تقديرا لاستمناعه لانه ناجز اما لم لا تحل له فكما بعد في ما مر وما يمنه الا ذرعى من  
 ان الحنت الواجب كالحنت المأذون فيه فيما ذكره لو جوب التكفير فيه على الفور محمل نظر  
 والا قرب الاخذ باطلا فهم لان السيد لم يطل حقه باذنه ونعدي العبد لا يبطله نعم لو قبل ان  
 اذنه في الحلف المحرم كاذنه في الحنت لم يبدله حينئذ التزام الكفارة ولو جوب الحنت المستلزم  
 لها فورا قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو كان حلف وحنت في ملك زيد فهل  
 لعمر والمع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في أحدهما لو كان السيد غائبا فهل على العبد  
 أن يتنعم من صوم لو كان السيد حاضرا المكان له منعه أولا الظاهر ههنا نعم ولو أجز السيد فعين  
 عبده وكان الصوم يحل بالمنفعة المستاجر لحاقا فقول له الصوم باذن المستاجر دون اذن السيد  
 فيه نظر والا قرب انه ليس اسيد منعه ههنا لم يفرض في المسئلة بين كون الحنت واجبا  
 أو غيره ولا بين ان تكون الكفارة على الفور أو التراخي انتهى والراجح في المسئلة الاولى وفيما  
 لو حلف في ملك شخص وحنت في ملك آخر ان الاول ان اذن له فيها او في الحنت لم يكن للثاني  
 منعه من الصوم وان ضره ولا فله منعه منه ان ضره (ومن بعضه حروله مال يكفر بطعام أو  
 كسوة) لا صوم لانه واجد (لا غنى) لنقصه عن اهلية الولاء نعم ان علق سيده عتقه بتكفيره  
 بالعتق كان اعتقت عن كفارتك فتصبي منك حر قبله أو معه صح كما قاله اليقيني زوال المانع  
 به اما اذا لم يكن له مال فيكفر بالصوم أي في نوبته بغير اذن وفي نوبته سيده أو حيث لا مهيا به  
 بالاذن فيما يظهر

بالاعلى (قوله فله منعه  
 من اتمامه) أي ولو آخره  
 معصوم بموته بعد حدة  
 قريبة لان حق السيد  
 فورى ولا ثم على الرقيق  
 في عدم الصوم لغيره عنه  
 (قوله لم يجز له منعه منه  
 مطلقا) أي سواء احتاجه  
 للحذمة أم لا وقوله فالاصح  
 اعتبار الحلف ضعيف  
 وقوله والاصح في الروضة  
 الخ معقده (قوله وخرج  
 بالعبء الامه) ظاهره وان  
 لم تكن معصدة لا تمتنع بل  
 للحذمة وان بعد في العادة  
 غتمه بها (قوله فلا يجوز  
 لها بغير اذنه صوم مطلقا)  
 أي سواء ضرها الصوم  
 أم لا ولم يتعرض هنا  
 لأروجة الحره هل له  
 منعها من الصوم أم لا  
 وعبارته في باب النفقات  
 قيل قول المصنف والاصح  
 انه لا منع من تعميل  
 مكتوبة أول الوقت نصها  
 وكذا يمنعها من صوم

الكفارة ان لم تنص بسببه أي كان حلفت على أمر ما صر به لم يكن كاذنه (قوله تقديرا لاستمناعه) هو فصل  
 أي لحق استمناعه (قوله كالحنت المأذون فيه) أي وهو يقتضي التكفير بلا اذن (قوله فيما ذكر) أي من جواز التكفير  
 بلا اذن من السيد في الحنت وان لم ياذن له في الحلف (قوله الظاهر ههنا نعم) قد يقال الا قرب في الاولى انه ليس لعمر والمع  
 لانه انما انتقل له السيد بعد استحقاقه للصوم بلا اذن وقد قالوا في كثير من الاحكام ان المشتري ينزل منزلة البائع ثم رأيت  
 ما ساقى له في قوله وفي لو حلف الخ (قوله والا قرب انه ليس اسيد منعه هنا) أي بل يكون الحق للمستاجر (قوله بين كون  
 الحنت واجبا) كان الحلف ان لا به على الظاهر مثلا (قوله في المسئلة الاولى) هي قوله بين كون الحنت واجبة أو غيره (قوله  
 لم يكن للثاني منعه) مثله في ذلك بالاولى مالو حلف وحنت باذن الاول في ملكه ثم انتقل للثاني قبل التكفير (قوله بالاذن فيما  
 يظهر) أي حيث لم ياذن له في الحنت كما في غير البعض

(قوله أي اسم دل عليها) مثل نحو والذى نقضى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح به بعضهم وإن اقتضى كلام غيره أنه قد سمى للاسم فلمعنا اصطلاحاً (قوله دل على وجودها) عبارة التخصه علامة على وجودها لانه انتهت فهو تعييل للتسمية المحلوقات بالمالين (قوله وما صرح به المصنف من ان الجلالة للمكرمة اسم لذات) قد يقال هذا لا يناسب ما قدمه في حل المتن

وفصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما (قوله والاصل في هذا وما بعده ان الالة لا تحمل الخ) وعبارة ج زيادة على ما ذكره المصنف وفي اصل الرخصة هما الاصل في البر والحنت اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التخصيص والتقييد بنية تقترب من او باصطلاح خاص او بقرينة انتهى وهي تقييد ما ذكره الشارح ان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الاطلاق لانه الاصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز وأر بدخوله فيه وتارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيد أو دهم بقرينة أو بنية أو عرف ومفهوم ذلك انه لو أراد اللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجازاً كالو حلف بالباس كتنا وأراد القطن مثلاً وكان لفظ المكان مستملاً في القطن مجازاً لعدم قبول ارادته ذلك ظاهر او بالظن لا يقال بمقتضى التعليل عليه ان يحث بكل منهما الا تقول انما يحث بغير مقتضى اللفظ حيث احتمله اللفظ على ما مر لكن سيأتي عند قول المصنف وان كاتبه أو راسله ما يقتضى خلافه حيث قال نعم ان نوى شيئاً ٤٣ مما مر حث به اذ فنيته انه لا يحث

بالحقيقة وعليه فيثبت بالقطن دون المكان ان ثبت استعمال القطن في المكان مجازاً (قوله متعارفاً) أي مشهوراً (قوله فيدخل أيضاً أي مع الحقيقة) (قوله فلا يحث أمير) أي مثلاً فالمراد به كل من لا يتأني منه ذلك وان كان غير أميراً ومقطوع اليد مثلاً (قوله ولا من حلف لا يحلف رأسه) أي وأطلق أموالاً أراد انه لا يحلفه لانفسه ولا بغيره حث بكل منهما وكذا لو حلف

في فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما عاياتي والاصل في هذا وما بعده ان الالة لا تحمل على حقة تقها الا ان يكون المجاز متعارفاً وير بدخوله فيدخل أيضاً فلا يحث أمير حلف لابني داره وأطلق الاضطر ولا من حلف لا يحلف رأسه خلق غيره له بامره اذا (حلف لا يسكنها) أي هذه الدار وأراد (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليصرح) منها حالاً بنية الفحول في كل من مسئلة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم ان اراد عدم الحنث ومحل ذلك كما قاله الاذرى حيث كان متوطناً فيه قبل حلفه فلو دخله لغيره فخرج حلف لا يسكنه لم يصح لنية الفحول قطعاً (في الحال) بيده فقط وان ترك أمتته لانه المحلوف عليه ولا يكف الصدور ولا الخروج من أقرب البابين نعم وعدل لباب السطح مع تركه من غير حث كما قاله الماوردي لانه بعوده في حكم المقيم أي ولا ينظر لتساوي المسافين ولا لاقترافه طريق السطح على ما أطلقه لانه يمشي الى الباب أحن في سبب الخروج وبالعدل عنه الى الصعود غيراً أحن في ذلك عرفاً ما خرج وجهه بغيره بنية الفحول فيثبت معه لانه مع ذلك يسمى ما كنا واقفاً عرفاً (فان مكث بلا عذر) ولو لحظته وهو مراد الرخصة بساعة وقول الغزالي كالموقف لشرب مثلاً يتعين تقييده مثله بما اذا لم يكن شره لعطش لا يحتمل مثله عادة كما أدهم قولهم (حنث وان بهت متاعه) وأهله لان المحلوف عليه سكاها وهو موجود اذا سكنى

انه لا يحلفه ونوى بغيره خاصة فيثبت بكل منهما على ما أدهم قوله قبل وير بدخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير لانيته (قوله ومحل ذلك) أي الاحتياج لنية (قوله لم يصح لنية الفحول قطعاً) أي ويخرج حالاً على ما اقتضاه انقضاءه على عدم اشتراط نية الفحول لكن مقتضى قول الاقني فان اراد الاخذها مسكناً فينبغي عدم الحنث اشتراط الخروج هنا حالاً (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الاطلاق اما لو اراد انه يأخذ أهله وأمتته لم ير الا يأخذهما فوراً (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أي بان يقصده من محل المالوم عليه وعدل عنه الى غيره فينبغي الحنث أخذاً عاماً بل بالعدل الى السطح من انه بالعدل عنه الى الصعود غيراً أخذ الخ (قوله لباب السطح) أو ان حائط ليخرج منه بخلاف ما اذا كانت قبائله فقطها من غير عدول فلاحث (قوله مع تمكنه من غيره) ظاهره ولو كان غيره أبعد منه (قوله فان مكث بلا عذر) قال ع واقضى كلامهم ان المكث لو قل بضر قال الرافعي هو ظاهر ان اراد لا أمكث فان اراد الاخذها مسكناً فينبغي عدم الحنث بمكث نحو الساعة اه أقول لعل التقييد بنحو الساعة جرى على الغالب والافينيغي انه لو حلف لا يأخذها مسكناً ومكث مدة يصح فيها من محل يسكن فيه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً لم يحنث وان زادت المدة على يوم أو يومين وقوله وان اراد الخ خرج به الاطلاق فيثبت المكث وان قل وقوله فان مكث بلا عذر ولو لحظته وهو مراد الرخصة بساعة وقول الغزالي كالموقف لشرب مثلاً يتعين تقييده مثله بما اذا لم يكن شره لعطش لا يحتمل مثله عادة كما أدهم قولهم بلا عذر

الذي حاصله ان مراد المصنف باسم الذات ما يشمل ما دل عليها مع صفته (قوله في المتن وكل اسم) أي غير ما ذكره فهو نعم بعد  
تخصيص (قوله أيضا) أي كاندخل على المقصور الذي هو الأصل (قوله وعبر بالاول) أي دخولها على المقصور عليه الذي  
هو ظاهر عبارة المتن هنا وعبارتهم بجمع بالفتح والحاصل ان بعض الشراح حل عبارة المتن هنا على ان الباء داخلة على

(قوله من ذلك) أي العذر (قوله لافاته) أي كاملة مع وقياس ما تقدم عن الشراح انه متى خاف خروج شيء مناع وقتها  
لو اشتغل عذر بذلك (قوله أو خاف على نفسه) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الحلف (قوله أو ماله الخ) قال مع وان  
قل وقوله لو خرج أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له جده معه أو كان الخوف حاصلا له سواء أخذه  
أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ما لو خاف انه اذا خرج لافاه أعوان الطلبة مثلا فيأخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك  
الوقت وينبغي ان المراد بالخوف غلبة الفطن فلا يكفي مجرد التوهم (قوله أو كان مريضاً) أي حال حلفه أخذاً من قوله فان  
طرا الخ والراجح عدم الحنث ٤٤ وعليه فالفرق بين كون الحلف حالة العذر وبين طر العذر على الحلف

لصله من حيث القطع  
وانتلاف والاف يظهر  
بينما فرق اذا الحلف حال  
المرض مانع من الحنث  
وكذا لو طرأ فالحال ان  
مستويان (قوله أو زماناً)  
أي ولم يحدد من يخرج به أخذاً  
عما يأتي في قوله وكذا لو  
طرأ عليه وظاهره وان  
كان أساساً من الخروج في  
ذلك الوقت بان قطع بعدم  
تيسره (قوله لم يصح له)  
أي أو من يحرس له ماله  
حيث وثق به (قوله  
ووجدها) أي فاضله عما  
يمتد في الفطرة فيما  
يظهر ويحتمل فضلها  
عما يسبق للفلس كما يأتي  
في كلام الشارح والأقرب  
الأول (قوله وقيل المسال  
الخ) أي اذا كان متوتراً

تطلق على الدوام كالابتداء فان كان لعذر كان أغلق عليه الباب لم يحنث وجعل المأوى  
من ذلك ضيق وقت الصلاة وقدم انه لو اشتغل بالخروج لافته فان طرأ العجز بعد الحلف  
فكالمكره (وان) فوى التحول لكنه (الاستغفار) بأسباب الخروج كجمع متاع وخارج أهله  
وليس (وب) يعتاد لبسه في الخروج (لم يحنث) لأنه لا يعد سأكوان طال مقامه بسبب ذلك  
وكذا لو طرأ عليه عقب حلفه بغير مرض منه من خروجه ولم يحدد من يخرج به أو خاف على  
نفسه أو ماله لو خرج فكث ولو لبسه أو أكثر فلا حنث ويحب ضبط المرض هنا بما يشق معه  
الخروج مشقة لا تحتل غالباً نعم لو أمكنه استجار من يحمله بأجرة مثله ووجد زها فترك  
ذلك حنث وقيل المسال ككثيره كما قضاء خلافهم لو خرج ثم عاد اليه النص بمادة أو زيارة  
لم يحنث مادام يطلق عليه زائر أو عائد عرفاً والاحتياط وقيد المصنف رحمه الله عدم الحنث  
بقامه لجمع متاع وقعود عما اذا لم تكن الاستنابة والاحتياط وبه صرح المأوى والشافعي  
والأوجه ان وجود من لا يرضى بأجرة المثل أو يرضى به لا يقدر علماً بان لم يكن معه ما يبيع  
له مما هم في الفلس كالعدم فلا يحنث لعذره (ولو حلف لا يسأكنه في هذه الدار فخرج  
أحدهما) بنسبة التحول نظير ما هم (في الحال لم يحنث) لا تنقضاء المسأكنة اذا انقضاء لا تنقضي  
الامن ان يتبعوا المكث هنا العذر اشتغاله بأسباب الخروج كما هم (وكذا لو بني بينهم أجدار)  
من طين أو غيره (ولكل جانب مدخل في الأصح) لا اشتغاله برفع المسأكنة وتبيع في ذلك  
المحرول لكن المقول في الشرح والروضة عن تصحج الجمهور والحنث وهو المعتمد لمحصل  
المسأكنة التي قام البناء من غير ضرورة ومحمل الانتلاف اذا كان البناء بفعل الخالف  
أو أمره وحده أو مع الآخر والاحتياط قطعاً وأرخاء السترين بينهما وهما من أهله  
البادية مانع من المسأكنة على ما قاله المتولي وليس من يتجاول وهما يبيتين من  
خان وان صغروا وتحصروا ولو لم يكن لكل باب ولا من دار كبيرة ان كان لكل باب

لانه الذي يمد في العرف ما لا يورد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس انه عذر أيضاً ان كان  
له وقع عرفاً مع (قوله وعائد عرفاً) وليس من ذلك ما يقع كسب من ان الانسان يلجأ ثم يأتي بقصد الزبارة مرة ثانية ان يقع  
زمن النيل أو رمضان لان هذا الاسمي زيارة عرفاً فحنث (قوله اذا لم تكن الاستنابة) أي حيث لم يحسن من الاستنابة ضرراً  
ومنه الخوف على ظهور ماله من السراق والظلمة (قوله ولا يقدر) أي الخالف (قوله وليس منها) أي المسأكنة (قوله  
وان صغروا وتحصروا) غاية أي وحشة أيضاً (قوله ولا من دار كبيرة الخ) ظاهره وان كانا سأكنتين فيها قبل الحلف ومنه ما يقع  
كثيراً بين السكان في محلة من الخاصة فيحلف أحدهم انه ما بقي يسأكن صاحبه في هذه الدار ويطلق ويكون لكل بيت  
من بيوتها ما ذكر فلا يحنث الخاف باستدانة السكني وان كانت القرينة ظاهرة في الامتناع من السكني على الوجه الذي  
كان قبل الحلف وجهه تطير ظاهر حيث دلت القرينة على نفي السكني التي كانت موجودة قبل

المقصود بذكره لفظ الله عقب قول المصنف مخصص به ثم صرح على عبارة الروضة والشارح هذا بقى عبارة المصنف هنا على ظاهرها الموافق لعبارة الروضة وذكره ما يأتي (قوله ودعوى تصويب حصر دعوهما على المقصور) أي في كلام المصنف هنا وقوله لان معنى كلامه أي المراد منه (قوله وأورد على المصنف) أي في قوله لاتتعدا لابتذان الله (قوله على ان جعا

(قوله ولو حذف لايسا كنهه واطلق) وكذا الحذف لايسا كنهه في ذلك كذا وسكن كل منهما في دار منها فلا حث لان العرف لا يدهما متسا كنين وذلك كله عند الإطلاق (فرع) ورفع السؤال عن شخص لا يثبت في بلد كذا انخرج منها فاصدا المبيت في بلد آخرى فلما قرب منها وجد فيها شر الخاف انه اذا دخل البلد يصل اليه منها ضرر فرجع الى البلد المحلوف عليها وبات فيها فهل يحث أم لا فيه نظروا الاقرب ان يقال ان خاف على نفسه خوفا شديدا ولم يتيسر له المبيت في غير البلد المحلوف عليه لم يحث سيما اذا ظن عدم الحث لكون حمله محمولا على ما اذا لم يمنع من المبيت في غيرهما منع فلما رجع (قوله ولا يملك هذه العين) ومثله ما لو حلف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق العقد عليه قبل الحلف فلا يحث بالاستدامة في ذلك لكن لو اراد اجتنابه بمعنى انه لا يستديم المالك فيها ولم يوافقه البائع على الفسخ مثلا ولم يتيسر له النقل عن ملكه ٤٥ فيما لو حلف لا يملكها واراد لا يستديم المالك هل يحث بذلك أولا

وهل يحثه من يشتري  
بمن التسل حاله فيما لو  
حلف لا يستديم المالك عن  
ام لافسه نظروا ونقل عن  
شيخنا العلامة الشوري  
القول بالحث فيها  
والاقرب عدم الحث فيها  
ولو يوافقه البائع على الفسخ  
فيما لو قال لا اشتري واراد  
ردها على مالكها كالمو  
أكره على عدم الفعل  
والحث فيما عداه (قوله)  
فلا حث) أي ولا تحث

وغلاق وكذا لو انفرد أحدهما بحجرة انفردت بجميع مرافقها وان اتحد الدار والممر واحترز بقوله في هذه الدار عموما وأطلق المساكنة فان نوى معينا حلت عليه والاحتياط بالمساكنة في أي محل كان ولو حلف لايسا كنهه وأطلق وكان في موضعين بحيث لا يعدم العرف متسا كنين لم يحث أو حلف لايسا كني زيدا أو هريرا بغير زوج أحدهما أو زيدا أو هريرا المير بغير زوج أحدهما (ولو حلف لا يملكها) أي الدار (وهو فيها أو لا يخرج منها) وهو خارج قال ابن الصباغ أو لا يملك هذه العين وهو مالكها فاستدام ملكها (فلا حث بهذا) لان حقيقة الدخول انفسا له من خارج لا يدخل وان عكسه ولم يوجد في الاستدامة ولا نكسه لا يتقدران بعدة نعم لو نوى بدم الدخول الاجتناب فأقام أو بعدم الخروج ان لا ينقل أهله مثلا فنقلهم حث (أو) حلف لا يتزوج أو لا ينظر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد أو لا يشارك فلانا أو لا يستقبل القيلة (فاستدام هذه الاحوال حث) لتعدد ما بزمان تقول لبيت بومو ركبت ليلته وشاركته شهر وكذا البقية واذا حثت بالاستدامة شئ ثم حلف ان لا يفعلها فاستدامه لزمه كفارة أخرى لا لتحلل بعينه الاولى بالاستدامة الاولى ونقضته انه لو قال كلما البت فانت طالق تكرر بالطلاق بتكرار الاستدامة فطلق ثلاثا

البيان فلو خرج منها ثم عاد حث بالدخول (قوله ولانهم لا يتقدران بعدة) ولان ملكا التي عبارة عن غلبة بعد ان لم يكن وعليه فلو لم يكن في ملكه ثم اشتراه ونحو ذلك من كل ما ملكه باختياره حث به اما ما ملكه بغير اختياره كان ما مورثه فدخلت في ملكه عبوة فالظاهر انه لا يحث لانه اغنا حلف على فعل نفسه ولم يوجد (قوله ان لا ينقل اهله) أي واراد بعدم الملك ان لا تبقى في ملكه فاستدام حث او اراد ان يبيت في ملكه حث وان ازالها عن ملكه حالا (قوله ولا يشارك) قال الماوردي وكل عقد او فعل يحتاج لنية فلا يكون استدامته كابتدائه وفيما أطلقه في العقد نظر لما رمى في الشركة الا ان يجعل ذلك على الشركة بغير عقد كالآثار اه ح وكتب عليه سم في تناوى السيوطي مسئلة رجل حلف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك أبيهما ماتت والدوا انتقل الارث لهما وصارا شريكين فهل يحث الحالف بذلك ام لا وهل استدامة الملك شركة تؤزلا ام لا جواب اما مجرد دخوله في ملكه بالآثار فلا يحث به واما الاستدامة فتختص بقواعد الاحكام انه يحث بها اه أي وطريقه ان يقسمها حالا فتعذرت الفور به فيه لدم وجود قاسم مثلا فزاد مال الحال كذلك واما لشركة التي تحصل بعد كان خطا المال واذن كل لا تخفى التصرف فهل يكفي في عدم الحث اذا حلف انه لا يشاركه الفسخ وحده او لا يدمعه من قسمة المال فيه نظروا الاقرب الاول اذ قلنا انه يحث باستدامته على الرجاء اما اذا قلنا بعدم الحث على ما اقتضاه كلام الماوردي لم يحث للفسخ ولا للقسمة ما لم يرد بعدم المشاركة عدمها فها هو كالدرا فيما ذكر ما لو حلف على عدم المشاركة في جهة مثلا وهي شركة بينهما فلا يخلص الا بالالة الشركة فورا اما يبيع حصته أو هبتها لثالث أو لشريكه فلو فرغ من الحلف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المعدة لا حث فيما يظهر لانها تجميع قوما وتفرق آخر بن ونقل عن شيخنا الزايد ما يوافقه

متقدمة بين ذهبوا الى انعقادها) وأشار والله الى تصحيح هذا في حواشي شرح الزمخشري وذكر صور انظروا فيها فانه  
 اختلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في انعقادها وان من قال من الاحتجاب انها غير متقدمة لم يرد ما قاله أبو  
 حنيفة انها لا كفارة فيها وإنما أراد ان المذهب منعقدة انعقادها يمكن معه البر والحنث لان انعقادها مستعقبه لليمين من غير إمكان  
 البر وأطلال الكلام في ذلك فلا راع (قوله بالنسبة للحلف بان لا دون عتق الخ) يعني ان ما ذكرهنا لا ياتي نظيره في العتق وما

(قوله ثلاث لحظات) والمراد بالحظة اقل زمن يمكن فيه التزعم (قوله ولو حلف لا بلس) أي القميص مثل ما كان قال لا بلس  
 هذا القميص الى آخر الشهر فكانه قال ٤٦ لا يوجد لسانا لهذا لتوب في هذا الشهر وقد وجد الاستدامة لانها بمنزلة

الايجاد فيحتمل (قوله كما) أي  
 أفتى به الوالد) خلافاً لـ  
 (قوله لانه حب الامه) أي  
 التسري (قوله في الثلاثة  
 الاول) هي قوله اذا المراد  
 في نحو نكح أو وطئ فلان  
 أو غصب كذا (قوله  
 واستدامة السفر سفر ولو  
 بالعود منه) نعم ان حلف  
 في الامتناع منه لم يحتمل  
 بالعود منه اهـ (قوله  
 ثم سافر ثم عاد) أي ولو بعد  
 زمن طوي (قوله بخلاف  
 ما لو حلف لا بكمه شهراً)  
 أي فانه يحتمل على الشهر  
 الامتناع فلو لم بكمه عشرة  
 أيام مثلاً لم كله مدة ترك  
 كلامه وهكذا حتى مضت  
 مدة قدر الشهر لم يحتمل  
 لعدم التواني (قائدة  
 جلية) قال المناوي في  
 شرحه الكبير على الجامع  
 الصغير عند قوله صلى الله  
 عليه وسلم ان يوم الجمعة يوم  
 عيده وذكره لا يجزى يوم  
 عيده يوم صيام الخ ما مضى  
 ولو حلف ان يوم الجمعة يوم

بعضي ثلاث لحظات وهي لا بسنة ودعوى ان ذكر تلكا قريفة صارفة لا بسنة اعمروعة ولو  
 حلف لا بلس لا بلس الى وقت كذا فهل تحتمل يمينه على عدم ايجادها لسبق قبل ذلك الوقت  
 فيحتمل باستدامة اللبس ولو لحظة أو الى الاستدامة الى ذلك الوقت فلا يحتمل الا ان اسفر  
 لا بسالبيه الوجه الاول كما يدل له قولهم الفصل الثاني بمنزلة النكحة المنقضية في افادة العموم  
 اما لو استدام التسري من حلف لا يتسري فانه يحتمل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لانه  
 حب الامه عن أعين الناس وانزله فيه اود ذلك ما حصل مع الاستدامة (قلت تحتمل ما استدامة  
 التزوج والتطهر غلطاً ذهول) عما في الشرحين فقد جزم فيها بعدم الحنث كما هو المنقول  
 المنصوص لعدم تقديره بجمدة كاللحظة والخروج فلا يقال تزوجت ولا تطهرت شهر مثلاً  
 بل منذ شهر وحمل عدم الحنث فيما ان لم ينو استدامته والاحتجاب ما جزم (واستدامة  
 طيب لبس تطيباً في الاصح) لعدم تقديره بجمدة عادة ولهذا لم تزمه ما جزم به فيما لو تطيب  
 قبل اصرامه ثم استدامة والثاني نعم لانه منسوب الى التطيب (وكذا لو طه) وغصب (وصوم  
 وصلاة) فلا يحتمل باستدامة في الاصح (والله أعلم) ادل المراد في نحو نكح أو وطئ فلاة أو  
 غصب كذا أو صام شهراً اسفر ارمه أحكام تلك لاحقياً لان انعقادها لا يشترط ان في زمن في  
 الثلاثة الاول وبعض يوم لا بعضه في الصوم والصلاة لم يبعد عرفاً ولا شرعاً تقديره بان  
 بل بعد ذلك كمن لا ينافي ما تقر في الوطء جعله استدامته في الصوم بعد الفجر مع علمه  
 بالمال مفسداً لان ذلك يعني آخر أشار والله بقولهم تنزيلاً لمنع الانعقاد بمنزلة الإبطال  
 واستدامة السفر سفر ولو بالعود منه واعلم ان كل ما يبعد عرفاً فائده من غير تأويل يكون  
 دوامه كاتبته فيحتمل باستدامة وما لا فلا ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام  
 به يومين ثم سافر ثم عاد فأقام به يوماً حنث كما هو الوجه أحدان كلامهم فيمن نذر اعتكاف  
 شهراً أو سنة مثلاً قالوا الصدق الاسم بالمفروق والمتوالي بخلاف ما لو حلف لا بكمه شهراً  
 لان مقصود اليمين للهجر ولا يتحقق بدون تنابع ولا ينافيه ما في الرخصة انه لو حلف لا اعتكف  
 زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام فخرجت منها ثلاث فأقل ثم رجعت اليها فلا حنث  
 لان المعلق عليه وجد هذا لان المكث أكثر من ثلاثة أيام بالضيافة والرجوع ولو بقصد  
 الضيافة لا يسمى ضيافة لا اختصاصاً بالمسافر بعد قدومه (ومن حلف لا يدخل داراً) أيها أو  
 مدونة أو باباً كما يحتمل الا زعم والمجهد مثلاً (حنث بدخول دهلين) بكسر الدال وان طال  
 وغش طوله كما اقتضاه احكامهم خلافاً للزكري (داخل الباب أو بين يابيين) لكونه من الدار

عيد لم يحتمل لهذا الخبر وان كان العرف لا يقتضيه كذا في شرح أحكام ابن عبد الحق اهـ وقوله ولو  
 حلف ان يوم الجمعة الخ أي وأطلق (قوله بعد قدومه) يؤخذ منه انها لو سافرت ثم عادت فكثت مدة زائدة على ثلاثة حنث وان  
 ماجرت به العادة من مجي بعض أهل البلد لبعض أنه لو حلف فيه انها لا تقع في الضيافة مدة كذا أو حلف انه لا يضيف زيدا  
 لم يحتمل بكتها مدة ولو طالت ولا يذهب ان يذلول يطلب من زيد له طعام صنعته لان ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الاطلاق  
 قال اراد شيئاً عمل به (قوله دلوا عينا) أي وكذا دلوا يمين (قوله أو بين يابيين) لو عبر بقوله ولو بين كان أَوْضَح لان التقييد بما

بهذه كاهن في أوامه أفوقه مثل أنت طاق وقال أردت أن تدخل الدار لا يقبل ظاهرا (قوله رد بان أصل استعماله) عبارة  
 النصف و رد بان أصل معناه يستعمل في غير الله تعالى (قوله الذاتية) أخرج الفطيلة كالخلق والرق فلا تنعدها كاحصر  
 به الرافعي وأخرج السليبة ككونه ليس بحجر ولا جوهرو ولا عرض لكن بحث الركني الانقاده هذه لانها قديمة متعلقة به  
 تعالى (قوله التسعة والتسعين) أي أو مافي معناها (قوله ولان معناه وحقيقة الالهية) عبارة الجلال لقلبة استعماله فيها بمعنى  
 ذكر يقتضي ان التقدير أو لم يكن داخل الدار لكن كان بين ما بين ومعلوم ان هذا غير مراد (قوله اذهو) أي الطاق المنة تود  
 (قوله بان العرف لا بعده منها مطلقا) جعل له مراد لا (قوله ان دخل فيها) أي في حدودها (قوله لما ذكر) هو قوله ادلا بعد  
 منها لغة ولا عرفا (قوله بان كان يصعد اليه منها) ولو حاف لا يخرج منها ٤٧ فصد سطحا لم يثبت ان كان مسقفا كله

أو بعضه ونسب اليها  
 بالمضي المذكور والاحت  
 ومثل ذلك في التفصيل  
 المذكور ما لو قال لا أسكبها  
 أولا أنام فيها أو نحو ذلك  
 ومكت بسطحا وصورة  
 المستثناة ان يكون السطح  
 وثالث الحلف أو غيره ولم  
 يتمكن من الخروج والا  
 حثت لما مر من انه لو  
 بدل لباب السطح حثت  
 (قوله حثت) سواء دخل  
 نحت السقف أولا على  
 المعتمد شخبذا الزبدي  
 خلافا لفتح (قوله مطلقا)  
 أي سقف أولا (قوله  
 وهو) أي قوله شرعا  
 (قوله معقدا علم ما)  
 وينبغي أن يأتي هذا  
 التفصيل فيما لو خلق له  
 رجل زائدة وكانت حاملة  
 بحيث انه يعتمد على الثلاثة  
 أرجل في مشيه (قوله  
 بان أحاط به) أي الشخص  
 وقوله فان لم يعمل عليه  
 أي الشخص على البناء

و يدخل في بيها (لا يدخل طاق) معقود (قدام الباب) لانها كونه منها عرفا وان كان  
 مبنيا على تريعها اذهو تخافة الحياط المعقود قدام باب الا كارتهم لجعل عليه مرد حث  
 بدخوله ولو غير مسقف كاشم له قوله أو بين ما بين واستشكل الركني بان العرف لا بعده  
 منها مطلقا رديف ذلك مع وجود الباب لانه يصير منها وان لم يدخل في حدودها بل ولا احتص  
 به ولا يثبت بدخول أصطلح خارج عن حدودها وكذا ان دخل فيها وليس فيه باب اليها  
 لا يدخل بستان بلاصقا حيث لم يعمد من مرافقا (ولا يصعد سطح) من خارجها (غير محظوظا)  
 اذ لا بعد منها لغة ولا عرفا (وكذا محظوظا) من الجوانب الاربعة بتجبر أو غيره (في الأصح) اما  
 ذكر والثاني يثبت لاحاطة حيطان الدار فان كان من جانب لم يؤثر قطعا ومحل ما ذكره المصنف  
 رحمه الله حيث لم يسقف فان سقف كله أو بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كاهو  
 الغالب حثت لانه حينئذ كعقبه منها ولا يشكل على ما تقرر رخصة الاعتكاف على سطح  
 المسجد مطلقا لانه منه شرعا وحكمه لا انجسية وهو المأط ثم لاهنا (ولو أدخل يده أو رأسه  
 أو رجله) ولم يعتمد على ذلك وحده (لم يثبت) لانه لا يسمى دخلا حكما (فان وضع رجله فيها  
 معقدا عليها) أو رجلا واحدة واعتمد عليها واحدة هيا بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وبقي يده  
 خارج (حثت) لانه يسمى دخلا بخلاف ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتمادا على الدخالة والخارجة  
 معه ولو أدخل جميع يده لكن لم يعتمد على شيء من ماله فلهذه فهو حثت أيضا ويقاس  
 بذلك الخسروج ولو تعلق بغير شجرة من الدار بان أحاط به بناؤها فان لم يعمل عليه حثت  
 والاقبال (ولو ادمت) الدار المحلوق عليها بان قال هذه الدار (مدخل وقد بقي أساس  
 الحيطان) أي شيء بارز منها وان قل (حثت) لانها مبنية بكانه دخلها والحاصل ان الامر دائر  
 مع اسم الدار وعدمه ولو قال لا أدخل هذه حثت بالمرصة أو دار لم يثبت بفضاء ما كان  
 دارا (ون) عطف على جملة وقد بقي (صارت قضاء) بالمد وهو الساحة الخالية من البناء  
 (أو جعلت مسجد أو حاما أو بستانا) حثت الآن أعيدت بالآتي لاوى (ولو حلف  
 لا يدخل دار زيد) أو حاقوته (حثت بدخول ما يدع كنهك لانا عارة وإجاره وغصب)  
 ووصية بنصفها له وقف عليه لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن  
 ثم قال هذه لانه لم يقبل تفسيره بأنه يسكنها وخالف ابن الرقعة واعتمد على جميع الحث بكل  
 ما ذكر لانه العرف الآن قال فالمعتبر عرف الالفاظ لا عرف اللفظ كاهو مذهب الاعامة

بان كان مساويا له أو كان البناء اعلى منه حثت وقوله لا يبان كان التعلق بالغصن أعلى من البناء وان كان البناء محظوظا  
 ببعضه فلا حثت (قوله ولو قال لا أدخل هذه) أي من غير لفظ دار (قوله الان أعيدت) أي الدار أي أعيد منها بان ولو الأساس  
 فقط فيما يظهر اخرج وقوله بالآتي اخرج ما لو أعيدت بالآلة جديدة فلا يثبت مر اه سم على منتهج (قوله أو حاقوته)  
 أي ومثله الذي كان مرادهم المأثورات كافي الصباح (قوله حثت بدخول ما سكنها) أي الدار ومثله في ذلك الحائز على ما فهمه  
 كلام الشارح وقوله يثبت أي لجميعها فلا حثت بالمشاركة بينه وبين غيره (قوله واعتمدت على جميع الحث) ضعيف



استحقاق الله الالهية (قوله ويجوز عند الالف) أي التي هي جزء من الجلالة بدليل قوله بعد ولا يضرب الحسن الخ فهذا غير كونه  
 ألف الاستفهام الذي مر وغير كون الالف جارة الذي تنقله أن حجر وان توقف الشهاب بن قاسم في هذا (قوله وسواء في ذلك  
 التصوي وغيره عند انتقاله النية) عبارة الخفة وقيل يفرق بين التصوي وغيره ورد بأنه حيث لم ينو العيين ما يرى غيره في احتما  
 (قوله نعم لا تقبل إرادته) أي ظاهره أو قوله في هذه أي فيما لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه ودخل داره ملكها  
 ولم يسكنها أما إذا دخل ما بسكنه ولم يملكه ٤٨ فانه يحث مؤاخذة بقوله (قوله لا تخفف عليها) أي على نفسها

(قوله ويحث بمالملكه) الثلاثة (الآن بر يدملكه) فيحث بكل ذلك لانه مجاز قريب ثم لا تقبل إرادته في هذه في  
 حلف بطلاق أو عتق ظاهر ولا يعترض ذلك بأنه مغلط على نفسه فلم يقبل لانه تخفف عليها  
 من وجه آخر وهو عدم الحث بمالملكه ولا يسكنه فيقبل ظاهره أي فيه تغليظ عليه دون  
 ما فيه تخفيفه (و يحث بمالملكه) كله وان تجد مطروقه له بعد حلفه (ولا يسكنه) الآن  
 بر يدملكه فلا يحث به عملاً بقصد ولو كانت الإضافة مشتهرة للتعريف كدار الأرقم بملكه  
 وسوق يحيى بقداد حث يدخلها مطلقاً تعذر حمل الإضافة على الملك وفارق المتعدد هنا  
 لا أكلم ولد فلان فانه يجعل على الموجود دون المتعدد لان اليم من منزلة على المالحاف قدرة  
 على تحصيله ولا يشك في قول السكافي ولو حلف لا يمس شعر فلان خلفه ثم مس ما منته منه  
 حث لان اختلاف الشعر مهود عادة مطروقة في أقرب وقت قتل منزلة المقدور عليه (ولو  
 حلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده أو لا يكلم زوجته فباعها) أي الدار والعبد يباع  
 لازماً أي ينقل الملك ولو مع اختيار بأن كان للشرى وحده أو لهما وأجز السبع وبيع بعضها  
 وان قل ببعضهما (أو طلقها) بالنسالة (رجعية) كالزوجة (فدخل) الدار (وكلم) العبد  
 والزوجة (لم يحث) تغليباً للرجعية لزوال الملك بالسبع والزوجة بالطلاق ولو شترى  
 بعد بيعها غيرها فان أطلق أو أرا أدى دار أو عبد ملكه حث بالثانية أو بالثالثة بالاول فلا  
 (الآن يقول داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا) أو يراد دار أو عبد جرى عليه ملكه  
 أو أي امرأه جرى عليها نكاحه (فيحث) تغليباً للإشارة على الإضافة وغلبة التسمية عليها  
 فيأمر أنفاً لأنها أقوى لان الفهم يسبق اليها كثر وعمليات التنية وألحق بالتلفظ بالإشارة  
 نية أو انما بطل البيع في بعتك هذه الشاة فإذا هي بقرة لمراعاة الالفاظ في العسوق ما أمكن  
 ولو حلف لا يأكل لحم هذه الضفلة فكبرت وأكله لم يحث وفارقت نحو دار زيد هذه بان  
 الإضافة فيها عارضة فلم ينظر اليها بل بمجرد الإشارة الصادقة بالابتداء والادوام وفي تلك لازمة  
 للزوم الاسم أو الصفة ولان زوالها يثوق على تغيير بعلاج فاعتبرت مع الإشارة وتعلق  
 بمجموعها فإذا زالت احدها لم يكون ما صفة في ذلك المكان زال المحلوف عليه وبهذا  
 يعلم انه لو زال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها معبداً لم يحث وان أشار فالمراد  
 بقوله السابق تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم (الآن يراد) المالحاف بقوله هذه أو هذا  
 (مادام ملكه) بالرفع والنصب فلا يحث بدخول أو تركه بعد زواله بملك أو طلاق  
 لانها إرادة قريبة وبأن في قبوله هذا في حلفه بطلاق أو عتق مامر ولو قال مادام

كل زوجة) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبقى زوجته على عصمته أو على ذمته فظلمها طلاقاً وجعلها يبري ويحث في  
 باقائها على الطلاق الرجعي (قوله تغليباً للإشارة) وفي نسخة على الإضافة وغلبت التسمية عليها مامراً أنفاً لأنها أقوى لان  
 لفهم يسبق اليها كثر وعليها تأمل قوله لاسم الخ فانه لم يتقدم له ذكر في كلامه الا الآن يقال مراده ما في قوله لو حلف لا يدخل  
 هذه لدار فصارت فضاء الخ (قوله لمراعاة الالفاظ) هو مامر شامل لتبدل الذات والصفة وعليه فلو قال بعتك هذا الثوب الأبيض  
 فإذا هو أسود لم يصح لكن عبارة حج في البيع تخالف ذلك حيث قال ٢ (قوله مامراً) أي من عدم القبول  
 ظاهراً (قوله ولو قال مادام

لفظه (قوله ليست كالمصمت عليك) أي في هذا التفصيل أي بل هو بين وان لم ينو عين نفسه بقرينة التوجيه فليجبر (قوله  
أو ألبت) أي وان لم يذكره فيما أمر (قوله ويقول كذلك) أي تنبأ (قوله مرة وأفراد أخرى) الأولى حذف قوله مرة وقوله

في إجارته) مثله ما يقع من العوام من قولهم لا آكله مثلا طول ما هو في هذه الدار مثلا فيخرج بالخرج منها وان قل الزمن  
حيث خرج على نية الترك لها أو أطلق على ما يستفاد من قوله الثاني ٤٩ وأنتي فمن حلف لا يدخل هذا الخ (قوله

وأنتي) أي الولي العراقي  
(قوله أو أطلق) ضعيف  
(قوله انقلب بخروجه  
انتهى) وفي نسخة والفرق  
بين ما هنا ومسألة القاضي  
ظاهر لان الدعومة  
مروطة وصف مناسب  
للحالف عليه بطر أو زول  
فأيت به وهما يعمل وهو  
لا يتصور فيه ذلك فاعدمت  
بخروجه منه وان عاد  
اليه فالتجبه في حالة  
الاطلاق عدم الحث  
كالحالاة الأخيرة ولو حلف  
الخ وهي أو ضح محاف  
الاصل (قوله وأن المعتمد  
في حالة الاطلاق) أي في  
مسألة التناهي (قوله انه  
كالحالاة الأخيرة) هي  
قوله فان أراد مادام فيه  
هذه المرة الخ (قوله ولو  
حلف لا يدخل من ذ الباب)  
أي فيحتمل بالدخول منه  
وان نصب في غير محله  
الاول وقضيته انه لا يحتمل  
بالتفصيل حيث نزع الباب

في إجارته وأطلق فالتبادر منه عرفا كما قاله الولي العراقي انه مادام مستقلا لمقتضيه فقتل عينه  
بإيجاره ذلك لغيره ثم استتبع منه لا تقطاع الدعومة وأنتي فمن حلف لا يدخل هذا مادام  
فلان فيه ثم خرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بأنه لا يحتمل استدامة مكنته لان استدامة  
الدخول ليست بدخول ويحتمل بعوده اليه وفلان فيه لبقاء اليه ان أراد عدة دامه فيه ذلك  
الدوام وما بعده أو أطلق أخذ جميعا فالوجه في لا رأيت منكرا الارتفاع للقاضي فلان وأراد  
مادام قاضيا من انه اذا رآه بعد عزمه لا يحتمل ولا تنحل اليه لانه قد ينو القضاة فرفع اليه  
ويبرهان أراد مادام فيه هذه المرة انقلب بخروجه اه والفرق بين ما هنا ومسألة القاضي  
ظاهر لان الدعومة ثم مروطة بوصف مناسب للحالف عليه بطر أو زول فأيت به وهما يعمل  
وهو لا يتصور فيه ذلك فاعدمت بخروجه منه وان عاد اليه فالتجبه في حالة الاطلاق عدم  
الحث كالحالاة الأخيرة (ولو حلف لا يدخلها من ذ الباب فترجع بابها المعلق من خشب أو غيره  
(ونصب في موضع آخر منها لم يحتمل بالشأن) وان سدا الاول (ويحتمل بالاول في الاصح) لان  
الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب فان أراد الثاني حمل عليه والثاني على المنصوب فيحتمل  
بالثاني دون الاول والثالث علم جميعا (أولا يدخل بيتا) أو أطلق (حتمل بكل بيت من طين أو  
بخر أو آجر أو خشب) أو نصب محكم كقوله المساوردي (أو خيمة) أو بيت شعرا أو جلد وان كان  
الحالف حاضرا بالاطلاق البيت على جميع ذلك حقيقة لغة كايحتمل بجميع أنواع الخشب أو  
الطعام وان اختص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه اذا العادة لا تخصص وانما احتسص لفظ  
الزمن أو البني أو نحوهما بما يأتي للقرينة اللفظية وهي تعلق الالكل به واهل العرف  
لا يطلقونه على ما عدا ما يأتي فيها (ولا يحتمل) عهد وحام وكيسة وغار جبل) ويترحمي لانها  
لا تنتمي في العرف بيوتا مع حدوث اسماء خاصة لها واسم البيت لا يقع عليها الا يضرب  
من التقييد وما ذكره في غار الجبل ظاهر اذا لم يقصد به الايواء اما ما اقتضته بيتا للسكن  
فيحتمل به من اعتداس مكانه كقوله البلقيني ويحتمل الاذري ان المراد بالكنيسة محمل  
تعبد هم المالدخل بيتا فانه يحتمل وقيام ذلك حثته بخلاوة في مسجد لا تعد منه شرعا  
ويحتمل ايضا عدم الحث بساحة نحو المدرسة والرباط وأوامم اختلاف بيت فيها وعلم بما  
تقرر ان البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل داره دون بيته لم  
يحتمل أولا يدخل داره قد دخل بيته فيها حتمل (أو لا يدخل على زيد قد دخل بيتا فيه زيد

٧ نفيه ثامن منه وقياس ما قدمه فيما لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من عدم  
القبول في الطلاق والعقار انه هنا كذلك (قوله حقيقة في المنفذ) يعنى الغاء (قوله فان أراد الثاني حمل عليه) وكذا التوسر  
الجد او قترها لا يحتمل وان خرج من الباب (قوله أو نصب محكم) فيبقى القصب (قوله اذا العادة لا تخصص) قضيته انه لو حلف  
لا يدخل بيت زيد كان العادة في محله اطلاق البيت على الدار فيما عدا عن الحث بدخول الدار حيث لم يدخل بيتا من  
بيوتها (قوله ويترحمي) المعروفة بالطاحون الآن ومثله القهوة (قوله لا تقدمه ثمرا) أي بان لا تدخل في وقته (قوله)  
ومن ثم قالوا لو حلف الخ يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحتمل خلافا لما بغني  
ان بعضهم أنتي بالحث انتهى سم على ج وقوله بحيث لا يسمع سلامه الخ يزوخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث  
يسمعه بل أولى انتهى

أخرى (قوله فعلى ما صر في قوله) أي المصنف (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل للمستقبل أما الماضي فجميع عليه (قوله إذا تعينت للدفع عنه) بأن علم أو غلب على ظنه أنه إن نكل حلف خصمه كاذبا وتسلط على نفسه أو بضعه كأن يدهي عليه بالقتل أو القلع كاذبا ولو إلى أجنبية بالنكاح كذلك فلا يحل له ما التكرول إذا علم أنها ما ذاك نكل حلف وتسلط على نفسه أو

(قوله حيث كان عالما به) أم لو دخل ناسيا أو جاهلا فلا حنث وإن استدام لكن لا تغفل العين (قوله وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد الخ) ومنه القهوه وبيت الرحو يعني أن مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على زيد وجئت بمائة فلا حنث لأن موضوع الويلية لا يختص بأحد ٥٠ عرفا شبه نحو الحمام وصورة المسئلة في المسجد ونحوه عند الإطلاق فلو قصد أنه

لا يدخل مكانا فيه زيد أصلا حنث لتغليظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حالف الطلاق أنه لا يجتمع مع فلان في محل ثم أنه دخل محلا وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمعا في محل هل يحنث لأنه صدق عليه أنه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحنث لأنه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد (قوله وجزم به المتوفى) معتمد (قوله قال لاسميا إذا بعد الخ) أخذ ما ذكر غاية يقتضي أن ما قبله يقتضي الحنث وإن لم يسمعه وقد تقدم أنه لا بد أن يسمعه عليه بحيث يسمعه وأن لم يسمعه في فصل في الحلف على أكل وشرب (قوله مع بيان ما تناوله)

في فصل في الحلف على أكل وشرب مع بيان ما تناوله بعض الماكولات لو (حلف لا يأكل) رؤوس الشوى اختص بالغنم كقوله لا تأكل (الرووس) أولا يشترى مثلا (ولأنه له حنث رؤوس) أبل أو رأس لا يبيعه على الأصح إذا لم يلفظ بالجمع هنا الجنس يختلف ما لو قال رؤسا فلا يحنث إلا بشلته (تباع وحدها) أي من شأنه أن يملك ذلك سواء وافق عرف بلد الحالف أم لا وهي رؤوس البقر والأبل والغنم إذا هو المتعارف (لا طير) وخيل (وحوت وصيد) يرى أو يجري كالطباء لأنها لا تفرد بالبيع فلا تغنم من اللفظ عند الإطلاق (إلا) أن كان الحالف (يملك) أي من أهل بلدهم أنها (تباع فيه مفردة) عن أبلانها أنها كرووس الأنعام في حق غيرهم وظاهر كلامه عدم حنثه بأكلها في غير ذلك الباد وسمعه في نصيب التنبيه لكن أقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقال أنه الأقرب إلى ظاهر النص وهو المعتمد واحترز بقوله ولأنه له عما إذا نوى سمي إلى أس فلا يختص بماتباع وحدها ونوعا منها لم يحنث بغيره (والبيض) إذا حلف لا يأكله ولأنه له (يحمل على ما يربا بضمنه في الحياة) أي من شأنه

أي وفيما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي الخ (قوله اختص بالغنم) أي صانا ومزاو هل يشترط في أن الحنث بها كونها مشوية أولا ويكون المعنى رؤوس ما تشوى رؤوسه أو رأس التي من شأنه أن تشوى فيه وتطر والظاهر الثاني (قوله لا يبيعه على الأصح) خلافا لـ (قوله فلا يحنث إلا بثلته) أي كاملة وفي أثناء عساره شيئا إلز بادي فإن حلف بالأنه فرق بين الجمع والجنس وإن حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحنث إلا بثلاث فبهما (قوله من أهل بلدهم أنها تباع فيه مفردة) عبارة سم على منهي قال هر إذا اعتيد في بلدة ما يسمها مفردة حنث الحالف بأكلها سواء كان في تلك البلدة أم لا منها أو من غيرها تكيز الارز انتهى وقضية قول الشارع أي من أهل الخ خلافا له (قوله أو نوعا من الخ يحنث بغيره) وظاهره أنه يقبل منه ذلك ظاهر وأخرج بقصد فوع منها ما لو قصد غيره ما لو حلف لا يقبل على ما اقتضاه قوله قبل في أول الفصل السابق أنه يقبل إرادة المحاز إذا كان متعارفا أو ارد دخوله مع الحقيقة (قوله يحمل على ما يربا) أي مفارق وقوله بالضمن أي ولو لم يربا كقول الأعم بكيف الحدة ونحوها

بعضها أو غلب على ظنك ذلك ويتصور ذلك في المدي كان ندعى الزوجة البينونة فتعرض العين على الزوج فينكر وينسك  
 قلمها الخلف حفظ البضعها من الزنا وتوايه (قوله وإن أبيع بالباحة) أي بخلاف النفس والبضع وعبارة الشيخ عز الدين  
 وإن علم أو غلب على ظنه أنه أي خصمه يحلف كاذبا فلا يرى أنه يجب الحلف دفعا لفسده كذب خصمه كما يجب النهي عن المنكر

(قوله مطلقا) أي من ما كول اللهم وغيره (قوله خرج بعد الموت) أفاد كلامه أن الموت لا ينفس به البيض المتصلب وهو ظاهر  
 (قوله بخلاف الناطف) هو نوع من الحلاوة يقع ديبها من البيض انتهى ج وهو ٥١ المسمى الآن بالنفوس (قوله

ولا حث عليه) ولو قال  
 ليا كن هذا البيض لم ير  
 بجعله في ناطف انتهى ج  
 والظاهر أن مثل هذا  
 البيض ما لو قال ليا كن  
 بغير العدم وجود الاسم  
 كما في فيما لو قال لا ت  
 حنة حيث لا يثبت  
 بديقتها ونحوه (قوله  
 فان نوى شيئا لم ير  
 وظاهره أنه يقبل منه  
 ذلك ظاهرا) (قوله لو قوع  
 اسم اللحم عليها حقيقة)  
 أي فيصن بالكل من  
 وهل يثبت بذلك وان  
 اضطر إلى ذلك بان لم يجد  
 غيره أم لانه مكره شرعا  
 على تناول ما ينقصه من  
 الحلال فيه نظر والاقرب  
 الثاني (قوله نعم نجبه  
 اعتبار اعتقاد الخالف)  
 بان كان مخالفا لذهبنا (قوله  
 عدم حنثه عتة) أي بان  
 اضطر (قوله لانه في حكم  
 اللحم) أي من جهة أنها  
 تقصد بالطبخ وحدها  
 تقوم مقام اللحم وليست

أن يفارقها فيها أو كل منفرد (كدجاج ونعام وحمام) وبط واوز وعصافير لانه المفهوم عند  
 الإطلاق سواء في ذلك ما كول اللحم وغيره لحل أو كله مطلقا كما مر فلم يثبت بصلب خرج  
 بعد الموت كما لو كله غيره وظاهره صورته بخلاف الناطف ولو حلف ليا كن عتة كنه  
 وقد حلف ليا كن البيض وكان مافي كنه بيض جعل في ناطف أو كل منه ولا حث عليه  
 (لا) بيض (سلك) لانه انما يراه بعد الموت بشق الجوف وان بيع يلد يولد كل فيه منفرد لانه  
 قد تجد له اسم آخر وهو الطارخ (و جراد) لانه لا يؤكل منفردا فان نوى شيئا لم ير (واللحم)  
 اذا حلف ليا كن كله يحمل عند الإطلاق تعبير ما مر (على) مذكى (نم) وهي الأبل والبقر والغنم  
 (وخيل ووحش وطير) لو قوع اسم اللحم عليها حقيقة نعم نجبه اعتبار اعتقاد الخالف في حرمة  
 بعضها لا يثبت (لا سلك) وجراد لانه لا يسمى في العرف لحاوان كان سماء في اللغة كافي  
 القرآن كما لا يثبت بجلاوسه في الشمس من حلف لا يجلس في سراج وان سماها الله سراجا ومن  
 حلف لا يجلس على بساط يجلاوسه على الأرض وان سماها الله بساطا أو على عاتق رعد حنثه  
 عتة وخبر وذهب هذا كله عند الإطلاق فان نوى شيئا لم ير عليه ولا فرق في اللحم بين  
 المشوي والمطبوخ والنم والقديد (و) (لحم بطن) وعين فالحقنم اللحم اسمها وصفة (وكذا  
 كرش وكبد وطعام وقلب) ونحوها معروفة (في الأصح) لانه يصح إطلاق عدم صدق اسم اللحم  
 عليها والثاني الحنث لا مافي حكم اللحم ولا يثبت بقائصة الداجية قطعوا ولا يجلد نعم ان رق  
 بحيث يؤكل اتجبه الحنث به (والأصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس ولسان) أي ولحم لسان  
 والاضافة بيانية أي ولحمها ولسان ونحوه أو كلع لصدق اسم اللحم على ذلك كله والثاني  
 المنع لار مطلق اللحم لا يقع الاعلى لحسم البدن وأما في غيره فبالاضافة كلعم رأس ونحوه  
 (و) (لحم ظهر وجنب) وهو البيض الذي لا يتناولها أحر لانه لحم سمين ولحم ذابجر عند  
 الحزال والثاني لانه لحم قال تعالى حرمت عليكم لحومها ما حلت ظهورها فسماء  
 سميا (و) (الأصح) ان لحم الطاهر لا يتناوله اللحم لما تفرق لانه لحم بخلاف لحم العين  
 والبطن يتناوله اللحم (وان الالبه والسنام) يفتح أولهما (ليسما) سميا ولا لحا (الاختلاف  
 الاسم والصفة والثاني هما الحان لقربهما من اللحم السمين (والالبه) مبتدأ اذا  
 لا اختلاف في هذا (لا تتناول سمنا ولا يتناولها) لا اختلافهما كذلك (والدم) وهو الودك  
 اذا حلف ليا كن كله وأطلق (يتناولها) يتناول (لحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين  
 (وكل دهن) حيواني أي ما كول كما هو ظاهر أخذ المماح انه لا يثبت في اللحم بغير مذكى

القائصة كذلك (قوله نعم ان رق) أي كان رفيقا في الأصل بكلمة الفراع (قوله فسماء سميا) أي حيث استثناء منه (قوله  
 وهو الودك) أي الدهن وتفسير اللحم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله إلا ما دهن نحو سمسم الخ من شمول اللحم  
 لدهن السمسم واللوز فان كلا منهما لا يسمى ودكا ذهو كافي المختار سم اللحم فعل تفسيره بذلك النظر لاصل اللغة (قوله وكل  
 دهن حيواني) يعني ما لو حلف ليا كن دهنه فكل هو كالدم أو كاللحم فيه نظر والاقرب الثاني لان أهل العرف لا يطلقون  
 الدهن بلا قيد الا على اللحم (فخرج) لو أكل مرة مشتملة على دهن فقه من ماسيا في فيما لو حلف انه لا يأكل سمنا فكله  
 في عصيدة انه ان كان الدهن متميزا في المرق جنبه من حلف ليا كن دهنه لا يأكل كل دهنه ولا الا فلا

(قوله لا ما عانه على مصيبة) حق العبارة لأن دفع المصيبة متوقف عليه (قوله وهو ممكن من ترك الحلف) يتأمل فانه لا يحسن تعليلاً للوجوب وانما يحسن تعليلاً لعدمه بالمعنى الا في كلامه (قوله على عدم وجوب تعينه) الو جه حذف لفظ وجوب (قوله الخمسة الباقية) قال ابن قاسم كانه أراد بالخمسة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى

(قوله على ما قاله البغوي) اعده شيئاً الزايد ومعمرة (قوله لكن الاقرب خلافه) معتد وقوله والمحبه عدم تناوله أى الدسم اللين في ع خلافه وعبارته وكذا تناول أى الدسم اللين بلارب (قوله وجاموساً) أى لاعكسه (قوله لصدق اسم البقر على كل ذلك) يؤخذ من ذلك الحنف فيمن حلف لا يأكل أو زواً كل من الاوز العراقي المعروف فليراجع (قوله) ويفرق بين تناول الانسى للوحشى) الانسى لا يتناول الوحشى لانه لا يأكل في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلاً للانسى والوحشى جميعاً فانه انتهى ٥٢ سم على ج ووجه ذلك ان الانسى يسمى بالعرب والجاموس

بمخلاف البقر فانه شامل لصدق الاسم بكل ذلك ولا يشكل ذكر شحم الظاهر هنا بما مر ان لحمه واللحم لا يدخل في الدسم لمنع هذه الكلية بل اللحم الذي فيه دسم يدخل فيه اما دهن نخوصه لم ولو زنا يتناولهما على ما قاله البغوي لكن الاقرب خلافه كما هو ظاهر كلامه غيره انه يتناول كل دهن ما كوله لادنه خروج ما حصر به البقسي والمحبه عدم تناوله اللين لانه لا يسمى دسماً في العرف (ولحم البقر يتناول) البقر العرب والبقر الوحشى (وجاموساً) لصدق اسم البقر على كل ذلك ويفرق بين تناول الانسى للوحشى هنادون الزبا بأن المدار هنا على مطلق التناول من غير نظر لاختلاف أصل أو اسم بخلافه ثم كما يعلم من كلامهم في البابين وهذا يظهر عدم تناول الضأن للز وعكسه هنا وان اتحد اجنسا ثم ان اسم أحداهما لا يطلق على الآخر فانه ولا عرفاً وان تعلموا اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما وأما الزفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن حيوانى وبيض ولومن سمك فبجبه حمله على ذلك ولا يتناول ميتة سمك ولا جراد ولا دماً كبد ولا طحالاً (ولو قال مشيراً الى حنطة لا تأكل هذه) ولا ينفه (حنثاً بكها) على هينها (وبطنها وخبزها) تعليلاً للإشارة ولا يمنع الحنث فتات في الرحي واناء البهن يدق مدركه أخذاً مما مر في كل نحو هذا الرغيف (ولو قال لا تأكل هذه الحنطة) مصرحاً بالاسم مع الإشارة (حنثاً بما مطبوخة) ان بقيت حياتها (ونيشة ومقلية) لوجود الاسم كلاً على هذا اللحم فجعله شواء اذا هرس أو عصدت (لا يطبخها أو سويها أو يحجمها أو خبزها) زوال الاسم والصورة فان قال لا تأكل حنطة لم يحنث بالاربعة ولو حلف لا يأكل بمضافه أفرغها أو كله لم يحنث (ولا يتناول رطب غراً ولا سراً) ولا يطبخها ولا طعماً (ولا عنب زيباً) ولا حصرماً (وكذا المكوس) لاختلافها اسمها وصفة وأول التمر طلع ثم خلال يفتح المجبة ثم يطبخ ثم يهرط ثم يقر ولو حلف لا يأكل رطباً ولا بسر حنث بالمصصة أو رطبة أو بسرة لم يحنث بمصصة لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) لانه (لا تأكل هذا الرطب ففترا كله أولاً) كلم ذا الصبي فكلمه) بالفاء أو شأها أو (شيخاً فلاحنث في الاسم) زوال الاسم كافي الحنطة وكذا لا تأكل هذا العبد ففتق أولاً كل لحم هذه السضلة فصارت كبشاً وهذا البسر

بمخلاف البقر فانه شامل للانسى والوحشى (فائدة) هو مع السؤال عن رجل حلف بالطلاق لا يأكل من هذه الزرة مشيراً الى غيط من القمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم انه بقي أرضه في عام آخر من قمع تلك الزرة المذكورة وأكل منه فهل يحنث أولاً والجواب عنه ان الظاهر عدم الحنث زوال الاسم والصورة وبؤيد ذلك قول الشارح السابق ولو حلف لا يأكل منى كنه وقد حلف لا يأكل البيض ففائدة أخرى لو حلف لا يأكل طيباً فلا يحنث إلا بغيره وذلك أوزيت أو من انتهى مستند وحق (قوله وان اتحد اجنسا) أى فيشملهما

الغنم وينبغى ان الغنم لا تشمل الطباء لانها انما يطلق عليها شاة البر (قوله وأما الزفر في عرف العوام) فصار أى ولو كان الحالف غير عاى اذ ليس له عرف خاص (قوله فتات في الرحي) خرج به ما يسبق من الدقيق حول الرحي (قوله وسويها) يحطه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين يعنى المطحون (قوله ولا بسراً) أى أولاً لا يأكل بسراً (قوله حنثاً بالمصصة) قد يشك ما مر من انه لو حلف لا يأكل رؤساً أو كل بعض رأس لم يحنث قال سم على ج ما حاصله الآن يقال ان أجزاء الرطبة متساوية فحصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الرأس ففائدة قضية قول القاموس القسم بالكسر والفتح وكعب ما اتزق بأسفل الثمرة والبسرة ونحوها ان رأس الثمرة ما لا يلي قعرها ووجهه بعضهم بأنه يخرج أولاً كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته أولاً هـ ج

ومعنى الباقية أى بعد الحرام **ففى فضل فى صفة المغفرة** (قوله ولالدون عشرة) هو اب وعدهم جواز عشرة الدون عشرة  
(قوله بان يعطيهم ذلك) يعنى الطعام والكسوة (قوله غير معفو عنه) فضته انه لا يجب عليه اعلامه فبالو كان معفو عنه

(قوله) ولا آكل لحم هذه الحفلة) هذه قدمت في الفصل السابق في قوله ولو حلف لا يأكل لحم هذه الحفلة فكبرت الخ  
 اهـ والصحة قتال لولد النعم من الضأن والمزاعة وضمه ذكر اوائى وجعه سقل وزن فلس وسقل بالكسر اهـ  
 مختار (قوله) وانذر ينناول كل خبز) أى وان لم يفت اختيارا فمينا يظهر (قوله على الاظهر) ومقابلته بتخفيف اللام مع  
 المد فالق في المختار المبالا اذا شدت قصرت واذا خفت مدت الواحدة فافلاؤه باقلاء (قوله) عوض عن واولوا به) أى  
 لان اصلها ما ذرى أوزر وفابدت الباء والواو هـ (قوله) ومثل ما ذكر البقسماط) عبارة شيئا لا يادى ويهت بهم  
 الخبت بالفاق والبقسماط والبسيس اهـ ويمكن جعل عبارة شيئا لا يادى على ما خبرتم بس وما في الشارح على خلافه  
 (قوله دون البسيس) وهو المسمى الا بجمعية وكذا ما جفف الشمس ٥٣ ولم يخبر (قوله) نعم لو صار في

فصار رطباً والثاني يحنث لان الصورة لم تتغير وانما تغيرت الصفة (والخبز يتناول كل خبز) اي كل ما يخبز (حظنة وشعير وارز وفاقل) ينشده اللام مع القصير على الاشهر (وذرة) عجينة وهاؤها عوض عن واولا به (وحص) يكسر فقع أو كسر وسائر الخبز من الحبوب وان لم تنموه يبلده كالحولح لا يلبس فوافانه يحنث بكل قوب وان لم ينموه يبلده وكان سبب عدم نظريهم للعرف هنا بخلافه في نحو الاروس والبعض انه هنالم يطرد لاختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذينك وشمل ما ذكره القسم اطوارا وقادون البسيس نعم ان خبز نمس حنث به (فاورده) بالثالثة (فا كل حدث) الصدق الاسم نعم لوصافي المرقفة كالسوس فقصاه لم يحنث كالمودق الخبز اليابس ثم ستمه كما يحسنه ابن الرقة لانه استبعد اسم آخر فربا كل خبز (ولوحلف لا يا كل من يوافقه أو تناوله بأصبع) مبالغة أو حمله على الأصبع (حنث) لانه بعد كلال اذا قاعده ان الافعال المختلفة الاجناس كالاعيان لا يتناول بعضها بعضا فلا كل ليس شر باوعكسه (وان جعله في ماء فشر به فلا) لان الحلف على الاكل ولم يوجد ولو حلف لا اطعم تناول الاكل والشرب جميعا ولا يذوق شيئا فأدرك طعمه موضع في فيه أو مضغه ثم سجه ولم ينزل الى حلقه حنث أو حلف لا يا كل ولا شرب ولا يذوق فاذ جرف حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنث أو حلف لا يبطر انصرف الى الاكل والواقع ونحوهما لا يبررة وجنون وحيص ودخول ليل (او) حلف (لا يشرب به قبل العكس) فحنث في الثانية (او) حلف (لا يا كل لبنا) حنث بجميع انواعه من ما كول ولوحصه حتى نحو ابدان ظهر فيه لا نحو جبن وواف ومصل (او ما شاة آخر فا كله يخبز حنث) لانه كذلك يؤكل (او شر به فلا) لعدم الاكل (او) حلف (لا يشرب به قبل العكس) فحنث في الثانية دون الاولى ولو حلف لا يا كل نحو

[illegible]

وفد يتوقف فيه لانه زعمنا ضغنه عباس لم الغفو (قوله ولا بعد سائر عرو وصفه الخ) انظره مع قوله المار ولا سائر اللعورة  
(قوله ولم يذهب) الوالتي زادها الشارح لجمال كالا يخفى (قوله ومرفق) معطوف على ما من قوله ما ذهب (قوله  
كالمهل) الكاف فيه للتنظير (قوله وأجاب الاول بأنهم انصف الخ) وأجاب الآذري بأن الشاذ انما يكون كغفر اذا ثبت

(قوله لم يثبت بالنبيذ) وهو الماخوذ من غير العنب والجمر ما اتخذ من العنب خاصة (قوله محال ليس بقوت) أي ما لا يسمى قوتا  
في العرف فلا ينافي حملهم القرو ونحوه ٥٤ في زكاة الفطر من المقتات وقوله عليه أي العاكهة وقوله لا يابس

أي الذي لم ينصح (قوله  
وكذا بطيخ هندي) أي  
أخضر (قوله هو الأخضر)  
أي سائر أنواعه جبليا  
كان أو غيره أحر كان أو  
غصيره حاليا كان أو غيره  
وقوله فالوجه الحث  
به أي الأخضر (قوله لا  
عبارة بالعرف الطارئ)  
منه يؤخذ الحث فيما  
لو حلف لا يدخل بيت  
فلان فدخل دهليزه فإن  
عرف مصر إطلاق البيت  
على جميع ذلك سيما إذا  
دللت القرينة عليه كن  
حلف لا يدخل بيت أمير  
الحاج مثلا فإنه لا يفهم  
مرفق من ذلك إلا ما جرت  
العادة بدخوله لا لمحل  
البيتونه بخصوصه فثبت  
له كالحلف لا يدخل دار  
زيد فإنه يثبت بدخولها  
وغيره لانه مقتضى اللفظ  
بحسب الوضع (قوله لا  
الدواء كأم) وقياسه أنه  
لا يشمل الماء لعدم دخوله  
فيه عرفا لكن مرفق قوله  
لو حلف لا أطعم تناول

عنب يثبت شرب عصبه ولا عصه وورق نفسه أولا يشرب من الخمر المبعث بالنبيذ كعكسه (أو)  
حلف (لا يأكل معنا) كاله بخبز جامدا) كان (أو إذا تباحث) لا يتساهل بالمخوف عليه وزيد فوبه  
يفارق عدم حث من حلف لا يأكل معنا اشتراه زيدا كل مما اشتراه زيدا وهو زيد ولا نه لم يأكل  
عما اشتراه زيدا خاصة (وان شرب ذائبا فلا) يثبت لانه لم يأكله (وان أكله في عصبه حث  
ان كانت عينه ظاهرة) أي مرتبة متميزة في الحس كقائه الامام لو جودا معه حينئذ بخلاف  
ما ذالم تكن متميزة كذلك (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها لم ينوش شيئا (ورطب وعنب  
ورمان واترج) بضم أوله ونالته مع تشديد الجيم ويقال اترج وترج وتين ومشمش (ورطب  
وبابس) من كل ما يتناولوه سواء استعمله اسم كثير وزبيب أم لا كين لصدف اسمها على  
جميع ذلك لانها ما يتفكه أي يتنعم بها كاله محال ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليها في  
الآية لا يقتضي خروجهما عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه خلاف  
اجماع أهل اللغة كقائه الأزهري والواحدى والوجه دخول موز رطب فيها لا يابس  
وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حث بحال بضع وطيب فقد صرح في التمه بعدم دخول  
بلح وحصر فيها نعم هو مقصد بغير ما حلى من نحو سمر ومترطب بعضه قاله الباقين (قلت  
ولم يكون وبق) بفتح فسكون أو كسر ونالغ وللمون طريقين كآتيه الفارقي ليخرج المعط  
والبابس وما قبل ان صوابه لم يولد انون غلط قاله الزركشي (وكذا بطيخ) هندي أو أصفر  
(ولب فستق) بضم ثالثه وفصحيه (وبندق وغيرهما) يجوز لوز (في الاصح) اما البطيخ فلان  
له نضجا وادراكا كالفواكه وأما الباقى فلم يدها من يابس العاكهة والشاقي المنع الحافا للبطيخ  
بالنيل (لا قتله وخيار وباذنجان) بكسر المهملة (وجوز) بفتح أوله وكسره لانه من  
الخضراوات لا من الفواكه (ولا يدخل في الثمار) بالثلثة (بابس والله أعلم) لان الثمراس  
لرطب ولا نفايه دخول البابس فيها وخروج هذه امن لان المتبادر من كل ما ذكر (ولو  
الطلق) في الحلف (بطيخ وقمر) بالثناة (وجوز لم يدخل هندي) في الجميع للمخالفة في الصورة  
والطعم والهندي من البطيخ هو الأخضر واستشكل عدم دخوله بان العرف عند الإطلاق  
في هذه الدار لا يطلق البطيخ الا عليه وما سواه كرمقيد او حينئذ فالوجه الحث  
به ودعوى انه لا عبارة بالعرف الطارئ كالعرف الخاص ممنوعة ولا يتناول ان ليس خيار  
الشنبر (والطعام يتناول قوتنا فاكهة وادما وحواشي) لوقوعه على الجميع لا الدواء كما صر  
لانه لا يتناول عرفا والحاصل لا يتناول ما يجنسه حامض كعنب وياض وورمان والحواشي  
تختص بالمعمولة من حلاو (ولو قال لا آكل من هذه البقرة) التام فيها للوحدة فتشمل الثور

الاكل والشرب جميعا أي والماء بما يشرب وعليه يفارق قوله لا يتناول طعاما قوله لا أطعم فليتأمل المفهوم

(قوله لا يتناول ما يجنسه حامض) أي ما في جنسه جوضة مترجة بالحلاوة بأن يكون طعمه فيه جوضة وحلاوة وان قلت  
الجوضة (قوله والحواشي) يختص بالمعمولة من حلاو أي على الوجه الذي تسمى بسببه حواشي بان عقدت على النار أما النشأ  
المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حواشي فنعني ان لا يثبت به من حلف لا يأكلها ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه  
لا بدق الحواشي من تركها من جنسها فذكر (قوله ولو قال لا آكل من هذه البقرة) التام فيها للوحدة فتشمل الثور

قرأنا ولم يوجد (قوله ولا كذلك الكفارات) عبارة القوت فان مكان الدم مكانه فاعتبر بساره ما ومكان الكفارة مطلق فاعتبر بساره مطلقا (قوله اصاله) أى والاقتديب القور لعارض (قوله أن يكفر عنه بذلك) أى الاطعام والكسوة (قوله الظاهر هتائم) أى فى المثلثة الثانية أما الاولى فسيحكم عليها **فصل فى الحلف على السكى الخ** (قوله تعمل على حقاتها

(قوله دون ولد) قياس ذلك انه لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة مثلا لم يحث ببدنها ولا بما تفرخ منه وبقي ما لو حلف لا يأكل كل دجاجة هل يشمل ذلك الديك فحسب بأكله لان التاء فى الدجاجة لا وحده أم لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله ولبن) أى وما يتولد منه (قوله ويلحق به) أى القروى ونسخته ويلحق بالثمار الجارية الخ (قوله أو من ماء النسل) والمراد بعماء النسل الحاصل فى أيام الزيادة فى زمنه دون غيره (قوله حث الشرب منه) وانما حث فى ذلك كله مع انه حقيقة فى الكرم بالضم مجاز فى غيره لتكافؤ المجاز والحقيقة وعمارة مع اما اذا لم تعذر الحقيقة فيحصل عليها مع المجاز اربع كالحلف لا يشرب من ماء النهر اذا الحقيقة الكرم بالضم وكثير يقعونه والمجاز المشهور والاخذ بالبداهة والانه فحسب بالكل

٥٥

لأنهم لم يتكافأ اذ فى كل قوة ليست فى الآخر استويا فوجب العمل بهما اذا مرجع اه  
فصل فى مسائل منثورة  
(قوله والورع أن يكفر)  
أى فى الصورتين (قوله لم يبرأ بالجميع) أى فان أحالت العادة أكله تعذر البرو وينبغي أن يقال ان حلف عالما بحالة العادة له كان انصب الكوز فى بحسرو حلف ليشرب ما انصب من الكوز فى البحر حث حالا لانه حلف على مستحيل فاشبهه ما لو حلف ليمسح بالدماء وان طرأ تعذره كان حلف ليشرب من ماء هذا الكور

المفهوم من ذلك (دون ولد) فلا يتناولها بخلاف ما سواهما مما حصر فى اللحم اذا لا كل منها يشمل جميع ما هو من أجزائها الأصلية التى تؤكل (أو لا يأكل) كل (من هذه الشجرة فخر) منها ما كره هو الذى يحث به (دون ورق وطرق فغن) حذرا على المجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا ويلحق به الجوار كقوله البلقينى ولو حلف لا يشرب من النيل أو من ماء النيل حث لا يشرب منه سيده أو فيه أو فى اناء أو كرم منه أو لا يشرب ماء النيل أو ماء هذا النهر أو الغدير لم يحث بشرب بعضه

**(فصل فى مسائل منثورة ليقام بمغيره)** (حلف لا يأكل هذه الغرة فاختلفت بغيرنا كاله الأتمة) أو بعضها وشك هل هى المحلوف عليها أو غيرها (لم يحث) لان الأصل براءة ذمته من الكفارة والورع أن يكفر فان كل السكى حث لكن من آخر جزء أكله فعدت فى حلفه بطلاق من حيث دلالة المتعين (أو) حلف ليا أكلها فاختلفت بغيرنا ونهيت (لم يبرأ بالجميع) أى أكله لا احتمال كون المتروكة هى المحلوف عليها فاشترط يتقن أكلها ومن ثم لو اختلفت بجانب من البرة أو عما هو بها ولو غيره وقد حلف لا يأكلها لم يحث الا بأكله مما فى جانب الاختلاط وما هو بغيره قطعاً (أولاً) كل هذه الزمانة فاعلم بجمع جميعها) أى أكله لتعلق العين بالكل ولحد الوفا لا لأكله اقتربك حبة لم يحث ومضى فى فتات خبز يدق مدركه انه لا عبرة به فيحصل بجي عملة فى حبة مرانة يدق مدركه او يحتمل خلافه ويقرق بان من شأن الحبة انه لا يدق ادراكها بخلاف فتات الخبز ومن ثم كان الاوجه فى بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز أو لا يلبس هذا الثوب فصل منه خيط لم يحث وفارق لأساسا كنك فى هذه الدار فانه لم يصبها وما كنك فى الباقي بان المدار هتاء على صدق المسألة ولو فى

فانصب بعد حلفه فان كان يشعله أو قفل غيره وتمكن من دفعه ولم يدعه حث حالا لتغويته البر باختياره وان انصب بغير فعله ولم يقصر فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل حث أيضاً ولا فلا لتعذره (قوله فانه يبر جميعها) أى وان ترك القشر وما فيه مما يتصل بالحلب المسمى بالنعم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كل هذه البطيخة بربا كل ما يعتاد أكله من لحها فلا يضر ترك القشر واللب تبقى النظر فى أنه هل يشترط أكل جميع ما يمكن عادة من لحها أو يختلف باختلاف أحوال الناس والاقرب الثانى (قوله فترك حبة) أى أو بعضها مما يدق مدركه كما فى (قوله يدق مدركه) أى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان أدركه البصر (قوله فصل منه خيطا) أى وليس مما خيط به بل من أصل منسوجه ومثل هذا الثوب هذا الشاش أو الرداء مثلاً فبانظر حيث قال الله وأما قال لا أرندى بهذا الثوب أو لا أقيم هذه العمامة أو لا ألبس هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبرسل خيط منه أو مثل ركوب الدابة فلا يبرفه نظراً والاقرب الاول لان ما ذكر من الارتداء ونحوه فى حكم اللبس من ملامسته جميع البدن وكتب ايضا لطف الله به قوله فصل منه خيطا أى قدر أصبع مثلاً طولاً لا عرضاً ثم رأيت فى ج فى الفصل السابق التصريح بذلك تفلا عن الشائى



سجل الحقائق العرفية والشرعية كالنوعية فهي مقدمة على مجازاتها أو ما اذا تعارضت تلك الحقائق فتقدّر آخرها في  
 قتيبه (قوله الآن يكون المجاز متعارفا ويريد) قضيته ان مجرد تعارضه لا يكتفي ولعل محله ان لم يجر الحقيقة أخذها بما ساء  
 (قوله ولو حلف لا أركب هذا الحمار) أي أو على هذه البرذعة فيباين ظهور (قوله اذ القصد هنا النفس) توجيه لما ذكر من  
 قوله لا أركب الى هنا ومنه لا أركب هذه السفينة (قوله وهي موجودة ما بقى المسمى) ومثل ما ذكر في عدم العرق قطع جزء  
 منه ما لو حلف لا يرقد على هؤلاء الطراريج أو الطراحة أو الحصر أو الحرام فيحذف بالزاد على ذلك وان قطع بعضه لوجود  
 مسماه بعد القطع وكذا الفرس على ذلك المادة مثلا لان العرف يعمده رقعتهما بل هذا هو المنادى في النوم على الطراحة فتنبه  
 له واتقربا تنقل من خلافه عن بعض أهل العصر (قوله ولا كذلك اللبس) قضية التفسير باللبس جريان هذا في غير  
 الثوب من نحو زمرودة وقعباب ٥٦ وسراويل فيعرف الكل بقطع جزء من المخوف عليه حيث كان من

جزء من الدار ونحوه على لبس الجميع ولم يوجد ولو حلف لا أركب هذا الحمار أو السفينة  
 فقطع منه جزء ونزع منها لوح مثلا ثم ركب ذلك حنث أولا كأم هذا فقطع أم كثر بدنه  
 فكذلك اذ القصد هنا النفس وهي موجودة ما بقى المسمى ولا كذلك اللبس لان المصدر  
 فيه على ملابس البدن لجميع أجزائه ولهذا لو حلف لا يلبس هذا الثوب فسل منه خطا لم  
 يحنث كالحمار أولا يلبس هذين لم يحنث بأحدهما لان الحلف عليهما (فان لبسهما معا أو  
 مرتبا حنث) لوجود لبسهما (أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما) لانهما عينان حتى  
 لو حنث في أحدهما بقيت العين منعقدة على الآخر فان وجد حنث كفارة أخرى لان  
 العطف مع تكرره لا يقتضي ذلك فان أسقطا كان قال لا كل هذا أو هذا أو لا كل هذا  
 وهذه أو العفو والعنب تعلق الحنث في الأولى والثانية بهما وما تقر من ان الاتبات  
 كالنفي الذي لم يعمده حرفه هو الظاهر كما قاله البارزي وما نقله في الروضة عن المتولي من  
 انه كالنفي المعاد معه حرفه حتى تتعدد العين لوجود حرف العطف فيه توقفه ثم قال ولو  
 أوجب حرف العطف تعدد العين في الاتبات لأوجبه في النفي أي غير المعاد معه حرفه انتهى  
 والمعتد الاول من انه عين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو  
 العامل في الاول بتقوية حرف العطف وكلام المتولي مبني على المرجوح عندهم ان  
 العامل في الثاني فعل مقدر ولو عطف بالفاء أو ثم حمل بقضية كل من ترتيب جملة أو  
 عدمها سواء كان نحو باأم لا كما هو مقتضى إطلاقه (أوليا كل ذا الطعام) أو ليقتضين  
 حقه أو ليسا فتر (غدا لثقت قبله) أي الغدا لا يقتله نفسه (ولاشئ عليه) لانه لم يبلغ زمن  
 البر والحنث (وان مات) أو نسي (أو نأف الطعام) أو بوضه (في الغد بعد عكته) من

غير ما خيط به (قوله  
 فسل منه خيطا) أي وان  
 قل حيث كان يحس  
 ويدرك في فسرع وقوع  
 السؤال في الدرس مما  
 لو حلف لا يلبس شيئا هل  
 يحنث بلبس انعام أم لا  
 فيه نظر والجواب عنه  
 ان الظاهر الاول لانه  
 يسمى لبسا في العرف  
 (قوله أولا كل هذا  
 وهذا) قال ج ولو حلف  
 لا ألبس هذا أو هذا لم  
 يحنث الا بلبسهما اه  
 وقديتوقف فيه موقبل  
 ينبغي الحنث لان معناه  
 لا ألبس أحدهما ولبس  
 واحد صدق عليه انه ليس  
 الاحد (قوله عمل بقضية  
 كل من ترتيب جملة)

أي عرفا (قوله كما هو مقتضى إطلاقهم) لكن قضية ما مر في ان دخلت بالفخ خلافة قضائه  
 وعليه فيجب في طام لانه لا بد من ترتيب فضلا عن قدره اه ج وقوله فضلا عن قدره هو التراخي (قوله أوليا كل  
 ذا الطعام) أي وان كان كله محرما عليه (قوله بعد عكته) قال ج لم يبينوا التمكن هنا ضابطا ثم ذكر بعد كلام قرر  
 مانصه وواضح انه حيث نسي من فعل المخوف عليه مبيع نجيم لم يكن ممكنا منه فان لم يحنث ذلك فلا يثبت لانه لا يكتفي بوجه  
 وجود المخوف عليه بخلاف الماء لانه لا بد من طم وجودة بلا مانع مما مر في التيمم والشئ والركوب هنا كالنجوان  
 الوكيل ان لم يفعل بنفسه كما مر في الداليل فيعد ممكنا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبه الوكيل فاضلة عما يستوفى الحج  
 وان قائد الامعي ونحو محرر المرأة والامر دكا في الحج فيجب ولو باجرة وان أعذار الجمعة ونحو الداليل بغير هذا الا نحو كل  
 كرهه مما لا أثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي ويؤخذ من هذا حكم مسألة وقع السؤال عنها وهي شخص  
 حلف ان يدخل الحمام الغلابي غدا فغلب الصبح الغد وجده مشغولا بالنساء وتعذر دخوله عليه في ذلك اليوم بان لم يمكنه اخر اجهن  
 ولو لنحو مسألته مثلا وهي الحنث حيث تمكن من دخوله فبسل يجيئون وتركه بلا عذر وعده ان لم يتمكن لكن لو جرت  
 العادة في الحمام المخوف عليه ان النساء لا تدخله في اليوم الذي عينه للدخول فأخذ دخوله لظن امكان دخوله في بقية النهار

آخر الفصل الاثني فيما لو حلف لا يأكل من هذه الثمرة وقضيه أيضاً المجاز غير المتعارف لا يحمل عليه وان اراده وبأني ما يخالفه في الفصل الاخير قبيل قول المصنف ولا ينكح حنث بعقد وكيله حيث قال لان المجاز للرجوع بصير قوبالانية (قوله فيدخل أيضاً) أي مع الحقيقة كما هو ظاهر فاقضى انه لا يحمل على المجاز وحده وان اراده وحده أيضاً وفيه وقف وسيأتي

فاتفق ان النساء دخلته في ذلك اليوم على خلاف العادة بعد مضي زمن كان يمكنه الدخول فيه لو اراده هل يكون ذلك عذراً أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانه لا بعد مقصر ابتأخيره (قوله حيث لا ضرر عليه) أي فان أضره لم يحنث بتركه الا للكل لكن لو تعاطى ما حلف به الشبع المفرط في زمن يعلم عادة أنه لا ينضم الطعام فيه قبل مجيء الغد هل يحنث لتقويته البر باختباره كالأول نفسه أو لا فيه نظر والا قرب الاول لما ذكره وينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو حلف ليأكل ذى الرمانه مثلاً فوجدها عافنة تعافها لا نفس ويتولد الضرر من تناولها فلا حنث عليه ويكون ٥٧ كالأول كره على عدم الاكل امالو

وجدتها سامة وتمكن من أكلها فتركها حتى عفت فحنث لتقويته البر باختباره وكتب أيضاً لطف الله به قوله حيث لا ضرر وينبغي ان المراد ضرر لا يحتمل في العادة وان لم يبلغ النيم كايه به قوله كما علم الخ (قوله لانه مقوت لذلك) هذا مجرده لا يقتضي الحنث لما قدمه فيما لو مات قبل القدم انه لم يلغ زمن البر والعرو الحنث وحيث لم يبلغ ما فالقياس انه لا حنث وان قتل نفسه فليراجع الالم ان يقال ان المراد انه لم يبلغ زمن البر والحنث ولا فوت البر باختباره وكتب أيضاً لطف الله به قوله لانه مقوت لذلك وليس منه فيما نظر

قضائه أو السفر أو (من أكله) بان أمكنه اساغته ولو مع شبهه حيث لا ضرر عليه فيه كالمحاصر في محن الا كراهوا ما اقتضاه اطلاق به ضمهم من كون الشبع عذراً محمول على ما تقرر (حنث) لانه فوت البر باختباره حينئذ ومن ثم كان قتله لنفسه قبل القدم مقضياً لحنثه لانه مقوت لذلك أيضاً وكذا لو تلف الطعام قبله بتقصيره كان أمكنه دفع أكله فلم يفعه (و) في موته أو نسيانه (قبله) أي التمكن من ذلك (قولان ينكره) والاظهر عدمه لعذره وحيث أطلقوا قولي المنكره فإداهم الا كراه على الحنث فقط اما اذا كره على الحلف فلا حنث عليه اتفاقاً (وان أتلفه) حامداً لما اختار (أباً) على وغيره) كادائه الدين في الصورة التي قدمناها ولم ينو انه لا يؤخر أداه عن القتل (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكنه منه (حنث) لتقويته البر باختباره ومران تقصيره في نفسه كاتلافه ثم الاصح انه انما يحنث بعد مجيء الغد وهو مضي زمن يمكنه فيه ذلك المخوف عليه فلو مات قبل ذلك لم يحنث (وان تلف) الطعام بنفسه (أو أتلفه اجنبياً) قبل الغد أو التمكن ولم يصر فيه بما حلف (فكمكره) فلا يحنث اذ لم يفوت البر باختباره وما تقرر من الحاق مسئلة لا قضينه حقه أو لا صافرن بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها هو القياس كما لو حلف بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشهر ثم خالف بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه الثلاث قبل الطلوع وبتمس بطلانه لتقويته البر باختباره كما مر مبسوطاً في كتاب الطلاق (أو لا تضينك حنثاً) ساعياً لي كذا فباعه مع غيبة رب الدين حنث وان أرسله اليه حالان تقويته البر باختباره ببيع ذلك مع غيبة المستحق أو إلى زمن ثبات بعد تمكنه من قضائه حنث قبيل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتاً فكان جميع العمر مهلة وانما وقع الطلاق بعد ساعة في أنت طالق بعد حين أو إلى زمن لانه تعليق فتعلق بأول ما يسي زمناً وما هنا وعد وهو غير مختص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيه عدم الفرق هنا بين باق أو الطلاق أو إلى أيام ثلاثة أو (عند) أو مع (رأس الهلال) أو أول الشهر (فليقضه

٨ نهاية ثامن ما لو قتل عدداً وانا وقتل فيه ولو بسلمه نفسه لجواز الفوعة من الورثة (قوله كادائه الدين) الكاف فيه للتعطيل لان اداء الدين ليس اتلاً فالو لكنه تقويت للبر (قوله التي قدمناها) أي من قوله أو ليقضينه حقه (فخرج) وقع السؤال في الدرس عن رجل حلف المذهب قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً ثم تزوجها بشاهدين حنثين فهل العقد صحيح أم لا والجواب عنه بما صورته الجدقة العقد صحيح ولا نظر لكون الشهود حنثية ولا لكون الزوج والعاقدة كذلك وله تقليد الشافعي في عدم الوقوع الا ان يكون المنقول عندهم خلافاً والاحتياط ان يرفع الى حاكم شافعي والدعوى عنده ولو حصة بوقوع الطلاق بمقتضى التعليق وطلب الفرقة بينهما فيحكم الشافعي بفسخ العقد وعدم وقوع الطلاق ليرتفع الخلاف (قوله لتقويته البر) ويحل ذلك ما لم يرده لا يؤخره بعد البيع زماناً يحد به مقصر اعراضاً (قوله ثلاثاً) أي فيحنث قبيل موته اذا اتى من قضائه بعد ثلاثة (قوله أو مع رأس الهلال) لو حلف رأس بر بدقه له قبل مضي ثلاث ليال من الشهر الجديد (قوله فليقضه

ما يخالفه أيضا في الفصل آخر الباب فيما لو حلف لا يتكلم وأراد الوطء (قوله حالا) لا حاجة إليه مع ما يأتي في المتن (قوله لم يمتنع  
لنية التحول قطعا) قال الأذري وفي تحنيته بالمتكلم لا يتكلم في الصلاة لا يتكلم في سكا التمتي (قوله كما أفهجه  
قوله لم يوجد في نسخ الشارح ذكره أقيل قول المصنف حث من أن صوابه ذكره قبيل قوله بلا عذر كما في النسخة (قوله

بعد غروب الشمس) هل يشترط أن يقضي بنفسه أو يكفي فعل وكيله فيه نظر وقضية ما يأتي في قوله في الفصل الآتي وإنما  
جعلوا إعطاء وكيله ليحضره كما عطاها في كافر في الخلع في أن أعطيني لأنه حينئذ يسمى إعطاءه الاكتفاء بما عطاه وكيله لأنه  
يصدق عليه عرفانه قضاء حقه وكتب أيضا العاطف الله به قوله فليقض الخ لوجود الغرم مسافرا آخر الشهر هل يكافى السفر  
إليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما وافقه (قوله يطلق على  
نسخة) قضيته أنه لو حلف ليضمن ٥٨ حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحدث بتقدمه على الجزء الأخير منه بل

يتعبد بكون الأداء في  
النصف الأخير كله  
والظاهر أنه غير مراد  
فيحتمل بتقدمه على غروب  
شمس آخر يوم منه (قوله  
حدث) ومحل في التقديم  
إذا غابت الشمس ومضى  
بعد غروبها من يمكنه  
فيه القضاء عادة أخذها  
تقدم في قوله ثم الأصح  
أنه إنما يحدث بعد مجيء  
الغد الخ (قوله وقد خرج  
عن حقه) أي بعد ما وقع  
التم الخ (قوله لم يحدث)  
عبارة المتبع بعد قوله فإن  
خالف مع نكته حدث  
نصها فينبغي أن بعد المال  
ويعرصد ذلك الوقت  
فيقضيه فيه وقضيته أنه لو  
تمكن من أعداد المال قبل  
الوقت المحالوف عليه ولم  
يفعل حدث وقيامه أنه إذا علم أنه لا يصل لصاحب الحق إلا بالذهب من أول اليوم مثلا ولم يفعل الحدث ولو  
بضوات الوقت المحالوف على الأداء فيه وان شمر في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور (قوله أو هل) أي بان  
قال لا اله الا الله (قوله وإن كان جنبا) قضيه عدم الحدث وإن لم يقصد القرآن بان قصد الذكر أو أطلق ويمكن توجهه بأنه وإن  
انتفى عنه كونه قرآنا لم ينتف كونه ذكر أو هو لا يحدث به (قوله وذا فهو بعض التوراة) أي فلا يحدث به أي إذا لم يتحقق  
تدبيلهما ولا يحدث بذلك يخرج البعض ما لو قرأها كلها ما يحدث لتحقق أنه أتى بها وهو مبطل قال جل بل لو قيل إن أكثرها  
ككلها لم يعد (قوله ولكن منع منه عارض) ظاهره ولو كان العارض معما وقضية ما مرفى في الجمعة من أن العلم لا قوة فهم  
ولا فضل عدم الحدث هنا بتكليمه الأصم فليراجع ثم رأيت في ج مناصه نعم في الذخائر كالحلية أنه لا يحدث بتكليمه الأصم  
وإنما يقضي في معصية السماع من أصله اه وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين طر والعصم عليه بعد الحلف وكونه كذلك  
وقته وإن علم به

بفعل حدث وقيامه أنه إذا علم أنه لا يصل لصاحب الحق إلا بالذهب من أول اليوم مثلا ولم يفعل الحدث ولو  
بضوات الوقت المحالوف على الأداء فيه وان شمر في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور (قوله أو هل) أي بان  
قال لا اله الا الله (قوله وإن كان جنبا) قضيه عدم الحدث وإن لم يقصد القرآن بان قصد الذكر أو أطلق ويمكن توجهه بأنه وإن  
انتفى عنه كونه قرآنا لم ينتف كونه ذكر أو هو لا يحدث به (قوله وذا فهو بعض التوراة) أي فلا يحدث به أي إذا لم يتحقق  
تدبيلهما ولا يحدث بذلك يخرج البعض ما لو قرأها كلها ما يحدث لتحقق أنه أتى بها وهو مبطل قال جل بل لو قيل إن أكثرها  
ككلها لم يعد (قوله ولكن منع منه عارض) ظاهره ولو كان العارض معما وقضية ما مرفى في الجمعة من أن العلم لا قوة فهم  
ولا فضل عدم الحدث هنا بتكليمه الأصم فليراجع ثم رأيت في ج مناصه نعم في الذخائر كالحلية أنه لا يحدث بتكليمه الأصم  
وإنما يقضي في معصية السماع من أصله اه وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين طر والعصم عليه بعد الحلف وكونه كذلك  
وقته وإن علم به

فكان كرهه) أي في الخلاف كما في الرضة وانما الاحتياج لذلك هو هذا في الرضة لانه ملزم لبيان مسائل الخلاف بخلاف الشارح فكان عليه أن لا يذكره مع أن في كلامه أولا وأخرا ما يعني عنه (قوله ولا من دار كبيرة وكان لكل باب وغلق) لم يقبده عساقده به ما بعده من انفراد المرافق مع انه أولى بالتقييد كما قاله الشهاب بن قاسم ثم نقل التقييد عن افناعه والشارح (قوله أولا وبشاراة فلانا) محل الحنف في هذه المالم رد العقد كالتفاهل ابن قاسم عن الشارح وأقضى به والده بعلابن الصلاح (قوله أما لو استدام) (قوله لان الجواز يقبل ارادته) وقضيته انه لا يبحث بالكلام بالعلم وقضية ٥٩ ما تقدم في أول فصل حلف لا يسكنها

من قوله ان اللفاظ تعمل على حقائقها الا ان يكون المحاز متعارفا ويريد دخوله قيد خسل أيضا خلافة ويؤيد الحنف ما قدمه الشارح من انه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحنف عاين مسكنه وليس ملكا له وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق (قوله بان يقول) أي حاصل بان يقول الخ (قوله أولا مال له) وينبغي ان مثل ذلك مالو حلف انه ليس له دين فيحسب بكل ما ذكرتم فرضهم الكلام فيما لو حلف لا مال له يخرج مالو حلف انه ليس عنده مال أو ليس بيده وقد يقال فيه انه لا يبحث بدنه على غيره وان كان حالا وسهل استفاؤه من المدين ولا يملكه الغائب وان لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده (قوله نعم لا يبحث بملكه لنفسه) أي وان جرت عاذة بما يستغلاها

ولو بوجه أولا كل محفل وقضية اشتراطهم سمعه الاول والاوجه انه لو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض كان كالوصية ولو عرض له كان خاطب جدار يحضره بكلام لفهمه به أو ذكر كلاما من غير ان يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر في التفصيل في قراءة آية في ذلك (وان كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو غير هاتل) حنف عليه وان كان آخر من أو أصم (في الجديد) لا تتفاهل كونها كلاما معارف وان كانت لغسة وها جاء القرآن والقديم نعم لقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب أو يرسل رسولا فاستثنى في رساله من التكلم وقوله تعالى أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا زمرا فاستثنى الزمرا من الكلام فدل على انهم امنه نعم ان قوى شيئا مما يحرم حنث به لان المحاز يقبل ارادته بالنية وجعلت نحو اشارة الاخرس في غيره هذا نحوه كعبارة الضرورة (وان قرأ آية أفهمه بما قصده وقصد قراءه) ولومع قصد التفهيم (لم يبحث) لعدم تكليمه (والا) بان قصد التفهيم وحده أو لم يقصد شيئا (حنث) لانه كله وما نوزع به صورة الاطلاق مردود بياحة القراءة حينئذ لا يجنب الله على ان ما تلفظ به كلام لا قرآن ولو حلف لثنتين على الله بأجل التنازع أعظمه فطريق البران يقول سبحانه لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فالوقال أحده بجماع الحمد أو بأجلها فانه يقول الحمد لله جدا في ثنائه ونعمه ويكفي مزيدا أو اصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة فبما يقال عقب التشهد فيها ولو قيل له كلم زيدا اليوم فقال والله لا كلمته انفسدت على الابد الملم ينزل اليوم فان كان في طلاق وقال أردت اليوم قبل في الحكم أيضا للقرينة (أولا مال له) وأطلق أو هم (حنث بكل نوع) من أنواع المال له (وان قل) اذا كان مملوا كما قاله البايني والذري (حتى يوبدنه) لصدق اسم المال به نعم لا يبحث بملكه لنفسه لا تتفاهل تميمها مالا حالة الاطلاق (ومذبر) له لا لمورثه اذا تفرعت عنه خلافا لبعضهم (ومعلق عنه بصفة) وأم ولد (وما أوصى له) (به) لان الشكل ملكه (ودين حال) ولو على معسر وجاحد بلا نية قال البايني ان مات لانه صار في حكم العدم وفيه نظر لاحتمال تبرع آخر بوقائه منه أو يظهره بعد بنحو فحسب يبيع وبفرض عدمه هو باق له من حيث أخذه بذله من حسنات المدين فالتمجه اطلاقهم وكونه لا يسمى مالا الآن ممنوع (وكذا موصل في الاصح) لثبوته في الذمة ومهمة الاعتياض والاراء عنه ولوجوب الزكاة فيه وأخذ البايني من ذلك عدم حنثه بما له على مكانته لانه ليس بثابت في الذمة بديل عدم مهمة الاعتياض عنه والمكاتب ممنك من اسقاطه متى شاء ولا يجب فيه زكاة وخم الشيخ في شرح منعه مردودا لم يخرج عن كونه مالا ولا أثره لتعرضه للسقوط ولا لعدم وجوب زكاته وعدم الاعتياض هاتلنا لمنايع آخر

بإيجار أو نحوه حيث لم يكن له منها مال منفصل بالفعل وقت الحلف ومثل المنفعة والوظائف والمكاتب فلا يبحث بها من حلف لا مال له وان كان أهلا لا تتفاهل تميمها مالا (قوله لا لمورثه) كذا في ج وفي نسخة أو لمورثه اذا تفرعت عنه خلافا لبعضهم اه وما في الأصل أطهر لانه اذا كان التمدد من مورثه يصدق على الوارث انه لا مال له (قوله وما أوصى به) أي لغيره (قوله) فالمنفعة اطلاقهم أي وهو الحنف والمالين ولو على ميت معسر (قوله بديل عدم مهمة الاعتياض) قضية هذا ان الكلام في نجوم الكتابة وانما يبحث بغيرها بما له على مكانته من الدين قطعا (قوله مردود) أي خلافا لـ

الفسري (الخ) كان الأولى تأخير هذا عن استدراك التزوج إلا في كلام المصنف (قوله في نكح) الظاهر ان لفظ نكح زاده الشارح مع مسئلة النصب فسقط من الكتب بدليل قوله ادم المرافد في نكح وقوله في الثلاثة الاول فتراجع نصه صححة (قوله ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في الطلاق انه لو علق بأنه لا يقرب بكذا مدة كذا لم يحتث الا باقامة ذلك متروا قال

(قوله انه لا أثر بنهيته) أي فلا تحت لانه لم يكن ماله حال الحنف في فرع في وقع السؤال في الدرس عمالو حلف لضربته عاقبة فهل العبرة بحال الحالف ٦٠ أو بالحلف عليه أو بالعرف فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثالث لان

الايمان منها على العرف (قوله لثبوت في الذمة) أي ذمة من هو تحت يده لكن هذا التعديل لا يظهر في الغائب والصال لا احتمال تلفها ما قبل دخولها تحت يد أحدهم ولا في الغصب لاحتمال بقاءه والايمان لا تثبت في الذمة لكن هذا لا ينافي قوله لثبوت في الذمة دون الحنث به (قوله ومثل ما ذكر المسمى في) أي وان كان له مدة طويلة لاحتمال كونه باقيا فيستقدر نفعه قبله دين في الذمة (قوله من اشتراطه) أي الايلام (قوله وكرر عبارة المختار وكرر ضرب به ودفعه وقيل ضرب به بجمع يده على ذقنه وبابه وعد (قوله ومثله الزم) أي فيحت به من حلف لا يضرب (قوله او خشية) ومن الخشب الاقدام وضوحها من أعواد الخشب والجريد واطلاق الخشب

لا انتقله ككون ذلك مالا والثاني المنع لان المالية صفة لو وجود ولا موجوده هنا (لاماكتب) كتابه صححة (في الاصح) لانه كالسراج عن ملكه اذ لا يملك منافعه ولا ارض جناية عليه ولا الميعد هنا ما لان عدوه في الغصب وضوحه مالاويه يعلم انه لا أثر لتعجزه بعد الجين والثاني يحتث لانه من مابق عليه درهم ولا يحتث أيضا بزوجة واختصاص وفي مال غائب وضال ومغضوب واقطع خبره وجهان أحدهما حنثه بذلك لثبوت في الذمة ولا نظر لعدم تمكنه من أخذه وقد جزم به في الاثوار ومثل ما ذكر المسمى وق (اولي ضرب بنسبه فالحرف انما يحصل بما يسمى ضربا) فلا يكتفي بمجرد وضع اليد عليه (ولا يشترط ايلام) اذا الاسم صادق بدونه ولا ينافيه ما في الطلاق من اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفسه محمول على حصوله بالفعل (الا ان يقول) أو نوى (ضربا شديدا) وهو جمعا مشلا فيشترط حينئذ ايلامه عرفا ومعلوم انه يختلف بالزمان وحال المضر وب (وليس وضع صوط عليه وعن) وقصر (وخفي) بكسر النون (وتنفش عن ضربا) الانتفاء تعميمه بذلك عرفا (قيل ولا لطم) لوجه بيان الراحة (وكرر) وهو الضرب باليد مطبقة أو الدفع ولو غير بالسدر وفرض ولكم وضع لانه لا تنمي في العادة ضربا ولا اصعب في الجميع ان يضرب وانما تسميه عادة ومثله الزم بهو جرح اصابه بآجر زم به الخوارزمي (اولي ضرب بنسبه مائة سوط او خشبة فدمائة) من السباط في الاولى ومن الخشب في الثانية ولا يقوم أحدهما مقام الآخر (وضرب به بضرية أو) ضرب به (بمشكال) وهو الضغف في الآية (عليه مائة شمرخ) ان علم اصابه الكل أو علم (تراكم بعض) منها على بعض فوصله بسبب التراكم (المشكل) وعبر في الروضة بدله بشقل الكل وادعى بعضهم أحسنيتها للمسمى من عدم اشتراط الايلام ورده بعض آخر بان ذكر العدة وهو في روضة ظاهرة على الايلام فيكون كقوله ضربا شديدا وهذا والاوجه الاخذ باطلاتهم في عدم اشتراط الايلام بالفعل وان ذكر العدة وكل كلمة صريح في اجزاء العدة كمال في قوله مائة سوط وهو ما قاله جمع وصوبه الاسنوي لكن المعتمد ما سمعاه في الروضة كاصلها أنها لا تنكفي لانه ليس بسباط ولا من جنسها (قلت ولو شك) أي تردد استواء أو مع ترجيح الاصابة (في اصابة الجميع) على النص والله أعلم (لان الظاهر الاصابة وفارق ما لو مات الملقى بعشيقته وشك في صدورهما منه فانه كتحقق الدم على ما فرضه في الطلاق بان الضرب سبب ظاهر في الانكاس والمثنية لا اماره عليها ثم والاصل عدمها فلترج عدم اصابة الكل برأيضا خلافا للاسنوي في المهمات لحالة على السبب الظاهر مع اعتضاده بان الاصل براءة الذمة من الكفارة (اولي ضرب بنسبه مائة مرة) أو ضربته (لم يبرهنا) أي المشددة والعشكال

عليها أولى من اطلاقه على الشمرخ (قوله شمرخ) بكسر الشين كما في المحلى (قوله لانه ليس بسباط) لانه أي بل هو من جنس الخشب فبره فيما لو قال مائة خشبة لو وجود الاسم فيه وليس من جنس السباط فانها سوط منخدة من الجبله وعبرة حج وقولهم لانه أي العشكال أخشاب برده على من نازع في اجزائهم مائة خشبية بأنه لا يسمى خشبية (قوله كتحقق العدم) أي فيحت من قال أنت طالق الآن شاعر يدلو لا يحتث من قال أنت طالق ان شاء (قوله بان الاصل براءة الذمة من الكفارة) أي حيث كان الحلف بالله ومع اعتضاده بالاصل من عدم الطلاق فيما لو كان الحلف به

الشاوحي لانه ابتداء من ذلك عرفا فليبر اجمع وليصور (قوله عينها) الظاهر انه المتأخذه لاجل قول المصنف الا في قوله انهم دمت كما يعلم مما يأتي فيه (قوله ويدخل في بعضها) قد يقال لا دخل لهذا في الحكم والأورد الطاق الذي قد اقام الباب الا في عقبه (قوله فان لم يصل عليه) أي فان لم يعمل الشخص على البناء في هذا حتى مع كون صورة المسئلة انه احاط به ايناؤها وعبارته

(قوله والا قرب عدم اشتراط توليها) أي فيمكن في القول ان ضرب به مائة خشبة أو مائة مرة ان يضرب به بشيء اخر لصديق اسم انشبه عليه (قوله وانما اشترط) أي التواني (قوله ويقدر على منعه) أي ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه يريد الفعل ولو بعدت المسافة (قوله حتى استوفى حتى) وقع السؤال في الدرس مما لو قال لا فأقرتك حتى تقتضي حتى دفع له دواهم مقاصيص هل يبر بذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لانهم ادون حقه لتقص قيمتها وزنها عن قيمة الجيدة ووزنها وان راجت (قوله ما يشعلها) أي فعل نفسه وصاحبه (قوله أولا أخلى سبيله) أي أو كلاً ما أخلى الخ (قوله حتى يمضت بانه) أي بناء على الثانية وهي قوله أولا أخلى سبيله (قوله الحرب الثاني) ٦١ أي الحنث (قوله اما اذا كانا كنيين)

لانه جعل العدة مقصودا والا قرب عدم اشتراط توليها وانما اشترط كالإيلا في الحدود والتعازير لان القصد منها ان جرت التثنية (اولا) أخلىك تفعل كذا على ان نفى يمكنه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه أولا (أفارك حتى استوفى) حتى منك (فهرج) يعني ففارقته الخاوف عليه ولو بغير حرب كما يعلم مما يأتي (ولم يحكمه اتباعه لم يحث) بخلاف ما اذا أمكنه اتباعه فانه يحث (قلت الصحيح لا يحث اذا أمكنه اتباعه والله اعلم) لانه انما حلف على فعل نفسه فلم يحث بفعل غيره سواء أمكنه اتباعه أم لا ولا ينافيه مفارقة أحد المتبايعين الا خرفي المجلس حيث ينقطع به خيارهما مع تمكنه من اتباعه لان التفرق متعلق بممانا لانهما لو لم يفرقا فارقا هنا بانه لم يحث أيضا ولو اربا بالمفارقة ما يشعلها محث ولو حلف لا يطلق غيره فمفسر هو كلاً فأقرته أولا أخلى سبيله حتى يمضت بانه في المفارقة وبعد اتباعه المقصود وعليه اذا هرب الاوجه فيما سوى مسئلة الحرب الثاني وفيها عدم الحنث لان المتبادر لا بأشراطلافة وبالأذن مباشرة بخلاف عدم اتباعه اذا هرب (وان فارقته) الخالف (او وقف حتى ذهب) الخاوف عليه (وكانا كنيين) حث لان المفارقة منسوبة اليه وقد أحدثها في الصورة الثانية بوقوفه أما اذا كانا كنيين فابتداء الفرم بالثني فلاحث كافر (أو أبراه) حث لانه فوت اليه باختياره (أو احتال) به (على غريم) لفرعه أو أحواله به على غريم (ثم فارقته) أو حلف ليعطينه دينة يوم كذا ثم أحواله به أو عوضه عنه حث لان الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء حقيقة وان أشبهت نعم ان نوى عدم مفارقتها ودمته مشغولة بجهته لم يحث كمال نوى بالإعطاء أو الأبقاء برأه دتمته من حقه ويقبل قوله في ذلك ظاهر أو باطنا ولو تعرض أو ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه حقه ذلك اتجه عدم حثه لانه جاهل (أو أفسس ففارقته ليو سر حث) لوجود المفارقة منه وان لم يتم كماله قال الأصل في الفرض فصلا فانه يحث نعم لو أزمه الحاكهم بمفارقته

أي واقفين (قوله اتجه عدم حثه) أي خلافا لحج (قوله لانه جاهل) أي يكون ذلك غير مانع من الحنث وينشأ منه ان المفارقة لا غير محثوف على عدمها فهو جاهل بالخاوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحنث بما ذكر للجهل غدومه فيسألو حلف بالطلاق لا بفعل كذا فقال له غيره الا ان شاء الله ووطن حقه المشبهة لجهله أيضا بالخاوف عليه (قوله لو جرد المفارقة منه) ظاهره وان كان حال الحلف يتلصق ان له ما لا يوفى منه دينه وتبين اختلافه وانه لا فرق بين طروا القاس بعد حلفه

وتبين انه كذلك قبله وفي ما يفيده ذلك وأطال فيه فليراجع (قوله نعم لو أزمه الحاكم) هذا قد يشكل على ما قدمه في الطلاق من انه لو حلف لا يكلمه فأكراهه الحاكم على تكليمه حث لان الفعل مع الإكراه حتى كالا اختيارا ثم هو ظاهر على ما قدمه من عدم الحنث (قوله كالكركه) وقياس ما تقدم من انه لو حلف لا كركن ذا الطعام غدا وأمتنع من أكله في الغد لا ضراره له من عدم الحنث لانه مكروه شرعا على عدم الإكل عدم حثه ها لوجوب مفارقتها حيث علم اعاده فليجبر الفرق بينهما وفي كلامه ما يؤخذ منه الفرق بان عدم الإكل استدعاء والمفارقة انشغال بالاستدعاء أخص من الانشاء فأغترق بهما لا يتفرق في غيرهما فخرج كحسب ثلاث مما لو حلف لا يرافقه من مكة الى مصر فراقته في بعض الطريق فهل يحثه وأجبت الظاهر انه يحث حيث لا ينافيه لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعها للقوى اذ الفعل في حيز لنفي كالكركه في حيزه من عدم المرافقة في حيز من أجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها الم لا تستغرق كلها بالاجتماع ليس في محله كاهو ظاهر ومما لو حلف لا يكلمه مدة عمره فأجبت بانه لو أراد مدة معاومة دينه والاقتضى ذلك استغراق المدة

التي هي بان علا عليه أي بان علا البناء على الشخص فهو تصور للثبوت (قوله ثم بحث فضاعا كان دارا) أي وان بقي رسوخها وهذا ما انتصاه كلام الروضة وان رده الملقيني وهو كالذي قبله فمختران لقوله بان قال هذه الدار فخرج بذلك ما لو اقتصر على الإشارة أو على ذكر الدار وهما المذكوران هنا (قوله الان اعيدت يا لنها) أي اعيدت دارا كما في شرح البهجة وغيره

من انتهت الحلف الى الموت فحق كله في هذه المدة حنث وأما اداء بهضم به ان اراد في مدة عمره حنث بالكلام في أي وقت والام بحث الابايع فليس في محله ٦٢ فاحذره فانه لا حاصل له وبسليم ان له حاصله فهو مستغنى لا يعول

لم يحنث كالملكه (وان استوفى وفارقه فوجده) أي ما اخذه منه (ناقصا فان كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحنث) لان الرداء لا يمنع الاستيفاء وتقييده ابن الرفعة تبعه الا ما ورد في ذلك بما اذا كان التقاوت بسيرا بحيث يتساحح به فراحمل نظرا لان ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) بان لم يكن جنس حقه بان كان حقه دراهم فخرج المأخوذ خذما أو مغشوشا (حنث عالم) بذلك عند الفارقة لانه لا يفارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حينئذ (القولان) في حنث الجاهل أظهرهما عدمه (أو) حلف (لا رأي منكرا) أو نحو لفظ (الأرضه) الى القاضي (فراي منكرا) (وتمكن) من رفعه له (فلم يرفع) أي لم يوصله بنفسه ولا غيره بلفظ أو كتابة أو رسالة خبره له في محل ولا يشترط في غيره اذ لا فائدة له (حتى مات) الحالف (حنث) قبيل موته لتقوضه البر باختياره والمخبر باعتباره كونه منكرا باعتقاد الحالف دون غيره وان للرؤية من الاعمي محمولة على العلم ومن يصير على رؤية البصر (ويحتمل) القاضي في لفظ الحالف حيث لا يشترط له (على قاضي البلد) أي بلد الحلف لا بلد الحالف فيما يظهر نظير ما صرح في مسئلة الرأس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر بأحدهما أو بغيرهما فالمخبر انه لا بد من رفعه اليه لان القصص من هذه البين التوصل الى طريق ازالته (فان عزل فالبرق الرفع الى) القاضي (الثاني) لان التعريف بالبعصه وجميع التخصيص بالوجود حالة الحلف فان تعدد في البلد فخير وان خص كل بمسبب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلافا لان الرفعة اذ رفع فعمل المنكر للقاضي منوط باختياره به لا بوجوب اجابة فاعله ومعلوم ان ازالته بحكمة منه ولو رآه بخصرة القاضي فالمخبر انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رفعه اليه والام نكاحه كاهو الظاهر بقوله رفعت اليك تنبئك لان هذا لا يراد عرفا من لا رأيت منكرا الارفقت الى القاضي (والا ارفقه الى قاض بر بكل قاض) بكل بلد كان لصدق الاسم وان حصلت له الولاية بعد الحلف (او الى القاضي فسلان فراه) أي الحالف المنكر (ثم) لم يرفع اليه حتى (عزل فان نوى مادام قاضيا حنث) بعزله (ان امكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لانه قوت البر باختياره ولا ينافيه ما في الارضة من عدم حنثه لتكبه من الرفع اليه بعد اولائه ثانيا لانه عبر في الكتاب هنا بالدعومة وهي تنقطع بعزله ولم يصبر في الروضة بها فافترقا ولا يقال ان الطرف لا رأيت منكرا الارفقت الى القاضي فسلان مادام قاضيا انما هو ظرف للرفع والدعومة موجودة في رفعه اليه حال القضاء لان كلامهم في نحو لا كله مادام في البلد فخرج ثم عادي يقتضي انه لا بد من بقاء الوصف المعلق بدوامه من الحلف الى الحنث فحق زال بينهما ما لا حنث عملا بالمبادر من عبارته (والا) بان لم يتمكن من

عليه اه ج ومفهوم قوله دين انه لا يقبل منه ذلك ظاهرا (قوله فوجده ناقصا) أي وجده ناقص القيمة اذ لا يصدق على ناقص الوزن أو العدد انه استوفى حقه (قوله او نحو لفظ) في محل لا يليق به اللفظ كالمجسد (قوله باعتقاد الحالف) وعليه فيبر برفعه الى قاضي البلد وان كان لا يراه منكرا (قوله نظير ما صرح في مسئلة الرأس) الذي مر ان المتعدد في مسئلة الرأس انه لا يتعين ببلد الحالف لكنه مر له انه يشترط في الحالف ان يكون من أهل البلد التي تباع فيه مفردة وان كل في غيره فاهنا موافق لما مره في مسئلة الرأس (قوله فان تعدد أي القاضي وقوله تغير أي وان كان المحالوف عليه لا يقضي عليه من رفعه له في العادة بتعزير ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية (فائدة) وقع السؤال عن رجل

تشاجر مع زوجته فهددته بالشكاية فقال لها ان استكيتي فانت طالق فمينت عليه رسول من قصاد الشرع فهل يقع عليه الطلاق أم لا والجواب عنه ان الظاهر الوقوع لان الايمان ميناها على العرف وأهل العرف يسمون ذلك شكاية فاقهوه ولا تفرغ عاتل عن أهل العصر من عدم الطلاق معللا بذلك بما لا يجزى (قوله مادام في البلد فخرج) ظاهره وان قل ان لم يكن بقصد الذهاب الى محل آخر

وحينئذ في الاستثناء عزارة (قوله فلم يقبل) ظاهر هذا مع الجواب الاتي انه لا يقبل فيما فيه تغليب عليه وليس مرادنا كما يعلم من التفرع الاتي في قوله فيقبل ظاهره فيما فيه تغليب الخ الا ان في العبارة قلاصة (قوله بما لازما) أي من جهةه  
 و مراده بلزومه ما يشتمل الزامه يدل على ذلك ما ذكره بعد (قوله فيما مر آفا) أي في قول المصنف ولو انهم دمت باعتبار  
 ما صور به الشارع (قوله وعملنا بالنية) عطف على قوله تغليب للشارة فالاول تغليب للنمو المعطوف لتغليب لما زاده  
 (قوله أو تعجب القاضي) أي أو أعلم انه لا يمكن من الرفع اليه الا بدراهم يفرمهالة أولن يوصله اليه وان قلت (قوله عمل ذلك  
 النهر وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كجبر مصر وسافر في الحين ٦٣ الذي اتنى عظمه فيه كرم  
 الصيف (قوله بوصوله

محملة بترخص منه المسافر)  
 أي مع كونه تصد محلا بعد  
 فاصده مسافرا في العرف  
 فلا يكتفي بمجرد خروجه من  
 السور على نية أن يعود  
 منه لان الوصول الى مثل  
 هذا لا يسمى سفرا ومن ثم  
 لا ينتقل فيه على الدابة ولا  
 لغیر القبله (قوله ولا حاجة  
 فيما دون ذلك) أي بل المدا  
 على ما يسمى سفرا ويجرد  
 الخروج من السور بضو  
 ذراع مثلا على نية أن يعود  
 منه لا يسمى سفرا فلا بد  
 من قصد حمل بعده مسافرا  
 وان اتفق عوده بعد خروجه  
 من السور قبل وصوله  
 الى النخل المذكور لوجود  
 معنى السفر  
 ففصل في الحلف على أن  
 لا يفعل كذا (قوله  
 لا يشتري عينا بعشرة)  
 خرج به ما لو قال لا اشتري  
 هذه العين ولم يذ كرثنا  
 فيحتمل اذا اشترى بعضها

الرفع اليه لتجويس أو مرض أو تعجب القاضي ولم نذكره من اسئلة ولا كتابة (فكم ذكره) فلا  
 يحتمل (وان لم ينو) مادام قاضيا (يرفع اليه بعد عزله) سواء أقوى عينه أم لم ينو شيئا لتعلق  
 البين بعينه وذكر القضاء للتعريف فاشبهه قوله لا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها فانه  
 يحتمل تغليب العين مع ان كلام الوصف والاضافة يطرأ ويؤول وبذلك فارق ما مر في لا أكل  
 هذا العبد فكأنه بعد عقده لان الرق ليس من شأنه ان يطرأ ويؤول ولو حلف لا يسافر بحرا  
 مثل ذلك النهر العظيم كما أتى به الولد رحمه الله تعالى فقد صرح الجوهري في معجمه بأنه  
 يسمى بحرا قال فان حلف ليسافر نرى بقصر السفر والقرب الاكتفاء بوصوله محلة بترخص  
 منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما ينتقل فيه المسافر على الدابة لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة  
 ولا حاجة فيما دون ذلك

(فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا) (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى  
 نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فهل يحتمل أولا الوجه الثاني سواء قال لا اشتري عينا فاشترى  
 أولا اشتري هذا انه لا يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بعشرة وكونها استقامت عليه  
 بعشرة لا يفيده لان المدار في الامعان غالب عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال  
 القصد عدم دخوله في ملكه بعشرة وقد وجد أو لا يبيع أولا يشتري بفعله لنفسه أو غيره  
 بوكالة أو ولاية عقد احصيا فاسد (احت) ظهوره في الاول وشموله للفظ لذلك في الثاني  
 نعم يحتمل في الخ بقاسده ولو ابتاع ارباعا ثم بعثه فاسد فاشترى عينا فاشترى عينا فاشترى عينا  
 لا يباطله ولو قال لا يبيع فاسد ارباع فاسد اربعه وجهان أو وجههما كما رحمه الامام الحنفى  
 ومال اليه الا ذمى وغيره وان كان ظاهر كلامهما معه جزم به في الانوار (ولا يحتمل بعدد  
 وكيله) لانه لم يعتقد واحد الزركشى من تفريقهم بين المصدر وان الفصل في قولهم تلك  
 المستعبر ان ينفع فلا يجوز والمستعبر المتعذر فيؤثر انه لو أتى هذا بالمصدر كذا ففعل الشراء  
 أو الزرع حتم بفعل وكيله وفيه نظر بل لا يصح لان الكلام ثم في مدلول ذلك للفظين  
 شراعه وهو ما ذكره فاسموا ههنا في مدلول ما وقع في لفظ الحلف وهو في لا أقبل الشراء ولا  
 اشترى وفي حلف أن لا اشتري واحد وهو ما يشرى للشراء بنفسه (أو) حلف لا يزوج أولا  
 يطلق أولا يمتن أولا يضرب فويل من فعله لا يمتن (لان حلقه على فعل نفسه ولم يوجد سواء  
 في ذلك أ كان لا يتأخلف فعله بنفسه ويحسنه أولا وسواء أ كان حاضر افعل الوكيل أم لا

في مره وبهذه في مره أخرى لانه صدق عليه انه اشترى ما يدل له ما سياتي فيما لو حلف لا يدخل دار اشترى هذا فيدخل  
 مالكة ما اشترى ك على ما يأتي (قوله الوجه الثاني) وينبغي أن يأتي مثل ذلك فيما لو قال لا أسعها بعشرة فباع نصفها بخمسة  
 ثم نصفها بخمسة فلا يحتمل (قوله لا يبيع) أي في الحلف (قوله عقد احصيا) ولا فرق في ذلك بين العاين وغيره (قوله لا يباطله)  
 قال حج وقضية فرقه بين الباطل والفاسد في العارية والخلع والكتابة الحاقها بالخ فيما ذكر من الحلف بفاسد هادون باطلها  
 وفيه نظر ولم يتعرض كالشارح للمرءة فيما لو حلف لا يعمر فاعمر فاسد (قوله بل لا يبيع) معتمد (قوله وهو ما يشرى للشراء  
 بنفسه) أي فلا يحتمل بفعل وكيله



بقوله أو يريد أي دار (قوله وإنما بطل البيع في بطلان هذه الشاة الخ) فمرقيد أن التسمية أقوى من الإشارة وهذا منه فلا حاجة به إلى جواب فتأمل (قوله بل مجرد الإشارة الصادقة بالابتداء والادوام) قال ابن قاسم أي ابتداءه ودوامها فيمنح فيه قال وكانه أراد حال ملكه وبعد زواله (قوله بعلاج) أي أو خلقه كما في النسخة وهو الذي يظهر فيمنح فيه (قوله وأطلق) أي أو أراد مادام مستغنى عن نفسه كما هو ظاهر ٦٤ بخلاف ما إذا نوى مادام عقدا جارية بما قبل من تنقض مدته فإنه يبحث لأن أجزائه

باقية لم تنقض ولم تنقض ذلك ذلك الوفي العراقي أيضا (قوله) أخذ ما قالوه في لأرأيت منكرا الارتفاع لقاضي الخ ياتي في شرح مسألة القاضي الثانية في المتن أن هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديمومة (قوله بوصف مناسب للمعايير عليه الخ) أي لأن الرفع إليه مناسب لاتصافه بالتصايف لا يرفع إلا للقاضي أو نحو ذلك الوصف الذي هو القضاء بطراو يزول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة الرفع جسيما وجسد هذا الوصف فهو من دلالة الإجماع المقررة في الأصول هذا والذي

(قوله وهو الموكل عليه) متعلق بتميز (قوله فيبحث بالتوكيل) أي بفعل الوكيل الناشئ عن التوكيل (قوله لأنه بعده) أي الحالف (قوله لم يثبت بترويج الجبر) ظاهره وإن أذنت له وتنبؤت فيه لوجود الأذن فالأقرب المثلث بانها المذكور (قوله بخلاف مالو زوجت

وأنما جعلوا إعطاءه وكلها بحضورها كأعطائها كأمير في الخلع في أن أعطيت لاته حينئذ يسمى إعطاءه وأوجبوا النسوة بين الموكل وخصمه في المجلس بين يدي القاضي ولم ينظروا الوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصمه حقيقة وهو الموكل عليه (الآن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيبحث بالتوكيل في كل ما ذكر لأن المجاز المرحوح يصرف في الثانية والجمع بين الحقيقة والمجاز قاله الشافعي وغيره وإن استبعد أنه أكثر الأصوليين ولو حلف لا يبيع ولا يول لم يثبت يبيع وكيف قبل الحلف لأنه بعده لم يول ولم يباشر وأخذ منه البليغي أنه لو حلف لا يخرج زوجته إلا بآذنه وكان أذن لها قبل الحلف في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد البين لم يثبت وفي ذلك نظر والأقرب المثلث (أولا ينكح) ولا نية له (حيث بعقد وكيله له) لأن الوكيل في النكاح سفر محض ولهذا اتين أصاغة القبول له كأمير ولو حلفت بحجرة لا تتزوج لم يثبت بترويج الجبر لها بخلاف مالو زوجت النيب باذنها لو حلفا قاله البليغي وما أفتى به من عدم حنث من حلف لا يراجع فوكل من راجع له مفرع على رأيه أنه لا يثبت بترويج الوكيل له من حلف لا يتزوج وهو مردود والقول بذلك لأنهم اغتفروا فيها الكونهما استدامة مالا يقتضوا في الابتداء ليس بشيء (لا يقبوله) هو (غيره) لمأمراه صغير محض فلم يصدق عليه أنه نكح نعم أو نوى أنه لا يفعل ذلك لنفسه ولا غيره حنث كأمير مأمرا ما لو نوى بما ذكر الوطه لم يثبت بعدة وكيله لمأمرا من أن المجاز يتقوى بالنية (أولا يبيع) أو لا يؤثر مثلا (مال زيد) أو لا يذم لا خلافا للبليغي في الفرق بينهما ومن ثم تعين في لا تدخل في داران في حال ما من دار أقدم عليها الكونهما نكحة وليس متعلقا بدخول لأن ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيبحث بدخول دار الحالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه باذنه) أو أذن نحو ولي أو أم أو نظير مع علمه بكونه مال زيد الحاصل أن يبيعه بها أصحها (حنث) لصديق الاسم (والأب) بانه باعها باملا (فلا) حنث لمأمرا من أن العقد عند الإطلاق يختص بالصحيح وكذا العبادات الأربع (أولا) يتبرع وأطلق شمل كل تبرع من نحو صدقة وعتي ووقف وأبراء لنحو زكاة (يحب له) أي زيد (فأوجب له) العقد (فلم يقبل لم يثبت) لعدم تمام الحبة ويجري هذا في كل عقد يحتاج إلى إيجاب وقبول (وكذا) أن قبل ولم يقبض في الأصح لا يثبت لأن مقصود الحبة نقل المثلث ولم يوجد الثاني يثبت لأن الحبة قد حصلت والمختلف المثلث (ويبحث) من حلف لا يهب (بعمري وربي وصدقة) مندوبة ولا واجبة كندوز زكاة وكفارة مبدية لأنها أنواع من الهبة (لا إجارة) ادلا ملاك فيها وضيافة (ووصية) لأنها جنس مغاير للهبة (ووقف) لأن الملاك فيه تعالى وما يجتسه البليغي من حنثه بعين موجودة حال الوقف يلزمها الموقوف عليه كصوف الهبة ووبرها ولها لأنه ملاك أعيانها بغير عوض محل توقف والأوجه خلافه لأنها واقعة تابعة غير مقصودة (أولا) تصدق حنث بصدقة فرض وطقوع ولو على غير ذي ويعتق ووقف لأنه يسمى صدقة وأبراء فان

النيب أي أو البكر بان زوجها غير الأب والجدة باذنها فيبحث (قوله وهو مردود) أي يحنث براجعة الوكيل (قوله والقول بذلك) وقاله ج (قوله لم يثبت) أي يقبل منه ذلك ظاهرا (قوله فيبحث بدخول دار الحالف أي ومثل ذلك ما لو قال لا أدخل لك دارا (قوله ويهدية) عطف على قوله بعمري الخ (قوله هنا جنس) ومثله يقال في الضيافة

سأني في مسئلة القاضي انه حيث نوى اللبوعمة فيها انقطعت العزل وان عاد الى القضاء أي ان لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر مما هنا وحينئذ فلا فرق بين مسئلة دخول الدار ومسئلة الرفع للقاضي (قوله كالحالة الأخيرة) أي اذا أراد ما دام فيه هذه المرة (قوله فان اراد الثاني حل عليه) انظر هل المراد حله عليه وحده أو مع الحقيقة (قوله والثاني على المنصوب

(قوله ولهذا حلت له) أي الهبة وكذا الهبة لان كلاهما لا يسمى صدقة (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف أن لا يبيع لم يحنث بها لانها لا تسمى هبة ٦٥ (قوله ولو بعد افراز حصته) أي بعد ان

قسم حصته من شريكه  
قسمه افراز (قوله قسمه  
رد) أي أو تعدل أخذا  
من قوله لان هذه القسمة  
بيع (قوله رد احدي  
الحصتين) قضيته وان لم  
تختلف قيمتهما بل وقضيته  
انه لو اشترى بطيختين فدفعت  
أحدهما لآخر شيأ في  
مقابلة حصته من احدي  
البطيختين انه يكون سباعا  
وكتب ايضا لطف الله به  
قوله رد احدي الحصتين  
أي شيأ من المال (قوله  
وبأن في الافراز الخ) وفي  
نصفه أو يفرز حصته  
اذ لا حث بالمشاع وقوله  
أو يفرز الخ يتأمل هذا  
مع قوله قبل ولو بعد افراز  
حصته (قوله ليس فيها  
لفظ بيع) أي فيسهل حل  
في ذلك قسمه التعديل  
حيث لم يجر فيها لفظ بيع  
فلا يحنث به بل وقضيه  
عبارة ان قسمه الدول لم  
يجز فيها لفظ بيع لم يحنث  
بها وقضيه قوله قبل

أن يبارية أو ضيافة أو فرض أو قراض وان ظهر فيه ربح فيما يظهر فلا ولم يحنث (صدقة  
ولا (هبة في الاصح) لانها لا تقتضاهما التملك لا تسمى صدقة ولهذا حلت له صلى الله عليه وسلم  
بخلاف الصدقة وفارق عكسه بان الصدقة أعص فكل صدقة هبة ولا عكس نعم ان نوى  
بالهبة الصدقة حث والثاني لا يحنث كالو حلف لا يبيع فصدق (أو لا يأكل طعاما) اشتراه زيد  
لم يحنث بما اشتراه (زيد مع غيره) يعني هو وغيره معا وحررنا كأن اشتري بامشاه ولو بعد  
افراز حصته كما اقتضاه اطلاههم لان كل جزء منه لم يخص زيد بشراؤه واليمين محمولة على ما يتبادر  
منها من اختصاص زيد بشراؤه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول دار شركة  
بينه وبين غيره وخرج بالاقرار ما لو اقتضاه قسمه قد كان اشتريا بطيخة ورواية قراضيا برد  
احدي الحصتين فيحنث لان هذه القسمة يبيع فصدق ان زيدا اشتراه وحده (وكذا وقال)  
في يمينه لا يأكل (من طعام) اشتراه زيدا في الاصح) لما تقرر (ويحنث بما اشتراه) زيد (سلما)  
وبما ملكه بالشرك وقواصة لانها أنواع من البيع وعدم انعقادها بلفظه انما هو لما فيها من  
الخصوصيات وان كانت بيوعا حقيقة اذا اخلص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إرادته بلفظ  
العام لقوات المعنى الزائدة على العام وصورته في الاتصاف ان يشتري بعده الباقي ويأني  
في الافراز هنا ما مر وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه له وكيله أو عاذه ليه بنحو رد بعيب  
أو أقالة أو صلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع لانها لا تسمى بيوعا حالة الاطلاق (ولو اخلط)  
فيما لو حلف لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد اذا التنكير يقتضي الجنسية فلم يشترط  
أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بشترى غيره) يعني مملوكة ولو بغيره (لم يحنث حتى  
يتقن) أو يظن (أكله من ماله) بان كل قدر أصالحا كالنصف ونحوه لانه به يعلم الحث  
بخلاف نحو عشرين حبة ولا ينافيه ما مر من انه لو حلف لا يأكل ثمرة واختلطت بثمر  
فأكله الا واحدة لم يحنث لانها تنقته أو ظنه عادة ما بقيت ثمرة ولا كذلك ما هنا ولو نوى  
هنا نوعا محاذا كزعلق الحنث به (أو لا يدخل دارا) اشتراه زيد لم يحنث بدراؤها (أو  
بعضها) (بشعة) لان الاخذ بها لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ولا يتصور اخذ جميع الدار  
بها بان يكون بشعة الجوار ويحكم بها حكم راد وبان يملك انسان نصف دار ويبيع  
شريكه نصفها فأيأخذها تمام يبيع مالم يملكه بها لا تخريبه المشتري لا تخريباً حظه  
النشر بل كما يصدق حية غذائه أخذ حبه بها ولو حلف لا يلبس حلما حث بخلاف  
وسوار وملج وطوق وخاتم ذهب وقضيه أو لا يلبس خاتما لم يحنث بلبسه في غير الخنصر

٩ نهاية  
١٠ تامن قراضيا رد احدي الحصتين خلافة (قوله لان لا تسمى بيوعا) لتعليل لقوله أو عاد  
اليه بنحو رد بعيب وما بعده (قوله تعلق الحنث به) وقياس ما مر من عدم القبول فيما قال أردت بداره مسكنه حيث  
تلف باطلاق عدم قوله هنا (قوله مالم يملكه) وهو حصته الأصلية (قوله لم يحنث بلبسه في غير الخنصر) قضيته انه لا فرق في  
ذلك بين الرجل والمرأة وعبارة حج نعم تقلاع جامع للمزني انه لا حث بلبس الخاتم في غير الخنصر لانه بخلاف العادة واستدل  
البعوى بما لو حلف لا يلبس القلنسوة فلبسها في رجله ورده ابن الرقة بان الذي ينبغي فيه حث المرأة لا الرجل لانه العادة  
فيها واتصهر هو وغيره بأنه الموافق لما مر في الودعة ورجح الأذري قول الرقابي في الالهاب

الحق في العبارة قلب وحقه لو الثاني بحث الثاني جمل على المنصوب (قوله والثالث علمهما جميعا) أي يحمل علمهما مجتمعين فلا يبحث الا بهذا المنفذ على عليه هذا الباب بخلاف ما اذا انفرد أحدهما (قوله وهو تعلق الكل بها) قضيته أنه لو تعلق

ببحث مطلق الوجود حقيقة اليأس وصدق الاسم ثم بحث أنه لا فرق بين لبسه في الأغلة العليا وغيره هو هذا هو الأقرب لقاعدة الباب وليس كذا ذكره البغوي لأن ذلك لم يستدل أصلا وهذا معناه في عرف أقوام وبلدان مشهورة وعما يؤول به انه بغير المنصوب ليس من خصوصيات النساء ممن كراهته ٦٦ لرجل فلا قالان زعم حرمة تحجبانه من خصوصياتهن (قوله

أو ليس له قوبا لم يبحث) أي وإن أراد تبعية نفسه عنه وينبغي أن المراد بالعطش الذي يبحث به ما يصدق عليه عطش وإن قل

كتاب النذر  
(قوله لغة الوعد بغير أو شر) هذا أحد معانيه اللغوية ولا ففي شرح المنهج مانعه هو لغة الوعد بشرط أو الالتزام باليس بلازم أو الوعد بغير أو شر (قوله وإن تكرر في حقه) وينبغي أن مثل النذر غيره من سائر القرب فيما كونه ينهيا (قوله عينية) كهذا الثوب وخرج التي في الذمة فيصنع نذر المحجور لها كما اعتد مرأه سم على منهج وظاهره أنه لا فرق بين حجر السفه والفسل ثم انظر بعد الصفحة من أين يؤدى السنة هل هو بعد رشده أو يؤدى الولي من مال السفه ما التزمه

### كتاب النذر

عقب الإيمان به لأن أحد واجبه كفارة عين أو التقدير بينهما وبين ما التزم به وهو بالجملة لغة الوعد بغير أو شر وشرا الوعد بغير بالتزام قرينة على وجهه يأتي فلا يلزم بالنسبة وحدها وإن تكرر في حقه أيضا ما فواء الأصل فيه الكتاب والسنة والأصح أنه في البجاج الآتي مكرره وعليه يعمل إطلاق المجموع وغيره هنا قل لغة النهي عنه وأنه لا يأتي بغيره وإنما يستخرج به من البصير وفي التبرر عدم الكراهة لأنه قرينة سواء في ذلك التعلق وغيره أذهو وسيلة لطاعة والوسائل تعطى حكم المقتصد وأركانه نادر ومنذور ووصيفة بشرط الناذر اسلام واختيار وتفوذ تصرفه فيما ينذره فبعض نذر سكران لا كافر وغير مكلف ومعه كره ومحجور عنه أو فلس في قرينة مالية عينية ونذر القن مالا في ذمته كعقابه خلافا لبعض المتأخرين ولا يلزم إمكان فعله المنذور فلا يصح نذره صومالا يطيقه ولا بعدد من مكة حيا هذه السنة وسواء في الصيغة أ كانت بلفظ أم كتابة مع نية أم إشارة أو نرس نذل أو تشعير بالتزام كعبية العقود ويكفي في صراحته أن نذر لك كذا أو أن لم يقبل الله (هو ضرب نذر بواجب) يقع اللام وهو التماضي في الخصومة ويسمى نذرا وعين بلجاج وغضب وغلق بفتح الجمة واللام هو أن يمنع نفسه أو غيره من شيء أو يحث عليه أو يتحقق خبرا غضبا بالتزام قرينة (كان كلفه) أو أن لم آكله أو أن لم يكن الأمر بقلته (فقله على) أو فلي (عنى أو صوم) أو عتق أو صوم أو عتق (وقه) عند وجود التعلق عليه (كفارة عين) نذر مسلم كفارة النذر كفارة عين ولا كفارة في نذر التبرر جزا فاعتن حمله على نذر البجاج (وفي قول ما التزم) تخبر من نذرو سعى فعله ما سعى (وفي قول أبيه ما شاء) لأنه يشبهه النذر من حيث

أو كيف الحال ثم رأيت في شرح الروض أن الفقه يؤدى بعد رشده وبقي ما لو مات ولم يؤدوا الظاهره يخرج أنه من تركه بعد موته لأنه دين زعم ذمته في الحياة وقياسا على تنهيد ما أوصى به من القرب (قوله كعقابه) أي وهو باطل إذا كان بغير إذن سيده أو أباياه أنه يصح يؤدى به من كسبه الحاصل بعد النذر كما يؤدى الواجب بالنكاح بالاذن عما كسبه بعد النكاح لا بعد الاذن (قوله ولا بعدد عن مكة) أي بعد الايدرك معه الحج في تلك السنة على السرا المعتاد (قوله نذرت لك كذا) عبارة شتى لا بدى ولو لا نذرت فلان بكذا المنة قد وظاهره أنه لو نوى به الاقرار أزم به اه عليه فيفرق بينه وبين ما ذكره الشارح بأن الخطاب يدل على الانشاء بسبب العرف كافي بمتك هذا بخلاف الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء

بها غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا أو يضاحضت فليراجع (قوله من اذع اسكاه) هلا بحث غير المعتاد أيضا المصروبان  
 ان العادة اذ انبتت بمحل عمت جميع المحال (قوله وبجحت الاذرى) الذى فى كلام الاذرى حزم لا بحث (قوله وعلم عا تقرر  
 ان البيت غير الدار) أى ولا نظرا الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار ووجه ان العرف العام مقدم على  
 (قوله قلت الثالث اظهر) وان كان ما التزمه معينا كان كلكك لله على عتق عبدى هذا مثلا (قوله كلا آكل الخبز) كان قال  
 ان كلت زيدا لله على ان لا آكل الخبز ولا يتوهم اتحادهما مع ما سياتى فى قوله ولونذر فعل مباح أو تركه الخ والقرينة على  
 التصور المذكور انه مثل بقوله لله على عتق أو صوم الخ وقوله هنا اذ التزم الخ ٦٧ أى بدل قوله عتق أو صوم مع

ملاحظة قوله لله على الخ  
 (قوله ومنه) أى نذر الحاج  
 (قوله فان لم ينو التعليق)  
 أى تعليق الالتزام وقوله  
 مطلقا أى سواء كان يجوز  
 فى الكفارة أم لا (قوله  
 لغو) أى حيث لا يصح  
 تعليق فليغو وان نوى  
 التعليق بخلاف ما تقدم  
 فى قوله ومنه ما يعتاد الخ  
 فان صورته ان يقول ان  
 كلكك مثلا فالتعلق يلزمى  
 ثم رأيت سم على ج ذكر  
 الاستشكال فقط (قوله  
 أحد ذنبك) أى التعليق  
 والالتزام (قوله وهما هنا  
 غير مقصودين) وعليه  
 فلو قصد التعليق لم يؤثر  
 وما المانع من الانقضاء  
 عند التعليق على معنى ان  
 كتبت فعلته فليزمنى العتق  
 فليأت (قوله تخيير بين  
 قرينة) أى كسبيج أو صلاة  
 ركعتين (قوله يخالف  
 لتصحبه) لم ينقل فى على

انه التزام قرينة واليمين من حيث ان مقصوده مقصود اليمين ولا سبيل للجمع بينهما من حيث  
 موجبهما ولا لتطليلهما فتعين التخيير (قلت الثالث اظهر وجه العرايين والله أعلم)  
 لما قلناه اما اذا التزم غير قرينة كلا آكل الخبز فليزمه كفارة يمين ومنه ما يعتاد على السنة  
 العوام العتق يلزمى أو يلزمى عتق عبدى فلان أو العتق لأفصل أو لأقل كذا فان لم ينو  
 التعليق فليغو أو نواه تخييرهم ان اخذوا العتق أو عتق اليمين اجزاه مطلقا أو الكفارة أو اراد عتقه  
 عنها تخيير به صفة الاجزاء أو ان فعلت كذا فعبدى حرم فله عتق كافى المجموع خلافا لما وقع  
 للزركشى لان هذا محض تعليق خال عن الالتزام بصور على وقوله العتق أو عتق فنى فلان  
 يلزمى أو العتق ما فعلت كذا الغلو انه لا تعليق فيه ولا التزام والعتق لا يخلف به الا على أحد  
 ذنبك وهما هنا غير مقصودين (ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين أو) ان دخلت فعلى كفارة  
 (نذر لزمته كفارة) فى الصورتين (بالدخول) تغليباً لحكم اليمين فى الاولى ونذر مسلم فى الثانية  
 اما اذا قال فعلى يمين الغلو انه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف واليمين لا يلتزم فى الذمة أو فعلى نذر تخيير  
 بين قرينة من القرب وكفارة يمين ومن هنا عين جرنذرى كلام المصنف عطف على يمين وامتنع  
 رفعه لخالقه ما تقرر اذ تعين الكفارة عند الرفع بخلاف تصحيحه ويؤيد ما تقرر فى على نذر انه  
 لو اتي به فى نذر البر كان شفى الله مريضى فعلى نذر لزمه قرينة من القرب والتعيين اليه قاله  
 الملقيني (ونذر تبرر) معنى به لطلب البر والتقرب الى الله تعالى (بان يلتزم قرينة) أو صفتها  
 المطلوبة فيها (ان حدثت نعمة) تقتضى سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحسود  
 (أو ذهبت نعمة) تقتضى ذلك أيضا كذا قبله الامام عن والده وطائفة من الاصحاب لكنه  
 رجع قول القاضى عدم تنقيدها بذلك وهو الاوجه كما اعده ابن الرفعة وغيره وصرح به  
 ان قال فى لو قالت زوجها انما عتقنى فعلى عتق عبدى فان قالت على سبيل المنع فلها ج أو  
 الشكر لله حيث رزقها الاستمتاع به لزمها الوفاء اه والحاصل ان الفرق بين نذرى الحاج  
 والتبرر ان الاول فيه تعليق بمرغوب عنه والثانى بمرغوب فيه ومن ثم ضبط بان يعلق بما يقصد  
 حصوله فصور ان رأيت فلانا فى صوم يحتمل النذرين ويقتضى أحدهما بالفسد وكذا  
 قول امرأة لا تخان تزوجتى فعلى ان أبرئك من مهرى وسائر حقوقى فهو تبرر ان أرادت  
 الشكر على تزوجه (كان شفى الله مريضى لله على أو فعلى كذا) أو ألفت نفسي كذا أو فكذا

نذر نفع صاعن المصنف ولا غيره فعل المراد انه يخالف تصحيحه السابق فى قوله قلت الثالث اظهر فان النذر من جملة القرب  
 أو انه يصح فى بعض كتبه ولم ينقله (قوله والتعيين اليه) أى الى رأيه (قوله بان يلتزم قرينة) ومن ذلك ما وقع السؤال عنه من  
 ان شخصاً قال لمريم التزوج بابنته لله على "ان أحضرها بقدر مهرها مراراً فهو نذر تبرر فليزمه ذلك وأقل المرار ثلاث مرات  
 زيادة على مهرها (قوله أو صفتها المطلوبة) كابقاع الصلاة فى الجماعة (قوله يقتضى سجود الشكر) أى بان كان لها وقع  
 (قوله عدم تنقيدها بذلك) أى اقتضاها بسجود الشكر (قوله ويقتضى) أى يتعين (قوله فهو تبرر) أى يجب عليها اراؤه  
 بما يجب لها من المهر وما يترب لها بدته من الحقوق بعدوان لم تعرفه كاسأتى فى قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر  
 ما نذر به فيه صوم خمس ما يخرج له من معشره قاله القاضى (فصرح) استطرادى وقع السؤال عما لو نذر شخص انه ان

الترقي الخاص ويصير هذا كلام الازهر في ما ذكره من الاطلاق الذي في الشارح هنا وقال انه لا يصح عقبه بقوله وعن القاضي أبي الطيب الميل الى الحنث أي فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل فذهب الدار أو مضى أو مضى لان جميع الدار بيت بمعنى الابواب قال أعني الازهر قلب وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من

ورقة الله ولدا سميا بكذا اهل بنعقد نذر وهو لم يخرج من عهده النذر بعد حصول الوديق له سميت ولدي بكذا وان لم يشتر به والجواب عنه ان الظاهر ان يقال ان كان ما ذكره من الالفاظ التي يستحب التمسك بها كصحة أو جد وعبد الله انعقد نذر وأنه حيث سماه بما عينه برهان لم يشتر ذلك الاسم بل وان هجر بعد قتلها فانه يقع كثيرا (قوله ولم يذ كر شيئا) أي مصرفا يدفع فيه (قوله والفرق انه لم يمين) أي بين قوله ان شق الله صرضي الخ وقوله لله أو على التصديق الخ (قوله وبين الغامض بریده) أي من دواهم أو غيرها كقص ٦٨ أو قول (قوله والصحة بما اذا ذكر الغامض) فثبت بكل هذا على ما قاله ج

فيما لو حلف أن يفعل كذا وكرر ذلك من ان الكفارة لا تمتد بحيث لم يقض تكفير فان مقتضاها عدم تعدد الكفارة عند الاطلاق بل وفصل الاستئناف ومقتضى ما هناء في مسئلة النذر التعدد مطلقا وقد يفرق بينهما بان ما هناء المراد تحقيق امر مستقبل فالمقصود من اليمين عليه وان تعددت فعل الخوف عليه لا غير والتعليق هنا يستدعي قرينة غير الاولى فلا يترك مقتضاها الابصار وهو التوكيد (قوله أو مبتدع) ومثله من تركيب كبيرة (قوله ولا موسر) ولعل وجه تسمين الدفع للموسر وجواز العدول عن الكافر والمبتدع للموسر والسنن ان التصديق عليها قد يكون سببا لبقائها على الكفر والبدعة بخلاف المار التصديق على الموسر فانه لا يترتب عليه شيء (قوله ومن ثم لو عين شيئا) كان قال لله على ان أنصدق بهذا أو أنصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال لله على فعل ليله للفرع لعلنا نجيب عليه فعل ما اعتد في مثله ويرى ما يصديق عليه عرفانه فعل ليله ولا يجزئه التصديق بما سوى ما يصرف على الليله ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فان كان قضا مثلا اعتبر ما يسمى ليله في عرف الفقهاء (قوله والافلا) دخل فيه ما لو كان لجهة عامة كالضقة اقلير اجمع وقياس ما في الزا وغيره اخلافه فيجب الفور (قوله هرت مسجد كذا) خرج به ما لو قال فعلي هجرة مسجد كذا فلتزمه عمارته ويخرج من عهده ذلك بما سمي هجرة لمثل ذلك المسجد عرفا (قوله اجتهد) أي فلو تغير اجتهد فان كان ما فعله عتقا أو صوما أو صلاة أو وضوءا وقع نظروا أو صدقة فان علم القاضي انهم صفة كذا وان تبيين خلافه رجع عليه والافلا وكتب ايضا الطيف الله به قوله اجتهد ومثل ذلك ما لو شق في المنذوره أهوز يدأ محرو

لازم لي أو واجب على وتوذلك مما فيه التزام وما يصرح به كلامه من صحة ان شق الله صرضي فله على ألف أو فلي ألف ولم يذ كر شيئا ولا نواه ليس جراد لزمه في الرضة بالبطان مع ذكره صحة لله أو على التصديق أو التصديق بشئ ويجزئه أقل مقول والفرق انه لم يمين في تلك مصرفا ولا ما يدل عليه من ذكر مسكين أو تصديق أو تصديق فكان الاجام فيها سائر الوجوه بخلاف هذه لان التصديق يصرف لسا كين غالباً ولو أخذ منه صحة نذر التصديق بألف وبين ألفا بما يريده وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع للاذهر في عابوهم الصحة حتى في الاولى وابن القرى بما هو ظاهر في البطان حتى في نذر التصديق بألف فقد غفل عن تصور أصله صورة البطان بما اذا لم يذ كر التصديق والصحة بما اذا ذكر ألفا وشيئا فالفار قد ذكر التصديق وعدمه ولو كرر ان شق الله صرضي فعلي كذا تكرر ما لم يذ كر شيئا ولو لمع طول الفصل فيما يظهر له فيما ادعى من أهل الذمة أو أهل البدعة ابدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لأدريهم يذ كر ولا موسر عنه فقير لانهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئا أو مكنانا للصحة تعين (فترمه ذلك) أي ما التزمه (اذا حصل المعلق عليه) فغير من نذر ان بطيع الله فليطاعه ويلزمه ذلك فورا اذا كان معين وطالب به والافلا وخرج ضوان شق الله صرضي هرت مسجد كذا أو دار زيد فيكون لغوا لانه وعد عار عن الالتزام نعم ان نوي به الالتزام لم يبعد انعقاده ولو شق بعد الشق في الماتزم أهوز عتق أم صوم أم صدقة أم صلاة اجتهد كما أتى به والد رحمه الله تعالى وفارق من نسي صلاة من المجلس يتبين شغل ذمته بالسك فلا يخرج منه الا يمين بخلاف ما هناء فان اجتهد ولم يظهر له شيء وأبى من ذلك فالأوجه وجوب السك اذا لم يذ كر الخروج من واجبه بقضا الفعل السك وما لا يذ كر الواجب الا به فهو واجب وان لم يعلقه بشئ كالله على صوم أو على صوم أو صدقة فلان أو ان اعطيه كذا ولم يذ كر الهبة (زمه) ما التزمه حال أي بوجود ما وسعوا لا يشترط قبول المنذوره بل عدم رده كآياتي (في الاظهر) الخبر

كلامه ان الاصح لا ينظر الى ذلك وجهه اعمد ويبحث ابن قاسم ان يحمل هذا في غير موضع فقال والافهم يطفون القيث على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار الا لفظ البيت (قوله لا سيما اذا بدعته بحيث لا يسمع) فيه ان شرط الحنث كونه بحيث يسمعه كاهن في فصل في الحلف على كل وشرب (قوله اولا يشترط ما مثلا) أي بخلاف نحو لا يحلها ولا يمسها اخذ ما صرنا فيه اذ ابراج (قوله أي من اهل بلد الخ) هذا واجب الاصلاح كانه عليه ٦٩ والدال شارح فيما كتبه على شرح التلخيص

ونقله عنه ابن قاسم لانه مبنى على الضيف وهو ان الرومن اذا بيعت في بلد حنث باكلها الخالف من اهل تلك البلد خاصة والعصم عدم الاختصاص لان السرف اذا ثبت في موضع وهو هذا المعصم ما كتبه ابن قاسم على التخصة الموافقة لما هنا (قوله

(قوله لزمه ذلك جزما) ويخرج عن نذر الاضحية بما يجوز فيه اوعن نذر العنق بما يسمى عقا وان لم يميز في الكفارة قياسا على ما صرح في نذر الجاهل من انه لو اتم عقا تخيير بين ما يسعى عقا وان لم يميز في الكفارة (قوله لصالح الحجرة الشريفة) أي من نذاه اوزم من دون الفقر اعلم تخير به العادة (قوله اوندز) اوينته كما يعلم مما صرح (قوله بل اولى لانه) أي النذر وقوله وان شاركها أي الوصية (قوله وحنته بالمعوم والمعدوم) جعل بعضهم منه نذرها زوجها بما يحدث لها من حقوق الزوجية اهـ (قوله

المار وهذا من نذر التبرر اذ هو تسبيل معلق وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح بالله ضعيف ويسمى المعلق نذرا مجازاة ايضا وقال الله على اخصيه او عند شفاعته لله على عتق لنعمة الشفاء لزمه ذلك جزما تارة بل لا تنافي منزلة المجازاة لوقوعه شكر في مقابلة نعمة الشفاء ونقصية كلام المصنف عدم اشتراط قبول النذور له النذر بقسميه وهو كذلك نعم بشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة عن الثقال في ان شئ الله مرضى فعلى ان تصدق على فلان بعشرة لزمته الا اذ لم يقبل فراده بعدم القبول الا لا غير وما يقع كثيرا من بعض العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم والا فرب فيه الصحة لاشتهاره في النذور في عرفهم وبصرف ذلك لصالح الحجرة الشريفة بخلاف قوله متى حصل لي كذا اجمع له بكذا فانه لغو ما لم يقترن به لفظ التزام اوندز ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره فيصح بحس ما يخرج له من معشر فانه القاضي ككل ولذا وغرة يخرج من امتي او تبر في هذه وكتفى عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الادعي والحاصل انه بشرط في المال المعين لنحو عتق او وصدة ان يملكه او يعلقه عليه ما لم ينو الامتناع منه فهو نذر لجاح وذكر القاضي انه لا زكاة في الحب المذكور قال غيره ومجمل ان نذوق لاشتهاد الا قرب بحسنه للجنين قياسا على الوصية له بل اولى لانه وان شاركها في قبول الاخطار والجهالات والتعليق وحنته بالمعوم والمعدوم ولكنه يميز عنها بعدم اشتراط القبول فيه ومن ثم اتجهت حننه للفقن كالوصية والهبة له فأي فيه احكامهما فلا يملك السيد ما في الذمة الا قبض القن ولا يصح لميت الا لقبول الشيخ الفلاني حيث اراد به قربة كما صرح ينتفع به او اطرده في يحمل النذر له على ذلك ويطلق بالتأنيث الا في المنفعة فيأتي في نذرهما ما في الوصية بها والاف في نذر ذلك لانه امداد حياتك في تأيد كالعمري ونذر قراءة قرآن او عمل مطلوب كل يوم هج ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فان كانت قضى ولو نذر عماره هذا المسجد وكان خرابا فعمره غيره فهل يطل نذره لتعمد نفوذه لانه اغنا اشوار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه مرة أخرى اولا بل يوقف حتى يخرب فيعمره تعصبا للفظ ما يمكن كل محتمل والا لاول اقرب ونهجه للفظ ما يمكن انما يعمل اليه ان احتمل لفظه وقد تقرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة الى الوقت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب بعد زيمته (ولا يصح نذر معصية) غير مسلم لا تذوق معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وافهم كلام المصنف انه لو نذر ان يصلي في مغصوب لم ينقضه وقال الزركشي وهو اوجه من قول غيره بنقضه يصلي في غيره يؤيد الاول عدم انقضاء نذر صلاة لا بسبب لها في وقت الكراهة وصلاة في وقت نجس وكالعصية المكروه لذاته اولا لزمه كصوم الدهر لمن ينصربه ولا يستثنى من ذلك حصة اعتاق الزاهن الموسر لانه جائز كاهن في بابه وقد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا لمقرضه كل يوم كذا مادام دينه او شئ منه في ذمته

ما صرح في الوصية) أي وهو الصحة (قوله وتصح للفظ) أي الواجب (قوله وان خرب بالكسر) أي المختار (قوله وكالعصية المكروه لذاته) أي كاصلاة في الحمام (قوله حصة اعتاق الزاهن الموسر) قالو بفرض حرمة هي لاهم خارج وهي لا تمنع انقضاء النذور من ثم صرح نذر المدن بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق لان سالما خارج ووهب بعضهم في قوله لا يصح النذر هنا

بمخلاف الناطق) هو حلاوة تعقد بياض البيض (قوله ولا حنث عليه) أي وير (قوله وخنزير وذئب) هما دخلان في الميتة (قوله لانه يصح المطلق عدم صدق اللحم الخ) في العبارة فلاقه لا تخفى (قوله ويفرق بين تناول الانسي والوحشي هنا) حق التعبير كما قاله الشهاب بن قاسم ويفرق بين تناول اسم البقر ايضا مثالا للانسي والوحشي جميعا (قوله أخذنا المص) أي في الطلاق (قوله الى محنته) ومحل المحنة حيث نذر في نقد نذره له بمخلاف ما لو نذر لاحد بنى هائم والمطلب فلا ينقد لغرمه الصدقة الواجبة كذا: كاه والنذر والكفارة عليهم (قوله لانه في مقابلة نفسه مخرج القرض) لكن مر انه لو نذر شي الذي أومته مع جاز صرفة لم يمسح أو سني وعليه فلو اقترض من ذى ونذره بشي مادام دينه في ذمته انقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق وهذا ٧٠ بمخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره بشي مادام الدين عليه فانه

لا يصح نذره لمسلم من ان شرط الماذر الاسلام (قوله ولا وجه له) أي للفروق (قوله بطل حكم النذر) ولو دفع القرض ما الامدة ولم يذكره حال الاعطاء اتعن القرض ولا عن النذر ثم بعد مدة ادى انه نوى دفعه عن القرض قبل مده فان كان المدفوع يستغرق المقرض سقط حكم النذر من حينئذوله مطالبة بمقتضى النذر الى براءة ذمته بمخلاف ما لو ذكر حال الدفع انه القرض فلا تقبل دعواه بعد انه قد دفعه وكاعتراؤه بانه عن نذر المقرض ما جرت به العادة من كناية الوصولات المشتملة على ان للمأخوذ عن نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها بما فيها (قوله

فذهب بعضهم لعدم محنته لانه على هذا الوجه انما ليس قرينة بل يتوصل به الى ربا النسبية وذهب بعضهم واقفى به الى الدرجه الله تعالى الى محنته لانه في مقابلة نفسه مخرج المقرض أو انقضاء نفقة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا رفاق ونحوه ولا ينسب للقرض رد زيادة عما اقترضه فاذا اترتها ابتداء النذر لانه فهو حيث نذر مكافاة احسان لا وجه له لربا اذا هو لا يكون الا في عقد كسب ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة (ولا نذر واجب) عني كسالة الظاهر أو تخير كاحد خصال كفارة الجين مهما اختلف مال الزم أعلاها أو واجب على الكفاية تعين بمخلافه اذا لم يتعين فيصنع نذره سواء اخرج في ادائه مال الجاهل او تجهيز ميت أم لا كسالة جواز ذلك لانه لم يمتنع بالالتزام الشرع قبل النذر ولا معنى للترامه ولو نذر ذوقين حال عدم مطالبة غيره فان كان معسر لم يصح لان انتظاره واجب أو موسر اقتصد ارفاقه لا ارتفاع ميسر سلعته وعقد ذلك لانه لان القرية فيه حيث نذر اتيه وهو مع ذلك باق على حله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيرا ما تنذر المرأة انها ما دمت في محنته لا تطالب بزوجها بحال صداقها وهو حيث نذر تبران رغبت حال نذرها في بقائها في محنته ولها ان توكل في مطالبة وان تحبس عليه لان النذر عمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا يوكيله ولا تجب عليه لم وامتنع جميع ذلك كما اتقى به الى الدرجه الله تعالى ولو اسقط المدين حق من النذر لم يسقط ولو نذر ان لا يطالبه مدة فبات قبلها كان لو ائنه المطالبة كما قاله الولي العساق وغيره خلافا للاسنوي ومن تبعه (ولو نذر فعل مباح أو تركه) ككل ونوم من كل ما استوى فعله وتركه اصالة وان رجع أحدهما بنية عبادة به كالا كل للفقوى على الطاعة (لم يلزمه) خبري داود لانذر الا فيما ابتغى به وجه الله وفي البصاري أمر ابا اسرائيل ان يترك ما نذره من قيام وعدم استغلال وانما قال صلى الله عليه وسلم لمن نذرت ان رده الله سالما ان تضرب على رأسه بالدف لما قدم المدينة أو في نذرك لانه اقترن بقدمه كال مسرة المسلمين واغاطة الكفار فكان وسيلة لقرية عامة ولا يبعد فيما هو وسيلة لهذا انه مندوب للارزاه على ان جمعا قالوا بنده لكل وامتنع جميع ذلك) أي ومع ذلك فلو خالفت واحالت عليه فينبغي محنة الحولة لان الحرمة

عارض

لا امر خارج وكذلك لو كتب فليراجع (قوله ولو اسقط المدين حق) كان قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقط ما استحقه عليك من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تمتع المطالبة مع ذلك على الناذر وهذا قد يشكل ما ذكره جابر امره من انه يشترط عدم الرد اذ قوله اسقط ما استحقه الخ رد للنذر اللهم الا ان يقال ان ما هنا مصور عما اذا لم يرد أو لا واستغفر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد وما هو مصور عما اذا رد من أول الامر (قوله كان لو ائنه المطالبة) لان النذر انما يشمل فعل نفسه أخذ المأخوذ في مسئلة الزوجه (قوله بالدف) أي الطار (قوله فكان وسيلة لقرية عامة) أي لكنه مباح اصالة وما كان كذلك لا ينسقد وان كان وسيلة لقرية كالا كل للفقوى على العبادة

(قوله ولا يمنع الحنفية في الإرخاخ) أي بخلاف ما يخرج من الحنفية كجسمه ابن قاسم (قوله وسوبها) هو دقيقها بعد قلبها بالنار (قوله وإن لم يسهل يسهل) بحث ابن قاسم عدم الحنفية إذا كان شيئاً من ذلك على ظن أن الحنفية لا يتناولها أخذاء صام (قوله لزمه كفارة عين) ضعيف (قوله أنه نذر في غير معصية) الأولى في غير طاعة ٧١ لأن كونه غير معصية لا يقتضي

عدم الوجوب (قوله وهو المعتمد) وعليه فأنظر الفرق بين هذا وما تقدم في قوله أما إذا التزم غير فدية كالأكل الخبز فتزومه كفارة عين ولعله أن ما سبق لما كان المراد منه الحنفية على الفعل أو المنع أشبه العين فلزمت فيه الكفارة بخلاف ما هنا فإنه لا يجعله بصورة القربة بعدت مشابته بالعين (قوله نذر تقديمها) أي الكفارة بالصوم (قوله والأوجب) أي الفور أي بأن كان سببها معصية (قوله وأما التفريق) حسب لهجة ووقت الحنفية السابقة فلامطلقاً أن ظن أجزاءها عن النذر فإن علم عدم اجزائها عن النذر فقياس ما يأتي من أنه لو نذر صوم يوم بعينه لم يجز تقديمه وإنه لو قدمه أم لم يصح صومه عدم صحته هنا أيضاً لأن صوم اليوم الثاني من أيامه مثلاً بنية النذر تقدم له عن محله (قوله لزمه القضاء

عارض ضرور لاسيما النكاح ومن ثم أمر به فيه في أحاديث وعلمه فلا إشكال أصلاً لكن ان خالف لزمه كفارة عين على المربع في المذهب كما في المحرر لكن المربع في المجموع عدم لزومها نظراً إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الرخصة كالمصنف في موضع يقتضيه وهو المعتمد (ولو نذر صوم أيام) وأطلق لزمه ثلاثة أيام أو الأيام فكذلك على الإرجاع فإن غير عدد الزمته ما عينه وعلى كل حال (نذر) له (تقبلها) مسارعة لبراءة ذمته ثم لو عرض له ما هو أهم كسفر بشق عليه صومه فيه كان التأخير أولى قاله الأذري أو كان عليه صوم كفارة سبقته النذر نذر تقديمها إن كانت على التراخي والأوجب قاله البلقيني (فإن قد يتفرق في أمواله) (وجب) ما يقبضه مما لم يترمه لما الموالاة فظاهر وأما التفريق فلأن الشارع نظر إليه في صوم المتعذر فإن نذر عشرة متفرقة فصامها ولا يحسب منها خمسة (والأب) أن لم يقبض بتفريق ولا أموالاً (جاز) كل منها والوالاة أفضل (أو) نذر صوم سنة معينة (كسنة اثنتين وسبعين وتسعمائة أو سنة من القدامين أو شهر أو يوم كذا) (صامها أو أظفر العبد) العطر والأصعي (والتفريق) وجوباً بالمتاع صومها والمراد عدم نسبة صوم ذلك المتاع على مفطر خلافاً للفتاوى (وصام رمضان منه) لأنه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لأنه لا تقبل صوماً لم يدخل في نذره (وان) أظفر تجب بعضه وقاضى وجب القضاء في الأظفر لقبول زعمها للصوم في ذاته فوجب القضاء كما لو أظفر رمضان لاجلها (قلت الأظهر لا يجب) القضاء به قطع الجمهور والله أعلم) لأن أيام أحدهما لم تقبل الصوم ولو لم يرض ذلك المانع لم يشغله النذر (وان) أظفر يوماً) منها (بلا عذر ووجب قضاءه) لتفويته البر باختباره (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاقتصاد على قضاء ما أظفره لأن المتتابع كان للوقت لا لكونه مقصوداً في نفسه كما في قضاء رمضان ومن ثم لو أظفرها كلها لم يجب الوالاة في قضاءها والتجبه وجوبه من حيث إن ما تعدى بغيره يجب قضاءه فوراً وخرج بقوله بلا عذر ما أظفره بعذر يكتفون وأعماله فلا يجب قضاءه ثم إن أظفر لعذر سافر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الرخصة وهو المعتمد بواقعه إطلاق الكتاب ولا يضر إطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لأننا نقول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فإن كان سفره ونحوه وجب القضاء أو مرضاً فلا والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد (فإن شرط المتتابع) في نذر السنة المعينة ولو في نيته كما قاله الماوردي (وجب) بغيره يوماً ولو لعذر سفر ومرض أخذاً مما مر في الكفارة وإن كان قضية سابق كلام المصنف فرضه في عدم العذر الاستئناف (في الأصح) لأن ذكر المتتابع يدل على كونه مقصوداً والثاني لا يجب لأن شرط المتتابع مع تعيين السنة لقو (أو غير معينة) وشرط المتتابع وجب) وفاجباً التزومه (ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق) لاستثناءه للتشريع واحترز بقوله عن فرضه مما لو صامه عن نذر أو قضاء أو تطوع فيه لا يصح

ظاهراً وإن حصلت له مشقة (قوله أو مرض فلا) قد يشكل عدم وجوب القضاء حيث أظفر بالمرض على ما يأتي في قول المصنف في الفصل الثاني أن نذر صلاة أو صوم في وقت فغعه مرض وجب القضاء فليأمل وسوى حج ههنا بين السفر والمرض في وجوب القضاء فهو موافق لما يأتي (قوله ولو في نيته) هذا بخلاف ما اعتمد في الاعتكاف من أنه لا يجب المتتابع بنيته وعبارته بعد قول المصنف فصل إذا نذر مدة الخضا فإن نوى المتتابع بقلبه لم يلزمه كما لو نذر أصل الاعتكاف كما صححناه وهو المعتمد (قوله الاستئناف) فاعل وجب



في الطلاق قوله ومثل ما ذكر البهائم والراقى وكذا الكلفة والقطايف المعروفة وأما السنوسك فان خبره وخبر  
وان قل فلا وان كان رفاقه مخبوزا لانه وجهه اسم آخر وكذا الرغيف الاسيوطي لانه يقي وان كان رفاقه مخبوزا أولا لانه  
لا يسمى رغيفا غير تقييد كذا نقله ابن قاسم ٧٢ عن الشارح ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبر يحتمل به وان تجدد له

اسم غير الموجود عند الخبر  
لا يحتمل به كالسنوسك  
المخبوز رفاقه كان عند  
الخبر يسمى رفاقا فلما قل  
صار يسمى سنوسكا  
بخلاف السنوسك المخبوز  
على هيئته كذا فهمته من  
قضاياهم وامثلهم فراجع  
قوله نعم ان خبره ليس  
حتم به انظر الفرق بينه  
و بين ما روى الخبر وسفه  
الا في عن ابن الرقعة قوله  
اذ القاعدة ان الافعال الخ  
الصواب ذكره اعقب  
قول المصنف وان جعله في  
ما يشبهه فلا قوله حتم  
بجميع أنواعه هذا المصنف  
يؤهم ان قول المصنف  
الا في فاكهه بمنزلة  
الخ لا يجري في اللبن الذي  
هو صريح اللبن وظاهره  
ليس كذلك فكان الاولى  
بخلاف هذا المصنف  
قوله ولجون مكر ومع  
ما في المتن وقوله ولا نفيه  
دخول اليابس الخ عبارة  
التضع واستشكل خروج  
اليابس من هذا ودخوله  
في الفاكهة ويجاب بان  
المتبادر من كل ما ذكر  
قوله وحينئذ فالوجه

الحتم به أي وعدم الحتم بغيره كذا نقله ابن قاسم عن اقتناعه والشارح ثم قال وعليه فهل يتم الحتم وسكوت  
بالاضطرار غير الدار المصيرية والثامية على قياس ما قيل في خبر الازروفي في الرؤس فيه نظرا وقضية القاعدة ان العرف اذا  
قوله والطلاق منها في العينة ومثلهما في العينة قوله وجزم به غيره معتمد قوله وليس مثلها أي العيد والتشريق فيص  
صومه قوله لا تقرر أي في قوله لان الاثني الواقعة فيها حينئذ مستثناة الخ

وجد في بلد عم العموم هذا هو قضية الملاق الشارح (قوله والطعام تناولوا فأكهه الخ) توفى في ذلك الاذرع وبسط القول فيه في قوله فليراجع (قوله في المتن أو من هذه الشجرة فم) قال ابن قاسم بقي ما لو لم يكن له ما كوله من غير غيره هل تعمل البين على غير ما كوله بقرينة عدم المأكول اه ٧٣ في فصل في مسائل منثورة في قوله لان الاصل براءة ذمته من الكفارة أي

وعدم نحو الطلاق (قوله لم يحث الا بال كل ما في جانب الاختلاط) أي وبير بذلك في الوالحف ليا كلها كما هو ظاهر (قوله ومهر في قتات خبز) أي مرفى الطلاق (قوله ولهذا وحلف لا بليس هذا الثوب الخ) قد يقال لا حاجة الى هذا مع ما هو (قوله حتى تتعدد البين) لعل مراد المتولي بتعدد البين انه لو تركهما زمة كفارتان لانه اذا فصل أحد هما برز الاوجه له فليراجع (قوله وكلام المتولي مبني على المروج الخ) قد يقال لو بني المتولي كلامه على المروج المذكور لقال بالتعدد في جانب النفي أيضا مع انه غير قائل به كما هو من الزام الرضا له به كما هو (قوله فلو مات قبل التمكن لم يحث) قال ابن قاسم أي الفرض انه انطلق عامدا طالما تخشع اقبل القديما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الحث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم ألحق قوله لنفسه الخ

وسكوت المصنف هنا على ما في الحرر لعل بضعة مما قدمه في نظيره وعلى ما في الكتاب يمكن الفرق بينه وبين ما مر ثم بان وقوع الحيف في يوم الاثنين بعينه غير متيقن بالنسبة لما اذ قد يلزم حيفها زمانا ليس منه يوم اثنين بخلاف شعور يوم العيد فكان هذا كالمستثنى بخلاف ذلك (أو) نذر (وما بعينه) أي صومه (لم يصم قبله) فان فعل ان لم يصم كتقديم الصلاة على وقتها لم يحرم تأخيرها عنه من غير عذر فان فعل صح وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خيس ولم يعين كفاه أي خيس كان واذا مضى خيس أي يمكنه صومه أخذ الحما في الصوم استغنى عن ذلك حتى لو مات فدى عنه (أو) نذر (وما من أسبوع) يعني جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المنذور (هو) أي يوم الجمعة (وقر قضاءه) وان كان قد فدى في عا التزمه وهذا صحيح في هذه النعقد نذر صوم الجمعة ولا ينافيه قوله لم ينعقد النذر في مكروه مع كراهة افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفسا فلا كان نذره لم يكن مكروها وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وبوجه أيضا بان المكروه افراده بالصوم لا نفس صومه وبه قارن عدم صحة نذر صوم الدهر اذا كره وعلم من صريح كلامه أيضا ان أول الأسبوع السبت وهو كذلك (ون) نذر انما كل نافذة دخل فيها زمة الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لو (شرع في صوم ففعل) بان نوى ولو قبل الزوال (فنذر انما له زمة على الصحيح) لان صومه صحيح فيصح التزامه بالنذر ويلزمه الاتمام والثاني المنع لانه نذر صوم بعض يوم (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) نذره لان قضاءه يكونه قربة (وتيل يلزمه يوم) لان صوم بعض يوم لا يمكن شرعا فلتزمه يوم كامل ويجري ذلك في نذر بعض ركعة (أو) نذر (يوم قدوم زيد) أي صومه (فالانظر انعقاده) لا يمكن الوفاء به بان يعلم انه يقدم غدا فينوي صومه ليلالا والثاني المنع لانه لا يمكن الصوم بعد القدوم لان التثبيت شرط في صوم الفرض وان لم يكن الوفاء بالمتزيم ليقول الاتمام (فان قدم ليلالا يوم عيد) أو نشر بق (أو في رمضان) أو حيف أو ضاع (فلا شيء عليه) لانه قيس باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل للصوم فم يندب في الاولى صوم صحيحة ذلك الميسل نحو وجامن خلاف من أوجب له قال الزاقي أو يوم آخر شكر الله (أو) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر أو صام قضاءه أو نذر واجب يوم آخر عن هذا) أي نذره لقدمه كما لو نذر صوم يوم من ففاته واستحب الشافعي رضي الله عنه ان يعيد صوم الواجب الذي هو فيه لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد ونحوه بقضاء ما بعده ما لو صامه عن القدوم بان فان قدومه فيه أي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث بربو رمضان ليلالا فتوى كما هو ظاهر فريت النسبة لئنه فيصم ولا شيء عليه لانه بناء على أصل صحيح (أو) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم بخلافه) يلزمه صوم آخر عن نذره لانه لم يأت بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تجمعه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب عليه الا من وقت القدوم والاصح انه بقدمه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر

هو في كل منهما فوت للبر باختياره فتأمل اه وقد يفرق (قوله لفساد المعنى ١٠ نياه ثامن قوله فدى عنه) أي ولا اتم عليه لعدم عصاه بالتأخير (قوله نذر صوم الجمعة) أي يوم الجمعة (قوله بان يعلم انه يقدم غدا) أي بسؤال أو بدونه والظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان تعقب باو الخ لغيره وجب والا فلا (قوله قبيت النية) عطفه على فتوى عطف ففصل على محل

ان أراد لعل وجه الفساد ان الآخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب تمام (قوله لا آخر الذي هو المقصود الخ) قد يقال هذا يلزم أيضا على جعل آخر ظر الغروب بل يلزم عليه انفساد المار أيضا تمام (قوله وقد علم من اندير) أي خبر مسلم ان هذه الصلاة ٧٤ لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرائة القرآن

(قوله اتجه جريان ما ذكر) أي فيما يأتي (قوله ان كان متوليا) في بعض النسخ وان لم يقول وهو موافق لما في الفتحة فالظاهر ان الشارح رجع عنه كما يقع تقرير ذلك كثيرا (قوله وأطلق أو عم) الظاهر ان المراد أطلق قوله لا مال بان لم يزد عليها شيئا أو عم بان زاد عليها الفاظها نص في العموم والأقوله لا مال في صيغة عموم (قوله اذا تأخر عتقه) أي بان كان ملتقا على صفة بعد الموت (قوله فلم يجب غير بقية يوم قدومه) أي وان قل جدا (فصل في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها) (قوله أو نواه) أي نواه ما يختص به كالطواف فيما يظهر اهـ ج (قوله وان نفي ذلك في نذره) خلاف من نذر النضية بشاة معينة على أن لا يفرق لجهان النذر بل يفرق بينهما بان النذر والشروط ههنا تضاد في معنى واحد من كل وجه لا قضاء الاول خير وجهان ملكه عبود النذر والثاني بقاءه على

(فصل) في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها اذا نذر المشي الى بيت الله تعالى مقصده الحرام أو نواه من ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار في جهل والصفاء كذكر البيت الحرام في جميع ما يأتي فيه (أو أتيانه) أو الذهاب اليه مثلا (الذهب وجوب أتيانه بحج أو عمرة) أو جمعا وان نفي ذلك في نذره لان القرية انما تتم باتيانه بنكاح والنذر محمول على واجب الشرع والطريق الثاني قولان مبنيان على ان النذر يعمل على واجب الشرع أو على جائزه أما اذا ذكر البيت ولم يقيده بذلك ولا نواه فيلغو نذره لان المساجد كلها بوثة تعالى ويبحث المقيمين ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة له كبقية المساجد وله احتمال آخر والا قربانوم النسك ههنا أيضا لان ذكر البيت الحرام أو جزء منه في النذر صار موضوعا شرعا على التزام ج أو عمرة ومن بالحرم به نذره لمسا فيلزمه هنا أحد هما وان نذر ذلك رهو في الكعبة أو المسجد حو لها (فان نذر الاتيان لم يلزمه شيء) لعدم اقتضائه له فيجوز له الركوب (وان نذر المشي الى الحرم أو جزء منه) (أو) نذر (أن يحج أو أن يقر ما مشيا فالظاهر وجوب المشي) من المكان الا في بيانه الى الفساد أو القوان أو فراغ القهليل وان تأخر رى بعدهما أو فراغ جميع أركان العمرة وله الركوب في خلال النكاح في حوائجه الخارجة عنه وانما لزمه المشي في ذلك لانه التزم جملة وصفا للعبادة كالنذر ان يصلي قائما وكون الركوب أفضل لان ما في ذلك لان المشي قرية مقصودة في نفسه وهذا هو المعترف بصحته وأما انتفاء وجود أفضل من الملتزم فغير شرط اتفاقا فاندفع دعوى التناهي بين كون المشي مقصودا

ملكه بعد النذر بخلافه ما تم فانه لم يتوارد على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النكاح لم تضاد وكونه نيته ذات الاتيان بل لازمه والنكاح لشدة تشبهه وزومه كما يعرف بمحاصر باب لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفه اهـ ج (قوله أو فراغ القهليل) ويحصل ذلك برى جرة العقبة والخلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم (قوله وان تأخر رى) أي لا يام التشريق

وهو أنه يركونه مذهب المرونة فلا يقال أنه عبث موزنه عتق فلا وجه للفتنه به (قوله وما وصي) هو بالنسبة للفاعل  
بدليل قول الجلال كغيره عقب قوله به أي المال الذي أوصي هو به لغيره وحينئذ فزيادة الشارح لفظه لعقب وصي غير  
سديدة إذ تقتضي قرأه وصي بالنسبة للفعول (قوله لا احتمال تبرع آخر الخ) هذا في المعسر خاصة كاللا يحنق وكذا قوله أو يظهر  
له به الخ (قوله جماله على مكاتبه) يعني مال السكابة بدليل ما بعده (قوله لانه ٧٥) ليس بثابت في الذمة يعني ليس

(قوله) وأيضاً للقيام فعود  
وزيادة (لعل وجهه ان  
العود جعل النصف  
الاعلى منتصباً وهو حاصل  
بالقيام مع زيادة وهي  
انتصاب الساقين والفتن  
معه (قوله فوجد المنذور  
هنا زيادة) قال حج كا  
صريحاً به (قوله لو نذر  
شاة) أي غير معينة (قوله  
لان الشارع جعل بعض  
البدنة) وهو السبع  
(قوله) أو فانه لم يلزمه فيه  
مثنى) أي فيما يمتعه (قوله  
أذهوا الواقع عن نذره)  
أي بخلاف الفاسدة فانه  
لما لم يقع عن نذره لم يكن  
المثنى فيه منسوراً فلا  
يشكل عدم وجوب المثنى  
فيه بوجوب المضي في  
فاسده (قوله أو عكسه)  
أي كان قال أمشي حاجاً  
أو معتمراً (قوله بقسده  
الشار) هو قوله مقبداً  
له بالحرام أو نواه الخ (قوله  
فلزمه المثنى مع النسك)  
أي من الميقات (قوله  
وعليه دم) وينبغي انه  
يشكر الدم بشكر  
الركوب قياساً على اللبس

وكونه مفضولاً وانما وجب بالشيء دم فتع كعكسه لانه ما حلف من متغير ان يفي بجزء أحد ما  
عن الآخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة فاعداً حيث أجره القيام  
بان القيام والقسم ومن أجره الصلاة المترتبة فأجر الأعلى عن الأدنى لو قوعه تبعاً للمثنى  
والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان متغيران اليه مقصودان فليبق أحدهما مقام  
الآخر وأيضاً للقيام فعود وزيادة فوجد المنذور هنا زيادة ولا كذلك في الركوب والذهاب  
مشلاً ولا يسلك على ذلك قولهم لو نذر شاة أجره بدلها بدنة لان الشارع جعل بعض البدنة  
مجزئاً عن الشاة حتى في تحوّل الماء الواجبة فأجرها كلها أو في بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه  
فانه لم يهد في تحوّل السكاة فليجز أحدهما عن الآخر ولو أفسد نسكه أو فاته لم يلزمه فيه  
مثنى بل في قضائه أذهوا الواقع عن نذره (فان كان قال أمح) أو أغمر (ماشياً) أو عكسه (فليزمه  
المثنى (من حيث يحرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له فيما إذا جاوزه غير مردي  
نسكاً من له (وان قال أمشي الى بيت الله تعالى) بقسده المار (فليزمه المثنى مع النسك  
(من ديرة أهله في الاصح) لان قضيتان يخرج من بينته ماشياً والثاني من الميقات لان  
المقصود الاثبات بالنسك فيبني من حيث يحرم (واذا أوجبنا المثنى فركب لعذر أجره) حجه  
عن نذره لانه صلى الله عليه وسلم من عجز بالركوب (وعليه دم في الاظهر) لانه صلى الله عليه  
وسلم أمر أخته عقبه بن عاصم ان تركب وتهدى هدياً لحواله على عجزها والثاني لادم عليه كما  
لو نذر الصلاة فاعداً في قاعدة الجوزه وفرق الأول بان الصلاة لا تحبر بالمال بخلاف الحج والدم  
شاة مجزئة في الاضحية والمراد بالعذر ان تلحقه مشقة ظاهرة كنظيره في الجوزه عن القيام  
في الصلاة والجوزه عن صوم رمضان بالمرض وقيد البلقيني وجوب الدم بما اذا ركب بعد  
احرامه مطلقاً أو قبله وبعد جاوزة الميقات ماشياً أو الافلاذ لا تخل في النسك بوجد ما  
واحتقر بقوله اذا أوجبنا المثنى عما اذا لم يوجب فليزمر تركه بدم (أو) كركب (بلا عذر أجره  
على المشهور) مع عصيانه لاثباته باصل الحج ولم يبق الا هيئته فصار كالترك الاحرام من  
الميقات والثاني لا يجوز لانه لم يأت بما التزمه (وعليه دم) على المشهور أيضاً كدم التمتع  
لانه اذا وجب مع العذر وقع عهده أولى ولو نذر الحفاه لم يلزمه لانه ليس بقربة نعم بحيث  
الاسنوي لازمه فيما يندب فيه كعند دخول مكة (ومن نذر بها أو عمرة زمه فعليه بنفسه)  
ان كان معصياً يخرج من نذره الحج بالافراد والتمتع والقران ويجوز له كل من الصلاة  
ولادم عليه من حيث النذر (فان كان معصياً باستناب) ولو جبال كافي حجة الاسلام  
فيأتي في استنابته ما ذكره في كتاب الحج فيها من التفصيل وحينئذ فلا يستناب من على  
دون من حلتين من مكة ومن عليه حجة الاسلام أو نحوها ولو نذر المعصوب الحج بنفسه  
لم ينفذ نذره أو أن يحج من ماله أو أطلق انعقد (ويستحب تعجيله في أول سني

بأن يخلل بين الركوبين مثنى (قوله وتهدى هدياً) أي وكانت نذرت المثنى (قوله ان تلحقه مشقة) ظاهره وان لم تلحق التيمم (قوله  
وقيد البلقيني) أي يعني فيما أوفى المثنى الى بيت الله الحرام أما لو قال أمح ماشياً فلا يأتى فيه القيد (قوله مطلقاً) جاوز الميقات  
أم لا (قوله من حيث النذر) أي امان من حيث التمتع أو القران فيجب (قوله أو أطلق انعقد) أي يستناب فيه ما (قوله  
ويستحب تعجيله) أي الحج المنذور لا يقيد كونه من المعصوب

مسئله الاول اذ هو معرض للسقوط والافول ثابت على الاخص (قوله وانقطاع خبره) يشتمل تقديره على قوله ومغضوب قوله  
لانه محمول على كونه بالقوة الظاهر ان المراد بالقوة ان يكون شديدا في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذا ضرب الخفيف  
لا يقال انه لو لم لا يلقى ولا بالقوة وفي عبارة المرح الصغير وشرط بعضهم ان يكون فيه ايلام ولم يشترط الا اكثرون  
واكتفوا بالصفة التي تنبئ عنها لايلام انتهت (قوله فيشرط) حذفت الامة عرفا أي شدة الامة كما يدل عليه عبارة القوت

٧٦ قوله (وقم منها) أي ثم إن كان نذرا لمج في تلك السنة حمل منه على التخييل ولا شيء عليه سوى حجة الاسلام

أول القضاء وإن كان أطلق  
في نذرته لم يخرج أخرياً في به  
بعده القضاء الإسلام أو القضاء  
ولو مترخياً (قوله بعد  
تمكنه) هذا الإجابة إليه  
مع ما قبله كحل به كلام  
المصنف المذكور في قوله  
فإن تمكن من الحج (قوله  
بإلاف ما إذا لم يتمكن)  
يؤخذ من ذلك جواب  
حادثه وقع السؤال عنها  
وهي أن شخصاً نذر أن  
يتصدق على إنسان بقدر  
معيين في كل يوم مادام  
النسور له حياً وصرف  
عليه مدة ثم تجز عن الصرف  
لما التزمه بالنذر فهل يسقط  
النسور عنه مادام عاجزاً  
إلى أن يوسر أو يستقر  
في ذمته إلى أن يوسر  
فيؤتيه وهو أنه يسقط عنه  
النذر مادام معسر العدم  
تمكنه من الدفع فإذا أيسر  
بعد ذلك وجب أداءه من  
حينئذ وينبغي تصديقه  
في المسار وعدمه مالم  
تقم عليه يئنه بخلافه  
(قوله في أول سني الامكان)  
أي قبل زعمه القضاء للجمع عن

(الامكان) مبادرة لبرأه ذمته فان خاف تخوض غضب أو تلف مال رمته المبادرة (فان تمكن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيما يظهر ويحصل ان راد بالتمكن قدرته على الحج عادة وان يلزمه كشي قوي فوق مرحلتين وقد ذكر في المجموع الاتفاق على ان الشروط متبصرة في الاستقرار والادامع وهو صريح في الاول (فاخرقات حج) عنه (من ماله) لاستقراره عليه بتمكّنه منه في حياته بخلاف ما ذالم يتمكن (وان تذر الحج) أو العمرة (عامه) او عامابعد معينا (وأمكنه زمه) في ذلك ما لم تكن عليه حجة اسلام أو قضاء أو عمره لان زمن العبادة يتعين بالتعيين فينتج تقدمه عليه اما اذا لم يعين عام الزمه أي عام شاء واما اذا عينه ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من تلك السنة المهيئة ما يمكنه فيه الذهاب ولو بان كان يقطع أكثر من مرحلتين في بعض الايام كما هو الاقرب أخذنا مما صرح في الحج فلا ينعقد نذر له ولو حج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقوع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منه) (منه) (مرض) أو خطأ طريق أو وقت أو نسيان لاحد مما أو للنسك بعد الاحرام في الجميع أي بعده عنك فيما يظهر (وجب القضاء) لاستقراره في ذمته بتمكّنه بخلاف ما ذالم يتمكن بأن مرض له بعد ذلك قبل عنك منه لان النذر ونسك في ذلك العام ولم يقدر عليه (أو) منعه قبل الاحرام أو بعده (عدو) أو سلطان أو رب دين ولم يتمكن من وفائه حتى مضى امكان الحج في تلك السنة (قلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام لو صدقته في أول سني الامكان والثاني يلزمه كالمو منعه المرض وقرن الاول ويجوز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض وقول الشارح قال الامام أو امتنع عليه الاحرام للسدد فلا قضاء على النص لان تكرار فيه مع ما قبله اذا اختلف في ذلك غير انطراف الاول أو أنه عمر أو لا ينعونه أو: ابا ممتنع وقرن بينهما فان الاول صادقة بامتنعه فلا صنع له المنوع فيه والثانية صادقة بما اذا خاف فامتنع بنفسه أو الاولى بامتنعه الاحرام والثانية فيما قبله (أو) نذر (صلاة أو صوم أو فاق وقت) به صان فيه (فمنه) مرض أو عدو) كالبير يخاف ان لم يأكل كل قتل وكان يكرهه على التلبس بتأني الصلاة جميع وقتها (وجب القضاء) لوجوبه مع جميع العجز بخلاف الحج اذ شرطه الاستعانة وقولنا كالبير يخاف ينسك ما استسكه الزركتي من تصور المنع من الصوم بانه لا قدره على المنع من نيته والا لكل لاد كراه غير مغطر وقولنا وكان يكرهه بعلم الجواب عن قوله كيف يمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادركافي الواجب بالشرع فهم يسكتوا عن هذا الا ليكون الغرض ما ذكرناه فان اتقن تعيين ما ذكره لعينه ما ذكره ان المعين بخلاف الماوقع لما في الاعتكاف من عدم التعيين في الوقت بين النذر نعم لو عين لها وقتا مكره والم تنعقد لانه معصية (أو) نذر (هديا) من نعم وغيره

ما هو وجه الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت والا فلا

(قوله مع ما قبله) هو قوله أو منعه (قوله) وبقولنا وكان بكره يعلم الجواب) في علم الجواب من ذلك نظر فانه اذا كره على التلبس بما فيها جميع الوضوء يمكنه فعله مع ذلك المتأني وبغض وتظير ذلك المال وحسب في مكان نجس وقد يجب بأنه لو اكره في الصلاة اختياراً على استدبار القبلة أو نحوه طلبت الصلاة من بعده ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكره فعله مع المتأني

وهو الذي يظهر فيه النظر والعرف والافلاحيلا انما يظهر النظر فيه للواقع للعرف كالايجتي (قوله لكن المقدم ما صحه  
 الخ) أي امان في مسئلة الخسبة فكيف ووجهه ان اطلاقها عليه عرف أهل الشرق والعرف اذا ثبت في محل علم غيره (قوله بان  
 يعلم الخ) هذا تفسير لنفس الغاية أي والخلية ان يعلم به ويقدر على منعه أي ولم يمنعه (قوله ويقدر على منعه) أي بخلاف  
 ما اذ لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وان كان عند الخلاف ما سبانه لا يقدر على منعه ٧٧ كالسلطان أو هو من التعليق بالسبيل

(قوله هو مقيم) أي اقامة  
 تقطع السفر وهي أربعة  
 أيام صحاح كما يصرح به  
 مقابلته بالمستوطن فن  
 يخرجني لا يجزئ اعطاه  
 للمعاج الذين لم يقيموا مكة  
 قبل عرفة أربعة أيام لما  
 مر من انهم لا ينقطع  
 تركهم الا بعد عودهم  
 الى مكة بنسبة الإقامة  
 (قوله يبيع بعضه لئلا يبيع  
 اقوم انه لا يبيع النذر  
 لغبره من المساجد وقبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولكن ينبغي استثناء قبره  
 له (قوله ثم ان استوت  
 قيمته) ومن ذلك ما لو نذر  
 أهده هبة الى الحرم  
 فان أمكن أهدها أوها  
 بنقلها الى الحرم من غير  
 مشقة في نقلها ولا نقص  
 قيمة لها وجب والا بها  
 بمثلها وتقل قيمتها (قوله  
 والمتولى لبيع جميع ذلك  
 الناذر) أي ولو غيره عدل  
 لانه في يده ومضمون عليه  
 قولنا له (قوله ان ذكر  
 التصديق به) أي بما يخرجه  
 (قوله لزمه لمسا كنهه)

بما يصح التصديق به ولو في نحو دهن نجس وعينه في نذره وقول الشيخ في شرح منعه أو بعده  
 محل نظر لان التعيين بعد النذر انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق ينصرف فيما يجزئ  
 أخصيه فلا يصح تعيين غيره (لزمه جله) ان كان لم يصلح ولم يكن يجعله أزيد قيمة كإتيان (الى  
 مكة) أي الى حرمة اذ اطلاقها عليه ما يقع أي الى ما عينه منه ان عين والا فاليه نفسه لانه محل  
 الهدى وقد قال تعالى هدينا لغيرك الكعبة (والتصدق به على من) هو مقيم أو مستوطن (بها)  
 من الفقراء والمساكين المتقدم ذكرهم في قسم الصدقات ويجب تعمير المحصورين بان يسول  
 على الاحاد عدهم بمجرد النظر فان لم ينصرفوا بالاعتصاف على ثلاثة منهم وعند اطلاق  
 الهدى يعتبر فيه كونه يجزئ في الاخصية سالكاً بالنذر مسلك واجب الشرع غالباً ومؤثراً جله  
 البها ومؤثراً على الناذر فان لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك سواء أقال أهدي هذا أم جعلته  
 هدياً للكعبة ثم اذا حصل الهدى في الحرم ان كان حيواناً يجزئ في الاخصية وجب ذبحه  
 وتفرقة عليهم ويتعين ذبحه في الحرم ولا يجزئ اعطاه لهم حياً فان ذبحه فرقه وغرم ما نقص  
 بذبحه ولو نوى سوى التصديق كالتصدق بالكعبة أو طبعها تعين صرفه فيما نواه واطلاق  
 بعض الشراح جملته فيها وفي الزيت جعله في مصابيحها محمول على ما اذا أضاف النذر اليها  
 واحتيج لذلك فيها والبيع وصرف غنمه لمصالحها كالايجتي ولو عسر التصديق بعينه كلوا  
 باعه وورق غنمه عليهم ثم ان استوت قيمته في بلده والحرم باعه في اي ما شاء او الازمة يبيعه في  
 أعلاها فقيمة هذا كله فيما يمكنه نقله والباقي لم يمكن أو عسر كعقار ورحى يبيع وورق غنمه  
 ولو تلف المعين في يده بلا نقص لم يضمنه والمتولى لبيع جميع ذلك الناذر كما هو ظاهر كلامهم  
 وليس لقاضي مكة تركه منه ثم يبيع منه ليس له امساكه بقيته لانها في محاباة نفسه والاتحاد  
 القابض والمقبض (أو) نذر (التصدق) أو الاخصية أو النذر ان ذكر التصديق به أو نواه  
 بالنسبة لغبر الحرم (على أهل بلد) وان لم تكن مكة (معين لزمه) امساكينه وقابها للمتزعم وقباس  
 ما من تعمير المحصورين وجواز الاعتصاف على ثلاثة منهم في غير المحصورين نعم لو غرض أهل  
 البلد كصفاوا لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الزمة (أو) نذر (صوماً) أو نحوه (في بلد)  
 ولو مكة (لم يتعين) فيلزمه الصوم ويضعه في أي محل شاء لانه لا قرينة فيه في محل مخصوصه  
 ولا نظير يادونه فيها ولا لم يجز صوم الدم فيها بل لم يجز في بعضه (وكذا الصلاة) أو اعتكاف  
 كالحرمين أو مسجد لا يتعين لذلك نعم لو عين المسجد للقرض لزمه وله فعله في مسجد غيره وان  
 لم يكن أكثر جماعة فيما يظهر خلافه فله ان يذهب الى ائمة أو جينا المسجد لانه قرينة مقصودة  
 في القرض من حيث كونه مسجداً لا يجوز له مسجد لئلا يتعدى ذلك ويجزئه الخاق النوافل التي يسكن  
 فعلها في المسجد للقرض (الا المسجد الحرام) فيعين بالنذر اعظم فضله وتعلق النكاح به  
 والمراد به الكعبة والمسجد حوله ما زيد فيه (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد

أي المتعين أو المستوطنين أي ولا يجوز له الا كل منه ولا ان يلزمه فقهم قياساً على الكفارة (قوله وقياس ما مر) أي في قسم  
 الصدقات وفي قوله هنا يجب تعمير المحصورين (قوله ولا تطرأ يادونه) يؤخذ منه ان الصوم يزيدونه في مكة على  
 قوبه في غيره وهل يضاعف الثواب فيه قد مضاعفة الصلاة أولاً بل فيه مجرد زيادة لا تصل لخدم مضاعفة الصلاة فيه نظراً  
 وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة

عاده (قوله منك) انظر هل التقيد به فائدة فيما يأتي (قوله حتى تحت باذنه) في المفارقة وعدم اتباعه (الخ) هذا كله مرئى على جملة كلاً على سبيله (قوله الأوجه فيما سوى مسئلة الحرب (الخ) يعني الأوجه انه كلاً على سبيله الا انه لا يثبت بعد اتباعه اذا هرب لما ذكره بعد (قوله حيث) أي بنفس الاراء وان لم يفارقه كما صرح به في شرح الروض وانظر ما الفرق بين ما هنا وبين ما في الوصف ليا كان هذا غداً ٧٨ مثلاً تألف قبل الفتح حيث لا يثبت الا في الغد وانظر هل الحوالة كالابرا

المدنية والاهلية) لما ذكرته في بعض الخصوصيات ليسر لا تشدد الحال الا الى ثلاثة مساجد أي لا يطلب شدة هذا الا لذلك (قلت الاظهر تعينها كالمسجد الحرام والله اعلم) ويقوم مسجد مكة مقامها ومسجد المدينة مقام الاهلية ولا عكس فهما من المضاعفة المذكورة انما تكون بالنسبة للفضل خاصة لا في حسابان عن مذهب أو قضاء بالاجماع ولا يلحق بها مسجد بناء خلاف ذلك تركني وان صحت الخبر بان ركعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوماً مطلقاً) بان لم يقيد به بعد لفظاً ولاينة (فيوم) اذا الصوم الشرعي لا يكون في أنل منه وسواء في ذلك أو صفة بطول أم كثره أم حين أم دهر (أو) أي ما شاء (ثلاثة) لأنها أقل الجمع وهو وجوب التيبث في كل صوم واجب (أو) نذر (صدقة) يجوز به التصديق (بما) أي بأي شيء (كان) وان قل بما يقول فلا يكفي غيره وسواء في ذلك أو وصف المال المنذور بكونه عظيم أم لا لاطلاق الاسم ولان انطلاعه قديمه تركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل (أو) نذر (مسألة) تركعتان (تجزئ به) جلا على ذلك ويجب فعاه ما ينسلي به واحدة أو صلاتين وجب التسليم من كل ركعتين (وفي قول ركعة) جلا على جائزه واتجزئه بمسجدة ثلاثة أو شكر (فعلى الأول يجب القيام فيها مع القدرة) لأنه ما ألحقوا واجب الشرع (وعلى الثاني لا) الحاقاً بجائزه (أو) نذر (عقلاً) عدل عن قول أصله كالتنبيه اعتاق مع التجنب من تغييرها فقد قال في محضره انكاره جعل لكنه أحسن لأن في تغييرها رد على المتكفر فكان أهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الأول) تجب (ركعة كفارة) تكون مؤمنة سليمة من عيب يخل بالكسب (وعلى الثاني رقيقة) وان لم تجز لكفرها وأعيها جلا على جائزه (قلت الثاني هنا ظاهر والله اعلم) لان الأصل براءة الذمة فاكنتي بما يتعلق عليه الاسم ولان الشارع منشوف الى فك الرقاب من الرق مع انه غرامة فسوخ فيها وخرج عن قاعدة السالك بالتذوم ملك واجب الشرع (أو) نذر (عق كفرة معينة أجزاء كاملة) لأنها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بضو كفرة أو عيب وان جعل العيب وصفاً كلى عتق هذا الكافر أو عتق هذا (تعين) وامتنع ابدانها لتعلق النذر ببعضها وان لم يزل ملكه عنها (أو) نذر (مسألة) فاعلم تجز قاعداً) لأنه دون ما التزمه بخلاف عكسه (بان نذرها قاعداً فله القيام لأنه أفضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه وان كان قادراً) (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) فرضاً أو غيرها أو تطويل تحو كوعها أو القيام نافلاً أو وضوءاً ثلاثاً وضوءاً (أو) نذر (سورة معينة) بقراءة في صلاته ولو نفلاً (أو) نذر (الجماعة) فيما تشرع في نفسه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك لأنه قرينة مقصودة وتقيدها بهذه الثلاثة بالقرض من حيث الخلاف لا تقيد الحكيمة بخلافه وهم فيه والاوجه ضابط التطويل المتروك هنا بأدنى زيادة على ما يندب لأمام غير محصورين بالاعتصار عليه وأما قول البلقيني ان يحمل وجوب التطويل اذ لم يكن اماماً لاقوم غير محصورين والام يلزمه لكرامته فهو وان كان يسيراً فإقراره الا ان كراهة أدنى زيادة على ما يندب

في انه يثبت عمده وقوعه  
أولا يثبت الا بالمفارقة كما  
هو ظاهر المتن مع الشارح  
وعليه فما الفرق (قوله  
ولو تعوض أو ضمنه له  
(قوله أي لا يطلب شدة  
أي فيكون الشدة مكرها  
وسيمض الموامش قال  
الذغال والجويني أي لا  
يسوز ذلك واعتقده وفي  
ج في الجناز ان المراد  
بالنبي في الحديث الكراهة  
(قوله وان صحت الخبر) أي  
بتقدير محتمه (قوله أو  
نذر صلاة) أي ولا فرق  
في الصلاة المذكورة  
بين النفل المطلق وغيره  
كأر وأتب والضحى فيجب  
القيام في الجميع (قوله  
أو نذر عتق كفرة معينة)  
بان التزمها في ذمته (قوله  
وان لم يزل ملكه) وقاعدة  
ذلك جواز انتقاعه بها  
ونذرها ونسألها ووصفها  
(قوله ولا يلزمه وان كان  
قادراً) قال ج وأيضاً  
بالقيام فهو ذو زيادة كما  
صرحوا به فوجد المنذور  
هنا زيادة ولا كذلك في  
الركوب الخ اه أقول  
ووجه ذلك ان القعود

هو انتصاب ما فوق الفخذين وهو حاصل بالقيام لان فيه انتصاب ما فوق الفخذين وزيادة وهي  
انتصاب الفخذين والساقين (قوله أو نذر الجماعة) ويخرج من عهده ذلك بالاعتداف في جزمه صلاته لا انتصاب حكم الجماعة  
على جميعها (قوله وتقيدهم هذه الثلاثة) أي في غير هذا الموضوع

(الخ) أى أو أراء أو أحاله كما هو ظاهر (قوله) بالوقال لأصل الفرض (الخ) لا يخفى الفرق بأنه في هذه أتم الحلف الآن تكون مسئلتنا كذلك بأن تصور بانه عالم بأعساره عند الحلف قلما راجع (قوله) نعم لو أزمه الحاكم بخارقه (الخ) قال شيخنا في حاشيته هذا قد يشكل على ما قدمه في الطلاق من أنه لو حلف أن لا يكلمه فأكرهه الحاكم على أن يكلمه حث لان الفعل مع الأكره بحق كالاختيار قال نعم هو ظاهر على ما قدمه ابن حجر من عدم الحديث (قوله) لان ذلك أى التفاوت المذكور مطلقا وان كان كثيرا (قوله) منكر) أى أو نحو لقطعة (قوله) قيل موته) هل وان زال المنكر قبل ذلك أو يصح هنا وقت زواله لوقوع اليأس (قوله) لا تجب ابتداء أى لا يجب جنبها ابتداء وسيأتى بجزءه به يندفع ما قد ٧٩ يقال مفهوم قوله لا تجب ابتداء

هذه نذر صلاة الجنائز  
إذا قُضيت عليه لعدم  
وجوبه عليه ابتداء وقد  
مر عدم هذه نذرها (قوله)  
لان السارع رغب فيها  
أى المذكورات (قوله)  
وعما ينقذه أى النذر  
(قوله) معارض مما رغب  
أى من اعتذار الجماعة  
في نذر زيارة قبر  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لمعه وقال ان شئني  
الله مريضى الله على ان  
أصدق به ينار شئني جاز  
دفعه اليه اذا كان فقيرا  
ولا تلزمه نفقته اه عمرة  
(قوله) وهوان لا يبطل  
أى النذر (قوله) أوفى  
القيام قراها حالاً أى ثم  
يبقى بقراءة الواجبة  
وينبغي جواز تقديم قراءة  
الصلاة بل لعلة أولى  
ولا ينافيه قوله حالاً لجواز  
جله على ان المراد لا يجب  
تأخيرها الى ما بعد السلام  
ومحمله ما لم يكن مأموماً  
فان كان مأموماً أخر قراءتها  
لمابعد السلام (قوله)

لامام غير محصورين الاقتصار عليه متنوعة (والصحيح انعقاد التذنب بكل قرينة لا تجب ابتداء  
كميادة) لمريض تنذب عيادته (وتشيع جنازة والسلام) ابتداء حيث شرع وجوباً لم يتعين  
لما رغب في فرض الكفاية وسواء في ذلك غيره ونفسه عند دخول بيت خال لان السارع رغب  
فيها والعبد يتقرب بها في كمال العبادات والثاني المنع لانها ليست على اوضاع العبادات وما ينقذ  
تشميت طامس وزبارة قادم ونعيم مؤقته أول وقتها ولم يعارض ذلك معارض مما رغب لان السارع  
رغب فيها فكانت كالعبادات البدنية وتصدق على ميت أو قبره ولم يرد عليك والطرد العرف بان  
ما يحل له يصرف على حقوقه هناك فان لم يكن عرف بطل وخرج لا تجب ابتداء ما وجب  
جنبه شرعاً كصلاة وصوم وصدقة وعق وجع فيجب بالنذر قطعاً ويعتبر زيادة في الضابط  
أيضاً وهوان لا يبطل رخصة الشرع ليخرج نذر عدم القطر في السفر من رمضان ونذر  
الانعام فيه اذا كان الافضل الفطر فانه لا ينقذ ولو قال ان شئني الله مريضى فعلي فبطل زكاة  
ما لم ينقذ أو نذر الاعتكاف صاعلاً ما خرج ما أقره الفاتحة اذا عطس انفقوا لم يكن به  
علة فان عطس في حضور ركوع قراها بعد صلاته أو في القيام قراها حالاً لا اذ تكرر بها لا يبطلها  
أو ان يحمد الله عقب شره به انفق أو ان يحمد الوضوء عند مقصته وكذلك

### كتاب القضاء

بالله هو في اللغة أحكام الشئ وامضاؤه وأتى لمان أخر وفي الشرع الولاية الاتية والحكم  
الترتب عليها والأزام من له الازام يحكم الشرع فخرج الاقتناء والاصل فيه الكتاب والسنة  
والاجماع وفي الخبر اذا حكم الحاكم أى أراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد  
ثم أخطأ فله أجر وفي رواية يصححه بدل الأولى فله عشرة أجور وقد أجمع المسلمون على ان هذا في  
حكم عالم مجتهد أما غيره فأنتم جميع أحكامه وان وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لان  
اصابته اتفاقية وروى الاربعه والحاكم والبيهقي خبر القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان  
في النار وفسر الاول بانه عرف الحق وقضى به والاخير ان عرف وجار ومن قضى على جهل  
والذي يستفيد بالولاية اظهار حكم الشرع وامضاؤه فيأمر به اليه بخلاف المفتي فانه مظهر  
للمحض ومن ثم كان القسام بمقتضى أفضل من الاقتام (هو) أى قوله من متعدد من صالحين  
(فرض كفاية) بل هو أى فروض الكفايات حتى ذهب القزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك  
للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طابع البشرية على التظالم وقيل من ينصف من نفسه  
والامام الأعظم مشتغل بما هو أهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له أعوا  
وأجبر الامام أحدهم أماتقليده ففرض عين على الامام فوراً في قضاء الاقليم وتعيين فعل ذلك

اذ تكرر بها لا يبطلها) لكنه مكروه وخوفاً من خلاف من يبطل به لان يقال ان محمل القول بالاطلاق في غير نحو هذه  
الصورة بان كرر لا لسبب (قوله) فكذلك أى ينقذ (كتاب القضاء) (قوله) وامضاؤه) عطف مغاير (قوله) وأتى)  
أى لغة وقوله لمان أخر أى كالوحي والخلق (قوله) وامضاؤه) عطف مغاير (قوله) بل هو أسنى) أى أعلى (قوله) اماتقليده)  
أى توليته من يقوم به



من رخصه وهل الرغص صادق ولو بعد زواله راجع (قوله باعتقاد الحالف) ظاهره وان لم يكن منكرا عند القاضي وفيه وقفة  
اذلا فائدة في الرغص اليه ايضا بعد تنزيل الهين على مثل ذلك (قوله أي بهذا الحلف لا بلدا الحالف) في بعض النسخ عكس هذا  
وهو موافق لما في شرح الروض (قوله أو بغيرهما) لعل المراد غيرهما عا هو في حكم قاضيها والافيه نظر (قوله اذ رفع المنكر

(قوله ولا يجوز اخلاء مسافة ٨٠ العدوى) والمخاطب بذلك الامام أو من فرض اليه الامام الاستخلاف كقاضى

الاقليم (قوله فاضلاهما  
يعتبر في الفطرة) ظاهره  
وان كثر المال ولعل الفرق  
بين هذا وبين المواضع  
التي صرحوا فيها بسقوط  
الوجوب حيث طلب منه  
مال وان قل ان القضاء  
يترتب عليه معصية عامة  
للمسلمين فوجب بذله للقيام  
بتلك المعصية ولا كذلك  
غيره (قوله وليس  
مقصدا) أي الامتناع (قوله  
فلهم فضول القبول) ظاهره  
مع انتفاء الكراهة  
والقياس بثبوتها لمجرى بان  
اختلاف في جواز القبول  
وقد يقتضي قوله الاتي  
وله القبول مع كراهة  
ثبوتها فيصطنع فيه (قوله  
من استعمل عاملا من  
المسلمين) دخل فيه كل من  
تولى أمرا من أمور المسلمين  
وان لم يكن ذلك شريفا  
كنصب مشايخ الاسواق  
والبلدان ونحوهما (قوله  
ومحل الخلاف الخ) أي  
لقبول انصم ما يقتضي  
عليه أوله وهو قريب من  
الاطوع لان معنى الاطوع  
أكثر طاعة بان تكون

على قاضى الاقليم فيما عجز عنه كأيما ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له  
لان الاحضار من فوقهما مشقوبه فارق اعتبار مسافة القصرين كل مقنيين أما ابتاع القضاء  
بين المتخاصمين فرض عين على الامام أو نائبه كما قاله البلقيني وجمع عليه الدفع اذا أفضى  
لتعطيل أو طول نزاع ومن صرح بالتولية وليتك أو فذلك أو فوضت اليك القضاء ومن  
كنايتها عولت واعتدت عليك فيه ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشرع والفعل كالوكيل  
كالقاضي به أو الدرجة لله تعالى نعم يرتب له (فان تعين) له واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه)  
ولو بمال قدر عليه فاضلاهما يعتبر في الفطرة فيما ينظر وسواء في ذلك أعاف الميل ام لا علم ان  
الامام عالم به ولم يطلبه منه أم لا بل عليه الطلب والقبول والعرض ما أمكنه فان امتنع اجبره  
الامام وليس مقصدا لانه غالبا لما يكون بنا أو بل والا قرب وجوب الطلب وان ظن عدم  
الاجابة خذ لا فلا ذرعي أخذ من قولهم يجب الأمر بالمعروف وان علم عدم امتثالهم له (والا)  
بان لم يتعين عليه (فان كان غيره أصح) لناد بالصلح طلبه وقبوله حيث وثق بنفسه (وكان)  
الأصح (يتولاه) أي يقبله إذا أوليه (فلهم فضول القبول) اذا بذله بلا طلب وتنسقد توليته  
كلاما من العظمى (وقيل لا يجوز له القبول) فلان تنسقد توليته وتحم غير المبني والحكم من  
استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم ان غيره أفضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك  
العصابة من هو أرضى لله منه فتدخان الله ورسوله والمؤمنين وخرج بقوله يتولاه غيره  
فكأنه لعدم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يميز الفضول بكونه أطوع للناس  
أو أنسب للقبول أو أقوى في القسام في الحق أو الرأى لمجلس الحكم والاجازة للقبول من غير  
كراهة وان اعتقدت ولايته قطعا (و) على الأول (يكراهه طلبه) لوجوده هو أولى منه (وقيل  
يحرم وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) من غير كراهة ولا يلزم لانه  
قد يقوم به غيره ثم ينسب له كما قاله البلقيني لانه من أهله وقد أتاه بلا سؤال فيعان عليه  
ولو خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ووجه الزكشي (وينسب) له (الطلب)  
للقضاء والقبول حيث آمن على نفسه منه كالابن (ان كان حاملا) أي غير مشهور بين  
الناس يعلم (يرجوه بنظر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الحامل (محتاجا الى الرزق)  
من بيت المال على الولاية وكذا الوضاعت حقوق الناس يتولاه ظالم أو جاهل فقصده طلبه  
أو قبوله تداركها والابان لم يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (فالاولى تركه) أي الطلب  
كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو الحامل لاكثر السلف الصالح على  
الامتناع منه (قلت ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) لو رددته  
مخصوص نية وعليه حملت الاخبار المحذرة منه كالنهي الحسن من ولي القضاء فصدع  
بغير سكن كتابة عن شدة خطره ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصد انتقاما أو ارتشاه

طاعة الناس له أكثر من طاعتهم غيره (قوله محتاجا الى الرزق) هو بالفخ المصدر والكسر اسم لما يتفجع ويقتج  
به انتهى مختار كما قاله الأزهرى (قوله وكذا الوضاعت حقوق الناس) صرح في ان القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوده لم  
يعد (قوله بان لم يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة) هي قوله ان كان حاملا الخ وقوله أو محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ  
(قوله ويحرم الطلب على جاهل) أي مطلقا

للقاضي (الخ) انظره مع ما قيل قول المصنف حتى مات (قوله ومعلوم ان از الله ممكنة) مراده تعقيب المسئلة بان اذا  
 قادر على الازالة (قوله وسواء أتوى عينه) أي خاصة وانما ذكر القضاء لانه مرفوع وأصل ذلك قول الاذري هنا صور -  
 احدهما ان ينوي عين ذلك القاضي ويذكر القضاء ثم يراه فيرفع اليه بعد عزله قطعاً والثانية ان يطلق في يده بالرفع  
 اليه بعد عزله وجهان لتقابل النظراي التعيين والعسفة اه فالشارح أراد ٨١ بما ذكره التعيين في الحكم بين

الصورتين (قوله وانما  
 فيدوا ذلك بما يتنقل فيه  
 الخ) عبارة النصفة وانما  
 فيدوا وهو التنقل على الدابة  
 بالميل أو عدم سماع النداء  
 لأن ذلك لخصه الخ  
 وفصل في الحلف على أن  
 لا يفعل

(قوله لان الكلام ثم في  
 مدلول ذنبك اللغظين الخ)  
 الظاهر ان هذا لوجه  
 النظر وسكت عن وجه  
 عدم العسفة ولعله ان  
 المصدر هو الارتفاع ولا  
 فرق بينه وبين ان والفعل  
 ثم فالمستبرك كما جئت ان  
 ينتفع بك الارتفاع الذي  
 هو عبارة عنه واقفا المنق  
 عنه هناك المنفعة وهي المعنى  
 القائم بالعين وليست  
 مصدراً (قوله في مدلول  
 ذنبك اللغظين شرماً) أي  
 بخلاف ما هنا فان المراد

و يتجه حرمة طلبه مباهاة واستعلاء بقصد هذين ومحل ما تقرر عند قاض متول أو كان  
 المتولى جائزاً فلو كان ثم متول صالح حرم على كل أحد السعي في عزله ولو بأفضل منه وبفسق  
 الطالب ولا يؤثر من تعين عليه أو ندب به بذله ما لا على ذلك لكن لا تخذ ظالم فلو لم يتعين ولم  
 يندب حرم عليه بذله ابتداءً ولا دواً ما لا يعزل وفي الروضة جواز بذله ليولى أيضاً ودعى انه  
 سبق قاصر دودة اذ ذلك بالنسبة لعزوه ما ذكر للرويان في لانا نسبة الحكم ويندب عزله لغير صالح  
 وينفذ العزل وان حرم على العازل والتولية وان حرم الطلب والقبول مطلقاً خسة الفتنة  
 (والاعتبار في التعيين) السابق (وعدمه بالناحية) ويتجه ضبطها بوطنه ودون مسافة العدوى  
 منه بناء على انه يجب في مسافة كل عدوى نصب قاض فجبري في التعيين وغير ما مر من أحكام  
 التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزايد لا بتعذيب  
 لما فيه من هجر الوطن بالكافة ادمس القضاء لان غاية به بخلاف باقي فروع الكفائات  
 الموجهة الى السند كالجواهر او تعلم العلم ولو كان ببلد صالحان ولى أحدهما لم يجب على الآخر  
 ذلك في بلد آخر ليس به صالح خلافاً للبعض المتأخرين (وشروط القاضي) أي من نصح تولى به  
 للقضاء (مسلم) لا انتفاء اهلية الكافر لولا انه ومنه على مثله مجرد راسة لا بتقليد حكم وقضاء  
 ومن ثم لم يلزم موه بالتمام كمن عسده ولا يلزمهم حكمه لان رضوانه (مكاف) لنقص غيره  
 واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسب على العقل الغريزي بخالف لكل ما هم (حر) كله  
 لنقص غيره بسائر اقسامه (ذكر) فلا تولى امرأة لقصها ولا احتياج القاضي لخاصة الجال  
 وهي ما مودة بالتصديق في ذلك كالمرأة ونظير البضارى وغيره لمن يفرض قوم ولو امرهم  
 امرأة (عدل) فلا يتولى فاسق لعدم الوثوق بقوله ومثله نافي الاجماع أو خبراً لا حاد أو  
 الاجتهاد ومجهور عليه بسفه (مسيح) فلا يتولى أصم لا يسمع شيئاً لانه لا يفرق بين اقراره وانكار  
 بخلاف من يسمع بالصياح (بصير) لان الامي لا يعرف الطالب من الطالب وفي معنى الامي  
 من يرى الاشباح ولا يعرف الصور نعم لو كانت اذ اقرب منه عرفها مع ما لو كان يصبرها وا  
 فقط جازت تولى به أو لا لفظ قال الاذري ينبغي منعه (ناطق) فلا يصح من الاخرس وان  
 فهمت اشارته لجزءه عن تنفيذ الاحكام (كاف) أي ناهض للقيام بأمر القضاء بان يكون  
 ذا نقطة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ويختل نظره كبراً ومرض (مجتهد) فلا تولى  
 جاهل بالاحكام الشرعية ولا مقلد وهو من حفظ مذهب امامه ولكنه غير عارف بفروع امضه  
 وقاصر عن تقرير أدلته لانه لا يصلح للفتوى والقضاء أو لوما قيل من انه كان ينبغي ان يقول  
 امس الخ أو كونه مسلماً كذلك لان الشرط المعنى المصدرى لا الشخص نفسه ودون وضوح  
 ان المراد بذلك المصنف ما شعرته به من الوصفية كما هو واضح وافهم كلامه عدم اشتراط  
 كونه كاتناً أو عارفاً بالمسبب المحتاج اليه في نصص المسائل الحسابية لكن صح في

١١ نهابه ثامن هو امره ولكيه بشكل على قوله قبل فلا لم يتعين ولم يندب حرم بذله ابتداءً فان  
 بذله لاجل ان يتولى بصدق عليه انه اذا بذل ابتداءً (قوله لم يجب على الآخر ذلك) أي لما فيه من مفارقة الوطن (قوله  
 ونفسه) أي الكافر أي لو من قاض بنا عليهم (قوله ومثله) أي الفاسق (قوله قال الاذري ينبغي منعه) أي بالنسبة للامار اما ايلا  
 فلا اه حج وشيخنا الزايد (قوله فلا يتولى) أي لا يجوز له ذلك ولا يصح (قوله أو كونه مسلماً كذلك) أي الى آخره

میان مدلوله الاصلی اذ الشارح لم يفرق بينهما ما هنا خلافاً له هناك فتأمل (قوله لانه حينئذ يسمى اعطاه) هل يجري ذلك هنا  
 كما قاله ابن قاسم مع انه مر قبله النص على انه ليس كفضله (قوله عليه) متعلق بغيره (قوله المرجوح) لعله صفة كاشفة اذ هو  
 مرجوح بالنسبة للحقيقة لا صالحتها (قوله وفي ذلك نظر) أي في الحكم بدليل قوله والاقرّب الحنف وبعبارة الصنفه صريحة  
 في ان النظر في أصل الاسمة أيضاً ووجهه ٨٢ النظر فيه ظاهر (قوله لم يثبت بترويح المجرب لها) أي بالاجبار كما هو ظاهر

بجمل من اذ اذنت وتد  
 يقال هلا انت في الحنف عن  
 المرأة مطلقاً بترويح الولي  
 نظير ما مر فيما لو حلف  
 لا يعلق رأسه بل أولى لان  
 الحقيقة متعذرة أصلاً  
 والقول بمجتهه انما يناسب  
 مذهب أبي حنيفة انه  
 اذا تعذرت الحقيقة وجب  
 الرجوع الى الجواز فليتأمل  
 (قوله ومن ثم نعين في لا  
 تدل في دار الخ) خالف  
 في هذا في فتاويه فجعل في  
 متعلقاً بتدخل عكس ما هنا  
 وما هنا موافق لما اتفق به  
 والده (قوله قدم عليها  
 لكونها نكراً) يعني لما  
 أراد اعابها لا قدم لاجل  
 تكبير صاحبها بعد ان كان  
 (قوله ويندبه اختصاره)  
 أي فان لم يكن أهلاً  
 للاختبار اكتفى باختبار  
 العدلين (قوله ونحوه) أي  
 وقول نحوه (قوله والذي  
 أريد به) عطف على قوله  
 وعامه (قوله وله اكتفاء  
 بتدليل امام) أي لا يرى  
 الحديث (قوله وهو ما يبعد  
 فيه انتفاء الفارق) الأولى  
 كما عبر به مع ما يبعده

المجموع اشتراطه في الفتى فالتقاضى أولى لانه مفت وزايدة ولا يشترط معرفته ببلغه أهل  
 ولايته أي حيث كان ثم عدل يعرفه بلقيتهم يعرفهم ببلغه كما هو ظاهر وقياس ما مر في العقود  
 ان المدان في هذه الامور على ما في نفس الامر لا على ما في ظن المكاتب فالولي من لا يعلم فيه  
 هذه الشروط قسبين اجتماعاً فيه صحة توليته والولي ان لم يعلم حاله ان يعتقد في الصالح على  
 شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويندبه له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أي المجتهد (ان)  
 يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام ولو لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينصر ذلك  
 في جسمه آية ولا جسمه آية حديث الاستنباط في الأولى من القصص والموعظ وغيرهما أيضاً  
 ولان المشاهدة قاضية بطلانها في الثاني فان اراد القائل بالمعصية في ذلك بالنسبة للاحاديث  
 المعصية السالبة من الطعن في سند او نحوه أو الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع قرب على  
 ان قول ابن الجوزي انها ثلاثة آلاف ونحوه مردود بان غالب الاحاديث لا تسكّد تخلو عن حكم  
 أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتمادها فيها على أصل صحيح عنده يجمع غالب احاديث  
 الاحكام كمن أتى داود أي مع معرفة اصطلاحه وما للناس فيه من تقدرود (خاصه) مطلقاً  
 أو الذي أريد به الخصوص (وعامه) راجع لما مطلقاً والذي أريد به العموم ومطلقة ومقيدة  
 (ومجمله ومبينه ونائبه ومنسوخه) والنص والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو  
 آحادها لعدم التمسك من الترجيح عند تعارضها لا بغير ذلك (والحديث) المتصل بانفسال  
 رواته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والمرسل)  
 وهو ما سقط فيه الحديث ويصح ان يراد به ما يشمل المنقطع والمعضل بدليل مقابلته بالمتصل  
 (وحال الزاوة قوة وضعفاً) لانه يتوصل بذلك الى تقرير الاحكام ثم ما تواتر نقلته وأجمع السلف  
 على قبوله لا يصح عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل امام عرف همه مذهب في الجرح  
 والتعديل (ولسان العرب لغة ونحوها) وصرفوا بلاغاً لانه لا بد منها في فهم الكتاب والسنة  
 (وأقوال العلم من الصحابة فمن بعدهم اجتماعاً واختلافاً) لاني كل مسألة بل في المسئلة التي  
 يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيما لا يخالف اجابوا ولو بان يغلب على ظنه انها مولدة لم يتكلم  
 فيها الا قولون وكذا يقال في معرفة النسخ والمنسوخ (والقياس بأقواسه) من جلي وهو ما يقطع  
 فيه بنفي الفارق كقياس ضرب الاصل على الناقب أو مساو وهو ما يبعده انتفاء الفارق  
 كقياس احراق مال اليتيم على أكله أو دون وهو ما لا يبعده فيه ذلك كقياس التفاسخ على البر  
 بجميع الطعام همه وفاد او جلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته  
 في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يحسن قوانين علم  
 الكلام المدونة الا ان واجتماع ذلك كله انما هو شرط للعجته المطلق الذي يقتضي في جمع  
 أبواب الفقه أما مقلداً ليعبد ومذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليرام

الفارق بين احراق مال اليتيم وأكله ليس مستبعد بل هو القريب بل الواقع فان في كل منهما  
 انقلاصاً له فيكونان مستبعدين وقد يجاب بان المقصود ما يبعده فيه القطع بانتفاء الفارق لا خذفه في مقابلة القياس الجلي  
 الموصوف بأنه يقطع فيه بانتفاء الفارق فكانه قيل القياس الجلي هو ما يقطع فيه بانتفاء الفارق والمساوي ما يبعده فيه القطع  
 بانتفاء الفرق فمحملاً في نفسه فانه حيث بعد القطع بانتفاء الفارق صار الفرق في نفسه قريباً

وصفا في حال تأخيرها (قوله بان باعه بما اطلاقا) هو تفسيره اذ (قوله كصحت صرف البهية الخ) صريح هذا انه يملك هذه المذكورات ولراجع ما صرح في الوصف (قوله لانها باقتضاه التملك لا تسمى صدقة) فيه نظر لا يخفى وعبارة القصة لانها لتوضيها على الايجاب والقبول لا تسمى صدقة (قوله لان التنكير يقتضي الجنسية) انظره مع النبي (قوله ويحكم بها كم) ليس بقيد كما اشار اليه ابن قاسم فيكني التملك (قوله ثم يبيع ما لم يملكه) انظر ما وجهه حصر ما يبيعه فيما يملكه والظاهر ان ما يبيعه شائع فيما يملكه بالشفعة وفيما يملكه بغيرها (قوله لم يحنث بلبسه في غير الخضر) ظاهره وان كان الحالف أحنى وهو ما في

(قوله حيث لم ينعوا) أي الخلع (قوله لا كفر) عطف على امرأة (قوله ويجب عليه) ٨٣ أي السلطان (قوله في سائر

أحكامه) أي ولو بدعية وكتب أيضا حفظه الله قوله في سائر أحكامه أي ما لم ينع من وليه عن طلب بيان مستنده انتهى ج وفي بعض نسخ الشارح مثله فقال عن والده (قوله والحق بعضهم به المحكم) معتد (قوله ويجوز تخصيص الرجال بقاض والنساء بالآخر) وبحت في الرجل فالمرأة اذا عبرة بالطالب منهما اه ج وقوله فالمرأة اي اذا كان بين الرجل والمرأة خصومة وكذلك الامر بينهما رجلا (قوله ويظهر كما قاله بعضهم) هو الحسباني اه ج (قوله وبناء كذا ذلك عند اتساع الخطبة) قال في المصباح الخطبة المكان المخطط للعمارة والجمع خطط مثل سدرة ودر واما كسرت الخاء لانها اخرجت على مصدر اقتتل مثل اختطب خطبة وارته ردة وانفري فريته ثم قال والخطبة بالضم الحالة

فيها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمتجهد في نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز له الاجتهاد مع النص (فان تعذر جمع هذه الشروط) اولم يتعذر كما هو ظاهر عما يأتي في ذكر التعذر منه ويرى لا غير (قوله في سلطان) أو من (له شوكة) بان يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استنزاع السلطنة للشوكة فالوزن الشوكة السلطان بنحو أسر وحبس ولم يتخلع فتنن أحكامه حيث لم يفعلوا ولم يوجد مقتض الخلع والا اتجه عدم تنفيذه (فاسقا أو مقنعا) ولو جاهلا (نفذ قضاءه) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لثلاث يتصل مصالح الناس ولو ابتلى الناس بولاية امرأة أو قن أو أعى فيما يضبطه نفذ قضاءه للضرورة كما أتى به الوالدرجه الله تعالى والحق ابن عبد السلام العبي بالمرأة ونحوها لا كفر ويجب عليه رعاية الامثل فالامثل رعاية لمصلحة المسلمين وما ذكر في المقلد لمجمله ان كان ثم مجتهد ولا نفذت تولية المقلد ولو من غير ذي الشوكة وكذا القاض فان كان هناك عدل اشترطت شوكة والا فلا ومعلوم انه يشترط في غير الادل معرفة طرف من الاحكام وبحت بالقيس انزال من ولاد ذل الشوكة بزوال شوكتها زوال المقتضى لنفوذ قضاها أي بخلاف مقلد او قاض مع فقد المجتهد والعدل فلا زال ولايته بذلك لعدم توجهها على الشوكة كما مر ويلزم قاضي الضرورة بيان مستنده في سائر أحكامه كما أتى بذلك الوالدرجه الله لا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه وكأنه اضغف ولايته والحق بعضهم به المحكم ويجوز تخصيص الرجال بقاض والنساء بالآخر ولو تعارض قضيته قاض وعامى عدل قدم الاول منه دمج والثاني عند آخرين ويظهر كما قاله بعضهم ان فسق العالم ان كان لحق الله تعالى فهو أولى أو الظالم والرشوة فالعدل أولى وراجع (العلماء) ويندب للامام) أو من الحق به (اذا ولى قاضيا باذن له في الاستقلال) ليكون أسهل له وأقرب لفصل الخصومات ويتأ كذلك عند اتساع الخطبة (فان نهاء) عنه (لم يستخلف) استغلا فاعاما لعدم رضاه بنظر غيره فان كان ما فوص له أكثر مما يمكنه القيام به اقتصر على الممكن وترك الاستقلال ولو ولاه في بلدتين متباعدتين كبغداد والبصرة اختار المباشرة في أحدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه بالقيس فلو اختار احداهما فقل يكون مقتضيا لانزاله عن الأخرى أو يباشر كلا مدته وجهان أوجهما ناعم وهو الانزال ورجح الزركشي وجع ان التدريس بغير رستن في بلدتين متباعدتين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما المباشرة الاخرى لا يكون عن زورج آخره الجواز ويستند وقوله الفخر بن عساكر بالشام والقدس اما الخاص كتحليف وسماع بينة فقطع القضاة بجواز الضرورة الا ان

والخصلة وفي القاموس والمطه باضم أحد الاحشيين بكه وموضع الحجر اه وهو بهذا المعنى أولى مما الكلام فيه فيقرأ بضم الخاء فقط (قوله ليس كذلك) يعني ان توليته لا تنفذ (قوله ورجح آخره الجواز) معتد (قوله وقوله الفخر بن عساكر بالشام والقدس) وكذلك من الخطيب اذا ولى الخطبة في مسجدين والامام اذا ولى امامة مسجدين وكذا تل وظيفتين في وقت معين بتعارضان فيه (قوله اما الخاص) مختار قوله عاما (قوله فقطع القضاة بجواز) معتد

جامع المرفي لكن زده ابن الرفعة فلما رجع (قوله بعبادة الله) العمل هو له بعبادة الله بحدائق الألفاظ الجليلة والأفلاصاغة  
تعبية العموم فيقتضي أنه ينفر بذلك عبادة الله تعالى وهو محال فلما رجع (قوله أولا يزور فلانا) عبارة الروضة وغيرها ولا  
يزور فلانا حيا ولا ميتا لم يثبت بنسب ٨٤ جنازته فلم يحاول لامية تسقط من الشارح من الكتبة لأن تشييع جنازته

أقابتهم الحنثه فيما  
لوحف لا يزوره ميتا كما  
لا ينبغي

### في كتاب التفسير

(قوله لأن أحدواحييه)  
يعني لأن واجب أحد  
قسميه وهو نذر الباج  
وقوله كذارة البين أي على  
مذهب الرافعي وقوله أو  
التغيير الخ أي على مذهب  
التدوي كتابي (قوله عدم  
الكراهة) أي بل الذنب  
كما يعلم من قوله بعد اذهو  
وسيلة لطاعة الخ (قوله في  
نذره) هو بضم النجعة  
وكسرها (قوله كصمانه)  
أي فلا يصح إلا بآذن السيد  
(قوله بدل أو بشعر) أي  
كل من القسطن والكسبة  
والأشارة (قوله ويسمى  
نذر الباج الخ) في نسخة  
ويسمى نذرومين بجاج  
وغضب وعلق (قوله أو  
بمحقق خبرا) انظره مع قوله  
الآتي وقوله العلق أو  
علق في فلان يلزم أي أو  
والعلق ما فلت كد الفو  
ولم أر قوله أو بمحقق خبرا  
في كلام غيره إلا في التفتة  
وشرح المنهج وعبارة الروض

ينص على المنع منه ومقتضى كلام الأكثرين أنه على اختلاف نعم الترويج والنظر في أمر  
البيت مجتمع حتى عند هؤلاء كالإمام (فإن أطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا أو تولية فيما  
لا يقدر الأعلى بعضه (استخلف فيما لا يقدر عليه) لحاجته إليه (لا غيره في الأصح) لأن قربنة  
الحال تقتضي ذلك والثاني يستخلف في الكل كالإمام نعم لو أمكنه القيام بما أولاؤه كقضاء  
بلدة صغيرة فليس له الاستخلاف ولو طرأه عدم القدرة بعد التولية انجهر من أو سفر  
استخلف جزم أو قول الأذري ما لم ينسبه عنه نظريته الفري بأنه عجز عن المباشرة والأشخاص  
لا يخولون ذلك غالبًا لكن مستثنى من التمس عن النيابة ويمكن جعل الأول على نية عنها ولو مع  
العذر والثاني على خلافه بأن أطلق التمس عنه ولو فوض الولاية لإنسان وهو في غير محل  
ولأنه لذهب ويحكم بأصح التفويض كما أتى به الأذري رحمه الله تعالى ودعوى رده سافطة  
(وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لأنه فاض (الإنسان يستخلف في أمر خاص كسماع  
بينه) وتغليف (فيكني علمه بما يتعلق به) من شرط البينة والتغليف ولا يستلزم فيه رتبة  
الاجتهاد ومن ذلك نائب القاضي في القسري إذا فوض له سماع البينة فقط بقبضه العلم  
بشروطها ولو عن تقليد وليس المنسوب للبحر والتعديل مثله في ذلك لأنه كما وله استخلاف  
أصله وفرعه كما صرح به الماوردي والفقوي وغيرهما نعم لو فوض له الإمام اختيار قاض  
أو توليته لحل لم يجره اختيارهما لأن التهمة هنا أقوى للفرق الظاهر بين القاضي المستقل  
والنائب في التولية وإنما لم يجره اختيار القاضي بالحكم بشهادتهما لأنه يتعين الحكم لهما بالتعديل  
ولهذا الوثبت عند التهما عنه غيره جازله الحكم بشهادتهما ومحل جواز استخلافهما إذا ظهر  
فيه عند الناس اجتماع الشروط انتهى والأقرب أنه حيث حفت توليته وجدست سيرته جازله  
توليتهما كانا كذلك (ويسمى) الخليفة (باجتهاده أو باجتهاد مقلده) بفتح اللام (إن كان  
مقلدا) وسيأتي عدم جواز حكم غير المتصرف بغير مذهب مذهب والمتصرف إذا شرط ذلك عليه ولو  
عرفا (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) لأنه يعتقد بطلانه والله تعالى أعلم بأمر الحكم بالحق  
وقضية كلامهما عدم جواز حكم المقلد بغير مذهب مقلده وهو كذلك ومذهب الماوردي  
وغيره إلى جواز وجع الأذري وغيره بينهما يحمل الأول على أن لم ينسبه رتبة الاجتهاد في  
مذهب إمامه وهو المقلد الصنف الذي لم يتأهل للنظر ولا ترجيح والثاني على من له أهلية  
ذلك ومنع ذلك بعضهم من حيث أن العرف جاز بأن تولية المقلد مشروطة بأن يحكم بمذهب  
مقلده سواء الأهل وغيره لا سيما إن قال له في عقد التولية على عاده من تقدم ملك له لم يبعد  
لمقلده حكم بغير مذهب إمامه وأعلم أن ظاهر الروضة في القضاء على النائب أن منصب سماع  
الدعوى والبينة والحكم يختص بالقاضي دون الإمام الأعظم والأصح خلافه على أن  
مرادهم بالقاضي ما يشمله بدليل أنهم لم يفهموا على تخالف أحكامهما إلا في بعض المسائل  
كانزال القاضي بالفقير دون الإمام الأعظم على أن صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم

كأروضة هو أن يمنع نفسه من شيء أو يجعلها عليه بتعليق التزام قربة وكذا عبارة الأذري (قوله ومنه) له

(قوله أنه على الخلاف) أي الآتي في قوله فإن أطلق استخلف فيما لا يقدر عليه الخ (قوله وهو في غير محل) أي الولي (قوله)  
وأنما لم يجره لقاض في الحكم بشهادتهما) أي أصله وفرعه (قوله إذا ظهر فيه عند الناس) أي في القاضي والولي لأصله وفرعه  
(قوله ومنع ذلك بعضهم) هو الحسابي كما في ج (قوله مرادهم بالقاضي ما يشمله) أي الإمام

فما عتاد الخ (أي من نذر الجاه) قوله لانه لا تعليق ولا التزام) كانه لان كلامهما انما يكون في المستقبلات حقيقة فلا بد في هذا تصورهم التعليق بالمضارع في الطلاق لانه تعليق لفظي فليحذر (قوله ولم يذ كر شيئا) يعني مصرفا كافي بعض النسخ وبدل له ما بعده (قوله هذه الآية أو على التمدق الخ) سقط من الشارح لفظ على عقب الله ولعلم من النسخ وهو في الحقيقة على الصواب (قوله غفل عن تصور أصله الخ) عبارة الحقيقة غفلة عن أن تصور أصله ٨٥ لصورة البطلان بما اذا لم يذ كر

التصديق والصفة بما اذا  
ذكر ألفا أو شيئا مجرد  
تصور اذا الفارق الخ وهي  
الصواب (قوله وفيها اذا  
عين أهل الذمة أو أهل  
البسطة) انظر ما صورة  
النذور لهم وليراجع نظيره  
المبار في الوصية (قوله قاله  
القاضي) عبارة القاضي  
اذا قال ان شئ الله مريض  
لله على ان اصدق بخص  
ما يحصل لي من المعشرات  
فتش في يجب التصديق به  
وبعد اخراج الخ يجب  
العشر في الباقي ان كان  
نصابا ولا عشر في ذلك الخ  
لانه لغيره غير معينين  
فاما اذا قال لله على ان  
اصدق بخص مالي يجب  
اخراج العشر ثم ما بقي  
بعد اخراج العشر يخرج  
منه الخ انتهى قال  
الاذري وبشبهه ان يفصل  
في الصورة الاولى فان  
تقدم النذر على اشتداد  
(قوله وهذا الاستثناء)  
هو قوله في غيره الخ (قوله  
أي صريحا) خبر وقوله  
لكن العقد الخ من هو  
وقوله منع ذلك أي ولو

له وهو لاء الامام أو قاض آخر (ولو حكم خصمان) أو اثنين من غير خصوصية حكمي  
نكاح أو حكم أكثر من اثنين (رجلا في غيره) أو تفرز (لله تعالى جاز مطلقا) أي مع وجود  
قاض أفضل وعدمه (بشرط أهلية القضاء) المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط لان  
ذلك وقع لجمع من الخصامة ولم ينكر مع اشتباهه فكان اجزاء ما أحده تعالى أو تفرز فلا  
يجوز التصكيم فيه اذا طالبه معين وهذا الاستثناء من زيادته على المحرر وأخذ  
منه ان حق الله المال الذي لا طالب له معين لا يجوز التصكيم فيه واما غير الادل فلا يجوز  
تصكيمه أي مع وجود الادل والأجاز ولو في النكاح نعم لا يجوز تصكيمه غير مجتهد مع وجود  
قاض ولو قاضي ضرورية قال البقيني ولا يجوز لو قيل من غير اذن موكله تصكيمه ولا ولو  
ان اضر بمولاه وكوكل ماذون له في التجارة وعامل فراض ومفلس ان اضر مرغمو مكاتب  
ان اضر به (وفي قول لا يجوز) التصكيم لم ينفه من الانتساب على الامام فوافيه ووردناه ليس  
له حبس ولا ترسيم ولا استدعاء عقوبة لا ذي ثبت موجب اعنده لئلا يخرق لهم فلاقبات  
قبل وقضية كلامهم ان الحكم ان يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح  
خلافه وقول الاذري لم اربيه شيئا أي صريحا بشرط اجتاده وكونه ظاهر التقوى والورع  
لكن المتعمد منع ذلك لا لخطا رتبته عن القاضي (وقيل) انما يجوز (بشرط عدم قاض البلد)  
للضرورة (وقيل يختص) الجواز (بمادون قصاص ونكاح ونحوهما) كلاما وحده قد  
(ولا ينفذ حكمه الا على راض) لفظا فلا أثر للسكوت أخذ من نظائره ولا بد من رضا الزوجين  
معافى النكاح والوجه الاكتفاء بسكوت البكر في استئذانها في التصكيم (به) أي يصحكم  
الذي يصحكم به من ابتداء الحكم الى انتهائه لانه المتيقن لا ولاية فلا بد من تقديمه نعم لو كان  
أحد الخصمين ممن لا ولاية القضاء بشرط رضاهما لان ذلك توليته منه وقول ابن الرقعة فلا  
عن جمع النصارى كمن ليس توليته له يمكن حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا وجل الاول على  
ما اذا انضم له لفظ فيبعد النقص كالحكم بينهما مثلا وفي كلام الماوردي ما يدل على ذلك  
(فلا يكتفي رضا قائل في ضرب دية على عاقلة) بل لا بد من رضا العاقلة لانهم لا يؤاخذون  
بقرار الجاني فكيف يؤاخذون برضا (وان رجع أحدهما قبل الحكم) ولو بعد استفتاء  
شروط البينة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا بشرط الرضا بعد الحكم في الاظهر)  
حكم المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الامن حيث ينقض حكم القاضي وله ان  
يشهد على حكمه وثابته من في مجلسه خاصة لانتم الله بالتفرق واذا تولى القضاء بعد سماع  
بينة حكمها بعد من غير اعادتها والى الثاني بشرط لان رضاهما معترف في الحكم فكذلك في زومه  
(ولو نصب) الامام أو نائبه (قاضي) أو أكثر (سلبه وخص كلاهما) منه (أو زمن أو نوع)  
كان فوض لاحدهما الحكم في الاموال والاخر في الدماء بين الرجال والنساء (جاز)

محتمدا (قوله ولا بد من رضا الزوجين) أي فلا يكتفي بالراضين والى المراء وان وجب بل الرضا ان يكون بين الزوجين حيث كانت  
الولاية للقاضي وصرح بذلك لانه قد يتوهم من كلام المصنف عدم رضا الزوج اذا كان لخاص بتركهم عنها (قوله ولا ينقض  
حكمه الا من حيث ينقض حكم القاضي) أي وذلك فيما لو خالفنصا أو قيسا جليا (قوله لا تنزع الله بالتفرق) وينبغي ان لا يكتفي  
في التفريق هنا بما كفي به في التفريق بين المتبايعين بل لا بد من وصوله الى يمينه والسوق مثلا (قوله واذا تولى) أي الحكم

الحب فكذلك قال وإن نذر بعد اشتداده وجب انجراح العشر وأول من الجمع انتهى (قوله بخبر) هو نسخ الرأع وما فيه الأثر  
بغيرها (قوله ويؤيد الأول عدم انعقاد نذر صلاة لا سبب لها الخ) أي حيث لم يقولوا بعبعة النذر ويصلي في غير وقت  
الكرهية وفي غير الثوب النجس (قوله شيئا) مفعول نذر (قوله تصدرا فاقه الخ) أي بخلاف ما إذا لم يكن له في الانظار رفق أو  
كان ولم تصد الأرفاق كما هو ظاهر فليراجع ٨٦ (قوله فان زادت) أي أو زاد مطلق الدائن كما هو ظاهر (قوله ولو أسقطا

المديون حقه) قال شيخنا  
في حواشيه قد يشكك ذلك  
بما مر من أنه يشترط عدم  
الرد إذ قوله أسقطت  
ما استحقه الخرد للذوق قال  
الأهم إلا أن يقال إن ما هنا  
مصور عما إذا لم يرد أولا  
واستقر النذر فلا يسقط  
بأسقاطه بعده وما مر  
مصور عما إذا رد من أول  
الامر اه (قوله ولو نذر  
أن لا يطالبه مدة غات  
الخ) انظر هل مثله ما لو  
نذره بقاءه في ذمته مدة  
غات فبها (قوله وهو  
المعتمد) قال شيخنا وعليه

(قوله فان العبرة بالطالب  
على مام) انظر في أي محل  
مروله حاله على ما قد مرناه  
عن ج (قوله أوجب دأعه)  
أي سواء كان مديعا أو  
مدي على (قوله فاقربهما)  
أي فطالب أقربهما يجب  
ويجوز رده أيضا أي  
فاقربهما يجب طالبه  
(قوله ولو حكم اثنين)  
أي من كل من الخصمين  
(قوله لظهور الفرق) أي  
وهو أن التولية للمحكم  
انما هي من الخصمين

لعدم المذازمة بينهما فان كان رجلا أو امرأة وليس هناك إلا قاضي رجال أو نساء لم يحكم بينهما  
بخلاف ما إذا وجد فان العبرة بالطالب على مام (وكذا أن لم يخص في الإصح) كسب  
الوصيين والوكيلين في شيء وإذا كان في بلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا أوجب دأعه  
والآخر سبق دأعه فان جاء أمعا أقرع فان تنازعا في اختيارهما أوجب المدعى فان كان كل  
طالبا ومطلوبا كانا مختلفين فيما يقتضي تماثلا فاقربهما أو الأقل القرعة وقضية كلامه جملة  
على الاستقلال عند عدم اشتراط اجتماع أو استتقلال وفاق نظره في الوصيين بان الاجتماع  
هنا مجتمع فلم يحل عليه تصصا لكلام ما أمكن والاجتماع ثم جاز فحل عليه لكنة أحوط  
والثاني لا يجوز كالأمارة العظمى (الآن يشترط اجتماعهما على حكم) فلا يجوز قطعان  
اجتهادهما مختلفا بالبالا تنفصل المحصومات وقضية انهما لو كانا مقلدين لا مام واحدة  
ولا أهلية لأحدهما في نظره ولا ترجح أو شترط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرطا  
اجتماعهما إلا لا يؤدي إلى تخالف اجتهاد ولا ترجح ولو حكم اثنين اشترط اجتماعهما  
بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب ولا بد من تعيين ما يولى فيه نعم  
إن المراد عرف بتبعية بلاد في توليتها دخلت تبعها ولو بسبب تبعية بتولية القضاء العام سائر  
الولايات وأمور الناس حتى يجوز كاه وحسبه لم يفرض أمرهما لغيره نعم بتعيينه في قوله  
احكم بين الناس أنه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتلك القضاء بأنه في  
هذا التركيب يعني امضاء الامر وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء الحكم بخلاف الحكم  
(فصل) فيما يقتضي انزال القاضي أو عزله وما يذكره ما إذا (أجن قاض أو أممي  
عليه) وإن قل الزمن أو مرض مرضا غير مرجو الزوال وقد تجزعه عن الحكم (أو عي)  
أو صار كالأعمى كما عرف مما مر في قوله بصيرا (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطلق أو  
المقيد بضو غفلة (و) كذا أن لم يكن مجتهدا أو مضمنا ولا ينفذ فطرا اذهب (ضبطه بغفلة  
أو نسيان لا ينفذ حكمه) لا تنزه بذلك وكذا أن نرس أو صم نعم لو عي بعد ثبوت قضية  
عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يتجنى معه إلى اشارة نفي حكمه فيها (وكذا الوفاق)  
أو زاد فسق من لم يلم موليه بنفسه الا على أولئك حال توليته كما هو ظاهر فلا ينفذ  
حكمه (في الإصح) لوجود المنافي والثاني ينفذ كالامام قال الزركشي والوجهان إذا  
قلنا أنه لا ينزل بالفسق فأما إذا قلنا أنه ينزل بالفسق لم ينفذ قطعاً ذكره الامام في كتاب  
النكاح وهو حسن صحيح وبه يزول محذور التكرار في كلام المصنف أنه انما ذكره في  
الوصية بالنسبة لانزاله لالتفوذ الحكم ولا نظر لفهم ان المراد بعدم التفوذ عدم  
الولاية من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا تنه في الإصح) الا بتولية جديدة  
كالولاية والثاني تعود كالابا إذا جن ثم فاق أو فسق ثم تاب (وللامام) أي يجوز له

ورضاها معتبرا لحكم من أحدهما دون الآخر حكم لغير رضا الخصم (فصل فيما يقتضي انزال  
القاضي أو عزله وما يذكره معكم) (قوله ولم يتجنى معه إلى اشارة) أي بان كان معروف الاسم والنسب (قوله ولا نظر لفهم الخ)  
أي لان التكرار يقتضيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه أنه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم (قوله والثاني تعود كالاب)  
ومثل الاب في هذا الحكم الجود والمحافظة والنظر بشرط الوقت

فاقتصر الفرق بين هذا وما تقدم في قوله اما اذا التزم غير قرية كالا على الخبر فيلزمه كفارة عين ولعله ان ما سبق لما كان المراد منه الحث على الفعل او التمتع اشبه العين فلم تمت فيه الكفارة بخلاف ما هنا فانه ما جعله بصورة القرية بعدت مشابهيته بالعين (قوله) كسنة اثنتين وسبعين وتسعمائة الظاهر ان السنة التي كان يؤلف ٨٧ فيها في هذا الموضع فانه مظنته باعتبار

ما قدمه من التاريخ  
آخر اربع الاول (قوله) لم  
يجب الولاية في قضائها  
أي من حيث التذرع بدليل  
مابعده (قوله) وبواقفه  
اطلاق الكتاب أي من  
حيث المفهوم (قوله)  
الاستئناف فاعل وجوب  
في المتن (قوله للاضافة)  
سقط قبله لفظ أو في النسخ  
وهو موجود في النسخة  
ولا بد منه اذ هما زعمان  
بدليل الراد قول الشارح  
بان التبعية لذلك لم تعهد  
رد لا لاول وهوان حذفها  
للتبعية لحذفها من المفرد

(عزل قاض) لم يتعين ظهور منه خال لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى منه أو وطن انه ضعيف أو زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط أما ظهور ما يقتضي انزاله وثبت ذلك فيعزل به ولم يحتج لعزل وان ظن بقرائن فيحصل انه كالاول ويحتمل فيه ندب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختياره (أو لم يظهر) منه خلل (وهذا) أفضل منه (قوله) عزله من غير قيد كأي في المثل رعاية للاصلح للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المفضل غير منعدمة مع وجود الفاضل لان الفرض حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (أو) هناك (مثله) أو دونه (وفي عزله به مصلحة كتسكين قسنته) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) بان لم يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله به لانه عيب وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول أصله هنا وليس في عزله قسنته لانه لا تتم المصلحة الا اذا انتفت الفتنة وبه يدفع قول من زعم انه لا يفتي عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومفسدة من جهة أخرى (لكن) بنقد العزل في الاصح مع اتم المولى والمولى بذلك لطاعة السلاطان والثاني لانه لا خلل في الاول ولا مصلحة في عزله اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره فانه ليس له عزله ولو عزله لم يعزل وسكت هنا عن انزاله بعزل نفسه والاصح ان له ذلك كالوصف في الامور العام أما لوطا نصا الخاصة كما معة واذان وتوصوف وتدريس وطلب ونظروا ونحوها فلان عزله أو بقاءه بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحمل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك (والذهب) انه لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله لعظم الضرر بنقص وفساد التصرفات نعم لو علم انهم انه موزول لم ينقد حكمه له لانه انما غيرا كم باطنه اذ كره الماوردي فان رضينا بحكمه كان كالحكم بشرطه وهذا الواجب خلافه اعلم انهم بعزل القاضي لا يخرجونه عن كونه قاضيا ولم يتعرضوا لما يحصل به بلوغ خبر العزل وينبغي الحاق ذلك بخبر التولية بل أولى حتى يعتبر فيه شاهدان وتغني الاستفاضة والطريق الثاني بحكاية قولين كالوكالة وهو الفرق في باب الوكالة ولو بلغ الخبر المستنقب دون النائب أو بالعكس انعزل من بلغه ذلك دون غيره خلافا للقبني ونجيه ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بذهب لا بذهب مستنبيه (واذا) كتب الامام اليه اذ قرأت كتابي فأنت معزول فقرأه انعزل (لوجود) الصفة وكذا لوطا لعه وفهم ما فيه وان لم يتلق به (وكذا) ان قرئ عليه في الاصح لان قصد اعلامه بالعزل لا قرأه بنفسه سواء أ كان قارئاً أم أمياً والثاني لا يعزل وهو المعتمد في الطلاق وفرق الاول بان المبرعى تم النظر الى الصفات وهنا الى الاعلام والظاهر انه يكفي هنا قرأه محمل العزل فقط لاجمع الكتاب ولا يأتي فيه الخلاف المار في الطلاق فيما اذا اغشى بعضه أو اغشى (و) بنزل مجونه وانعزاله من اذن له في شغل معين كيبيع مال (ميت) أو غائب وسماع شهادة في قاعدته كالكيل (والاصح) انزال نائبه المطلق

الحاكم (قوله) ما يقتضي خلاف ذلك أي بان كان فيه ان الظاهر ان عزل بلا حجة (قوله) لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله) بالرفع فاعل بلوغ (قوله) ذكره الماوردي) ضعيف (قوله) انعزل من بلغه ذلك) هذا ظاهر ان قتابكلام الماوردي فيما لو بلغ انهم عزل القاضي اما على ما استوجبه من تفرد الحكم على انهم وله لعدم انزال القاضي فنه نظر وما عاقل به يقتضي ان النائب لا يعزل الا بعد عزل المستنقب ويمكن حل عدم عزل النائب ببلوغ خبر المستنقب دونه على ما اذا كان استخلفه عن الامام



وقوله وبأن الاثنين الخ رد الثاني وهو ان حذفه الاضافة (قوله مطلقا) أي في الاضافة وفي غير (قوله ومعهم في المحرور) أي  
 كاعلم من اختصار المتن (قوله بمعنى جمعه) أي حتى يتأتى قول المصنف صام آخره وهو الجملة (قوله ومن ثم الخ) الظاهر ان  
 هذا الترتيب على خصوص العلة والأشافي للمتن لا يظهر ترتيبه على مامهده من قوله ومن نذر ان تمام كل نافذة الخ فتأمل (قوله  
 فيصح التزامه بالنذر الخ) الظاهر في ٨٨ التعبير فصح التزام اقسامه بالنذر فليتأمل (قوله تبعته وتركته) هو

ان لم يؤذن له في الاستخلاف) لان الغرض من الاختلاف المعاونة وقد زالت ولايته فطلبت  
 المعاونة (أو قيل) له (استخلف من نفسك) لماذا **مكرر** (أو أطلق) انظر هو غرض المعاونة  
 وبطلانها بطلان ولايته وفارق ما مر في نظيره من الوكالة بان الغرض يتم ليس معاونة الوكيل  
 بل النظر في حق الموكل فعمل الاستخلاف على لوائده نعم ان عين له الخليفة كان فاطما فانظره  
 فيكون كافي قوله (فان قيل) أي قال له موليه (استخلف عني فلا ينزل الخليفة لانه ليس  
 نائبه ولا ينزل قاض غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة اذا لم يوجد بحيث صالح ولا من  
 ولايته عامة كناظر بنت المال والجيش والحسبة والوقف (بعوث الامام) الاعظم ولا  
 بانزله لغرض الضرر بتعطيل الحوادث ومن ثم ولاه الحكم بينه وبين خصمه انزله بفرغه  
 منه ولان الامام انما يولي القضاء نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن  
 نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير سبب كما مر بخلاف الامام يحرم عليه الاسباب وما يحسنه  
 البلقيني من ان قاضي الضرورة حيث انزله استرد منه ما أخذ من نظر الوقف وعلى  
 القضاء لا يتأتى مع القول بجمعه ولا به كما مر والاوجه عدم انزله مع وجود مجتهد صالح  
 الا ان رجي توليته والا فلا فائدة في انزله (ولا ينزل) ناظر بتميم) ومصدق (ووقف بعوث  
 قاض) نصهم وكذا بانزله لتسلا تحتل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انزله  
 كما يحسنه الاذري وغيره بتولية قاض جديد امير ضرورة النظر اليه بشرط الوقف (ولا يقبل  
 قوله) لو ان كان انزله بالعمى على الوجه خلاف البلقيني (بعد انزله) ولا قول المحم بعد  
 مفارقة مجلس حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده أو  
 مع (آخر حكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد بفعل نفسه والشافي يقبل لانه لم يجز لنفسه  
 بذلك فصار لم يدفع ضررا وبما فوق المرضعة على الاول بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان  
 شهادتها لا تضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيها ما خرج بحكمه شهادته باقرار صدر  
 في مجلسه فيقبل جزما (أو) شهد بحكم الحاكم قبلت شهادته (في الاصح) كالمو  
 شهودت المرضعة رضاع محرم ولم تدكر فعلها والشافي المنع لانه قد مر بدفعه فيجب البيان  
 ليزول البس ولا أثر لاحتمال البطل على الاول ومن ثم لو علم انه يعني حكمه لم يقبله وانما قيد  
 بقوله جائز الحكم لاجسام حذفه حكم الحاكم لا يجوز حكمه كحكم الشرطه مثلا (و يقبل  
 قوله قبل عزله) **مكرر** بكذا) لقد رنه على النساء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم  
 نساء هذه القرية طوالق من أزواجهن قبل ومحمد كاجتنابه الاذري في محصورات  
 والا فهو كاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا ريب عندني في عدم  
 نفوذه من فاسق وجاهل ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مستنده ولو قال حكمته بحجة  
 أوجب الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما أفني به والدرجته الله تعالى  
 لاحتمال أن يظن ما ليس بمستند مستندا وأفتي أيضا بأنه لو حكم بطلاق امرأته هذين

بإرضاع الفاسقة (قوله ولم تدكر فعلها) لعله انما اقتصر على ما ذكرتم المشابهة بين القيس والمقبس عليه  
 والا فالمرضعة تقبل شهادتها وان ذكرت فعل نفسها على ما مر (قوله لاحتمال أن يظن ما ليس بمستند مستندا) أي ما لم ينه  
 موليه عن طالب بيان مستنده أخذها تقدم عن حج عند قول المصنف السابق فان تعذر جمع هذه الشرط الخ

(قوله ومن ثم كان ذكر بقعة الخ) في النسخة قبل هذا ما نصه أو نوى ما نصه به كالطوائف فيما يظهر ومن ثم الخ (قوله أو الذهاب إليه مثلا) ومثل ذلك ما إذا نذر أن يس شيئا من بيع الحرم أو أن يضربه بشيء مثلا كما صرح به الأذري (قوله لأن المشي قربة مقصودة في نفسها) لعل المراد أنه مقصود من حيث كونه آتيا بالحرم مثلا (قوله وهذا هو المعبر في حتمته) أي وكونه قربة مقصودة في نفسها هو المعبر في حتمته النذر فالضيق في حتمته للنذر (قوله وانما واجب المشي) أي إذا نذر أن يركب (قوله فلم يجز أحد ههنا الآخر) أي في الخروج من عهدة النذر ٨٩ (قوله لو قوعه تبعا) يتأمل مع قوله من أجله الصلاة (قوله إليه) متعلق

بديان (قوله ولو أفسد نسكه أو فاته لم يلزمه فيه مشي) ليس مكررا مع قوله فيما صرح إلى الفساد أو الضوات بل هذا مفهوم ذلك وأيضا قد ذكره توطئة لمابعده (قوله مع النكاح) أي مع لزوم النكاح فليس المراد أنه يلزمه التمسك بالنكاح من دونه أهله (قوله حبه) أي أو عمره (قوله من حيث النذر) أي وإن لم يدم القرآن أو التمسك (قوله فيتبعه) عليه مفرع على قوله في ذلك العام (قوله وقع عنها) كذا في النسخ أفراد الضمير ولعل صوابه عنهما بتنبهته وليراجع

(قوله من أراد الثاني) هو قوله لا يجلس حكمه (قوله فيسد ولايته) أي فإن لم يقصد بها مجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وإن كان قد لم ينفذ حكمه في غير مجلس الحكم كما يجهد مثلا ومحل عمله مانع من وليه عليه

دقالاتنا شاهدنا بطلان مقيد بصفه ولم توجد وقال بل أطلقنا قبل قوله أن لم يتم في ذلك لعله وأمانته (فإن كان في غير محل ولايته) وهو خارج عمله لا مجلس حكمه ودعوى من أراد الثاني أراد به أن مولاه قيد ولايته بذلك المجلس (فكمعزول) لا به لا بملك إنشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره وباقم قوله فكمعزول عدم نفوذ تصرف منه استباحه بالولاية كإيجار وقف نظره للقاضي وبيع مال يقيم ويقس بر في وظيفة وهو كذلك كترجيع من ليست في ولايته نعم لو استخلف وهو في غير محل ولايته من يحكم بما بعد وصوله لمصاح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذا استخلف ليس يحكم حتى يجمع بل بمجرد إذن فهو كمعزول من زوجه بعد الطل أو أطلق ومنازعة بعضهم فيه بأنه إذا استخلفه بالولاية لم يعمل بخصوص فكيف يعتد به في قبل وصوله إليه وإن القياس السد كقول ليس بمسجل لأن المحرم ليس ممنوعا إلا من المباشرة بنفسه وإقاضى قبل وصوله لمحل ولايته لم يتأهل لأن ولا حكم وانما قياسه أن يقيد تصرف الوكيل ببلد فليس له كما هو ظاهر كلامهم فيه التوكيد وإن جاز زواله الإذن لتفسيره وهو في غيرها مردودة بصفة القياس لأن عبارة المحرم في النكاح محتلة مطلقا بنفسه أو نائبه في زمن الاحرام ومع أنه المذكور فكذلك القاضي يجمع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولايته ومع أنه فيه ضائل ذلك (ولو ادعى شخص على معزول) ومراده بذلك الأخبار فتعجبته دعوى مجاز لا أن لا تكون الأبعد حضوره (أنه أخذناه برشوة) أي على سبيل الرشوة كما بأصله وهي مثله الرأع عبارة المصنف عنه لأن مراده بالرشوة لا زمة أي باطل فانه دفع القول أن عبارة الأصل أولى لإجماع عبارة الكتاب أن الرشوة سبب مغاير للأخذ وليس كذلك (أو شهادة عنه من مثلا) وأعطاه فصلان ومذهبه عدم قبول شهادتهما (أحضر وفصلت خصوصتهما) للنذر إثبات ذلك بغير حضوره أنه يؤكل ولا يحضر فاذا حضر وكيه استؤنفت الدعوى وانما يجب احضاره إذا ذكر شيئا يقتضي المطالبة شرعا كما مثله فلو طلب احضاره مجلس الحكم ولم يعبه شألم يجب إليه إذ قد لا يكون له حق وانما يقصد ابتذاله بالخصوص (وإن قال حكم بعبدين) أو فاسقين أو ضو ذلك قال ابن الرقعة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا المطالبة بالقرم وقال غيره لا يحتاج لذلك ولما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعاوى المزمعة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام النظم (ولم يذكر مالا أحضر) ليجيب عن دعواه (وتيسل لا يحضر) حتى تقوم بينة بدعواه) لأنه كان أمين الشريع والظاهر من أحكام القضاة وقوعها على وفق العهدة فلا يعدل عن الظاهر إلا بينة صائنة لولاة المسلمين عن البذل وريان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع احضاره أتبين الحال (فإن حضر) بعد البينة أو من غير بينة (وأسكر) بأن قال لم أحكم عليه أصلا (ولم أحكم إلا بشهادة عدلين حزين

١٢ نهاية ثامن أو اعتيدانه من نوانع المجلس الذي ولاه ليحكم فيه (قوله نعم واستخلف وهو في غير محل ولايته) ومثله ما لو أرسل أن يحكم عنه في محل ولايته إلى أن يحضر القاضي (قوله بعد وصوله) الضمير راجع للقاضي المستخلف لئلا يتأبدل عليه تشبيهه بالمحرم (قوله واطعاء) عطف على أخذ (قوله وقال ابن الرقعة وهو) أي وقال في دعواه وهو يعلم الخ

ماهر في كتاب الحج (قوله فان تمكن من الحج) قال الشاب ابن قاسم قد يعني هذا عن قوله بعد الاحرام بالعمى الذي استظهره (قوله أي بدفعك منه) قال الشاب المذكور وان كان خبره منه الصحيح فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه أيضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا تظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اهـ وقد يقال بان الصغير ٩٠ للاحرام وبين الشارح كابن حجر بهذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام

فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها لم يفعل بسبب قضاؤها فتقول ابن قاسم لا تظهر كفايته في الوجوب غير ظاهر (قوله في المتن فلا في الاظهر) قال المحقق الجلال (قوله لا يصدق اليمين) ومعلوم ان محل ذلك حيث لم يتمينة على ما ذكر المدعي والافضي بها باليمين (قوله ما يزيد على آجرة المثل) أي ثم ان كان له مالك معلوم دفعه والافليت المال (قوله ولا يخل بمنصبه) كان ادعى عليه انه استأجره نذمة منزله مثلا (قوله وفيه ماهر) أي من ان محله فحين لم يظهر فسقه وجوره وعلمت خيانتة الحج (قوله وبفرض محنة) أي محنة كلام السبكي (قوله فلا تنعم) أي الدعوى لانه يقبل قوله في محل ولا يته حكمت بالدعوى مع قبول قوله تخل بمنصبه وساقى في كلام المصنف ان البينة لو شهدت بانه حكم بكذالم

(صدق بلا يمين في الاصح) صيانة له عن الابتذال (قلت الاصح) انه لا يصدق الا بيمين والله اعلم له موم خبر واليمين على من انكر ولان غايته انه أمين وهو كالوديع لا بد من حلفه هذا كله فحين علم بقاء اهليته الى عزله امان ظهر فسقه وجوره وعلمت خيانتة فالظاهر انه يحلف قطعا وأما أماناؤه الذين يجوز لهم أخذ الآجرة اذا حوسب بعضهم فبقى عليه شيء فقال أخذت هذا المال آجرة على عملي وصدقه المعزول لم ينفعه تصديقه وبستره منه ما يزيد على آجرة المثل (ولو ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تنعم) الدعوى عليه لاجل انه يحلفه وكذا لو ادعى على شاهد انه شهيد ولو أراد تنكره لان كلاهما أمين الشرع (وتشترط) لسماع الدعوى عليهم بانك (بينة) يحضرها يمين يدعي المدعي عنده لتخبره حتى يحضره اذ لو فسخ باب تحليفهما لكل مدع لا شتمه الامر ووجب الناس عن القضاء والشهادة (وان) ادعى على متول بشيء (لم يتعلق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهما خليفته أو غيره) كواحد من الرعية يمكنه قال السبكي هذا اذا ادعى عليه بما لا يصدق فيه ولا يخل بمنصبه والامتنع الدعوى قطعا ولا يحلف ولا طريق للدعي حينئذ الا البينة قال بل ينبغي ان لا تنعم وان لم تقدم فيه حيث لم تظهر للمحاكم محنة الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف انتهى وفيه ماهر وبفرض محنة تعين تقييده بقاض حسن السيرة ظاهر الديانة والعفة وخرج بما ذكر الدعوى على متول في محل ولا يته عنه قاض انه حكم بكذا فلا تنعم بخلافه في غير محله وبخلاف المعزول فتسمع عليه الدعوى والبينة ولا يحلف كما في الروضة وأصلها ما صرح في المعزول محله في غير هذا

**فصل** في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام) أو نائبه كلقاضي الكبير نديا (ان يولي) كتابا بالتولية وما فوضه اليه وما يحتاج اليه القاضى ويعظمه فيه ويطلع ويبلغ في وصيته بالثقوى ومشاورة العلماء الوصية بالصفاء اتاهه صلى الله عليه وسلم في عمرو بن حزم لما ولاه اليمن وهو ابن سبع عشرة سنة رواه أصحاب السنن واقتصر في معاذ ما بعثه اليه على الوصية من غير كتابة (ويشهد بالكتاب) يعني لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد بما فيه من التولية (شاهدين) بصفات عدول الشهادة (يخرجان معه الى البلد) أي محل التولية وان كان قريبا (يخبران بالحال) اتلزم طاعته على أهل البلد والاعتماد على ما يشهدان به لا على ما في الكتاب ولا بد من سماعهما التولية من المولى واذا قرئ بحضرته فليعلم ان ما فيه هو الذي قرئ للتلايقر أو غير ما فيه ثم ان كان في البلد قاض اديعنه وأثبت ذلك بشر وطه والاكفى اخبارهم بالاهل البلد أي لاهل الحل والعقد منهم كما هو ظاهر وحينئذ تعين الاكتفاء بطاهري العدة لا لسفالة ثبوته عند غير قاض مع الاضطرار الى ما يشهدان به فتقولهم بصفات عدول الزم ادة قضائيا فان كان ثم قاض واختار البلقيني الاكتفاء بواحد (وتكني الاستفاضة في الاصح) لانها آكد من الشهادة ولا تهم لنقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين

يعمل به حتى يتذكر فلا فائدة في سماع الدعوى ادعائيا اقامة بينة (قوله محله في غير هذا) أي الدعوى اشتهاد عليه مانه حكم بكذا **فصل** في آداب القضاء وغيرها (قوله واذا قرئ بحضرته) أي حضرة المولى (قوله اديعنه) أي بلفظ الشهادة (قوله واختار البلقيني الاكتفاء بواحد) ضعيف (قوله وتكني الاستفاضة) أي في لزوم الطاعة

غيبه أو صدده أو سلطان بفعله الحرم قال الامام أو امتنع عليه الاحرام للعدو ولا تضامه الى النص وخرج ابن سريج قولا  
 بوجوده الى آخر ما ذكره فاشار الى ان الخلاف في المتن فيما اذا منعه حصرا خاص بخلاف ما اذا منعه حصرا عاما أو امتنع هو  
 للعدو فليس فيه هذا الخلاف وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة تضمن الجواب عن إيهام في كلام الجلال وهي غير صحيحة  
 فليتبه لذلك (قوله ما ذكر هنا) يعني ما علم من قول المصنف وجب القضاء ٩١ (قوله نعم لو عين لها وقتا مكرها الخ) مختار

قوله يصحان فيه (قوله من  
 نعم أو غيره الخ) قضيت أنه  
 لو نذر اهدا هذا التوب  
 مثلا يلزمه حله الى مكة  
 وان لم يذكرها في نذره وفي  
 شرح الجلال وشرح المنهج  
 ما يحتاجه فراجع (قوله  
 غالبا) ينبغي حذفه (قوله  
 لانه يحمل الهدى) هذا  
 والذي بعده مبنيان على  
 ظاهر المتن لا بالنظر لما  
 حمله به (قوله سواء أقال  
 اهدى الخ) الظاهر انه  
 تعميم في المتن وبعبارة التحفة  
 سواء أقال اهدى هذا ام  
 جعلته هديا م هديا بالكعبة  
 انتهت فعل بعضها فقط  
 من الشارح (قوله وموته)  
 أي الهدى (قوله بالنسبة  
 لغير الحرم) أي أما بالنسبة

(قوله فان صدقوه لمهم)  
 أي كلهم وان صدقه بعضهم  
 وكذبه بعضهم فليكل حكمه  
 حتى لو حضر مند اعيان  
 وصدق أحدهما دون  
 الآخر لم يفتد حكمه عليه  
 (قوله وعليه عمامة سوداء)  
 فيه إشارة الى ان هذا  
 الدين لا يتغير لان سائر  
 الألوان يمكن تغيرها بغيرها

اشهاد والثاني النع لان التولية عقد العقود لا تثبت بالاستفاضة كالاجارة والوكالة لا مجرد  
 كتاب فلا يكفي (على المذهب) الاحتمال التزويروان حقت القران بصدقه ولا يكتفي اخبار  
 القاضي لانهم فان صدقوه لمهم طاعته في أوجه الوجوهين (ويبحث بالرفع) القاضي (نبا  
 عن حال علماء البلد) أي محل ولايته (وعدوله) ان لم يعرفهم قبل دخوله فان تسرع فقبه  
 ليعاملهم بما يليق بهم (ويدخل) وعليه عمامة سوداء فتداعيه صلى الله عليه وسلم لم يدخل يوم  
 فتح مكة والاولى دخوله (يوم الاثنين) صبيحته لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين  
 اشتد الضي فان تسرع فخلص ثم السبت وورد اللهم بارك لا محق في بكورها وبقي كافله  
 المصنف رجه الله بغير الفعل وظائف الدين والدينا فيها أو بقصد المعجزة عقب دخوله اي صلى به  
 ركعتين وأمر بفرقة الهدى وينادي من كانت له حاجة ليأخذ في العمل ويستحق الرزق  
 وقضية ذلك عدم استحقاقه من وقت التولية به به صرح الماوردي (وينزل) ان لم يكن ثم يحمل  
 مهيا للقضاء (وسا) بفتح السين في الا شهر (البلد) ليتساوى أهله في القرب منه (وينظر أولا)  
 تدبيرة تسلمه ديوان الحس من الاول وهو الاوراق المتعلقة بالناس وان ينادى في البلد مستكبرا  
 ان القاضي يريد النظر في المحبوسين يوم كذا فن كان له محبوس فليحضر (في أهل الحبس) ان  
 لم يكن ثم من هو أهم منهم هل يستحقونه أولا ولا عذاب ويبدأ بقرعة فمن حضرته أخصر  
 خصمه وفصل بينهم وهكذا (فن قال حبست بحق ادامه) الى قوله أو ثبتت اعساره وبعد ذلك  
 ينادي عليه لاحتمال ظهور وغيره آخره ولا يحبس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب  
 وان كان الحق حدا فاقمه عليه وأطلقه أو تغرر أو رأى اطلاقه فعل (أو) قال حبست (ظنا)  
 فلي خصمه حجة ان كان حاضرا فان أقامه ادامه والاحفاه وأطلقه بلا كفيل الا ان براه  
 لحسن (فان كان) خصمه (غالبا) عن البلد (كتب اليه ليعضر) لفصل الخصومة بينهما أي يوكل  
 لان القصد اعلامه ليلين بحجته فان علم ولم يحضر ولم يوكل حلف وأطلق لتقصير الغائب حينئذ  
 (ثم في) (الاوصياء) وكل متصرف عن غيره بغير ثبوت ولا ينهم عنده لان رب المال لا يملك  
 المطالبة بماله فتاب القاضي عنه لانه وليه العام ان كان يبلده وان كان ماله ببلدة أخرى لم يصر  
 ان الولاية العامة لحاكم بلد المالك (فن ادعى وصاية) (الناس) عنها) المالحقة وما كيفية  
 ثبوتها (وعن حاله) هل توفرت فيه الشروط (وتصرفه فن) قال فرق الوصية أو صرفت  
 للموصي عليه لم تعرض له ان وجده عدلا وان (وجده فاسقا اخذ المال) وجوباً (امنه) ان كان  
 باقيا وغرمه بدل ما فوته ومن شك في عدلته لم ينزعه منه كماله الاذرى قال وهو الاقرب الى  
 كلامهم والجمهور وان رجح البقيني وغيره خلافه اما اذا ثبت عدلته عند الاول فلا يؤثر  
 فيه الشك وان طال الزمن لاتحاد القضية وبه فارق شاهدان كمن تم شهوده بطول الزمن  
 فلا بد من استصحابه (أو) وجده (ضعيفا) عن قيامه بما عأماته (عصده بحسين)

بخلاف السواد (قوله وينبغي) قاله المصنف تعريفا أي البكور (قوله فن كان له محبوس فليحضر) ندبا عن اجتماع  
 الخصوم فالو حضر وامرتين نظر وجوب باقي كل من قدم أولا ولا ينتظر حضور غيره (قوله ولا يطالب بكفيل) ظاهره  
 وان خيف هربه ويوجهه بانالم نعلم الا ان ثبوت حق عليه حتى يحبس لاجله (قوله لان القصد اعلامه ليلين) أي ينقص بها  
 وقوله حلف أي وجوبا (قوله وغرمه بدل ما فوته) أي حيث لم تقم بينة بصره في طريقه الشرعي والا فلا تغرم

البيه فانه يلزمه وان لم يذكر ذلك ولا نواه (قوله أو نحوه) لعله كالقرائة فليراجع (قوله نعم ولو فمعض أهل البلدة كفار الخ) كذا في بعض النسخ وقوله فيه لم يلزم أي لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامش هذه النسخة أي لانه يجوز زوال الكافر بغيره كما مر لكن قوله في هذه لان التذلل فيه صعوبة لا تخفى ٩٢ (قوله ولذا لم يجوز صوم الدم) كذا في النسخ وصوابه كما في النسخة ولذا لم يجب

(قوله عن الاطفال) أي  
للتصرف عنهم ولو عبر به  
لكن أوضح (قوله وعن  
الخاصة) كالوقف على  
الذرية مثلاً (قوله وعباله  
تتمة) هل المراد منهم من  
تلزمتهم أو كل من في  
نفقته وان كان ينفق عليهم  
مر واه كدمته وخالته  
مثلاً فيه نظر وقياس  
ما عهده في قسم الصدقات  
بالنسبة لمن بأخذ الزكاة  
الأول وقد يقال وهو  
الأقرب انه بأخذ ما يحتاج  
اليه ولو لم يلزمه نفقته  
ويعرف بأن هذا في مقابل  
عمل فديقطة عن المكسب  
بملازمة الزكاة فانها لمحض  
المواضعة (قوله ومحل جواز  
الاخذ للكني) أي حيث لم  
يتعين (قوله ولا يرزق من  
خاص مال الامام والاحاد)  
لعل المراد انه لا يجب على  
الامام ان يعطي من خاص  
ماله ولا على الاحاد مالو  
دفع أحدهما تبرعاً لم يمنع  
قبوله (قوله ويرزق منه)  
أي يجب عليه وقياس ما مر  
عن الماوردي ان محله في  
المكني اذا لم يوجد متطوع  
بالعمل غيره وكتب أيضاً

ولا يستترع منه المال ثم ينظر بعد الاوصاء في ائنه القاضي المنصوبين عن الاطفال  
وتفرقة الوصايا بينهم عزهم ولو بلا سبب وتولية غيرهم لانهم مولون من جهته بخلاف  
الوصايا فليس له المكشف عن أب وجد متصرف الا بعد ثبوت قاض عنده فيه ثم ينظر في  
الاقوات العامة ومتولها قال الماوردي والروابي وعن الخاصة لانها تول لمن لا يتعين من  
الفقراء والمساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية على من تعين منهم لصغر ونحوه ثم في  
أمر القضاة التي لا يجوز تغلغلها للثقة أو يجوز ولم يتغلغلها بعد الحول ثم في الضوال فيحفظ  
هذه الاموال في بيت المال مفردة عن أمثالها وله خطاها بمثلها حيث اقتضت المصلحة ذلك  
فاداءها والمالك غرم له من بيت المال وله بهما وحفظ ثم المصلحة ما لكها (وبغض) دنيا  
(مركبا) بصفته الاتمية وأراد به وعما بعده الجنس اذ لا يكتفي بواحد (وكتبا) لاحتياجه  
اليه لكثرة أشغاله ولا نهى الله عليه وسلم كان له كتاب فوق أربعين ومحل ذلك اذ رزق من  
بيت المال والام لا يندب اتخاذ الا ان تعين كالقاسم والمقوم والمسترجع والمسمع والمزكى  
لثلاثين لوالا في الاجرة وللقاض وان وجد كفايته أحد ما يكفيه وعياله نفقة وكسوة وغيرهما  
من بيت المال الا ان تعين للقضاء وجداً كفايته وكفاية عياله فلا يجوز له أخذ شيء منه ومحل  
جواز الاخذ للكني وغيره اذ لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والا فلا يجوز صرح به  
الماوردي وغيره ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء ولا يرزق من خاص مال الامام والاحاد  
وأجرة الكتاب ولو قاضياً وعن ورق المحاضر والصلوات ونحوها من بيت المال فان لم يكن  
فيه شيء أو احتيج لساهاو أهم من ذلك فعلى من شاء الكتابة وللإمام أن يأخذ من بيت المال  
لنفسه ما يليق به من خيول وثمان ودار واسعة ولا يلزمه الاقتصاد كالصالحات رضي الله عنهم  
ويرزق منه أيضاً كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين كالامير والمفتي والمختصم والمؤذن  
والامام للصلاة ومعهم القرآن وغيره من العلوم الشرعية (ويشترط كونه) أي الكتاب حراً  
ذكر (مسلم عدلاً) لتؤمن خيانتة (عارفاً بكتابة محاضر وصلوات) وسيأتي الفرق بينهما وقد  
يتراء فان باعتبار اعلالهما على مطلق المكتوب ومآثر الكتب الحكمة لان افساد الجاهل  
بذلك ما يكتبه (ويحجب) فيه (قوله) فيما يكتبه أي بانه من التوسع في معرفة الشروط  
ومواقع اللفظ والتركيب الموهوم والمخجل لثلاثين من الجهل ومن اشترط فقهاء أراد  
معرفة بما لا بد له من أحكام الكتابة وعوضه عن الطمع لثلاثين بقاله (ووفور عقل)  
اكتسابي ليرداد كاؤه وفطنته فلا يتجدد (وجودة خط) وانضاحه مع ضبط الحروف  
وترتيبها وتنسيقها الثلاث في الحاق وتبيينها الثلاث شبهة بنحو سبعة بنسبة ومعرفة بحساب  
الموارث وغيره الاضطراب اليه وفصاحته وعلمه بلغات الخوص (و) بغض دنيا  
أي (مترجماً) لانه قد يجهل لسان الخوص أو الشهود والمراد باتخاذ كونه عارفاً باللغات  
الغالب وجوده في ذلك العمل فان كان القاضي يعرف لغة الخوص لم يغضه (وشروطه)  
عده التوسعية وعدد أي اثنان ولو في زمان كان شهود كلهم أعجميين لانه ينقل الى

لطف الله به وقوله ويرزق منه أي وان وجد ما يكفيه قياساً على القاضي لان ما بأحده في مقابلة عمله فالقاضي  
يعطى ربعاً ترك العمل فتعطل مصالح المسلمين (قوله من العلوم الشرعية) أي التي لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث  
والفقه وما كان آتياً لها (قوله لثلاثين من الجهل) أي يدخل عليه الغل من الخ (قوله وفطنته) عطف تفسير

الحق والضيق في نفسه الدم ومراذه بصوم الشئ وحاصله انه لا يجب صوم الدم فعلى الإطلاق وان كان أكثر أو أبداً بعضه لا يجوز فيها أفلساع وجوبه وهو الفتح ووجوده في النسخ تعريف الدم بالهرق فثبت له (قوله أي لا يطلب) أي بل بكره كما صرح به ابن حجر في الجنائز ومعلوم ان المراد شدة هذا بارة نفس البقرة كما تراها هذه المساجد (قوله لا يطلق الاسم ولا انطأ الخ) تمليلان لاصل المتن أي انما جاز بأى شئ وان قل لانه يتصور وجوب التصديق ٩٣ به في مسئلة الخطأ وانما احتاج

لهذا ليكون الحكم جارياً على الصحيح من ان التذنب بذلك به مسلك واجب الشرع (قوله جلا على ذلك) انظر مرجع الاشارة (قوله كالتمني) يعني معبراً كالتمني وقوله مع التعجب من تعبيرهما أي مع ان بعضهم تعجب من تعبيرهما أي المتأخر والتنبية انكاراً (قوله لانه اخبار محض) لم يذكر مثله في الترجمة فافتضى انه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للنصم حتى لو نقل اثنان كلام النصم للقاضي ونقل واحد كلام القاضي للنصم لا يكفي وقد ثبت فيه بان قاضي الاكتفاء واحد هذا الاكتفاء في الترجمة لانه اخبار مجرد وفي شرح التلخيص التسوية بينهما في الاكتفاء واحد وعلى ما اقتضاه كلام الشارح يمكن ان يفرق بين المترجم والمسمع بان المسمع لو غير ما يقوله القاضي عند تليمة للنصم سمعه القاضي وانكر عليه بخلاف المترجم

القاضي قوله لا يعرفه فاشبهه التركي والشاهد بخلاف الكاتب فانه لا يثبت شيئاً بم يكتفى رجل وامرأتان فيما يثبت بهما أو قيس بهما أربع نسوة فيما يثبت بهن واسقط من الاصل اشتراط التكليف لدخوله في العدة والشرط المأوردى انتفاء التهمة فلا تقبل ترجمة الوالد والولد كالاقبل شهادةهما وهو ظاهر ان كانت الترجمة عن القاضي بالحكم أو عن النصم بما يفهم حقاً لا يسهو أو انبسه فان كانت فيما يفهم حقاً علمه لم يظهر لا تمتاع وجهه ويكتفى اثنان عن النصم كشهود الفرع وعلم من اشتراط العدد لاشتراط لفظ الشهادة وهو كذلك (والاصح حواز أعني) لان الترجمة تفسير لفظ فلا تحتاج الى معانية واشارة بخلاف الشهادة وعليه فيكاف القاضي من حضر السكوت لثباتكم غير النصم والثاني كالشاهد وقد علم ان لا يلزم من هذا تعليمهم شأناً أو اية اذ هي شهادة الا في هذا العدم وجود المعنى المشترط له (الابصار هنا) (الاصح) اشتراط عدد ولا يضر العسمى ها أيضاً (في اجماع قاض به صمم) لم يطل سمعه كالتحريم فانه ينقل عن اللفظ كما ان ذلك ينقل معناه والثاني لا يشترط لان المسمع لو غير انكر عليه النصم والحاضر وبخلاف المترجم وشرطهما ما هم في المترجم وخروج ما سمع القاضي الذي هو مصدر مضاف لمفعوله اجماع النصم ما يقوله القاضي أو خضعه فيكتفي فيه واحداً لا اخبار محض (ويقضه) نقلاً (درة) بكسر الميم (للتأديب) اقتداء بعمر رضي الله عنه نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين به لانه صار بما يعبر به ذرية المضروب واكثر به بخلاف الارزاق له التأديب بالسوط (ومعناه اذ احق وتغزير) كما فصله عمر رضي الله عنه بدوا لاشترها بكمه وجعلها مبنوا اذا هرب المحبوس لم يلزم القاضي طلبه فاذا احضره سأل عنه سبب هربه فان تعلل باسما لم يغزره والاغزره ولو اراد مستحق الدين ملازمته بدلا عن الحبس مكن ما لم يقل تشق على الطهارة والصلاة مع ملازمته ويختار الحبس فيجيبه واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغلته واجرة السجن على صاحب الحق اذ لم يثبأ صرف ذلك من بيت المال (ويصحب كون مجلسه) الذي يقضى فيه (مسيماً) لثلاثين تأديبه المصوم (بارزا) أي ظاهراً ليعرفه كل أحد ويكره اتخاذ حاجب لامع زينة أو في خلاء (مصومان اذى) نحو (حرو برد) ويرى كرهه وغبار دخان (الافتاء بالوقت) أي الفصل كهب الرجوع وموضع المأوى الصيف والكن في الشتاء والخضرة في الربيع ولم يجعل هذا نص المصون كما صنعه أصله بل غيره كانه لاشارة الى تقاريرها كان الاول لدفع المؤذى والثاني لتحصيل التزود دفع المكدر عن النفس فاندفع دعوى ان عبارة أصله حسن ومحل ما تقرره عند اتحاد الجنس فان تعدد وحصل زحام اتحد بمجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع رجال ودخاني ونساء اتحد ثلاثة بمجالس قاله ابن القاص (و لا تقام

فانه ٢ ما يقوله القاضي بتغير لفته والقاضي لا يعرف اللغة التي يترجم بها فترجمه ما فترجمه ولم يوجد من ينكر عليه (قوله لم يلزم القاضي طلبه) أي ولا السجن (قوله والاغزره) ومثله في التغزير بما لو طلبه ابتداء لأصل الدعوى فاقطع من الحضور (قوله) اذ لم يثبأ صرف ذلك أي المذكور من اجرة السجن والسجن (قوله) واتخذ حاجب أي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عظماءهم أو من يدفع له رشوة للتكديف والاعتذار قول المحقق فانه ما يقوله هكذا في جميع النسخ التي بايدينا ولعله فانه ينقل ما يقوله اه معجمه

له وقوله فقد قال في الحر الخ ينبغي تأخير عن قوله لان في تعبيرهما الخ الذي هو قوله العدل وقوله لعله أي التبعير  
 بالاعتاق وحاصل المراد وان كان في العبارة قلاقة ان المصنف انما عبر بالعتق كالتيه مع ان بعضهم ذهب من هذا التعبير  
 وعدل عن تعبير أصله باعتاق وان كان ٩٤ أحسن إشارة لهذا التعبير المتضمن لخطئة التعبير بالعتق وهذه الاشارة

بوظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بان يكون على غاية من الحرمة  
 والجلالة والابهة فيجلس مستقبل القبلة داعيا بالصلاة والتوفيق والتسديد معتمدا على  
 على محل عال به فرض وسادة بحيث يتميز بذلك عن غيره وليكون أهيب وان كان من أهل  
 الزهد والتواضع للمحااجة الى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيبة  
 (الامصدا) أي لا يتخذ مجلسا للحكم فيكره ذلك صوابه ان ارتفاع الاصوات واللفظ الواقين  
 بمجلس الحكم عادة وتحتاج الى احضاره المجانين والصغار والحريص والكفار واقامة الحد فيه  
 أشد كراهة نعم ان اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها لم يكره فصلها وكذا  
 ان احتاج جلوسه فيه لعذر من مطر أو غيره فان جلس له فيه مع الكراهة أو عدمها منع  
 الخصوم من انغوض فيه بالمسافة وتعوها وقعدون خارجة ونصب من يدخل عليه خصمين  
 خصمين والحق بالمصديق ذلك يتبعه وهو محمول على ما لو كان بحيث تقتضي الناس دخوله بان  
 أعده مع حالة يمتنع الدخول عليه لاجلها ما اذا أهدمه أو أخلاه من نحو عياله وصار بحيث  
 لا يمتنع أحد من الدخول عليه فلا معنى للكراهة حينئذ (وبكره ان يقضي في حال غضب  
 وجوع وشبع مغرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كره ومدافعة حدث وشدة خوف أو  
 حزن أو هم أو سرور راحة النهي عنه في الغضب ونفس به السابق ولاختلال فهمه وفكره بذلك  
 ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاحتجاج فيه وقد أشار اليه في  
 المطب وخزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التقصير في مقدمات الحكم ومقتضى  
 اطلاق المصنف رحمه الله عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لغيره تعالى وهو كذلك كما أتت به بالوالد  
 رحمه الله تعالى لا نرى خلافا للبقيتي ومن تبعه لان المحذور تقوش الفكر وهو لا يختلف  
 بذلك نعم يقتضي الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد يتبين الحكم على الفور  
 في صور كثيرة ولو قضى حال غضبه ونحوه نفذ قضاؤه (ويبدو ان يشاور) عند تناقض  
 الأدلة واختلاف الآراء (الفقهاء) العدل لقوله تعالى وشاورهم في الامر يخالف الحكم  
 المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي ولا يشاور غير عالم ولا عالم غير أمين فانه ربما يضل  
 واذا حضر واقتضاه كرون ما عندهم اذا سلمهم ولا ينتدرون بالاعتراض عليه الا فيما يجب  
 نقضه كما يأتي وشمل ذلك مشاوره من هو دونه لا قد يكون عنه الفضل في بعض المسائل  
 ما ليس عنه الفاضل ويحرم المباحثة ان تصدبها اليأس والافلا (وان لا يشتري ويبيع) أو  
 يعامل مع وجود من يركله (بنفسه) في عمله فيكره له لثلاث عاين نعم ينبغي ان يستثنى بيعة من  
 أصوله أو فروعه لا تنفاه المعنى اذا نفذ حكمه لهم وفي معنى البيع والشراء السلم والاعارة  
 وصائر المعاملات ونص في الام على انه لا ينظر في نفقة عياله ولا امر ضيعته بل بكل ذلك الى  
 غيره ليتفرغ قلبه (ولا يكون له وكيل معروف) لثلاث عاين أيضا فان عرف وكيله استبدل به  
 فان لم يجد وكلا عدا بنفسه للضرورة وان وقعت خصومة لمعامله اناب في فصلها (فان أهدى  
 اليه) أو وهبه أو ضيعه أو تصدق عليه فرضا أو فضلا (من له خصومة) أو من غلب على ظنه

أهم من التعبير بالاحسن  
 وعبارة الحر وقوله أي  
 التبعير من نذر عتق  
 رقبة هو كلام صحيح ولا  
 التفات الى من أنكروه  
 لجهله ولكن لو قال اعتاق  
 لكان أحسن انتهت  
 (قوله منع الخصوم) أي  
 وجوبا (قوله والحق بالمصديق  
 في ذلك) أي في اقتضاه  
 بمجلس الحكم (قوله مع حالة)  
 أي حال كونه معصوبا  
 بحالة يمتنع الخ (قوله نفذ  
 قضاؤه) هذا أعلم من قوله  
 أولا ومع ذلك ينفذ حكمه  
 (قوله ولا يشاور غير عالم)  
 أي لا يجوز (قوله ويحرم  
 المباحثة) أي مع غير الامين  
 (قوله ان تصدبها اليأسه)  
 أي اناس الفاسق وفي  
 نفقة امتهانها وعليها طيس  
 ذلك راجعا لفاسق (قوله  
 لا ينظر في نفقة عياله)  
 أي يستعجل ذلك (قوله)  
 فان وقعت خصومة  
 لمعامله) أي من عقده  
 بنفسه لثلاثهم معايناته  
 وقوله اناب أي نذر (قوله  
 أو ضيعه) وهل يجوز زفير  
 القاضي عن حضر ضياعه  
 الا كل منها أم لا فيه نظر  
 والافسر بالجواز لا تنفاه

العله فهم ومعلوم ان محل ذلك اذا قامت قرينة على رضى المالك بأكل الحاضر من من ضياعه والافلا  
 يجوز لانه انما حضره القاضي ويأتي مثل هذا التفصيل في سائر العمال ومنه ما جرت العادة به من احضار طعام لشداد  
 البلد ونحوه من المنع أو المكاتب

(قوله في المتن والسلام) أشار به إلى حسن الختام في كتاب القضاء (قوله أما غيره) يعني المجتهدين غير العالمين بحكم باجتهاده من غير تقليد وهو لم يتوفر فيه شروط الاجتهاد بدليل قوله لأن أصابته اتفاقية تخرج المقلد بشرطه إلا في قوله وأحكامه كما هو مرودة) محله أن لم يوله ذو شوكه كما هو ظاهر بما يأتي ثم رأيت ٩٥ ابن الرقصة أشار إلى ذلك (قوله أي قبوله) قال

ابن حجر ففسه استخدام  
وتأخره ابن قاسم عما حاصله  
أن هذا متوقف على ورود  
القضاء بمعنى قبوله والظاهر  
من هذا التفسير أن الضمير  
على حذف مضاف وهذا  
غير الاستخدام (قوله أي  
قبوله) لعله يعني التلبس  
به أو الانقياد إلى قبوله لفظا  
غير شرط (قوله أما انقاع  
القضاء بين المتخاصمين)  
أي بعد تداعيم كما هو  
ظاهر (قوله على الامام)  
يعلم منه أن الامام له حكم  
القاضي في القضاء وما  
يترتب عليه وهو كذلك  
(قوله وأما نسبه) أي من  
القضاء كما هو ظاهر (قوله

وليس مفسقا) لعل المراد  
أنه لا يحكم بنفسه والا  
فالتعليل لا يساعد ظاهر  
الصار (قوله نذب  
للاصح) لا يعني أنه حيث  
أتى بهذا الجواب لا بد من  
ذكر شرط يكون ماسيا في  
في المتن جوابا له وقد ذكره  
ابن حجر بقوله فإن سكنت

(قوله بأنها مقدمة

لخصوصه) أي فيصير قبولها  
وإن كان المهدى من غير  
عمله (قوله وترشعه) أي

بأنه سيخاصم ولو بعضاله فيما يظهر للابتنع من الحكم عليه أو كان يمدى إليه قبل الولاية  
(أو) من لا خصومة له (لهم بد) (المهدى) قبل ولايته) أوله عادة بالاهداه له وزاد عليها أقرا  
يحال على الولاية غير متميز أوصفه في محل ولايته (حرم) عليه (قبولها) ولا يملكها إلا أن توجب  
الميل إليه في الأولى ويحال سبها على الولاية في الثانية وقد ورد في الأخبار العجيبة هدايا  
العمال مصت وانما حالت له صلى الله عليه وسلم الهدايا العجيبة وفي الخبر أنه أحلها لعاذقان  
صع فهو من خصوصياته أيضا سواء كان المهدى من أهل عمله أو من غيره وقد جعلها إليه  
لأنه صار في عمله فلو جوزه له مع رسول ولا خصومة له فبنيته وجها أو جهه الحزمة ولا  
يحرّم عليه قبولها في غير ٤٦ وإن كان المهدى من أهل عمله ما لم يستشعر بأنها مقدمة  
لخصوصه ومتى بذله مال للحكم بغير الحق أو امتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة بالاجماع  
ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق بالاجمال لكنه أقل اتحا وقد لعن صلى الله عليه وسلم الراشي  
والمترشي في الحكم وفي رواية والرائش وهو الراشي بينهما ومحل في راس بل اطل امام من علم  
أخذ ماله يبطل لولا الرشوة فلازم عليه وحكم الراش حكم موكله فان ترك منهما أحصى مطلقا  
واعلم أن محل ما صر من كونه أقل انهما إذا لم يكن له رزق من بيت المال وذلك الحكم مما يصح  
الاستنصار عليه وطلب أجرة مثل عمله فقط والأجازه طلبها وأخذها عند كثيرين وامتنع عند  
آخرين فيسل والاول أقرب والثاني أحوط (وإن كان) من عاداته أنه (يمد) إليه قبل ولايته  
وترشعه لها خصوصية أوصداته ولو مرة واحدة كما أشعر به كلامهم واعنده الزركشي وما  
أشعر به كان في كلام المصنف من التكرار غير مراد (ولا خصومة) له حاضرة ولا مترتبة  
(جاز) قبول هديته أن كانت (بقدر العادة) فيسل كالمادة ليعم الوصف أيضا لولي ٨٥ وقد  
يجاب بأن القدور قد يستعمل في التكيف كالكم وذلك لانتفاء التهمة حيث لا يتخللها بعد  
الترشح أو مع الزيادة فيصير قبول الجميع أن كانت الزيادة في الوصف كان اعتدادا هدايا  
فأهدى حريرا فإن كانت القدور ولم تتميز كذلك والاحرم الزائد فقط وجوز السبكي في  
حليته قبول الصدقة عن لا خصومة له ولا عادة وخصه في تفسيره بما إذا لم يعرف المتصدق  
بأنه القاضي وعكسه واعنده ولده وهو متقبه والا شك في عيادتي في الضدافة ويبحث غيره  
القطع محل أخذه لانه كما هو بوجه تقييده بما ذكر وألحق الحساب في الأعيان المنافع المتعاقبة  
بما عاده كسكنى دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم أو كلة طعام بعض أهل ولايته  
ضفا لقبول هديتهم كما علم بمحرم وأما لو وقف عليه بعض أهل عمله فقد ترد فيه السبكي  
والمتجه فيه وفي النذر أنه إن عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهديته له وكذا لو وقف على  
تدريس هو شخصه فإن عينه باسمه امتنع والأفلا يصح إراؤه عن دينه أن لم يشترط قبوله وهو  
الاصح وكذا إذا أؤده عنه بغير أنه يتخللها بذنه بشرط عدم الرجوع وبحث الساج السبكي  
أن خلع المالك التي من أموالهم كما هو ظاهر ليست كالهديته بشرط اعتيادها للمثلة وأن لا يتغير

تهيته (قوله فيسل كالمادة) أي كان الأولى التعبير به واسقاط قوله بقدر (قوله ولم تتميز كذلك) أي يحرم الجميع (قوله بأنه  
القاضي وعكسه) أي بأن لم يعرف القاضي أنه من أهل ولايته (قوله وشرطنا القبول) معتمد في الوقف دون النذر (قوله  
ويصح إراؤه) أي القاضي (قوله وسائر العمال) ومنهم مشايخ الاسواق والبلدان ومباشرة الاوقاف وكل من يتعاطى  
أمر يتعلق بالمسلمين



قبيل قول المصنف وكان الخ ولم يد كرلفظ الاصح الذي ذكره الشارح بعده (قوله أطوع الناس) عبارة الغنّة أطوع في  
الناس (قوله أو أقرب القبول) عبارة الغنّة أو أقرب إلى القلوب (قول المنع بكرة طلبه) لعل محله إذا انتفت عنه الصفات  
الذكورية في الشرح قبيله (قوله نعم يتبدل الخ) قال ابن قاسم هو مناف لقوله الآتي والابان لم يوجد أحد هذه الاسباب  
الثلاثة الخ قال قيل هذا محمول على ٩٦ ما زاد أحد هذه الاسباب قلنا فلا معنى لنقله عن البلقيني وإن كان مقيدا

بالمطلب لم يخالفه فليحرم اه  
(قوله أي المطلب كالقبول)  
قال ابن قاسم أيضا إن كان  
كون القبول خلاف الاولى  
أو مكررها لا فرق فيه  
بين أن يكون هناك طلب  
منه أو لا خالف ما مر عن  
البلقيني وإن كان مقيدا  
بالمطلب لم يخالفه فليحرم  
اه (قوله بقصد هذين)  
لا حاجة اليه مع قوله  
ماها واستعلا وعبارة  
الغنّة وبكره أن يطلبه  
للإباهة والاستعلاء كذا  
قبل والاوجه له حرام  
بقصد هذه أيضا انتهت  
(قوله ولا يؤثر من تعيين  
عليه أو نوب بله مالا)  
أي بل يجب عليه ذلك كما  
مر (قوله أذا ذلك بالنسبة  
لعزوه الخ) يقال عليه  
فحينئذ الدعوى غير  
مرفوعة (قوله بالنسبة  
للحكم) يناقض قوله قبله  
حرم عليه بله ابتداء (قوله  
ويشذ العزل وإن حرم  
على العازل الخ) كلام  
مستأنف (قوله مطلقا)  
لعله متعلق بنقض (قوله  
واشتراط الماوردي إلى

بها فله من النعم من الحق وسائر العمال مثله في شعوا الهدية لكنه أغلظ ولا يلتقي بالقاضي  
فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الإلزام والا في حقهم  
إن كانت الهدية لأجل ما يحصل منهم من الإلتزام والوعظ والتعليم وعدم القبول ليكون هلهم  
خالصة تعالى وإن أهدى اليهم قريبا وردد العلمهم وصلا حهم فالاولى القبول وما إذا أخذ  
المفتي الهدية ليرخص في الفتوى فإن كان وجهه باطل فهو رجل قاصر ببدل أحكام الله تعالى  
ويشتري بها غنا قليلا وإن كان وجهه صحيح فهو مكره وكراهة شديدة (والاولى) لمن جازله  
قبول الهدية (إن يثيب عليها) أو يردّها المال الكها أو بعضها في بيت المال وسد باب القبول  
مطلقا أولى حسم الباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه شهادة (لنفسه) لأنه منهم وإنما  
جازله تميز من أساء أدبه عليه في حكمه كحكمته على الجور لئلا يستغنى ويستهان به فلا  
يسمع حكمه وله الحكم لمجوره وإن كان وصيا عليه قبل القضاء كافي للروضة وإن ضمن حكمه  
استبداءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره أقاض هو  
بصفته وإن ضمن حكمه وضع يده عليه وباتبات مال لبيت المال وإن كان يرزق منه واقفاء  
العلم البلقيني بأنه لا يصح من القاضي الحكم بما أجره هو أو ما ذونه من وقف هو ناظره  
ينجم حله على ما فصله الأذرى حيث قال الظاهر منه لدرسة هو مدرساها وقت نظره  
له قبل الولاية لأنه انضم ما لم يكن متبرعا فيكون كالوصي ورد بعضهم الأول بأن القاضي  
أولى من الوصي لأن ولايته على الوقف بحجة القضاء ول بالتميزه ولا كذلك الوصي إذا تولى  
القضاء فالتهمة في حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بحال الوقف قبل ولايته عليه قبل أو  
الوصي بحال لم يولد قبل الوصية له لم يقبل (ورفعه) لذلك نعم الحكم بحجابه عليه قبل رقبه بأن  
جنى ملتزم في ذنبي ثم حارب وأرق ووقف ما ثبت له حينئذ إلى عقبه فإن مات قضا صارفاً قاله  
البلقيني قالوا كذلك ورث موصي بمنفعتها الحكم بكسبه أي لا ليس له (وشر بكة) أو شريك  
مكانته (في المشتري) كذلك أيضا نعم لو حكم بشاهد وعينه حازان المنصوص أنه لا يشارك كما  
أفاده البلقيني أيضا ويؤخذ من علته أنه يشترط أن يعلم أنه لا يشاركه والا فالتهمة موجودة  
باعتبار ظنه وهي كائنية (وكذا أصله وفرعه) ولو لا أحد ههما على الآخر (على الصحيح) لأنهم  
أبعاضه فكانوا كنفسه ومن ثم اعتنع قضاؤه بعلمه لهم قطعا ما حكمه عليهم فيجوز عكس  
المدو وحكمه على نفسه أقرارا لحكم في أوجه الوجهين وله تنفيذ حكم بعضه والشهادة على  
الشهادة لانتفاء التهمة ومقابل الصحيح بنفذ لأن القاضي أسير اليئنة فلا تظهر فيه تهمة  
بخلاف الشهادة (ويحكم له ولو لا الامام أو قاض آخر) مستقل اذ لا تهمة (وكذا أنابه على  
الصحيح) كقبة الحكام والثاني لا يجوز من نائبه للتهمة (وإذا) ادعى عنده دين حال أو مؤجل  
أو بعين عاكرة أو وقف أو غير ذلك ثم (أقر المدعى عليه أو نكل لخاف المدعي) أو حلف من غير

قوله مخالف لكللامهم) عبارة الماوردي ولا يكتفي بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح نكول  
التمييز حجة القطنة بعد ادان السهو والغفلة ليه وصل إلى وضوح المشكل وحل المعضلة انتهت ولا يلتقي إن هذا الذي اشتراطه

(قوله واقفاء العلم الخ) معتمد (قوله ورد بعضهم الاول) هو ما أفق به العلم الناشئ الخ (قوله ثم حارب) أي الذي (قوله لا ليس  
له) أي لأن المكسب الحاصل قبل الفتى الرقيق والكسب الحاصل للوصي له بالمنفعة (قوله لما ذكر) أي من الأشهاد والحكم

المأزوي لا بد منه والافجع العقل التكليفي الذي هو التمسر غير كاف قطعاً عن ان الشارح سيجزى عما اشترطه المأزوي  
عقب قول المصنف كفي حيث يقول بان يكون ذات نقطة تامة وظاهر ان مقاله المأزوي ليس فيه زيادة على هذا فليست  
(قوله وهو من - فمذهب امامه) عبارة القضية وان حفظ مذهب امامه انجزه عن ادراك الغواضه وتقرر رادته ان لا يحيط  
بهما الاجتهاد مطلق انتهت (قوله أي المجتهد) أي والمراد ما اشعر به هذا الوصف ٩٧ وهو الاجتهاد كما علم مما قدمه قبيله

اذ هو الذي يصح ان يحمل  
عليه قول المصنف ان  
يعرف الخ فالمدني والاجتهاد  
معرفة الشخص من  
الكتاب الخ (قوله راجع  
لما) أي معطوف عليها  
وكان الاولى تقديمه عقب  
قوله وخاصة (قوله لا في كل  
مسئلة بل في المسئلة التي  
يريد النظر فيها) انظره  
مع ان هذه شروط لمن  
تصح توابته ابتداء قبل  
شروعه في مسئلة من  
المسائل فان قيل المعنى انه  
يقدر على تحصيل ذلك في  
المسئلة التي يريد النظر فيها  
بالبحث عن ذلك فلنا فهو  
اذ عارف بجميع المسائل  
بهذا المعنى فلا راجع لهذا  
التفسير الا ان يكون  
الكلام في المجتهد من  
حيث هو بناء على اوصافه  
بالاجتهاد في بعض المسائل  
دون بعض فليست أم (قوله  
ما يبعد فيه ذلك) يعني  
العارف (قوله مع الاعتقاد  
الجازم) متعلق بقول  
المصنف ويشترط في  
القاضي مسلم الخ أي بشرط  
فيه ما مر مع الاعتقاد

نقول بان كانت اليقين في جانبه لتصور أو واقعة شاهد مع ارادة الخلف معه (وسأل) المدعي  
(القاضي ان يشهد على اقراره عنده أو يمينه أو) سأل (الحكم) له عليه (بما ثبت والاشهاد به  
(زعمه) اجابته لما ذكر وكذا الوصف مدعي عليه وسأل الاشهاد ليكون بحجة فلا يطالبه مرة  
أخرى وذلك لانه قد يتكرر بعد فيقول الحق لقنوسيان القاضي أو انزاله ولو أقام بينة  
بدعواه وسأل الاشهاد على قبوله لزمه أيضاً لانه تضمن تعديل البينة واثبات حقه وخرج  
بقوله سأل ما اذا مرر سأل لا امتناع الحكم للمدعي قبل ان يسأل فيه كاستناعه قبل دعوى محضه  
الا فيما قبل فيه شهادة المحصة وصيغة الحكم الصحيح الذي هو الازام النفساني والمستفاد  
من جهة الولاية حكمت أو قضيت له به أو فخذت الحكم به أو أزلت خصفه الحق وعلم ما يقرر  
انه اذا عدلت البينة لم يجز الحكم الا بطلب المدعي فاذا طلبه قال لخصمه لك دفع في هذه  
البينة أو فادح فان قال لا أو نعم ولم يثبت حكم عليه وقوله ثبت عندي كذا أو صح بالبينة العادلة  
ليس يحكم وان كان مثلاً ذلك متوقفاً على الدعوى سواء أكان الثابت الحق أم سببه فان صرح  
بالثبوت كان حكماً يتعدى له أو سماعاً فلا يحتاج حكم آخر الى النظر فيها أو فاده الشيخ انه لو قال  
ثبت عندي وقف هذا على الفقر لم يكن حكماً ولكنه في معناه فلا يصح رجوع الشاهد به  
بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم به حتى  
ينظر في شروطه ويجوز تنفيذ الحكم في البلدة قطعاً عن غير دعوى ولا خلاف في ضوغائب  
بخلاف تنفيذ الثبوت المجردين فان فيه خلافاً فالأقرب جواز بناء على انه حكم بقبول البينة  
والحاصل ان تنفيذ الحكم ليس يحكم من المنفذ الا ان وجدت فيه شروط الحكم عندنا ولا كان  
اثبات الحكم الاول فقط وقد قدمت في باب الهبة الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالعصية  
فالاول يتناول الامتثال الموجوده والتابعة لها بخلاف الثاني فانه امتثال تناول الموجوده فقط  
واعلم ان الحكم به أقوى من حيث انه يستلزم الحكم على العاقبة مثلاً ومن ثم امتنع على الحاكم  
الحكم بهذا الوجه تنفيذ المالك بخلاف الحكم بالموجب ولو حكم بالعصية ولم يعلم هل استندلج  
بالمالك أو لا جازاً حكمه على الاستدلال الظاهر نعم بوجه ان يكون محله في فاص موقوف بدينه  
علمه ككل وحكم أجعل ولم يعلم استيفاءه لشروطه فلا يقبل الا بمن ذكر (أو) سأل المدعي  
ومثله المدعي عليه كما مر تطهير (ان يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من  
بيت المال (محضراً) بفتح الميم (عاجزى من غير حكم أو سبباً لا يحكم احصى اجابته) لانه  
يذكر وانما يجب اثبات الحق بالشهود دون الكتاب (وقيل يجب) توقفه لحقه نعم ان  
تعلق الحكمومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التحصيل جزواً والحق به ما زال ركش  
الغائب وضو الوقف لم يمتحنا له وأشار المصنف الى ان المحضر ما تمسك في واقعة الدعوى  
والجواب وصحاح البينة بلا حكم والسبيل ما تضمن اشهاداً على نفسه بأنه حكم بكذا أو

١٣ نهيه ثامن الجازم بامور العقائد وان لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس احسانها  
شرطاً في المجتهد أي على الصحيح (قوله نفذت) كالمه (أي ومنه التولية وهو صريح في صحة توابته حينئذ لغير الال مع وجود  
(قوله فقبل ان يسأل) أي ولا يصح ذلك لو وقع منه (قوله ولكنه في معناه) أي الحكم (قوله واعلم ان الحكم به) أي الثاني  
(قوله ونحو الوقف) كالوصية والاجارة الطويلة

الأهل وسياق ما فيه (قوله حيث لم يفعلوا) لاجابة اليه مع قولهم ولم يتعلم (قوله) ويجب عليه رعاية الأهل (قوله ما ياتي وكان الأولى تأخير جوابه بعد (قوله وما ذكره في التقليد قوله الخ) هذا لبيان ما ياتي في المتن على ظاهره الموافق لكلام غيره وأما بعد ان حوله الى ما مر فلا موقع لهذا هنا واصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان السلطان اذا اولى قاضيا بالشوكة تفذت توليته مطلقا سواء كان هناك أهل للقضاء أم لا ٩٨ وان ولاءه لا بالشوكة أو ولاءه قاضي القضاة كذلك في شرطه في عصمة توليته فقد

نفذه (و يستحب نصختان) أي كتابتهما (احدهما) تدفع (له) بلائهم (والاخرى تحفظ في ديوان الحكم) محتومة ويكتب عليها اسم الخصمين وار لم يطلب انهم ذلك لانه طريق التسد كروضاعت تلك (واذا حكم باجتهاده) وهو من أهله أو باجتهاد مقلده (ثم بان) كون ما حكم به (خلاف نص الكتاب أو السنة) المتواترة (أو) (أو) بان خلاف (الاجماع) ومنه ما خالف شرط الواقف (أو) خلاف (قياس جلي) وهو ما يعم الأولى والمساوى قال القرافي أو خالف القواعد الكلية قال الخفصة أو كان حكما لا دليل عليه أي قطعا فلا نظر لما نبه على ذلك من النقص في مسائل كثيرة قال بما يغبرهم بأدلة عندهم قال السبكي أو خالف المذاهب الأربعة لانها كالمخالف للاجماع (نقضه) وحوا بأي أظهر بطلانه وان لم يرفع اليه (هو وغيره) بنقضه أو فضته أو بطلته (لا) ما بان خلاف قياس (حق) وهو هو لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البر بجامع الطعم فلا ينقضه باجتهاله (والقضاء) أي الحكم الذي يستفده القاضي بالولاية فيما بان الامر فيه بخلاف ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (ينفذ ظاهر الاباطنا) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطن المال ولا يضيع ظهير الخصمين اهل بعضكم ان يكون ألحق بمجته من بعض فاضى له بضوما يسمع منه فن قضت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فائدا أقطع له قطعة من النار وخبر امرى بالاتباع الظواهر والله تعالى يتولى السر اثر لكن قال المزني بكسر الميم لا تعرفه ولازم المحكوم عليها بنكاح كاذب الحرب ببل والقمل ان قدرت عليه كالمائل على البضع ولا تقدر لا اعتقاده باجته كما يجب دفع المسمى عنه وان كان غير مكلف اماما ما بان الامر فيه كظاهاه فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتمسك على الأخذ بالشبهة فان ترتب على أصل كاذب كشهادة زور فكالأول أو صادق فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين فظاهر اقطاعا ما بان على الأصح نعم لو قضى قاض بمصحة نكاح زوجة المفقود بعد أربع سنين ومدة العدة أو نفي خيار المجلس ونفي بيع العرايا ومنع القصاص في المنقل ومدة بيع أم الولد ومدة نكاح الشغار ونكاح المتعة وحرمة الرضاع بعد حولين وقتل مسلم بدني وتوريث بين مسلم وكافر أو باسحقان فلهذا استنادا لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل فنقض قضاؤه كإذهب اليه الاكثرون وجزبه ابن القري في روضه وأتى به لو الدرجه الله تعالى (ولا يقضى) أي لا يجوز له القضاء بخلاف علمه أي ظنه المأثور (بالاجماع) كالمؤمّدت عنه يينة برق أو نكاح أو ملك من يعلم حريته أو يبنونها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حيث وجد الحكم بالبطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعلمه لرضه بالينة مع عدم الظاهر (والأظهر أنه) أي القاضي المجتهد وجوب الظاهر التقوى ولو عني (يقضى بعلمه) ان شاء أي ظنه المأثور كذا الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفاد قبل ولايته كان يدعي عنه بجال وقدراً أقرضه

أهل للقضاء (قوله بيان مستنده) أي اذا استل عنه كما انصح به في النصفه وسياق أيضا والمراد بعبثته ما استند اليه من بينة أو نكول أو نحو ذلك وعبارة الخادم فان سأل المحكوم عليه عن السبب فخرم صاحب الحاوى وتبعه الروائي بأنه يلزم به يانه اذا كان قد حكم بنكوله وبين الطالب لانه بقدر على دفعه بالينة وكان بالينة تعين فانه يقدر على مقابلتها بعثله افرح بينة صاحب اليد قال ولا يلزم اذا كان قد حكم بالافرار أو بالينة يعنى في الذمة وخرج من هذا تخصيص قول الاصحاب ان الحاكم لا يسأل أي سؤال اعتراض اما سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فيمتنع على الحاكم الإبداء ليجد المحكوم عليه التخصص انتهت لكن كلام الخادم هذا كاترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعاليل التي ذكرها (قوله ليس كذلك) الصواب حذف (قوله ان يكون ألحق)

أقدر (قوله بل والقمل) ومنه من عرف وقوع الطلاق على زوجها ولم يحكم بالطلاق منه (قوله) ان قدرت عليه أي ولو يسم ان تعين طريقا (قوله فكالأول) أي كالمخالف للنص الذي منه الحالك وغيره (قوله نعم لو قضى قاض) كان الأولى ان يقول ومما ينقض فيه الحكم لمخالفته ما مر ما الحكم بمصحة نكاح الخ

لفظ ليس لان الزكشي انما يختار عدم صحة ولا يثبت على المدرسين كما يعلم من اجمل كلامه ويصرح به تعليقه وما قابل به المشرح  
 (قوله انه على الخلاف) أي خلافا لفقهاء (قوله حتى عند هؤلاء) يعني الفقهاء ومن تبعه (قوله وهو) أي المولى وساق بسط  
 هذا في الفصل الثاني (قوله فوجزله) يعني لشخص وقوله لرجل متعلق بتوليته ولترامح عبارة التبعة (قوله فيه) أي المولى  
 (قوله أي مع وجود الال) أي شخص أهل الفسكيم ٩٩ (قوله بخلاف ما اذا وجد الخ) انظر الفرق (قوله ما من)

هو تاج في هذا ابن حجر

(قوله باق على عمل به)  
 يؤخذ من هذا جواب  
 حادثة وقع السؤال عنها  
 وهي ان فضله دين على  
 آخر فاقرا الدائن بوصول  
 حقه من الدين عند  
 جساعة ثم بلغ الدين ذلك  
 فقال جزاء الله خير فاقانه  
 آخر فيجمل مع بقائه حقه  
 بذمى وان لم يصل اليه  
 منى ثم وهو انه يعمل  
 بقول الدين ويعمل قول  
 الدائن وصل اليه على انه  
 أقر على رسم القبالة مثلا  
 أو ان وصاني على معنى انه  
 وعد بالايصال أو بشر ذلك  
 (قوله رافعه) لعل المراد  
 انه منضم للاعتراف من  
 الدين بعدم صحة البراءة  
 أو بحسن ان دينه ثابت  
 على أي نظيره بأن تجدد  
 بعد البراءة مثله والا فالبراءة  
 بعد وقوعها لا ترتفع (قوله  
 لزمه ذلك) أي علمه (قوله  
 فان امتنع) أي من البيان  
 (قوله نعم من ظهر منه  
 الخ) هذا علم من قوله قبل  
 بعد قول المصنف ولا ينفذ  
 حكمه لنفسه وانما يجله

اباه وجمعه بقرينه وان احتمل الابرار وغيره ولو جمع دائنا أبرأ منه فاحره بذلك فقال مع ابرائه  
 دينه باق على عمل به وليس ذلك على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار ارفع له ولا بد ان  
 يصرح بمسندته فيقول قلت انه عليك ما اداهم وقضيت أو حكمت عليك بعلى فان ترك أحد  
 القاضين لم ينفذ حكمه ومقابل الاظهر على بان فيه تسمية وبنفى بعلمه في الجرح والتعديل  
 والتعويم قطعا وكذا على من أقر بحل مسأله أي واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقراء دون العلم  
 فان أنكر كان قضاء بالمعولور أي وحده هلال رمضان قضى به قطعا بناء على ثبوته بواحد  
 اما قاضى الضرورة فيفتح عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أو جبت الحكم بذلك  
 وطلب منه بيان مسندته لزمه ذلك فان امتنع وردناه ولم نعمل به كما أتى الوالد لدرجة الله تعالى  
 تبعه البعض المتأخرين (الافى حدود الله تعالى) تحذرنه من محاربة أو سرفعة أو شرب وكذا تناهى  
 لسقوطها بالشبهة مع ندب سترها في الجلة نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزيرا  
 عزره وان كان قضاء بالمعولور قد يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من  
 مكلف انه أسلم ثم أظهر الزدة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكذا اذا اعترف في مجلس  
 الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم على رؤس  
 الشهاد اما حدود الادميين فيقضى فيها سواء المال والقود وحده القذف (ولو رأى) انسان  
 (ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد) عليه أو أخبره (شاهد ان أنك حكمت أو شهدت بهذا  
 لم يعمل به) القاضي (ولم يشهد به) الشاهد أي لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة  
 مفضلة ولا يكفي تذكره ان هذا خطه فقط لا احتمال التزوير والغرض من الشاهد ولم يوجد  
 وخرج يعمل به هل غيره اذا شهد عنده بحكمه (وقبض ما وجبه) اذا كان الحكم والشهادة  
 مكتوبين (في ورقة معونة عندهما) ووثق بانه خطه ولم تقم عنده ريبه انه يعمل والاصح  
 عدم الفرق لاحتمال الريبة ولا ينافي ذلك نص الشافعي رحمه الله على جواز اعتماد البينة فيما  
 لو نسي نكول الخصم لانه يقتصر في الوصف ما لا يفتقر في الاصل ويؤخذ منه انه يلحق  
 بالنكول في ذلك كل ما في معناه واذا السبكي انه كان في زمن قضائه يكتب على مظهر بطلانه  
 بانه باطل وان لم ياذن مالكه بأمر بان لا يعطى له بل يحفظ في ديوان الحكم لبراءة كل قاض (قوله  
 الخلف على استصاف حق أو ادائه اعتمادا على) اخبار عدل وعلى (خط) نفسه على المرجع وعلى  
 نحو خط مكاتبه وما دونه ووكيله وشريكه (مورثه اذا وثق بخطه) بحيث اتفق عنه خصال  
 تزويره (وأمانته) بان علم منه عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاضا بالقرينة وضابط  
 ذلك انه لو وجد مثله بان زبدي كذا سمعت نفسه بدفعه ولم يخلف على نفسه وفارقت ما قبلها  
 بان خطرهما عام بخلافها لتعلقها بنفسه (والصحيح جواز رواية الحديث بخطه) كتبه هو وغيره  
 وان لم يتذكر قراءه ولا سمعا ولا اجازة (محفوظ عنده) وعند غيره لان باب الرواية أوسع

قبر بمن أساء أدبه عليه الخ ومع ذلك لا يعمد تكرار الان ما هنا فقصده بيان الحكم وما تقدم سبق لمجرد الفرق (قوله وكذا اذا  
 ظهر منه الخ) أي موجب الحد كان شرب خمر في مجلس الحكم (قوله يكتب على مظهر بطلانه) أي فينبغي ان يظهر له من  
 القضاء ذلك ان يعمل مثله (قوله وعلى خط نفسه) أي وان لم يتذكر (قوله بان خطرهما عام) أي القضاء والشهادة (قوله  
 بخلافها) أي المذكورات من قوله وله الخلف على الخ

لكن ذلك قد علم هذا من بحث بعضهم بخلاف الشارح (قوله أجيب دلالة أي رسوله (قوله فان تنازعا) أي المتداعيان أي  
والصورة انه لا ادعى من جهة القاضي (قوله أجيب المدهي) محله أن لم يطلب المدهي عليه القاضي الاصل والا فهو المجاب اذ  
من طلب الاصل منهما أجيب مطلقا كقوله الامام والفراي وأقنى به الشارح (قوله نعم لو طرد عرف بنعمته لبلاد الخ)  
عبارة الفقه نعم أن أمارد بنعمته ببلاد ١٠٠ في قولها دخلت تبعها لافل في عبارة الشارح سقط الخ في فصل فيما يقتضي

انزال القاضي

(قوله بغيره لونسبان) قال

في الفقه بحيث اذانبه

لا يتنبه اه وظاهر حقيقته

ان هذا لا يشترط في غفلة

المجتهد ظاهر اذ اصل الفقه

محل بالاجتهاد كاعلم محاسن

وبه يتدفع توقف الشهاب

سم (قوله من لم يعلم موليه

بنفسه الاصل أو الزائد)

فوفصل في التسوية وما

يشعها

(قوله ونظر الهمما) أي اذا

اتفق انه نظر لاحدهما

فلي نظر للاخر (قوله لان

يعلم) أي الوضع (قوله

ويستقر ماول الفصل)

وفي ما لو علم من الثاني

عدم السلام بالمره هل

يجب عليه ان يقول له مسلم

لاجيبك أم لا فيه نظر

والا قرب الاول (قوله لو

كان خصي مسلما) لعل

حكمة قوله ذلك اظهار

شرف الاسلام ومحاطة

اهله على الشرع ليكون

سلاما لسلام الذي وقد كان

كذلك (قوله والا فلا ظهر

خلاله) أي فيقدم الذي

ان سبق والا فخرج بينهما

(قوله وقضية كلامهم هنا

الخ) معتمد (قوله عدم لزوم ذلك قياس ما يأتي في قوله نعم لو جعل المدهي ان له اقامة البينة المحجي عنه ههنا من بالاقرار

التفصيل الاتي الان يشرق بان كونه يطلب منه الجواب بما لا يخفى على من نصب نفسه للخصومة والدعوى (قوله فكذا

بهذا) أي بعدم سؤاله جواب الخصم

وله ادخل به السلف والخلف ولو رأى خط شيخه بالاذن له في الرواية وعرفه جاز اعتماده

أيضا والثاني المنع الان يتذكر كالشهادة

فوفصل في التسوية وما يتنبهها (البسو) وجوبا (بين الخصمين) وان وكلما وما جرت به العادة

كثيرا من التوكيل للفصل من ورطة التسوية بنفسه وبين خصمه جهل فبيع واذا استويا في

مجلس ارفع وكيلاهما في مجلس ادون أو جلسا مستويين وقام وكيلاهما مستويين جاز

تأجيله الا ذرى (في دخول عليه) بان يأذن لمفاهيمه على الاحد ههما فقط ولا قبل الاخر

(وقيامهما) أو تركه (واسقام) الكلام ونظر الهمما (وطلا فوجه) أو عيوسه (وجواب

سلام) ان سلمنا (ومجلس) بان يقرهما اليه على السواء ويجعل أحدهما من عيونه والاخر

عن يساره أو بين يديه وهو الاولى والاوى أيضا أن يكون على ال كس لانه أهيب الامراة

ة الاولى في حقها الترفع لانه أستر ويبعد ال جل عنها وسائر أنواع الاكرام فلا يجوز له ان

يؤثر أحدهما بشي من ذلك ولا يمازحه وان شرف يعلم أو حره أو والديه أو غير ههنا لكسر

قاب الاخر واضرار ه وهو الاولى ترك القيام لشريف ووضع لانه يعلم ان القيام لاجل

الشريف ولو قام لم ينظنه مخاصما فتبين له حاله بخلاف ذلك قام لخصمه أو اعتمد له اما اذا

سلم أحدهما فحافظ فلا بأس ان يقول للاخر سلم واغتفر هذا التكليم باجني ولم يكن قاطعا

لرد ذلك أو يصبر حتى يسلم فيصيرهما جميعا ويغفر طول الفصل للضرورة وانهم قوله ومجلس

عسلم تركهما فافقن وهو الاولى وعليه بحسب قول الماوردي لا تسبح الدعوى وهما فافقن

(والاصح رفع مسلم على ذي فيه) أي المجلس وجوبا كقوله الماوردي واعتمده الزركشي

كالبازي وأقنى به الالدرجه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر بالجلواز لانه بعد منع يصدق

بالواجب كما هي القاعدة الا كثرية لان الاسلام يعولوا بعلي عليه وفي مخاصمة على كرم الله

أوجهه لم يرد في درع بين يدي نائبه شريح قاله الماوردي رفع على الذي لو كان خصي مسلما

اقتدت بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهوم في المحاسن

وقضية كلام الزاقي رحمه الله اثبات المسلم في سائر وجوه الاكرام أي حتى في التقديم بالدعوى

تأجيله بعضهم وهو ظاهر ان قلت ان خصوم المسلمون والا فلا ظاهر خلافه لكثرة ضرر

التأخير ومقابل الاصح يسوي بينهما العموم الامر بالتسوية (واذا جلسا) وقاما بين يديه

(فسلمه ان يسكت) لتساوئهم (و) له (ان يقول لتسكتم المدهي) منكلا لانهما ربحاهاه فان

عرف عن المدهي قال له تسكلم (فاذا ادعى) دعوه محصية (طالب) جوازا (ختمه بالجلوب)

بعضا خرج من دعواه ولو لم يسأله المدهي ليفصل الامر بينهما وقضية كلامهم ههنا عدم لزوم

ذلك وان انحصر الامر فيه بان لم يكن في البلد قاض آخر ولو قال له ان خصم طالبي لي بجواب

دعواي فاتجه وجوبه عليه حينئذ لا لزوم لهما ومخاضمين واذا اتم بدفعهما عن نفسه فكذا

بهذا لان المسئلة واحدة (فان أقر) حقيقة أو حكما (فذلك) ظاهر فيلزم ما أقر به لثبوت الحق

لا يفتي مافي هذه المارة اذ لا ياتي التفصيل في الغسق الطاريء اوالا بعد التولية بمن المولى به حال التولية وعدم علمه لعدم وجوده اذ ذلك فليست ممل ثم رأيت عبارة فيما كتبه على شرح الارض نصها ونظيرها ان يقال ان كان ماطر أمليه لو علم به مستني لم يعزله بسببه فهو باق على ولايته والا فلا (قوله والاصح انه ذلك كالوكيل) محمله ان لم يتعين للقضاء كما صرح به ابن حجر (قوله بالمرز) أي بعزل القاضي (قوله خلا فالبقي) يعني في صورة العكس والا فالبقي فائق في صورة (قوله وله) أي القاضي (قوله لعدم النفع لهما) أي بان تكلم ١٠١ أحد الخصمين جهلا منه بما يؤدى الى

بطلان الدعوى مثلاً او يقتضى ثبوتاً بغير طريق شرعى فللقاضى ان يرد على الخصم ما تكلم به ويسين له الحق لان فيه نفعاً لكل منهما بتعصّب الدعوى وفصل الخصومة بينهما على وجه الحق (قوله ان ثبت الحق بهما) أي بان كان المدعى به مالا (قوله وان علم جهله به وجب) معتد (قوله كان أولى) لشعوره الشاهد واليمين (قوله فادى الشاهد بتعليمه) أي أو المدعى بذلك أيضاً (قوله تعينت اقامة البينة) أي ابتداء قوله لتسلياً يحتاج الامر للدعوى الخ) فحصل الضرر (قوله ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى) برده عليه انه ليس بذلك على اسلافه بل قد يجاب المدعى عليه كان غيره أو سبق الطالب للدهى عليه أو نحو ذلك على ما مر بعد قول المصنف ولو نصب قاضين الخ من

بالاقرار من غير حكم لوضوح دلالة بطلان البينة ومن ثم لو كانت صورة الافراد مختلفاً فيها احتج بالحكم كاجته البليغى وله الدفع عن أحد الخصمين لعدم النفع لهما وان شفع له ان ظن بقوله لانه حياء وخوف والا ثم (وان انكر فله ان يقول للدهى البينة) لغير مسلم به أو شاهد مع يمينك ان ثبت الحق بهما وان كانت اليمين في جانب المدعى لكونه أميناً أو في قسامة أو في ذف الزوج وجته قاله أئمة (و) له (ان يسكت) وهو الاولى للثابتونهم ميله للدهى نعم لو جعل المدعى انه اقامة البينة لم يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما أنهم كالمذهب وغيره وقال البليغى ان علمه بذلك فالكسوت أولى وان شك فالقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه ولو عبر بالجحفة بدل البينة كان أولى وانما لم يجزله تعليم المدعى كيفية الدعوى ولا الشاهد كيفية الشهادة لقوة الايام لذلك فان تعدى وفعل فادى الشهادة بتعليمه اعتد به قاله الغزى (فان قال يينة وأريد تخليفه فله ذلك) لانه ان تورع وأقر سهل الامر والاقام البينة عليه انتهر بخيانته وكذبه نعم لو كان متصرفاً من غيره أو نفسه وهو محجور عليه بنفسه أو فليس تعينت اقامة البينة كاجته البليغى لثلاث يحتاج الامر للدعوى بى يدي من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر ونوزع فيها بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غيره الا ان يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا تفصل امره عند الاول (أو) قال (لا يينة لى) وأطلق أو قال لاحاضر قولاً غائبة أو كل يينة أقيها زور (ثم أحضرها فقلت فى الاصح) لاحتمال نسبته أو عدم علمه بفعله أو قضته أن من ادعى عليه بقرض مثلاً فانكر أخذه من أصله ثم أراد اقامة يينة باده أو ابراء قبل تجارى عليه الاولى العراقية بلوا زنيانه حال الانكار كالأول انكر أصل الادعاء ثم ادعى تلف ذلك أو رده قبل الجحد ولو قال شهدت عبيد أو سفة وقدمت مدة استبراء وعققت شهادتهم أو افلا فان قال هؤلاء آخرون جهلتهم أو نسبهم قبلوا وان قرب الزمن ومقابل الاصح لا الناقصة الا ان يذكر لكلامه أو بلا ككتبت تاسماً أو جاهلاً (وان ازدحم خصوم) أي مسدعون (قدم) وجوباً (الاسبق) فالاسبق المسلم لانه العدل والاعتبار بسبق المدعى دون المدعى عليه وبحل ذلك اذ اتعين عليه فصل الخصومة وبحت البليغى انه لو جامع مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جامع خصمه وبرهان خصم الاول ان خصم قبل دعوى الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض أو بعدها فتقدم الثاني هتاليس الا ان تقدم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه الصورة ليست مرادة الشخصين باهر ظاهر وأما الكافر فيقدم عليه المسلم المسبوق باجتهه أيضاً وسبقه له الفزاري وأما اذا لم يتبين عليه فضلها فيقدم من شاء كدروس ومفت في علم غير فرض فان كان في فرض عين

قوله واداً كان في بلد قاضيا الخ فلا يرفع غيره الا ان يسمع البينة بعد الحلف (قوله ثم ادعى تلف ذلك) أي فانه يقبل (قوله وقدمت مدة استبراء) وهى سنة (قوله وبرهان خصم الاول) أي فيقدم من جاءه أولاً حيث حضر خصمه قبل دعوى الثاني (قوله وأما الكافر) أشار به الى ان قول المصنف واذ ازدحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفار (قوله فيقدم عليه المسلم المسبوق) أي مالم يكثر المسلمون ويؤدى الى الضرر كما تقدم فيقدم الكافر ابتداء (قوله في علم غير فرض) كالمرضى ان قلنا بسببته

الطرد عما قاله الشارح (قوله لأن القصد اعلامه بالعرض) قضيه انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي ثم عمله بما فيه انه ينزل وانه لو قرئ عليه ولم يفهم معناه لكونه أعمى أو الكتاب بالعربية أو عكسه انه لا ينزل حتى يتجره به انسان فليراجع ثم رأيت والد الشارح صرح بعدم انزاله في الاولى (قوله لاجميع الكتاب) يعني فانه لا تسترط قرأته في العبارة

(قوله وجب تقديم السابق) أي حيث تبع أخذ من تشبهه بالقاضي (قوله والافعال القرعة) وبنغي ان يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من ١٠٢ السوقه كذا نقل عن شيخنا الزايد أفل وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره

أو كفاية وجب تقديم السابق والافعال القرعة (فان جمل) السابق (أو ما واما أقرع) لا تنقله المرجح ومنه ان يكتب أسماءهم برقع بين يديه ثم يأخذ قرعة واحدة من كان مطلوبه بالانه مجبور (ويقدم) نداء (مسافرون) أي مريدون للسفر وان كان قهرا (مستوفزون) مدعون أو مدعي عليهم بان يتضرروا بالتأخير عن رقتهم (ونسوة) كذلك على رجال ويضجه المالحا انثنائتي من (وان تأخروا) لدفع الضرر عنهم (ما لم يكتروا) أي الذنوعان وغلب الذكور لشرفهم فان كثر أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالنقد بم السابق أو القرعة كما هو ولو تماوض مسافر واحد قدم عليها لالان الضرر فيه أقوى وما بحثه الزركشي من المالحا الجهور بالرجل مجموع ومن له مريض بلا متعهد يضجه المالحا بالمرض (ولا يقدم سابق وقارع (الابعد عوي) واحدة لثلاث يضر السابق ويقدم المسافر بجميع دعاويه ان خفت بحيث لم يضر بغيره اضر ارايينا أي لا يمتثل عادة كما هو واضح والافدهوي واحدة والحق به المرأة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لمانيه من التصديق وضاع كثير من الحقوق وله ان يعين من يكتب الوثائق ان تبرع أو ورث من بيت المال والالتجته الحرمه كما قاله القاضي بؤدي الى تعنت المدين ومغالاة في الاجرة وتعطيله الحقوق أو تأخيرها (واذا شهد شهود) بين يدي حاكم يحق أو تركية (فصرفه الله أو فسقا عمل به) قطعوا لم يتجأ الى تركية وان طلبا انهم نعم لو كان الشاهد أصل المساكم أو فرعه لم يعمل به لانه لا تقبل تركيته لهما (والا) بان لم يعلم فهم شيئا (وجب) عليه (الاستر كاه) أي طلب من تركهم وان اعترف انهم بعد التهم كما يأتي لان الحق في ذلك لله تعالى نعم ان صدقهما فيما شهدا به عمل به من جهة الاقرار والشهادة ولو عرف عدالة من تركي فقط مكفي وان وقع للزركشي ما يحتاجه وله الحكم. قال المدي عقب ثبوت العدالة والاولى قوله لا دهي عليه الله افغ في البينة اولا وعمله ثلاثة أيام حيث طلبه المدي عليه كما هو ظاهر ويحب مدع طار الحيلولة بعد البينة وقبل التركية وله حجت ملازمة بنفسه أو نائبه وبعد الحيلولة لو تصرف واحد منهم ما لم ينفذ ذلك منه ولما حكم فعلها بالاطلب ان واه ولا يجب طالب استيفاء وجرأ وحس قبل الحكم (بان) هو يعني كان (يكتب ما يميزه الشاهد) من اسم وصفة وشهرة للثلاثين به فان كان مشهورا أو حصل التمييز ببعض هذه الاوصاف كفي (والشهود له وعليه) كيلا يكون قريبا أو عدوا (وكذا قدر الدين على الصبح)

وتعين عليه البيع لاضطار الماشري والافينغي ان الطيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل انه ان يمتنع من بيع بعض المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواخير بالرفا التي أباح أهلها الطعن بها ان أرادوها في غير المالكين لها ما هم فقيد من على غيرهم لان غايته ان غيرهم مستعير منهم فلا يقدم عليهم اما المالكون اذا اجتمعوا تنازعو الفدين يقدم فينبغي ان يقرع بينهم وان جاؤا مسترعين لا شراكم في المنفعة (قوله فان امتنعوا قدمه) أي القاضي (قوله ان كان مطلوباً) مفهومه انه اذا كان طالباً لا يقدم وفيه نظر لانه حيث كانت العلة

في تقديمه دفع الضرر والحاصل له بالتنازل لافريقين كونه طالباً ومطلوباً (قوله وامرأه) أي مقبلة (قوله) لانه قدم) وفي نسخة اتجه تقديمه (قوله وما بحثه الزركشي من المالحا الجهور) أي اذا كانا متعينين أو مسافرين فيقدم على ما بحثه بالسبق والمتمد تقديم المرأة على الرجل ولو عوزا (قوله ولو عرف عدالة من تركي فقط كفي) انظر ما صورته وقدمتور بما لو شهد اثنان من القاضي ولم يعلم حالهما فز كما هاتان ولم يعرف القاضي حالهما اضاف تركي المزيكين آخر ان عرف القاضي عدالتهما (قوله حيث طلبه المدي) ظاهره وجوب (قوله ويحب مدع طلب الحيلولة) أي بين المدي عليه وبين المدين التي فيها النزاع (قوله ولما حكم فعلها) أي الحيلولة

مسألة (قوله غير قاضي ضرورة) دخل في قاضي الضرورة الصبي والمرأة والعن والاعشى فانتفى عنها لا ينزول واجتمع  
بجوت الساطان اذ لم يكن ثم يجتهد وهو غير ماذ كما يعلم مما قدمه عن بحث الملقين عند قول المصنف فان تعذر جميع هذه  
الشروط فولى سلطان له شوكه فاسقة أو مقلد انفذ قضاءه للضرورة (قوله كما) لم يعرف كلامه وهو تابع في هذا الابن  
الان ذلك ذكره قبل (قوله من بيان مستنده) قدمه هذا بما فيه (قوله قيد ولايته ١٠٣ بذلك المجلس) ومنه كما هو ظاهر

فواب القاضي الاعضا  
في مجلس حكمه فهم خار  
مجلس الحكم المسمى  
بالحكمة كمن و ابن (قوله  
نم لو استخلف الخ) قدمه  
هذا باختصار (قوله بعد  
وصوله) أي الخليفة (قوله  
لغيره) متعلق بالتوكيل  
(قوله فاندفع القول الخ)  
لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع  
الاولوية والايهام قائم وغا  
ما ذكره انه تصحج لعبارة  
المصنف لا دفاع للإيهام  
(قوله فاذا حضر وكيله)  
له - سقط لفظ أو قبل  
قوله وكيله أي فاذا حضر  
هو أو وكيله (قوله متول)  
أي في غير محل ولايته كما  
يعلم مما ساقى آخر الفصل  
(قوله ويشترط لسماع  
لادعوى عليه ما بينه) انظره  
مع ما يأتي ان التزوير  
لا يثبت الا بالينة (قوله  
وفيه ما) أي من ان  
محله فبين لم يظهر فسقه  
وجوره الخ (قوله انه حكم  
بكذا) أي جورا (قوله  
بخلافه في غير محله) أي  
الذي هو صورة التنا المارة  
كما (قوله فتسمع عليه  
لادعوى) أي بالجور (قوله

لانه قد يغلب على الفطن صدق الشاهد في القليل دون الكثير ولا بعد في كون العدة تختص  
بذلك وان كانت ملكية وبذلك يرد مقابل الصحيح الفاضل بعدم الكتابة بما ذكر لان العدة  
لا تختلف بجهة المال وكثرته (ويبحث به) أي المكتوب (مزكيا) ليعرف حاله ومزاده بالزكي  
اثنان مع كل منهما نصحة تخفية على صاحبه وتعيينه بذلك لانه سبب في التزكية فلا ينافي قول  
أهله الى المزكي وهو لاء الميعون يسمون أصحاب المسائل لانهم يعنون ويسألون ويندب  
بمهامهم وان لا يعلم كل بالآخر ويطلقون على المزكي حقيقة وهم المرسل اليهم (ثم)  
بعد السؤال والبحث (يشافه المزكي بما عنده) فان كان جرحا ستره وقال للذي زدني في  
شهودك أو تصد بلا عمل بقتضاه ثم هذا المزكي ان كان شاهدا أصل فواضع والا قبل قوله  
وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة ولو لولى صاحب المسئلة  
الحكم بالجرح والتعديل كفي قوله فيه لانه حاكم (وقيل تكفي كتابته) أي المزكي الى  
القاضي بما عنده ليعتد به والاصح انه لا بد من المشاهدة لان الخط لا يعتد كما (وشروطه) أي  
المزكي سواء كان صاحب المسئلة أم المرسل اليه (كشاهد) في كل ما يشترط فيه أمان  
نصب الحكم بالتعديل والجرح فشرطه كقاضي ومحل له ما يمكن في واقعة خاصة والافكار في  
الاستخلاف (مع معرفته) أي المزكي اكل من (الجرح والتعديل) وأسبابها ما لا يجرح  
عدلا ويزكي فاسقا ومشهده في ذلك الشاهد بالشد نعم أتى الودرجه الله تعالى بانه يكفيه ان  
يشهد بانه صالح لدينه وديناه ويحجه على عارف بصلاهما الذي يحصل به الرشد في مذهبه  
وما عارض به من انه يسيأ في الشهادات ما يعلم منه انه لا يكتفي بذلك الاطلاق ولومن موافق  
للقاضي في مذهبه لان وظيفة الشاهد التعميل لا الاجمال لينظر فيه القاضي غير صحيح  
لان حقيقة الاطلاق ان يشهد بطلاق الرشد أمام قوله انه صالح لدينه وديناه فانه تفصيل  
لاطلاق (و) مع معرفته (خبرة) الرسول اليه أيضا ما يحقيقة (باطن من بعده لهجة  
أوجوار) بكسر أوله أفصح من ضمه (أو معاملة) قد شهد عند عمر اثنان فقال لهما لا أعرفكما  
ولا بصركما أي لا أعرفكما اتبايعن برفكما فتابا رجلا فقال له عمر كيف تعرفهما قال  
بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما ومساءهما ومدخلهما ومخرجهما  
قال لا قال هل عامت ما جبهه الدراهم والذنانير التي تعرف بهما أمانات الرجال قال لا قال  
هل صاحبهما في السفر الذي يسفر عن أحلاق الرجال قال لا قال فأنت لا تعرفهما  
اثنا عن يعرفكما يقبل قولهم في خبرتهم بذلك والمعنى فيه ان أسباب الفسق خفية  
غالبها لا بد من معرفة المزكي حال من يزكيه وهذا كافي الشهادة بالا فلا وسعلم بما  
نقر وعدم الاكتفاء بعرفة الاوصاف الثلاثة من مدة قريبة كخوشه رين وبقنى عن  
خبرة ذلك استفاضة عدالة عنه من يحجب باطنه والحق ابن الرخصة بذلك ما لو تكرر ذلك  
على سمعه مرة بعد أخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ ويخرج عن بعده من يجرحه فلا

فما في المزعول محله في غير هذا) مراده بذلك الجمع بين تصحج المصنف هنا تخليف المزعول وتصحجه في الرخصة عدم تخليفه  
(قوله وهو المرسل) أي المزكي (قوله بانه يكفيه) أي في الشهادة بالرشد (قوله الذي يسفر) أي يكشف (قوله وبقنى عن خبرة  
ذلك استفاضة عدالة) هي قوله لهجة أوجوار أو معاملة



(فصل في آداب القضاء وغيرها) قوله يعني لا بد أن أراد العمل بذلك الكتاب الخ) أي والافعال قد أرادها هو على الشهادة لأهل الكتاب (قوله وإذا قرئ بجزئته) أي المولى بكسر اللام عبارة الرافعي وليقرأه عليه أي الشاهدان أو يقرأه الإمام عليهما أو قرأه غير الإمام عليهما ١٠٤ فلا حوط أن ينظر الشاهدان فيه انتهت تقول الشارح فليعلم أي بالنظر في

الكتاب (قوله التلاوير) أي القاري (قوله بالرفع) قال ابن قاسم كأنه أحترز عن اليسر بالمعطف على المكتب لكن ما المانع اه (قوله قبل دخوله) متعلق بيبعث (قوله وإن بنادي) معطوف على تسلم أي وبعد تسلمه بعه مناداته لكن عبارة التحفة بعد أن يتسلم فالمعطف فيها ظاهر (قوله لا احتمال ظهور غريم آخره) أي غريم هو محبوب له أيضا ولا فلا وجه للتأداة على كل ضرورة وإن لم يكن محبوبا لهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهرة في ذلك (قوله حاشية) أي المحبوس (قوله وكل متصرف عن غيره) أي ولاية فليس المراد ما يشعل نحو الوكيل وعامل القراض كالإيجني (قوله أو مصرف) عبارة الضفة تصرف (قوله إذا لا يكفي واحد) فيه قلب بالنسبة للكتاب فغناه بالنسبة إليه أنه لا يجب الاقتصاد على واحد (قوله ولا يرض من حاله مال الإمام) استشكل بأن

بشروط خبرة باطنة لا بشرط تفسير الجرح (والاصح اشتراط لفظ شهادة) من المزكي بقبية الشهادات والثاني لا بل يكفي أعلم وتحقيق وهو شاذ (وأنه يكفي هو عدل) لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم فأطلق العدلة فإذا شهد به عدل فقد أثبت العدلة التي اقتضتها الآية (وقيل يزيد على تولى) بل هو أن يكون عدلا في شيء دون شيء (ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقة وإن كان فقهيا لا اختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولأن الجرح ثبت لنفسه معرفة فتسأل عنه بيان والمعدل كانه يقول لا أعرف فلم يطالب ببيان ولا يحصل بذلك الزنا فإذا وان انفرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا إذا انقصوا عن الأربعة فانهم مذنبون إلى الستة فهم مقصرون ولو لمع له مجرحات اقتصر على واحد لعدم الحاجة لا كثر منه بل قال ابن عبد السلام لا يجوز حرجه بالا كبر لا يستغناه عنه بالاصغر فإن لم يبين سببه لم يقبل لكن يجب التوقف عن الاحتجاج به إلى أن يثبت عن ذلك الجرح كإثبات ما سبب العدلة فلا يحتاج لذلك كره لكثرة أسماؤها وعسر عدلها قال جمع من المتأخرين ولا بشرط حضور المزكي والمجروح ولا المشهود له أو عليه أي لأن الحكم بالجرح والتعديل حق لله تعالى ومن ثم كفت فيها شهادة الحسبة نعم لا بد من تسمية البينة للنصم لئلا يبدع أمكه (ويصدق فيه) أي الجرح (الحاشية) لفتور زناه أو السماع لتوقفه (أو الاستفاضة) عنه بما يجرحه وإن لم يبلغ التواتر وعلم من ذلك اعتماد التواتر بالأولى ولا يجوز اعتماد عدد قليل الآن يشهد على شهادتهم وجد شرط الشهادة على الشهادة وفي اشتراط ذكر ما يعتمد من معاشرة أو نحوها وجهان أحدهما هو الاشتراط ونائبها وهو الأقبس لا هذه الوجه (ويقدم) الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجراح (فإن قال المعدل عرف سبب الجرح وتاب منه وأصح قدم) زيادة علمه وأفاد بقوله وأصح عدم الاكتفاء بذكر التوبة إذ لا يلزم منها قبول شهادته لا بشرط مضي مدة الاستبراء بعد ما كإثبات فتونا سبب لا تأكيده لكن ظاهر كلامه الاكتفاء بمجرد قوله وأصح وليس مرادا بل لا بد من ذكر مضي تلك المدة إن لم يعلم تاريخ الجرح والالم يمتنع إلى ذلك وكذا يقدم التعديل حيث أن تحت البينتان وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح أن علم المعدل جرحه والأقصد احتمال اعتقاده على حاله قبل الجرح قال القاضي ولا تتوقف الشهادة به على سؤال الحاكم لانه تسمع فيه شهادة الحسبة وقضيته أن التعديل كذلك لسماعها فيه أيضا ويقبل قول الشاهد قبل الحكم بشهادته أن المجروح أو فاسق وإن لم يبين سبب الجرح خلافا للرواية وغيره نعم ينبغي أن يحمله فيما لا يعده عادة علمه بأسباب الجرح وما في شرح مسلم من توقف الحاكم عن شاهد جرحه عدل ولم يبين السبب يظهر جرحه على نذب التوقف أن قويته الزينة لاحتمال اتصاف القادح فان لم ينقض حكمه لما يأتي من عدم اعتبار رتبة الاستسناد لها (والاصح) أنه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط في

الرافعي وجع في الكلام على الرشوة جوازها وأجاب في شرح الروض بأن ما هنا في المحتاج وما هنا في غيره شهادة

(قوله لكن يجب التوقف) وفي نسخة لكن يتوقف على الخ أي نداء أحد أعمايا في له (قوله ولا تتوقف الشهادة به) أي بالجرح (قوله ويظهر جرحه على نذب التوقف) ينأمل هذا مع قوله السابق فإن لم يبين سببه لم يقبل لكن يجب التوقف الخ ثم رأيت في بعض النسخ إسقاط قوله السابق يجب

(قوله وان كان شهود) أي الزنا قوله لم يظهر لا متناعه وجه قد يقال انه قد يكتفى بما عوجب عليه ما (قوله اشترط لفظ الشهادة) هو ظاهر في نقله كلام الخصم للقاضي اذ الشهادة تكون عنده اما في نقله كلام القاضي الخصم ففيه وقفة لا تخفى (قوله اذهى شهادة) يعني بشرط فيها ما يشترط في الشهادة حتى يتأتى الاستثناء (قوله وقد علم انه لا يلزم من هذا الخ) انظر من (قوله ولو لم يعين الشرب وقتا) أي بعينه وبه عبر بح (قوله وما في الروضة) أقول ١٠٥ القياس ما في الروضة كما تقدم

للمفسر من انه لو قال لا يثبت على ثم أحضرها وبما لم يعرف له بينة أو نفي أو نحو ذلك فكذلك البينة هنا لا يحتمل انها حين قولها السنا بشاهد في هذه القضية نسيا

### باب القضاء على الغائب

(قوله ولتكنه) أي المدعى عليه (قوله عن كيفية الدعوى) أي الاولى وقوله لان تحررها اليه أي القاضي (قوله

واعترضه) أي القول بأنه قضاء (قوله والقياس على سماعها) عطف على قوله القضاء (قوله ولو شاهدنا وعيننا) هل يجب مع هذه العينين عين الاستظهار أم يكفي بها الاقرب الاول ثم رأيت الدميري صرح بذلك حيث قال مانعه فرع يجوز القضاء على الغائب بشاهد وبعين كال حاضر وهل يكفي بين أم يشترط عينان احداهما التكميل الحجة والثانية لنسفي المسقطات وجهان

شهادة على المسامح ان الاستدراك حق له تعالى ولهذا امتنع الحكم بشهادة قاصق وان رضى الخصم ومقابلته لا اكتفاء بذلك في الحكم عليه لافي التعديل وليس بشئ وقوله غلط ليس بشرط واغما هو بان لان انكاره مع اعترافه بعد التمسك منسبته للفظ وان لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به على كان اقرارا منه ويندب للحاكم تغرته الشهود عند اريابا منهم ويسأل كالا ويستعفى ثم يسأل الثاني كذلك قبل اجتماعه بالاول ويعمل بما غلب على ظنه والاولي كون ذلك قبل التزكية ولا يلزمه ذلك وان طلبه الخصم ولا يلزم الشهود اجابته بل ان أصروا زمه الحكم بشروطه ولا عبرة بربية يجهلها ولو قال لا دفاع في ثم أقام بينة على اقرار المدعي ان شاهده شربا انحر مثلا وقد كان كان بينه وبين الادعاء سنة رد او الا فلا ولم يعين الشرب وقتا سئل الخصم وسعى بما تقتضيه بينته فان امتنع من التعيين توقف عن الحكم ولو ادعى الخصم ان المدعي أقر بصحوق بينته وأقام شاهد الصلف معه بنى على ما لو قال بعد بينته شهودى فسفة والاصح بطلان بينته لدعواه فلا يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض الطعن في البينة وهو لا يثبت بشاهد وعين ولو شهد بان هذا ملكه وزنه فتهدأ ثروا بانها ماذ كرا بسد موت الاب انها ليسا بشاهدين في هذه الحادثة أو انها ابتاعا الدار رد او ما في الروضة مما يوجبهم خلاف ذلك ليس مجرد

### باب القضاء على الغائب

عن البلد أو المجلس لتوار أو تغرز مع ما يدكره (هو جاز) في كل شئ سوى عقوبة الله تعالى كما يأتي وان كان الغائب في غير عمله للحاجة ولتكنه من ابطال الحكم عليه باثبات طاعن في البينة بصحوق أو في الحق بصوادء وليس له سؤال القاضي عن كيفية الدعوى لان تحررها اليه نعم ان حصلت له الفدح بايده ام بطل لها كما هو ظاهر ولا يصلى الله عليه وسلم قال هند امرأة في سفيان رضى الله عنها لما سكت له من ثعبه خذني من ماله ما يكتفيك وولدك بالمرور فهو قضاء عليه لا افتاء والالة لك ان تأخذني مثلا ورد في شرح مسلم بأنه كان حاضر ابنة غير متوار ولا متميز لان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبايعه وذكر صلى الله عليه وسلم فيها أن لا يسرق فنذكرت هند ذلك وأعرضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر المحكوم به لها ولم يتحرر دعوى على ما شرطوه والدليل الواضح انه صح عن عمرو عثمان رضى الله عنهم القضاء على الغائب ولا يخاف لهما من العصابة وانقادهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على سماعها على ميت وصغير مع انهما العجز عن الدفع عن الغائب وانما تسع الدعوى عليه بشرطها الا تية في باسماع زيادة شروط أخرى منها انها لا تسع عليه الا (ان كانت عليه) حجة يعلمها الحاكم وقت الدعوى على ما دل عليه كلامهم وان اعترضه البلقيني وجوز سماعها اذا حدث بعدها في البينة وتعملها وهو الاوجه ثم تلك الحجة اما (بينة) ولو شاهدنا وعيننا فيما يقضى

١٤ نهاية ثامن أمهمما الثاني اه ويصرح به ابقاء الشارح للمتن على المسألة في قوله الا تبي ويجب ان يحلفه بعد البينة فان الظاهر منه ان اللام للمهد وان المراد البينة السابقة في قوله هناك كان عليه بينة وقد شرحها الشارح كآري بقوله ولو شاهدنا وعيننا فان الجمع بين العبارتين

البن علم (قوله اذا لم يتباصر في ذلك) أي لمرءة العين والسمعان (قوله بان يكون على غايته من الحرمة) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما سنده وحديثه فكان القلاق ابدال الباء في بان بالواو (قوله والحق بالمسجد في ذلك) أي في الكراهة بدليل قوله آخر السودة والا فلا معنى للكراهة (قوله أو سرور) في هذا العطف تساهل (قوله ولو قضى حال غضبه ونحوه) تقدم هذا (قوله المعروف بنص) أي ولو نص ١٠٦ امامه اذا كان مقلدا كما هو ظاهر فليراجع (قوله وفي معنى البيع والشراء المثل

الخ) تقدم ما ينفي عن هذا في حل المثل (قوله أو تصدق عليه) سيأتي في هذا كلام السبكي وغيره (قوله لثلاث يتبع من الحكم عليه) هنا قيل بثل هذا فيما مر في معاماته (قوله وأعلم ان محمل ما مر من كونه أقل افعال الخ) في العبارة خلل وعبارة

أفاده لا بد من عين ثانية للاستظهار بعد العين المكملة للجملة وهذا فرضه في الغائب ثم قال ويجسران في المصبي والمخزون وزاد الشارح المبتوبين المراد من قوله ويجسران بقوله أي الوجهان كإفهامه من الأحكام وهو صريح في ان المراد بالبيئة في المسائل الثلاث ما يشمل الشاهد واليمين كاللادعوى على الغائب وأنه حيث كانت البيئة شاهدا مع عين فلا بد من عين ثانية للاستظهار كما مر (قوله فان قال هو مقر) أي وهو من يقبل اقراره كما يأتي (قوله وبوخذه من أي

فيه ما وأعلم القاضي دون ما عداها بالتعذر الاقرار واليمين المردودة (وإدعى المدعي جهوده) وأنه يلزمه تسليمة له إلا أن وانه يطالبه بذلك (فان قال هو مقر) وانما أقيم البيئة استظهارا مخافة ان ينكر أو يكتبها القاضي الى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بيئته) وان قال هو ممتنع وذلك لانها لا تقام على مقر ولا أنكر قوله مخافة ان ينكر خلافا للقبني وبوخذه منه عدم سماع اللادعوى على غائب يودعه للمدعي في يده لاستغناء الحاجة لذلك لكون المودع مضمنا من دعوى التلقاؤ والرد وما يمنعه العرافي من سماع اللادعوى بان له تحت يده ودعوى سماع بيئته به المكن لا يحكم ولا يوفيه من ماله اذ ليس له في ذمته شيء ومن ثم لو كان معه بيئته باتلافه لها أو تلفها عنده بتقصير ميمها وحكم وفاءه من ماله لان بدلها حينئذ من حيلة الدين قال وانما جوزنا ذلك لاحتمال جهود المودع وتعذر البيئة فيضبطها عند القاضي بأقامتها لديه وأشهداه على نفسه بشي ذلك ليستفي بأقامتها عند جهود المودع اذا حضر لانها قد تتعذر حينئذ معنى على ما نظر اليه شيخه القليني من ان مخافة انكاره مسوغ لسماع اللادعوى عليه وبسنتي ما اذا كان للغائب عين حاضرة في حل الحاكم الذي وقعت عنده اللادعوى ولو لم يكن ببلده وأراد إقامة البيئة على دينه ليوفيه فتسمع البيئة وان قال هو مقر وما استثناءه بالقبني من أنه لو كان عن لا يقبل اقراره لسمعه أو نحوه لم يمنع قوله هو مقر من سماعها أو كانت بيئته شاهدا بالاقرار فانه يقول عند ارادة مطابقة دعواه بيئته هو مقر بكذا والبيئة ممنوع في الاخيرة (وان أطلق) ولم يتعرض لجود ولا اقرار (فالأصح انها تسمع) لانه قد يعجز عنه في غيبته ويحتاج الى اثبات الحق فتقبل غيبته كسكوته والثاني لا تسمع الا عند التعرض للجهود ولان البيئة انما يحتاج اليها عند (و) الأصح (انه لا يلزم القاضي نصب مضر) بفتح الخاء المشددة (ينكر عن الغائب) ومن في معناه عما يأتي لانه قد يكون مقر افكرك انكار المضر كذا نعم بفتح نصبه كما صرح به في الأنوار وغيره والثاني يلزمه لتكون البيئة على انكاره منكر (ويجب) فيما اذا لم يكن للغائب وكيل حاضر سواء كانت اللادعوى بدني أم عين أم بعضها عقد أم ابراء كان حال الغائب على مدين له حاضر فإدعى ابراءه لاحتمال دعوى انه مكره عليه (ان يحلف بعد البيئة) وتعد بها (ان الحق ثابت له في ذمته) الى الآن احتياط المحكم عليه لانه لو كان حاضرا لم يادعى ابراءا أو نحوه ما لا بد ان يقول مع ذلك وانه يلزمه تسليمة الى لانه قد يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل أو نحوه وظاهر كما قاله القليني ان هذا لا يأتى في اللادعوى بسنين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا فعلوا ابراءا كما يأتي ويعتبر ان يتعرض مع الثبوت وزوم التسليم الى انه لا يعلم ان في شهوده فادح في الشهادة مطلقا أو بالنسبة للغائب كفسق وعداوة ونعمه بناء على الأصح ان المدعي عليه لو كان حاضرا وطلب تخليف المدعي على ذلك أجيب ولا يبطل الحق بتأخير هذه العين ولا ترتد بالرد لانها ليست مكملة للجملة وانما هي شرط للحكم ولو

من قول المصنف هو مقر (قوله من أنه لو كان) أي الغائب (قوله في الاخيرة) هي قوله أو كانت بيئته ثبت شاهدا الخ (قوله كما صرح في الأنوار) أي وينبغي له ان يورى في انكاره على الغائب (قوله بل يحلف فيه ما يليق بها) أي كأن يقول واليمين باقية تحت يده يلزمه تسليمة الى الخ (قوله ولا يبطل الحق بتأخير هذه) أي عن اليوم الذي وقعت فيه اللادعوى (قوله ولا ترتد بالرد) أي بان يرد على الغائب ويوقف الامر الى حضوره أو يطالب الانتهاء الى ما كمل به اخلصه

الصفة في نفسه محل قولنا لكنه أقل انما اذا كان له رزق من بيت المال والا كان ذلك الحكم باسحق الاستمرار عليه  
 وطلب أسرة مثل عمل فقط جاز له طلبها وأخذها عنه كثير من الخ (قوله وقد يجب الخ) لا يعني ان هذا الجواب لا يدفع الاولوية  
 انحصارها لغيرها ونفيع العبارة (قوله) وحصة في تفسيره الخ عبارة تفسيره ان لم يكن المتصدق عارفا بالالقاضي ولا القاضي  
 (قوله) فانه يتوقف العطف على طلبه) أي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فان ١٠٧ وقت على الموكل لم يتوقف على

ثبت الحق وحلف ثم نقل الى حاكم آخر ليحكم به فالوجه عدم وجوب اعادتها ما اذا كان له  
 وكيل حاضر فانه يتوقف العطف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتاده ابن الرقة وما استشكل  
 به في التوضيح من انه حيث كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب بين جزاء يمكن رده  
 بان العبرة بالانصراف في نحو العيين بالموكل لا بالوكيل ويؤيد ذلك قول البلقيني للقاضي سماع  
 الدعوى هي غائب وان حضر وكيله لوجود القضية المسوغة للحكم عليه والقضاء انما يقع عليه  
 وخرج بقوله ان الحق ثابت في ذمته ما لو لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا وامرأة طلاقا فعلى  
 غائب وشهدت البينة حصة على اقراره به فلا يحتاج لعين اذا لاحظ جهة الحصة وبه افتى ابن  
 الصلاح في العلق والحق به الا ذمعي الطلاق ونحوه من حقوق الله تعالى المتعلقة بشخص  
 معين بخلاف ما لو ادعى عليه نسيب وسبع واقام بينة به وطلب الحكم بشوته فانه يصحسه ذلك  
 خلافا لما وقع في الجواهر وحينئذ يجب تخليفه خوفا من مقصد فارق العقد وطرو من بل  
 له ويكنى انه الا ان مسقطا لادعاء (وقيل بسبب) العطف لا مكان التدارك ان كان ثم دافع  
 نعم لو غاب الموكل في محل يسمع عليه الدعوى وهو لم يتوقف الحكم بما ادعى به وكيله على حلف  
 بخلاف ما لو كان في محل لا يسمع عليه الدعوى عليه وهو به فلا بد لصحة الحكم من حلفه  
 (ويبرهان) أي الوجهان كما قبلهما من الاحكام (في دعوى على صبي أو مجنون) الاولى له اوله  
 ولي ولم يطلب اذ العين لا تتوقف على طلبه وميت ليس له وارث خاص حاضر كالفأب بل أولى  
 الجهرهم عن التدارك فاذا اكلا أو قدم الغائب فهم على محنتهم امامن له وارث خاص حاضر كامل  
 فلا بد في تخليف خصمه بعد البينة من طلبه والفرق بينه وبين ما مر في الولي واضح ومن ثم  
 لو كان على الولي دين مستغرق لم يتوقف على طلبه ما لم يحضر معه جميع الغرام مع سكوتهم نعم  
 لو كان سكوته عن طلب الجهد بالحال عرفه الحاكم فان لم يطلبها قضى عليه بدونها (ولو ادعى  
 وكيل على الغائب) في مسافة يحكم عليه فيها وكذا صبي أو مجنون أو ميت وان لم يكن وارث غير  
 بيت المال فيما يظهر (فلا تخليف) بل يحكم بالبينة لا قضاء نصو برحلف الوكيل على استحقاقه  
 ذلك واستحقاق موكله ولو وقفنا الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة  
 وما افتى به ابن الصلاح فين ادعى على ميت واقام بينة ثم وكل ثم غاب فطلب وكيله الحكم اياه  
 ولم يتوقف على عين الموكل غير مسلم اذ التوكيل هنا التفريق لا سقوط العين بعد وجوبه اقل بسقط  
 بخلافه فيما مر ولو ادعى قيم صبي أو مجنون دنياه على كامل فادعى وجود مسقط فاناف  
 أحدهما على من جنس ما يدعى بقدره وبه وكأثر في موثرته أو قبضه متى قبل موثرته وكأثر في  
 لكن على رسم القابلة كما هو الوجه لم يؤخر الاستيفاء لاجل العيين المتوجهة على أحدهما بعد  
 كماله لاقراره في ابراع بخلاف من قامت عليه البينة في المسئلة الآتية وحينئذ فلا تناقض  
 بينهما أو على أحدهما أو غائب وقف الامر الى الكمال والحضور كما صرح به لتوقفه على العين

ذلك ج بالعمى (قوله على  
 اقراره به) افرد الضهير  
 لكون العطف باو (قوله  
 نعم لو غاب) هو استنداك  
 على قول الصنف ويجب  
 ان يحلف الخ (قوله) ولم  
 يطلب الاول وان لم  
 يطلب (قوله) والفرق  
 بينه وبين ما مر في الولي  
 واضح) أي وهو ان الحق  
 في هذه يتعلق بالتركة  
 التي هي لوارث فتركه  
 اطلب العيين اسقاط لحقه  
 بخلاف الولي فانه انما  
 يتصرف عن الصبي  
 بالصحة (قوله) ومن ثم  
 لو كان على الولي أي  
 ولي الميت ومهراده به  
 الوارث وبعبارة ج على  
 الميت وهي واضحة (قوله  
 لتعذر استيفاء الحقوق)  
 يؤخذ من ذلك ان التناظر  
 لو ادعى دنالوقف على  
 ميت واقام بذلك بينة  
 يحلف عين الاستظهار  
 لانه لو حلف لا ثبت حقا  
 لغيره بعينه ومحملة أحدا  
 عما أتى في قوله ويحلف  
 الولي عين الاستظهار  
 فيما بشاره الخ انه لو كانت  
 دعواه ابراع أو اجر الميت شيئا من الوقف وجب تخليفه ومحملة أيضا ما لو بدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاءه حلف  
 أخذ من قوله الاتي أيضا نعم لو ادعى علم الوكيل بالبراءة أو نحوه الخ (قوله) ثم وكل) أي في مقام ما يتعلق بالخصومة (قوله)  
 وحينئذ فلا تناقض) أي حين اذ كانت المسئلة مصورة بالافرار (قوله) فلا تناقض بينهما) أي بين هذه والمسئلة الآتية (قوله)  
 أو على أحدهما أي أو ادعى قيم صبي أو مجنون على أحدهما

فأرأى بفسنه فلا شئ في الجواز انتهت (قوله وان كان وصا عليه قبل القضاء) أي خلا فالأبن الرضة في هذه الغاية وسنأتي  
 الإشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك ومن ثم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما  
 يأتي (قوله شرط) نظره لقاض هو بصفته) قال الشهاب بن قاسم يخرج ما لشرط النظر له بخصوصه قال وبنا سببه قول  
 الأذري الثاني ووقف تطرده ١٠٨ (قوله على مافله الأذري) عبارة الأذري هل يحكم له في

المتذرة ويقرب بين هذا وما عرف في الوكيل بأنه يتربن على عدم الاستيفاء ثم مفسدة عامة  
 وهي تعذر استيفاء الحق بالوكالة بخلافه هنا لكن يتبعه أخذ كفيلا ونازع في ذلك جمع  
 متأخر ونذهب إلى خلافه لما يتربن على الانتظار من ضياع الحق وهو قوي مدر كالانتقال  
 ويرد بان الأمر يتخلف بالكفيل المار اذ المراسد به أخذ الحاكم من ماله تحت يده ما يفي بالمدي  
 أو غنه ان خاف تلفه ويخلف الولي عين الاستظهار فيما يباشره بناء على ما يأتي (ولو حضر المدي  
 عليه وقال بعد الدعوى عليه من وكيل غائب بدنه عليه (لو كسل المدي) الغائب (أرأى  
 موكلا) أو قضيه مثلا فوضع عن الطلب الى حضوره ليخلف على نفي ما دعيت لم يحجب (أمر  
 بالتسليم) له ثم ثبت البراءة ونحوه ان كان بدنه لا لواله وقتنا الأمر لتعذر الاستيفاء بالوكالة عنهم  
 لو ادعى علم الوكيل بالبراءة ونحوه فله تخليفه على نفي عمله بذلك لان تخليفه انما جاء من جهة  
 دعوى محصة تقتضي اعترافه بما يسقط مطالبة غيره وجه اعترافه به من الوكالة والخصومة  
 بخلاف عين الاستظهار فان حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب أو نحوه هذه الالتيان من  
 الوكيل وبكتفي بمصادقة انهم للوكيل على دعواه الوكالة اذ التصدياثات الحق لتسليمه لانه  
 وان ثبت عليه لا يجبر على دفعه الى وجه مبرر ولا يبرأ الا بعد ثبوت الوكالة (واذا ثبت) عنده  
 حاكم (مال على غائب) أو ميت وحكم به بشرطه (وله مال) حاضر في محل عمله أو دين ثابت على  
 حاضر في المحل المذكور كما عمله كلام المصنف واعتمده جمع منهم العراقي في فتاويه ولا يعارضه  
 قولهم لا تسمع الدعوى بالدين على غريم الغريم اذ هو محمول على ما اذا كان الغريم حاضرا أو  
 غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريم الغريم له فليس الدعوى لاثباته قضاء الحاكم منه) بعد طلب  
 المدي لان الحاكم يقوم مقامه ولا يطالبه بكفيل لان الأصل بقاء المال ولا يطيعه بمجرد  
 اثبوت لانه ليس يحكم اما اذا كان خارجا ولا يثبت فساد واستثنى من ذلك الباقي في ما اذا كان  
 الحاضر يجبر على دفع مقابله للغائب كزوجه تدعي بصدقه اهل الحال قبل الوطو بائع يدعي بالثمن  
 قبل القبض وما اذا تعلق بالمال الحاضر حق كبائع له لم يقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر  
 على المشتري الغائب حيث استحقه فيصية ولا يوفي الدين منه وكذا يقدم بموت الغائب ذلك اليوم  
 على الدين الذي عليه وطلب قضاؤه من ماله ولو كان نحو موهون زيد قيمته على الدين فلقاضي  
 بطلب المدي اجبارا للرهن على أخذ حقه بغيره ليقبض الفاضل للدين اه ولو باع قاض مال  
 غائب في دينه بغيره وأعطى الدين بآبائهم خوف في الشاهد به فالتجبه بطلان البيع خلافا  
 للرواني (والا) بان لم يكن له مال في محل ولا يثبت أولم يحكم (فان سئل المدي انما اهل الحال الى  
 قاضي بلد الغائب) أو الى كل من يصل اليه الكتاب من القضاء (أجاب) حقا وان كان المكتوب  
 اليه قاضي ضرورة مسارعة لبراءة ذمة غيره ووصوله الى حقه (فتسمى سماع بينة) ثبت بها  
 الحق ثم ان عدلها لم يتجنى المكتوب اليه الى قديلهما والاحتجاج اليه (ليحكم بهانهم يستوفى) الحق

وقف كان ناظره الخاص  
 قبل الولاية ولمدرسة هو  
 مدرستها وما شبه ذلك  
 والظاهر تفقها لا نقلا  
 المنع اذ هو انهم وما حكم  
 نفسه وشريكه فان كان  
 متبرعا بالنظر فكوي  
 اليتيم انتهت بقوله اذ هو  
 انهم فعلى المسئلة  
 النظر وقوله وما حكم نفسه  
 وشريكه تغليل المسئلة  
 التدريس (قوله فيكون  
 كالوصي) أي فينفذ  
 حكمه وان كان مدرسا  
 أو ناظرا قبل القضاء  
 (قوله ورد بعضهم الاول)  
 أي اثناء العلم الملقني  
 وبعبارة التخصف بعد المحل  
 المار بها وهذا أولى  
 من رد بعضهم لكلام  
 العلم بان القاضي الحق اعلم  
 ان هذا الرد يشتر لتفصيل  
 الاذري لا يخالف له  
 خلافا لما هو منه كلام  
 الشارح كالنقطة لانه انما  
 ودائمه العلم فيما اذا ثبت  
 النظر للقاضي بوصف  
 القضاء بدليل قوله لان  
 ولا يثبت على الوقف بجهة  
 القضاء تزول بان مرزاه

فهذا الراد موافق لما على المنع فيما القاضي ناظره قبل الولاية واعلم أيضا قد يقال بالفرق بين  
 مسألة الأذري ومسئلة العلم بان القاضي في مسألة نفسه أو بفعل مأذونه وهو لا يجاز بخلافه في مسألة  
 أي المصبي والمجنون (قوله ما يفي بالمدي) أي به (قوله وبكتفي بمصادقة انهم) أي في سماع دعوى الوكيل (قوله وكذلك  
 يقدم بموت الغائب) أي نفقة بموت الغائب في ذلك اليوم الخ

الأدعي وقد نقل الأذعي نفسه قبل ما مر عنه من شرح الروابي في مسألة الوصي الغرض بين مالوحي القاضى الوصى  
للطفل مثلاً بدين كان لايه يسمع وبين مالوحي بدين ثبت بعامته فلا يصح قتأمل (قوله فالتهمة في حقه) أى الوصى أقوى  
أى ومع ذلك صحنا حكمه فالتقاضى المذكور أولى (قوله ابن وروث موسى عنفتة الخ) أى القاضى وروث عبد موسى عنفتة  
لا تخران بحكم الكسب فوصى عنفتة الذى هو وصف لموصوف محذوف كما تقرر ١٠٩ معمول لورث (قوله والشهادة على

الشهادة) عبارة القضية  
والشهادة على شهادته  
(قوله كاستناعه) أى  
الحكم (قوله الذى هو  
الانزام النفساني) أخذ  
ابن عبد السلام من تفسير  
الحكم هذا أنه إذا حكم  
في نفسه في مختلف فيه  
لم يتأثر بنقض المخالف  
قال التمام بن حجر  
وظاهره أنه بعد حكم  
المخالف يقبل ادعائه ذلك  
الحكم لأنه لا يعمل إلا من  
جهته قال وفيه نظر  
والذى يجهه أنه أن كان  
اشبهه قبل حكم المخالف  
لم يستحكم المخالف والا  
اعتبه اه قاله صاحب  
موافق لابن عبد السلام  
في تأثير الحكم النفساني في  
رفعه الخلاف لأنه انما  
نظر في كلامه من جهة  
قبول قول القاضى حكمته  
في نفسى من غير اشارة  
(قوله حكم عليه) أى وان  
وجد فيها ريبه ليس لها  
مسئله خلافه لا في حصة  
كذا في القضية (قوله لم  
يكن حكماً) أى فلا يرفع  
الخلاف (قوله كوقيد

ونخرج به اعلمه فلا يكتب به لانه شاهد إلا أن لا قاض على ما ذكره في العدة لكن ذهب  
السرغسي الى خلافه واعتمده البلقيني لان علمه كقيام اليقينة ويؤيده قول المصنف الآتي  
فشافه به بحكمه الخ والاوجه جواز كتابته بسمعاً شاهد واحد لسمع المكتوب اليه شاهداً  
آخر أو يحمله (أو) ينهى اليه (حكماً) أن حكم (اليسستوفى) الحق لدعاء الحاجة الى ذلك ولا  
يشترط هنا بعد المسافة كما يأتي ولو شهد عند غير المكتوب اليه امضاء اذا الاعتماد على الشهادة  
ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب ان يبين له اليقينة التي سمعها وعدها ولم يسمها بالقدح فيها  
أجاب به ولو شهدت بينه عند قاض ان القاضى فلا تائب عنده لفلان كذا وكان قد عزل أو مات  
حكم به ولم يتجنى لاعادة اليقينة بأصل الحق وقوله لم اذ عزل بعد سماع بينه ثم وفى اعاده محله  
كنايته البلقيني اذا حكم ولم يكن قد حكم بقول اليقينة والالم يجب استعادتهم وان لم يكن قد حكم  
بالانزام بالحق وفى الكفاية انه لو فسق والكاتب بالسماع لم يقبل ولم يحكم به كالفوسق الشاهد  
قبل الحكم ومحله اذا كان نسفة قبل عمل المكتوب اليه بالسماع فان كان بعده لم ينقض واعلم  
انه انما يستد بكتاب القاضى حيث لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه الحكم لغريب حاضر على  
غائب بعين غائبة ببلد الغريب وله بينة من بلده ولم تثبت عد التمه عنده وهم عازمون على السفر  
اليه وذكرا ان له بينة بتركتهم عند قاضى بلدهم لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب ما يابل  
يقول له اذهب معهم لقاضى بلدهم وبلد مملكتك ليشهد واعنده (والانهاء ان يشهد) ذكرين  
(مدلذين بذلك) أى عاجز عنده من ثبوت أو حكم ويعترفه رجلاً ولو فى مال أو هلال  
رمضان (ويستحب كتاب به) ليدرك الشاهد الحال (يدكر فيه ما يتميز به المحكوم) أو المشهود  
(عليه) قوله من اسم ونسب وصنعة وحلية وأسماء الشهود وتاريخه (ويحتمه) تدب حفظه  
واكراماً للمكتوب اليه ونحوه الكتاب من حيث هو سنة متبعة وقيل المراد بجمته ان يقرأ  
هو وغيره بحضوره على الشاهد بن يقول اسمه كما فى كتب الى فلان عفا فيه ولا يكتفى أشهد كما  
ان هذا خطي أو ان مافيه حكمى ويدفع لها نسخة أخرى غير محتومة بتدكر ان بها ولو خالفاه  
أو انهمى أو ضاع فالعبرة بقولهما (و) بعد وصوله للمكتوب اليه (يشهد ان عليه ان أنكر)  
ما فيه وفى ذلك ايماء الى اشتراط حضور الخصم واثبات الكتاب الحكمى في وجهه أو اثباتات  
غيبته القينة الشرعية لان الشهادة عليه به صرح الماوردى وأفتى به السبكي ونقل عن قضية  
كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح الى عدم اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخري فقهاء الامم لان  
القاضى المنهى اليه منفذ لما قامت به الحجية عند الاول لا مبتدئ للحكم وقد قطع الروابي بان  
التفديد لا يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ورد بان التنفيذ انما يكون في الاحكام  
واما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان الاول ان لم يحكم فواضع وان حكم ولم يكن محمله مال  
للمحكوم عليه حكمه لم يتم فيزال منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس ما هنا محض تنفيذ فاعتبر

فلان) هو بصنعة الفعل الماضي (قوله ويجوز تنفيذ الحكم) قال في القضية فأنه تانا كيد حكم الاول (قوله ليس يحكم من  
التفديد) أى ولهذا لا يشترط فيه تقدم دعوى (قوله الا ان وجدت فيه شروط الحكم) أى بان يتقدمه دعوى وطلب من الخصم  
(قوله اذا حكم ولم يكن قد حكم) لعله عزل (قوله وفى الكفاية انه لو فسق) أى القاضى الكاتب (قوله والكاتب) محمله عليه  
(قوله وان سمعها) أى على خلاف ما طلب منه أو وقع سمعها اتفاقاً (قوله أو اثبات غيبته) بمنفذ

وغير ذلك من المعينات (قوله ان الحكم به) أي بالعصمة (قوله فيما باطن الامر فيه خلاف ظاهره) أي بان لم يكن انشاءه بان كان امضاء لما قامت به الحجة (قوله الحق بخصته) أي بالحق والحق (قوله اماما باطنا الامر فيه كظاهره) أي بان كان انشاءه كالانسياط على الشفعة الا (قوله ثانيا فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين) لا حاجة اليه لانه المقسم (قوله وان استغاده) أي العلم (قوله ابرأ مدينه) ومثله بالاولى ما اذا ١١٠ اقرانه لا دين له عليه كالا يخصي وقد اخذ منه شيخنا في حكاها في

حواشيه (قوله فاحبره بذلك) عمله مثال (قوله وافسح له) قال شيخنا في حواشيه لعل المراد انه متضمن للاعتراف من المدين بعدم صحة البراءة أو بمعنى ان دينه ثابت على أي نظيره بان تجدد بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها لا ترتفع اهـ (قوله حتى لو قال) يعني مطلق قاض في أي حكم كان كما مر

(قوله بان هذا المكتوب) هو بالرفع خبر ان (قوله وأمكنك معاملته) أي ولو بالكتابة ولا عبرة بخوارق العادات كالوادي على غائب يعمل بعبدانه حامله امس (قوله وقف الامر) أي وجوباً (قوله تبين الحال) أي ولو طالت المدة (قوله ولو عرفنا) كالمشد مثلاً بشرط ان يفسر ان خلاص في الانهاء اليه (قوله وشأنه أحدها) أي سواء كان الاصيل أو النائب (قوله أو يميناً مردودة) في فتاوى مر في القضاء على الغائب مثل

حضور الخصم وان كان هذا الحكم احتياطاً فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينه في ذلك اذ الاصل براءته (وعلى المدي يمينه) وتكتفي فيها العدالة الظاهرة كما اخذته الزركشي من كلام الرافعي (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه) نعم ان كان معروفاً لم يحكم عليه ولم يلتفت لانكاره (فان أقامها) بذلك (فقال لست المحكوم عليه) لزمه الحكم ان لم يكن هذا المشاركة له في الاسم والصفات أو كان ولم يعاصره لان الظاهر انه المحكوم عليه (وان كان) هناك من يشركه بعم القاضى أو بنية وقد عاصره وأمكنك معاملته له كما قاله جمع متقدمون أي أو معامله مورثه أو اتلافه لماله ومات بعد الحكم أو قبله وقع الاشكال في رسمه للكتاب بما يأتي وان لم يمت (أحضر فان اعترف بالحق طوبى وترك الاول) ان صدق المدي المقر والافهمقر المنكر ويبنى طلبه على الاول (والا) بان انكر (بعث) المكتوب اليه (الى الكاتب) بما وقع من الاشكال (ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها) وينتهي الى قاضى بلد الغائب (ثانياً) فان لم يرسل ما يحصل به ذلك وقف الامر الى تبين الحال ولا بد من حكم ثان بما كتب به باجمعه البلقيني لكن بلا دعوى ولا حلف (ولو حضر قاضى بلد الغائب) سواء المكتوب اليه وغيره (يليه الحاكم) ولو عرفنا توقف تخليص الحق عليه تطرية بما يأتي في أداء الشهادة عنده (انشأوه بحكمه في امضاءه) أي تنفيذه (ادعاه الى) محل (ولا يشه خلاف القضاء بعمله) الاصح جواز له لقدرته على الانشاء وخرج به ما لو شافه بسماع اليمين دون الحكم فانه لا يقضى بها اذ الرجوع الى المحل ولا يشه قطعاً لانه مجرد اخبار كالشهادة (ولو ناداه) كاتنين (في طرفي ولا بينهما) وقاله اني حكمت بكذا (امضاء) أي نفسه وكذا اذا كان في بلد قاضيان ولو نائباً ومستنياً وشافه أحدهما الآخر فيضيه وان لم يحضر الخصم (وان اقتصر) القاضى الكاتب (على سماع يمينه كتب سمعت يمينه على فلان) وبصفه بما يميزه ليحكم عليه المكتوب اليه (وبسمها) وجوباً ويرفع في نسما (ان لم بعدها) ليجب المكتوب له عن عدلها وغيره حتى يحكمهم أو يجب الادري تعين تعديله اذ اعلم انه ليس في بلد المكتوب اليه من يعرفها (والا) بان عدلها (فالاصح جواز ترك التسمية) ولو في غير مشهورى العدالة كما اقتضاه اطلاقهم لكن نفعه الماوردي عن لم يشهرها وذلك اكتفاء بتعديل الكاتب اليها كما انه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود نعم ان كانت شاهداً أو يميناً مردودة وجب بيانها لان الانهاء قد يصل الى لا يرى قبولها والحكم بالعمل ولو ثبت الحق بالاقرار لزمه بيانه ولا يجوز بانه عليه لقبول الاقرار بالسقوط بدعوى انه على رسم القباله فيطلب بين خصمه فيردها فيصنف فيطلب الاقرار ومقابل الاصح المانع لان الاخر انما يقضى بقولهم والمذهب بخلافه فربما لا يرى القضاء بقولهم ولا حاجة في هذا الى تلخيص المدي (والكتاب بالحكم بحضري مع قرب المساحة) وبعدها (وسماع اليمينه لا يقبل على الصحيح لاني مدافعة قبول

شهادة

عن اليمين المرودة في الدعوى على الغائب كيف يصور بها فاجاب بنصوري بما اذا نكل المدي عليه ورد اليمين على المدي ثم غاب والله أعلم أقول ويمكن تصوره بما لو ادعى على غائب ولم يكن للمدي يمينه وقلنا بما أتى بعد قول المصنف في الفصل الثاني الاقرار به أو تعززه من انه يجعل الغائب كالنا كل فيصنف المدي بعين الرد (قوله ولو ثبت الحق بالاقرار) أي يمينه شهدت على اقرار الغائب

(قوله نغم من ظهر منه في مجلس حكمه ماوجب تعزير اعززه) ظاهر مساقه ان هذا في المجهد بضوال الظاهر انه غير مراد  
(قوله وكذا ان الظهور) اي موجب الحسد (قوله ولم يرجع عنه) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كامر بتغييره قريبا (قوله في المتر  
أوشهدت بهذا) أي تحملت الشهادة عليه كالا يخفى (فوفصل في التسوية وما يتبعها) (قوله بان يقر بها اليه على السواء)  
عبارة التحفة بان يكون قريها اليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه والآخر 111 عن يساره أو بين يديه انتهت

ومراده بقوله كالشارح  
أو بين يديه ان يكونا بين  
يديه جميعا وان كان خلاف  
الظاهر لكن صدر عبارته

أصوب من عبارة الشارح  
كايعلم بتأملها (قوله وسائر  
انواع الاكرام) معطوف  
على ما في المتن (قوله تأهي  
القاعدة الاكثرية)  
لاموقع لهذا بسعة تعبيره  
بصدق بل يفيد خلاف  
المراد فالاصواب حذفه  
وانما يحتاج اليه من  
لم يعبر بصدق كشرح  
الروض (قوله أو وحكا)

فوفصل في غيبة المحكوم  
به عن مجلس الحكم  
(قوله ولهذا أدخله في  
الترجمة) وهي قوله كتاب  
الفقه اعلى الغائب (قوله  
أو بتجديد الاول) أي  
العقار (قوله غير صحيح)  
أي امر غير صحيح (قوله  
ومحله منها) أي من السكة  
(قوله نظير ما مر في المحكوم  
عليه) أي ياتي فيه  
ما مر من طلب زيادة تعيين  
المدعي به (قوله ليحصل  
اليقين) هو مراد في العلم  
وفرق بعضهم بينهما فقال

شهادة على شهادة) فيقبل من الحاكم وهي فوق مسافة العدوى الآتية لسهولة احضار الخجة  
مع القرب وأخذ في المطلب من ذلك انه لو تمسح احضارها مع القرب لصور من قبل الانتهاء  
والعبارة في المسافة بجابين القاضيين لا بجابين القاضي المنهى والغريم والمجته قبول ذلك من  
الحكم

فوفصل في غيبة المحكوم به عن مجلس الحكم سواء كان محملا ولاية الحاكم أم لا  
ولهذا أدخله في الترجمة لمناسبة لما ولا فرق في بياق بين حضور المدعي عليه وغيبته اذا (ادى  
عينا غائبا عن البلد) وان كانت في غير محل ولا به كامر (يومن اشتباهها كعقار وعبد وقرن  
معر وفات بالشهرة أو بتجديد الاول (مع) القاضي (بينتبه وحكم بها) على حاضر وغائب  
(وكتب الى قاضي بلدة المال ليسله للامني) كاسمع البينة ويحكم بها على الغائب فيما مر وغلب  
غير العاقل على خلاف القاعدة الاكرية كقوله تعالى يسبح لله ما في السموات وما في الارض  
فمدعى انه خلاف الصواب غير صحيح (ويصدق) معرفة (العقار حدوده) الاربعة ان لم يعرف  
الايها والا فالعرفة فيه لا تتقدم فاقد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حده ولا غيره  
وقد لا يحتاج لذكر حدوده الاربعة بل يكفي بثلاثة وأقل منها فقول الروضة وأصلها يكفي  
ثلاثة محمول على ما اذا تميز بها ولهذا قال ابن الرقعة ان تميز بمحد كفي وبشترط ايضاً كبر بلده  
وسكنه ومحله منها لقيمة لمحصل التمييز بدونها (ولا يؤمن) اشتباهها كغير المعروف  
مما ذكر (ولا ظهور معام البينة) على عينا هو غائبة ليميزها بالصفة مع دعاء الحاجة الى  
اقامة الخجة عليها كالسفار والثاني المنع لكثرة الاشباه (ويبالغ) حقا (المدعي في الوصف)  
لأنه بما يمكن الاستقصاء به ليحصل التمييز به الحاصل غالباً بذلك واشترطت المبالغة هناك دون  
السلطان انما تؤدي ثم الى عزلة الوجود المتنافية لاعتقده (ويذكر القيمة) حقا ايضاً في المقوم لانه  
لا يصير معلوماً بدونها واعلم ان ذكر القيمة في المتن والمبالغة في وصف التقوم مندوب كما قاله  
هنا وقوله في المدعى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمة امثلة كانت أو متقومة بحول  
على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها لمجلس الحكم وقد أشار والذالك بتعبيرهم هنا بالمبالغة في  
الوصف ونحوه بصف السلم (و) الاظهر (انه لا يحكم بها) أي بما قامت البينة عليه لان الحكم مع  
خطر الاشتباه والجهالة بعيدو الحاجة تدفع بسام البينة بها اعتمادا على صفاتها والمكانة  
بها او مقابلة لا ينظر الى ذلك (بل يكتب الى قاضي بلدة المال بما شهدت به) البينة فان ظهر  
الخصم ثم عينا أخرى مشاركة لها يبيده أو يدعوه أشكل الحال نظير ما مر في المحكوم عليه  
وان لم يأت بدافع عمل الحاكم المكتوب اليه به حيث وجد بالصفة التي تضمنها الكتاب وحينئذ  
فيأخذ (من هو عنده (ويبعث الى) القاضي (الكتاب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و)  
لكن (الاظهر انه) لا يسلمه للمدعي (الا (بكتفيل) (ويجبه اعتبار كونه ثقة مليا قادر البطيق

اليقين حكم الذهن الجازم الذي لا يتطرق اليه الشك والاعلم أعم فلا يقال يثبت ان الواحد نصف الاثنين وعلى هذا فكان  
الانساب التعبير بالعلم العين المعروفة للشهود لا يتطرق الى معرفتها شك الا ان يقال جرى هنا على كلام غير هذا البعض  
أو يمنع ان الشهود لا يتطرق لهم شك في العين الموثوقة بسعة غيبتها (قوله والاظهر انه لا يسلمه) زيادة لامع الا توهم ان مقابل  
الاظهر يقول يسلمه بلا كتفيل وليس مرادا كما يعلم من قوله الا في ومقابل الاظهر



أي من نكل وحلف المدي العين المردودة كما ذكره ابن قاسم لكن هذا كله خلاف ظاهر المتن لأن الحلف المذكور بعد التكرار من تعارض الإنكار الآتي الذي جعله المصنف قسم الآخر وليس مراد المصنف إلا الأقوال الحقيقية فتأمل (قوله من غير حكم) قال الشهاب بن قاسم ١١٢ ينبغي أن المراد من غير حاجة لحكم والأفلاجه جواز الحكم قال لا يقال

لأنه لا تنفع ذلك بل من قوائمه أنه قد يختلف العلم في موجب الأقرار ففي الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الأقرار المختلف فيه لأن الاختلاف ثم في نفس الأقرار وكلا منافي الاختلاف في بعض مواجبه اهـ وكان ينبغي أن يقول بدل قوله والأفلاجه جواز الحكم والأفلاجه نبوت الحاجة للحكم كما لا يخفى (قوله وله الدفع) يعني دفع المال (قوله نعم لو كان متصرفا عن غيره) الضمير في كان للمدي (قوله وتوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدي) فيه أن المدي عليه قد يطلب القاضي الأصل مثلا وقد مر أنه يجب (قوله وإن قال هؤلاء آخرون جهلهم أو نسيتهم) قضيت أنه لو لم يقل ذلك لم يقبلوا وقد يقال هؤلاء لو لم يقبل ذلك لاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مر (قوله أما الكافر) كآء

السفر لاحتضاره وليصدق في طلبه (يبينه) احتياطاً للمدي عليه حتى لو لم تعينه الشهود طوبى برده نعم الأمة التي يحرم عليه الخلو به إلا إرساله معه بل مع أمين في الرفقة معه وظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى محجور أو امرأة ثقة تنفع الخلو ولو قيل به لم يبعد إلا أن يقال إن اعتبار ذلك يشق فسومح فيه مراعاة لفصل الخصومة ويندب أن يحتم على العين وإن يعلق فلاة يعنى الحيوان يحتم لازم للتلايدل بما يقع اللبس به ببيع أو نحوه (فإن ذهب به إلى إلحاق الكاتب و(شهودا) عنده (يعني كتب براءة الكتيب) بعد تقيم الحكم وتسليم العين للمدي ولم يصح لأرسال ثان (والا) بأن لم يشهدوا بعينه (فعل المدي مؤنة الرد) كالأذهب لظهور تعدده وعليه مع ذلك أجرة تلك المدة أن كان له منفعة لأنه عطلها على صاحبه بغير حق ومقابل الأظهر أن القاضي يبيعه للمدي ثم يقبض منه الثمن ويضعه عند عدل أو يكفله بالثمن فإن سلم استرد المال وبأن بطلان البيع والأفلاجه وبسبب الثمن للمدي عليه وهذه أبيع بتولا القاضي للمصلحة كما يبيع الضوال (أو) ادعى عينا (غائبة عن المجلس لا البلد) أو قريبة من البلد وسهل احتضارها كما قاله الأذري كان الرفقة في المطلب حيث قال الغائبة عن البلد بمسافة العدوى كاتى بالبلد لا شتر كما في وجوب الاحتضار والقاضي لا يعرف عينا ولا يست مشهورة للناس (أمر باحضار ما يمكن) أي يتيسر من غير كبير مشقة لا تحتل عادة كما هو واضح (احضاره ليشهدوا بعينه) لتيسر ذلك أما غيره الذي لم يشتر كغفار فيصده ويصف ما يمسر احتضاره ويقم البينة بمسودة أو صفاته أو يحضر القاضي بنفسه أو نائبه ولا يشهدون هنا بصفة لعدم الحاجة بتخلافه في الغائبة عن البلد فإن قال اليهود أنهم يعرفونه فقط فحين حضور القاضي أو نائبه لتعق الشهادة على عينه فإن كان هو المحدود في الدعوى حكم والأفلافي ثقل ومثبت وكل ما يمسر احتضاره يحضر هو أو نائبه كما ذكر وأما ما يعرفه القاضي فإن عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احتضار وإن اختص به القاضي فإن حكم بعله نفذ أو بالبينة فلا لأنه لا تنفع البينة كما قال (ولا تنفع شهادة نصفه) لعين غائبة عن مجلس الحكم لعدم الحاجة نعم أن شهدت بينة بأقرار المدي عليه بما سئلته على كذا وصفه الشهود سمعت وفيماذا لم تسمع يؤمر باحضارها لتسمع البينة على عينا وانما سمعت في الغائبة عن البلد للحاجة فيها كما مر وعلم بما تقرر قبول الشهادة على العين وإن غابت عن الشهود بعد الفصل وهو كذلك خلافاً لما شرط ملازمة الماسم التحمل إلى الأدلة (واذا وجب احتضار فقال) عندى عين هذه الصفة لكنها غائبة غرم فيها العيلة أو (ليس يمدى عين بهذه الصفة صدق بعينه) على حسب جوابه لأن الأصل منه (ثم) بعد حلف المدي عليه (للمدي دعوى القيمة) في المتقوم والمثل في المثل لاحتمال إتلافها لك (فإن نكل) المدي عليه (خلف المدي أو أقام بينة) بأن العين الموصوفة كانت بيده وإن قالت لا نعم أنها ملك المدي (كلف الاحتضار) ليشهد اليهود

فهم أنه قد تم التعبد بالمسلم كالمصنف في مرجح المتن حتى أخذ هذا محتمر زاله أو أنه قد به واسقطته الكسبة (قوله بأن يتضرروا بالتأخير عن رقائهم) الظاهر أنه ليس بقيد بل مجرد الاستغفار كاف (قوله لدفع الضرر عنهم) هذا تعليل للمساخر خاصة (قوله لا يدعى واحدة) تردد الأذري في أن المراد بالدعوى فصلها أو بمجرد سماعها واستقر أن إذا كان (قوله فإن حكم بعله) أي أن قلنا يحكم بعله بأن كان مجتهداً (قوله غرم قيمتها) أي وقت طلبها منه لأنهم القيم فيما ظهر

يلزم على فصله أتاخير كان توقفه على احضار يئنه أو نحو ذلك أنه يسمع غيرها في مدة احضار فهو اليئنه (قوله وله أن يعين من يكتب) يعني أنه يعين على الناس أن يكتبوا عنده ويمنعهم من الكتب عند غيره بدليل ما بعده وبذلك إبراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود الخ ومن محترزات المتن فكانه قال خرج بالشهود الكتب فلا يحرم اتخاذهم إلا بقسده أما (قوله إن اتلفه) أي أو تلف في يده بتقصير (قوله فإن رد حلف المدعي كإدعي) أي ١١٣ وعليه فإذا يلزم أي المدعي

عليه من الأمور الثلاثة فيه نظر والأقرب أنه يحبس ويقبل منه ما بين به (قوله ثم يحبس) أي مدعي عليه (قوله وعليه أقصى أجرة مثل) أي فلو اختلفت أجرة مثله كان كانت مدة الحضور والرد شهر أو منفعته في بعضها عشرة وفي البعض الآخر عشرون فإنه يجب عليه ثلاثون ومقتضى قوله أقصى أجرة الخ خلافه فليتأمل (قوله ونفقته) مبتدأ أخبره في بيت المال (قوله في بيت المال) طاهره أنه مواصاة وقباس ما بعده أنه قرض (قوله ثم ياقترض) طاهره أنه حاجت ثبتت في بيت المال تكون تبرعا (قوله وأنهي إلى الحاكم) أي اتفق أن شخصاً من أهل محبته أخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله (قوله وفي تساوي القفال أن للقاضي فضته جواز ذلك وقباس ما قبله الوجوب (قوله ولا يجبره) أي لانه

على عينه كإصر (وحبس عليه) لامتناعه من حق زمة ما لم يسبق له عن رافقه (ولا يطلق إلا باحضار) للوصوف (أو دعوى تلف) له مع الحلف عليه وحينئذ يأخذ منه القيمة أو المثل وتقبل دعواه وإن ناقض قوله الأول للضرورة نعم لو أضاف التلف إلى جهة ظاهرة طوب بئنه بها ثم يحلف على التلف بها كالدعوى بآبته الأذرى (ولو شك المدعي هل تلفت العين فمدعي قيمة أم لا) الأصح أو (فدعيها فقال غصب حتى كذا فإن بقي زمة رده والاقتبسته) في المتقوم ومثله في المتلى (سمعت دعواه) وإن كانت مترددة للعاجلة ثم إن أقر بشئ فذلك والاحلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدلها وإن نكل حلف المدعي كإدعي كإدعي كإدعي (وقيل) لا يسمع دعواه لا ترد (بل يدعيها) أي العين (ويحلفه) عليها (ثم يدعي القيمة) إن كان متقوماً أو المثل (ويجوز أن) أي الوجهان (فحين دفعه بدليل لبيعه فحصدته وشك هل باعه فيطلب الثمن أم ألتفده) يطلب (فيمته) أم هو باق فيطلبه (ففي الأول الأصح) تجمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فيدعي أن عليه رده أو ثمنه إن باع وأخذه أو قيمته إن ألتفه ويحلف الخدم عينا واحدة أنه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فإن رد حلف المدعي كإدعي والاكلف المدعي عليه البيان ويحلف أن ادعي التلف فإن رد حلف المدعي أنه لا يعلم التلف ثم يحبس له (وحيث أوجبت الاحضار فثبت للدي استقرت مؤنته على المدعي عليه) لانه المحجوز لذلك (والا) بان لم تنبئ له (فهو) أي مؤنة الاحضار (ومؤنة الرد) لانه إلى محله (على المدعي) لانه المحجوز للقرم وعليه أقصى أجرة مثل منافع تلك المدة إن غابت عن البلد لا المجلس فقط ونفقته إن ثبتت في بيت المال ثم باقترض ثم على المدعي واعلم أنه لو غاب شخص وليس له وكيل وله مال وأنهى إلى الحاكم أنه لم يبعه اختل معظمه زمة يبعه إن تبين طر حاله سلامته وفي فتاوى القفال أن للقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو قيمة إذا احتاج إلى نفقة وكذا إذا خاف فوته أو كان الصلاح في بيعه ولا يأخذه بالشفعة وإذا قدم لم ينقص بيع الحاكم ولا يجبره وإذا أخبر بفساد ماله ولو قبل غيبته أو بفساد مدينه وحشى فله نصيب من يبعه ولا يسترد ودعيته وأقضى الأذرى فحين طالت غيبته وله دين حشى تلفه بان الحاكم ينصب من يستوفيه وينفق على من عليه مؤنته وقد ناقض كلام الرافعي والمصنف رحمه الله فيما للغائب من دين وعين فطاهره في موضع منع الحاكم من قبضه ما وفي آخر جواز فهم ما وفي آخر جواز في العين فقط وهو أقرب لأن به الدن في الذمة أحرز منه في يد الحاكم لم يصير ورثة أمانة من غير ضرورة ومر في الفلاس عن الفارق أن محله إذا كان المدين نفسه ما لا واجب أخذه منه وبه يتأيد ما ذكرناه من القفال والأذرى والحاصل أن الأوجه أن ما غلب على الظن فواته على مالكه فليس أو يحبه أو فاق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذلك لو طاب من العين في يده قبضها منه بسفر أو نحوه وما لا يكون كذلك ففي العين دون الدين ومحل ذلك في قاض أمين كإدعي

١٥ نهاية من مأمور بفعل ذلك شرعاً فنزل قصره منزلة تصرف وكيل المالك (قوله وإذا أخبر) أي القاضي (قوله وأقضى الأذرى فحين طالت غيبته) قضيته أنه لو غاب وترك من تجب عليه نفقتهم لا يجوز للقاضي قبض شئ من دينه ليصرفه على عياله ولو قيل بوجوبه رعاية لمصلحة من تجب نفقتهم عليه لم يكن بعيداً (قوله عينا كان أو ديناً) أي ما لم ينفه مالكه عن التصرف فيه فلا يجوز إلا في الحيوان اهـ

اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما مر في المتن أول الباب (قوله لم يعمل بعله) أي في التعديل بدليل العلة أما المجرح فيحصل بعله فيه لأنه أبلغ كما هو ظاهر (قوله ويجب مدع طلب الحيولة) هذا إذا كان المدعي به عبداً لاحقاً فم الله تعالى أما لو كان كذلك كما إذا كان المدعي به قاتلاً أو مطلقاً لقاضي الحيولة بين العبد وسيدده وبين الزوجين مطلقاً لا للطلب بل يجب في الطلاق وكذا في العتق ١١٤ إذا كان المدعي عتقها أمة فإن كان عبداً فاجب عليه وأما إذا كان المدعي به ديناً

فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طلب المدعي هذا معنى ما في شرح البهجة للشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فلا يرجع (قوله لو تصرف واحد منهم لم ينفذ) أي في لظاها كما صرح به في التفتة (قوله أوجب قبل الحكم) في الروض والعباب ما يخالف إطلاق هذا فلا يرجع (قوله في المتن ويبحث به مر كذا) الحكمة في هذا البحث أن المطلوب من القاضي إخفاء المتركين ما أمكن لئلا يصح تزعمه (قوله لأنهم يبحثون) أي من المتركين لئوافق ما يأتي (قوله ثم هذا المترك) أي المذكور في قول المصنف ثم يشافهه المترك كما أشار إليه هذا الذي هو الإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المترك المذكور أولاً وصرح بهذا الأذري ويصرح به قول المصنف بعد وقبل تكفي كتابته ومراد الشارح بقوله أن كان شاهد أصل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود

فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طلب المدعي هذا معنى ما في شرح البهجة للشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فلا يرجع (قوله لو تصرف واحد منهم لم ينفذ) أي في لظاها كما صرح به في التفتة (قوله أوجب قبل الحكم) في الروض والعباب ما يخالف إطلاق هذا فلا يرجع (قوله في المتن ويبحث به مر كذا) الحكمة في هذا البحث أن المطلوب من القاضي إخفاء المتركين ما أمكن لئلا يصح تزعمه (قوله لأنهم يبحثون) أي من المتركين لئوافق ما يأتي (قوله ثم هذا المترك) أي المذكور في قول المصنف ثم يشافهه المترك كما أشار إليه هذا الذي هو الإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المترك المذكور أولاً وصرح بهذا الأذري ويصرح به قول المصنف بعد وقبل تكفي كتابته ومراد الشارح بقوله أن كان شاهد أصل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود

فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طلب المدعي هذا معنى ما في شرح البهجة للشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فلا يرجع (قوله لو تصرف واحد منهم لم ينفذ) أي في لظاها كما صرح به في التفتة (قوله أوجب قبل الحكم) في الروض والعباب ما يخالف إطلاق هذا فلا يرجع (قوله في المتن ويبحث به مر كذا) الحكمة في هذا البحث أن المطلوب من القاضي إخفاء المتركين ما أمكن لئلا يصح تزعمه (قوله لأنهم يبحثون) أي من المتركين لئوافق ما يأتي (قوله ثم هذا المترك) أي المذكور في قول المصنف ثم يشافهه المترك كما أشار إليه هذا الذي هو الإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المترك المذكور أولاً وصرح بهذا الأذري ويصرح به قول المصنف بعد وقبل تكفي كتابته ومراد الشارح بقوله أن كان شاهد أصل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود

فلا يستوفيه قبل التزكية وإن طلب المدعي هذا معنى ما في شرح البهجة للشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فلا يرجع (قوله لو تصرف واحد منهم لم ينفذ) أي في لظاها كما صرح به في التفتة (قوله أوجب قبل الحكم) في الروض والعباب ما يخالف إطلاق هذا فلا يرجع (قوله في المتن ويبحث به مر كذا) الحكمة في هذا البحث أن المطلوب من القاضي إخفاء المتركين ما أمكن لئلا يصح تزعمه (قوله لأنهم يبحثون) أي من المتركين لئوافق ما يأتي (قوله ثم هذا المترك) أي المذكور في قول المصنف ثم يشافهه المترك كما أشار إليه هذا الذي هو الإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المترك المذكور أولاً وصرح بهذا الأذري ويصرح به قول المصنف بعد وقبل تكفي كتابته ومراد الشارح بقوله أن كان شاهد أصل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود

بهيبة أو جوار أو غيره مما يأتي وقوله إلا أي بان لم يقف على أحوال الشهود إلا بما جرحوا عنهم ولا ينشأ ما شق له  
قول الشارح أي المزمي سواء كان صاحب المستند أم المرسول اليه عقب قول المصنف وشروطه لأنه لا إشارة إلى الخلاف  
في أن الحكم بقول المزمين أو المسؤولين من الجيران ونحوهم كما أشار إليه الأذني وقد قرر الشهاب بن قاسم هذا المقام على  
غير هذا الوجه ويوافقه ظاهر شرح المتبج فليجروا ليراجع ما في حاشية الزبدي ١١٥ (قوله المرسول اليه) صوابه

المرسل اليه لأن اسم  
المفعول من غير الثلاثي  
لا يكون إلا كذلك (قوله  
قائه تفصيل لا إطلاق) قال  
ابن قاسم قد يقال انما يكون  
تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح  
بما يتحقق به الصلاح مع  
انه لم يصرح به (قوله ومع  
معرفة خبره الخ) الصواب  
حذف لفظ معرفة بخبره  
في المتن مجرور ويطع على  
معرفة (قوله في المتن لصحة  
أوجوار أو معاملة) أي أو  
شدة نفس وهذا هو الذي  
يتأق في المزمين النصوبين  
من جهة الحاكم غالبا  
(قوله ولم يمتقرر) انظر  
ما مراده بما يمتقرر وفي  
الفتحة عقب قول المصنف  
أو معاملة مانصة قديمة ثم  
قال أما غير القديمة من  
(قوله وحقوقه تعالى  
المالسة) أي كالزكاة  
والكفارة (قوله كان له  
على ألف) الألف مذكور  
وحيث أنت فيقول  
بالدراهم أو نحوها وبعبارة  
المختار الألف عدد وهو  
مذكور (قوله لم يمتجبه) هذا  
ينفي عنه قوله أولا ولا

تقبله وقد ثبت ذلك عليه فتسمع البيعة ويحكم بغير حضوره ولكن بعد عين الاستظهار على أوج  
الوجهين كما أتى به الولد درجة الله تبع الجمع متأخر احتياطاً للحكم فلا يقدح في ذلك تقصيره  
وقدرته على الحضور فإن لم يكن للمدعي بيعة جعل الاستخفاف في حكم التنازل فيصالح المدعي بين الرد  
على ما ادعاه بعضهم ثم يحكم له لكن صرح الماوردي بخلافه وتبعه جمع وعلى الأول فلا بد من  
تقديم التسلط عليه إن لم يحضر جعلنا كالأقاليم الماوردي والروائي (والظاهر جواز القضاء  
على غائب في قصاص وحذف) لأنه حق آدمي فأشبهه المال (ومنه في حدود الله تعالى)  
وتمايز به لينتظم على المسامحة والدرء ما يمكن ما فيه الحقان كالمرة بقضى فيه بالمال  
لا القطع والثاني الجواز مطلقا كالأموال فيكتب إلى قاضي بلد المنشود عليه لياخذنا العقوبة  
والتأثيل المنع مطلقا لخطر الدماء والحديد في دفعه ولا يوسع به وحقوقه تعالى المالية  
كحقوق الأديين على المذهب ولا تمنع الدعوى والبيعة على غائب باسقاط حق له كان قال  
كان له على أنت قضيتها أو أربأ مني أو بيعة بذلك ولا آمن أن خرجت اليه بطالبني وبمحمد  
القبض والبراءة لا أجد حيثما البيعة فاسمع بيني وأكتب بذلك إلى حاكم بلده لم يمتجبه لأن  
الدعوى بذات البيعة لا تمنع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك أن يدعي  
إنسان أن رب الدين أحاله فيعرف المدعي عليه بالدين له به وبالحالة ويدي أنه أبرأ منه  
أو أقبضه فتسمع الدعوى بذلك والبيعة وإن كان رب الدين حاضرا بالبلد (ولو سمع بيعة على غائب  
مقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) أي لم يلزمه لوقوع ذلك بخصمها لكنه باق على حجة من  
أبدأ فادع أو رافع (بل يخبره) بالحال فيوقوف حكمه على إخباره بما في المطالب واعترضه  
البلقيني بأن الأعداء غير معتبرين عند نالصة الحكم ورده تلبذه المراقبان الأمر كذلك في غير  
هذه الصورة حضوره الدعوى والبيعة فهو ممكن من الدفع وأما ما لم يعلم فاشترط إعلامه  
(ويمكنه من الجرح) أو نحوه كائناً شعور فسق وجهه ثلاثة أيام ولا بد أن يورخ الجرح وقت  
الشهادة أو قبلها وقبل مضي مدة الاستبراء وقد استطرذ كرم مسائل له نوع تعلق بالباب  
فقال (ولو عزل) أو أنزل (بعد ما عيّن ثم ولي) ولم يكن حكمه بقبولها كإيمته البلقيني (وجبت  
الاستعانة) ولا يحكم بالسماع الأول لأنه قد بطل بالانزال بخلاف ما لو خرج عن محل ولا يثبت  
ثم عاد لبقائه ولا يثبت وبخلاف ما لو حكم بقبولها فإن الحكم بالسماع الأول ولا أثر لاشهاد  
على نفسه بالسماع لا تنقضاء حكمه على (أرجع) وإذا استدعي بيعة له للمفعول (على حاضر بالبلد)  
أهل السماع الدعوى والجواب أي طلب منه إحضاره (أحضره) وإن كان ما ادعاه محالاً إعادة  
كوز برادعي عليه وضيق أنه أكثره لتسبيل زبل مثلاً يلزمه الإحضار مطعماً ما لم يعلم كدبه  
قال الماوردي وغيره أو يكون قد استؤجرت عنه وزم من حضوره تعطيل حق المستأجر  
ولا يحضره حتى ينقضي أمد الاجارة قاله السبكي وغيره ويتجه ضبط التعطيل المضربان

تسمع لدعوى بل ليس في الكلام ما يصلح هذا جواباً له فلو قال فإن كان قاله الخ كان أولى (قوله بان الأعداء غير معتبر) أي  
الاعتراف بما يريد القاضي الحكم به وأبدي عندي عدم الاعتراف به أولاً ولا في المختار أعذر ما رآه أعذر (قوله لحضوره)  
أي ثم (قوله وجهه ثلاثة أيام) أي وجوباً (قوله وقبل مضي مدة الاستبراء) أي وهي سنة (قوله أو أنزل) أي يفسق مثلاً  
(قوله أي طلب منه إحضاره) يقال استعديت الأمير على فلان فاعذني أي استعنت به عليه فاعتاني اه مختار

هذه الثلاثة كان عرفه في أحدهما من نحو شهرين فلا يكتفى (قوله عدم الاكتفاء بمعرفة الأوصاف الثلاثة) صوابه عدم الاكتفاء في هذه الأوصاف الثلاثة بمدة قريبة (قوله وبقي عن خبره ذلك) في هذه العبارة فلا فائدة في الأولى حذف لفظ خبره (قوله كإياي) الذي يأتي خلاف هذا وأنه لا يجب التوقف كما سيأتي التنبيه عليه وفي حاشية الشيخان في بعض النسخ هنا إبدال لفظ يجب بيبذب وهو ١١٦ الذي يوافق ما يأتي (قوله أما سبب العدة فلا يحتاج لذكره) هذا مكرر مع قوله

فيا ص بخلاف سبب التعديل لا يقال أن معنى ذلك بخلاف سبب التعديل فإنه ليس مختلفا فيه لانا نقول هذا خلاف الواقع فلا يخفى (قوله أو السماع لنصروقه) الممدد مضاف لفاعله (قوله لا شترط مضى مدة الاستبراء) أي وذكر أصح فيبذل ذلك أي باعتبار مقصود المصنف (قوله يظهر حله) في نسخة بدل هذا يجب حله

باب القضاء على الغائب

(قوله ولم تكنه) أي بعد حضوره (قوله وليس له سؤال القاضي) قيسده

(قوله وان قلت) أي كدهرم (قوله فلا وجه

أمره بالتوكيل) أي من استوجرت عنه وكان

حضوره يعطل على

المستأجر (قوله وهو

أولى) لوجه الأولوية

ما في الظن من القذارة

(قوله وأجرة الملازم

ومنه السجان) (قوله لكن

ذهب الولي العرفي الخ) ضيف

(قوله ولو يقول

عون غايه) (قوله ولا يبرداره) أي لا يجوز (قوله إذا كان باوها غيره) أي غير أهله لانهم محبسون

لحقه فيما يظهر (قوله أرسل إليه محسوبا) أي وجوبا (قوله هنا نائب) ومنه الباشا إذا طلب منه احضار شخص من أهل

ولاه حيث كان جعل فيه من يفصل الخصومة بين المتدعين لما في احضاره من المشقة المذكورة ما لم يتوقف خلاص

الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره (قوله وان لم يصلح للقضاء) أي كالساد ومشاخ العربان والبلدان

بعضي زمن يقابل بأجرة وان قلت فالأوجه أمره بالتوكيل وان لم يكن من ذوى الهيات ويحضر اليهودي يوم سبته والمخدرة اذ الزمتا عين يجب عليه ان يرسل الهامن يحلفها كإياي وقول الجواهر عن الصمري بسن ذلك مردود (بذفع ختم ظن رطب وأغيره) مكتوب فيه أجب القاضي فلا نواقه كان ذلك معتادا ثم هجر واعتيد الكتابة في الورق قيسل وهو أولى (أو مر تبذل ذلك) وهو العون المسمى الا تن بالرسول وكلامه كاسله محمول على التوابع بحسب ما رآه القاضي وبه صرح في الحاوي وله ان يجمع بينهما بحسب ما يؤيد به الاجتهاد اليه من قوة الختم وضعفه وفي الاستقصاء انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من المجي بالغتم لان الطالب قد يتضرر بأخذه أجرتة منه وظاهر كلامهم ان الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتي في أعوان السلطان انهما على الامتنع هنا أيضا وهو كذلك وأجرة الملازم على المدعي بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العرفي الى ان الاجرة على الطالب وان امتنع تخصمه من الحضور لانه قد لا يصده على المدعي به ولا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من أمر الحاكم بذلك وفصل في أجرة الملازم فجعله على المدين ان كان باذن الحاكم والافعلي الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضي المطالب اليه يقضى عليه بجور برشوة أو غيرها والافله الامتناع باطنا أو مافى الظاهر فلا و قد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان امتنع) من الحضور من محمل يجب عليه الاجابة منه (بلا غير) من أخذ ارا الجماعة ونبت ذلك عنده ولو يقول عون ثقة كما قاله الماوردي وغيره (احضره بأعوان السلطان) وأجرتهم عليه حينئذ (وعززه) ان رأى ذلك لتعديبه ولو استخفى فؤدى عليه متكررا يباب داره ان لم يحضر الى ثلاثة أيام سبها وأختم سمعت الدعوى عليه وحكم فان لم يحضر بعد هاو سال المدعي أحدها وأثبت انه يأوى داره أجا به وظاهر ان التمهيد اذا قضى الى نقص لا يفعله الا في محال له بخلاف الختم ثم يسمع البينة ويحكم عليه بها بعد الامين كما هو حاله في الدعوى أو بعده هاو قبل الحكم عليه قال الأذرى ولا يبرداره اذا كان باوها غيره ولا يخرج الغير فيما يظهر انتمى ومحلله كما هو ظاهر في ساكن بأجرة ولا حاربه ولو أخبر انه يعمل به نساء أرسل اليه محسوبا وبمزاو بعد الظفر بعززه بحسب أو غيره بحسب ما رآه لاقابه والمعدور يرسل اليه من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالبينة كالثابت كما قاله البقوي واعتمد جمع (أو) ادعى على (غائب في غير) محمل (ولا يته فاقس له احضاره) اذ لا ولاية له عليه بل يسمع الدعوى والبينة ثم ينهى كما مر (أو فاقوله هناك نائب) أو متوسط بين الناس وان لم يصلح للقضاء (لم يحضره) أي لم يحضر احضاره للمشفقة مع تيسير الفصل حينئذ (بل يسمع بينة) عليه (ويكتب اليه) بذلك (أو لانا بة فلا يصح) انه (يحضره) بعد تحضر الدعوى ووجه سماعها (من مسافة العدى فقط وهي التي يرجع منها مبكرا) الى محله (ليلا) كاعلم

عما

لحقه فيما يظهر (قوله أرسل اليه محسوبا) أي وجوبا (قوله هنا نائب) ومنه الباشا إذا طلب منه احضار شخص من أهل

ولاه حيث كان جعل فيه من يفصل الخصومة بين المتدعين لما في احضاره من المشقة المذكورة ما لم يتوقف خلاص

الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره (قوله وان لم يصلح للقضاء) أي كالساد ومشاخ العربان والبلدان

عون غايه) (قوله ولا يبرداره) أي لا يجوز (قوله إذا كان باوها غيره) أي غير أهله لانهم محبسون

في النسخة بالقاضي الادل وأسطه الشارح لعله قصد اقل ارجح (قوله واعترضه) أي الدليل أيضا (قوله وانفاهم على سماع  
البينة عليه) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر (قوله وان اعترضه) أي اعترض اشتراط علم القاضي  
بالبينة كما هو صريح السيقا لكن الواقع ان البقيني انما نازع في اشتراط علم المدعي بما يل وفي وجودها حينئذ من أصلها  
كما يعلم من حواشي والد الشارح (قوله أو تحملها) هو بالرفع أي أو حدث تحملا ١١٧ ولعل صورته أن تمنع اقرار

الغائب بعد وقوع الدعوى  
(قوله وهو الاوجه) انظر  
هل هو راجع لاعتراض  
البقيني أو لما قبله فان

(قوله فان كان فوقها لم  
يخضه) ويغني أن يقيد  
بمثل ما تقدم من وجوب  
الاحضار عند توقف  
خلاص الحق عليه (قوله  
أي يعين من طلب خصمه)  
لعل هذا تفسير باللازم  
والاغتني اعدي ازال

العدوان كاشكي ازال  
الشكوى فالهزمة فيه  
السلب (قوله وبه صرح  
الصبري) معناه

### باب القسمة

(قوله وهي) أي لفظة  
وشرائطها في الخصم الخ  
(قوله الاستبعاد) أي  
الاستقلال (قوله قبل  
القسمة حصته) أي كاملة  
أو شبهها لان كل جزء  
مشارك وأحد الشركين  
لا يستقل بالتصرف  
(قوله أو امتناعه من  
التمان) ظاهره ولولم  
يكن عند قاضيه وظاهر  
(قوله من مدعي) أي به

بما مر فان كان فوقها لم يخضه وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصها احضاره  
مطلقا مر أن أوائل الليل كالتها فلتات في حينئذ بين قوله هنالكا وقوله في الروضة قبل الليل  
وسميت بذلك لان القاضي بعدى أي يعين من طلب خصمه منها على احضاره (و الاصح) ان  
الخصم لا تخضر) صراحة لشفقة عنها كالمرضى وحينئذ فيرسل القاضي له التوكيل ومن بفضل  
بينهما ويغلق عليها بحضور الجامع للتحليف ولا تخضر برز من خارج البلد الا مع نحو محرم أو  
نموة تقتات او امرأة احتياط الحق الا دعي (وهي من لا تكثر خروجها للحاجات) متكررة  
كشراء كتان بان لا تخرج أصلا وتخرج نادرا فتعزله أو حام أو زيارة لانها غير مبتدلة بهذا  
الخروج وافهم كلامه ان وفيها في عدة أو اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها بمجلس الحكم  
وبه صرح الصبري في الاصح نعم المربضة للخصم ولو كانت برز ثم لازمت الخدر  
فكالفاسق اذا تاب فيعتبر مرضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب  
على نسايتهم الخدود قد بينها والافهم بيينة

### باب القسمة

بكسر القاف وهي تميز الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى و اذا  
حضر القسمة الآية وأخبار تكبر الصحبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين  
أربابها والحاجة داعية اليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصده الاستبعاد بالتصرف  
وأدرجها في القضاء لاحتياج القاضي اليها وان القاسم كالقاضي على ماسيأتي (قد يقسم)  
المشترك (الشركاء) الكاملون أو ما غير الكاملين فلا يقسم لهم وليهم الا ان كان لهم في ذلك بقعة  
(او منصوبهم) أي وكيلهم (او منصوب الامام) أو الامام نفسه وان غاب أحد هم لانه ينوب  
عنه او المحكم حصول القصة وبذلك من ذكر وجميع على أحد الشريكين ان يأخذ قبل القسمة  
حصته الا باذن شريكه قال الفقهاء أو امتناعه من التمسك فقط بناء على الاصح الا ترى ان  
قسمته افراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر الانفراد باحد نصيبه من مدعي ثبت  
له منه حصته فكانهم جعلوا غيبة شريكه عذرا في تمكينه منه كامتناعه (و شرط منصوبه)  
أي الامام ومثله المحكم عنهم ما تضمنه قوله (ذكر كرو عدل) تقبل شهادته ومن لازمه  
التكليف والاسلام وغيرهما بما في أول الشهادات من نحو سمع وبصر وضبط ونطق لانها  
ولا يبدل وفيها الزام كالقضاء اذ القسام بمجتهد مساحاة وتقديره ان يلزم بالاقرار (يعلم) ان نصب  
للقسمة مطلقا او فيما يحتاج لمساحاة وحساب (المساحة) بكسر الميم وهي علم يعرف بطرق  
استعلام المجهول ان العديلة العارضة للقادر وهي قسم من الحساب فحفظه عليها من عدف  
الاعم (والحساب) لانها ما ألها كالفقه للقضاء واشتراط جمع كونه زها قاييل الطمع وخرج  
بمنصوبه منصوبهم فيعتبر تكليفه فقط لانه وصكيل ويجوز كونه قسما او قسما قائما

وهو شامل للثني والمقوم وقضية قوله الا ترى انهم جعلوا غيبة شريكه امتناعا تخصيصه بالمدعي (قوله ومثله المحكم عنهم)  
ما تضمنه قوله دفع به ما يرد من أن الذكر وما بعده ليس شرطا لانه اسم ذات ولا يخبر به عن اسم المعنى فاشار الى أن الشرط  
كونه ذكر احرا الخ (قوله وضبط ونطق) أي وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا فرعية ولا سيادة لما تقدم  
في القضاء (قوله واشتراط جمع كونه زها) أي بعيدا عن الاقدار (قوله فيعتبر تكليفه) دخل فيه الذي فيجوز ان يكون قاسما

كان واجعا لا اعتراض البقيني فكان ينبغي حذف لفظ ان من قوله وان اعترضه الخ (قوله وانه يلزمه تسليمه الخ) صريح هذا مع قوله فيما صرح به من زيادة شروط أخرى الخ ان ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الاتية وليس كذلك (قوله أو ليكتب بها) انظر هو معطوف على ماذا (قوله في المتن وانه لا يلزم القاضي نصب مسخر) هو معطوف على الجزاء مع قطع النظر عن الشرط وانظر ١١٨ هل مثل ذلك سائغ (قوله نعم يستحب نصبه) انظره مع العلة قبله (قوله

وظاهر كما قاله البقيني ان هذا) أي ما في المتن (قوله مطلقا أو بالنسبة للعقاب) ظاهره أنه يكفي منه بأحد هذين والظاهر أنه كذلك لتلازمهما كما يعلم بالتأمل (قوله يمكن رده بان العبرة الخ) عبارة التحفة وفيه نظر لان العبرة الخ وهي أولى من عبارة الشارح كالإيضاح (قوله) وهذه البينة حسبة انظر ما وجه كونها حسبة مع ان الغرض وجود الدعوى ويمكن نصوره بان تشديد البينة بعد الدعوى من غير طلب وان كان الامر غير محتاج الى ذلك على ان كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذري وقاس عليه ما يأتي ليس

(قوله حيث لم يجعل ما كافى في التقويم) أي أما إذا جعل ما كافى جعل فيه بعد ما كافى في كلام المصنف (قوله وفارق انظر من القسمة) أي على هذا الثاني حيث لم يكتب بواحد بخلاف انظر من قوله وانما حرم

ان كان فهم مجموع عليه اشتراط ما صرح (فان كان ما تقويم وجب) حيث لم يجعل ما كافى التقويم (فاسمان) أي مقومان لان التقويم لا يثبت الا بانين فاشتراط العدد من حيث التقويم لا القسمة (والا) بأن لم يكن فيها تقويم (فاسمان) واحد يكفي وان كان فيها حرص لان قيمته تلزم بنفس قوله ولا يحتاج وان قصد لفظ الشهادة لان ما استند الى هل محسوس (وفي قول) بشرط (اثنان) بناء على المرجوح انه شاهد لا كما حكم هذا في منصوب الامام امامه من وجهه فيكنى اتحاده قطعاً وفارق انظر من القسمة بانه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الاخبار بان هذا يساوي كذا (وللا امام جعل القاسم ما كافى التقويم) وحينئذ (فيعمل فيه بعدلين) ذكرين يشهدان عنده به لا باق منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بملء فيه يعلم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه عدم اشتراط معرفته بالقيمة فيرجع لقول عدلين خبرين نعم يندب ذلك للفرج من الخلاف (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح الخ لانه من جملة المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال أو كان ثم ما هو أهم منه أو منع الأخذ منه ظاهراً ولهذا العموم المستفاد من عبارته حذف قول أسلفه فيه مال (فأجرت على الشراكه) ان استأجروه وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضاً لان عمل سائر كذا في شيء له اما لو استأجروه بعضهم فالكل عليه وانما حرم على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقاً لان الحكم حق الله تعالى والقيمة حق الادعي ولان القاسم على ما يشترطه فالأجرة في مقابلته والحكم مقصور على الامر والنهي ولا ينصب حينئذ قاسماً معيناً بل يدعى الناس يستأجرون من شأوا (فان استأجروه) كلهم معاً (ومضى كل) منهم (قدراً) كاستأجرك لتقسم هذا بيننا يدعى على فلان ودنيارين على فلان أو كل واحد منهم كذا (لزمه) أي كلاماً مساوياً ولو فوق أجرة المثل ساوى حصته أم لا مأمراً بفحص عند القاضي واعنده البقيني ورد على الاستنوى اعتماده لمقابلته (والا) بان لم يسلم كل منهم قدراً بل أطلقوا فالأجرة موزعة على الحصص لانها من مؤن المالك كمنفعة الحيوان المشترك ومحل ذلك في غير قيمة التعديل ما هي فتوزع فيها على حسب المأخوذ فله وصكارة لا بحسب الحصص الاصلية لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا كله ان كانت الاجارة صحيحة والا زعت أجرة المثل على حسب الحصص مطلقاً كالقوله امر القاضي من يقسم المال بينهم اجباراً (وفي قول على الزوس) لان العمل في النصب القليل كهو في الكثير (ثم ما عظم الضرر في قيمته كجوهره وثوب نفيسين وزوجي خف) أي فديته (ان طلب الشر كالكاهن) فجهته لم يحسم القاضي ان بطلت منفعته بالكلية بل يمنعهم من قيمته بانفسهم لانه سعة وماتازع به البقيني في صورة زوجي خف ما به ليس في قيمتهما بطل منفعة بل نقصاير دلتها ما كانا اثنين كاثنتين هذا القسم أو بين اثنين كانا من القسم الا في فلاة اعراض (ولا يمنعهم ان قسموا بانفسهم ان لم تبطل منفعته) بالسكينة بان نقصت

على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقاً) أي سواء استأجروه أم لا وظاهره ولو بقية وأعبائه (كسيف فيما تقدم (قوله ولا ينصب) أي ندبا (قوله فان استأجروه كلهم معاً) أي اتفاقاً أخذ من قوله الا في امامه نبر الخ (قوله لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل) قال شيخنا الزايد كل واحد منهم نصفين وبعد ثلثها ثلثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من أجرة القسام ثلثي الاجرة ولو استأجروه لكاتب الصك فالأجرة أيضاً على الحصص كما خبره في آخر السبعة

فيه ذكر الدعوى (قوله أو بالأقرب) كذا في بعض النسخ بما للنفقة كغيره وهو ما طرأ في بعضه وذكر الشئ لم يبق فيه  
انه استشكل مع ما مر من أن ذكر الأثر مانع من صحة الدعوى على الغائب وانه يبحث في ذلك مع الشارح فضرر عليه في  
شرحه بعد أن أثبت وأقول لاشكال لان المانع من معاد الدعوى ذكر أنه مقرر في الحال وهو غير ذكر إقراره بالبيع لجواز  
(قوله ان ما هنا في سيف خيس) والاطرافهم بخالفه ويرى بين ما هنا ثم بان ذلك التزفيه ما يؤدي الى النقص بقدر قد  
منه الشرع من التسليم فقاما بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف بمجرد 119 التراضي فاشبهه ما لو طاع ذراعاً من

توب خيس لفرض البيع  
وهو جائز كما (قوله)  
نشأ من قلة نصيبه (ظاهره)  
وان كان العشر لمحور  
عليه وهو ظاهر (قوله)  
أو احكاماً الوض على عشره  
صلح أجيب) وإذا جيب  
فاذا كان الموات أو  
الملك في أحد جوانب  
الدار دون باقيها فهل  
يتعين اعطاؤه ما يلي ملكه  
بلا قرعة وتكون هذه  
الصورة مستثناة من  
كون القصة اثماً تكون  
بالقرعة ولا بد من القرعة  
حتى لو أخرج حصته  
في غير جهة ملكه لانت  
القصة أو بصورتك  
بما اذا كان الموات أو  
المالك يحيط بجميع  
جوانب الدار فيه نظر  
ولا يبعد الاول لما جاز  
مع عدم ضرر الشريك  
حيث كانت الاجرة سنوية  
وسبائ ما يصرح به  
بعد قول المصنف ويحترز  
الخ من قوله وأخذ من

(كسيف يكسر) لا مكان الانتفاع بما صار اليه منه على حاله أو باتخاذه سكنياً مثلاً ولا يبيحهم  
الى ذلك لما فيه من اضرار المال وكان مقتضى ذلك منه لهم غير انهم لم يفعل ما ذكر  
بأنفسهم تخصاً من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ المأمر من بطلان بيع جزء معين من نفيس  
أن ما هنا في سيف خيس والامنعهم (وميطل نفسه المقصود كتمان وطاحونة تعبيرين)  
بحيث لو قسم كل لم ينتفع به بعد القسمة من الوجه المقصود منها قبلها ولو باحداث مرافق  
وتعبيره بصغيرين فيه تغليب لاذكر على المؤنث لان الحام مذكروا الطاحونة مؤنثة لا لاجباب  
طالب فسقته) اجباراً (في الاصح) لما فيه من اضرار الآخر ولا يمنعهم منها المأمر (فان  
أمكن جعله حاصلاً) أو طاحونة تن (أجيب) وأجبر الممتنع لانتفاء الضرر وان احتاج الى  
احداث تنجو بمرورهم وقد عسر التدارك والثاني يجب ان انتفع به بعد القسمة بوجه ما وانما  
بطل بيع ما لا عمر له وان أمكن تحصيله بعد لان شرط البيع الانتفاع به حالاً (ولو كان له عشر  
دار) أو حياض أو أرض لا يبيع لسكنى أو كونه حياضاً أو لما يقصد من تلك الأرض (والباقي  
لاخر) وهو يصلح لذلك فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبها لانتفاعه وضرر  
صاحب العشر انشاء من قلة نصيبه والثاني المنع لضرر شريكه (دون عكسه) لانه مضى  
لما له متعنت نعم ان ملك أو احكاماً الوض على عشره صلح أجيب وأفاده المأوردى والروايات انه  
لو كان في أرض مشتركة بناء أو غرام لهم فإراد أحدهما فسخه الأرض لم يجز الآخر وكذا  
عكسه لبقاء العلقه بينهما أما رضاها فيجوز ذلك قاله الرافعي والمصنف ولو كانوا ثلاثة وانقسم  
اثنان على ان تبقى حصة الثالث شائعة مع كل منهم لم يصح ونقل غيرهما الاتفاق عليه وانما  
أجبر الممتنع على بيعهما مع غرامين يادون زرع فم لا نه أمد ينتظر واذ انتازع الشريك فيها  
لا تمكن فسقته فان تم أو افضه ذلك مساومة وغيره أو جازوا لكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء  
لكن يغرم بدل ما استوفاه ويذكر به أمانة كالاستأجر أو المأوى أو اجبرهم الحاكم على ايجاره  
أو أجره عليهم سنة وما فارقوا أو شهد كالمواهب أو اجبرهم فان تم طالب الاجبار أجره  
وجوباً بل يراه أصح وهل له ايجاره من بعضهم ترد فيه في التوسيع ورجح غيره انه ذلك ان  
راه أي بان لم يوجد من هو مثله كالإختي وانتهى لطلب كل منهم استجار حصة غيره فان كان ثم  
أجني قدم أو الأقرع بينهم فان تعذر ايجاره أي لشخص كساد لا يزل عن قرب عا. ولا يجتمع بعضهم  
قال ابن الصلاح بانه ليعينه واعتمده الأذري ويؤخذ من علته ان المأوى تعذر لفسقه بعضهم  
أو امتناعه فان تعذر البيع وحضر جميعهم أجبرهم على المأوى ان طلب بعضهم كما يجنبه

دلالة انه لو كان بينهما أرض الخ (قوله ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر المبعض اذا باه أبسده وهو ظاهر (قوله وهل له  
ايجاره) مشترك (قوله بل لم يوجد من هو مثله) ظاهره انه اذا وجد المثل الاجنبي يقدم على الشر كلوا فافقه قوله الا في فان  
كان ثم أجني قدم ولو قبل هذا الاجنبي انما يقدم حيث كان أصح لم يعد ويرى بين هذه وما ياتي بان كلاً فيما ياتي طالب  
قدم الاجنبي قطعاً للتزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستجار أحدهما والآخر لم يرد الاستجار لنفسه فليكن في ايجار أحد  
الشريكين تقويت شئ طلبه الآخر لنفسه (قوله فان تعذر البيع) منه ما لو كان التنازع فيه موقوفاً عليهم (قوله أجبرهم  
على المأوى ان طلبها) فسقته وان امتنع البعض الآخر وقضية قوله قبل أو امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع



انه اقر الدينونة ثم انكره الا ان (قوله لم يتوقف الحكم بما ادعى به وكيله) أي على غائب وقوله على حلف أي من الموكل على انه لا حاجة الى هذه الالة عين المتن الا في (قوله في المتن ولو ادعى وكيل) أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة ابن حجر (قوله في مسافة يحكم عليه فيها) أي والموكل كذلك كما مر أيضا (قوله لا قراره) أي ولو ضمننا (قوله في المسئلة الا تية) أي عقب ١٢٠ هذه والجامع بين المسئلتين توجه العين على الطفل وان كانت هناك دفع ما دعاه

المدعى عليه من المسئلة وفي المسئلة الا تية للاستظهار (قوله أو على أحدهما أو غائب) أي ولو ادعى قيم صبي أو مجنون أو على صبي أو مجنون أو على غائب (قوله أو ميت) لعله لا وارث له خاص أو أمان له وارث خاص فظاهر أن وارثه هو المطلب كولي نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي هنا (قوله كما شمله كلام المصنف) يقال عليه فكان اللذان أن لا يقطع على ما في كلام المصنف بل يجعله غاية فيه (قوله أو لم يحكم) هذا لا ينبغي معه تفصيل المتن الا في الذي من جلته أنها الحكم تأمل (قوله ثبت به الحق) الاولى حذفه ادلائبوت الابهة التعديل وليس هو في الضعفة (قوله وخرج ما علمه) أي قبل أن يحكم به كما علم بما في (قوله وبتولية قول المصنف الخ) وجه التأييد قبول مجرد قوله (قوله ومحله اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه) قد يقال

ان هذه الصورة المسئلة فلا حاجة اليه (قوله ليدكر الشاهد الحال انظر ما موقع هذاهما مع أم الذي ان يذكره الشاهد الحال هي النسخة الثانية كما يأتي في كلامه (قوله وقيل المراد بجمته ان يقرأه الخ) عبارة النسخة وختم البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر (قوله ككر باس) امم لقليل الشباب (قوله لتأدي القليل) أي للحصول (قوله ولا شططا) عطف تغسير

الزركشي وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس ما مر في العارية لا يمكن الفرق بكثر الضرر هنا لان كلا منهما يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا بان الضرر نعم اغناه على الممتنع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يكن فيه الاعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة هي الا تية لان المقسوم ان تساوت الانصاف منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يتجنى الى رد شيء آخر فالثاني والا فالثالث (أحداهما بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (بكتلي) متفق النوع فيما يظهر ومرباه في الغصب ومنه نقد ولو مغموشا الجواز المعاملة به وأما الاختلاف النوع فيجب عند عدم الرضا قسمة كل نوع وحده (ودار منقطة الا تية) بان يكون ما بشر فيها من بيت وصفة كما يفر بها (وأرض مشبهة الاجزاء) ونحوها ككر باس لان ينقص بالقطع (فيصير الممتنع) عليها استوت الانصاف أم لا لتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر ونعم لا يجبر في قسمة زرع قبل اشتداده لعدم كمال انضباطه فان اشتد ولم ير أو كان الى الان بذرا لم تصح قسمته للجهل به (باعتدل) أي تساوى (السهام) أي عند عدم التراضي أو حيث كان في الشركة مجموع عليه كما يعلم بما في (كيلا) في المكيل (أو وزنا) في الموزون (أو ذرعا) في المنروع أو عدا في العدود (بعد الانصاف ان استوت) فان كانت بين ثلاثة أثلاثا جعلت ثلاثة أجزاء أو يؤخذ ثلاثة ارتفاع متساوية (ويكتب) هنا وفي باباتي من بقية الأنواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب أسماء الشركاء يخرج على السهام (أو جزء) فالرقع كما يصرح به عبارة الروضة أي هو مع يميز كبايات ان كتب السهام انخرج على أسماء الشركاء (عيز) عن البقية (بحد أو جهة) مثلا (وندرج) الرقع (في بنادق) ويشدب كونها في بنادق (مستوية) وزنا وشكلا من خطوط أو تقع لانها لو تفاوتت رعا مسبقت البسالة الكبيرة وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينصرف فيما ذكر بل يجوز بنحو اولام ويخاف كدواة ولم توضع في حجر من لم يحضر وكونه مغفلا أولى (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الواقعة (رقعة) اما (على الجزء الاول ان كتب الاسماء) في الرفاع (فيه طي من خرج اسمه) ثم يوزن ما خارج أخرى على الجزء الذي يليه وتطلى من خرج اسمه وتعين الاخر بلا فرعة وكذلك فيما يأتي (أو) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) أي أسماء هافي الرفاع فيخرج رقعة على اسم زيد وأخرى على اسم عمرو وهكذا ومن يشتد به هنا وما قبله من الاجزاء أو الاسماء منوط بنظر القاسم الا لاسمة ولا تعيز (فان اختلفت الانصاف كنصف وثلث وسدس) في أرض أو نحوها (جزئت الارض) أو نحوها (على أقل السهام) كسمة هما لتأدي القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كما سبق) لكن الاولى هنا كتابة الاسماء لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثاني والاحساس فيفرق بذلك ملك من له الثلث وال نصف (و) هولا يجوز اذ يجب عليه

الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد بجمعه جعل نحو جمع عليه ويحتم عليه بغائه لأنه يغفل بذلك ولازم به المكتوب إليه حيث ذكر وعلى هذا يحمل ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يرسل كسبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها الاختومة فاختاروا ما نقش عليه بمحمد رسول الله ورسنه له ذكر نقش خاتمه الذي يحتم به في الكتاب وأن ثبت اسم نفسه واسم المكتوب إليه في باطنه وعنوانه وقبل ختمه يقرأ هو أو غيره بمحضه ١٢١ الخ فقوله وقبل ختمه هو البناء

الموحدة بعد القاف كما

لا يضي فكان الشراح

ظن أنه بالهاء المثناة من

تحت وأنه قول متايل لما

من ضمير عنه عاذ كره مع

أنه لم يقدم ذكر القابل

واعتسقت عبارة القصة

برمت الزيادة الفائدة (قوله

في المتن أن هذا المكتوب

الخ) يجوز أن يكون هذا

اسم أن المكتوب بدل

منه واسم ونسبه خبر أن

فلا إشارة للمكتوب ويجوز

أن يكون هذا اسم أن

والمكتوب مبتدأ واسم

خبر المبتدأ والخلة من

المبتدأ أو الخبر خبر أن

فلا إشارة للنقص المشهود

عليه لكن قد يقال أن

الاول هو المراد هنا الثاني

لشهود عليه انكار كونه

المحكوم عليه والنظر في أن

هناك مشاركة أول الذي

ذكره المصنف بعد مجالده

على الاعراب الثاني فأنهم

شبهوا على عنه بأنه هو

الذي كتب اسمه ونسبه فلا

نظر لانتكاره كالأجنبي وقد

اقتصر الشيخ في حواشيه

على الاعراب الثاني وقد

أن (يحتري عن قريش حصة واحد) والمجوزون لكاتبه الاجراء احتزروا عن التفرق بقولهم لا يخرج لصاحب السدس أو لآلان التفرق انما جاء من قبله بل يبدأ بأذى النصف فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني اعطيهما أو الثالث وبقي بذى الثالث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيهما والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء ولا حصة أرض تليها قطب قسمتها وان يكون نصيبه الى جهة أرضه أوجب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب الفصح أجبر على قسمة عرصه ولو طو لاجتصن كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم وبواقفه قولهم لو أراد جمع من الشراكاء شركتهم وطلبوا من الباقيين أن يتميزوا عنهم بجانب ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد لم ينفع به أجيبوا واعلم أنه قد يفهم عاذ كره في حالة تساوى الاخرى واختلافها أن الشراكاء الكاملين لو تراضوا على خلاف ذلك امتنع وهو غير مراد بل التفاوت جائز رضا جميع الكاملين وان كان جزاء كما يظهر من اطلاق قولهم ولو في الربوي بناء على أن هذه القسمة أفرز لا يبيع والربا انما يتصور برباه في العقود وغيره وسلم عما تقر رانها لو كانت يباعا امتنع ذلك في الربوي اذا لم يجز له أحد أخذ انما على حقه فيه ولو لمع الزايفات في حقه هنا جيع ما مر في باب الربا في مقصد الجنس ومختلفه وفي قاعدة مدعومة وتصح قسمة اذا قرار فيما تعلقت الزكاة به قبل اخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل إليه ولا يتوقف حصة تصرف ما يخرج الى اخراج الاخر وقد نقل الامام عن اصحاب انهم لم يراضوا بالتفاوت جاز وما نازعهم به من أن الوجه منعه في الافراز مرود وبو بما ذكرناه تصرفهم بجواز قسمة الثمر على الشجر ولو تخطط من نحو بئر ورطب ومنصف وتر جاف صا بناء على انهم افراز وهو مرصع في ذلك (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كل زكاة تختلف قيمة اجزائها بحسب قوة ابناء وقرباء) ونحوهما مما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كاستان بعضه نقل وبعضه غنم ودار بعضها من حجر وبعضها من لبن فيكون الثلث لجوده كالثلثين قيمة فيحصل سهمها وسهمها مساويا ان كانت نصيب فان اختلفت كصنف وثلث وسدس جعلت سنة اجزاء القيمة لا بالمساحة فلم انه لا يدمن عدم القيمة عند التجزئة (ويجبر) (المتنع منها) (علما) أي قسمة التعديل (في الاظهر) الحالف للتساوي في القيمة في الاجزاء نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فهما كارضين يمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما يجده ولا يمنع من الاجبار في المنقسم الحاصلة الى بقا بطر ونحوها مشاعة بينهم كل منهما اقل الى ما خرج له اذ لم يمكن افراز كل بطر يقولوا اقتسموا بالتراضي المستقل الواحد والمستعمل لا تخرولم تعرضا للسطح في مشترك بينهما كما هو ظاهر وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه بينهما لان السطح تابع كالطريق والثاني لا لا اختلاف الاغراض والمنافع (ولو استوت قيمة دارين أو حاتونين)

١٦ نهيه من علمت ما به فتأمل (قوله وقد عاصره وأمكن معاملته) صريح هذا السياق أن ضميري

عاصره ومعاملته للذي عليه وظاهر أنه لا معنى له وان المدار انما هو على معاصرة المدعى ومعاملته ليصح ما قاله المدعى عليه

(قوله ما يخرج) الاول من كعبرها ح (قوله ويجبر المتنع منها) أي القسمة (قوله انما ينظر لبقاء العلقه) أي حيث قالوا

بجهة القسمة مع بقاء الشركة في السطح ولم يقولوا ايضا هذا الوجود الشركة في بعض المشترك

فالصبران للذي كما هو صريح عبارة شرح الروض وكذا يقال في صبر يعاصره السابق والخيار الثانية (قوله ولو عرفنا) هو غاية في قاضي بلد الغائب كما نصح به عبارة القصة لكن في هذه الغاية وقفة مع تغيير المتن القاضي الآن يقال المراد القاضي بالمعنى الأقوى فتأمل (قوله في المتن خلاف القضاء بعلمه) عبارة المنتهج فهو قضاء بعلمه انتهت وحينئذ يقال في فيه ما مر في القضاء بالعلم (قوله لها) ١٢٢ انظر ما رومعه (قوله والحكم بالعلم) اعلم ان هنا سقطا في النسخ وعبارة القصة والحكم

بالعلم قال بعضهم الاصح ان له نقله وان لم يبينه وفيه نظر لاختلاف العلماء فيه كالذي قبله انتهت وفيما نظره في القصة نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذي قد تم وان يقع به اختلاف وبين مجرد التنبؤ اللهم الا ان يكون المخالف لبراءة حكمه معتد به بحيث يجوز له نقضه فليراجع (قوله ولا حاجة في هذا) أي فيما اذا كان الالتماس مجرد مع العينة  
فصل في غيبة المحكوم به (قوله ولهذا أدخله في الترجمة) أي في باب القضاء على الغائب وقد كتب الشهاب بن قاسم على هذا ما لفظه بتأمل فأشار إلى التوقف في هذا الكلام (قوله غير صحيح) كان الظاهر غير صحيحة (قوله مما ذكر) نعم العقار فيقتضي أنه قد لا يؤمن اشتباهه وعبارة القصة كغير المعروف من نحو العبيد والدواب فتفقد ان العقار لا يكون إلا مأمون الاشتباه أي أما بالشبهة وأما بالحدود كما مر (قوله على عتبا) الأولى حذفه (قوله محمول على عين حاضرة بالبلد الخ) نصح كذا في هذا الشهاب ابن حجر لكن سياقه لم يقدح في الدعوى أنه لا بد من ذكر القيمة في العين المتقومة الحاضرة أيضا وسياقه ان المعول (قوله وهل يدخلها الاجبار وجهان) المتعدلا كما يأتي وعليه فالقياس انه ما ذالميراض على شيء أجرها الحكم علمها قطعاً للتراع

سواء أكانت ملاصقة أم لا (فطلب جعل كل واحد فلاجبار) لان الاغراض تختلف باختلاف المحل والالتماس نعم أو اشتركا في ذلك كان صفار متلاصقة مستوية القيمة لا يمتثل أحدها القصة فطلب أحدهما قصة أعيان أحجب ان زالت الشركة بها قال الجبلي الآن تنقص القيمة بقسمتها وخرج بقوله كل واحد ما لو لم يطلب أحد خصوص ذلك فيجبر الممتنع (أو) استوت قيمة متقوم نحو (عبد أو ثياب من نوع) وصف واحد فطلب جعل كل واحد كثلاثة أعبد مستوية كذلك بين ثلاثة وكثلاثة يساوي اثنان منها واحد اثنان (أجبر) ان زالت الشركة بها القلة اختلاف الاغراض فيها (أو) من (نوعين) أو صفين كهندي وتركي وضانتين مصرية وشامية استوت قيمتهما لم لا وكبد وثوب (فلا) اجبار اشد تعلق الغرض بكل نوع وعند الرضا بافتقار في قصة هي بيع قال الامام لا بد من لفظ البيع لان لفظ القصة يدل على التساوي لكن نازعه البلقي اذ جرى أمر ملازم وهو القبض بالأذن أي ويكون الزائد عند العلم كالوهوب المقبوض والمستأجر أرض تناوب أو قسمتها وهل يدخلها الاخبار وجهان وقضية الاجبار في كراه العقب الاجبار هنا الآن يفرق بتعدد الاجتماع على كل جزء من اجزاء المسافة فتعينت القصة اذ لا يمكن استيفاءهما المنفعة الا بما يدخلها هذا وهو ظاهر ولو ملكا شجر ادون أرضه فالتجبه انهما ان استحقاقا منفعتا على الدوام بنحو وقف لم يجبرا على القصة أخذنا مما مر من الماوردي والرواني لان استحقاقا المنفعة الدائمة كملكها فلم تنقطع العلقه بينهما وان لم يستحقهاها كذلك أجبر ان كانت افراز أو تعدد ولا نظر لبقاء شركتهما في منفعة الأرض لانها يصعد الاقضاء كالانظر لشركتهما في نحو الثمر لا يمكن قسمته وبأني في قسمتهما المنفعة الوجهان المتقدمان (الثالث) القصة (بالرد) وهي التي يحتاج فيها الرد أحد الثمرين لا لغيره لا اجنبيا (بان) أي كان (يكون في أحد الجانبين) ما يتميز به وليس في الاخر ما يبدله الا بضم شيء من خارج اليه ومنه (بثرا وشعير) مثلا لا يمكن قسمته فردد من يأخذه قسط قيمته أي نحو البترا والشعير فاذا كانت قيمة كل جانب ألفا وقبضة نحو البترا افارد من أخذ جانبها اخسمائة وما اقتضته عبارة الروضة وأصلها والمحرر على ما قيل من رد ألف خطأ وما يمكن قسمته رد أو تعدد بلا يجاب طالب قسمته اجبارا أو الا اشتراط انفاقها على واحدة بعينها (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لانه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود (وهو) أي هذا النوع وهو قصة الرد (بيع) لوجود حقيقته وهو مقابلة المال بالمال فتنبت أحكامه من نحو خيار وشفعة نعم لا يغتفر لفظ تحليل وقبول بل الرضا قائم مقامهما ولهما الاتفاق على أن من يأخذ القديس رد وان يحكا القرعة ليرد من خرج له (وكذا التسديد) أي قسمته ببيع (على المذهب) لان كل جزء مشترك بينهما والطريق الثاني طرد القولين في قصة الاجزاء (وقصة الاجزاء) باجبار أو دونه (افراز) للحق أي يتبين ما أن ما حرج لكل هو الذي ملكه

بالشبهة وأما بالحدود كما مر (قوله على عتبا) الأولى حذفه (قوله محمول على عين حاضرة بالبلد الخ) نصح كذا في هذا الشهاب ابن حجر لكن سياقه لم يقدح في الدعوى أنه لا بد من ذكر القيمة في العين المتقومة الحاضرة أيضا وسياقه ان المعول (قوله وهل يدخلها الاجبار وجهان) المتعدلا كما يأتي وعليه فالقياس انه ما ذالميراض على شيء أجرها الحكم علمها قطعاً للتراع

عليه ما ذكره هنا (قوله أو يبدع غيره) لعل المراد أنها يبدع غيره وهي للدعي عليه (قوله مليا) توقف ابن قاسم في اشتراط هذا قال  
الآن براديه ما يتأتى معه السفر (قوله والقاضي لا يعرف الخ) ليس هذا من كلام المطلب بل هو من كلام الشارح تقييدها  
للتمت (قوله ولا يشهدون هنا بصفة لعدم الحاجة) هذا في مسئلة المتن مع أنه سيأتي في قول المصنف ولا تسمع شهادة بصفة  
فلا تثنى الضرب على هذا (قوله فان قال الشهود انما تعرف الخ) راجع لقوله اما ١٢٣ غيره الذي لم يشتهر (قوله وفي

تقيل ومثبت الخ) لاحاجة  
اليه لانه عين ما قبله (قوله  
وأما ما يعرفه القاضي)  
هذا مفهوم قوله الماور  
والقاضي لا يعرف عنها  
الخ فهو فيما يسهل احضاره  
(قوله وان غابت عن  
الشهود) لا ينبغي أنه ينبغي  
تقييده هذا بغير المثليات  
أما هي فلا خفاء انها  
لا تتأتى الشهادة على عينها  
اذا احتاج الامر اليه الا  
مع الملازمة المذكورة  
أذهي بمجرد غيبتها عن  
الشهود منهم عليهم لعدم  
شيء يميزها (قوله في بيت  
المال) أي مجانباً لليسيل  
عطف القرض عليه  
طبراجع (قوله أو كان  
الصالح في بيعه) فهو  
يحوز زيادة الرجوع والظاهر  
انه غير مراد

كالذي في الذمة لا يتعين الا بالقض (في الاظهر) اذ لو كانت يعالما دخلها الاجبار ولما جاز فيها  
الاعتماد على القرعة ولا يشكل ذلك بقسمة التعديل فانما يسع ودخلها الاجبار وجاز الاعتماد  
فيها على القرعة لان كلامهم لما انفرد ببعض المشترك بينهم ما صار كانه باع ما كان له بما كان  
لذا تحروم نقل بالتبين كما قبل به في الافراز لتوقف هنا على التقويم وهو تضمن قد يتخطى ومن  
ثم كانت قسمة الرديعاً لذلك وانما وقع الاجبار في قسمة التعديل للحاجة اليه كما يسع الحاكم  
مال المدين جبراً لم يقع في الرذالة اجباراً على دفع مال غير مستحق وهو بعيد والثاني انما يسع  
لان ما من جزء من المال الا يمكن مشتركاً بينهما فاذا اقتسماف كان باع كل منهما ما كان له  
في حصة صاحبه بهالة في حصته وهمه الشجيان في أوائل الربا وزكاة المعشرون ويجوز  
قسمة الوقف من المثل أو وقف آخر ان كانت افرازاً لا بيعاً سواء كان الطالب المالك أم الناظر  
أم الموقوف عليهم وتقدر ذلك ما في المجموع في الاخصية اذ اذا اشتركت جمع في بدنة أو بقرعة لم تجز  
القسمة ان قلنا انما يسع على المذهب وبين ارباب الوقف تمنع مطلقاً لان فيه تغيير الشرطه قال  
البلقيني هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي  
بجواز القسمة كعه لتجوز قسمة الوقف عن المثل وذلك أرجح من جهة المعنى وأفتيت به انتهى  
وكلامه متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والقرب في الاول يقتضي ما قاله  
الجواز وفي الثاني عدمه نعم لا تمنع الهابيات حيث رضوا بها انتفاء التغيير بها ولعدم لزومها  
(ويشترط في) قسمة (الرذالة باللفظ) (بعد خروج القرعة) لانها يسع وهو لا يحصل بالقرعة  
فانفرد في التراضي بعده (ولو تراضيا بقسمة ما لا اجبار فيه) كقسمة تعديل وافراز (اشترط)  
فيما اذا كان هناك قرعة (الرذالة بالقرعة في الاصح كقولهم ارضنا بهذه القسمة) أو جزمنا  
(أو بما أخرجته القرعة) أو ما في قسمة التعديل فلانما يسع كقصة الرذالة ما في غيرهما فقياساً عليها  
لان الرضا أمر في فوجب أن يناط بأمر ظاهر يدل عليه ولا يشترط لفظ نحو بيع وان لم يحكم  
القرعة كان انتفاعاً أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والاخر الآخر أو أحدهما الخسيس  
والآخر النفيس وبرز إذا القيمة فلا حاجة لتراض آخر أو ما قسمة اجباراً فلا يعتبر الرضا  
فيها لا قبل القرعة ولا بعدها واعتضت عبارة بان فيها خلافاً من أوجه اذ ما لا اجبار فيه هو  
قسمة الرذالة فقط وقد جزم باشتراط الرضا فزخم التكرار والحزم أولاً وحكاية الخلاف ثانياً وانتهى عبر  
بالاصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما باصلا فانه لم يذكر فيه هذا الخلاف الا في قسمة  
الاجبار فكانه في الكتاب أراد ان يكتب ما فيه اجبار فكتب ما لا اجبار فيه ولعل عبارة  
ما لا اجبار فيه عرفت وبهذا يزول التكرار والتناقض والتعكس وأنه اطلق الخلاف  
وأوجب بان مراده ما لا اجبار فيه كمال عليه السباق انه لا اجبار فيه الا باعتبار جريانه  
بالرضا وان كان أصله الاجبار وبعبارة المحرر القسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي والمراد بها

وفصل في بيان من يحكم  
عليه في غيبته (قوله  
السهولة احضار القريب)  
أي الذي في ولايته كما يعلم  
بما يأتي (قوله كما) الذي  
مرغما هو اذا ابطال الدين  
بعد حضوره خلافا  
لقرواني (قوله ولو بان ان

لا دين الخ) فقدم هذا ونه على مخالفة الر وياتي فيه (قوله هذا كله حيث كان في ولاية الحاكم الخ) الظاهر ان هذا لا يحمل له  
(قوله ان كانت افرازاً) أي بان كانت مستوية الاجزاء (قوله تمنع مطلقاً) أي افرازاً أو بيعاً (قوله لم لا تمنع الهابيات)  
وكالمهابة ما لو كان المحل صالحاً للسكنى ارباب الوقف جميعهم قراضوا على أن كل واحد يسكن في جانب مع بقية متعينة  
الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف

هنا وان محله لقها هو بعد قول المصنف الا في ومن بقية كحاضر الخ الى انه لا حاجة الى ذكر هذا أصلاً ولا الى نميته الى  
 المساورى لانه عين قول المصنف الا في أو غائب في غير محل ولا ينفه فليس له احضاره فتأمل (قوله جعل الآخر في حكم  
 النا للآخر) هذا خاص بالتوازي والمتنوع بخلاف المحبوس الذي زاده الشارح (قوله لم يحميه) الا صوب حذفه (قوله  
 فيه تف المدي عليه) لعل المراد ١٢٤ باعتراقه ما علم مما مر أن يقول كان له على ألف مثلاً ونحو ذلك (قوله أي

لم يلزمه) أي القاضي (قوله) أي طلب منه احضاره  
 هذا التفسير يدل على ان  
 نائب فاعل استعدي  
 في المتن القاضي الجبار  
 والمجسور (قوله لكن  
 ذهب الولي العراقي الى  
 أن الاجرة أي اجرة العون  
 (قوله وقد مر أنه متى وكل  
 الخ) لم يجر هذا ولما الذي مر  
 أن الاجرة مؤثر بالتوكيل  
 (قوله من اذار الجماعة)  
 عمل نحو كل ذي مرج  
 كونه والظاهر أنه غير  
 مراد وبعبارة الرافعي والمدر  
 كالمرض وجس العظام  
 والظوف منه وقيد غيره  
 المرض الذي يعذبه بان  
 يكون بحيث يسوغ مثله  
 شهادة الفرع (قوله بخلاف  
 الختم) الظاهر أن المراد انه  
 لا يؤدي الى نقص (قوله  
 ولا يضر داره اذا كان  
 بأوجه غيره الخ) قال  
 الاذري وبوجهه ما بعد  
 الانذار المجمع دون اعظم  
 (قوله ولا يخرج الغير)  
 أي ليس للقاضي اخراج  
 غيره منها كاهله وأولاده

ما ذكرناه أ يضاً وقد اشار الشارح الى ذلك غير ان دعواه اصرحية عبارة الكتاب على الاصل  
 محل نظر لا يفتي (ولو ثبت) باقرار أو علم قاض أو يمين رد أو (بينه) ذكر ن عدلين دون غيرها  
 فيما يظهر (غلط) وان لم يكن فاحشاً (أو حيف) وان قل (في قصة اجبار نقضت) كما لو ثبت ظلم  
 قاض أو كذب شاهد ولا يخلف فاسم كقاض واستشكل ابن الرقعة بانه نقض للشيء بمثله ولا مرج  
 رد بان الاصل المحقق الشسوع فيرجح بقول مثبت النقص وخرج قوله اجبار ما اذا كانت  
 تعديلاً أو رداً فلا نقض فيها لانها بيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغير فيه لمرضا صاحب  
 الحق بتركه (فان لم تكن بينه وادعاه) أي أحدهما (واحد) من الشر بكن أو الشر كله على  
 شريكه وبين قدم ماداعاه (فله تخليف شريكه) انه لا غلط ولا زائد معه وأنه لا يستحق عليه  
 ماداعاه ولا شيئاً منه فان حلف مضت والحلف المدعي ونقضت كما لو أقر ولا تنفع الدعوى على  
 القاسم من جهة الحماكم لانه لو أقر لم ينقض نعم بحث الزركشي سمعها عليه رجا ان يثبت  
 حيفه فيرد الاجرة ويفرم كما لو قال قاض غلطت في الحكم أو تعمدت الحيف (ولو ادعاه في قصة  
 تراضي) في غير بوي بان نصبهما قاسماً أو اقسما بانفسهم أو رضياً بعد القسمة (وقلنا هي بيع)  
 بان كان تعديلاً أو رداً (فلاصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لرضا  
 صاحب الحق بتركه فصار كالأشترى شي أو غن فيه والثاني انهم انقض لانهم تراضيا لاعتقادهما  
 انها قسمة عدل أما بوي تحقق الغلط في وزنه أو كليه فالقسمة باطله بلا شبهة للربا (قلت وان  
 قلنا اقراران بان كانت الاجزاء نقضت ان ثبت بحجة لان اقراراً لا يتحقق مع الثبوت (والا)  
 أي وان لم يثبت (فيقص شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قصة الاجبار (ولو استحق بعض  
 المقسوم شائماً) كالثلث (يطلب فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة) والظاهر فيه انه يصح  
 ويختبر كل منظم (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في  
 الباقي لعدم التراجع بين الشريكين (والا) أي وان لم يكن سواء بان اختص بأحد النصيبين  
 أو همهما لكه في أحدهما أكثر (يطلب) لان ما سبق لسلك ليس قدر حقه بل يحتاج أحدهما  
 الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بى مثلاً  
 أحدهما أو كلاهما جرى هناماً فيما اذا بان فساد البيع وقد فصل ذلك لكن الاقرب عدم لزوم  
 كل شريك ههنا لأنه على ما ينص حصته من أرض نحو القطع واعلم انه قد علم مما مر انه سابقاً  
 ان القرعة شرط لعصمة القسمة وليس مراد احكامها فيهمه قوله السابق فيجوز المتنع فتعدل  
 السهام الخ فيجعل التعديل الاعند الاجبار ومفهومه ان الشر بكن ولو تراضيا بقسمة المشترك  
 جاز ولو بلا قرعة كافي الشامل والبيان وغيرها فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قطعه  
 فلما علموا قرعوه وصحت لكن من حين التقرب رفاه ان كبن ولو طلب من الحماكم شريكه قسمة

كما صرح به الاذري (قوله أو ادعى على غائب الخ) لعل الشارح غفلاً فادخل ادعى دون استعدي ما يابدهم  
 وان كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الا في بل يسمع يشته ويكتب اليه الخ اهذه لا يكون الا بعد الدعوى ولا  
 (قوله ما اذا كانت تعديلاً) أي ووقت التراضي (قوله أي أحدهما) غلط أو حيف (قوله وقد فعل ذلك) أي فيكلف القلع  
 بجائناً ولا يرجع عما أنفق (قوله من أرض) متعلق بزائد (قوله لكن من حين التقرب) أي فلو وقع منه تصرف فيما خصه قبل  
 التقرب وكان باطلاً

يكون بمجرد الاستعداد (قوله كما علم عا) أي في كلام المصنف أول الفعل انذهد مفهوما لأنه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط مسافة العدوى (قوله وبلفظ عليها) أي إذا اقتضى الحال التليظ كما في شرح الرض (قوله وأنهم كلامه ان كونه) أي المرأة (باب القسمة) (قوله الآن كان لهم في ذلك غبطة) محله ان لم يطلب الشركاء القسمة والواجب وان لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين كما في البهجة (قوله وان غاب ١٢٥ أحدهم) انظر هل يرجع هذا الى

مسئلة المتن (قوله من المتائل) هو راجع لما قبل كلام المتقال أيضا أي ادغير المتائل يمنع فيه ولو باذن الشريك (قوله وما قبض من المشترك) مشترك هذا في نحو الارث خاصة كأنهوا عليه وهو لا يختص بما اذا كان الشريك غائبا بل يجري أيضا فيما اذا كان حاضرا فحط الاستدراك الاستي

أنه اذا كان الشريك حاضرا

### كتاب الشهادات

جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها آيات كآية ولا تكتموا الشهادات وأخبار تكبر العصيين ليس لك الاشهادك أو يمينه وأركانها شاهد ومشهوده ومشهود به ومشهود عليه وصيغة وكها تعلم عما يأتي في الاصلية وهي لفظ أشهد لا غير كآياتي (شرط الشاهد) أوصاف تضمنها قوله (مسلم حكمك عدل ذمروه غيرتهم) ناطق غير مجبور عليه بسفه متيقظ فلا تقبل شهادة اصداد هؤلاء ككافرو ولو على مثله لأنه أشس الفساق وأما خبر لا تقبل شهادة أهل دين على غير دينهم الا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم فضعف وقوله تعالى أو آخران من غيركم أي غير عشرينكم أو منسوخ بقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ولا من فيه رق لنقصه ومن ثم لم يتأهل لولاية مطلقا ولا صبي ومجنون بالاجاع ولا فاسق لهذه الآية وقوله بمن ترضون من الشهادة وهو ليس بعدل ولا مرضى وما اختاره جمع كالأدعي والعزى لبعض المالكة أنه اذا عقدت العدة والعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل للضرورة مردود كما قاله ابن عبد السلام بان مصلحته يعارضها مقصده الشهود عليه ولا غير ذى مروءة لانه لا حياة له ومن لاحياهه يصنع ما شاء على غير صحيح اذ لم تنفع فاصنع ما شئت وسأني تفسير المروءة ولا هم لقوله تعالى ذلك أدنى أن لا ترتابوا والريبة حاصلة بالمتهم ولا آخر من وان فهم اشار به كل أحد اذا يتخلو عن احتمال ولا مجبور وسفه لنقصه وما اعترض به من انه لا حاجة لذلك كره اذ هو اما ناقص عقل أو فاسق كما مر في غير بيان نقص عقله لا يؤدي الى انه يمينه مجنون لانه مكلف ولا مغفل ولا أصم في مجموع ولا اعمى في مبصر كآياتي ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود عليه بحر وفهام غير زيادة ولا نقص ومن ثم كان المنجبه عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا يقاس بالولاية لضيقها ولان المدار هنا على عقده الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو غير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المتراءفين عن الآخر عند عدم الاجام كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهدوكمه أو قال قال وكنه وقال الآخر فوض اليه أو أنه قبل أو قال واحد قال وكنه وقال الآخر قال فوض اليه لم يقبل

في كتاب الشهادات (قوله كآياتي) أي في كلام الشارح (قوله أي غير عشرينكم) أي ومعناه من غير عشرينكم والمراد بهم غير الاصول والفروع ليوافق ما يأتي من قبول شهادة الاخ لاخيه (قوله أو منسوخ) أي والمراد به غير المسلمين لكنه منسوخ (قوله ومن ثم لم يتأهل لولاية مطلقا) أي عدلا كان أو غير عدل قنا كان أو مدبرا أو معصا مالية كانت الولاية أو غيرها (قوله الا مثل) أي ديننا

(قوله المشهود عليه) أي لكن رعاية ثلاث المصلحة قد تؤدي الى تعطيل الاحكام فيرجع منها على المشهود عليه ضرر لا يحتمل لان الغرض تعذر العدول (قوله لانه مكلف) أي وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق (قوله ومن ثم كان المنجبه عدم جواز الشهادة بالمعنى) أي ما كانت صيغة البيع مثلا من البائع يبع ومن المشتري اشترى فلا يمتد بالشهادة الا اذا قال اشهد ان البائع قال يبع والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال اشهد ان هذا اشترى هذا من هذا فلا يكتفي قننه له فانه يلفظ فيه كثيرا (قوله لم يقبل) أي في هذه الأخيرة

لا يجوز له الاستقلال بالقبض بخلاف ما إذا كان غائبا فإنه الاستقلال والاخا قبض مشترك في المسئلةين فقد نقل الشهاب بن قاسم عن شرح الروص في مسئلة الغيبة في الباب الرابع من أبواب الشهادة ان الغائب اذا حضر بشارة الحاضر فيما قبضه ولراجع ما مر آخر باب الشركة وما سياتي في الشهادات عند قول المصنف ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم لم (قوله منه حصة) هو جملته من مبتدأ وخبر وصف المذعي وليس قوله حصة فاعلا ثبت (قوله لان حصة تزم بنفس قوله) ويجري ذلك أي عدم القبول (قوله ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي) أي ما لم يرجع أحدهما أو شهد بما قاله الآخر أخذ بما قبله (قوله لفتاويه) ١٢٦ أي فيما اتفعا عليه من المعين (قوله جاز انعماده) أي وترك الشهادة وقضية

قوله جاز ان له الشهادة بما بنا في اخبار العدل ولو قيل بامتناع الظنه بطلانها لم يعد ويحتمل ان يحمل عليه قوله جاز لانه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب (قوله زمة الاخبار به) وفائدة ذلك ان الحاكم ثبت في بيان الحق لاحتمال أن المشهود عليه أقرب نسباً أو طائفاً به الحق عليه مع كونه في الواقع غير ثابت (قوله ولا يقدح في ذلك عدمهم الخ) أي لجواز ان المراد ان كل ما فيه وعيد شديد كبيرة وان ما ليس فيه ذلك فيه تفصيل (قوله ورقة) عطف تفسيرى (قوله واعترض بشموله صفات الخمسة) كسرة لفظة (قوله واعترض بشموله) لعله بعدم شموله وسيأتي في كلامه ان الاصرار على الصغيرة لا يصبرها كبيرة حقيقة

لان كلا أسند اليه لفظا مغاير الا سخر وكان الغرض انهما اتفعا على اتحدا. اللفظ الصادر منه والا فلا مانع ان كلا مع ما ذكر في مرة يؤيد ذلك قولهم لو شهدوا واحديهم وأخر بالاقرار به لم يلقا فلورجع أحدهما أو شهد بما شهد به الآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامرين ويجري ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندى طلاق فلانة والآخر ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي بخلاف قول واحد ثبت عندى طلاق فلانة والآخر ثبت عندى طلاق هذه وهي تلك فانه يكفي اتفعا وقول الشيخ تبعاً للفرق في تليق الشهادة ولو شهدوا واحداً بقراره بانه وكفه في كذا والآخر باقراره بانه اذن له في التصرف فيه أو ساطعه عليه أو فوضه اليه لفتت الشهادات ان لان النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد أو شهدوا احديهما قال وكلت في كذا وآخر بانه قال سلطتك عليه أو فوضته اليك أو شهدوا احداً باستيفاء الدين والآخر بالاراء منه فلا يفتان انتهى محمول تهليله المذكور على ما قرره من جواز التعبير عن المجموع بقراده المساوي له من كل وجه لا غير ولو شهدوا واحداً بالف وأخر بالفين ثبت الالف وله الخلف مع الشاهد مالا لالف الزائد به يعلم صحة قول العماد ولو شهدوا احديهما وكفه يبيع هذا وآخر بانه وكفه يبيع هذا وهذا الفتاويه وان استقر به المهرى ولو أخبر الشاهد عدل بانه في شهادته جاز له اعتماد ان غلب على ظنه صدقه والا فلا يؤخذ ذلك من قول الورد رحمه الله تعالى لو أخبر الحساكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توفى عن الحكم والا فلا من شهد بقراره مع علمه باطنياً بخلافه زمة الاخبار به (وشروط العدالة اجتناب) كل كبيرة من أنواع (السكران) اذ من تنكبها فاسق وهي ما فيه وعيد شديد بنص كتاب أو سنده ولا يقدح في ذلك عدمهم كبرائيس فيها ذلك كالتظاهر أو كل علم الغتير بروقيل هي كل جمعة تؤذن بقلة أكثر من تنكبها بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله صفات الخمسة وقيل هي ماوجب الحد واعترض بشموله الاصرار على صغيرة الآتي (و) اجتناب (الاصرار على صغيرة) أو صفات من نوع واحد أو أنواع بان لا تغلب طاعة معصية فهو فاسق وبوجه ضبط التلبه بالعدم من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة نواب في الأولى وعقاب في الثانية لان ذلك أمر آخر ولا يتعلق به بما نحن فيه وهذا أقرب من ضبطه بالعرف وفي المختصر ضبطه بالظهور من حال الشخص والوجه انه لا يجري ذلك في المروءة والمخلص بها فان غلب الاول لم يأثر الاوردت شهادته بل متى وجد خارمها كفي في ردّها وان لم يتكرر ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها تنكبها لا تدخل في العدل لا ذهاب

وان سقطت به العدالة وعليه فلا اعتراض (قوله من جاني الطاعة والمعصية) أي بان يقابل كل طاعة التوبة بمعصية في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت المعاصي في باقيها بحيث لو قوبلت جملته المعاصي بجملته الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلاً (قوله فان غلب الاول) أي المحافظة على مروءة امثاله (قوله بل متى وجد خارمها كني) لعل المراد بوجود الخارم ان يوجد منه ولا تغلب المروءة عليه فقد شهد انه وان لم يتكرر ذلك الخارم فلا ينافي ما قدمه من أنه اذا غلبت المروءة على ما يحتمل ان ترد شهادته لان ذلك المحل مع غلبة المروءة لا يعد خارماً لكن في سم على ج بعد قول ج ويجري الخ مانعه والوجه انه لا يجري بل متى وجد خارم ردت شهادته وان لم يتكرر شرح مر اه

قوله) في الخفة قبل هذا ما نصه لانها حكم ثم قال لان قسمة الخ فقولها لان قسمة الخ لتعليل لكونه ما كما فعله سقط من نسخ  
الشارح) قوله أو منع (الخذلته) لعل منع مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير القسم (قوله فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب  
الذين يقصد قصر المتن عليه فيكون قوله أو كان ثم ما هو أهم الخ قد راز أن على مفاد المتن نقضت النكته التي لاجلها حذف  
المصنف هذا التبدل فكان المناسب غير هذا الحل (قوله ولا ينصب حينئذ) أي حين ١٢٧ اذ لم يكن بيت مال كما صرح

بذلك صنيع الخفة (قوله  
اما مرتباً) بان استأجره  
واحدة لا فراز حصته  
ثم آخر كذلك وهكذا كما  
صوره الزبدي (قوله على  
حسب الحصص مطلقاً)  
أي سواء اسمى كل قدر  
أم لا فالطلاق في مقابلة  
تفصيل المتن ومعلوم مما  
انه في قسمة التبدل يكون  
على حسب الحصص  
الحادثة لا الأصلية ويعلم  
هذا من التعليل المار  
أيضاً (قوله لان العمل في  
النصب القليل كوفي  
الكثير لا يخفى مصادمة  
هذا التعليل المار وقد علل  
الحلال هنا بقوله لان

(قوله لا تقبل شهادته)  
أي وان كانت صلاته  
محصنة حيث اعتقد ان  
الكل فرض أو ان بعضها  
فرض والاخر منه من  
غير تعيين (قوله ان ذلك  
كبيرة) خلافاً لـ (قوله  
ويحرم اللعب بالنرد)  
وهو المسمى الآن بالطاولة  
في عرف العامة (قوله  
ومن القسم الثاني) أي  
كل ما معتقده التضمين

التوبة العصىة أثرها رأساً وما قبل من قوله والاصرار من باب عطف الخاص على العام لما  
تقرر من أنه ليس المراد مطاقه بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات وهذه احينئذ كبيرة  
محل نظر لان الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وانما يلحقها بما في الحكم فالعطف صحيح  
ولا حاجة الى التاويل ولا يعارض ذلك قول جمع كان عباس والاشعري والاستاذاني امحق  
ليس في الذنوب صغيرة لانهم انما كرهوا اتسمية مصيبة الله صغيرة اجلالاً له مع اتفاقهم على أن  
بعض الذنوب يقدر في العبد الله وبعضها لا يقدر فيها وانما الخلاف في التسمية والاطلاق واعلم  
انه يصح ان يكون تركه لم يمتنع عليه صفة ما هو فرض عليه كبيرة لكن من المسائل  
الظاهرة دون الخفية نعم ما صرح في شروط الصلاة في العاصي الذي يعتقد ان جميع أفعاله  
فرض الخ هل يكون تركه تملكه ذلك كبيرة أو لا محل نظر والوجه كما اقتضاه اقتناء الشيخ بان من  
لم يعرف أركان أو شروط نحو الوضوء والصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة (ويحرم اللعب  
بالنرد على الصحيح) خبر مسلم من لعب بالنرد فكان غشاً غشياً به في لحم خنزير وروى عنه في رواية  
لأبي داود فقد دعى الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطرنج بان معتقده الحساب الدقيق  
والفكر الصحيح فبعض الفكر نوع من التدبير ومعتقد النرد الخنزير والخمير المؤدى الى  
غاية من السفاهة والحق قال الراعي ما حاسبه ويقاس به ما من معناه من أنواع اللهو وكل  
ما اعتد الحساب والفكر كالمقالة حفر أو خطوط ينقل منها الواسع الحساب لا يحرم  
ومحله في المقالة ان لم يكن حاسباً يتبعها ليجرجه الطاب الا في الاحرام وكل ما معتقده  
التضمين يحرم ومن القسم الثاني كما أفاده السبكي والزركني وغيرهما الطاب وهو عصى صغار  
نرى وينظر للونها ويرتب عليه مقتضاه الذي اصططحو عليه ومن ذلك أيضاً الكعفة ويجوز  
اللعب بالحمام والخاتم حيث خليا عن عوض لكن متى كثر الاول ردت به الشهادة لما عرف من  
أهل بلد من خلعتهم جلباب النساء والمروعة والتعصب ويقاس بهم ما كثر واشتهر من أنواع  
حدث كالجرى وجعل الاحمال التقيسة والنطاح بنحو الكباش وغير ذلك من أنواع اللهو  
والسفه ومقابل الصحيح انه مكروه فقط (وبكره) اللعب (بشطرنج) بكسر أوله وقصه  
مهما ومما لا يلهي عن الذكر والصلاة في أوقاتها الفاضلة بل كثيراً ما يستغرق فيه لاعبه  
حتى يخرجهم عن وقتها وهو حينئذ فاسق غير معذور بنسيان كذا ذكره الاعشاب والحاصل  
ان التفتلة نشأت من تعاطيه الفعل الذي من شأنه ان يلهي عن ذلك فكان كالتعمد لغوته  
ويجوز ذلك في كل هو ولعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأنيلاً يستولى عليها حتى  
تشغل به عن مصالحها الاخر ويقوم محل ما تقرر من الكراهة ادالعه مع معتقده حله والاحرام  
كما رجع متأخر ولان اعانته على معصية حتى في ظل الشافعي لان اعتقاده يلزمه العمل  
باعتماد امامه وانما اعتبر في الحاكم اعتقاد نفسه لا الحاصم لانه ملزم ولو نظرت لاعتقاد الخصم

ظاهره ولو بلا مال فصرم و يؤيده التقييد بالحمام وما بعده بالخلع عن العوض لكن قد يقضى كلامه في المسابقة جوازه  
حيث خلان العوض (قوله ومن ذلك أيضاً الكعفة) وهي أوراق فيها صور اهج (قوله ويقاس بهم) أي بأهل الحمام  
أي في رد الشهادة فقط اما الجرى فقد يحرم ان ترتب عليه اضرار للنفس بلا غرض (قوله غير معذور) أي المراد من قوله  
ويقاس بهم ما كثر الخ



العمل يقع لهم جميعاً (قوله لان الجاهل مذكر) أي كما نثبت أي وقد نظرنا الى جهة تذكره (قوله لان شرط المبيع الانقضاء به مالا) انظره مع ما مر من جواز نزعوا بخش الصغير (قوله وكذا عكسه) أي قسمة البناء أو الغرض (قوله لكن يضرم بدل ما استوفاه) كان الاولى هنا الاظهار أي يضرم المستوفى بدل ما استوفاه (قوله تالو غابوا كلهم أو بعضهم) يتألم (قوله ان آراء مصالحة) لفظ مصالحة ساقط ١٢٨ في بعض النسخ وكذا الباء في قوله بان لم يوجد (قوله وانه لو طاب كل منهم استخبار حصة

غيره) أي بان قال كل منهم أنا استأجر ما عدت احصى (قوله فان كان ثم اجنبي قدم) انظر هل يشترط ههنا ان يكون مثلهم (قوله

(قوله وهذا) أي تعالى العقود الفاسدة (قوله صغيرة) نقل من ج في الزواجر تعالى العقود الفاسدة كبيرة فليراجع (قوله أو لعبه على الطريق) ظاهره وان لم يكن الفاعل عظيماً وينبغي ان يحصل ذلك

حيث تكرر (قوله وهو ما يقال خلف الابل) ويستثنى هذا من الفناء الآتي كما تأتي الإشارة اليه في قوله قال الاذري اماما اعتيد الخ (قوله انه يثبت التفاسق) أي من انه يثبت الخ أي يكون سببا لحصول التفاسق في قلب من يفعله بل أو من يستعنه لان فعله واستماعه يورث منكرا واستغلاجا يفهم منه كراهة النساء وغير ذلك وهذا أقدم يورث في فاعله ارتكاب أمور تحصل فاعله على أن يظهر خلاف

تعطل القضاء لانه يلزمه الانكار عليه لما مر من ان فعل ما يعتد حرمته يجب الانكار عليه ولو بمن يعتد باحته (فان شرط فيه مال من الجانبين فحرام) محرم وان كان من أحدهما ليذهبه ان غلب وعكسه ان غلب فليس بقمار لكنه عقد مسابقة على غير آلة قتال فهو محرم من جهته اذا تعامى العقود الفاسدة حرام وهذا كما قبله صغيرة لكن أخذ المال الكبيرة وعبر بقمار محرم احتراز عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم هو ما اقترن بالشرط بخ لا هو فانه لا يتغير بذلك نرد الشهادة به ان اقترن به أخذ مال أو غش أو دوا م عليه قال الماوردي أو لعبه على الطريق أو كان فيه صورة حيوان كما قاله غيره ومن ثم صرح بعضهم بأنه يحرم اللعب بكل ما في آتته صورة محرمة (ويباح الحداة) يضم الحاء بالمد (وسماعة) واستماعه لما فيه من ايقاظ النوم وتنشيط الابل للسير ولانه صلى الله عليه وسلم اقر فاعله وهو ما يقال خلف الابل من رجز ونحوه وهذا أولى من نفسه به انه تحميم الصوت النخب بالشعر الجائر (ويكره الفناء) بكسر أوله وبالمد (بلا آله وسماعه) يعني استماعه لا بمجرد سماعه من غير قصد لما صرح ابن مسعود ومنه لا يقال من قبل الرأى فيكون في حكم المرفوع انه يثبت التفاسق في القلب كما يثبت الماء البقل وما ذكرناه في موضع من حرمته محمول على ما لو كان من أمره أو اجنبية خاف من ذلك الفتنة قال الاذري اماما اعتيد عند محاوله حمل وجل ثقل كداء الامراب لابلهم وغشاء النساء لتسكين صغارهم فلا شك في جوازه بل وعابذ بذا انشط على سبيل أو رغب في خبر كداءه في الخ والفرز وعلى هذا لا يجعل مجامع بعض النساء ومتى اقترن بالفناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة فقط وبقاء الفناء على الكراهة ويؤيده ما مر من الامام في الشرط مع القمار وليس تحميم الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فان طعن فيه حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم الاذلال والاطلاق الجمهور كراهة القسم الاول مرادهم بها كراهة التحريم بل قال الماوردي يفسق القارئ بذلك ويأثم المستمع لانه عدل به عن شيء القويم (ويحرم استعمال آلة من شعار الشربة كطنبور) يضم أوله (وعود) ورباب وسنطير وجنك وكعبة (وصنغ) يفتح أوله وهو صفر يجعل عليه أو ثار يضرب بها أو قطعتان من صفر تضرب احدهما بالآخرى وكانها حرام (ومر مار عراقي) وصارت أنواع الاوتار والمزامير (واسماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كتب الخ لولا سيما من قرب عهد بها ولانها شمار الفسقة والقبيح بهم حرام خرج باسماعها سماعهم غير قصد فلا يحرم وحكاية وجهه جعل العود مودودا وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع فيه كلام ابن حزم وأبا بيل ابن طاهر وكذب الشنيع في تحليل الاوتار وغيره ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مع انه مردود القول عند الاثمة وقيل بالغ بعضهم في تعفيه وتصليله سيما الاذري في توسله وكل ذلك لا يجب الكف عنه واتباع ما عليه أعاه المذهب

ما يبطن (قوله لا يقول به أحد من القراء حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردي الاربعة الخ (قوله بل قال الماوردي يفسق) بهذا جزم ابن الجوزي في النشر لكن قال ج في الفناوى الهدية المعتمد الفسق مع كونه حراما (قوله ويأثم المستمع) أي اثم الصغيرة (قوله لانه عدم به عن شيء) أي طريقه المستقيم (قوله وهو صفر) أي نحاس (قوله تضرب احدهما بالآخرى) وهو ما يستعمله الفقراء المشهورون في زمننا المسمى في عرف العامة بالكاسات

فان تعذر ايجاره) هو قسم قوله اجبرهم الخ (قوله ولم ير) أي كالعرفي سنبهه بخلاف نحو الشيعي (قوله ان كتب اسم الشركاء) أي ان أراد ذلك (قوله بنظر القاصم) أي لا ينظر المخرج (قوله ومن يسد أبه هنا) أي في التسمية (قوله لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الأسماء الخ) لا ينبغي ان هذا القاصم كان يقتضي التعيين لا مجرد الاول به على ان هذا المحظور منتف بالاحتراز الاتي وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع لصاحب النصف فيقتارعون في أنه يأخذ معه السهمين قبله أو بعده (قوله قبل البناء أو بعد الهدم) أي لانه اذا اختلفا في هذا التصور ارتفعه ١٢٩ بما يخرج له وان كان قليلا (قوله

وقد تغفل الامام عن الاحتساب انهما الخ) كان هذا مسئلة مستقلة وقد مرث أيضا (قوله يمر كل منهما) حق العبارة كل منهما وكذا اقبابا في (قوله في المني فطلب جعل كل واحد) أي على الاجام بحسب ما تقتضيه القرعة كالايحني (قوله ان كانت اقرازا أو تعديلا) أي بخلاف ما اذا كانت رد اذا لا اجارها (قوله الوجهان المتقدمان) لعل مراده المتقدمان في كراه العقب أي بالزمان أو المكان وان اختلفت الكيفية في الاتي وعبارة الروض تقسم المتافع مهاباة مياومة (قوله وهي الشبابة) هي المسماة الآن بالعاب (قوله في لقائه مع الآلة) أي فاذا اجتمعت مع الدف حرمت دونه (قوله ويجوز دق) وهو المسمى الآن بالطار (قوله حين يني) أي دخل بها (قوله وقول بالتي) أي الكلمات التي (قوله من كل سرور) قد

الاربعة وغيرهم لما افتراه أولئك نعم لو أخبر طبيبان عدلان بان المريض لا ينفعه لمرضه الا العود حمل بخبرهما وحل له استماعه كالتدوي ببعض فيه انخرع على هذا يحمل قول الحلبي يباح استماع آله اللهوا اذا اغتقت من مرض أي لمن به ذلك المرض وتعين الشفاعة في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ ابن اسحق الشيرازي انه كان يسمع العود من جملة كذبه وهموره ولا يحمل الاعتماد عليه (لارباع) وهي الشبابة سميت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا الراسل لا يلعب له رجل براع فلا يحرم (في الاصح) خبر فيه (قلت الاصح تحريمه والله أعلم) لانه مطرب باقتراذه بل قيل انه آله كانه لجميع النعمات الا يسير اخرهم كسائر الزمير وغير المروي في شبابة الى اهي منكروه بتقدير رخصته فهو دليل التحريم لان ابن عمر سد اذنيهن عن سماعها ناقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استعبر من نافع هل يسميها فيستدعي سد اذنيه فلما لم يسمعها اخبره فترك سد هاهنا فويل بأمره بالا فاهاهنا بديل قوله لا تسمع ولم يقل له استمع ولقد اثنى خطيب الشام الدواني في تحريمها وتقرير رآلته ونسب من قال بجلها الى العلط وانه ليس معه دوا من المذهب ونقل ابن الصلاح انه اذا اجعت مع الدف حرما بالاجماع عن يعقوبه وفيه ماصر عن الامام في الشرع مع القمار وعن الزكشي في الغناء مع الآلة وما حكي عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيود من انهما كانا يسمعان ذلك فكذب (ويجوز دق) أي ضربه واستماعه (لعرس) لانه صلى الله عليه وسلم أقر جريان ضربين حين نبي على على فاطمة كرم الله وجههما بل قال لمن قالت وفيما نبي يعلم ما في غد هي هذا أو قول بالتي كنت تقولين أي من مدح بعض المقتولين بدمر وضع خبر فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف وروي الترمذي وغيره خبرا علموا هذا الفكاح واجماوه في المساجد واضربوا عليه بالدف وقد أخذ الغوي وغيره من ذلك نذبه في العرس ونحوه (وختان) لان عمر رضي الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره في غيرها (وكذا غيرها) من كل سرور (في الاصح) خبر انه صلى الله عليه وسلم لما رجع الى المدينة من بعض مغازيه قالت له جارية سوداء اني نذرت ان ردك الله سالما ان اضرب بين يديك بالدف فقال لها ان كنت نذرت أو ف بنذرك والثاني المنع ومحل الخلاف كما يحسنه البلقيني اذا لم يضربه لتعوقدوم عالم أو سلطان ويباح أو يسر عنده من قال بنسبه (وان كان قسه جلاجل) لا طلاق الخبر ودعى انه لم يكن بجلاجل الى اثباته وهي اما نحو خلق تجعل داخله كدف العرب أو صنوج عراض من صفر تجعل من خروق دائره كدف الجهم وقد جزم جعل هذه في الحواوي الصغير وغيره ومنازعة الاخر في فيه بانه أشد اطرابا من الملاهي المتفق على تحريمها ونقله عن جرح حرمته مردودة وسواء ضرب رجل أم أنثى وتخصيص الحلبي حله بالنساء مردود بما افاده السبكي (ويحرم ضرب الكوبة) ضم أوله واستماعه ايضا (وهي طبل)

فما به ثامن يفهم تحريمه لالتسب أصلا فليراجع ولا بد منه لانه لعب مجرد (قوله انصو فدوم عالم) أي الا فو جازة قطعوا بنبي ان من انصو لاند كور ما حدث للمسلمين من السرور بالفتح سنة ثمانين وألف في رابع وبيع الاول فضرب له بالدف (قوله ومنه أيضا الوجود في زمنا) فاد التعبير عنه ان الكوبة لا يتحرم في ماسد أحد طرفيه بالجد دون الآخر بل هي شاملة لذلك وما لو سطر فاه معا

ومشاهدة ومساواة وعلى أن يسكن أو يزعم هذا مكانا وهذا مكانا (قوله وما انتفضت عبارة الروضة وأصلها الخ) عبارة  
الانتفضة قبل وما انتفضت عبارة الروضة وأصلها المحرر من رد الالف خطأ اه وصوابه غير مراد انتفضت عبارة الانتفضة (قوله  
وما يمكن قسمته ردا وتعدى الخ) أى إذا كان بعض الأرض حراما وبعضها حراما وبعضها ضيقا وبعضها قويا وبعضها فيه

(قوله حل ما سواه من الطبول) ١٣٠ دخل فيه ما يضرب به الفقرا ويسمونه طبل الباز ومثله طبله المصغر فهما

جائزان (قوله وان كره  
لفغيرهم) عبارة مع يدل  
قوله وان كره الخ نواب قلنا  
بكر اهته التي جرى عليها  
جمع وهي واضعة وأما  
ما ذكره الشارح فلا ينظم  
بظاها مع قوله أو لا ملا  
يصرم ولا يكره (قوله  
والاوجه خلافه) أى  
لكن زوجه الشهادة كما  
يأتى (قوله وهو واضح)  
قد يتوقف في كونه واضح  
بلى في عنده مع تفسيره  
بالمشبه بالنساء فإنه يقتضى  
تعين الكسر إلا أن يقال  
في توجيه التعليل غير  
الفاعل يشبهه الفاعل  
بالنساء في معنى مشابه  
بالنساء (قوله وهىئة)  
أو أو بمعنى أو (قوله  
واستشهد) أى طلب من  
بعض الصحابة أن يذكره  
(قوله كذا أن يسلم) أى  
أمية (قوله الآن يجهوى  
شعره) ليس يفيد (قوله  
لا تخوزان محصن) أى فلا  
يلحق بالحرى (قوله دون  
اتم منتهى) إلا أن يكون  
هو المذبح له فيكون غم  
اشد اه مع (قوله أى

طويل (ضيق الوسط) أو واسع الطرفين ومنه أيضا الموجود في زمننا ما أحدث فيه أو سعى من  
الآخر الذى لا جلد عليه نلبر ان الله حرم الخمر والميسر أى القمار والكلوبة ولأن في ضربها  
تسميها بالخنسب اذ لا يتأدها غيرهم وتفسيرها بذلك هو الصحيح وان قسرها بعضهم بالترد  
ومقتضى كلامه حل ما سواه من الطبول وهو كذلك وأن أطلق العرافون تحريم الطبول  
واعتمده الاسنوى وادعى ان الموجود لا يمتد إلى المذهب تحريم ما سوى الدف من الطبول  
(لا الرقص) فلا يحرم ولا يكره لانه مجرد حركات على استقامة واعوجاج ولا قراره صلى الله عليه  
وسلم الحشنة عليه في مسجد يوم عيه واستثناء بعضهم أرباب الاحوال فلا يكره لهم وان كره  
لتفسيرهم مردود كما أفاده البقنى بأنه ان كان عن رؤيتهم فهم كغيرهم والى يكونوا كلهم  
ويجب طرد ذلك في سائر ما يحكى عن الصوفية مما يخالف ظاهر الشرع فلا يصحج به نعم لو كثر  
الزهر حيث أسقط المروءة حرم على مقاله البقنى والاوجه خلافه (الان يكون فيه تكسر  
كفعل تخنث) بكسر الون وهذا أشهر وقضاه هو واضح فحرم على الرجال والنساء وهو من  
يخلق بخلق النساء حركة وهىئة وعليه حمل الاحاديث بلفظه أمان من يفعل ذلك حلقه من غير  
تكليف فلا ياتى به (ويباح قول) أى انشاء (شعر وانشاءه) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم  
كان له شعره بعضى الهم كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضى الله عنهم واستشهد  
من شعر أمية بن أبى الصلت ما يفتى أى لأن أكثر شعره حكم وأمثال ونذكر كبر بالعت وهذا  
قال صلى الله عليه وسلم كذا ان يسلم وروى الضارى ان من الشعر الحكمة واسقط المواردى  
منه ما حذر عن معصية أو حث على طاعة (الان يجهوى) في شعره معينا فيحرم وان صدق أو  
عرض به كفى الشرح الصغبر وترديه شهادة فلا بد من مسلم أو ذميا أو نكروا خلاف الحظرى  
وبقي الحاق المرتد لا تخوزان محصن وغيره من غير مفسق وبغير مبتدع ببدعة واثم حاكمه  
دون اتم منتهى (أو يخنس) يضم أوله وكسر ثالثة أى يجاوز الحد فى الاطراف المدح ولم يمكن  
جملة على المبالغة فيحرم أيضا لكونه حينئذ كذا وترديه الشهادة حيث أكثر منه (أو يعرض  
بأمره معينة) باريد كرسفانها من تخوضن وطول وغير ذلك لما فيه من الابداء وهذا  
السبب ذوا وصف الاعضاء الباطنة نعم لو كان ذلك من حليته بجامن حقه الاختفاء كره وودت  
به شهادة أيضا ومثل المرأة في ذلك الأمر ونخرج بالمعينة غير هافلا اتم فيه عرض الشاعر  
تخصيب صنفته لتحقيق المذكور فيه نعم يقع بعض نسخة الشعر انصب فرش تدل على  
التميين وهو في حكم المعين (المروءة تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه) لاختلاف العرف في  
هذه الامور غالبا بحسب اختلاف العادات فانها مكره راحة في النفس لا لتغيير بعض منافعها  
والمراد بذلك تخلفه بخلق أمثاله المباحة غير المزرية فلا تظن خلق القلادة في ربة النجاء ونحوها  
(قالا كل في سوق الماشى) فيه (مكشوف الراس) أو البدن غير المورو أو كشف ذلك فيه

يجاوز الحد في الاطراف) مبالغة (قوله كره) ويبنى أن يكون محل الكراهة ما لم يتأذى بظاها وهوالا حرام وان  
(قوله والمروءة) يفتح الميم وكسر ها وبالمعنى من ترك مع ابد الحيا او املأه انسانية الخ اه تلبس في وفى المصباح والمروءة  
آداب نفسانية تحيل مرءتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجبل العادات يقال مرءا الانسان فهو مرءى  
مثل قريب فهو قريب وقول التمساني وكسر هاله وضحاها (قوله ونحوها) أى ان فعله يسقط المروءة

مغير بالبناء وبعض فيه بناء لا مشعر أو بعضه على مسيل ما أو بعضه ليس كذلك كصور ذلك الماوردي وهو صريح في أن جميع صور التعديل يتأتى فيه الرفع فراجع (قوله) والاشتراط اتفاقها الخ (في هذه العبارة غلط وعبارة الماوردي وغيره إذا كانت الاضحا تصح قسمتها بالتعديل وبالرفع أي أحدهما إلى التعديل ١٢١ والآخر إلى الرفع أن جبرنا على قسمة

التعديل أي كاهو المذهب

(قوله) وقيل به (الشرب) يؤخذ منه أن ما جرت به العادة من شرب القهوة والدخان في سوتها أو على مساطبها يتجلى بالرواة وإن كان المتعاطي لذلك من السوق الذين لا يمتنعون ذلك (قوله) بحيث لا ينظره غيره أي من المارين أوالوطظرون من دخل ليا كل أيضا فينبغي أن لا ينظر بالرواة (قوله) ووضع يده (عطف على ما قبله) (قوله) بمحضرة الناس أي ولو محارم لها أوله (قوله) بمحضرة ما أي بقصد ذلك سواء فعل ذلك لطلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرد البساطة (قوله) فلا يمتنع تكرره هذا المخالف لما تقدم في قوله بل متى وجد خارمها كفي في ردّها وإن لم يكرر بناء على ما فهمه سم على حج كما تقدم نقله عنه ثم وقد تقدم ما فيه (قوله) اتفاقه ليس حل التمتع أي أو يقال غرضه اتفاقه الكفار وأما أرذلهم (قوله) وليس فيه قباء

وإن لم يمش وكان من لا يليق به ذلك يسقطها لغيره لا كل في السوق دناءة وقيل به الشرب إلا أن صدق جوعه أو عطشه فعم لو أكل داخل حافوت مستتر بحيث لا ينظره غيره وهو بمن يليق به أو كان صائغا وقصد إليه أدركه سنة الفطرا نجه عذره حينئذ (وقيلة زوجه أو أمة) في ضوعها إلا رأسها ووضع يده على خصوصها (بمحضرة الناس) أو أجنبي يسقطها بخلاف ما لو كان بمحضرة جواربه أو زوجه أو أوجهه أن تقبيله البسطة جلالتها بمحضرة الناس أو الاجنبيات يسقطها لئلا تله على الدنائة وإن توقف فيه اليقيني (واكتار حكما كان مضحكة) للحاضرين أو فضل خيالات كذلك بحيث يسير ذلك عادة له يسقطها لغيره من تكامل الكلمة بضمك بها لجاهل بهوى بها في النار سبعين خيرا وتقييده الأكتار بهذا يفهم عدم اعتباره فيما قبله وما بعده والأوجه كما قاله الأدرسي اعتبار ذلك في الشكل لا في نحو قيلة حليته بمحضرة الناس في طريق مثلا فلا يستبرئ تكرره واعتراض بتقبيل ابن عمه الأمة التي خرجت له من السي وأجيب عنه بأنه مجتهد فلا يعترض بضعفه على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكون الباقيين عليها بل في سقوط الرواة وسكوتهم لا يدخل فيه على أنه يحتمل أنه اتفاقه ليسين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء وفيه واقعة حال فعليه بحمله فلا دليل فيها أصلا (وليس فيه قباء ونفسوة) وهي ما ليس على الراس وحده وتأجرب نحو جوارب وتزأب وهذا جواب نحو عالم ونحو ذلك من كل ما يفعله (حبث) أي جعل (لا ابتعاد) مثله فيه (واكتاب على لعب الشطرنج) أو فعله بنحو طريق وإن قل (أو) على (غناء أو) على (حماة) أي استماعه واتخاذ أمة وامرأة لتغني للناس ولو من غير اكتاب (وادامة رقص) ممن يليق به أمانته وفيه يسقطها منه مرة كما يعلم من قوله والأمر إلى آخره ومدالرجل بمحضرة من يمتنع منه من غير عذر (يسقطها) لما فلا ذلك كله لها وما يمتنع من الرضي من أن اتخذ الأديمين الفناء المباح حرفة لا يسقطها إذا لاق به رده الزركي ينص الشافعي رحمه الله على ردّها عنه ما جرى عليه الأصحاب لانه حرفة دينية ويعد العرف قاعا بل لا يحياه وعلم عاتق ران الواو في كلام المصنف يعني أو أعلم أنه قد احتلف في نفاطى حارم الرواة على أوجه أو جهه أو مومته أن ترتب عليها ردّها هذه تعلقته وقد ذلك لانه يحرم عليه التمسك في اسقاط ما تحمله وصار أمانته عنده لغيره والأفلا (والأمر فيه) أي جميع ما ذكر (بمختلفا) بخلاف (الاختصاص) والأحوال (والأماكن) فحذر جميع ذلك على العرف كما هو الذي يستفهم من شخص وفي حال أو مكان مالا يستفهم من غيره أو فيه (وحرفة دينية) بالهجر (كحماة وكس ودين) وجروسة وحياكة وجزارة وكسامة حمام (ممن لا يليق) عادة (بيسقطها) لانه يشعر بقلة البالات (فان اعتادها) أي لا تلبث به (وكانت) مباحة موقعا كانت حرفة أبيه أم لم تكن كما رجحه في الروضة قد ذكره هنالكان القسالب كون الولد يبيع حرفة أبيه (فلا يسقطها) (في الأصح) لا لتشاء تعبيره بذلك والثالث في نعم لها مأمور حرفة محرمة كصوترو ومضيق فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال

أي ما لو طه (قوله) وهي ما ليس على الراس وحده) بيان لراد منها هنا والأوجه ما لا ينقد بذلك بل يشمل ما لو لم يسألوا لف عليها عما (قوله) ممن يمتنع أي المأذ بمسبب العادة (قوله) وفي كلام المصنف أي من قوله فلا كل في سوق الخ (قوله) وحرفة دينية أي مباحة لما أتى من قوله أماذا حرفة محرمة الخ (قوله) وكذا (بضم الكاف) قاله في المصباح (قوله) ممن لا يليق أي سواء كانت حرفة أبيه أم لا اعتماد مثله فعلها أولا

أجيب الداعي إليها والافتقار إلى تراضيها باحداهما (قوله وشفعة) أي الشريك الثالث كما إذا تقام شركاه حصصهما في شركتهما مع أحدهما رضاه كما ورد بذلك الأذري (قوله لأن كلامهما المتفرج) لم يجب عن اشكال القرعة (قوله فان صدر من اثنين) صادق بما إذا تعدد السيل وبما إذا تعدد فانظر مع قول الشارح إلا في أن كلامه متدافع في ذلك (قوله وأنه أطاق الخلاف) هنا سقط من النسخ ١٣٢ وبإشارة التفتة وأنه أطلق الخلاف ومجمله حيث حكموا فاسما فان تولاهما

الزركشي ومما عمت به السلوى التكسب بالتهادة مع ان شركة الابدان باطلة فتصدق في العدالة لاسيما اذا منعنا أخذ الاجرة على الضم أو كان يأخذ ولا يكتب اذ نفوس شركائه لا تطيب بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق فيه أن يشتري الورق شركة ويكتب ويقسم لكل على قدر ما يخصه من ثمن الورق فان الشركة لا يشترط فيها التساوي في العمل انتهى وفيه نظر لا يخفى (والتهمة) بضم فتخ في الشاهد (أن يجز) بشهادته (إليه) أو إلى من لا تقبل شهادته (نفسا أو بدفع) بها (عنه) أو عن ذكر (ضرا) وحده وثما قبل الحكم مضمرا لا بعده فلو شهد لأخيه بمال غائب وورثه قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذه والا فلا وكذا لو شهد بقتل فلان لأخيه الذي له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم (فقد شهادته لعمده) أي المأذون له في التصار وغيره وتقيده الأصل له بالاول مثال اذا ما شهد به يكون له وقضيته قبوله له بأن فلا نافذ فهو كذلك كاجتهه الملقني (ومكانه) لأنه ما كفه علقه بماله بدليل منه له من بعض التصرفات ولأنه يصدر العود إليه بهجز أو يجهز وشريكه في الشترك حيث قال أنسا وبينما يخالف ما قال في وز لا يدفعه بالنسبة ليدل أنه نعم يعتبر أن لا يعود له شيء مائت لا يكون لزين لم يقبض فان مائت لاحدهما شراكه فيه صاحبه (وغيره مئيت) وان لم تستغرق تركته الدون أو مرته كاجتهه العراقي (أو عابيه عقر فاس) لأنه اذا أثبت لغرم شيئا أثبت لنفسه المطالبة به أما اذا لم يجز عليه فتقبل شهادته وان كان معسر المتعلق الحق بدمته (وبما) مراده فيما الذي بأصله (هو وكيل) أو وصي أو قوم (فيه) لأنه ثبتت لنفسه سلطنة التصرف في الشهود به والفرق بين أن يشهد به لموكله أو بشئ متعلق به كعقد صدر منه ولا تقبل من موكله لودعه ومرته إن رآه تهمة بقاء يدها فان عزل الوكيل نفسه ولم يخض في الخصومة قبلت أو بعده هاتان طال الفضل اماما ليس وكيل أو وصيا أو قوما فانه تقبل نعم لو وجد متصاحبين بعد ذلك قبلت عليه كما أفني به الولد رحمه الله تعالى ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شيئا فادعى أجنتي المبيع ولم تعرف وكالته فله أن يشهد لموكله بان له عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكيل أو قوما فانه تقبل نعم لو وجد نوصلا الحق بطريق مباح وتوقف الادعى فيه بأنه يعمل الحاكم على حكم لو عرف حقيقته لم يفسله مردود بأنه لا أثر لذلك لان الفرض وصول الحق لمستقضى بل صرح جع بأنه يجب على وكيل طلاق أنكره موكله ان يشهد بحسبه بان زوجة هذا مطلقة ويؤ بالجواز مامر في الحوا التي تطهره فين له دين يحجز عن إثباته فان فرض من آخر قد رده وأحاله به وشهد له فصرف معه ان صدقته في أن له عليه ذلك لدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه ببيعة أشهد على حاكم جاز الحكم انه حكم به كاهم (وبراءة من ضمنه) الشاهد أو أصله أو فرقه لأنه يدفعهم الغرم عن نفسه أو عن لا تقبل شهادته ولو احتمل العبارة شهادة الأصل ببراءة من

حكم أو منصوبه جبرالم يعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا وكيلاً عنهم اشترط رضاهم بعد القرعة قطعاً وكذا لو اقتصروا بانفسهم انتهت ولم يذكر هو ولا الشارح الجواب عن هذا (قوله) وبإشارة النظر للتهمة التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ الشارح بأنبات لا قبل بغير والصواب حذفها (قوله) صغير ان دعواه أصرحية عبارة (الأصل) صوابه أصرحية عبارة الكتاب على عبارة الأصل اذ هو الذي قاله الجلال بحسب ما يظهر من عبارته ونصها ويحيا بان المراد ما انتفى فيه الاجبار عما هو مجمله وهو أصرح في المراد ما

(قوله قال بعض المتأخرين) (الح) معتمد (قوله ثم مات) أي الابن (قوله اذا ما شهد به) أي قضية التعليل (قوله قصص بالنسبة لزيد) لعل وجهه انه اذا قال وزيد فقد جعلها شهادتين بخلاف

فهو بين واحدة بخلاف لا أليس هذا ولا هذا فانهم ما يمسك (قوله نعم لو وجد) أي من بينهما عداوة (قوله) ضمنه قبلت عليه) وينبغي ان يحمل ذلك حيث مضى لها على ذلك سنة كما هو ضمن قوله لا في وكذا من العداوة كما رحمه ان الرفعة (قوله فيصنف معه ان صدقته) يتأمل أقدم القرض على الخلف بمجرد التصديق فانه يؤدي إلى اثبات الحق لغريمه من غير تحقق

في المحزر اهو الظاهر ان هذا الذي فهمه الشارح من كلام الجلال المني على ان مترجع الضعيفة كلام المصنف ليس هو اده  
اذ لا يسميه ذلك وانما هو اده انما ذكره في بيان من ادا المصنف اصرح بما في المحزر صرح بما في كلام المصنف  
فخرج الضعيف ما ذكره هو لا ما ذكره المصنف فتأمل واعلم ان الشارح لم يذكر الجواب عن كون المصنف عبر هنا بالاصح  
وفي الروضة بالاصح وايجاب عنه في الضعيفان ذلك كثيرا ما يقع للمصنف ولا اعتراض ١٢٣ عليه به لان منشاها الاجتهاد وهو

تغير (قوله) وخرج بقوله  
اجبار ما اذا كانت تعد بلا  
الخ (لا حاجة اليه لانه سياق  
في المتن على ان اطلاقه غير  
صحيح كما يعلم من المتن الا في  
فتأمل (قوله) رجاء ان يثبت  
حقيقه (لعل المراد ثبوته  
باقراره لانه هو الذي يرتب  
عليه الغرم اذ لو ثبت بالبدية  
نقضت القصة فلا غرم  
وبدل على هذا انتظيره  
بمسئلة القاضي (قوله) واعلم  
انه قد علم محاربه سابقا  
ان القرعة الخ) عبارة  
الخصة قد يتوهم من المتن  
ان القرعة شرط اعصبة  
القسمه وليس مراد (قوله)  
وهي غير شاهدين  
عبارة ابن القري ويقبل  
شاهد او ايمان لا شاهد  
وبين لان الجين شرعت  
لترد عند النكول ولا مرد  
لها انتهت

ضمنه مع انما يقبله لا تنقذه منته في ساغير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضا من  
للادبيل بالاراء والاداء اصرح (وبجراحة مورثه) غير بعضه عندها (قبيل انما لها)  
وان اندمل بعدها للثمة فانه لو مات اخذ الارض فكانه شته لنفسه وشمل ما لو كان عليه  
دين يستغرق ارشها وهو كذلك بناء على ان الدين لا يمنع الارث ودخل في كونه موروثا  
عنده شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك اخ الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل  
شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك والجريح ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم ان صار وارثا  
وقد حكم بشهادته لم يقض كالوطر الفسق او لا فيحكم بها وخرج بقيل الاندمال لشهادته  
بعد الاندمال فمقبولة لا تنقذه التهمة قال البلقيني ولو كان الجريح عبدا ثم اعتقه سيده بعد  
الجرح وادى به على الجراح وانه المستحق لارثه لانه كان ملكه فشده له وارث الجريح قبلت  
شهادته لعدم الغنى المتعنى للرد (ولو شهد لورث له من بعض اوجرح بمال قبل الاندمال قبلت  
في الاصح) لا تنقذه التهمة اذ شهادته لا تخبر له فاعا كونه اذ ثبت لمورثه ينقل اليه بعد سبب  
آخر لا يؤثر والثاني قال لا بالجراحة وقرق الاول بان الجراحه سبب الموت التاقل للحق اليه  
بخلاف المال وبعد الاندمال تقبل قطعا لا تنقذه ما ذكر (وزد شهادته عاقلة فسق شهو وقتل)  
يحمونه كما قيده بذلك في دعوى الدوا والقسامة واما داهنا وما قبلها موعلا في حذف قيدها  
المذكور على ما قدمه فذكره ذلك هنامثال للثمة فلا تكرار (و) رد شهادته (غرماء مقلس)  
مجر عليه (فسق شهو دين آخر) ظاهر عليه لانهم يدفعون به ضرر من اجتهادهم وما اخذ  
البلقيني منه وهو قبول شهادته غريم لهم رهن بنى بدينه ولا مال للفلس غيره اوله مال ويقطع  
بان الرهن بوفى الدين المرحون به يتجبه خلافة لان فيها مع ذلك نفعا بتقدير خروج الرهن  
مستحقا وهو لا مال له في الاولى ولو شهد مدعي بعبثه قبل وان قضيت نقل ما عليه لوارثه  
لانه تخليفه وتقبل من فقير بوصية او وقف لغيره احيث لم يصح بمصرهم وللوصى اعطاه  
قاله البخوي وخالفه ابن ابي الدم حيث انحصروا وان لم يصح بمصرهم وهو الاقرب للثمة  
استحقاقه (ولو شهد الانبين وصية مثلا) فشدها) أى الانان المشهود لها (للساهدين  
بوصية من تلك التركة) ولو في عين واحدة ادعى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح)  
لانصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطاة المنافع منها عدا التماوا اخذ من ذلك  
انه لو كانت بيد اثنين عين وادعاهما ثالث فشدها لثمة لاخرانه اشتراهما من المدعي قبل اذ لا يد  
لكل على ما ادعى به على غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ  
فشدها لاخر والثاني المنع لثمة المواطاة وتقبل شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع  
حيث لم يقبل اخذ من التاا ونحوه وشهادة عاصب بعد زوال التوبة عما غصبه لا جني كافي  
الجواهر وافهم قوله بعد الدد انه لا بد من رد العين وبدل منها فعلا التوقف همة ثبوته على ذلك

الدال عنه ومه على قبول شهادة كل اهل دين على اهل دينهم (قوله) ولا من فيه ري) الصواب حذف لفظ لاني هذا وفيما بعده  
لانه من جملة الاضداد التي هي مدخول لا وليس معاد لاه (قوله) كما يأتي) أى في الاصم والاعمى ومه اده هذا الاعتدال عن عدم  
اشتراط السمع والبصر ههنا (قوله) قد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم) انظر لو كان فقها ما وافقه المذهب

(قوله) عند قدره عليه) افهم انه اذا جرح ردم ما ظلم به همة ثبوته وحمله حيث كان في عزمه الرمي قدر

الحاكم هل يجوز له الشهادة بالغي وقضية هذا التعليل ثم قلراجع (قوله ويجزى ذلك) أي عدم التلقيح فالزوج وشهده  
بشاهد به الآخر قبل (قوله فلا يكفي) لعل هذا فيما إذا شهد على إنشاء الحكي بالشبوت لاعتلى إقراره بذلك حيث يعتبر والا  
فأي فرق بين هذا وما قبله (قوله بخلاف ما لو شهدا ١٣٤) كذلك في العقد انظر ما مراده به (قوله لا يجوز له تعليله المذكور على

مأقر زناه الخ) أي كائنه  
أمنته (قوله ولو شهد له  
واحد بألف الخ) لعل  
الزوجي بالنسبة لتصح  
الشهادة بألف الثاني  
فليسير أجمع (قوله ولو  
أخبر الشاهد عدل)  
لعله عدل رواية المدار على  
ما يقبل على الظن صدقه  
كأنه يعلم من قوله أن غالب  
على ظنه صدقه بل فيص  
النظر أن الفاسق كذلك  
فليسير أجمع (قوله لزومه  
الاجابة به) انظر ما قبله  
مع أنه مؤاخذ بإقراره وفي  
حاشية الشيخ ما لا يشي  
(قوله ولا يقصد في ذلك  
الخ) انظر ما وجه عدم  
(قوله وظاهران المردود)  
أي الرقيق المردود الخ (قوله  
فلا تقبل شهادته) أي  
الغاصب (قوله لاستبقائه)  
أي المشتري (قوله كان  
ادعى) أي بغير عبارة  
الروض وشرحه فرع لو  
قال (أي وفي يده عهد شترت  
هذا العهد الذي في يده من  
عمره وعمره وشتره منك  
وطالبه بالنسب) فأنكر جميع  
ذلك وشهد له بذلك بظاهره  
أو ابتداء قبلت شهادتهما  
الخ اه سمع على (قوله)

مقدرة عليه. وخبر بذلك ما ذكر في الغصب منه عليه شيء لا تنسأ به دفع الضمان له عنه  
كأنقر وظاهران المردود به ما ذكر في يد الغاصب جنابة معصية كالتألف فلا تقبل  
شهادته ولا تقبل من مشترعه عيصا البائع بالمبيع أن يفسخ البيع كن رد عليه بعيب أو أقالة  
أو خيار لاستبقائه الغلبة لنفسه أن كان المدعى يدعي المالك من تاريخ منقذم على البيع ولا  
تقبل بموت مورثه أو مورس له (ولا تقبل) الشهادة (الأصل) الشاهدون (ولا فرع) له  
وان سئل ولو بالشهادة أو بتركه له خلاف ما قلناه ابن الصلاح أو شاهد له لانه بعضه فكانه  
شهد لنفسه والتركه وان كانت حقا لله تعالى فيها اثبات ولا ينافر وفيه إثم وفي أحداهما  
ومكانه وشريك في المشترك كذلك وقضية إطلاقه كغيره عدم قبوله البعض له على بعض  
له آخر وبه جزم الغزالي وحزم ابن عبد السلام وغيره بالقبول لأن الوازع الطبيعي قد تمارض  
فضعت الهممة وبنعت اذ كثيرا ما يتفاوضون في المحبة والميل فالتماز موجودة وقد تقبل  
شهادة البعض فكانا كان ادعى على زيد شرا من م. ر. والمشتري له من زيد صاحب اليد  
وقضيه وطالبه بالتسليم فتقبل شهادة ابن زيد وأمره بذلك لانها أجنبيان عنه وان  
انقضت الشهادة لأبهما بالمالك وكان شهد على ابنه بإقراره بنسب مجهول فتقبل مع تعضضا  
الشهادة طغيه ولو ادعى الإمام شيأ لبيت المال قبلت شهادته بعضه به لأن المالك ليس للأمام  
ومثله ناظر وفيه أوصى ادعى بشيء لبله الوفاة وللولي عليه شهده ببعض المدعى لانتفاء  
الهممة بخلافه إنفس النظر أو الوصاية ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفاسق بما يعلمه  
من الحق والحاكم مجهول ذلك قال ابن عبد السلام المختار جواز له لانهم لم يحكموا الحاكم على  
باطل بل على اتصال الحق لمصدق فلم يأثم الحاكم لعذره ولا انقص له أخذه حقه ولا الشاهد  
لأعاقته قال الأذري بل ظاهر عبارة من جواز ذلك الوجوب اه وبوجه جله على تعينه طريقا  
لوصول الحق لمصدق (وتقبل) منه (عليهما) لانتفاء الهممة ومجمله حيث لا عداوة أو ألم أو قبل  
تأخره في الأثوار ويؤيده ما مر أنه لا يلي إيجاب نكاح ابنته حيث كان بينهما عداوة ظاهرة  
(وكذا) تقبل شهادتهما (على أبيهما بإطلاق ضرة أمهما) طلاقا ابتداء أو مهماتقته (أو قد نفها)  
أي الضرة المؤدى لمعان المقضى لقرائنها (في الاظهر) لضعف فتنة نفع أمهما بذلك اذله  
طلاق أمهما متى شاء مع كون ذلك حجة بتركهما الشهادة به والثاني المنع لانها تتغير  
إلى أمهما وهو أفرادها بالاب اما إذا كان العاقل وجميعا تقبل قطعا هذا كله في شهادة  
حسنة أو بعد دعوى الضرة فان ادعاء الاب لا سقاط فتنة ونحوها تقبل شهادتهما للهممة  
وكذا لو ادعته أمهما ولو ادعى الفرع على آخر يدن لو كاله فأنكر فتنة به أبو الوكيل قبل  
وان كان فيه تصديق ابنه كاتقبل شهادة الاب وابنه في واقعة واحدة كأتقن به ابن الصلاح  
وهو ظاهر لأن التهمة ضعيفة جدا وقد أتقن الولد رجحه الله تعالى بجواز اثبات الوكالة  
بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدمناه من امتناع شهادته له بوصاية  
لما فيه من اثبات سلطنة له لأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل ومحل

وطالبه (أي بكر) (قوله بل ظاهر عبارة من جواز ذلك الوجوب) لا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره من التوقف ما  
في مسئلة الوكيل السابقة لجواز أن كلام الأذري بين به مراد القائل بالجواز وان توقفه أيضا لانه يحصل الحاكم  
على حكم لو لم يلا منع منه (قوله فان ادعاء) أي الطلاق (قوله وكذا لو ادعته) أي الطلاق (قوله فأنكر) أي المدين

القدح وما في حاشية الشيخ برده عليه ان الحد لا بد ان يصحكون جامعاً (قوله) واعترض بشموله الاصرار على صغيرة الا (قوله) انظر الشمول من ان (قوله) فاذا غلب الاول لم يؤثر والاردت شهادته) هذا من مدخول النبي فكأنه قال والوجه انه لا يجري ذلك في المروءة والمحصل بحيث انه ان غلب الاول الخ ومقابل المنفي انها والاضراب الا (قوله) وهذا ظاهر وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله) وان لم يتكرر) هذا بحسب الظاهر قد يناق ماسبق له ١٢٥ استنباه من اعتبار الاكثر من خاتم المروءة حتى يرد به الشهادة

ما قرر في الوكالة ما لم تكن بجعل والاردت (واذا شهد لقرع) أو لاصل له (وأجنبي قبلت للأجنبي في الاظهر) وردت في حق القرع قطعاً تعريضاً للصحة وسواء أقدم الأجنبي أم لا أخذ بما مر في بابها (قلت وتقبل لكل من الزوجين) فلا تخرن الحاصل بينهما عقد بطلاناً وزول فلم يمنع قبول الشهادة كالو شهاده لا جبراً لتأخر وعكسه نعم لا تقبل شهادته بمراراً وحنه ولومع ثلاثة لان الشهادة عليها ذلك تدل على كمال العدوة بينهما ولانه نسبها الى خيانه في حقه ولا شهادته لها بان فلا تأخذها كإقرار بحقه البقي وتقبل من كل على الاخر قطعاً (ولاح) وصديق والله أعلم) أضف التهمة لاهمالاً لثبوتها في بعض (ولا تقبل من عدو) على عدوة عدوة دنيو بظاهرة اذ الباطنة لا يعلمها الا الله لانه قد يتقم منه شهادة باطلة عليه ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث بينه وبينه ما عدوانه فلا يقبلان عليه في أوجه الوجوه لان انهم حقيقة لا تتقال التركة لملكه خلافاً لما يحسنه الساج الفزاري وأتى به الشيخ بحجبان المشهود عليه في الحقيقة الميت (وهو من يبغضه بحيث يفتي زوال نعمته ويحزن بسروده ويغري عصبته) لشهادة العرف بذلك وما عارض به البقي من ان البعض دون العدوة لانه بالقلب وهي بالفعل فكيف يفسر الا غلط بالاختلاف يمنع نفسه سيرها البعض فقط بل به يفيد ما بعده وهذا مساو للعدوة الظاهرة بل أشد منه وقول الاذرى انها اذا انتهت الى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسد والمسدس والفسق هرود الشهادة حتى على صدقه ولهذا صرح لرافعي بان المراد العدوة الخالصة عن الفسق برديان المراد وصول الامر لتلك الخبيثة بالقوة لا بالفعل وحينئذ لم توجد منه حقيقة الحسد المفسدة بل حقيقة العدوة غير المفسدة فهو كونه عدواً غير حاسداً وحصر البقي العدوة في الفعل منوع وانما الفعل قد يصح كون دليله الاعيان على انه قل عن الاحصاء ان المراد المفسدة فحينئذ لا اشكال والعدوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحد هما فنخص برشادته على الاخر فلو عادي من برشادته عليه وبالغ في حقه ومته فلم يحبه قبلت شهادته عليه والقادف قبل الشهادة عدو للعدو وان لم يطل بالبه بالحدو كذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدواً لمن زعم انه قاطعه وان لم يظهر بينهما بعض نص عليه وقد يتوهم منه ان كل من رى غيره بكبرية في غير شهادة صار عدواً له وهو غير بعيد (وتقبل له) حيث لم تصل الى حسد مفسد لا لتقاء التهمة (وكذا) تقبل (عليه في عدوة دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني لان هذه لا تنعق بطلانها وارجح العالم لراوى الحديث ونحوه كالغفني نصيحة لا تمنعها (وتقبل شهادة) كل (مبتدع) وهو من خالف العقائد ما عليه أهل السنة مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم والمراد بهم في الازمنة المتأخرة اماماها أبو الحسن الاشعري وأبو منصور الماتريدي واتباعهما وقد يطلق على كل مبتدع

المتن فقام (أي ذلك الشرط أو المال كما يعلم مما ياتي) (قوله) فهو محرم من جهته) انظر مرجع الضميرين (قوله) بضم الحاء) وكذا

(قوله) ولا شهادته لها بان فلا تأخذها) والفرق بين هذا وما تقدم من انه لو شهد لعدوه بان فلا تأخذها قبلت أن شهادته هنا محصلها نسبة القادف الى جنائيه في حق الزوج لانه يتبع بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه (قوله) بانهم ماعدوان له) أي لا وارث (قوله) ان كل من رى غيره بكبرية) أي ولو في غيبته

الاق في تحويله زوجته على الوجه الا في الا ان يقال ان انصاره هو الاكثر والمنسفي هنا هو تكرير الاكثر فالحاصل حينئذ انه متى وجد الاكثر انضمت المروءة ووردت الشهادة وان لم يتكرر ذلك الاكثر سواء كان ذلك الاكثر معادلاً لحاصل المروءة أم أقل فليتأمل وليراجع (قوله) فالعطف صحيح) فيه ان القيل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله ولا حاجة الى التأويل يتأمل المار اذ التأويل والذي هو تقييد لا تأويل (قوله) الكيفية هي أوراق من قه باواع النقوش كما قاله الاذرى عبارة الخضة وهي أوراق فيها صور (قوله) كالمعمد) قضيت انه فسق بانراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة وغيره انه لا بد من تكرير ذلك وتوقف ان ظم في ضابط التكرير (قوله) في



بكمبرها كما ذكره الأذري (قوله قال الأذري اماما لعبد الخ) الأذري انه اغتافل عن أي العباس ولم يذكره من عنه نفسه ويختل أن المراد بأي العباس في كلامه الزواني أو القرطبي فانه يعبر عنه بذلك (قوله صفارهم) صوابه صفارهم (قوله فان لمن) هو يشهد بالهجرة فلا يحنى (قوله وحلى استعاضه) انظر هل يحل لصواب الطبيب استعماله حينئذ المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه ١٣٦ (قوله كلمة لجميع النغيات) عبارة الأذري وأما جميع النغيات (قوله سد

أذنيه) أي ورعا ولا تفقد  
 أمر لم يشهد الشرع بحسنه وليس مرادها (لأنكفرو) ببدعته وان سب العصابة رضى الله  
 عنهم أو استعمل أموا النوا وما غلانا به زعم انه يحق وشمل كلامه الداعي الى بدعته وهو  
 كذلك الانعطائية وهم المنسوبون لآبي خطاب الاسدي الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر  
 الصادق ثم ادعاه لنفسه فلا تقبل شهادتهم لمواقفهم من غير بيان السب لا اعتقادهم عدم  
 الكذب لكونه كضراغته هم امن بين السب كالأقرار وضمن الفعل ومكانه بحيث زالت  
 التهمة بذلك تقبل منه ولا ينافي ما قررناه في مستحصل ما بعد قول الكتاب بحكمه  
 وشهادته المار في البغاة لا مكان جل ذلك على ان منع تنفيذه لخصوص فهم احتقار الهم  
 وردعهم بفهم وامان ذكره يبدعته كن نسب عائشة للزنا أو نفي مصيبة أئمة أو أنكر  
 حدوث العالم أو حشر الاجساد أو علمه تعالى بالمعدوم وبالجزئيات لا تقبل شهادته لكفره  
 (لا مغفل لا يضبط) أصلا أو غالبا لا تنفاه الثقة بقوله نعم ان بين السب كالأقرار وزمانه ومكانه  
 قبلت منه حينئذ بخلاف من لا يضبط نادرا أو قل من يسلم منه ويندب استفعال شاهد  
 راب الحاكم فيه أمر كالكثير العوام ولوعده ولا فان لم يقبل لزمه البحث عن حاله خلافا لآل مام  
 في دعوى وجوبه (ولا مبادر) بشهادته قبل الدعوى أو بعده أو قبل أن تطلب منه في غير  
 شهادة الحسبة لثبوتها حينئذ ولما اذمه على الله عليه وسلم فان أعادها في المجالس بعد طمها  
 منه قبلت وما صرح من انه خبر الشهود محمول على ما تقبل فيه شهادة الحسبة كن شهد لبيت  
 أو مجنون أو زكاة أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يعلم فينبذ به اعلامه ليطلم أمته  
 بل لو قيل لو جوبه عنه انحصار الأمر فيه لم يعد واقضى اطلاق المصنف رحمه الله عدم  
 الفرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وغيره فلو طلب من الحاكم بجمع مال من لا يعبر عن  
 نفسه كمنع جوارح وأعرض لا اشارة لمفهومة في حاجتهم ولهم بينة بما اتجه نصب من يدعى  
 لهم ذلك يسأل البينة الاداء ولا يجوز زلهم الاداء بدون ذلك وان لم يتجنى الى حضور الخصم  
 ولا يتقدم في الشاهد جهله بغير وضوح صلاوة وضوء يؤدب ما ولم يقصر في التعلم ولا توقفه  
 في المشهود به اعاد وجرم فيعبر الشهادة ولا قوله لا شهادة في هذا ان قال نسيت  
 أو أمم كن حدوث المشهود به بعد قوله وهو مشتهر بالعفة والصيانة (وتقبل شهادة  
 الحسبة) مأخوذ من الاحتساب وهو الاجر قبل الاستنهاد ولو لا دعوى بل لا تسع في محض  
 حدود الله تعالى وحينئذ فتسمع في المرفة قبل رد ما لها (في حقوق الله - في) كسلاة  
 وزكاة وكفارة وصوم وجمع عن ميت بان يشهد بتركها أو حق لصوم مصد (وفيما له فيه  
 حق) مؤكود وهو ما لا تأثر رضا الذي بان يقول حيث لا دعوى أنا شهد وأعدى شهادة  
 على فلان بكذا وهو يشكرنا حضره لا شهد عليه ويحل سماعه عند الحاجة لها حالاً فلا شهدا  
 بان فلانا أخو فلانة من الرضاع اعتبر فيه أن يقول لا وهو يريد أن ينكحها أو أنه اعتقه اعتبر

أمر لم يشهد الشرع بحسنه وليس مرادها (لأنكفرو) ببدعته وان سب العصابة رضى الله  
 عنهم أو استعمل أموا النوا وما غلانا به زعم انه يحق وشمل كلامه الداعي الى بدعته وهو  
 كذلك الانعطائية وهم المنسوبون لآبي خطاب الاسدي الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر  
 الصادق ثم ادعاه لنفسه فلا تقبل شهادتهم لمواقفهم من غير بيان السب لا اعتقادهم عدم  
 الكذب لكونه كضراغته هم امن بين السب كالأقرار وضمن الفعل ومكانه بحيث زالت  
 التهمة بذلك تقبل منه ولا ينافي ما قررناه في مستحصل ما بعد قول الكتاب بحكمه  
 وشهادته المار في البغاة لا مكان جل ذلك على ان منع تنفيذه لخصوص فهم احتقار الهم  
 وردعهم بفهم وامان ذكره يبدعته كن نسب عائشة للزنا أو نفي مصيبة أئمة أو أنكر  
 حدوث العالم أو حشر الاجساد أو علمه تعالى بالمعدوم وبالجزئيات لا تقبل شهادته لكفره  
 (لا مغفل لا يضبط) أصلا أو غالبا لا تنفاه الثقة بقوله نعم ان بين السب كالأقرار وزمانه ومكانه  
 قبلت منه حينئذ بخلاف من لا يضبط نادرا أو قل من يسلم منه ويندب استفعال شاهد  
 راب الحاكم فيه أمر كالكثير العوام ولوعده ولا فان لم يقبل لزمه البحث عن حاله خلافا لآل مام  
 في دعوى وجوبه (ولا مبادر) بشهادته قبل الدعوى أو بعده أو قبل أن تطلب منه في غير  
 شهادة الحسبة لثبوتها حينئذ ولما اذمه على الله عليه وسلم فان أعادها في المجالس بعد طمها  
 منه قبلت وما صرح من انه خبر الشهود محمول على ما تقبل فيه شهادة الحسبة كن شهد لبيت  
 أو مجنون أو زكاة أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يعلم فينبذ به اعلامه ليطلم أمته  
 بل لو قيل لو جوبه عنه انحصار الأمر فيه لم يعد واقضى اطلاق المصنف رحمه الله عدم  
 الفرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وغيره فلو طلب من الحاكم بجمع مال من لا يعبر عن  
 نفسه كمنع جوارح وأعرض لا اشارة لمفهومة في حاجتهم ولهم بينة بما اتجه نصب من يدعى  
 لهم ذلك يسأل البينة الاداء ولا يجوز زلهم الاداء بدون ذلك وان لم يتجنى الى حضور الخصم  
 ولا يتقدم في الشاهد جهله بغير وضوح صلاوة وضوء يؤدب ما ولم يقصر في التعلم ولا توقفه  
 في المشهود به اعاد وجرم فيعبر الشهادة ولا قوله لا شهادة في هذا ان قال نسيت  
 أو أمم كن حدوث المشهود به بعد قوله وهو مشتهر بالعفة والصيانة (وتقبل شهادة  
 الحسبة) مأخوذ من الاحتساب وهو الاجر قبل الاستنهاد ولو لا دعوى بل لا تسع في محض  
 حدود الله تعالى وحينئذ فتسمع في المرفة قبل رد ما لها (في حقوق الله - في) كسلاة  
 وزكاة وكفارة وصوم وجمع عن ميت بان يشهد بتركها أو حق لصوم مصد (وفيما له فيه  
 حق) مؤكود وهو ما لا تأثر رضا الذي بان يقول حيث لا دعوى أنا شهد وأعدى شهادة  
 على فلان بكذا وهو يشكرنا حضره لا شهد عليه ويحل سماعه عند الحاجة لها حالاً فلا شهدا  
 بان فلانا أخو فلانة من الرضاع اعتبر فيه أن يقول لا وهو يريد أن ينكحها أو أنه اعتقه اعتبر

وصفه بذلك لا يحنى (قوله وكناسة) ههنا في عنه ما في المتن عبارة التهمة رقامة حرام وهو  
 (قوله والأفلا) أي والأفلا يأخذ هذه الشهادة بل لا بد من اثباته بطريقه (قوله بأن فلانا قد فقه) هل مثله أنه ضربه مثلا  
 (قوله وهو كذلك) خلافا لـ (قوله فان لم يقبل) أي الشاهد وقوله لزم أي الحاكم (قوله خلافا لـ مام) متصل بقوله  
 ويندب استفعال الخ ولو قدمه كان أولى (قوله وأنه اعتقه اعتبر) أي أن يقول لا وهو يريد الخ

إذ لم يوجب مالا (قوله مراده فيها) لغا غير مبدء الشبهة لما إذا لم تكن الشهادة بنفس المال بشيء من متعلقاته (قوله أو بشيء) معطوف على به وكان الأولى حذف قوله لمؤكد (قوله نعم لو وجد امتصاصين) يتأمل (قوله وتوقف الأذرى) أى فى الحل باطنا والأفوقاين بالهبة بل زاد على من أنكروها وشمع عليه (قوله ويؤيد الجواز ماصرا) هذا الغاذ كروه فى محصة الشهادة فلا تأيد فيه لجوازها الذى هو محل النزاع (قوله نظيره) هو يدل من مافى ١٣٧ قوله ماصرا وأحال منه أو غير

مبتدا محذوف وهو على الأول والاخر مرفوع وعلى الثانى منصوب والضمير يرجع للو بدفع التخصيص ولا يصح ان يكون فاعل ماصرا لانه يوجب ان المصار فى المحاولة تظهر المؤيد بكسر التفتية لانفسه وليس كذلك (قوله فى يدينه) لعله سقط قبله لفظ لا الثانية من الصيغة اذ لا يصح التصوير الا بها ولا يافيه قول الشارح الا فى وتبين ماله فى الاولى وحاصل المراد ان البلقين اخذ من التهمة بدفع ضرر المراجعة انه لو انتفى ذلك بان كان بيده رهن لا ينفى بالدين ولا مال للفاس غير لا ترد شهادته أى لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الفرج لم يراحم المرتع فى شئ ورده الشارح باحتمال حدوث مال

(قوله لئلا ينكحها) أى وإن كانا يدين سفرنا وخشيانا ان ينكحها فى غيبتهما (قوله لكن محمله) أى فى الخلع (قوله وقامت

وهو يريد ان يسترقه ولا عبرة بقولهما تشهد لئلا ينكحها) كطلاق) بان أو رجعى ولو خلعها لكن محمله بالنسبة للفرق دون المال (وعتق) بان يشهده به أو بالتعلق دون وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كإلاد ولا تنفع فى شراء قريب لانها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ماصرا فى الخلع بأن المال فيه تبع للفرق وهنا العتق تبع للمال ولو ادعى فدان على مال كونه ماله أعتق أحدهما وقامت به بينة سمعت وان كانت الدعوى فاسدة أذينة الحسبة تستغنى عن تقديم دعوى وتجه فرضه فقبال حضر السيد أو غاب غيبة شرعية والأفلا بد من حضوره أو يؤخذ منه ترجع القول بان كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة بنفذا الحكم فيه بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعقود عن قصاص) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة وانقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بنسب حقه ولسا فى الثانى من الصيانة والتتبع بالنكاح ومن ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة والبلوغ والاسلام والاستسلام والوقف والوصايا العامة لان كمال الحسبة خاصة (وحده) تعالى كازنا والشرع وقطع الطريق لكن المسترق الحدود أفضل واحترز المصنف عن حق الادعى فلا تقبل فيه كقصاص وحذف ويبيع وقرار (وكذا النسب على الصحيح) لان فيه حقه الله تعالى اذ الشرع أكد الانساب ومنع قطعهما فاضاهى الطلاق والمناق والثانى للتعلىق حق الادعى فيه (ومضى حكم شاهدين فباننا كافرين أو عيدين أو وصيين) أو بان أحدهما كذلك عند الاداء أو الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (تنقضه) وجوب ما أبى أظهر بطلانه وان لم يصادف محملا (هو) وغيره كالحكم باجتهاد قسبي وقوعه بخلاف القس (وكذا فاسقان فى الاظهر) لما ذكرنا عدالة الشاهد منصوص عليها فى غير آية والثانى لا ينقض لان الفسق انما يعرف بينة تقوم عليه وعدالة تلك البينة اعتمادا على الاجتهاد وهو لا ينقض بحمله ولا أثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاريخ لاحتمال حدوثه بعد الحكم ولا ينافيه ماصرا فى النكاح من انه لو بان فسق الشاهد عند المقدم يصح اذ المؤثر ثم يبنونه ذلك عند التحمل فقط وهذا عند الاداء أو قبله بدون مضى مدة الاستبراء أو عند الحكم فلا تكرار ولا تخالف فى حكاية الخلاف (ولو شهد كافر) أعلن كفره (أو عبد) أى رقيق (أو صبي) ثم أعادها بعد كاله) بالاحلام والحريه والبلوغ (قبلت) لانقضاء التهمة لظهور عذره (أو) شهد (فاسق) ولو علمنا أو كافر أخفى كفره أو عدوا أو غير ذى مروءة فردم (ناب) ثم أعادها (فلا) تقبل شهادة لانه قد أظهر بخوفه الذى كان يفتضيه أو زاد فى تغييره بما أعلن به فهو منهم بسعيه فى رد ذلك العار ومن ثم لو لم يصح الحاكم لشهادته قبلت بعد التوبة ويبحث اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم أعادها بمطابقها قبل ولا بد من تقييده بمشهور بالدين عرفت منه اعتياده سبق لسان أو نسيان (وتقبل شهادته غيرها) أى غير تلك الشهادة التى رد فيها اذ لا تهمة ومثله كما اختاره فى شرح مسلم نائب من

١٨ نهايه تأمن به بينة سمعت) أى ورجع اليه فى بيانه فلو لم يبين حبس حتى يبين (قوله والاستسلام) أى بان يقول طلبت منه الاسلام وأتى به (قوله واحترز المصنف) أى بقوله فى حقوق الله الخ (قوله اذ الشرع أكد) أى حتى على حفظها (قوله ولو شهد كافر أعلن كفره) عبارة صح معلى بكفره (قوله ثم أعادها بمطابقها قبل) ظاهره ولو لم يبدعذر احلاله عليه ويشعر به قوله ولا بد من الخ

للمفسس غير ان حجة التفرغ في تكمله ما له منه اما اذا كان الزهن في الدين فالبقيتي يقول بقبول شهادته وان كان الامة لمس مال غيره كاذ كره الشارح بعدم رده باحتمال خروج الزهن مستصفا فتقع المزاحمة (قوله) وخرج بذلك ما اذا اتي بالمفسر من منه شيء أي ولم يقدر انفاص على أدائه والا فهو مردود الشهادة لا من حيث الاتهام كاعلم عاصم (قوله) ولا تقبل من مشترى شراء صحيح الخ) عبارة الصفحة كثيرها ١٣٨ ولواشترى فاسد اشيا وقبضه لم يقبل منه لغير بائنه الا ان رده ولم يبق عليه للبائع

شي أو مبيعاً ثم فسخ فادعى آخر ملكه زمن وضع المشتري يده عليه لم يقبل منه بل ائنه لدفعه الضمان عن نفسه واستيفائه الغشلة لها (قوله) ولا ية للفرع أي أو الاصل وكان الاولى للبعض (قوله) كأن ادعى على زيد شراء شيء الخ) عبارة الرض وشرحه فرع لو قال زيد وفي يده عبدة اشترت هذه العبد الذي في يده من عمرو وعمر واشترى منك وطلسه بالتسليم وانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنه عمرو وابنا زيد قلت شهادتهما (قوله) لا تتفاء التهمة فيه نظرو قد شمل قوله أو للمولى عليه ما اذا كان المشهود به من جملة ما للمولى الولاية عليه وقد مر ان الوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه قال الشارح كثيره فيما مر لانه ثبت لنفسه سلطنة التصرف في المشهود به (قوله) وان كان فيه تصديق ابنه فيه

الكذب في الرواية (بشرط اختياره بعد التوبة عدة يظن به اصدق توبته) لان التوبة من أعمال القلوب وهو مهم باظهارها للزوج شهادته وعودولايته فاعتبر الشارع ذلك ليقوى مادامه (وقدرها الاكثر من بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا بينها في جميع النفوس لثمواتها فاذا مضت وهو على حاله اشهر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التعريب في الزنا والاصح انها تعريب لا لتحديد وتعتبر ايضا في تركب خاتم المرواة اذا قلع عنه كافي التنبية وأقنى به والدرجة الله تعالى وكذا من العادة كمار يحج ابن الرفة خلافا للبقيتي وقد لا يحتاج لما كشاهد برتاحه لنقص النصاب فقبل عقب ذلك وكفى فسق آخره ليس توفي منه فقبل حالاً أيضاً لانه لم يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكناظر وقب بشرط الواض تاب فتعودولايته حالاً كولي النكاح وكما خاف غير المحسن كما قاله الامام واعقده البقيتي لكن قيده غيرهما اذا لم يكن فيه ايداع ولا فلا بد من السنة لكن الاصح انه لا يفيده من الاستبراء (ويشترط في توبة معصية قولية القول) قياسا على التوبة من الردة بكافي الشهادة وجوبهما وان كانت الردة فعلا كسجود لسم لكون القولية هي الاصل أو لتضمن ذلك تكذيب الشرع وقضية كلامه اشتراط القول في القسمة ونحوها به بصرح الغزالي فها ونص الام بقتضيه في الكل وهو ظاهر وان كان ظاهراً كلام الاكثر من اختصاصه بالقذف وبفرض محتمة يفرق بينه وبين غيره بأن ضرره أشد لانه يكسب عارا ولولم يثبت فاحتيط باظهاره بنقص ما حصل منه وهو الاعتراف بالكذب جبرا لقلب المقذوف وصوننا لما انتهك من عرضه وما اشترطه جمع متقدمون من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية أيضا محمول على الندم وخرج بالقولية الفعلية فلا يمتريها القول لتمام الحق فيها تعالى فأدير الامر في ذلك على الله صدق باطن بخلاف القذف لما تقرره فيه (فبقول القاذف) وان كان قد فنه بصورة الشهادة لعدم تمام العدد (فدفي باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه) أو ما كنت صادقا في قدفي وقد ثبت منه أو نحو ذلك ولا يتعين عليه التعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا لا يقال حصل تعرضه له بقوله قدفي باطل ولذا عبر عنه بعبارة كثر القذف باطل لاننا نقول المحذور الزامه بالتصريح بكذبه لا بالتعرض به وهو ذافيه تعرض بعض الناس على ان ترى انك تقول لمن قال لك شيئا هذا باطل ولا يحصل له به كبير مشقة ولو قال له كذبت حصل له غاية الحزن وقد علم ان البطلان قد يحصل لاختلال بعض المقدمات فلا ينافي مطلق الصدق بخلاف الكذب وهذا علم ان الاعتراض على عبارة الكتاب وانما مساوية لعبارة أصله واعلم انه ان وصل ذلك لعلم القاضي باقرار أو بينه اشترط ان يقول ذلك بحضرة ولا فلا فيما يظهر نعم لا بد ان يقول ذلك بحضرة من ذكره بحضرة أو لا وليس كالقذف فيما ذكر كاجته البقيتي ولو قال لغيره ياخذ برأى باملون مثلا لم يشترط في التوبة منه قول لا تتفاء توههم صدق قائله حتى يبطله

ما حراً نفا (قوله) نعم لا تقبل شهادته زوجته (هذا الاستدراك حتمه بعد قوله الا) في وتقبل من كل بخلاف على الاخر قطعاً (قوله) بل بقيد ما بعده (قال ابن قاسم) رد عليه انه بذلك القيد قل أيضاً اذا الحزن والفرح قلبان وكذا التمسني (قوله) والاصح ان تعريب أي فيغفر مثل خمسة أيام لا ما زاد علم (قوله) لكن القولية أي الردة القوامية (قوله) رد أي هذا القول

كأنهم من تفسيره فالوجه ان يجاب بأنهم أرادوا بالعداوة هنا البعض المذكور أعظم من أن ترتب عليه فعل أولاً ولا محذور في ذلك عليه فعل أولاً ولا محذور في ذلك اه وفيه تسليم ان العداوة لا تكون الا بالفعل ومسما في منعه في كلام الشارح (قوله وهذا مسار للعداوة الظاهرة الخ) انظر مع جعله فيما سبق العداوة الظاهرة هي التي تقابل الباطنة التي لا يعلمها الا الله تعالى المصرح بما ادعاه البلقيني (قوله أشد منه) كان الظاهر أشد منها (قوله فحينئذ لا اشكال أصلاً) قال سم ممنوع كيف

(قوله لحالة الفرجة) لعله لان من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة فتوسمه انقاضي لعله باستحالة عودته الى مثل ما فعل (قوله مؤكدة كفارة) أي كفارة (قوله فان تعذر صرفه فيما ضمن المصالح) ١٣٩ المتبادر ان المراد مصالح المسلمين

لكن قوله بنية القرض يقتضي ان المراد ما شاء من مصالحه ولكنه غير مراد وإنما احتج بنية القرض حتى لا يضيع على مالكه اذا ظهر لمكونه نائباً عنه في الصرف (قوله فان أعسر عزم على الاداء) هذا ظاهر في المال ومثله غيره من سائر الحقوق كالصلاة والصوم الذي فاته بغير عذر فطر يقبه ان يعزم على انهم في قدره على الخروج منه فعله (قوله فان تعذر لموته) وليس من التعذر ما لو اغتصب صعباً مجزواً بقلته فلا يكفي الاستغفاره لان الصبي أمد بانتظرو بفرض موت المقتات يمكن استعلال وارث الميت من المقتات بعد بلوغه (قوله استغفره) أي طلب له المغفرة كأن يقول اللهم اغفر لفلان (قوله تعاد اليه) أي ولو تكرره ذلك مرارا

بخلاف القذف (وكذا شهادة الزور) يشترط في هذه التوبة منها قول نعم ما ذكر كشهاده في باطله وأثاناً م عليها ولا أعود اليها ويكفي فيما قات ولا أعود الى مثله (قلت) أخذ من الزايفي في الشرح (و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كافر وإنما (يشترط) في معصية التوبة منها قال قوله أيضاً (اقطاع) منها حال ان كان متلبساً بها أو مصرعاً على معاودتها (وندم) من حيث المعصية لا غلوف عقوبة لوعده بحاله أو فوات مال أو نحو ذلك ودعوى انه لا حاجة له لان التوبة عبادة وهي من حيث هي شرطها الا خلاص رديان فيه تسليماً للاحتياج له (وعزم) ان لا يعود (اليها ما عاش) ان تصور منه والاكيبوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له بالاتفاق ويشترط أيضاً عدم وصوله لحالة الفرجة وعدم طلوع الشمس من مغربها وتضع من سكران حالة السكره كسلامه وممن كان في محل معصية ثم صرح بما يفهمه الاقلاع للاعتناء به فقال (ورد ظلامه آدمي) يعني اخرج منها بأى وجه قدر عليه ما لا كانت أو عرضاً فهو قد وجد قذف (ان تعلقت به) سواء اتخمت له أم كان فيها مع ذلك حق لله تعالى مؤكدة كفارة فورية وزكاة (والله أعلم) بقوله صلى الله عليه وسلم من كانت لا خيبه عنده مظلمة في عرض أو مال فليصطله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته والا أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه فان أفلس وجب عليه الكسب كافر فان عجز عن المالك ووارثه دفعه لحاكم ثقة فان تعذر صرفه فيما شاء من المصالح عند اقطاع غيره بنية القرض وغرم بدله اذا وجدته فان أعسر عزم على الاداء عند قدرته فان مات قبله فلا مطالبة عليه في الآخرة ان لم يعرض بالقرض والمخرج من فضله تعالى ان يعرض المستحق واذا بلغت القيمة المقتات اشترط استعلاله فان تعذر لموته أو تعسر لميسته الطويلة استغفره ولا أثر لتضليل وارثه ولا مع جهل المقتات بما حلل منه اما اذا لم تبلغه فيكفي فيها الندم والاستغفاره وكذا يكفي الندم والاقلاع عن الحسد ومن زعمه حد وحق في أمره تدب له السر على نفسه فان ظهر أثره لا مام ببقية عليه ولا يكون استيقاؤه من بلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة اذ هو مسقط لحق الآدمي وأما حق الله تعالى فيتوقف على التوبة كما علم عامراً أوائل كتاب الجراح وتضع التوبة من ذنب وان أمر على غيره ومقتات منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح

(في فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومنه استد التهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (الا) استثناء منقطع لما مر أول الصوم كذا قيل

فصل في بيان قدر النصاب في الشهود (قوله لما مر أول الصوم) أي من أن ثبوته بالواحد من الاكفاء بالاخبار دون التوقف على الحكم احتياطاً للصوم وكتب أيضاً لطف الله به قوله لما مر أول الصوم كذا في نسخ في نسخة بعد ما ذكر ما نصه كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل بالثبوت فقط اذا الحكم يستدعي محكوماً عليه معيناً وبرهناً قدمته أول الصوم عن المجموع من أن الحاكم لو حكم ببدل وجب الصوم بخلافه ولا ينقض حكمه اجزاء أو قد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها يكون الاستثناء متصلاً

وما شمله ذلك الجمع لاوافق قولهم الا في وقت قبله اه (قوله لان هذه) أي عداوة الدين وفي هذا التعليل مصادره لا تحصى (قوله لا عقادهم عدم الكذب) أي في موافقتهم فيشهدون لهم اعتمادا على دعواهم لاعتمادهم انهم لا يكذبون (قوله وزمانه ومكانه) أي بالنسبة لعل على السبب ولا يصح الجرح كالا يحق (قوله بخلاف من لا يضبط نادرا) أي بخلاف من عدم ضبطه نادر بان كان الغالب عليه الضبط وسكت عمالو تعادل ضبطه وغلطه قال الاذري لو تعادل ضبطه وغلطه لم أرفقه شيئا والظاهر

(قوله وتوابعه) كتحصيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح (قوله ومثله شهر نذر صومه) خرج به سؤال ودوا الحجة فلا يثبت واحد ١٤٠ منها بشاهد واحد لا بالنسبة للحقوق المتعلقة به ولا بالنسبة لغيرها على ما أفهمه

من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط اذ الحكم يستدعي محكوما عليه معينة او برديا قدمته أول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بصدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه اجزاء وقد أشار الى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيصيح (في هـ) لال رمضان وتوابعه (ومثله شهر نذر صومه ولوذا الحجة) (في الاظهر) كما مر في الصوم وأعاد هـ هنا للمصير وأورد على المحصر أشياء كذفي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته لم يحكم به بالنسبة للارث والحرمات وتكفي بالنسبة للصلاة عليه وتوابعه كالوثب بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع النظم المتعز زفيره بقوله ومهر الاكتفاء في القسم بواحد وفي الغرض بواحد ويمكن ان يجاب عن المحصر بان مراده به الحكم الحقيقي المتوقع على سبق دعوى شخصية فلا ابراد (ويشترط الزنا) والالواط وانبات الميتة والبهيمة (أربعة رجال) فلا يثبت الحد أو التعزير في ذلك بدونهم لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء لانه أجمع الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه مستر من الله تعالى على عباده ولا بد من تفسيرهم له كرايئة ادخل مكلما فاختار احشفته أو قدره من فاجدها في فرج هذه أو فلانة ويذكر نسبا بالزنا ونحوه والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كميل في مكبة نعم يندب ولو قالو اتعدنا النظر لا لاجل الشهادة قلت شهادتهم لان ذلك صغيرة لا تبطلها ويثبت بدون الاربعة سقوط الحضانة والعدالة لثبوت ذلك برجلين وكذا مقدمات الزنا ووطء شبهة قصدي النسب أو شبهة حسبية يثبت برجلين أو المال ثبت بهما برجل واحد وامرأتين وبشاهدتين ولا يحتاج فيه لما مر في الزمان رأينا احشفته الى أخوه (و) يشترط (للاقرار به اثنتان) كغيره (وفي قول أربعة) لانه يعزب عليه الحد وقرق الاول بان حده لا يقتسم (والمال) عين أو دين أو منفعة وكل ما قصد به المال (وهقد) أو فسخ (مالي) ماعدا الشركة والقراض والكفالة (كبيع واظالة وحالة) هي من عطف انما خص على العام اذ الاصح انها يبيع واما الاظالة ففسخ على الاصح لا يبيع (وضمان) بورهن وصلاح وشفعة ومسابقة وعوض خلع (وحق مالي تكبير أو أجل) وجناية توجب مالا (رجلان أو رجل وامرأتان) لعدم الأشخاص المستلزم لعدم الاحوال الاماخص بدليل في قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان مع عوم البواوي بالمعاملات ونحوها فوسع في طرق اثباتها والتغيير مراد من الآية بالاجماع بدون الترتيب الذي هو ظاهرها والخفي كالآتي اما الشركة والقراض والكفالة فيعتبر فيها رجلان الا ان يريد في الاولين اثبات حصته من الربح كما يجتبه ابن الرخ (ولغير ذلك) أي ما ليس

تقيده بالصوم لكن في حاشية شيخنا الزبدي مانعه قوله فيكفي للصوم كما مر ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف كما قال بعضهم وكذلك سؤال بالنسبة للاحوام بالبحر كما قاله أو فورو كذلك الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلال واحد خلافا للشارح حيث قال ولو للصوم والعقد خلافه فيثبت بواحد (قوله) ويثبت بدون الاربعة سقوط الحضانة والعدالة) وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف ان شهادة دون أربعة بالزنا نفسهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته ان يقولوا لشهدها براه قصده سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد الخيبي عنهما الحد والفسق لانها صرعا بانيته انه قد يكون قصدهما الحاق العار به الذي هو موجب

حد القذف كما مر مع ماله تعلق بما هنا اه ح أو يقال انما يجب الحد بشهادة مادون الاربعة اذ لم يكن قولهم بما جوا باللقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك (قوله ووطء شبهة قصد) أي الشاهد (قوله أو المال) قسم قوله النسب (قوله بان حده لا يقتسم) أي لشكته من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار (قوله اثبات حصته من الربح) أي فيثبت به ما برجل وامرأتين وبرجل وبعين

ان غلب عليه الغلط وشبهه بارة من يقول من كثر غلطه اه (قوله لم يبعد) ينبغي تشبيده بما اذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما اذا كان المطلوب فيها الستر (قوله ويسأل) أي المنصوب (قوله ولم يقصر في العمل) هذا فارق مما مره في شرح قول المصنف والاصرار على صغيرة (قوله من الاحتساب وهو الاجر) عبارة النخبة من احتساب يكذا اجر عند الله اتخذه ينوي به

(قوله كساح) مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكام فقال مانعه في فرع يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات والخطات ولا يكفي الضبط يوم العقد فلا يكفي ان النكاح مقدم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد فليس عليه ضبط التاريخ ١٤١ لذلك لحق النسب اه سم

على ج وبوخذ من قوله لان النكاح يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجبري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقول الشهادة هذا ذكر التاريخ ويدل قوله ولم في تعارض البيتين اذا أطلقت احدهما وأرخت الاخرى وأطلقتا تساقطتا لاحتمال ان ما شهدا به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة وبطلان المطلقة (قوله وطلاق) هل من ذلك ما لو أقر بطلاق زوجته لينكح أختها مثلا وأنكره الزوجة فلا بد من اقامة رجلين أم يقبل قوله بمجرد فيه نظر والأقرب الاول بالنسبة لأخيهما عليه فلا ينكح أختها ولا أرباساوها الا باقامة رجلين على ما دعاه ويؤخذ باقراره بالطلاق

بمال ولا يقصد منه المال (من عقوبة الله تعالى) كقطع طريق وحد شرب (أولا دعي) كحد قد فرقود (وما يطالع عليه رجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة) وعق (واسلام ووردة وجرح وتهديل وموت واعسار ووكلالة) ودية ادعى مال كها غصب ذي اليد لها وذو اليد لها ودية لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك أي والحال ان العين باقية (ووصاية وشهادة على شهادة رجلان) لقول الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا حجة عند أبي حنيفة وهو مخالف ولا نه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصرح به الله في النكاح وقسم بما في معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه ولا نظر لرجوع الوصاية والو كاله لئلا اذ القصد منهما اثبات التصرف لا المال ونفلا عن الغزالي واقراه انه لو ادعت طلاقها قبل الوطء وطالبته بشعر صدقتها أو بعد وطالبته بالجميع أو ان هذا الميت زوجها وطالبته ارثها منه قبل نحو شاهدوين لان القصد المال كافي مستثنى السرفة وتعليق الطلاق بالغصب فانه يثبت بشاهدوين بين دون الغصب والطلاق والحق به قبول شاهد وبين بالنسبة الى ميت فيثبت الارث لا النسب (وما يختص بمعرفة النساء أولا براه رجال غالبا كبكاره) وثبوتة وقرن ورتق وولادة وحيض لتعسر اطلاع الرجال عليه لان الدم وان شوهد يمتثل انه استخصه وهذا امر ادعى بقوله ما في الطلاق لتعذر ذلك اذ كثيرا ما يطلق التعذر براديه التعسر (ورضاع) ذكرهنا للتشليل وما مر في باب معرفته حكمه فلا تكرر ومجده اذا كان من الشدة أما شرب اللبن من اناة فلا يقبل فيه نعم يقبل في أن هذا اللبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي للنساء من برص ونحوه ولو في جرح على الفرج حرة كانت أو أمة خلافا للبخوي لأن جنس ذلك يطلع عليه الرجال غالبا (ثبت بما سبق) أي رجلين ورجل واحد (وبأربع نسوة) وحدهن للماجة البين هنا ولا يثبت برجل وبين وخرج تحت الثياب والمراد ما لا يظهر منها غالبا عيب الوجه والسد من الحرة فلا بد في ثبوتها ان لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يسد وعنده منة الأمة اذا قصد به فتح النكاح مثلا أما اذا قصد به الرذال عيب فيثبت برجل واحد وأثنى ورجل وبين اذ القصد منه حينئذ المال ولو أقامت شاهد اباقرار زوجها بالدخول فلها الخلف معه

يفرق بينهما (قوله ووصاية) وقراض وكفالة اه شرح منج (أقول) فلو غاب المكفول بده وعلم بمحل فطلب من الكفيل احضاره واداء المال لا متناحه من الاحضار فأنكر الكفالة فأقام المكفول له رجلا أو امرأتين فهل يقبل ذلك منه لطلب المال أولا فيه نظر ولا بد الا كفته بذلك أخذ من قوله والحق به قبول شاهدوين بنسب الى ميت فيثبت الارث لا النسب وكتب أيضا لطف الله به قوله ووصاية اسم للتغريض لمن يتصرف في أمر اطفاله بعد موته أو يتخذ وصاية مثلا (قوله كافي مستثنى السرفة) فضية ان الثابت بالشاهدوين في دعوى الطلاق قبل الوطء أو بعده المهر دون الطلاق وهو ظاهر (قوله خلافا للبخوي) حيث استثناه وعلمه بما ذكر من قوله لان الخ (قوله ان لم يقصد بها) أي الشهادة

وجه الله (قوله ولو بلا دعوى) قضية الغاية انما قد تقع بعد الدعوى وتكون شهادة حسبة وليس كذا اقتصر على الادعى وغيره  
انما بعد الدعوى وجه الله لا تكون حسبة (قوله وزكاه وكفاره) صريح هذا السياق انهما محض حقه تعالى وسائر آخر الفصل  
ان فيها حق الادعى فيصير ١٤٢ (قوله بل لا تسع) أى الدعوى (قوله قبل رد مالها) أى بخلاف ما بعده فانه يصير محض

حد لله تعالى وقوله وحيدة  
وثبت مهرها فان أقامه هو على اقرارها لم يصف الحلف معه لان قصده ثبوت الرجعة  
والعدة وهما ليسا بحال وما قررناه في وجهه الحرة يدوها وما يدين في مهنة الامة هو العقد  
والقول بأنه انما يأتى على المرجوح القائل بعمل نظره أماغلى الأصح من حرمة فيثبت بالنسبة  
مردود بخلاف صريح كلامهم سيما ما يسد في الامة فان تخصيصه لا يأتى على قول المصنف  
رحمه الله انها كالخبرة ولا على قول الرافعى يعمل ما عدا ما بين سرتها وركبتها فبذلك انهم أعرضوا  
عما ذكره وحيدته فوجه كلامهم أنهم لم ينظروا هنا لنظر ولا لخرمته اذ للشاهد النظر  
لشهادة ولو لا فخرج كاهرا وانما ينظر والمامن شأنه اطلاع الرجال عليه غالباً أولاً وما ذكره سهل  
اطلاعه عليه كذلك لعدم تحفظ النساء في ستره غالباً فلم يقبلن فيه مطلقاً (وما لا يثبت برجل  
وأمرأتين لا يثبت برجل وبين) لانه اذ لم يثبت بالاقوى فادونه أولى (وما ثبت بهم) أى  
برجل وأمرأتين وغلبه لشرفه (يثبت برجل وبين) لانه صلى الله عليه وسلم قضى بهما في  
الحقوق والأموال ثم الائمة من بعده ورواه البيهقي عن نيف وعشرين صحابياً فاندفع قول  
بعض الحنفية انه خبر واحد فلا ينسخ القرآن على أن النسخ للحكم وهو ظني فليثبت بعشله ولو  
أدى ملكا تضمن وقضية كان قال هذه الدار كانت لاني وقضاه على وأنت غاصب وأقام شاهداً  
وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفا باقراره وان كان الوقت لا يثبت بشاهده وبين فآله في  
البحر (الاعيوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما لم ينظرها نعم يقبلان في عيب فحين يقضى  
المال كامراً (ولا يثبت بثلاثين وبين) لضعفهما (وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده  
وتعديله) لان جانبته انما يتقوى حينئذ لا يصح ان القضاء بهما فلو رجع الشاهد غرم نصف  
المشهود به وانما لم يشترط تقدم شهادة الرجل على المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعاً  
(وبذلك في حلفه) على استحقاقه للمشهود به (صدق الشاهد) وجوباً بآله أبعده فيقول  
والله ان شاهدي لصديق وانى استحق لكذا انهم اختلفوا الجنس فاعتبر انهما لهما يصيرا  
كالنوع الواحد (فان ترك الحلف) مع شاهده (وطالب بين خصمه فله ذلك) لانه قد يتورع  
عن البين فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد فآله ابن الصباغ  
لان البين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا أن يعود في مجلس آخر فستأنف الدعوى  
ويقام الشاهد وحيداً يحلف معه كما قاله الرافعى في آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان  
الدعوى لا تسع مع مجلس آخر (فان نكل) المدعى عليه (فله) أى المدعى (ان يحلف بين  
الردى الاظهر) لانها غير التي امتنع عنها لان تلك لقوة جهته بالشاهد ويقضى بها في  
المال فقط وهذه لقوة جهته بنكول المدعى عليه ويقضى بها في كل حق والثاني لانه  
يمكنه الحلف مع الشاهد (ولو كان بيده أمة وولدها) بسترهما (فقال رجل هذه  
مستولدة علق بهذا) منى (في ملكي وحلف مع شاهد) أقامه (ثبت الاستيلاء) بمعنى  
ما فيها من المالية وأما نفس الاستيلاء القضي لاعتقها بالموت فأنما يثبت باقراره فتسرع

حده لله تعالى وقوله وحيدة  
الخ أولى من قول الشهاب  
جج الا ان تعلق بها حق  
أدى كسرة قبل رد مالها  
اذا استثناء فيه صوري  
(قوله أو بالتعلق مع  
وجود الصفة أو بالتدبير  
مع الموت في جعل هذين  
من صور الشهادة بالتعلق  
وعطفه عليه قوله أو بما  
(قوله ثم الاغمة من بعده)  
فصار اجاعاً (قوله ثم تصير  
وقفا باقراره) أى ثم ان  
ذكر مصرفاً بعده صرف  
له والا فهو منقطع الآخر  
فيصرف لا يقرب رحم  
الواقف (قوله فلا يثبت  
بهما) أى بالرجل واليمين  
(قوله والأصح ان القضاء  
بهما) أى الشاهد واليمين  
(قوله لقيامهما مقام  
الرجل قطعاً) أى بخلاف  
الشاهد واليمين فان في  
الثبوت بهما خلاف (قوله  
صدق الشاهد وجوباً  
قبله) أى قبل ذكر الحق  
الذى يعصيه (قوله لانها  
مختلفا الجنس) أى الشاهد  
واليمين (قوله فان حلف  
خصمه سقطت) أى فان  
استحلف خصمه فلم يحلف

قضية قوله فان حلف خصمه الخ ان حقه لا يبطل بمجرد طلبه بين خصمه قال شيخنا الزبدي نقلاً عن  
جج لكن الذي رجحنا بطلانه فلا يعود الحلف مع شاهده ولو في مجلس آخر لانه أسقط حقه من البين بطلبه بين خصمه كما تسقط  
مردوا على خصمه بخلاف البيئة الكاملة لا يسقط حقه منها بمجرد طلبه بين خصمه اهـ جج (قوله وليس له الحلف بعد ذلك)  
أى بعد حلف خصمه (قوله وحيدته يحلف معه) معتمد

يستلزمه إشارة إلى رد ماقاله الأذري من أن محل عدم قبول الشهادة بالتعلق والتدبير المحردين في حياة المدر وقيل وجود الصفة أمابعد الميراث ووجود الصفة فتسكن الشهادة بهما محردين (قوله وقار في ما صرف الخلع الخ) فديقال أنه لا حاجة لهذا الفرق لما مران شهادة الحسبة لأثرها في المال في مسئلة الخلع أصلا والفرق بهم تأثيره في فتأمل (قوله من الصيانة) لعله من وطأ الزوج بأن يرجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعي (قوله والاستسلام) ١٤٣ انظر ما معناه ومثله في

الدميري وفي حاشية الشيخ  
ان معناه طلب الاسلام  
ثم الاسلام بعده ولا يخفى  
انه حينئذ يعني عنه ما قبله  
اذ لا دخل للطلب (قوله  
العامة) وصف للموقف  
والوصايا باعتبار افراد  
الوصايا (قوله واحتقر  
المصنف عن حق الادعي  
الخ) الاولى تأخيرها عن  
قول المصنف وكذلك  
النسب على الصحيح (قوله  
والثاني لا تطلق حق  
الادعي فيه) عبارة

(قوله ما صرف في باه) وهو  
انه ان كان صغيرا فلا يثبت  
محافظة على حق الولاء  
للسيد وان كان بالغاً وصده  
ثبت في الأصح (قوله الذي  
ما قبل نكوله) أي  
الميت (قوله على استحقاق  
مورثه) ولا منافاة بين  
ما هنا وما يأتي في قوله  
ويحت هو أيضا الخ لان  
الدعوى هنا وقعت بجميع  
المال بخلاف ما يأتي  
(قوله بل كل من ادعى  
عليه منهم) غرماء أو ورثة  
(قوله كذا أفني به البلقيني)  
معتمد (قوله وأقام شاهدا)

عن هي في يده وتسلم لان أم الولد مال للسيدة هاو ما بحثه البلقيني من زيادته في دعواه وهي  
باقية على ملكي على حكم الاستيلاء لجواز بيع المستولدة في صورته بأنه حيث جاز يدها  
أفني الاستيلاء فلا يصدق معه قوله مستولدة (لأنسب الولد حريته) فلا يثبتان بهما كما  
علم مما مر (في الاظهر) فلا ينزع من ذي اليد في ثبوت نسبه من المدي بالاقرار ما صرف في باه  
والثاني يثبتان بتعاقبهم عن هو في يده ويكون حرا نسيباً بالقرار المدي (ولو كان سيده غلام)  
يسمى بقره وذكره مثال (فقال رجل كان في وأعتقه وحلف مع شاهد فذهب انتراعه  
ومصيره حرا) باقراره وان قضى استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الصالحة بحجة لثباته  
والعقوبات يترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله ومنهم من خرج قولاً في مسئلة الاستيلاء  
بني ذلك بفصل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالاول وهو الراجح في أصل الروضة والفرق  
ما مر (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذي مات قبل  
نكوله (وأقاموا شاهداً) بالمال بسد اثباتهم لموته وارثهم وانحصارهم فهم (وحلف به  
بعضهم) على استحقاق مورثه الجميع ولا يقتصر على قدر حصته ومثله ما إذا حلف جميعهم لانه  
انما ثبت بصلفه الملك لمورثه (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة بقيتهم لان الحجة تثبت في  
حقه فقط واما غيره فتمكن منها بالحلف ولان الشخص لا يستحق شيئاً بين غيره وميزن فارق  
ما لو ادعى عايداً ان رافض قد ادعى عليه أحد هما في نصيبه وكذب الآخر ما يشتركان فيه  
وكذا الواقفين الميت فأن بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فالبقية  
مشاركته فيه ولو أخذ أحدهم كاه في دار أو منفعة قدر حصته من أجزائها يشاركه فيها البقية  
ولو ادعى غريم من غرماء ميت مدون على وارثه بوضع يده من تركته على ما بين يديه فأنكر  
وحلف أنه لم يضع يده على شيء منها لم تكفه هذه الميعة بل كل من ادعى عليه منهم بعدها  
بوضع اليد حلفه أيضاً كذا أفني به البلقيني ورد ذلك بقولهم لو ادعى حقا على جمع فردوا عليه  
الميت أو أقام شاهد الحلف معه كفته بين واحدة وقولهم لو ثبت اعسار مدني وطلب غرماءه  
تحليفه أجيبوا ونكفه بين واحدة وقولهم لو ثبت اعساره بيمينه فظهر له غريم آخر لم يكن له  
تحليفه وأجيب بأن مأسوى الأخيرة قد لا يرد عليه لوقوع الدعوى بينهم أو علمهم فوقع الميعة  
جميعهم بخلافه في مسئلة البلقيني واما الأخيرة فالاعسار خصلة واحدة وقد ثبت والظاهر  
دوامه فلم يجب الثاني لتحليفه بخلاف وضع اليد فإنه اذا انتفى باليمين الاولى ليس الظاهر دوامه  
فوجب الميعة على نفسه لكل مدعي به من الغرماء يكفي في ثبوت دين على ميت حضور  
بعض ورثته لكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر ولو أقر دين للميت ثم ادعى ادائه اليه وإنه  
نسي ذلك حاله اقراره سمعت دعواه لتحليف الوارث كما في الاقرار وتقبل بنته بالاداء لاحتمال  
نسيبائه (ويطلب حق من لم يحلف من الميعة) (نكوله ان حضر) في البلد وكان قد شرف في

أي أو لم يرقم وحلف الميعة المردودة فإنه يكفي بين واحدة (قوله وقولهم لو ثبت الخ) ويمكن ان يفرق بينهما بأن مسئلة البلقيني  
حصل فيها مطلب الميعة في دعوى متعددة بهد الغرماء وهذا الميعة المتوجهة في دعوى واحدة فكتفي بها الاتحاد الدعوى  
وطلب التعدي في تلك بتعدد الدعاوى فليست أم رأيت قوله وأجيب الخ وما ذكرناه وضح (قوله سوى الأخيرة) هي قوله  
لو ثبت اعساره بيمينه (قوله لوقوع الدعوى بينهم) أي في الثانية وقوله أو عليهم أي في الاولى



الجلال والثاني هو حق آدمي وهي الصواب (قوله عند الاداء والحكم) لعل المراد بيان انهما كانا عند الاداء والحكم  
كذلك ومعلوم انه في الثاني لا يتصور الاتيين الكفر فالطرف ليس متعلقا بامتناع (قوله ولا ينافيه ما مر في النكاح)  
عبارة الصفحة ومر في النكاح ١٤٤ انه لو بان فسق الشاهد عند العقول يصح وهو غير ما هنا اذ الموثر ثم يثبتون ذلك عند

الخصومة او شرعهم (وهو كامل) فلو مات لم يحلف وارثه ولو مع شاهد بيمينه لانه خليفة  
المورث وقد بطل حقه بشكوه وتخرج بقولنا من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله اقامة  
شاهدان مضمومان الى الاول ولا يحتاج الى اعادة شهادته كالدعوى لتفسير بيته كاملة كالمو  
اقام مدعى شهادته مات فلوارثه اقامة آخر وتخرج بقوله بشكوه توقفه عن اليمين فلا يبطل به  
حقه منها فلو مات قبل النكول اتجه حلف وارثه كما في حقه كلام الرافعي اما حاضر لم يشرع أولم  
يشعر فكيفى او يجنون (فان كان) من لم يحلف غائبا او صديقا مجنون فلا يذهب انه لا يقبض  
نصبه بل يوقف الامر الى علمه او حضوره او كاله (فان زال عنده) بان علم اقدم او افاق  
(حذف واخذ) حصته (بغير اعادة شهادة) مادام الشاهد باقيا بحاله واستئناف دعوى  
لوجوده هما والامس الكامل بخلافه عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير ارث كاشترت انا  
واخى وهو غائب مثلا او وصى لبايكذا وجبت اعادته ما اذا تغير حال الشاهد فلا يحلف  
بما رجعه الا ذمى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الحالف ولا دون غيره ومبحث  
هو ايضا ان محل عدم الاعادة فيما ذكر اذا كان الاول قد ادعى الجميع فان ادعى بقدر حصته  
فلا يلزم الاعادة حتما (ولا تجوز شهادة على فصل كزنا غصب) ورضاع (واتلاف وولادة  
الا بالابصار) لها وللعائلها الوصول اليقين به قال تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر  
على مثل هذا أى الشمس فاشهد نعم بأى أن ما نعتد فيه البين يكتفى فيه الظن كالمالك والعدالة  
والاعاصير وقد تقبل من الاعمى بفعل ثانيا في ولا ينافى ما تقر في الولادة دعوى من ادعى  
نبوتهما السماع لكان حمله على ارادة اثبات نسبته من أمه (وتقبل) الشهادة (من أمم)  
لحصول العلم بالمشاهدة وعلم من كلامه عدم سماع الشهادة بقيمة عين الا من رآها وعرف جميع  
أوصافها (والأقوال كعقد) وفتح (يشترط سماعها وابصارها لها) حال صدورهما منه فلا يكتفى  
بسماعه من ورع الحجاب وان علم صوته لان ما كان ادراكه محكما باحدى الحواس يتمتع بالعمل  
فيه بقلبه الظن بلواز تشابه الاصوات وقد يحيا كى الانسان صوت غيره فيشبهه به نعم لو كان  
يبيت وحده وعلم بذلك جاز له اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين يبيت لاثالث لهما  
وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعله بمالك المبيع ونحو ذلك فله الشهادة بما  
سمعه منهما (ولا يقبل أعمى) لانه سد ا طريق المعرفة مع اشتباه الاصوات وامكان  
التصنع فيها ومثله من يدرك الانحصار ولا يميزها وانما جاز له وطعن وجته اعتماد على  
صوتهما لكونه أخف ولذا نص الشافعي على حل وطئه الاعتماد على لمس علامة يعرفانها وان  
لم يسمع صوتهما على ان من زفت له زوجته أن يعتمد قول امرأه ههنا وجئتك ووطؤها  
بل ظاهر كلامهم جواز اعتماد على قرينة قوية أنها زوجته وان لم يخبره أحد بذلك (الا  
ان يقر) انساب المعروف الاسم والنسب (في اذنه) بغير موافق او طلاق أو لافي اذنه بان  
تكون يده بيده وهو بصير طال الاقرار (فيتعلق به حتى يشهد عند قاص به على الصحيح)

الخصومة الى أن قال فلا  
تكرار ولا مخالفة في  
حكاية الخلاف خلافا  
بان زعمهما (قوله وعود  
ولا يثبت) لعل المراد لايه  
الشهادة (قوله لكن  
الاصح انه لا يثبت) يعنى  
قيما لا يثبت فيه (قوله  
من اشتراط الاستفاد  
يعنى حذف لفظ اشتراط  
وهو ساقط في بعض النسخ  
(قوله لبعض الحق فيها  
له تعالى) في نصه من  
الشرح لبعض القول  
ولعلم الصواب (قوله وان  
كان قد ذهبت بصورة  
الشهادة) انظر هذه  
الغاية فيما اذا كان صادقا  
في نفس الامر وما قاده  
ذكر ذلك عند الحاكم مع  
ان الحد لا بد من اقامته  
والثبوتية مبدلها على  
ما في نفس الامر وكلام  
المصنف انما هو فيما اذا  
أى بعمية (قوله القذف  
(قوله فلو مات) عتزل  
قوله السابق ما قبل  
نكوله (قوله فلا يبطل)  
أى وان طال الزمن (قوله  
أولم يشرع) الاولى حذف  
الالف (قوله واستئناف

دعوى أى وبغير استئناف الخ (قوله ومن ثم) أى من أجل أن كلامه مصادره من الكامل بخلافه  
عن الميت (قوله على مثل هذا) أى الكوكب (قوله الامن رآها) أى وان طال الزمن حيث كانت محال لا يقبل تغييره في تلك  
المدة وتسمع دعوى من غصبه ما من لا يثبت تغير صفاتها من وقت رؤية الشاهد وتسمع بذلك (قوله وان علم) غاية (قوله نعم  
لو كان) أى المقر مثلا (قوله وان لم يره) أى سواء كان عدم الرؤية لظلمة أو وجود حائل بينهما

باطل (اعلم سقط قبله لفظ بقوله) قوله وانما مساوية لعبارة أصله) يتأمل (قوله كالقولية أيضا) أي خلافا لما قد يوهمه المتن (قوله لا حاجة له) أي ليقيد الحديث (قوله رد) الظاهر ردت (قوله بأن فيه تسليلا احتياجه) أي حيث قال شرطه الاخلاص والاختلاص مرادف للحمة المذكورة (قوله وقصم من سكران) أي ان تأت منه الشرط التي منها الندم كالأجنبي (قوله في المتن ان تماقت) أي الظلامة بمعنى العصية ويصح رجوع الضمير للثوبة بمعنى ١٤٥ موجه الـ لكن عبارة الشارح

ظاهرة في الاول (قوله بنيت القرض وغرم بدله) هذا لما اذا كانت الظلامة عينا كالأجنبي والاقاضي الذمة لا يتعين الاقبض صحيح فاذا صرفه في المصالح لم يظهر المالك تبين ان الذمة مشنولة كما هو ظاهر وقوله بنيت القرض لم أره في عبارة غيره وبني حذفه (قوله ولا يكون استيفاؤه من بلا الخ) عبارة النصف وليس استيفاء نحو القرد من بلا العصية الخ

### فصل في بيان قدر

(قوله محل توقف) مقيد (قوله وارضاء البقيني) مقيد (قوله وحكمت بها) أي وهو مؤيد لما ذكره الباقين (قوله ويلزمه) أي الشاهد (قوله ان تمام جهمانية حسبة) ولعل صورته ان يشهد اثنان حسبة على رجل لزمه حق ولم يعرف له اسم ولا نسب فيشهد اثنان عن يعرفه بان فلان بن فلان يريد ان يفعل كذا فاحضره لتشهد على صورته فيحضره ويشهدان ان هذا فلان

لحصول العلم بأنه المشهد عليه وان لم يكن في خلوته وتقبل شهادته أيضا بالاستفاضة كالمت وغيره مما يأتي اذ لم يتحقق اليقين وشارة وكذا في الترجمة أو مع وضع يده على ذكر بفرج فبمسكه ما حتى يشهد عليه بذلك عند قاض لانه أبلغ من الروية وفيما اذا كان جالسا بفران غير فيتمتع حتى يشهد عليه والثاني المنع حسم الباب (ولو جملها) أي الشهادة (بصيرت عني شهد ان كان المشهد له) المتهود (عليه معروف الامم والنسب) فقال أشهد ان فلان بن فلان فعل كذا أو قر به لانه في هذا كالبصير بخلاف ما اذا لم يعرف ذلك وما يجتبه الاذرى من قبول شهادته على زوجته في حال خلوته بها وعلى بعضه اذا عرف خلوه به للقطع بصدقه حينئذ محل توقف والفرق بينه وبين ما مر في قولنا سمعنا قوله عليه بيت الى آخره ظاهر فان البصير يعلم انه ليس ثم من يشبهه بخلاف الاعمى وان اختل به (ومن سمع قول شخص أوراى فعله فان عرف عنه واسمه ونسبه) أي أباه وجهه (شهد عليه في حضوره اشارة) اليه ولا يكتفي بمجرد ذكر الاسم والنسب (و) شهد عليه (عند غيبته) المجوزة للعدوى عليه (ومرته باسمه ونسبه) مع الحصول التمييز بهما دون أحدهما لانه لم يعرف اسم جده فيجوز له الاقتصار على ذكر اسمه ان عرفه القاضى بذلك والا فلا كافاه في المطلب جامعاه بين كلامهم الظاهر الثاني ويكنى لقب خاص كسلطان مصر فلان بدونه قال غيره وبه نزول الاشكال في الشهادة على عتقاء السلطان والامراء وغيرهم فان الشهود لا تعرف انسابهم مع ما يميزهم من اوصافهم وعليه العمل عند الحكم وارضاء البقيني وغيره قال بعض الشراح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان الشايد كان كذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انه لم يسكنه في ذلك الوقت غيره وحكمت بها واعلم انه قد يقع كثير الاعتماد الشهود في الاسم والنسب على قول المشهد عليه ثم يشهد بهما عليه ثم يشهد بهما في غيبته وذلك لا يجوز اتفاقا كما قاله ابن أبي الدوم وصريح كلام المصنف الاتي في قوله لا بالاسم والنسب مالم يشأ ذلك عليه ويلزمه مثلاً ان يكتب اقرأ مثلاً من ذكر ان اسمه ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان نعم لم يعرفها الا بعد التحمل جازله الجزم بهما ومن طرق معرفتهما ان تمام جهمانية حسبة لما مر من ثبوتها الا ان يعمدها من عدلين قال القفال بل لو سمعه من الفرد لم يجز حتى يتكرروا بستة فيض عنده وكانه أراد بذلك مجرد المباعدة والافهذ اوتار يفيد العلم الضرورى وقد تساهلت جهلة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية وأكث به الاموال فانهم يفتقدون من يتردد عليهم ويصحبون ذلك ويحكم بهما القضاء (فان جهلها) أي الاسم والنسب أو أحدهما (لم تشهد عند موته وغيبته) لانتفاء الفائدة به بخلاف ما اذا حضر وأشار اليه فان مات ولم يدفن احضر ليشهد على عيته ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغيبه له أمامه دفنه فلا يحضر وان أمن تغيبه وتسندت الحاجة لحضوره خلافا للفرز الى كافر في الجنائز (ولا يصح تحمل شهادة على متنبهة) بنون ثم

١٩ نهاية من ابن فلان فيثبت اسمه ونسبه عند القاضى وان لم يثبت المشهد به عليه (قوله الان يسمها) أي الاسم والنسبة (قوله ويحكم بهما القضاء) أي يحكمهم في هذا الحالة بطل بحسب الظاهر فلو تعين مطابقة ما ذكره الشهود للواقع كان حضر المشهد عليه بعد وعلم ان اسمه ونسبه ما ذكره الشهود تبين صحة الحكم (قوله خلاط للفرز الى) الذي في النهج عن الفرز الى ان ينبش ولا يلزم من نبشه احضاره فلعن الشارح اراد بالاحضار ما يشعل النباش

الاصحاب (قوله كذا قيل) صوابه ذكره قيل قوله ورد ليوافق ما في النسخة (قوله لو حكم بهذا وجب الصوم) أي لان الصوم من حقوقه تعالى فتقبل فيه شهادة الحسبة من غير تقدم دعوى (قوله ولو ذا الحجة) لا وجه لاختصاصه في الشهر الذي نذر صومه وانه سقط قبله لفظ بخلاف غير ذلك أي غير رمضان والشهر الذي نذر صومه فانه لا يثبت بواحد ولو ذا الحجة أي خلا فالوجه القائل بأنه ١٤٦ يثبت به رمضان (قوله المتوقف على دعوى محكية) الصواب حذفه والافعال

رمضان لا يتوقف على دعوى محكية وقوله مراده به الحكم الحقيقي كافي في الجواب على انه قد يقال انه لا بد من ذلك على عبارة المذهب وانما يقبه ووروده على من عبر بالثبوت لا بالحكم (قوله ولانه اتفق الفواحي) هذا بالنسبة للزنا والمواطاة خاصة (قوله ويثبت بدون الاربعه سقوط الحضانة والعدالة) انظر صورة الشهادة بذلك في النسخة (قوله في قوله تعالى فان لم يكن يارجلين) أي لانه منكره في سياق الشرط (قوله فيعتبر فيها رجلان) أي لما فيها من الولاية (قوله ووديعه ادعى مالكه الخ) أي لا يقبل الارجلان أي من الوديع اخذ من التعديل اما المالك فيكفيه رجل وامرأتان لانه يدعي محض المال (قوله والحال ان العين باقية) هلا قبل رجل وامرأتان اذا كان المودع يطالبه بدل المسافح نظير ما مر في نحو الشركة (قوله دون التعصب والطلاق) أي والسرقة

تأمن انتقلت لادعاء عليها (اعتماد على صوتها) كما لا يتحمل بصبر في طلبة اعتمادا عليه لاشتباه الاصوات ولا لرحال رقيق وافهم قوله اعتمادا انه لو معناه فتلحق به القاض ومثله عليها حاز كالا على بشرط ان يكشف نقابها يعرف القاضى صورته قال جرح ولا ينقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهد ان اسمها ونسبها أو صورة أمها ونسبها لا على منتقبة وقت كذا يحتمل كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينتين ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فالحكم الحاكم أنعم فون عينها أم اعتمد ثم صوتها لم نلزمهم اجابته وحمله كما علم مما مر في مشهورى الديانة والضبط قاله الاذرى والركنى وغيرهما (فان عرفها بعينها باسم ونسب جاز) تحمله عليها ولا يضر النقاب بل لا يجوز كشف الوجه حينئذ (وشهد عند الاداء بما به علمها من اسم ونسب فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا انكشفه عند الاداء (ولا يجوز الضمحل عليها) أي المنتقبة (بشرط عدل أو عدلين على الاثر) الذي عليه الاكثرون بناء على المذهب ان التسامع لا بد من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب نعم ان قالوا تشهدان هذه فلانة ابنة فلان كانا شاهدى أصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرطه (والعمل) من اليهود ولا من الاصحاب كما افاده البلقيني (على خلافه) وهو الاكتفاء بالترفيف من عدل وجرى عليه جمع حتى بالغ بعضهم وجواز اعتماد قول ولدها الصغير وهي بين نسوة هذه أمي (ولو قامت بينة على عينه بحق) أو ثبت بعلم الحاكم مثلا (فطلب الدعي التصيل) بذلك (مبطل) له (القاضى) جواز (بالحلية لا الاسم والنسب) فبفتح تصيله هما (ما لم يشنا) عنده بالبينه ولو على وجه الحسبة أو بعلمه لتعذر التصيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان بن فلان ومن حليته كذا ويذكر أوصافه الظاهرة خصوصا دقيقا ومراعاة لا يكتفى فيها قول مدع ولا قول مدعى عليه فان نسب لا يثبت باقراره (وله الشهادة بالتسامع) حيث لم يعارضه أقوى منه كان تكرار المنسوب اليه أو طعن أحد في الانساب اليه نعم يقبه انه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) لذلك أو أتى كائن (من أب وبينة) كهذا اوله فلان ومن قبيلة كذا لتعذر اليقين فهما اذ مشاهدة الولادة لا تفيده الا الطعن فسمح في ذلك قال الزركنى أو على كونه من بلد كذا المستحق من ربع الوقف على أهلها ونحو ذلك (وكذا أم) فتقبل بالتسامع على نسب منها (في الاصح) كالأب وان تعين مشاهدة الولادة والثاني المنع لا يمكن رؤية الولادة بخلاف العلوق (وموت على المذهب) كالنسب وقيل فيه وجهان كالولاء وما في معناه لانه يمكن فيه المعابنة (لاعتق ولولا ووقف) أي أصله (ونكاح وملا في الاصح) لان شهادتهم امتسرة وأسسها ما غير معتدرة (قلت الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع الجواز وافته أعلم) لانها أمور مؤبدة فاذا طالت عمر اثبات ابتدائها لم يفت الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصورة استفاضة الملك اذ يستفيض انه ملك فلان من غير اضافة لسبب

(قوله ولا لرحال رقيق) أي في قبول الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورته من فأن شحته بالبينتين (قوله فان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) كان طلقها زوجها والشهود يعرفون ان زوجته فلانة بنت فلان فقبلوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها أو زوج شخص بنته مثلا بحضورهما فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وأنكرت شهدا عليها بانما بنته (قوله والعمل من اليهود الخ) ضعيف

(قوله وألحق به قول شاهد وعين بالنسب) لعل الصورة أن الدعوى بالمال كما هو مضاف ما به (قوله لأن جنس ذلك يطالع عليه الرجال) هو تعليل من جانب البغوى كما يعلم من الدميرى وفي بعض نسخ الشارح لا يطالع بزيادة لأجل يطالع والصواب حذفها المسألت (قوله ولو في جرح على الفرج) هذه الثانية بالنسبة لقول المصنف ثبتت بما سبق (قوله فأن دفع قول بعض الحنفية الخ) قال الشهاب بن قاسم فيه بحث لا مجرد روايته عن العدد المذکورین ١٤٧ لا يتحقق تواتره لما استقر أنه

يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر المطابق فليتامل اه ولأن أن تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو غمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على مقدمات أخرى تر كاهل انهما مومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب الامام الشافعى رضى الله عنه وهو من تابع التابعين ويبعد عادة أن يروى ما ذكره عدد قليل عن هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذکورين عدداً أكثر منهم من التابعين لمعارف بالاستقراء ان انخير الواحد يرويه عن الصحابي الواحد عدد من التابعين تتوفرهم على تلقى الاحاديث وحفظها من الصحابة فالظاهر حقيقة ان انخير المذکورين وصل الى الشافعى من عدد كثير من التابعين أو غيرهم من المصدر الاول بل الظاهر أن ما يبلغ نحو البهي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخي زمنه

ان استفاض سببه كالسمع لم يثبت بالتسامع الا الارث لمكونه بنشأ عن النسب والموت وتل منهما يثبت بالتسامع وخرج بأصل الوقف شرطه ونفاصله فلا يثبتان به ويبحث الباقيين نبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم مكة قال ومحل اختلاف في غير حدود العقار فهي لا يثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وان اقتضى كلام أبى حامد خلافه ومما يثبت بذلك ولاية قاض واستحقاقه كافة ورضاع وجرح وتعديل واعسار ورشد وان هذا وارث فلان أول وارث له غيره (وشرط التسامع) ليستدله في الشهادة بما ذكر (معناه) أى المشهود به فهو مصدر مضاف للفعل (من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب) ويحصل الظن القوي بصديقهم وهذا لازم سابقه فسط القول بأنه لا بد من ذكر ولا بشرط فهم حرة ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشبههم هذا بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن أقوى الالدرجه ان الله باشرطه فهم وفرق بينه وبين التواتر بضعف هذا افادته الظن القوي فقط بخلاف التواتر فيفيد العلم الضرورى (وقيل بكفى) التسامع (من عدلين) اذا مكن القلب عليه رما على الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفاً كما يعلم عما يأتى بشرط ابن أبى الدم أن لا يصرح بان مستنده الاضافة ومثاله الاستصحاب والاجتهاد ان ذكره على وجه الزينة والتردد بطلت أول تقوية كلام أو حكاية حال قبلت وكيفية أدائها أشهد أن هذا أول فلان أو وقفه أو عتيقه أو ملكه أو هذه زوجته مثلاً لا نحو أمته أو وقفه أو زوجها انها صورة كذب لاقتضائه انه رأى ذلك وشاهده لما صر في الشهادة بالقول والفعل (ولا تجوز الشهادة على ملك بمجردي) لانها لا تستلزمه فهم الشهادة بها (ولا يدينو تصرف في مدة قصيرة) لاحتمال كونه وكيلاً عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا راع ينصرف فيه وبالطرق كحق اجراء الماعلى سطحه وأرضه أو طرح الثلج في ملكه اذا رآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفاً (في الاصح) لان امتداد الايدي والتصرف مع طول زمان من غير منازع يغلب على الظن الملك والنساق المنع لان الغاصب والمكترى والوكيل اصحاب يد وتصرف فاذا انضم الى اليد والتصرف الاستفاضة ونسبة الناس الملك اليه جازت لشهادة قطعا وان قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد أن هذا لثا مسنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز ان شهادة فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الآن ينضم الى ذلك السماع من الماس انه لا لاحتمال في الحرية وكثرة استخدام الاحوار (وشرطه) أى التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ وإجارة (ورهن) لانها تدل على الملك والواو في كلامه معنى أو ولا يكفي التصرف مرة واحدة فانه لا ينبر الظن قال الاذرى بل ومرة تين ومرة اثنى عشر في مجلس واحدة أو أيام قليلة (وتبنى) شهادة الاعسار على قرآن ومخايل الضم وهو سوء الحلال (والاضافة) مصدر ذاق أى ذهب ماله لتعذر اليقين فيه فاكفى بما يدل عليه من قرآن أحواله في خلواته بصبره على الضيق والضرر وهذه شرط

عنهم يبلغ الشافعى عن عدد أكثر منهم لقربه من زمنهم وجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتامل (قوله لا يملكه الحلف)

(قوله يؤمن نواطوهم) أى بشرط أن يكونوا مكلفين (قوله وهذا لازم) اسم الاشارة واجر لقوله ويحصل الظن (قوله وفرق بينه وبين التواتر) أى فانه حيث أطلق فعل الجمع المسلمين والكفار (قوله الآن ينضم الى ذلك السماع من ذى اليد) أى فلا يكفي السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه (قوله ومخايل الضم) عطف تفسير

انظر مئى بكنه وصباره للجلال لانه ترك الخلف فلا يعود اليه (قوله بنى ما فيها من المالبية) قال ابن قاسم قد يستغنى عن هذا التأويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستلاد بمعنى مجموع ما فيها من المالبية ونفس الاملاذ ثبت لمجموع الخبة والاقراءان عبارة صالحة لذلك اهـ ويجوز ان يكون اكتفى بذكر أحد المتلازمين عن ذكر الآخر لعله منه (قوله وفي ثبوت نسبته من المديح) ظاهره انه من تعلقات ١٤٨ الاظهر وظاهره انه ليس كذلك (قوله وبه فارق ما قبله) أى من عدم حربة الولد

[illegible]

وجوب التمسك في الحدود (قوله واخذ أجره الصل) وهي أجره مثل ذلك المشي وليس له طلب الزيادة الحديكم  
ولا تفرق في ذلك بين الجليل والحقير (قوله وأجره إل كوب) أي ولو كان غنيا لأنه في مقابلة عمل (قوله وله صرف المعطي) أي  
فهو بغير أخذة ملكه ملكا مطعنا ولا يجب عليه صرفه فيما يحتاج إليه من شفقة وكسوة (قوله وبؤخه فمنه ان اعذار  
الشفقة) أي وهي أوامر من اعذار الجمعة

أي لانه انما قامت الحجة فيه على ملك الامر وقد ثبتنا اعتقادها عليه اذا جاء وقته باقراره تطهير ما هنا وما الولد فتنصت الدعوى والحجة  
كونه حرا نسبيا وهما لا يشتركان في هذه الحجة ومن ثم لو ادعى في صورة الاستيلاء انه استولى لها في ملائذى اليد ثم اشتراها مع الولد  
فيعتق الولد عليه وأقام عليه حجة ناقصة قبلت وعق لان العنق الا ان يتربط على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة (قوله بعد  
اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم) أى بالبينه الكاملة أو الاقرار أو بأشياء ١٤٩ بما ذكره من هذه الثلاثة الى

شروط دعوى الوارث الارث

لكن يتأمل قوله وانحصاره

فيهم مع قوله قبل أو بعضهم

(قوله لكن الحكم لا يعتدى

لغير الحاضر) سياتى له

في أوائل كتاب الدعوى

البنات عقب قول المصنف

أو عقد ما لم يبيع أو هبة

كفى الاطلاق في الاصح

مانعه لكن لا يبيح أى

القاضى الابعاد اعلام الجميع

بالحال فانظره مع ما هنا

(قوله فله إقامة شاهد ثان

الح) وظاهره ان يثبت حينئذ

مال الميت فلا يحتاج باقى

الورثة الى حلف ان لم يكرهوا

(قوله فالاداء فرض كفاية)

أى سواء فعلوا قصدا

أو اتفاقا بدليل قوله الا فى

وقيل لا يلزم الاداء الح (قوله

ولو دعى لشهادتين) أى معا

فلو ترتب اقدم الاولى (قوله

والفرق بينهما) أى الامام

والحاكم وقوله ظاهر أى

وهو شدة الاختلال بمخالفة

الامام دون غيره (قوله

وهو ظاهر) ان انحصار

خلاص الحق فيه أى وان

لم يكن نفسا ولا بضعا

ولا عرضا وان قيد الاذرى

الحكم بشاهد معين لمن مقاصد الاشهاد التورع عن الحلف وكذا لو امتنع شاهد اعمو  
ودبحة وقال احلف على الرد (وان كان) فى الواقعة (شهودا فالاداء فرض كفاية) عليهم الحصول  
الفرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان فذاك والأعموا كلهم سواء اداهاهم مجتمعين أم متفرقين  
والممتنع أولا أكثرهم انما لا يمتنع بان كان الموجب أولا أكثرهم أجر ذلك (فلو طلب) الاداء  
(من اثنين) باعيانهما (لزمهما) وكذلك لو طلب من واحد منهم بحلف معه (فى الاصح)  
للايقضى الى التوراك والى لا فى كالتصمل وقرق الاول بانه هناك طلبها الفصل امانة وهنا  
لادائها وحمل الخلاف ما اذا علم المدعون ان فى الشهود ومن رغب فى الاداء ولم يعلم من حالهم  
شيأ ما اذا علم آباؤهم لزوما مطلقا (وان لم يكن) فى القضية (الا واحد لزمه) الاداء اذ ادعى له  
(ان كان فيما يثبت بشاهد معين) والقاضى المدعى لا يعتد به يعتقد ذلك (والافلا) لعدم  
حصول القصد به (وقيل لا يلزم الاداء الامن) تحمل قصد الاتفاق لانه لم يوجد منه التزام  
وربما امانة حصلت عنده فلم يزمه أدائها وان لم يلزمها كالموطر الرمح نوبانى داره وبجبه  
الحاق النساء فيما يقبل شهادتهن فيه بالرجال فى ذلك وان كان معهن فى القضية رجال والاوجه  
عدم تكليف المخرجه الخروج بل برسل اليها من يشهد عليها ولو دعى لشهادتين فى وقت واحد  
قدم أخوفهما فوئلا الاختير (ولو وجوب الاداء شروطا) أحدها (ان يدهى من مسافة  
الدعوى) فأقل وهو ما بين المجامعة الى الابواب ونعذره بالشهادة على الشهادة لعدم قبولها  
حينئذ فان دعى لمافوقها لم يجب للضرورة واستثنى الماوردى من الوجوب ما اذا لم يعتد المشى  
ولامر ككوبه أو أحضره من كوب وهو بمن يستكر الكوب فى حقه فلا يلزمه الاداء  
وخرج يدهى ما اذا لم يطلب فلا يلزمه الاداء الا فى شهادة حسبة فيلزمه فور الزالة للتكرار (وقيل)  
ان يدهى من (دون مسافة قصر) لانه فى حكم الحاضر ما اذا دعى من مسافة القصر فلا يجب  
الاجابة حرمانهم بحث الاذرى وجوبه ادا دعاه الحاكم وهو فى عمله أو الامام الاعظم مستدلا  
بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله انما يتيم من الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر  
(و) ثانيهما (ان يكون عدلا) فان دعى ذوق فى مجمع عليه (ظاهر) أو خفى لم يجب عليه الاداء لانه  
عبث بل يحرم عليه وان خفى فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن مرع بن عبد  
السلام أوائل الباب جوازه وهو ظاهر ان انحصار خلاص الحق فيه وأقنى به هو الدرجة الله  
تعالى وصرح الماوردى بجواقة ابن عبد السلام فى الخفى لان فى قبوله خلافا (قبل أو مختلف  
فيه) كشرط ما لا يسكر من النبيذ (لم يجب) الاداء لانه يعرض نفسه للقاضى ليجاب عنه  
الشاهد غير قاض والاصح ان يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاكم قد يقبله سواء كان  
من يرى التفسير ورد الشهادة به أم لا فقه بتغير اجتهاده يرى قبولها وقضية التعليل عدم  
اللزوم اذا كان القاضى مقلدا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد يمنع بانه يجوز ان يقبله غير مقلده

ظهوره بهذه الثلاثة واهم انه لو لم ينصصر خلاص الحق فيه لم تجز له الشهادة ولو قيل يجوز اها لا بمجرد ادعائه على تخليص الحق  
لكان معها ومع ذلك لو ثبت للحاكم حاله بعد الحكم تبين بطلان وق حاشية شيخنا الزبائى مانصه قال الاذرى فى تحرير الاداء  
مع القسق الخفى نظرا لانه شهادة بحق واعانة عليه فى نفس الامر ولا يتم على القاضى اذ لم ينصصر بل تجبه الوجوب عليه اذا كان  
فى الاداء انما تغيب أو عضو وبضع فالله بصرح الماوردى هو تقيده الجواز اذا لم ينصصر الحق فيه والوجوب اذا انحصر

معلقاً وقضية التعليق المارين عند قول المصنف ولا يشارك فيه ان من أخذ حينئذ شياً شورك فيه وانظر هل يجري ذلك  
 فمن أخذ به منه أولاً وتردد الشهاب بن سم في القول أنكر المدي عليه ورد اليين على بعض الورثة هل يلحق فان قلنا نعم هل  
 تثبت حصته فقط أو الجميع لان اليين المردودة كقرار المدي عليه (قوله وتقبل من أحسن) أي على الفضل المذكور أولاً (قوله  
 وعلم من كلامه) فيه تأمل ١٥٠ (قوله أو إطلاق) قضية سياقه انه لا يجوز الشهاد بالطلاق اللعروفة بالاسم والنسب

وظاهر أنه ليس كذلك  
 (قوله أولاً في ذنه الخ) أي  
 والصورة ان المقر مجهول  
 كما يعلم عما يأتي (قوله كاللوت)  
 كان ينبغي ابدال الكفاف  
 بالياء الموحدة (قوله وكذا  
 في الترجمة) انظر ما مراده  
 به (قوله أو مع وضع يده  
 الخ) انظر هذا وما بعده  
 معطوفان على ماذا (قوله  
 فيسكنهما) أي الشخصين  
 كما هو ظاهر (قوله اذا عرف  
 خلو به) قال أئني الاذري  
 ويعرف كونه خاليا به  
 باعتبار ان المهود عليه  
 يتلو من ما في الوقت الذي  
 نسب اليه الاقرار فيه  
 (قوله على ذكر اسمه) لعل  
 سقط بعد لفظ واسم أبيه  
 وهو كذلك في الصفه وغيرها  
 (قوله بعد موته) عبارة  
 الصفه ولو بعد موته (قوله  
 مع ما يبرهن) قد في الشهاده  
 على عتقاء السلطان (قوله  
 نعم لم يبرهنهما) الا بعد  
 (قوله هو كبيع عند من  
 يرى انبات الشفعة قضية)  
 هذه ان الشهاده بالبيع  
 ليست سبباً في حصول  
 الشفعة التي لا يراها اذلو

وأوجب بان اعتبار مثل هذا بعيد ولو كان مع الجمع على فسقه عدل لم يلزمه الاداء الفما ثبتت  
 بشاهد وعين اذ لا فائدة له فيما عداه ويجوز للعدل الشهادة بما يعلم ان القاضي يرتب عليه  
 ما لا يفتقده هو كبيع عند من يرى انبات الشفعة للجار وان كان هو لا يراها أو شهد بتزويج  
 صغيرة بولي غير مجرب عند من يراه والشاهد لا يرى ذلك وان لم يلقه ويجوز له تحمل ذلك  
 ولو قصد ان لا يجوز له ان يشهد ببعثه أو استحراق ما بعدت فساد ولا ان يتسبب في وقوعه  
 الا ان قلنا القائل بذلك (و) ثالثاً (ان لا يكون معذوراً بعرض ونحوه) من كل عذر مخصص  
 في ترك الجماعة كما مر من ان المحذرة تعذر دون غيرها (فان كان) معذوراً بذلك (أشهد  
 على شهادته أو بعث القاضي من يسمعها) لدفع الشفعة عنه وانهم اقره على هذه الثلاثة عدم  
 اشتراط زيادة عليها فيلزمه الاعداء عند نحو أمير وقاض فاسق ثم تصح توليته ان تعين وصول  
 الحق لاستحقاقه طريقاً له أو عند قاض متعنت أو جاز أي لم يخش منه على نفسه كما هو واضح  
 ولو قال في عند فلان شهادة وهو مجتمع من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعتراؤه بنفسه بخلاف  
 ما إذا لم يقل من غير عذر لاحتماله وبينه على المؤدى لفظاً أشهد فلا يكتفي مرادفه كما لانه  
 ابلغ في الظهور ومرأوا في الباب حكم مجيء الشاهد بمرادف سماعه ولو عرف الشاهد السبب  
 كالأقرار فله ان يشهد بالاشتقاق أو المالك فيه وجهان أحدهما لا قال ابن أبي الزم انه  
 الأشهر وهو ظاهر نص المختصر وان كان قهها موصفاً لانه قد يظن ما ليس بسبب سبباً ولان  
 وظيفة نقل ما سمعه أو أراه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على أسبابها  
 وثانيها من هو به صرح ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما هو والوجه ولو شهد  
 واحد بشهادة صحبة فقال لا تراهم عداً أو بعث ما شهد به لم يكف حتى يقول مثل ما قال  
 ويسنوه في القضا كالاول لانه موضع أداء الحكاية وقد تمت التاوى بخلافه لجل أكثر الحكماء  
 قال جمع ولا يكتفي أشهد بما وضعت به خطي ولا يضمنونه ونحو ذلك مما فيه اجبال وإيهام ولو من  
 عالم أو واقعه قول ابن عبد السلام واعتمده الاذري وغيره ولا يكتفي قول القاضي أشهد وأعلى  
 بما وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوي ما يقتضي الاكتفاء بذلك فيما قبل الاخيرة اذا  
 عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس به الاخيرة بل قال جمع ان عمل كثير على  
 الاكتفاء بذلك في الجميع ولا نعم بل قال أشهد عليك بما نسب اليك في هذا الكتاب الا ان قيل  
 له ذلك بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا المقر من ان قال أعلم عفا فيه وأنما قر به كفي وأئني ابن  
 عبد السلام يجوز الشهادة على المكس أي من غير أخذ شيء منه اذا قصد به ضبط الحقوق  
 لترد لأربابها ان وقع عدل ويكتفي قول شاهد النكاح أشهداني حضرت العقد أو حضرت أو أشهد  
 به ولو قال لا شهادة لثاني كذا ثم شهد في زمن يحتمل وقوع التحصيل فيه لم يؤثروا ولا زال ولو قال  
 لا شهادة على فلان ثم قال كنت نسباً أنتجه قبولها حيث اشتهرت ديانتها

كانت سبباً لحرم ما يأتي من ان التسبب فيما يراه ممنوع حيث لا تقلد فالتأمل (قوله لم يجبه) أي (فصل)  
 القاضي لطلب الشاهد (قوله ومرأوا في الباب حكم مجيء الشاهد) أي وهو اقبول فيما هو صريح في معنى مرادفه (قوله)  
 لكن فتاوى البغوي الخ) ضيف (قوله فيما قبل الاخيرة) هي قوله ولا يكتفي قول القاضي (قوله لم يؤثر) أي قوله سماً أولاً  
 لا شهادة لنا (قوله حيث اشتهرت ديانتها) مفهوماً انه لو لم يقل ذلك أو نحوه لم تقبل شهادته

التحليل) لوجه هذا الحصر (قوله لان يسمعهما) في بعض النسخ ما لم يسمعهما الخ وهو غرر صواب (قوله والانهذا تواز) قال ابن قاسم قد يمنع ذلك الجواز استناد الالف للسمع من نحو واحد والتوازي لا يذيقه من الجمع المخصوص في سائر الطباق اه وهو انما يظهر لو كانوا اثنين لمعرفة النسب من غيرهم والا فالوجه ما قاله الشارح ١٥١ كان غرر (قوله فانهم يستعدون الخ) قال في القضية فانهم

يحيون عن اطوئه فيقرع د قاض بما بر ومونه ويذكر اسم ونسب من يريدون أخذ ماله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القاضي اه (قوله فتعلق به) لعل المراد بالتعلق به اهانها لازمتها (قوله بشرط أن يكشف قباها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى (قوله وثبت الحق بالبينتين) هل يجري هذا في نظائره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار (قوله نسألهم) أي وبإزمه السؤال كافي القضية (قوله بناء على المذهب ان التسامع لا يذيقه الخ) قضيتهم لم يولفوا العدد الذي يسوغ الشهادة بالتسامع يكفي قهرهم وسيأتي ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع ما مر من القفال قيل قول المصنف فان

في فصل في الشهادة على الشهادة (تقبل الشهادة في غير عقوبة لله تعالى من حقوق الآدمي وحقوق الله تعالى كزكاة وهلال نحو رمضان الحاجة الى ذلك بخلاف عقوبة الله تعالى كحدنا وشرب وسرفة وكذا احصان من ثبت زناه وما يتوقف عليه الاحصان لكن بحث البلقيني قبولها فيه ان ثبت زناه باقراره لا مكان رجوعه ورد بانهم لم ينظر والذالك اذ لو كان كذلك لا جاز وهما في الزنا القربة لا مكان الرجوع وليس كذلك وكذا الاحصان وذلك لان مبناها على الدرعا ممكن (وفي عقوبة لا آدمي) كقودو حد قذف (على المذهب) لبناء حقه على المضايقة وخرج قول في ذلك من عقوبته تعالى بناء على ان علمته العقوبة لا يوسع بابها ودفع التضييع بان الملة ان حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والترجيح والتفريع ذكره الزايعي في الشرح في القضاء على الغائب والكتب الى قاضي بلدة لبني عليه وأحال هناك عليه حكم الشهادة واقصر على تصحيح القبول في الشق الاول والمنع في الثاني وتبعه في الاختصار في الروضة وعبر بالمذهب بخلاف تمبيره في المنهاج في القضاء بالظاهر (وتحمله) المعتد به يحصل بثلاثة أمور اما (بان يسترعه) الاصل أي بئس منه ضبط شهادته ليؤدب عنه لانها نسيابة فاعتبر فيها اذن المتوب عنه أو ما يقوم مقامه عما يأتي نعم لو سمعه يسترعي غيره جاز له ان يشهد على شهادته وان لم يسترعه هو بخصوصه (فيقول أنا شاهد بكذا) ولا يكفي أنا عالم ونحوه (وأشهدك) أو أشهدك (أو أشهد على شهادتي) أو اذا استشهدت على شهادتي فقد أدنت لك ان تشهد ونحو ذلك (أو بان) يسمعه يشهد بما يبريدان يصحله (عند قاض) أو محكم قال البلقيني أو نحو أمير أو تجوز الشهادة عنده لم يرفيه قال اذ لا يؤدى عنده هؤلاء الا بعد التصديق فاغناه ذلك عن اذن الاصل له فيه (أو بان) بين السبب كان يسمعه (يقول) ولو عند غيره كما (أشهد أن فلان على فلان ألفا من مبيع أو غيره) لان اسناد السبب يمنع احتمال التسهيل فلم يحنج لاذنه أيضا (وفي هذا) الأخير (وجه) انه لا بد من اذنه لانه قد يتوسع في العبارة ويحجم عند طلب الشهادة منه ويتعين ترجمه فيما لو دلت القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره العبارة (ولا يكفي سماع قوله فلان على فلان كذا) أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا وان قال شهادة جازمة لا ترد فيها الاحتمال هذه الالفاظ الوعد والتجوز كثيرا (وليبين الفرع عند الاداء جهة التفصيل) كاشهاد بان فلان شاهد بكذا أو شهدني أو سمعته يشهد به عند قاض أو بين سببه ليتحقق القاضي صحة شهادته اذا كثر الشهود ولا يحسن اهتا (فان لم يبين) جهة تحمله (ووثق القاضي بعلمه فلا بأس) انتقاء المحذور ونجبه اعتبار موافقته له في تلك المسئلة أيضا من نسب له استقصاؤه (ولا يصح التحصيل على شهادة مردود الشهادة) لقيام ما من به مطلقا وبالنسبة لتلك الواقعة لان بطلان الاصل يستلزم بطلان الفرع (ولا) يصح تحمل (الخطي)

بخلاف عقوبة أي موجب عقوبة (قوله وما يتوقف عليه الاحصان) أي كالنكاح الصحيح (قوله وفي عقوبة لا آدمي) أي وتقبل في عقوبة لا آدمي الخ (قوله في الشق الاول) وهو قوله في القضاء على الغائب (قوله والمنع في الثاني) وهو قوله والكتب الى قاضي بلدة (قوله وتحملها) مبتدأ أخبر يحصل بثلاثة الخ (قوله ونحوه أي كاعرف أو اعلم أو خبر) قوله تجوز الشهادة عنده أي بان تعين وصول الحق لمستحقه طريقا (قوله لان اسناد السبب) أي اليه (قوله ويحجم) أي يمنع



جهلهما الخ (قوله حتى بالغ بعضهم الخ) هذا البعض يقبل قول ولدها الصغير بخاريته ولا يقبل العدلين ويصحح بأن قول نحو ولدها يفيد الظن أكثر من العدلين قال الأذري وهو نظير قبول الديك للحرب في الوقت دون المؤذن (قوله وان يتقن مشاهدة الولادة) عبارة القصة ١٥٢ بمشاهدة الولادة انتهت ولعل البدء سقطت من نسخ السارح والادلاء منها

اذ نائب فاعل يتقن ضمير النسب كما يعلم مما مر في تعليل ثبوت النسب من الاب أو القبيسة (قوله) لانه يمكن فيه المعايينة هذا لتقليل الوجه المانع لا الجريان الوجهين فكان الصواب أن يقول بعد ذكر الوجهين وجه المانع انه يمكن فيه المعايينة كما صنع الجلال (قوله) وخرج بأصل الوقف شرطه الخ قال البلقيني محله عندي فيما اذا أضيف الى ما يصح الوقف عليه فالما مطلق الوقف فلا يجوز أن (قوله مدة اشكاله) لعل المراد أنه اذا تحمل في حال اشكاله وأدى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمل مشكلا ثم أدى بعد انصاحه فانه يقبل قياسا على العامر والعبد اذا تحمل ناقصين ثم أدى بعد كمالهما كما يأتي (قوله) اشترط تحمل أي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها (قوله) وان قيد بالمضانة أي حيث قيد به زمن وقوله مطلقا أي قصر زمنه أو طال

(قوله ومثله) أي الجنون (قوله ولا ينافيه ما مر) يتأمل فان ما هنا فرقه على ما قرره بين ما طول زمنه وغيره فاما مستويان على أن قوله قبل أي باعتباره ما منى لوسوى هاتين الطويل والقصير اللهم الا أن يقال أراد بالطول هنا ما يحمل عبر أصحاب الحق وان لم يبلغ ثلاثة أيام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة أيام (قوله لما مر) أي من الفرق بين الطويل وغيره (قوله وليس من الاعذار الاعتكاف) أي ولو لم يندورا

مدة اشكاله (و) لا تحمل (النسوة) ولو على مثلهن في نحو وضاع لان الشهادة على الشهادة مما يطالع عليه الرجال غالبا وشهادة الفرع انما تثبت شهادة الأصل لا ما شبهه بالأصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد وعين وان أراد المدعي الخلف مع الفرع (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لان ذلك ليس بنقص بل هو أو نحوه السبب في قبول شهادة الفرع كما سيذكره وانما قدمه نوطته قوله (وان حدث) بأصل (ردة أو فسق أو وعدة) ينفو بين المشهد عليه أو كذبه الأصل كان قال نسبت التحمل ولا أعلمه فسل الحكم ولو بعد اداء الفرع (منعت) شهادة الفرع لان كلاما من غير الأخيرة لا يجمع دفعة فيورث رتبة فيما مضى الى العمل ولوزات هذه الامور اشترط تحمل جديد اما حديث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة ولم تستوف آخرت أخذ بما يأتي في الرجوع قاله البلقيني (وجنونه) المطبق (كونه على الصحيح) فلا يؤثر اذا وقع رتبة في الماضي وأطلق الجنون هنا وان قصد في الحضانة وحينئذ فيؤدي عنه حال الجنون مطلقا يفرق بينه وبين الانعفاء برجاء زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بان الحق ثم ثابت له فلم ينتقل عنه الا بتحقيق ضياع المحضون وجنون يوم في سنة لا بضعة ومثله خرص وعي وكذا اعماه ان غاب والا انتظر زواله لقربه أي باعتبار ما من شأنه ولا ينافيه ما مر في ولي النكاح من التفصيل لا مكان الفرق بخلاف ضو المرض لا ينتظر زواله لعدم منافاته للشهادة والثاني كسفة فبمعن شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فاسق أو عبد) أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت شهادته كالأصل اذا تحمل ناقصا وأدى بعد كماله) (وتكني شهادة اثنين على كل من (الشاهدين) كما اذا شهد على آخر اقل من رجلين فلا تكني شهادة واحدة في هذا واحد على هذا واحد على واحد في واحد في هلال رمضان (وفي قول بشرط لكل رجل أو امرأه اثنان) لان ما اذا شهد على أصل كانا كسطر البيعة فلا يجوز قيامهما بالشرط الثاني (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع على الأصل (تعذر أو تعسر الأصل عمت أو عصى) فبالا يقبل فيه الامعى (أو مرض) غير اعماه لما مر فيه (يشق) معه (حضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كما قاله الامام وان اعترض ومن ثم كانت اعذار الجمعة اعذارا ههنا لان جميعها تقتضي تعذر الحضور قالا وكذا اسائر الاعذار الخاصة بالأصل فان عمت الفرع أيضا كالمرض والرحل لم يقبل لكن الوجه كما قاله الاسنوي وغيره خلافه فقد يحمل المشقة انصوصا فدون الأصل وليس من الاعذار الاعتكاف كما اقتضاه كلامهم (أو غيبه لمسافة عدوى) يعني لضوفا كافي الروضة كاصلها لان ما دونه في حكم البلاد فيقبل حينئذ الفرع لما في تكليف الأصل الحضور من المشقة (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك وردت في هذا الباب وانما اعتبرها في غيبة الولي عن النكاح لانه يمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الأصل هنا ومر في التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها

يكون مالكة وقته على نفسه واستفاض أنه وقف وهو وقف باطل قال وهذا مما لا يوقف عليه اه (قوله ويحصل الظن القوي)  
الظاهر ان قائل هذا إنما أراد به بيان مراد المصنف مما قاله وأنه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وإنما المراد  
ما يفيد أو الظن القوي وحديثنا لا ينبغي قول الشارح فسقط الخ تأمل (قوله اذا سكن) في النسخة اذ يسكن ولعلها  
الصواب فلينأمل (قوله في المتن ولا يبدو تصرف الخ) هو معطوف على قوله ١٥٣ بمجرد بدلا على ما قبله أي ولا يجوز

الشهادة على ملك يده  
وتصرف الخ (قوله  
لا حياط للحرية الخ)  
يؤخذ منه ان صورة  
المسئلة ان التزاع مع  
الريق في الرق والحرية  
اما كان بين السيد وبين  
آخر يدي المالك فظاهر انه  
يجوز الشهادة فيه بمجرد  
اليده والتصرف مدة  
طويلة هكذا ظهر قليلا راجع  
لفصل في جعل الشهادة  
وأدائها  
(قوله وهو المراد بقوله

عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد بل بالحاجة لذلك ولو حضر  
الاصل قبل الحكم تعينت شهادته وليس ما ذكرتم اراهم ما من آخضا من ان يحرم موت  
الاصل وجنونه وعما لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريق العذر وهذا في مسوغ  
الشهادة على الشهادة وان علم ذلك من هذا كما مر من الاشارة اليه (وان يسمى) الفرع  
(الاصول) ليعرف القاضي عدالتهم أو ضدها ويتمكن انهم من الجرح ان عرفه والمراد  
تسمية تحصل بها المعرفة وصوب الاذني وجوب تسمية القاضي المشهود عليه في هذه الازمنة  
لما غلب على النضاه من الجهل والفسق (ولا يشترط ان تركهم الفروع) ولان يتصرفوا  
لمدقهم فيما شهدوا به بل لهم اطلاق الشهادة والقاضي يصح عن عدالتهم (فان تركهم  
قبل) ذلك منهم ان تأهلوا للتدبير لا تفتاتهم في تعديلهم ونظام نقل تركية أحد  
شاهدين في واقعة لا تخر لونه قام بأحد شطري الشهادة فلا يقوم بالآخر وتركية الفرع  
الاصل من تفتة شهادة الفرع ولذا شرط على وجهه وتفتن هنا جميع الاصول والفروع نارة  
وافراد كل أخرى (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يعرفهم لم يجز) لانه يستدباب  
الجرح على انهم ولو اجتمع شاهد الفرع وشاهد الأصل قدمت شهادة الأصل قبل شهادة  
الفرع كما اذا كان معه بعض ما لا يكفيه يستعمل ثم يقيم

(قوله وليس ما ذكر  
تكرارا) ويقبه ان الحكم  
كذلك لو عاد للقاضي كما  
لو ربي من مرضه وان  
فرق ابن أبي الدم بقاءه  
العذر هنا لان لا يحضر  
القاضي عنده لم يبق هناك  
عذر حتى يقال انه باق اه  
ح (قوله وصوب الاذني)  
مسئلة استطردية (قوله  
وشاهد أصل) وصورة  
ذلك ان يفصل اثنان على  
شاهد أصل وحضر عند  
القاضي وتعمل اثنان  
على أصل آخر ثم قام بها  
عذر ففصل على شهادتهما

فوفصل في الرجوع عن الشهادة اه (رجعوا) أي الشهود (عن الشهادة) بعد الاداء  
(وقبل الحكم امتنع) الحكم بما زال والسبب كما لو طرأ ما يمنع قبول الشهادة قبله لخصوف  
أو عداوة أو انتقال المال المشهود به للشاهد بارت من المشهود له لا تخومونه أو جنونه  
أو غيابه قاله الاذني ولانه لا يرى أحد قواي الأول أم في الثاني وبفسقون ويعزرون  
ان قالو تم تناو ويمدون للذين ان كانت زنا وان ادعوا الغلط وشمل كلامه رجوعهم بعد  
النبوت بناء على الاصح السابق انه ليس يحكم مطلقة أو سوء أصرح الشاهد بالرجوع أم قال  
شهادتي باطلة أم لا شهادة في علي فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة لانه احبار بانها تقع  
مهمجة من أصله وفي ابطالها أو فسخها أو رددها أو جها ان رجعا انه رجوع ولو قال للمعالي  
نوقض عن الحكم وجب نوقضه فان قاله اقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عامما  
وجب سؤاله عن سبب نوقعه كما لم يحضر ولو قامت بينة بعد الحكم شهدت برجوعه ما قبله  
عمل بها وتبين بطلانها وان كتبها كما قبل بفسقهما وقته أو قبله برمن لا يمكن فيه الاستبراء  
والوجه عدم قبولها بعده برجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده كإدلى ذلك كلام  
العراقي في فتاويه (أو رجعوا) بعده أي بعد الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى) لان القضاء  
قدم وليس هو ما يسقط بالشبهة حتى يتأخر رجوع وان كانت الشهادة في شيء من العقود  
أضنى كاستيفاء المال (أو قبل استيفاء عقوبة) لا دى كقصاص وحذف أو قتل تعالى

٢٠ غايه ناهن

اثنان آخران فهذان شاهدان عن الفرع وذاتك شاهدان على الاصل  
فتقدم شهادتهما على شهادة هذين ليحكم بشهادة الجميع (قوله قدمت شهادة الاصل) أي وجوباً حتى لو انكس الحال لم تقبل  
الشهادة على ما اقتضته هذه العبارة (فصل في الرجوع عن الشهادة) (قوله انه رجوع) من أصلها أي عنهما من أصلها (قوله  
والوجه عدم قبولها) أي البينة الثانية

نعمل الشهادة قال في التهمة فالمراد الاطاعة بما سئل الشهادة منه به قال وكونا من تلك الاطاعة بالعمل اشارة الى ان الشهادة من أعلى الامانات التي يحتاج حملها الى الدخول تحت وطمع التي مشقة وكلفة فيه محازان لاستعمال العمل والشهادة في غير معناها الحقيقي ١٥٤ اه واعلم ان الشئ عميرة ذهب الى أن المراد بالشهادة في المتن الاداء قال

تليذه ابن قاسم ومعنى تحمله التزامه اه وقد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل (قوله الا ان كان ممن تعقل شهادته) عذر والمشهدود عليه معذور الخ (قوله اودع الازواج اربعة الخ) انظره مع قوله المارالا حدوده تعالى (قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره) أي وان لم يكن المشهدود عليه معذورا كما هو قضيته السياق وامل وجه تعيين الذهاب عليه مع تيسر حضور المشهدود عليه سبب اذا كان حضوره يسر من ذهب الشاهد الاستناد الى قوله تعالى ولا يأتي الشهادة اذا ما دعوا ببناء على حملها على التعمد ثم رأيت الازدي قال ينبغي حمله على ما اذا دعاه المشهدود والمشهدود عليه يأتي الحضور قال أما ذا (قوله وليس عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع (قوله أي يعلمه أو يبينه) أي اذا كان سبب الرجوع عليه بطلان حكمه أو شهادة يبينه عليه ببطلان حكمه فليس له ان يرجع عن الحكم لاجل البينة (قوله لقريظة) أي ولا لبيان من أكرهه (قوله) من ومحل ذلك أي امتناع رجوع الحاكم الخ (قوله والحكم بالوجب) انظر هذا مع ما تقدم في الحبة (قوله ومنها) أي النمر وط (قوله بشرطه) وهو المكافاة (قوله ومعنى طلب تخليفهم) أي المائدة (قوله فلا قصص) أي لان كل برع انه شريك خطي وشريكه لا قصاص عليه

كذلك نأوسرقة (فلا) يستحق لانها ان سقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال (أو بعده) أي بعد الاستيفاء (لم ينقض) إنما كذا الامر وحواجز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى منه والثابت لا ينقض بأمر محتمل وبذلك سقط القول بأن قضاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع ويختص على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي أي يعلمه أو يبينه كما قاله غيره لان حكمه ان كان باطن الامر فيه كظاهره نفذ ظاهره او باطنا الا بان لم يبين الحال نفذ ظاهره لم يجز له الرجوع الآن بين مستنده فيه كما علم مما مر في القضاء وأقاد الازدي قبول قوله حكمت بكذا امركها أو بان في دفع الشاهد لانه أمين لا كتب فاستغما وعدوا للجمع كوم عليه أو نحو ذلك لانهم وظاهرا ما ذكره عدم احتياجه في دعوى الا كراهة لقريظة ولعل وجه غرضه عن نظائره فحاشا لمنصب الحاكم ويتعين فرضه في مشهور العلم والصفاء ومحل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت والحكم بالوجب لان كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت ولا المحكوم به فان الشيء قد يثبت عنده ثم ينظر في صحته ولان الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شرطه واعنده ومنها ثبوت ملك المائدة أو ولايته في ذلك فجاز له بل زعمه الرجوع عن حكمه بها ان ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك المائدة (فان) كان المشهدود في قصاص في نفس أو طرف (أو تنذر أو رجوع نأو جوده) أي الزنا ومثله حد القذف (ومات) من القود أو الحد ثم رجعوا (وقالوا) كلهم (تعمدا) وعلمنا به بقتل بشهادتنا كما مر ذلك مبسوطا أو ائيل الجراح (عليهم قصاص) بشرطه ومن ذلك ما لو كان حله الزنا يقتل غالباً بالاقامة في زمن نحر ورح ومذهب الحاكم يقتضي استيفاء فوراً وان أهلاً غالباً وعلمنا ذلك ويؤيد تنظير ابن الرضا والبلقيني فيه ومحل ما تقرر ما لم يعترف الغائب بحقيقة ما شهد به عليه وافهم قوله قصاص وجوب رعاية المائدة فيه فيجدون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون (أودية) عند سقوطه (مغلظة) من ملهم موزعة على عدد رؤسهم اذ هلكه منسوب لهم وعلم مما تقرر أن وفي كلامه للتوزيع لا للتخصيص لما مر ان موجب العمدة القود والدية بدل عنه لا أحدهما وخرج بتعمداً خطأ فاعلمهم بدية مخففة في ملهم لا على عاقلة كذب ما لم تصدقهم العاقلة ومتى طلبوا تخليفهم حلفوا على نفي العلم خلاف الجاري عليه ابن المقرئ في روضه هذا ما لو قال كل تعمدت وأخطأ صاحبي فلا قصاص وعليهما دية مغالطة أو قال أحدهما تعمدت وأخطأ صاحبي أو تعمدت ولا أدري أن تعمد صاحبي أم لا وهو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر على تعمدت وقال صاحبه أخطأت فلا قصاص وعلى التعمد قسط من دية مغالطة وعلى الخطأ قسط من مخففة أو قال تعمدت وتعمد صاحبي وهو غائب أو ميت أو قال لكل منهما مائة دية ولا أعلم حال صاحبي أو تعمدت وتعمد صاحبي أو اقتصر على تعمدت اقتص منها ما وان اعترف أحدهما بعدد ما والاخر بعدهم وخطأ صاحبه أو بخطأ وحده أو يخطئهما اقتص

حكمه فليس له ان يرجع عن الحكم لاجل البينة (قوله لقريظة) أي ولا لبيان من أكرهه (قوله) من ومحل ذلك أي امتناع رجوع الحاكم الخ (قوله والحكم بالوجب) انظر هذا مع ما تقدم في الحبة (قوله ومنها) أي النمر وط (قوله بشرطه) وهو المكافاة (قوله ومعنى طلب تخليفهم) أي المائدة (قوله فلا قصص) أي لان كل برع انه شريك خطي وشريكه لا قصاص عليه

أجله المحذور ولا غير واحد منهما فلا معنى لازام الشهود السعي للضمحل اه (قوله لأنه فرض عليه) فيه ان العمل أيضا فرض عليه كما مر (قوله وفارق الضمحل الخ) ما قبل هذا فارق أيضا فكان حق التعبير وان الاختلاف جاء بوث ثمة الخ (قوله والمتجه امتناعه) انظر مرجع الضمحل والظاهر انه القول فكان الاسنوي يقيد كون المشي خارجا عما مر من انه لا بد من السكر ان شراده بأنه شانه انه تكرر منه ويحمل رجوع الضمحل لغيره أي 100 امتناع كونه خارجا ومعنى قوله على

هذا فبين هذا شاهه ان يكون لا تقابه لكن هذا انما يحتاج اليه لوقيل ان المشي خارج مطلقا فيحتاج الى هذا التقييد لكن الذي قدمه انه قد يكون خارجا أي وقد لا يكون خارجا ومعلوم ان الاول فيمن لا يليق به ذلك فليراجع أصل كلام الاسنوي (قوله ولودعي لاشهادين) الا صوب لشهادتين أو لاداه شهادتين (قوله لكن مر عن ابن عبد السلام أوائل الباب جوازها بل مر استنباه وجوبه بالتقيد المذكور (قوله بما يعقده الشاهد غير قاطع) قضيه ان الكلام فيما اذا اعتقده الشاهد غير قاطع لقوله عقبه والاصح انه يلزمه وان اعتقده هو انه مضى فانظر هذا التعليل (قوله من كل عذر مخصص في ترك الجمعة) دخل فيه اكل ذبيح كربه ونحوه وقد قدمت التوقف فيه في أوائل كتاب القضاء ورايت

من الاول أو رجوع أحدهما وحده وقال لا تعمدنا لان قال نعمدت اقتص منه ولا أثر لقولهم بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل بقوله الا لا قرب عهده بالاسلام أو نسي عيادية بعيدة عن العلماء فيكون شبهة عمد في ما لهم مؤجلا ثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة وعلم عاصم في الجراح ان يحمل ما قدر ما لم يقل الولي علمت نعمدهم والا فالقود عليه وحده (وعلى القاضي قصاص ان) رجوع وحده (قال نعمدت) لا عترفه بوجبه فان آل الامر لدية كانت كلها مغلفة في ماله لانه قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى بعلمه بخلاف ما ذار جوع هو والشهود فانه يشاركهم كباقي ويبحث الزاقي استواءهما وان رجوع هو وهم فعلى الجميع قصاص ان قالوا نعمدنا وعلمنا الى آخره نسبة الهلاك اليهم كالمهم (فان قالوا خطأ نافعليه نصف دية) مخففة (وعليهم نصف) كذلك توزع على المباشرة والسبب (ولو رجوع منكم) وحده أو مع من مر (فالاصح انه يضمن) بالقود أو لدية لاجاء المترك الحاكم للحكم المغضى للقتل وبقرب بينه وبين ما باقى وفي شاهد الا حصان بان الزام قطع النظر عن الا حصان صالح لاجاء وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التركة غير صالحة أصلا فكان المبنى هو التركة والثاني لانه لم يتعرض للشهود عليه وانما اتى على الشاهد والحكم بقع بشهادة الشاهد فكان كالمسك مع القاتل ولو رجع الاصل وفرعه اخصت الغرم بالفرع لانه المبنى كالتركى (أو) رجوع (ولى وحده) دون الشهود (فعله) قصاص أو دية لانه المباشرة للقتل وبحت البليقنى انه لا أثر رجوعه في قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط بعقوبة كما مر (أو) رجوع الولي (مع الشهود) أو مع القاضي والشهود (فكذلك) لانه المباشرة فهم كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركه) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتعاونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) يخلع أو ثلاث ولو رجعية كما يحتم البليقنى (أو رضاء) محرم (أو لعان وقرق القاضي) بين الشهود عليه وزوجته (فرجعا دام الفراق) لان قولهما في الرجوع محفل فلا يرد القضاء به وما يحتم البليقنى من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من القضاء بالفرع و يرتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم بتفريق كافي الكاح الفاسد رديان قمر فالحاكم في أمر رفع اليه وطلب منه فصله حكمه كمنه كمنه مال المفقود على ما مر ثم والتفريق هنا مناهها فلا حاجة لما ذكره وقول المصنف رحمه الله دام الفراق صحيح فترعم انه غير مستقيم في البائن فانه لا يدوم فيه غير صحيح الزمان وادامه ما لم يوجد سبب رفعه والبائن كذلك (وعليهم) عند عدم تصديق الزوج لهم (مهر مثل) ساوى المسمى أم لا لانه بدل البضع الذي فواته عليه فان كان مجنونا أو غائبا طالب وليه أو وكيله واعاده ضمير الجمع على الاثنين سائغ ويؤخذ مما تقرر ان الكلام في حي فلا عزم في شهود بائن على ميت اذ لا تقويت بقول البليقنى لم أر من تعرض له أي صريحا (وفي قول) عليهم (نصفه) فقها (ان كان) الفراق (قبل وطء) لانه الذي فواته رديان

ابن قاسم توقف به هنا أو ساقى فيه كلام في الفصل الآتي (قوله فيما قبل الاخيرة) يعني بما تضمنه خطي (قوله ولو قال لا شهادة (قوله وبحت الزاقي استواءهما) أي رجوعه وحده أو والشهود (قوله وعليهم) أي الشهود (قوله فالاصح انه يضمن) أي دون الاصل (قوله وبحت البليقنى الخ) معتد (قوله والتفريق هنا مناهها) أي القسمة (قوله ما لم يوجد سبب رفعه) أي كجذب العقد (قوله أي صريحا) خبر عن قوله فتقول

لثاني كذا الخ) هذه تقدمت كالتي بعدها (فصل في الشهادة على الشاهد) (قوله بخلاف عقوبة الله تعالى) كان ينبغي تأخير من قول المصنف الا في وفي عقوبة لا دعي على المذهب (قوله لقيام مانع به) متعلق بقول المصنف مردود (قوله كان قال نسيت) عمله غايير (قوله والطلق الجنون هنا وان قيد في الحضنة) أي فلا تظهر لهذا التقيد والرجح الاختلاف لا قسم هاهنا بدليل قوله حينئذ فيؤدى الخ وحينئذ ١٥٦ فيصحب حذف قوله المطلق الذي ذكره في خلال المتن ثم رأيت محذوفاً في

النظر في الاتفاق لبدل المنفصل لما قام به على المستحق ولهذا الوارثة عنه رجع بكنهه وخرج بالباقي الرجعي فلا غرم فيه ان راجع لاتقاء الغيوب والاوجب كالبائن وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه الا ترى ان من قدر على دفع متلف ماله فلم يدفعه لا يسقط حقه من تعريضه بدله وبهذا رد ما قاله البلقيني هنا (ولو شهد بطلاق وقرق) بينهما (فرجعا فقامت بينة) أو ثبت بجمعة أخرى (انه) لا تنكاح بينهما ما كان ثبت انه (كان بينهما رضاء محرم) أو انما اتت من قبل (فلا غرم) عليهما اذ لم يقرق ناعليه شيئاً فان غرم ما قبل البينة استردا ولو شهد انه تزوجها بألف ودخل بها ثم رجعا بعد الحكم غرم ما ناقص عن مهر مثله اهل الاصح أو انه طلقها أو أعتق أمته بألف ومهرها أو قيمتها ألفان غرم أفعالها وكل القيمة في الامة والفرق بينهما ان الرقيق يؤدي من كسبه وهو السيد بخلاف الزوجة أو يعتق رقيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرم القيمة كما مر نظره والعمدة بوقته الشهادة ان اتصل بها الحكم وظاهر ان قيمة أم الولد والمدة تؤخذ منهما للعيالة حتى يسترداها بعد موت السيد وشرط ان الرقة لا تسترداها في المدة ان يخرج من الثلث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج أو شهدا باي بلد أو نديري ثم رجعا غرم بعد الموت أو بتعلق طلاق أو عتق بصفة ثم رجعا بعد الحكم فعند وجود الصفة أو بكتابة ثم رجعا غرم ما جميع القيمة في أوجه الوجوهين لا تنقص النجوم عنها (ولو رجع شهود مال) عين أو دين وان قالوا غلطنا (غرموا) للمحكوم عليه قيمة المتقوم ومثل المثلثي (في الظاهر) لا حالتهم بينهما وبين ماله ومن ثم لو غرمه ببسده كبيع بغير تعادل المبيع لم يفرموا كقائه ما وردى واعتمده البلقيني وما قاله ابن عبد السلام من ان من سعى رجل الى السلطان فغرمه شيأ رجع به على الساعي كشاهد رجع وكما لو قال هذا زيد بل لعمرو وشاذ لو ضوح الفرق اذ لا الجلاء من الساعي شرعا والثاني المنع لان الضمان باليدين والاتلاف ولم يوجد واحد منهما وان اتوا بما يقتضي الفوات كن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعب به (ومضى رجعا) كلهم وزع عليهم الغرم بالسوية بينهم حيث اتحدوا فغرمهم سواء أرتب رجوعهم أم زادوا على النصاب أم لا (أو رجع) بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير غرمنا (فلا غرم) لبقاء الجملة (وقيل بغرم قسطه) لان الحكم مستند لجميعهم (وان نقص النصاب ولم تزد الشهود عليه) كان رجع أحد اثنين (فقسط) من النصاب وهو النصف بغرمه الراجح (وان زاد عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة (فقسط) من النصاب) فعليهما نصف لبقاء نصف الجملة (وقيل من العدد) فعليهما مثلثان لاستواءهم في الاتفاق (وان شهد رجل وامرأتان) فيما ثبتت بهن ثم رجعا (فعليه نصف وهما نصف) على كل واحد ربع لانهما كرجل وأخذ منه انهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه وقفة والفرق لا في الاجرة على التعبد وهو مختلف باختلاف الأشخاص ومدار الحكم على الاجماع وليس هو كذلك والخشني كالاتي (أو) شهد رجل (وأربع

بعض النسخ (قوله ان غاب) أي الأصل عن البلية وقسوله والاي بان كان حاضرا بالبدل كاهذا من الانوار خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله فلا تنكح في شهادة واحد الخ) أي وان أوجه المتن لولا قول الشارح بل (قوله) ومن ثم لو كانت اعذار الجملة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة في موضعين ثم رأيت الاخرى سبق الى التوقف في ذلك بفصحا فدمناه من شعول ضو أسكل ذي الرجح الكرم حنة ثم قال ولا أحسب الا عذاب يسوء عود بذلك أصلا أو غا تو له ذلك من اطسلاق الامام ومن تبعه اه وتوقف فيه في شرح الروض أيضا واعلم ان في كلام الشارح هنا أمور منها ان قضية صياقه ان قوله ومن ثم الخ ليس في كلام الامام ومنها ان قوله وكذا سائر الاعذار انما هي خاصة بغيره غير ذلك (قوله غرم ما ناقص) أي

لزوجته (قوله كما مر) أي في قوله وكل القيمة (قوله والمدة تؤخذ منهما) أي الشاهدان (قوله حتى) في يسترداها بعد موت السيد) أي من تركته (قوله لا تنقص النجوم عنها) أي القيمة (قوله ومن ثم لو غرموه) أي غرم الشهود المشهود عليه المشهود به ببسده وفي نسخة فتوته (قوله وفيه وقفة) معتدل بالعمدة ان كلامهم يستحق اجرة مثل عمله (قوله اذ مدار الاجرة على التعبد) أي يؤيده ما مر في صفة التعبد بل من ان الاجرة على الحليص المأخوذة دون الاصلبة

فما بعد من سوق عبارة الرافعي ونهملوا بلحق خوف الغريم وسائر ما ترك به المجتعة بالمرض هكذا أطلق الامام والغزالي  
 لكن ذلك في الاعذار الخاصة دون ما دام الأصول والفروع كالطهور والوحل الشديدة انتهت (قوله وانما اعبروها في غيبة)  
 (الولي) أي في انتقال الولاية عنه للمحكم (قوله لانه يمكنه التوكيل) أي اذا كان دونها (قوله والمراد تسمية تحصل بها المعرفة

قوله وتفرم أيضا الثلاثة) بعد الاول ايضا انه ان الذي يرجع عن المائة شهادة باقية بالنسبة لثلاثمائة والذي يرجع عن مائتين  
 شهادته باقية بالنسبة لمائتين والذي يرجع عن ثلاث شهادته باقية بالنسبة لمائة والذي ١٥٧ رجوع عن الاربعة لم يبق شهادته

في شيء فقد اتفق الشهود  
 الاربعة على الرجوع عن  
 مائة فيقسم عليهم بعدد  
 الرؤس والرجوع عن  
 المائة وعن المائتين  
 شهادتهما باقية بالنسبة  
 للمائتين الباقيتين فلا غرم  
 لبقاء النصاب والمائة  
 الباقية شهادة الاول باقية  
 بالنسبة لها والثلاثة قد  
 رجعوا عن الشهادة فيها  
 بقي نصف النصاب وهو  
 الرجوع عن المائة فتفرم  
 الثلاثة نصف المائة لبقاء  
 نصف الحجة كما ذكر (قوله)  
 نصف المائة أي زياده  
 على المائة التي قسمت  
 بينهم

في رضاع) ونحوه مما ثبت بمضمون ثم رجعوا (عليه ثلث وهن ثلثان) لما تقرر ان كل ثنتين  
 كرجل ولما كانت تلك الشهادة مما لحق الانفراد به المبتعين الشرط (فان رجح هو أو ثنتان)  
 فقاما (فلا غرم في الاصح) لبقاء النصاب والثاني عليه أو عليهما الثلث المتقدم (وان شهد هو  
 وأربع من النساء) (بإل) فراجع (فقبل كرضاع) فعليه الثالث أو هو وحده فعليه النصف  
 كما علم من قوله أو لا فاقسط وبذلك أيضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (نصف وهن) عليهن  
 (نصف) لانه نصف وهن وان كثرن نصف لعدم قبولهن منفردات في المال (سواء رجعن معه  
 أو) تقدم أنه لغة والأصح أم (وحدهن) بخلاف الرضاع يثبت بمضمون (وان رجح ثنتان  
 فالاصح) انه (لا غرم) عليهما لبقاء النصاب ولو شهد رجلا نواحدة ثم رجعا الزوجه الخمس  
 (والاصح) (أن شهدوا احصان) مع شهودنا (أو) (شهود) (صفه مع شهود تعليق طلاق وعق  
 لا يفرمون) اذ ارجعوا بعد الرجم ووقع الطلاق أو العتق وان تأخرت شهادتهم عن الرضا  
 والتعليق اما شهود الاحصان فلا نهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وانما وصفوه بصفه كمال واما  
 شهود الصفه مع شهود طلاق أو عتق فلا نهم لم يشهدوا باحد منهما وانما شهدوا بإثبات صفه  
 والثاني يفرمون لان الرجم يتوقف على ثبوت الزنا والاحصان جيمعا فالقتل لم يستوف الا بهم  
 وكذلك الطلاق والعتق وقع بقولهم ولو شهد أربعة على آخر بأربعة فراجعوا واحدهم عن  
 مائة وأخر من مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن الجميع فيغرم الكل مائة أو بأعلاقتهاهم  
 على الرجوع عنها وتفرم أيضا الثلاثة نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها بشهادة الاول واما  
 المائتان الباقيتان فلا غرم فيهما لبقاء الحجة فيهما

### كتاب الدعوى والبيئات

#### كتاب الدعوى والبيئات

(قوله ولهم ما يدعون)  
 أي يطلبون (قوله والفرم)  
 للتأنيث أي لأنها وزر  
 فعلى (قوله اخبراء  
 وجوب حق الخ) لم يقرب  
 الحق بكونه ليس لما  
 ادعى الولي بمال مول  
 أو الوكيل لموكله  
 الناظر للوقف (قوله)

الدعوى جمعها دعاوى بفتح الواو وكسرها وهي لغة الطلب ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون  
 والفعل التأنيث وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عند حكم والبيئة الشهود سموها لان  
 بهم يثبت الحق والاصل في ذلك اخبار تكبر البخاري ومسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادى  
 ناس دماء رجال وأموالهم ولكن الذين على الذي عليه وفي البيهقي باسناد حسن البيهقي عليه  
 المذمى واليمين على من انكروا وهم في الكفاية فزاهد مسلم والمعنى فيه ان جانب المذمى  
 ضعيف فدعوا خلاف الاصل فكاف الحجة القوية وجانب المتكبر قوي فاكتفى منه بالحجة  
 الضعيفة ولما كان مدار الخصومة على خسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيئة  
 ذكرها كذلك فقال (تشترط الدعوى عند قاض) أو محكم أو سيد (في عقوبة) لا تدعى  
 (كقصاص وحد قذف) فلا يستقل مستحقها باستيفائها العظم طهرها كأي النكاح والطلاق  
 والرجعة وغيرها من سائر العقود والفسوخ نعم قال الماوردي من وجب له تعزير أو حد قذف

حكم) أو ما في معناه وهو المحكم والسيد كأي ما يلحق بهما كذا الشوكه اذ اتصدى لفصل الامور بين أهل محله كما تقدم  
 أيضا يأتي في قوله ومما ان يجب الادعاء عند نحو أمير الخ (قوله فلا يستقل مستحقها) أي فلا خلاف واستقل وقت الموقوع  
 انهما مستقلان على ما يأتي في قوله وانه لا يقع الموقوع الخ

ولم يسلّم أن ذلك انشائه ورثها إذا استبقت للقاضي معرفة من ما قبله أجمع **في فصول** في الرجوع عن الشهادة (قوله من المنهود) لعله أخرج به ما إذا انتقل اليه بالأثر من غير المشهود له كان بأهه المشهود له لمورث الشاهد فثبت وورثه الشاهد (قوله ليس يحكم مطلقاً) أي ليس يحكم في حال من الأحوال (قوله ونحو ذلك) يعني جواز الرجوع عن (قوله بعيدة عن السلطان) أي أوقرية منه وخاف من الرغ اليه عدم التحكم من اثبات حقه أو غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطلع عليه من ثبت ١٥٨ بقوله وأمن الفتنة (قوله فله استيفاءه) أي ومع ذلك إذا بلغ الإمام ذلك فله

وكان في بادية بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في أواخر قواعد لو انفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود ولا سيما إذا عجز عن إثباته ما عقوبه الله تعالى فهي وإن توقفت على القاضي أيضاً لكن لا تسمع الدعوى فيها لانتفاء حق المدعي فيها نعم لا تصادف أريد حده الدعوى على المقذوف وطلب حقه على أنه لم يزن كما مر في كتاب العمان ليسقط عنه الحد إن نكل وما وجب تغزير الحق الله تعالى نفع فيه الدعوى إن تعلق بمصلحة عامة كطرح حجارة بطريق ومما يجب الإداء عند نحو ما يروى توقف وصول الحق إلى ربه عليه وقضيته محبة الدعوى عنده أي أن توقف ذلك عليه وفيه نظر وحينئذ فالإدلاء هذه الضرورة لا يستدعي توقفه على دعوى وأفهم قوله تشترط عدم الاعتداد به باعتقائه بدون قاض وإنه لا يقع الموضع وهو كذلك في حد القذف لا القود وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يتوقف على دعوى ويخرج بالعقوبة ومما عدا المال لأن المال لا يتجرأ وأخذها ظفر من غير دعوى قال (وانسخ) شخص (عيناً) عند آخر تلك أوجاره أو وقف أو وصية بمغفرة كالجحش جمع أو ولاية كأن غضبت عين لوليه وقد رعى أخذها (فله أخذها) مستقبلاً (أن لم يخف فتنة) سواء كانت يده عادية أم لا كأن اشترى مفصولاً بجاهل بحاله نعم من اتهمته المالك كودع يمتنع عليه أخذها ماتحت يده من غير عمله لأن فيه أرباباً ظن ضياعها وفي نحو الإجارة المتعلقة بالعين بأخذ العين ليستوفي منفعتها منها وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله والأوجه أخذها بما في في شرع غير الجنس بالنقد أنه يتأجر بها ويخبره لزم وقصاصه على ما يتيقن أنه قيمة لتلك المنفعة أو سؤال الدين يعرفانها والعمل بقولهما (والأ) بأن خاف فتنة أي مفسدة تفضي إلى محرم كما حذره لو اطاع عليه بأن غلب على ظنه ذلك أو استوى كالجحش جماعة (وجب الرغ) مادام لم يلد الأخذ (إلى قاض) أو نحوه لتمسكه من الغشاص به (أو ديناً) حالاً (على غير ممتنع من الإداء طالبه) ليؤد مآله (ولا يجل أخذه شيء) لأن له الدفع من أي ماله شاء فإن أخذ شأزمه رده وبذلك أن تلف ما لم يوجد شرط التقاض (أو على منكر) أو من لا يقبل إقراره كالجحش البلقيني وما نزع به من قول مجلي أن من له مال على صغير لا يأخذ جنسه من ماله اتفاقاً محمول بقدر رغبته على ما إذا كانت له بينة يسهل بها خلاص حقه (ولا بينة) له عليه أوله بينة وامتنعوا أو طلبوا منه ما يلزمه أو كان حاكم مجلسه جاز لا يحكم الإبرشوة فيما يظهر في صورتين الأخيرتين (أخذ جنس حقه من ماله) ظفر الغزوة عن حقه إلا بذلك فإن كان مثلياً أو متقوماً أخذ ما مثله من جنسه لا من غيره (وكذا غير جنسه) ولو أمة (أن فقدته) أي جنس حقه (على المذهب) للضرورة ويحل ذلك حيث لم يجد تنقذاً فإن وجدته امتنع عدوله إلى

تغزيره لاقتنائه عليه (قوله ينبغي أن لا يمنع من القود) أي شريعاً فيجوز ذلك له طالما (قوله توقف وصول الحق إلى ربه) أي ومع ذلك للإمام والقاضي الكبير منه من ذلك لعدم ولايته (قوله وهو كذلك) لعله في العقوبة كالزكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عاين من ادعى زوجيتها أو رجعت معاملته الزوجية جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادفاً فلا يرجع اه سم على حج (قوله في حد القذف) أي إذا كان قريباً من السلطان لما حرر أن البعيد لا يشترط في حقه الرغ (قوله لا يتوقف على دعوى) بل لا تجوز اه ج تبعاً المنهج (قوله أن لم يخف فتنة) عليه أو على غيره اه ج أي وإن لم يكن له به علقه (قوله كدودع عليه) أي على المستحق

يتمتع (قوله من غير عمله) أي الدوبع (قوله وفي نحو الإجارة) أي والأخذ في نحو الخ (قوله بأخذ العين) أي يحصل غيره بأخذ الخ (قوله لتلك المنفعة) أي وقت أخذها ظفر به (قوله لا يقبل إقراره) كصبي (قوله لا يحكم الإبرشوة) أي وإن قلت (قوله أخذ جنس حقه) ونوع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في مصر من أكره الشاهد مثلاً هل قرينه على عمل للترتم المتوفى على القرية محل الضمان على الشاهد أو على المترتم وأعلمها والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاهد لأن المترتم لم يكرهه على أكرههم فإن فرض من المترتم أكره للشاهد والمترتم طريق في الضمان وقراره على المترتم

الحكم اذا بين مستنده كما يعلم من الفحصة (قوله لان كلامهما لا يقتضي صحة الثابت ولا المحكوم به) أي فلم يكن هذا الشيء يتوجه اليه الرجوع (قوله وعلمنا انه يقتل بشهادتنا) ليس هو يقيد بل مثله ما اذا استكوابل وان قالوا لم نعلم ذلك الا ان قرب عهدهم بالاسلام أو نشؤا بعد ما دعى العلماء كما يعلم من قوله الا في ولا أثر لقوله الخ وان كان تعبيره تعيانياً في غير مناسب

(قوله انه) أي المال ملكه الخ (قوله فلو كان منكراً) أي وان كان متصرفاً فيه تصرف المالك الجواز انه منصوص وتعدى بالتصرف فيه أو انه وكيل عن غيره (قوله وجهها واحداً) معتمد (قوله والا احتياط) أي في اخذ ما يتيقن ان اخذه لا يربط على ما يخصه (قوله اتوجهها على النية) حتى لو مات من زعمته ان كاه لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصاً كان أو عاماً (قوله والا قرب خلافه) تقدم في هامش فصل ثجب ان كاه على الفور عن قوتى شيخنا الشهاب الرملي انه لو نوى ان كاه مع الارزاق اخذها صبي أو كافرو دفعها المستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه أو ربنت ذمته منها لوجود النية من مخاطبته بالركاه مقارنه لنفسه وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب اخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدم في ذلك الفصل نقل ما فقي به شيخنا عن بعضهم ورده ١٥٩ بما أثرت في هامشه الى البص

فسه اه سم على حج  
(أقول) وقديماً ما ذكره  
الشارح هنا لا ينافي  
ما ذكره سم عن أنفسه  
والدال شارح لجسوزان  
ما هنا في مجرد عدم جواز  
أخذ المستحق لمآل به  
من ان المالك له ابدال  
ما يميزه للزكاة وهذا  
لا يمنع من ملك المستحق  
حيث أخذه بعد تمييز  
المالك ونيتيه وان اتم  
بالاخذ (قوله ولو ادعى  
من أخذ ماله) قد  
يتوقف فيه فانه حين  
أخذه كان من مال غيره  
وانما يدخل في ملكه  
بالطريق الا في بعد  
فكيف سأل له الحلاف

غيره كما نقله في الطلب عن التولي وارضاءه ثم قل ومجمله أيضاً اذا كان الغريم مصداً أنه ملكه فلو كان منكراً كونه له لم يجز له أخذه وجهها واحداً صرح به الامام في الوكالة وقال انه مقطوع به ولو كان الدين على مجبور فليس أوصيت بأخذه الا قدر حصته بالمضاربة ان عليها والا احتياط وقيل قولان وجه المنع انه لا يتحقق من تملكه وليس له ان يبيع مال غيره لنفسه (أو على مقر متع أو من ذكره لينة فكذلك) له الاستقلال بأخذه لمافي الرفع من المشقة والمؤنة (وقيل يجب الرفع الى قاض) لا مكانه وعلى هذا لو كان المستحق رجوا قراره لو حضره عند القاضي وعرضه عليه وجب احضاره هذا كله في حق الادعي اما ان كاه لواستمتع المالك من ادائها فظهر المستحقون بغير ما فليس لهم الاخران انحصروا التوجه على النية وقضيته انه لو عزل قدرها ونوى ولموافك جاز للمصورين أخذها بالظفر حيث ذوالا قرب خلافه اذ لا يتعين لها بعد كره بدليل ان له الاخراج من غيره ولو ادعى من أخذ من ماله على الظن ان له اخذ من ماله كذا فقال ما أخذت فأراد اخلافه كان له ان يحلف انه ما أخذ من ماله شيئاً ولو كان مقر الكنه يدعي تأجيله كذا ولو حلف حلف فلم يستحق الاخذ من ماله مما يظهر به أو كان مقر لكن ادعى العسار أو أقام بينة أو صدق بيمينه ورب الدين يعلم له مالا كنهه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو جحد قرابته من نكته فنتقه أو ادعى البجر عنها كذا وانما كره الزوجية فعلى التفصيل الذي قرناه لكنه انما يأخذ قوة يوم يما يظهر به (واذا جاز الاخذ) ظفر (أله كسر باب ونقب جسد) الغريم لم يتعلق به حق كرهن وأجاره ومجبر فليس ووصية كاهم (لا يصل الى المال الاب) لان من استحق شيئاً استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع المائل ولو لول بذلك أجنبيا لم يجز فعل ضمن ويمتنع النقب ونحوه في غير متعد

على انه لم يأخذ من ماله شيئاً الا ان يقال ان المراد انه ينوي انه لم يأخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه ثم رأيت في شرح الروض التصريح بذلك وعبارته في فصل سن تغلفا يمين في أثناء كلامه انه قد ادعى عليه ان يحلف انه لم يأخذ من ماله بغير ادنه وينوي بغير استحقاق ولا يأم بذلك (قوله فله الاخذ منه) أي من المال المكتوم أو غيره (قوله لكنه اغنياً بأخذ قوت يوم يوم) هذا واضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ في اليوم الذي في الاقبيضي ان يأخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها (قوله استحق الوصول اليه) ومن لزمه جواز السب فيما يوصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه فان لم يجد شيئاً فهل يضمن ما تلفه لبنائه على ظن يبين خطؤه أو لانه مأذون له في أصل الفعل فيه نظراً الاقرب الاول لانه انما جوزه ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبيين خطؤه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا بما في الضمان (قوله وكل بذلك) أي بالكره والنقب وخرج به ما لو وكله في مناولته له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه فيما يظهر (قوله فان فعل ضمن) أي ان وكل أجنبيا ضمن الاجنبي لان المباشرة مقدمة على السب



كأشياء في التنبيه عليه (قوله ما لم يعرف القاتل) يعني من قتل واستوفينا مثله الفصاح وظاهر أن مثله المقتول ربه ورجا  
مثلا مكان الأولى ابدال لفظ القاتل بالمقتول (قوله أو يحطئه وحده) أي مع اعتراف الأول بصددهما (قوله ولا أثر لقولهم  
بعد رجوعهم لنعم الخ) عبارة شرح المتبع بعد أن قد عثر ما قبله الشارح فيه من صحتها وخرج بقولهم وعلمنا أنه يقتل  
بشهادتنا الخ ماذا قالوا لم نعم الخ ١٦٠ فأشار إلى أن المفهوم فيه تفصيل فكان الصواب في عبارة الشارح مثل ذلك

كألا يخفى (قوله ويحيى  
الرافعي استوعبهما) أي  
المستثنين أي في وجوب  
النصف فقط (قوله وعلمنا  
الخ فيه ما مر وأعلم أنه تبع  
في قوله الخ الشهاب ابن  
عمر لكن ذلك إنما قال  
الخ لأنه عطف على ماذا  
قالوا علمنا ما إذا قالوا جهلنا  
بتفصيله الذي ذكره  
الشارح في قوله بعد ولا  
أثر الخ فلما كان في عبارته  
التي قدمها طول استغنى  
عن إعادتها بقوله الخ

(قوله انصو صفر) أي  
جنود (قوله ناهه القيمة)  
أي ولو ألقى بمقول كما يستفاد  
من جواز ذلك لاخذ  
الاختصاص بالأولى (قوله  
ملكه) أي بمجرد الاخذ  
(قوله والأوجه جعل  
الأول) مراده بالأول  
المقول بأنه لا يحتاج الثقلان  
وبالنسبة القول بأنه لا يملكه  
بنفس الاخذ وعبارة صح  
في إقادة هذا المعنى أوضح  
مما ذكره الشارح (قوله  
والمأخوذ من غيره) ومنه  
الامة المتقدمة في قوله  
بعد قول المصنف وكذا

انصو صفر قال الاذرعى وفي غائب معذور وان جاز الاخذ وشمل كلام المصنف رحمه الله تعالى  
ما لو كان الذي له ناهه القيمة أو اختصا كما يحسنه الاذرعى (ثم المأخوذ من جنسه) أي جنس  
حقه (تملكه) بدلا عنه قال الاثنوي وقضيته أنه لا يملكه بمجرد أخذه وليس كذلك وجهه ان  
هذا الفعل انما يجوز لمن يقصد أخذه بملكه ولهذا قال الروافى وغيره لو أخذه ليكون  
رهنا بملكه لم يجرى وإذا لوجه القصد مقارنا لاخذ كفى ولا حاجة الى اشتراطه بعد ذلك ولهذا قال  
الامام فان قصد أخذه من حقه ملكه وقال البغوى فاذا أخذ جنس حقه ملكه انتهى وواقفه  
الاذرعى ثم قال فمضى بتملكه بتموله وينصرف فيه والأوجه في الأول على ماذا كان بصفته  
أوصفه أدون والثاني على غير الجنس أو غير الصفه بان كان بصفة أرغف أو كغير الجنس فيما  
يأتيه (و) (المأخوذ من غيره) أي الجنس أو منه وهو بصفة أرغف كما تقرروا (بيعه) بغيره  
أو نائبه لا جنبي لان نفسه اتفاقا أي ولا يجوز ما هو ظاهر لا متابع أولى الطرفين وللجهة ومحل  
ذلك حيث لم يتيسر علم القاضى به لعدم علمه ولا يثبت أومع أحد هما لملكه يحتاج مؤنة ومشقة  
والا اشتراط أدنه (وقيل يجب دفعه الى فاضل بيعه) مطلقا كالواضع بملكه بملكه بالمطالبة  
والتعاضل ولا يبيعه الا بنقد البلد ثم ان كان جنس حقه غلظه والا اشترى جنس حقه لا بصفة  
أرغف وغلظه وقدم علم بماتقر راته لو كان حقه دراهم محاسنا فظفر بكسرة فله أخذها وغلظها  
أو مكسرة فظفر بصحاح جاز أخذها الاتحاد بالجنس ولا يملكها ولا يشترى مكسرة  
لا متفاضلا لا بالربا ولا متساويا لانه يجهف بالمأخوذ منه لكن يبيع صحاح الدراهم بذناير  
ويشترى بهادراهم مكسرة ويملكها (والمأخوذ من الجنس وغيره) (مضمون عليه) أي  
أخذ لانه أخذه لحظ نفسه (في الأصح فيضنه ان تلف قبل غلظه) أي الجنس (و) قبل  
(بيعه) أي غير الجنس بل ويضمن عنه ايضا ان تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس به فليأخذ  
بحسب الامكان فان أخر فنقصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الآخر  
قبل التملك لملكه والثاني لا يضمنه من غير بطلانه مأخوذاتون وقيل التوصل به الى الحق  
فأنشبه الزهني واذا انشترع في الاخذ يقوم مقام اذن المالك (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه  
ان أمكن الاقتصاد) على قدر حقه لحصول المقصود به فان زاده عن تمكنه من عدم أخذ الزيادة  
ضمنها والا كان كان له مائة فرأى ثوبا يباع اثنين لم يضمن الزيادة لعدمه ويقتصر فيما يتجزأ على  
بيع قدر حقه وكذا في غيره ان أمكن والاباع الكل ثم يرد الزائد لملكه بنحوه بان أمكنه  
والأملكه الى الامكان (وله أخذه مال غريم غريمه) كأن يكون زيدا مثلا على عمرو دين  
ولعمرو على بكر مثله فلز يدان بأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو وقرار  
بكره ولا يجوز بكر استحقاق زيد على بكر كذا في الرخصة وكاصلها وبوجود من علم الغريمين  
بالاخذ وتزويل مال الثاني مستزلة مال الأول كذا قاله الشارح لكن بآيات الواو والثانية

غير جنسه ولو أمة فصرم عليه استغنى ما هو والفقار الهاوان خاف من اطلاع مال كذا عليها إذا أراد بيعها  
لانه يمكن بيعها في غير محلته بحيث لا يطالع عليها بفرض فمعد ذلك فهو نادر (قوله ثم ان كان جنس حقه غلظه) يعني ان يأتي  
فيه ما مر عن الاثنوي وقضيته الخ (قوله لانه أخذه لحظ نفسه) كالسنام اه محلى قال شيخنا الزبائدي فيضنه بفضي قيمه  
كالمنصوب لا بقيمة يوم التلف فالتشبيه بالنسبة لاصل الضمان اه عياب

(قوله توز بهاعلى المباشرة والسبب) يعلم منه ان محمل قولهم ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص خاصة لكونه ينطبق التأمل في قوله توز بهاعلى المباشرة والسبب (قوله بالقود والدية) هذا كالصريح في ان القود والدية على المركز وحده ويصرح بقوله في الفرق الا في فكان الملتجى هو الترتيب وقوله آخر السواد لان الملتجى كالتزكى لكن في الانواع انه يشترك اليهود في القود والدية فليراجع (قوله لهما ونهم) هو على ثلثين ١٦١ (قوله دام الفرق) أى في الظاهر ان

يكن باطن الامر فيه  
كطاهره كما هو واضح  
فليراجع (قوله وما يجنبه  
البلقينى الخ) لا يجنب ان  
حاصل بحث البلقينى انه  
لا بد من توجه حكم خاص  
من القاضى الى خصوص  
التعزيم ولا يكفي عنه الحكم  
بالتفريق أى ولو بصيغة  
الحكم لانه لا يلزم منه  
الحكم بالتعزيم بدليل  
النكاح الفاسد فانه يحكم  
فيه بالتفريق ولا يحصل  
معه حكم بتعزيم أى لان  
التعزيم حاصل قبل  
وحيث ان جواب الشارح  
كان بخلافه فلا يلزم  
البلقينى والجواب عنه علم  
من قولنا أى لان التعزيم  
حاصل قبل أى ان سبب  
عدم ترتيب التعزيم على  
الحكم بالتفريق في النكاح  
الفاسد ان التعزيم حاصل  
قبل ولا معنى لفصل  
الحاصل حتى لو فرض انه  
ليس فيه تعزيم كان  
كاستثنا فتنبع الحكم  
بالتفريق فتأمل (قوله اذ  
المراد دوايه الخ) هذا  
هو الذى يتفرع عليه عدم  
(قوله ولا يجنب ما فيه) أى

بعد قوله رد عمر وتبعه لما في نسخ الخ روضة العقدة وقع في غيرهما خذنها وهو أوضح من  
اثباتها وعلى الاثبات يبقى المعنى ولا يمنع من الاخذ رد عمر والحال ان بكرأ قوله فلوردمعرو  
قول من زعم ان له ديناعلى بكره واقفه بكره على رد عمر لم يجز الاخذ من مال بكره سبب عدم  
القبض وقوله وبوخذ منه علم الغريم بين الاخذ في الاخذ تكاف وكنه لما قال لا يمنع من  
الاخذ رد عمر وقرار بكره بالاشارة انه لما كان رد عمر وقرار بكره لا يمنع علم ان عمر اعلم  
بالاخذ واقتهم قوله ولا يجوز بكره دين زيد ان بكره اعلم بأخذه زيد حتى يجهده دينه وان له الاخذ  
ولا يجنب ما فيه اذ قد يعلم الاخذ قبل اخذه كلام الامرين وبقدم على الاخذ قبل علمها  
نعم ان اراد انه يؤخذ من قياسهم أخذ غريم الغريم على اخذ الغريم وان من شرط القياس  
المساواة فقيد اخذ على اخذ انما هو من حيث تساوى الاخذ ان فالذي يساوى اخذ من  
جاحد ولا يثبت أو مقرح متع الى آخره فاذا كان في اخذ مال غريم الغريم ضرر على زيد لم  
يجز الاخذ وذلك فيما اذا اخذ من ماله من غير علم الغريم وغريم الغريم لانه يؤدي الى ان يدفع  
المال مرتين لعدم علمه بأخذه زيد وكذلك لم يعلم عمر و الاخذ من بكره فان عمر ايطالب بكره  
ظاناً منه انه باق في ذمته فلا يتأتى اندفاع الضرر الا بماله الاخذ من حيث علمه يساوى اخذ  
من الغريم بجماع كل من الاخذ من موصّل للحق من غير ضرر واذا يؤخذ منه تنزل  
مال غريم الغريم بقوله مال الغريم والاخذ من مال الغريم وان جواز مشروط بكونه  
جاحداً أو مساطلاً فيكون القيس مثله فاذا اخذ مساطلاً جواز اخذ مال غريم الغريم لم ينزل  
ماله مستثناة مال الغريم على انه يمكن ان يقال ان التصريح بذلك الزوم زيادة ايضاح والا  
فالتصور بالمذكور يعلم منه علم الغريم اما لم الغريم فن قولهم وان رد عمر وقرار بكره  
واما علم غريم غريمه فن قولهم أو بحكم الخ لا يدفع ما يقال الغريم قد لا يعلم بالاخذ من اخذ من  
مال غريمه فيؤدي الى الاخذ من غريمه وغريمه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه الغريم فيؤدي الى  
ذلك ايضا ووجه اندفاعه ان المسئلة مصروفة فلا رد ذلك (والاظهر ان المدعى) او يعتبر  
فيه كونه معينا معصوما مكلفا أو سكران ولو لم يجز وأعليه بسفه فيقول وواي يستحق تساه  
(مر يخالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (والمدعى عليه) المتصف بعامر (من يواقفه)  
ولذلك جعلت البينة على المدعى لان أقوى من البين التي جعلت على المتكبر لئلا يفتضح  
جانب المدعى بقوة حجته ووضف حجة المتكبر بقوة جانبه كما مرث الاشارة اليه وهذه  
القاعدة تمحج الى معرفة المدعى والمدعى عليه ليطالب كل منهما بحجته اذا اتخاها وقيل  
المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يتخلى ولا يكفه السكون فاذا  
طالب زيد عمر بايق فانكر فزيد يتخالف قوله الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر  
يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف  
موجبهما غالباً وقد يختلف كالمذكور بقوله (فاذا أسلم زوجان قبل طوطا فقال) الزوج (أسلم)

٢١ ثامن ثامن  
و يؤخذ منه ان له كسراب غريم الغريم وتب جداره (قوله معصوما من راج به الحربى والمرند  
٢ قول الملتجى قوله وحيث علم الخ كذا في النسخ التي بايدينا

هذه الزعم المذكور قبله فكان ينبغي تقديمه عليه والافهم رد دعوى هذه كلام المصنف لا يتفرع عنها عدم صحة الزعم بالاينفرد  
 (قوله فقامت بينة انه كان بينهما مرضاضاع) انظر لور رجعت هذه ايضا هل يكون الغرم عليها وعلى الاولى او عليها (قوله  
 ودخل بها) هو معطوف على شهدوا فيما يظهر فليس هذا من مدخول الشهادة وليست الاولى والحال المعنى ولو شهدا انه  
 تزوجها بالف فترتب على شهادتهما ١٦٢ انه دخل بها ووجه غرمها ما نقص من مهر مثلها انه بالدخول بها تقرر لها

مهر مثلها اذ هو وطء بها  
 فقد انقضى عليها بشهادتهما  
 منقضة بضمها فان  
 القياس تفريعا ما جتمع  
 للمهر الا انها اثبتا لها  
 ألفا بشهادتهما ففيها  
 ما يقيم مهر المثل هكذا  
 ظهر فليار جع وعليه لو لم  
 يدخل بها وجب له عليها  
 الآلف التي غرمها لها  
 قوله او انه طلقها او اعتق  
 أمته بالف) أي ثم رجعا  
 بعد الحكم (قوله غرما  
 ألفا) عبارة العباب أو  
 بمال أي شهدا به  
 ثم رجعا فان شهدا على  
 الزوج والمال قد روى  
 المثل لم يغرما أو أقل غرما  
 بآيه وان شهدا على الزوجة  
 غرما ما غرمت انت  
 قوله ان اتصل بها الحكم  
 أي فان لم يتصل بها فالعبرة  
 بوقته لانه وقت نفوذ العتق  
 (قوله وشرط ابن الرقة  
 الخ) أشار الى نصه والد  
 الشارح في حواشي شرح  
 (قوله والثاني هي مدعية)  
 أي على القول الثاني في  
 تعريف المدعى (قوله  
 والامين) كالودع (قوله  
 وهي بمعنى أو) أي لو لو

معا فالتسكاح باق (قالت) الزوجة بل أسلمها (مربيا) فلا تسكاح (فهو مدع) لان وقوع  
 الاسلامين معا خلافا للظاهر وهي مدعى عليها والثاني هي مدعية لانها لو سكنت تركت  
 وهو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكنت تركها انفساخ النكاح فعلى الاول تحلف الزوجة  
 ويرتفع النكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستمر النكاح ووجه المصنف في الزوجة في  
 نكاح المشرک وهو المعتمد لا اعتضاده بقوله جانب الزوج يكون الاصل بقاء العصمة وان قال لها  
 أسلمت قبلي فلا نكاح بينهما ولا مهر لك وقالت بل أسلمنا معا صدق في الفرقة بلا بين وفي المهر  
 يمينه على الاصح على الظاهر معه وصدقت بيمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكون لان  
 الزوج زعم سقوط المهر فاذا سكنت ولا بينة جعلت ناكدة وحلف هو وسقط المهر والامين  
 في دعوى الرد مدع لانه زعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق بيمينه لانه اثبت يده  
 لغرض المالك وقد اتسمنه فلا يحبس تكليفه بينة الرد أو ما على القول الثاني فهو مدعى  
 عليه لان المالك هو الذي لو سكنت ترك وفي الصالح على من الخصمين مدع ومدعى عليه  
 لاستوائهما (ومضى ادعى نقدا) خالصا ومغشوشا لو دينا (اشترط) فيه صحة الدعوى وان  
 كان النقدا غالب فقد البلد (بيان جنس ونوع وقد روى وهو) هي بمعنى أو (تكسر) وغيرها  
 من ما تر المصنفات (اذا اختلفت بما فيه) كالف درهم فضة خالصة أو مغشوشة أو طالبها  
 ادشترط الادعى ان تكون مالا موزنة وما كان وزنه معلوما كالدينار لا يشترط التعرض  
 لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح انه مثل في زعم البقسي وجوبه فيه  
 مطلقا غير صحيح اما اذا اختلفت بما فيه فلا يجب ذكرها الا في دين السلم قاله الماوردي  
 والرواني ولا يسمع دعوى رب دين على مغلس ثبت فلسه انه وجد له مالا لم يبين سببه كارت  
 واكتساب وقدره ومن له غريم غائب اعتبر ان يقول لي غريم غائب غيبة شرعية ولي  
 بينة تشهد بذلك (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالمدعي يمكن احضارها لمجلس الحكم أو غائبة  
 كالعامة (تنضبط) بالصفات مثلية أو متقومة (كحيوان) او حيوب (وصفها بصفة  
 السلم) وجوب في المثل والنسبة في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تأني التمييز الكامل  
 بدونها (وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطاً ويجب ذكر الجنس فيقول عبده قيمته مائة  
 ولو غصب منه غيره يميناً في بلد ثم اقبه في آخر وهي باقية ولقها مائة قال البقسي  
 ذكر قيمتها وان لم تتلف لانها المستحقة في هذه الحالة فاذا ارد العبد رد القيمة كما لو دفع  
 القيمة بنفسه ولا بد ان يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمتها مذبوحه أو حاملا كذا وصرى  
 القضاء على العائب ما يجب ذكره في الاقرار والدعوى في مستأجر على الاجير وان كان  
 لا يتخاصم لانه يده الا تذن مؤجره بالنسبة لرفع يده اما بالنسبة لرفع يده المدعى المالك فلا بد  
 من اعادة البينة في وجهه وخرج بتنضيط غيره كالجواهر فيعتبر ذكر القيمة فيقول جواهر قيمته  
 كذا ويقوم بفضة سيف على يذهب ككسبه وبأحدها ان حلي بها (فان) تلفت العين

في قوله وتكسر (قوله اعتبر ان يقول) أي في جماع دعواه على غريمه الغائب (قوله رد القيمة) أي (وهي  
 لان أخذها كان للحيالة قوله أو حاملا كذا) أي ويصدق في ذلك ولو فاسقا حيث ذكر قدر الاثنا (قوله والدعوى) أي من  
 ثالث وقوله على الاجبر أي المستأجر

الروض (قوله حتى يسترداها بعد موت السيد) لو ماتت هي قبل فقال البعوى لا استردا لانهم انلقوا الرق على السيد وقال  
 أبو علي لا فرق في المذهب بين موت السيد قبل أو بعد (قوله في المتن لا يفرمون) أي وانما يفرمون شهود الزنا والتعليق  
 في كتاب الدعوى والبنات (قوله عن وجوب حق على غيره) أي له لتخرج الشهادة (قوله عندهما كم) أي على وجه  
 محصور وعبر عن هذا في التحفة بقوله ليس لزمه به وقد يقال ان ما ذكرته ١٦٣ أولى لدخاله جميع شروط الدعوى

(قوله كما في النكاح الخ)  
 أي فان هذه بشرط فيها  
 الدعوى عند من ذكر  
 وضابط ما تشترط فيه  
 الدعوى عند من ذكر كل  
 ما لا يقبل فيه شهادة  
 الحسبة وليس عيال كما يعلم  
 مما سيأتي في كلامه (قوله  
 لكن لا نسمع الدعوى فيه  
 الخ) فالطريق في اثباتها  
 شهادة الحسبة (قوله ان  
 توقف ذلك عليه) أي على  
 ذلك الغير حتى يتأق  
 التنظر فيه ولا يلزم على  
 ما ذكرناه تكرار هذا  
 مع ما مر قبله لأن الضعيف  
 في عليه المار قبله راجع  
 الى الاداء (قوله عدم  
 الاعتماد باستيفائه) أي  
 في غير ما مر عن الماوردي  
 وابن عبد السلام (قوله في  
 المتن عينا) أي ولو باعته  
 منعتها كما يعلم مما ذكر  
 الشارح بعد (قوله سواء  
 أ كانت يده) أي لا أخذ  
 (قوله من ماله) أي المؤجر  
 (قوله أو سؤال) هو الجبر  
 عطا على اقتضائه (قوله  
 أو متوقما) أي كان وجب  
 له في ذمته ثوب أو حيوان  
 (قوله والأجنبي مقربه)

(وهي متوقمة) بكسر الواو (وجب ذكر القبة) مع الجنس كأم كعب فبقيته كذا وقد نسمع  
 الدعوى بالمجهول في صور كثيرة كوصية وأقرار ودية وغرة وعمر ومجري ماعنك الغير بل  
 يكفي مجرد تحديه ان لم ينص حقه في جهة منه بل قد لا تتصور الا بمجولة وذلك فيما  
 يتوقف تعيينه على القضاء كغرض مهر ومتعة وحكومة ورضخ ويستعبر في الدعوى أيضا  
 كونه المزمع كالمع بما مر بان يكون المدعى به لازما فلا تنفع يدن حتى يقول وهو ممتنع من  
 أدائه ولا يصح بيع أو هبة أو أقرار حتى يقول وقبضته باذن الوهاب أو قبضته ويلزم البائع  
 أو المقر التسليم الى يزيد المشتري ان لم ينقد الثمن وهما هوذا أو الثمن مؤجل ولا برهن بان  
 قال وهذا ملكي رهنه منه بكذا الا ان قال وأحضرنه فيلزمه تسليمه الى إذا قبضته وأخذ  
 الغزى من ذلك عدم سماع دعوى المؤجر على المستأجر بالعين قبل مضي المدة لانه لا يمكنه  
 ان يقول ويلزمه التسليم الى رد بانه قد يريد التصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك  
 فيجب حقه دعواه وأنه منعه من بيعها بغير حق وقيم بينه بذلك وأن لا ينقضها دعوى أخرى  
 وليس من ذلك من أثبت اعساره وأنه لا مال له ظاهر أو لا باطلا ثم ادعى على آخر عيال لانه  
 ان أطلقه فواضح لاحتمال عدم ثبوته وان أرخصه بزم قبل ثبوت الاعسار فلان المال الخفي  
 فيه ما يجب الاداء منه وهذا ليس كذلك لان الفرض ان المدعى عليه منكر ولا نسمع دعوى  
 دائن ميت على من تحت يده مال الميت مع حضور الوارث فان غاب أو كان قاصرا والأجنبي  
 مقربه فلا يمكن أن يوفيه منه وعلى هذا يحمل قول السبكي للوصي والدائن المطالبة بالحقوق  
 أي بالرفع للقاضي ليوفيه ما ثبت له ولو ادعى ولم يقبل سل جواب دعوى أو يتصور جاز للقاضي  
 سؤاله وله استقصاءه عن وصف ألقه لاعتبار شرط أهله بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح  
 دعواه كأم وليس له سماع لدعوى بمصدق أجمع على فساد الالفور والثن وله سماعها  
 بمختلف فيه ليحكم فيما يراه بحال الشفعة لا نسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى  
 فبطل رد لها بخلاف العقد القاسم لانه ممكن من الحكم باطله وبحت الغزى سماعها  
 فيها ان قال المشتري ان طالبها يعارضني فيما اشتريته بلا حق فامنع من معارضتي وحينئذ  
 ليس له الدعوى بم عند من يراها (أو ادعى رجل أو امرأة نكاحا في الاسلام) لم يكن  
 الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتنا (نكحنا جميعا) (ولي مرشد) أو سيد بل نكحها أو هم  
 في بعضها (وشاهدي عدل ورضاها ان كان بشرط) لكونها غائبة بمجرى وبان ولي ان  
 كان سفيها أو سيدي ان كان عبدا لان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الادعي فاحتيط له  
 كالقتل بجماع لانه لا يمكن استدراكها بعد وقوعها وانما بشرط ذكر انتفاء الموانع  
 كرضاع لان الاصل عدمها اما اذا لم يشترط رضاها كعبدة فلا يتعرض لها بل يلزم زوجها  
 من أب أو جد أو لهما به ان ادعى عليها والثاني يكفي الاطلاق ويكون التعرض لذلك مستتبعا  
 كما كفي به في دعوى استحقاق المال فانه لا يشترط فيه ذكر السبب بخلاف لانه لا يصرف

وقضته اهلوا كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقصاص سماعها ليقويه القاضي حقه مما تحت يد الأجنبي حيث أثنته (قوله  
 جاز للقاضي سؤاله) أي وجاز له تركه ولا ينفذ حكمه الا اذا سأله اياه كالتقدم (قوله وبحت الغزى) أي الشرف صاحب ميدان  
 الفرسان (قوله وحينئذ ليس له) أي الطالب للاخذ (قوله عند من يراها) أي كالخفي

فمورد في وجهه شرعي أم لو ذهب منه متفقوا وأتلفه أو تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثل كما هو ظاهر كذا  
 قاله الشهاب بن فاسم (قوله إذا كان الغريم مصدقا) لعده بمعنى معتقدا (قوله أو ميت) أي عليه دين كافي النصفه (قوله  
 وعرضه عليه) أي اليقين والصورة أنه لا يبينه (قوله وعلى هذا) أي قوله وجب أحضاره أي أمامي الصصح فله الأخذ استقلالاً  
 (قوله وليس لهم الأخذ وان انحصر) والتوقف هو ما على النية قد يؤخذ من هذا كالأخذ بعده أن الكلام في لزوم كاه ما دامت  
 متعلقة بعين المال أما لو انتقل تمامها للذمة ١٦٤ بأن أتلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر أنه سائر كسائر الديون

إلى النكاح الشرعي وهو ما وجد في الشروط وهو ما دل عليه بالمرشد العدل وإنما أثره  
 لأنه الواقع في لفظ خبر لا نكاح إلا بولي مرشد وما يجنبه البلقيني من أنه لا يحتاج إلى وصف  
 الشاهدين بالعدالة لأنه مقدمه بالمستورين وتنفيذ القاضي لما شهد به ما لم يدع شيئا من حقوق  
 الزوجية فلا بد من التزكية وبيان ذلك انما هو في نكاح غير متنازع فيه أما ما تنازع فيه فلا  
 يثبت إلا بعد دليل قتيصين ما قالوه وقول القموني ولا يشترط تعيين الشهود إلا أن زوج الولي  
 بالإجبار غير صحيح نعم يمكن حل الثاني على حالة عدم التنازع أما نكاح الكفار فيكون فيه  
 الإطلاق ما لم يذكر استمراره بعد الإسلام فيذكر شرط تقريره ولو ادعت زوجية رجل  
 فأنكر خلفت البين المردودة ثبتت زوجيتها وجبت مؤنتها وحل له أصابته إلا أن أنكر  
 النكاح ليس بطلاق قاله الماوردي ومحل حل أصابته باعتبار الظاهر لا الباطن أن صدق في  
 الأنكار (فإن كانت) الزوجية (أمة) أي يشارك (فالأصح وجوب ذكر) ما مر مع ذكر  
 إسلامها إن كان مسلما (الجزع من طول) أي مهرلحة (وخوف عنت) وأنه ليس بتمتع من  
 فعل للاستمتاع والذي لا يجب كالأجيب التعرض لعدم الموانع ولو أجازت دعواه للنكاح  
 بانها تزوجته من منذ سنة فأنقضت آخر بنية أنها تزوجته من مهر حكمها للاول لأنه ثبت  
 بأقرارها نكاحه فلم يثبت الطلاق لاحكام النكاح الثاني (أو ادعى) عقده ماليا كبيع  
 ولو سلم (وهبة) ولو لامة (كنى الإطلاق في الإصح) لأنه دون النكاح في الاحتياط نعم يعتبر  
 لاثبات صحة كل عقد نكاح أو غيره مع ما مر وصفه بالصححة والثاني يشترط كالنكاح فيقول  
 تعاقداه بمن معاروم ونحن جازأ التصرف وتفرقان نراص وأعلم انه بحث الأذري أن  
 الدعوى بصور ربح الوقف على الناظر دون المقتضى وإن حضر في وقف على معينين مشروط  
 لكل منهم النظر على حصته يعتبر حضورهم وإن كان الناظر عليهم القاضي المدعى عنده  
 فالدعوى عليهم قال ومن هذا القيسل الدعوى على بعض الورثة مع حضور باقيهم لكن  
 الأوجه كما قاله النزي سماعها في البعض في المستثنين نعم لا يمكن إلا بعد إعلام الجميع بالمحال  
 وأطال السبكي فيما إذا كانت الدعوى لميت أو غائب أو محجور عليه تحت نظر الحاكم وأبويت  
 المال أو على أحد هؤلاء ثم استقر رأي على أن القاضي لا يتوجه عليه دعوى أصول ولا على  
 نائبه بل لا بد أن ينصب من يدعي ومن يدعي عليه عنده أو عن غيره فيما يتعلق بوقف أو مال نحو  
 يتم أو بيت مال وتخصيصه نصب ذلك بالقاضي الشافعي فظاهره باعتبار ما كان في تلك الأزمنة  
 من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الثلاثة وأما الآن فالنظر في ذلك متعلق  
 بالمختص دون غيره المختص بذلك به (ومن قامت عليه بينة) يجوز (ليس له تحليف المدعى) على  
 استحقاقه مدعا لأنه تكليف حجة به بقيام حجة ولأنه كالطعن في الشهود ولفظا هو قوله تعالى

فيعرى فيه ساحم الظرف  
 هكذا ظاهر فليراجع (قوله  
 كانه ان يحلف أنه ما أخذ  
 من ماله شيئا) أي وينوي  
 أنه لم يأخذ من ماله بغير  
 استحقاق كافي شرح  
 الروض (قوله كما) انظر  
 ابن من (قوله فإن فعل)  
 يهني الوكيل (قوله كما  
 بجسته الأذري) ظاهر  
 السيفان التشبيه الذي  
 أفاده الكاف بالنسبة  
 لشمول كلام المصنف  
 ما ذكره والظاهر أنه غير  
 مراد وأنه بالنسبة للحكم  
 فكان عليه أن يقول وهو  
 كذلك عقب قوله أو  
 اختصاصا (قوله ووجهه)  
 يعني وجه ما علم من قوله  
 وليس كذلك من أنه يملكه  
 بمجرد الأخذ وانظر ما معنى  
 قوله بلا شك وما الداعي  
 إليه (قوله قال الروابي  
 وغيره) لو أخذ ليكون  
 وهبنا بغير (أي فإن  
 أخذه كذلك لم يملكه أخذا  
 من قوله بعد وإذا وجد  
 المقصد مقارنا لا أخذ كفي  
 (قوله وقال البغوي فإذا

أخذ جنس حقه مملكه) أي إذا وجد ذلك القصد وهو مقيد بكلام الإمام قبله (قوله لا منعا واستشهدوا  
 تولى الطرفين) أي هنا لا المدعى في أحد الطرفين لا جاني (قوله ولا حاجة إلى اشتراطه) يعني التملك (قوله ولا وجه حل  
 الاول) يعني ما ذكره الامنوي والأذري وقوله والثاني يعني ما في التمسك وكان الأصوب أن يعبر بالاول بدل الثاني وبالعكس  
 (قوله بصور ربح الوقف على الناظر) أي الطلب بتحليف ربح الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب

على أن الصواب حذف قوله على غير الجنس والشهاب بن جبر لم يذكر في هذا الجمع الذي نقله عن غيره وأما أنه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني إلا في موضعين تفصيل المتن والسكرت عن حكم ما إذا كان بصيغة حقه أو بصيغة أدون فلو حقه ما أفاده العلامة الأذري رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه غير حاصل ما أفاده هذا الجمع الذي استوجهه الشارح وإن ادعى الشهاب بن قاسم أنه مفاده وحاصله فليأمل (قوله مطلقاً) ١٦٥ أي عن التقييد بتيسر علمه وغيره وبين

أما تشهدوا شهيدين نعم له تخلف المدين مع قيام البيعة بأعباره لجواز أن له ما لا باطننا كما مر في بابيه وكذا الوشيد له بيعة معين وقالوا لا نخلع باع ولا وهب فخلصه تخلفه إنما ما خرجت عن ملكه وجهه ولو أقام المدعي بيعة ثم قال لا تخبرني حتى تخلفه فبطلت البيعة لا تخبرني بأنهم لا يجب الحكم بما وردة المصنف بأنه قد قصد ظهور إقامته على بين فاجرة مثلاً فينبغي أن لا تبطل وما نظره في كلامه غير معمول عليه (فإن ادعى) عليه (أداء) له (أو أبراء) منه أو أنه استوفاه (أو شرعاً) منه (أو هيئتوا أقباضاً) أي أنه وهبه لها أو أقباضها (حلفه) أي مدعى نحو الأداء (على نفسه) (وهو أنه ما أتى منه الحق ولا أبراء منه ولا باعه ولا وهبه إياه نعم إن ادعى ذلك بعد الحكم لم يخلفه لثبوت الحق على خصمه بالحكم كذا صححه في الروضة والرافعي في الشرح الع غير ونفسه في الكبر من البغوى واختار الأذري أنه يخلفه لأنه لو أقر نفع خصمه وهو مقتضى ما في الكتاب كاصله وصححه الباقي أن الأقر بقرانه لا يدفع له ولا مطعن فيؤخذ بانفراده ولو ذكرنا ويلان نسيان ونحوه فله التخليف كافي نظائره من المراجعة وغيره ما يستنتج منه ما لو حلف المدعى قبل ذلك أمام شاهد أو عين الاستظهار فلا يخلف بعده الدعوى ولا تنفع دعوى أبراه من الدعوى لأنه باطل (وكذا الوادعي) خصمه (علمه بنفس شاهد) أو نحوه من كل ما يبطل الشهادة (أو كذب) فله يخلف على نفسه (في الأصح) لأنه لو أقر به بطلت شهادته له وسيعمل بما يأتي أن كل ما لو أقر به لنفع خصمه لنفسه تخلفه على نفسه نعم لا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعه وإن كان لو أقر نفعه لأنه يؤدي إلى الفساد ما ولو نكل عن هذه الجبن حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومن في الإقرار أن للمقر تخلف المقر له إذا ادعى أنما أشهد على رسم القبالة ولو أجاب المدعى عليه بيمين بلا أمكنه منها لم يكن له المنع ولم تقبل بيعة إلا إذا حلف أنها حين قوله ذلك لم تكن بيده (وإذا احتمل) من قامت عليه البيعة أي طلب الأمهال (لأنه يدافع أمهل) وجوباً ولكن بكفيل والأوسم عليه أن يخبر به وذلك بعد تفسيره الدافع فإن لم يفسره وجب استيفاءه حيث كان عامياً لأنه قد سبقه ما ليس يدافع دفعاً (ثلاثة أيام) لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها فإن احتاج في اثباته إلى سفر ممكن ما لم يزدد على الثلاث ولو أحضر بعد الأمهال المذكور شهود لدافع أو شاهداً واحداً أمهل ثلاثاً أخرى لأنه تعديل أو التكميل ولو عين جهة ولم يأت بيعة ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها أمهل أو اثنتاهما أمهل فقيتها فقط (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكران (فقال أنا حر) بالاحالة وهو ورشيد ولم يسبق إقراره بالأنكاح قبل الجملة (فالقول قوله) يمينه وإن تداولته الأيدي بالبيع وغيره لموافقته للأصل وهو الحرة ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيعة الحرية لأن مع الأولى زيادة علم نقلها عن الأصل كذا أطلقه البغوى وغيره وجرم به في الأوار وحكي المروى عن الأصحاب أن بيعة الحرية أولى خلاف الشيخ أبي حامد وكذا قال شرح في روضته الما اعترف

وأما تشهدوا شهيدين نعم له تخلف المدين مع قيام البيعة بأعباره لجواز أن له ما لا باطننا كما مر في بابيه وكذا الوشيد له بيعة معين وقالوا لا نخلع باع ولا وهب فخلصه تخلفه إنما ما خرجت عن ملكه وجهه ولو أقام المدعي بيعة ثم قال لا تخبرني حتى تخلفه فبطلت البيعة لا تخبرني بأنهم لا يجب الحكم بما وردة المصنف بأنه قد قصد ظهور إقامته على بين فاجرة مثلاً فينبغي أن لا تبطل وما نظره في كلامه غير معمول عليه (فإن ادعى) عليه (أداء) له (أو أبراء) منه أو أنه استوفاه (أو شرعاً) منه (أو هيئتوا أقباضاً) أي أنه وهبه لها أو أقباضها (حلفه) أي مدعى نحو الأداء (على نفسه) (وهو أنه ما أتى منه الحق ولا أبراء منه ولا باعه ولا وهبه إياه نعم إن ادعى ذلك بعد الحكم لم يخلفه لثبوت الحق على خصمه بالحكم كذا صححه في الروضة والرافعي في الشرح الع غير ونفسه في الكبر من البغوى واختار الأذري أنه يخلفه لأنه لو أقر نفع خصمه وهو مقتضى ما في الكتاب كاصله وصححه الباقي أن الأقر بقرانه لا يدفع له ولا مطعن فيؤخذ بانفراده ولو ذكرنا ويلان نسيان ونحوه فله التخليف كافي نظائره من المراجعة وغيره ما يستنتج منه ما لو حلف المدعى قبل ذلك أمام شاهد أو عين الاستظهار فلا يخلف بعده الدعوى ولا تنفع دعوى أبراه من الدعوى لأنه باطل (وكذا الوادعي) خصمه (علمه بنفس شاهد) أو نحوه من كل ما يبطل الشهادة (أو كذب) فله يخلف على نفسه (في الأصح) لأنه لو أقر به بطلت شهادته له وسيعمل بما يأتي أن كل ما لو أقر به لنفع خصمه لنفسه تخلفه على نفسه نعم لا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعه وإن كان لو أقر نفعه لأنه يؤدي إلى الفساد ما ولو نكل عن هذه الجبن حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومن في الإقرار أن للمقر تخلف المقر له إذا ادعى أنما أشهد على رسم القبالة ولو أجاب المدعى عليه بيمين بلا أمكنه منها لم يكن له المنع ولم تقبل بيعة إلا إذا حلف أنها حين قوله ذلك لم تكن بيده (وإذا احتمل) من قامت عليه البيعة أي طلب الأمهال (لأنه يدافع أمهل) وجوباً ولكن بكفيل والأوسم عليه أن يخبر به وذلك بعد تفسيره الدافع فإن لم يفسره وجب استيفاءه حيث كان عامياً لأنه قد سبقه ما ليس يدافع دفعاً (ثلاثة أيام) لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها فإن احتاج في اثباته إلى سفر ممكن ما لم يزدد على الثلاث ولو أحضر بعد الأمهال المذكور شهود لدافع أو شاهداً واحداً أمهل ثلاثاً أخرى لأنه تعديل أو التكميل ولو عين جهة ولم يأت بيعة ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها أمهل أو اثنتاهما أمهل فقيتها فقط (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكران (فقال أنا حر) بالاحالة وهو ورشيد ولم يسبق إقراره بالأنكاح قبل الجملة (فالقول قوله) يمينه وإن تداولته الأيدي بالبيع وغيره لموافقته للأصل وهو الحرة ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيعة الحرية لأن مع الأولى زيادة علم نقلها عن الأصل كذا أطلقه البغوى وغيره وجرم به في الأوار وحكي المروى عن الأصحاب أن بيعة الحرية أولى خلاف الشيخ أبي حامد وكذا قال شرح في روضته الما اعترف

وأما ما بالثاني فقول له أنه غير الجنس من مال غريم الغريم تردده الإدري (قوله وتزبل مال الثاني منزلة مال الأول) أي في اشتراط كون صاحبه جاحداً ولا يمينه الخ كما يعين بما يأتي في الشرح (قوله من زعم أن له) أي لعمرو (قوله ووافق بكراً) (قوله والمتمتع خلافة) أي خلاف ما قاله الماوردي ٢ قول المحشى والمتمتع خلافة ليس في نسخ الشارح التي يابينا

الحج) وكذا إذا كان الزاد بغير انقطاع قوله أنه لما كان ردع روالح) هو مجرد تنكير بلما قبله فلا يصح حذفه إلى قوله أن عمرا  
 علم بالاختذ (قوله وانهم قوله) أي في الروضة (قوله) إذ قد يعلم الاختذيل أعنده) لم أفهم لهذا معنى فليتأمل (قوله) أن أراد  
 (قوله فظاهر كلامهم أنها لا تنفع مطلقا) ١٦٦ من هدايتو خذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن

بازق) وادعى زواله كاعتق هو أو غيره فلا بد من بينة. وإذا ثبت حريته الأصلية بقوله رجع  
 مشتر به على بائنه باليمن وإن أقر له بالاثبات على ظاهر اليد (أو) ادعى (رق صغير) أو مجنون  
 كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم يقبل الالبينة) أو نحوها كالمفاض وبين مردودة  
 لأن الأصل عدم الملك (أو في يده) أو بغيره ومصدق (حكم له به) أن حلف لمظلم خطير الحرية  
 و (لم يعرف استأدها) فبهما (إلى التقاط) ولا تزلنا نكارة بعد بلوغه لأن اليد حجة بخلاف  
 المستندة لالتقاط لأن القبط محكوم بحريته ظاهرًا كما مر بيانه وذكر ذلك هنا انتهى  
 لأحوال المسئلة فلا تكرار (ولو أنكر الصغير وهو مجنون) كونه قنسه (فانكارة لغو) لالغاء  
 عبارته (وقيل كماله) لأنه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر أنكاره بعد كماله لأنه حكم برقه فلا يرتفع  
 ذلك إلا بجمعة (ولا تنفع دعوى دين مؤجل في الأصح) ذلًا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال  
 نعم إن كان بعضه حالًا وادعى بجمعيه ليطالب به حال وان قل ويكون المؤجل تبعًا سمعت كما قاله  
 الماوردي والثاني تنفع لبيئته في الحال وبطالسه به في الاستقبال وبجعت البطيئى حجة  
 الدعوى يقتل خطأ أو شبهة على القاتل وإن استلزم الالبينة مؤجلة لأن القصد ثبوت  
 القتل ومن ثم حجت دعوى عقد مؤجل قصدها تصحيح العقد قاله الماوردي وهو ظاهر لأن  
 المقصود منها مسحق في الحال ولو ادعى دينًا على معسر وقصد إثباته ليطالب به إذا أسير فظاهر  
 كلامهم أنها لا تنفع مطلقًا اعتماد الفرضى وهو العتد وأتى به الوالدرجة الله تعالى وإن  
 اقتضى ما قرئناه من الماوردي سماعها لأن القصد إثباته ظاهرًا مع كونه مستضافه حالًا  
 بقدر برساره القريب عادة ومرة من شروط الدعوى أن لا ينافيها دعوى أخرى ومنه أن  
 لا يكذب أصله فلونيت أقرار رجل بأنه عباسى قاضى فرعه أنه حسنى لم تنفع دعواه ولا بينته  
 كما أتى به ابن الصلاح وأعلم أن هذه الشروط الثلاثة المعلومة مما سبق وهي العلم والزام  
 وعدم المناقضة معتبرة في كل دعوى ويريد على ذلك في الدعوى بعين بنحو يسع أو شبهة على م  
 هي بيده واشترتها أو أنتم بها من فلان وكان ملكه أو أو سلمتها لأن الطاهر أنها تبصر  
 فيما يملكه وفي الدعوى على الوارث بدين ومات المدين وخلف تركته تني بالدين أو بكدامنه وهو  
 بيده هذا وهو يعلم الدين أى أولى بيئته

(فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به إذا (أصر المدعى عليه على السكوت عن  
 جواب الدعوى) العصية وهو عارف أو جاهل بنفسه ولم يتنبه كما أفاد ذلك كله قوله أسر  
 وعرف بذلك بالاولى أن امتناعه عنه ككوتة (جعل كمنكرنا كل) فيما يأتي بقصده  
 وهو أن يحكم القاضي بسكوله أو يقول للمدعى احلف فيخفى لا يمكن السكوت  
 من الحلف لو أراد به ويندب له أن يكر راجعه ثلاثًا نعم أن غلب على ظنه أن سكوته لنحو  
 دهشة أو جهل وجب اعلامه فإن أصر فكل وسكوت أخر من إشارة مفهومة أو كتابة  
 أحسنها كذلك ومثله أصم لا يسمع وهو يفهم الإشارة والافهوك مجنون على ما مر في الخبر

نخصا تقر روى تطارة  
 على وقف من أوفاف  
 المسلبين فوجده خواتم  
 أنه عمره على الوجه اللائق  
 به ثم سأل القاضي بعد  
 العمارية في زول كشف  
 على الحل وتصديد العمارية  
 وكتابة حجة بذلك فأجابه  
 لذلك وعين معه كشافا  
 وشهودا ومهتد سمين  
 فقطعوا بقية العمارية  
 المذكورة اثني عشر ألف  
 نصف وأخبروا القاضي  
 بذلك فكتب له حجة بذلك  
 ليقطع على المستفتين  
 معا لهم ومنع من يريد  
 أخذ الوفاء إلى أن يستوفى  
 المقدار المذكور من غلة  
 الوقف وهو أنه لا يعمل  
 بالجملة المذكورة وإن  
 القاضي لا يجيبه لذلك  
 لأنه لم يطالب بشئ اذ ذلك  
 ولا وقت عليه دعوى  
 والكتابة امتناع كون  
 لدفع مطالب منه وادعى  
 به عليه وليس ذلك  
 موجودا هنا وطريقه في  
 اثبات العمارية المذكورة  
 أن يقيم بينة تشهد له بما  
 صرفه يوم ما قبله مائلا  
 ويكون ذلك جواب الدعوى

ملزمة ثم إن لم يكن له بينة يصدق فيها صرفه بيمينه حيث ادعى قدرًا لا تعاو سأغله صرفه بان كان فيه  
 مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على إذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله أو كمال في شرط الواقف أن لا تناظر  
 اقتراض ما يحتاج إليه الحال من العمارية غير استئذان (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به (قوله وما يتعلق به)  
 أي بالجواب (قوله لو أراد) أي الأبرضا المدعى كما يأتي (قوله على ما مر) أي وهو أن الدعوى على وليه

انه يؤخذ الخ) ليس في معنى الشرط لهذا الشرط جواب (قوله وأيضاً يؤخذ منه تنزيل مال الغريم الغريم الخ) أي حسب ما ذكره الشارح الجلال فيما مر (قوله والاخذ من مال الغريم) انظر معناه وما هو معطوف عليه (قوله وان الاخذ منه مشروط بكونه جاحداً أو بما طالا) انظره مع قول الرضا المار ولا يمنع من ذلك وجهه ووافر بذكره (قوله على انه يمكن ان يقال الخ) هذا كلام لا معنى له هنا لم يتقدم في كلامه ذكر لزوم قوله ١٦٧ والاقتصور المذكور يعلم منه الخ هو عين ما قدمه عن

الشارح الجلال وتعبه بما مر وعذره انه لما نقل الكلام المتقدم عن نقله عنه ذكر بعده كلام الشهاب ابن حجر برمته من غير تأمل فوقع له ما ذكره وحاصل ما قرره الشهاب ابن حجر انه لما ذكر التصوير المار ول السواد في قول الشارح كان يكون لزيد على عمر الخ قال عقبه مانصه وشرط المتولى أن لا يظفر بمال الغريم وأن يكون غريم الغريم جاحداً تمتعاً أيضاً لي أن قال ومن ثم لو خشي ان الغريم يأخذ منه ظالم الزم فيه ما يظهر اعداؤه ليظفر من مال الغريم عيانياً حذمه ثم قال ثم التصريح بذلك الزم أي في قوله لزمه فيما يظهر اعداؤه هو ما ذكره شارح وهو زيادة ايضاح والاقتصور

(فان ادعى عليه عشرة) مثلاً (فقال لا تلزمني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يخلف) ان توجهت اليين عليه لان مدعى العشرة مدع لكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانتكار واليمين دعواه وانما يطابقانها ان نفى كل جزء منها (فان خلف على نفى العشرة واقتصر عليه فنافى كل) حمادون العشرة (فيخلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء) وان قل بلا تجديدهوى (ويأخذ) لما يأتي ان اليمين مع السكول كالاتار نعم ان نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضي في تخلف المدعى عليه على عرض اليمين عليها ولم يقل ولا شيء منها فليس للمدعى ان يخلف على استحقاق مادونه الا بعد تجديدهوى ونكول المدعى عليه لانه انما ينكول عن عشرة والنكول انما يكون ناكلاً عن بعضها هذا ان لم يسند هذا الى عقد بخلاف ما اذا أسندها اليه كان قائلاً له نكحتني أو بعثني دارك بعشرة تخلف ما نكحتك أو ما بعثك بعشرة كفي لان المدعى للنكاح أو البيع بعشرة غير مدع له بما دونها فان نكل عن اليمين لم يكن له ان يخلف على الاقل الا بدعى بمجدة ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطلب منه اليمين فقال لا أخلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليف لانه لا يأمن ان يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعى ان يخلف جين لرد فقال خصمه انا ابذل المال باليمين فيلزمه الحاكمان بقر والاخاف للمدعى (واذا ادعى ما لا مضافاً الى سبب كافر ضحك كذا انتهاء في الجواب لا تستحق) أنت (على شياً) أولاً يلزمي نسائم شئ اليك (أو) ادعى عليه (شفعة كها) في الجواب (لا تستحق على شياً ولا تستحق) على (تسليم الشفعة) ويخلف على حسب جوابه (هذا) ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد صدق فيها ولكن عرض ما سقطها من نحو ادعوا برأء أو عسار أو عوفى في الثانية وان أقربها لم يجبه بينة فاقضت الضرورة قبول اطلاله وصر في بابه كهيئة دعواها وجواب دعوى الودعة ثم تودعي أولاً تستحق على شياً أو هلكت أو دفعتها دون قوله لم يلزمي دفع ولا تسليم شئ اليك لانه لا يلزمه ذلك بل التخليص وجواب دعوى ألف صدقاً لا يلزمي دفع شئ اليها ان لم يقر بالزوجية والالم بكفه وقضى عليه مهر المثل الا ان ثبت خلافه وقد سئنا على جهلة القضاة جبرادتهم الى فرض مهر المثل مجرد عن حجة والصواب سؤلها قال ذكر قدرا غبر ما ادعته ثم ادعاه فان خلف أو نكل وجب مهر المثل أو خلف أحدهما فقط خصي لهما ادعاه ويكفي في جواب دعوى الطلاق أنت زوجتي والنكاح ليست زوجتي لا يكون طلاقاً لو صدقها سئل له ولو انكر وخلف حل نحو اختها وليس لها زوج غيره حتى يطلقها أو عوت وتنفق عسدها وينبغي للمحاكم ان يرفق به ليقول ان كنت نكحتها فهي لاق (فان أجاب بنفي السبب المذكور) بان قال ما أقرضني أو ما بعثني أو ما عسبت (خلف عليه) كذلك ليطابق الجميع الانتكار ولو تعرض لنفي السبب جاز لكن لو أقام المدعى به بينة

(قوله) مفهومه جواز القبول وبدل عليه قوله وله تخليف لانه لا يأمن الخ (قوله من غير اقرار) أي من المدعى عليه (قوله وله عليه) أي للمدعى (قوله في الثانية) أي الشفعة وقوله وصر في بابه أي الارار (قوله والالم بكفه) أي لان من اعترف بسبب يجب شياً لا يكفه في نفى ما يوجه ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شياً بل لا بد من اثبات عدم ما أوجبه سبب بطريقه قوله ولو تعرض لنفي السبب متصل بقول المصنف كما في الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان أو ضم

(قوله وان قل) شامل لما لا يتقوله وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه لا مطالبة بما لا يتقوله (قوله لم يلزمه



المذكور يعلم منه علم الغربيين ما علم الغربيين إلى آخر ما ذكره الشارح هنا فاعلم ذلك (قوله) وباعتبار فيه كونه معينا) لعله يخرج به ما إذا قل جماعة أو واحد منهم مثلا ندعى على هذا أنه ضرب أحدنا أو قد فقه مثلا وقوله معصوما الظاهر أنه يخرج به غير المعصوم على الإطلاق أي الذي ليس له ١٦٨ جهة عصمة أصلا وهو الحر في لا غير كما قد يؤخذ من حواشي ابن قاسم أي

بخصلاف من له عصمة ولو لم تسمع بينة المدعى عليه بآداء وإبراء لانه كذبها بغيره السبب من أصله (وقيل له حلف بالنفي المطلق) كاله ان يجيب به في الابتداء وعلم بما خاف رناه أنه لو ادعى ديناه وهو مؤجل ولم يذكر الاجل كضاه في جوابه لا يلزم من تسليمه إلا أن يحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزم من تسليمه شيء البسكمان حلفك إنما كان لا عسار والآن أسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم تذكر ردعواه بحيث يظن به التعت وتستفي من الاكتفاء بلا تنصق على شيئا مسائل فإذا أقربان جميع ما في داره ملائز وجته ثم مات فأقامت بينة بذلك فقال الوارث هذه الأعيان لم تكن إذا ذلك فلا يكفي حلفه على أنها لا تنصقها (ولو كان يسهده مرهون أو مكبرى وأداه ماله كضاه) في الجواب (لا يلزم من تسليمه) لأنه جواب مقيد ولا يلزمه التعرض للالك (فلو اعترف له) (بملكه ولو ادعى الرهن والجاره) (وكذبه المدعى) (فالعصم انه لا يقبل الابينة) (في دعوى الرهن والجاره) لان الأصل عدمهما والثاني يقبل لان اليد تصدق في ذلك (فان عجز عن إخراج أولان اعترف بالملك بحده) (مفعول خاف) (الرهن أو الجارة) (لأنه ان يقول) (في الجواب) (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزم من تسليم) (المدعى) (وان ادعيت مرهونا) أو مؤجرا عندى (فأذكره لاجيب) وعلى عكسه لو ادعى المرتهن وخاف الرهن فهو الدارهن لو اعترف بالدين يفضل فيقول ان ادعيت الغالى عندك بما كدرا هنا فاذكره لاجيب أو الفاعط اقام يلزم منى (وإذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولاً (فقال ليس هي لى أو) أضافها لمن لا تمكن تخصمته كقوله (هى رجل لا أعرفه أو لاني الطفلة) أو المحنن أو السفة سواء أزال على ذلك أنها ملكه أم وقف عليه أم لا كما هو ظاهر (أو وقف على الفقراء أو مسجدا كذا) وهو ناظر عليه (فلا يصح أنه لا تنصرف) عنه (الخصومة ولا تنزع) العين (منه) لان الظاهر ملكه لما سيده أو مستحقه وما صدر منه ليس بمنزل ولم يظهر لغيره استحقاق ولا يتأديه قوله انقلان الجويني لو قال للقاضي سيدي مال لا أعرف ماله كذا فوجه القطع بان القاضي يتولى حفظه لجل هذا على ما إذا قاله لا في جواب دعوى وحيدته فيفرق بان ما هنا في بينة قوية تؤيد البس وهو ظهور تصد الصرف بذلك عن الخصامة فلم يقوه هذا الاقرار على انتزاعها من يده بخلافه ثم فانه لا قرينة تؤيده فعمل باقراره (بل يحلفه المدعى) لا على اتم النجواب بل على (انه لا يلزمه التسليم) للعين رجاء ان يقرأ أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت العين في الأوليين والبسكمان المحبولة في البقية وله تخليفه كذلك (ان) كان لا مدعى بينة أو (لم تكن) (له) (بينة) وفيما إذا كان له بينة وأقامها يقضى به أوفيه تفصيل للبعوى والوجه الذي انما تنصرف عنه لانه لا يبرأ من الدعوى ولا يسبيل الى تخليف الولي ولا طفله ولا تفتى الابينة ويزع الحاكم العين من يده فان أقام المدعى بينة على المصفاق أخذها ولا يحفظها الى ان يظهر مالها (وان أقربه) أي المذكور (لعين حاضر يمكن تخصمته وتخليفه) جمعه بين معين وحاضر فلا يضح إذا أحدهما من عن الآخر وتقيد به بامكان تخصمته ليس معناه انه إذا أقربه لمن لا تمكن تخصمته وهو المحجور لا تنصرف لخصومة عنه بل تنصرف عنه لوليها وانما ذكر

بخصلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كالرند والزاني المحسن وتارك الصلاة وأما قول الشيخ خرج به الحسري والمرند فيقال عليه أي فرق بين المرند وتجاوز الزاني المحسن بالنسبة للعصمة وعدمها (قوله) وهو براءة الذمة) في هذا أقصرا وهو خاص بالاموال فلا يتأثر في مثل دعوى النكاح كالإختي (قوله) المتصرف بغير) أي الذي من جملة التكليف ولعل مراده المذمى عليه الذي تجرى فيه جميع الاحكام التي من جملة الجواب والحلف والافصو العبي يدعى عليه لكن لا إقامة البينة بغيره (قوله) وهذه القاعدة) يعني كون البينة على المدعى والعين (قوله) وهو مؤجل) أي في نفس الامر (قوله) فأقامت بينة بذلك) أي بان جميع الخ (قوله) لم تكن إذا ذلك) أي فيكتفى منه بذلك (قوله بحده) يسكون الخاء محلى (قوله) أو مستحق) أي استحقاقه (قوله) والبسكمان المحبولة) أي وحيث كان البسك

المحبولة كان القسمة وان كانت العين متبعية (قوله معين وحاضر للايضاح) يتأمل فانه سيصرح بمفهوم ذلك حاضر في قوله وان أقربه لغائب وتقدم بغيره في قوله أو هي لرجل لا أعرفه الخ فالجاء بينهم الميان الاتصاف وتعارها وبعبارة ج جمع بينهم ما هو ظاهر في عود الضمير لقوله تمكن تخصمته وتخليفه وعليه فهي سلمة مستقدم

على المدعى عليه (قوله ولو دينا) هو غاية في قوله أو مغشوش أو آشوب به الى ان النقد المغشوش ثبت في الزمة (قوله ان اختلاف  
 بهما) يعني بالقيمة والتكسر (قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه) لا يعني ان هذا في الحقيقة تضييف لا إطلاق لمن عدم  
 وجوب ذكر القيمة فلا يسج مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الاصول خلاف هذا الصنيع على انه ناقص  
 ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وظاهر ان القول عليه ١٦٩ ما هنالان من المرحلات ذكر الشيء

في بابيه وهو هذا التابع لابن  
 حجر وأيضاً قد حرم به هنا  
 حرم المذهب بخلافه ثم  
 وأيضاً في المرحلات تأخر  
 أحد القولين (قوله فيقول  
 بمدة قيمته مائة) أي بناء على  
 ما قدمه من مخالفة المتن  
 (قوله ويجب ذكر الجنس)  
 يعني في المتقوم بقرينة  
 التثنية والافانتي يجب  
 فيه أوصاف السالم ومن  
 جعله الجنس (قوله وان لم  
 تنف) أي فحكمها حكم  
 التالف لما ذكره البلقيني  
 لكن هذا الموضع مع  
 ما اعتمدته الشارح من  
 ذكر القيمة مطابقة وكلام  
 البلقيني هذا مسمى على  
 ظاهر المتن من ان الوجود  
 لا يجب فيه ذكر القيمة  
 فيستثنى منه هذه الصورة  
 ويجعلها في حكم التالف كما  
 يدل لذلك سابقهم لكلام  
 البلقيني فكان الاولى  
 للشارح حذف هذه  
 لدخولها في كلامهم  
 وإيهاً أرادها بعد مخالفتها  
 له وأما قول الشهاب ابن  
 حجر في هذه الصورة كفي

ذلك لترتب عليه قوله (سئل فان صدقة صارت الخصومة معه) لصيرورة الديلة (وان كذبه  
 ترك في يد المقر) للمصنف في الاقرار (وقيل يسلم الى المدعي) اذ لا طالب له سواء وزعه الامام  
 بان القضاء بمجرد الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالكه) كما صرح في الاقرار (وان  
 أقرب به لغائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ووقف الامر حتى يقدم الغائب) لان المال  
 لغيره بظهور اقراره بدليل ان الغائب لو قدم وصدقه أخذه والثاني لا تنصرف وهو ظاهر نص  
 المحقق لان المال في يده والظاهر انه لا يمكن من صرف الخصومة عنه بالاضافة لغائب  
 قد يرجع وقد لا يرجع (فان كان للدعي بينة) ووجدت شروط القضاء على الغائب (قضى له)  
 (بها) وسلمت له العين لا يقال هذا ثم اختلف لان الوقت ينفيه ما قرعه عليه وبعبارة أصله سالمة منه  
 لا نقول ان تعاقب فيه لانه بان هذا التعريض ان قبله مقدراً حيث لا ينفك ومثل هذا ظاهر  
 لا يعترض مشله الا لتبيينه للراد من العبارة بأدنى تأمل (وهو) هنا (قضاء على غائب فصل)  
 المدعي (معها) عين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء على  
 حاضر) ولا يختلف معهما انصراف الخصومة منه في الصور المتقدمة والوقف الى قدوم  
 الغائب انما هو بالنسبة للعين المدعاة أما بالنسبة لتخليفه فلا اذ المدعي طلب حلفه انه لا يلزمه  
 التسليم اليه فان نكل حلف المدعي واخذ بدل العين المدعاة بناء على الاظهر المار وأما الاقرار  
 انه لو أقر به غرم له بدله للمحال بينه ما باقراره الاول ولو أقام المدعي بينة بدعواه والمدعي عليه  
 بان الغائب هل بينته ان ثبتت وكالته والام تسمع بالنسبة لثبوت ملك الغائب والحاصل ان  
 انقرضت راعه انه وكيل الغائب احتاج في ثبوت الملك للغائب الى اثبات وكالته وان العين ملك  
 للغائب فان أقامها بالملك فقط لم تسمع الا لدفع التهمة عنه ولو ادعى لنفسه حقا فها كره  
 مقبوض واجارة تمت بينته انها ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت الا ان ثبت ملك الغائب  
 فيثبت ملكه بهذه البينة ولا ينافيه ما مر من انه ليس له اثبات مال غيره حتى يأخذ به منه  
 لان محل ذلك في أصل العين الذي لا علاقة له فهو وهنافي حق التوثيق أو المنفعة مع نطق حقه  
 بها وقول الشارح وصحة في الروضة كاصلها انما يحاكم بحسب سبق نظره اذا صح فيه ما  
 من ذلك انما هو تفرج على مقابل الاصح ولو قال المدعي عليه هي لي وفي يدي فأقام المدعي بينة  
 وحكم الحاكم بما تم بان كونه نافي غير بالمدعي عليه فالأقرب عدم نفوذه ان كان ذلك بالحاضر  
 وينفذ ان كان غائباً وتوفرت شروط القضاء على الغائب وعلم بمصره ان من يدعي حقا لغيره  
 ولم يكن وكيلاً ولا ولياً لا تسمع دعواه وحمله ان كان يدعي حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف  
 ما اذا كان منتقلاً منه اليه (وما قبل اقراره) أي فن (به كعقوبة) لا تدعى من قود واحد  
 فذف أو تعزيره (فالدعوى عليه وعليه الجواب) لترتب الحكم على قوله لقصور أثره عليه دون  
 سيده ما عقوبة فله تعالى فلا تسمع الدعوى بها مطلقاً كما مر (ومالا) يقبل اقراره به (كاشش)

٢٢ نهايه نأمن لا يدينه كما يأتي (قوله لان الوقف) أي وقف الامر الى حضور الغائب وقوله علم أي على العبارة  
 (قوله عمل بينته) أي بينة المدعي عليه (قوله فان أقامها بالملك فقط) أي فلان الغائب ولم يثبت وكالته (قوله الا ان ثبت ملك  
 الغائب) ولا ينافيه ما مر من انه ليس له اثبات مال الغير (قوله وتوفرت شروط القضاء) أي بان كان الغائب منكراً  
 أو متوارياً أو متعزراً أو فوق مسافة المدعى على مامر

ذكرها أي القصة وحدها فهو غير كلام البلقيني فليأمل (قوله) وخرج بنصب غيره كالجواهر فيعتبر ذكر القصة (هذا) ما طلاقه لا يتأني على معقده من ذكر القصة في المتقويم مطلقاً (قوله) والدعوى في مستأجر على الاجير انظره مع ما أتى من أن المدعي عليه إذا أقبل عنكم ١٧٠ مخاصمته انصرف عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك قيد

أذا لم يكن لمن العين في يده لعب وضمان متلف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب اذ متعلقه الرقة وهي حق السيد دون الثمن فلا تنصع به عليه ولا يخلف كالمتعلق بذمته لأنه في معنى المؤجل نعم قطع البعوى بسماعها عليه أن كان المدعي بينه اذ قد تمتع اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى به عليه لا فاقمة البينة فإن السفه لا يقبل اقراره بالثمن وتسمع الدعوى عليه لا لاجل اقامة البينة نعم الدعوى والجواب على الثمن في نحو قتل خطأ أو شبه عمد يجعل اللوث مع أنه لا يقبل اقراره وذلك لتعلق الدية برقبته اذ أنسم الولي وقد يكونان عليهما كما في نكاحه ونكاح المكاتبه لتوقف ثبوتيه على اقرارهما

فوفصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما ينفع عليه (تلفظ) ندياوان لم يطلبه الخصم بل وان أسقطه كما قاله القاضي (عين مدعى) سواء في ذلك المردود ومع الشاهد (و) عين (مدعى عليه) ومحل ذلك ما لم يسبق من أحد ما حلف بنحو طلاق ان لا يخلف فيما مضى فاقامة والا فلا تغليب والوجه تصديقه في ذلك لا يمين لانه يلزم من حلفه طلاقه ظاهر افساوى الثابت باليمينه (فيما ليس بمحال ولا يقصد به مال) كسكاح وطلاق ولعان وقود وعق وولاء وو كالة ولو في درهم وسائر ما مر مما لا يثبت برجل وامرأتين وذلك لان اليمين موضوعة للزجر عن التصدي فغلط ما بلغه وتأكده الردع فيها هو ما كد في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (وفي مال) أو حقه كاجل وخيار حيث (يلين) المال (نصاب زكاة) وهو عشرون ديناراً أو مائتاً درهم ومائة درهم ان يبلغ قيمته أحدهما والاصل في ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عبد الرحمن بن عوف انه رأى ما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم فقالوا لا فقال فعلى عظيم من المال قالوا لا قال خشيت ان يمتاؤون بهذا المقام فخرج بالمال الاختصاص وبالنصاب مادونه كان اختلف متبايعان في عن فقال البائع عشرون والمشتري عشرة لان التنازع انما هو في عشرة وذلك لانه حقير في نظر الشرع ولهذا لم تجب فيه مائة نعم لو رآه الحاكم كجزء في الحالف فعله وبجث البلقيني ان له فعله بالاسماء والصفات مطلقاً (وسبق بيان التغليب في) كتاب (اللعان) بالزمان والمكان كغيرهما من التغليب بحضور جمع اقلهم أربعة وتسكن باللفظ لا أثر له هنا ويندب زيادة الاسماء والصفات أيضاً وهي معروفه وبسن ان يقرأ عليه ان الذين يشتمون به هدا الله وأيمانهم عما قيل لا وان يضع المصنف في حجره ويحلف الذي بما يغفله عما زاهم لا هو ولا يجوز التغليب بضو عتق أو طلاق بل يلزم الحاكم عزل من فسله أي حيث كان يعتقد به كالأبني وقد يختص التغليب بأحد الجانبين كالوداعي قن على سيده عتقا أو كذا فأنكره السيد تغليب عليه ان بلغت قيمته نصاباً فان رد اليمين على الثمن غلظ عليه مطلقاً لان دعواه ليست بمحال (ويحلف على الميت) وهو الجزم فيما ليس بفعله ولا فعل غيره كان طلعت الشمس أو كان هذا غراباً فانت طالق نعم لوداعي المودع التف وردد اليمين على المدعي فانه يحلف على نفي العلم مع ان التلف ليس

أذا لم يكن لمن العين في يده حق لازم فيما يخلف نحو الاجير ولعل وجهه انه لو حلفنا الدعوى على المؤجل لم يمكنه استخلاص العين من المستأجر لانه يقول له ان كنت مالكاً فقد أجرتني فليس لك أخذ العين حتى ينقضي أمد الاجارة وان كنت غير مالك لها فلا سلاطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المتهن فليراجع (قوله) وبأحدهما ان حلفي (وما) أي للضرورة وبجث الاذري انه لو غلب أحدهما

(قوله) وقد يكونان عليهما أي السيد والثمن

فوفصل في كيفية الحلف وضابط الحالف

(قوله) سواء في ذلك الخ) وظاهره ولو كان ذلك في دعوى لوث (قوله) والا فلا تغليب أي فلا يجوز للقاضي ذلك (قوله) والوجه تصديقه أي في انه حلف ان لا يخلف الخ (قوله) وبالنصاب مادونه أي وان كان لبتيم أولوق (قوله) نعم

لو رآه الحاكم أي فيما دون النصاب (قوله) مطلقاً أي في المال وغيره بلغ نصاباً لم لا وسئل ذلك الاختصاص فقضيته ان له تغليب اليمين فيه (قوله) وان وضع المصنف في حجره أي ولم يخلف عليه لان المقصود تنقيته بغيره بخلافه المصنف (قوله) ولا يجوز الضليف أي من القاضي فلو نال ففصل انفقدت يمينه حيث لا كراهه منه (قوله) تغليب عليه أي السيد (قوله) لان دعواه ليست بمحال أي وان كان حلفه مفقوداً لآل على السيد

يقوم بالأمر وقال الروابي ويحتمل منه دى أن يقال ينبغي أن يفصل بينهما فى الدعوى ويقوم بغير الجنس قال الأذرى  
ويشبهه أن كلامهم فيما إذا جعل حقيقة مقدار كل منهما أمالو عمله فالوجه ما قاله الروابي اه ويدل له تعليلهم بالضرورة  
(قوله مع الجنس كما مر) يعنى فى المتقدمة غير التالفة ببناء على اختياره فالمتقدم حينئذ حكمه واحد باقيا كان أو بالفاضا  
(قوله كلا عمله فعل كذا) أى غيرى (قوله كلف البائع ان عبده لم يأتى) عبارة ١٧١ المختار أبى العبد يأتى ويأتى

بكسر الباء وضها (قوله  
ردأوله) قضية الرد بما  
ذكر ان البائع يكلف  
الحلف بان العبد ما أتى  
عنده اذا ادعى المشتري  
انه كان ابقاه فى يد البائع  
وقضية ما ذكره فى الرد  
بالعيب انه يكفيه ان يقول  
ما يلزمى قبوله أولا يستحق  
على الرد ونحو ذلك ففعل  
المراد بما ذكره البلعيني  
انه اذا ذكر السبب كاف  
الحلف على البت فلا ينافيه  
الاكتفاء بنحو لا يلزمى  
قبوله فليراجع (قوله بناء  
على ان الوجوب لاقى  
القاتل) أى على الراجح  
(قوله فانه) أى المشتري  
وقوله حلف أى الوارث  
(قوله ان يدعى انه يعلمه)  
أى وعليه فلو لم يقل أنت  
تعلمه وصمم على عدم القول  
مقتصر على قوله أبرأني  
مورثك هل يتعين على  
المدعى عليه الحلف على  
البت أو يحلف الا أن على  
نفي العلم بتصميم المدعى  
على عدم نسبة العلم اليه  
فيه تطرؤ قضية قوله انما  
يحلف على نفي العلم اذا قال

من فعل أحد (فى فعله) نفيا أو اثباتا لا احاطته بفعل نفسه أى من شأنه ذلك وان صدر منه  
ذلك الفعل حالة جنونه كما اقتضاه اطلاق قسم (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع وانلاف  
وعصب لتيسر الوقوف عليه (وان كان نفيا) غير محصور (فعل نفي العلم) كلا عمله فعل كذا  
لغير الوقوف على العلم والفرق بينهما وبين عدم جواز الشهادة بالنفي حيث كان غير محصور  
انه يكتفى فى اليمين بأدنى ظن بخلاف الشهادة لا بد فيها من الظن القوي القريب من العلم كما  
مر أما محصور فيصنف فيه على البت كما هو قضية تجوزهم الشهادة به وقول البلعيني وقد  
يكاف الحلف على البت فى فعل غيره النفي كلف البائع ان عبده لم يأتى مثلا وكلف مدعى  
النسب اليمين المردودة انه ابنه مثلا وكلف مدعى انه معسر واحد الزوجين اليمين المردودة ان  
صاحبه به عيب وردأوله بانه حلف على فعل عبده والحلف فيه على البت ولو نفيا أو ثباتا به يرجع  
الى انه ولاد على فراشه وهو اثبات والحلف فيه على البت وان لم يكن فعله وثالته نفي المات نفسه  
على شئ مخصوص ورابعه بانه فعله تعالى وهو حلف على فعل الغير اثباتا قال والضابط انه يحلف  
بتأفى على عين الا فيما يتعلق بالوارث فيما بنفسه وكذا العاقلة بناء على ان الوجوب لاقى القاتل  
وأورد عليه مسائل حرت فى التوكيل فى القضاء على الغائب وفى الوكالة فيما لو اشترى جارية  
بعشرين وان المشتري لو طالب من البائع ان يسلمه المبيع فادعى عجزه الا ان عنه فأبكر المشتري  
فانه يحلف على نفي علمه بعجزه (ولو ادعى ان المورثة فقال أبرأني) منه أو استوفاه أو أحال به  
مثلا (حلف على) البت ان شاء أو على (نفي العلم بالبراءة) لانه حلف على نفي فعل الغير وبشرط  
هنا وفى كل ما يحلف المنكر فيه على نفي العلم التعرض فى الدعوى لكونه يعلم ذلك قال البلعيني  
وعمله ان علم المدعى ان المدعى عليه يعلمه واللام يسغ له ان يدعى انه يعلمه أى لم يحزله ذلك فيما بينه  
وبين الله تعالى الا أن يوجه اطلاق قسم بانه قد يتوصل به الى حقه اذا نكل المدعى عليه فيحلف  
هو فسومح له فيه (ولو قال جنى عبدك) أى فكذلك (على بما يجب كذا) قال الاصم حلفه على البت  
ان أنكر لان قومه ماله وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت للدعوى عليه والثانى على نفي العلم لتعلقه  
بفعل الغير أما فعله فن جنون أو يعتقد وجوب طاعة الآخر فيحلف فيه على البت قطعا لانه  
كالهبة (قات ولو قال جنيت بيمينك) على زعمي مثلا (حلف على البت طاعا والله أعلم) لانه  
انما ضمن لنفسه بيمينه فى حفظها فكان من فعله ومن ثم لو كانت يمينه ضمن فعلها كاستأجر  
ومستعير فالدعوى والحلف عليه فقط كما بحثه الأذرى وغيره وسبقه اليه ابن الصلاح فى  
الاجاب (ويجوز البت بظن مؤكده يثبت) فيه (خطأ أو خطأ أبيه) أو مورثه الموقوف به بحيث  
يترجع عنده بسببه وقوع ما فيه بخلاف ما لو استوى الأمران وضابطه ان يكون بحيث لو وجد  
فيه مكتوب بان على اطلاق كذا الحلف على نفيه بل بطبع خاطره يدفعه ومن الاغراض المحوزة  
للحلف أيضا نكول خصمه أى الذى لا يتورع مثله عن اليمين وهو محق كما أشار اليه البلعيني

المدعى انت تعلم الاول فليراجع (قوله ولو قال جنى عبدك) أى العاقل الذى لا يعتقد وجوب طاعة الآخر كما يعلم من قوله بهد  
اما فعل الخ (قوله بظن مؤكده) أى قوى (قوله وهو محق) أى المدعى عليه بحق يعنى انه اذا كان المدعى عليه من عاذبه انه اذا كان  
محقا فيما يقول لا يفتتح من اليمين ورد اليمين على المدعى كان الرد مسوغا لحلف المدعى على البت لان رد المدعى عليه الموصوف  
بما ذكره بعيد المدعى الظن المؤكده بشيئ الحق على المدعى عليه

بالبلدان وأما ما ينضبط أولاً فينضبط (قوله بل يكتفي بمجرد تحديده) أي ملك الغنير وعبارته وضعة الحكماء للشرح الروباني  
لواحد حقلاً لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من دارة أو موروثة في داور غيره مجتازاً فلا بد من تحديده إحدى الدارين  
ان كانتا متصلتين فيدعي ان له داراً في موضع كذا ويذكر الحد الذي ينتهي الى دار خصمه ثم يقول وانا استحقى اجراء الماء من  
(قوله ويعترف باليمين المواتية) أي عرفاً ونظراً ان المراد عرفهم فيما بين الإيجاب والقبول كافي البيع اهـ حـ رحمه الله  
والمراد بالموالاتة ان لا يفصل بين قوله والله قوله ما فعلت كذا مثلاً (قوله ونية القاضي المستخلص الخ) قال الباقي بحمله  
ما اذا لم يكن الحالف محققاً بانزاه ١٧٢ والافاعبرة بنيتة لانبية القاضي فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا

بغير اذنه وسأل رده وكان  
انما اخذه من دين له عليه  
فاجاب بنى الاستحقاق  
فقال خصمه للقاضي  
حلفه انه لم يأخذ من مالي  
شيئاً بغير اذني وكان  
القاضي يرى اجابته لذلك  
فله ادعى عليه ان يحلف  
انه لم يأخذ شيئاً من ماله  
بغير اذنه وينوي بغير  
الاستحقاق ولا يأثم بذلك  
وما قاله لا ينافي ما يأتي  
في مسئلة تخليف الحنفي  
الشافعي على شعبة الجوار  
فتأمل اهـ شرح روض  
وهو مستفاد من قول  
الشارح ولم يظلمه خصمه  
كما يجتنبه الباقي (قوله من  
كل من له ولاية) أي اما  
من لا ولاية له كبعض  
العظماء أو الظلمة تنتفع  
التوربة عنه فلا كفارة  
عليه وان اثم الحالف ان  
لزم منها تغويت حق  
ومنه المشدوشيوخ  
البلدان والأسواق فتنتعه

التوربة عنه بغير اذنه سواء كان الحالف بالطلاق أو بالله (قوله فالعبرة بنيتة) أي  
فلا كفارة عليه (قوله اما من حلف بغير طلاق) أي من الحكم ظاهره وان كان القاضي يرى ذلك ونقل ذلك حـ ونازع  
فيه وقوة كلامه بعيداً اعتماد المنازعة ثم رأيت قوله نعم (قوله اعترفت بنيتة) أي المستخلف (قوله أي قبيلة) في نصحة صالحة  
وعبارة حـ درهم أي قبيلة كذا قاله شارح والذي في القاموس اطلاقه على الحقيقة ولم يذكر القبيلة وهو الانسب هنا  
(قوله واستشكل الاستثناء) أي المذكور في قول المصنف واستثنى (قوله لم يحلفه) أي لم يحلف المدعي عليه المدعي وقوله لان  
الاراء منها أي الدعوى (قوله لم يحلف) أي ويؤخذ الشخص من الابن بما اشترى به له

سليم دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في حدها الاول او الثاني مثلا الى الطريق الفلانية وان كانت الدار ان  
متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين انتهت وما صور به هو من الحق المتصرف في جهة فذلك احد زعمه الشارح بقوله  
ان لم ينصير الخ فاذا لم ينصير في جهة يمكن تحديده المالك الذي اولا المروفيه اجره هو مراد الشارح (قوله فيلزمه تسليمه الى  
اذ قبضه) انظر هلالا مثل ذلك في المسئلة قبلها (قوله رد بانه قد يريد ١٧٣ التصرف الخ) هذا لا يلاقي كلام الغزى

لان فرض كلامه كما هو  
واضح في الدعوى المطلوب  
فها تحصل الحق وهي  
التي يشترط فيها الالتزام  
وأما الدعوى المقصود منها  
دفع النزاع فلا يشترط فيها  
الالتزام وأما الدعوى  
المقصود منها دفع النزاع  
فلا يشترط فيها الالتزام  
كما صرحوا به وهي ليست

لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمة مال المغلس بين غرمائه فادعى انهم يملكون دينه لم يحلفوا او  
ادعت أمة الوطء أمة الولد فانكر السيد أصل الوطء لم يحلف ومضى في الزكاة انه لا يجب على  
المالك فيها عين أصلا ولو ادعى على أبيه انه بلغ رشدا وان لم يعلم ذلك وطلب منه لم يحلفه مع انه  
لو أقرب به انزل وان لم يثبت رشد الابن باقرار أبيه أو على قاض أبه وزوجه بجنونه فانكر لم يحلف  
مع انه لو أقر قبل أو الامام على الساعي انه قبض زكاة فانكر لم يحلف أيضا ولو ثبت بل يدين على  
عمر وفادعى على خالد هذا الذي يدينك لعمر وقصا بل في لم يحلف لاحتمال رده اليمن على  
زيد فيعاقب فيضى لمخذوره وهو اثبات مالك لشخص بين غيره ولو قصد إقامة بينة عليه لم تستمع  
ونظر فيه الشيخ، يؤيد قوله ابن الصلاح لو أقر خالد بان الثوب لعمر وبيع في الدين ولو كان  
له حق على ميت فأنبته وحكم له به ثم جاء بمحضرى يتنصن ملكا للميت وأراد ان يثبت له لبيعه في  
دينه ولم يملكه الوارث في اثباته فلا حسن القول بجواز ذلك انتهى وصرح عنده السبكي فقال  
لوارث الوصى والذات المطالبة بحقوق الميت انتهى ومضى ان قوله ليس للذات ان يدعى على  
من عليه دين لغريمه الغائب أو الميت وان قلنا ان غريم الغريم غريم لا يتخالف ذلك للفرق بين  
العين والدين ونخرج بلواقرا في آخره نائب المالك كوصى ووكيل فلا يحلف لانه لا يقبل اقراره  
نعم لو جرى عقد بين وكيلين تخالفا كما مر وهذا مستثنى أيضا كالوصى فيما ذكرناه فانظر الوقت  
فالدعوى على هؤلاء عوضهم اغناها لاقامة البينة اذا اقرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان أنكروا  
ولو على نفي العلم الآن يكون الوصى واردا ولو أوصت غيره زوجها فادعى آخره ان بها زواجا ولا  
بينته له لم تستمع دعواه على الوصى والزوجة لانها لم تستمع غالباً على من لو أقرب بالمدي به قبل  
وهنا لو صدقه أحدهما لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتق أو ابن عم  
وأخذناه باقراره بالنسبة للمال وان أنكر ان خصم وكاله مدعى لم يحلفه في نفي العلم لان له طلب  
اثباتها وان أقرها (ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهدانه لم يكذب) لا ارتفاع  
منصبه ما عن ذلك وان كان الوارث بنى المدي به لا ينفع المدي وعدل عن نصير مع أصله  
بهذا الاستثناء لانه غير صحيح فخرج هذا من قوله توجهت عليه مدعى لما مر ان هذين  
لا تستمع عليهما الدعوى بذلك ونخرج بقوله في حكمه غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى  
عليه أنا مدي) والوقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لان مینه تثبت صبا والمصبي لا يحلف  
(ووقف) الامر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وان كان لو أقرب بالوعد في وقت احتماله قبل  
ومن ثم ادعى ان هذه من المستثنيات من الضابط نعم لو مسمى كافر فأنبت فادعى استتجال  
الانبات بدوا حلف فان نكل قتل (والجسم تقيمه قطع الخصومة في الحال لبراءة) من  
الحق لانه صلى الله عليه وسلم امر حالفنا بغير خروج من حق صاحبه أى كانه علم كذبه كما  
رواه أحمد (فلو حلفه ثم أقام بينة) بمدعاه أو شاهد الجلف معه (حكمه) وكذا لو ردت

(قوله لم يحلفوا) أى بل  
يطلب منه اثبات الدين  
فان أنبته زاجهم والا فلا  
(قوله فانكر السيد أصن  
الوطء لم يحلف) لعل وجهه  
انه لا فائدة في اثبات أمة  
الولد بتقدير اقراره لانها  
انما تقع بالمسوت نعم لو  
أراد بيعها فادعت ذلك  
فينبى تحليفه لان بيعها  
قد فوت عقها اذا مات  
السيد (قوله ويؤيده) أى  
تنظير الشيخ وهذا التأييد  
معتمد وقوله ثم جاء بمحضرى  
أى حجة (قوله للفرق بين  
العين والدين) أى بان العين  
انحصر حقه فيها ولا تستنبه  
بغيرها بخلاف الدين (قوله  
لا يقبل اقراره) أى وان  
وكله في الاقرار (قوله

وتصوهم) كالوديع والقيم (قوله ولو أوصت) أى وماتت (قوله فادعى) أى شخص آخر (قوله انه ابن عمها) أى ليرث منها (قوله  
وهنا لو صدقه أحدهما) أى الوصى أو الزوج (قوله لان النسب) انما يثبت بقوله أى المدي للنسب لانه الوارث في زعمه  
واقاره على نفسه بالنسب لا أثر له (قوله لا ارتفاع منصبه) ان ذلك يؤخذ منه ان الحكم ونحوه من تقدم في التورية يحلف وهو  
ظاهر للعلم المذكورة (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله ولا يحلف قاض الخ وهو استثناء معنى من قوله ومن توجهت عليه عين الخ

من فرض كلام الغزالي قائل وان لا يناقضها دعوى أخرى أي منه أو من أصله كما يأتي (قوله وعلى هذا يجعل كلام السبكي الخ) وسأق الشارح أيضا جعل كلام السبكي على العين وأنه يجوز الدعوى بها على غير الغريم وان لم يركله أو ارث بخلاف الذين ذكر الشهاب بن قاسم أنه بحث مع الشارح في هذا الحل إلا في فبالغ في إنكاره وقال لا بد من الرفع للحاكم لم يوفيه من العين كالذين إذا كانوا ثابتين ولا تنص ١٧٤ الدعوى بواحد منهما (قوله لأنه ممكن من الحكم بإبطاله) عبارة الخضة بخلاف

العقد الغاسد لا بد من الحكم بإبطاله (قوله) وحينئذ ليس له الدعوى بها عند من برأها (قضية) أنه الدعوى بها عند من برأها في المسئلة قبلها وحينئذ فليظفر ما معنى قوله فتقبل بردها (قوله أو امرأه) كان عليه حينئذ أن يذكر صورة دعواها والأقالذي في المتن أنماها وصورة دعوى الرجل (قوله) بجماع أنه لا يمكن استدراكها الخ) عبارة الأذني بالنسبة للفساخ نهيها لأن الفسخ يتعلق بحق الزوج في الأذى وإذا وقع وطء لا يمكن استدراكه (قوله) وأنما لم يشترط كرا انتفاع (المراد) أي تفصيلا (قوله) سقط عنه جماعها) أي ولا تنقض برعليهم ولا عليه (قوله) ولا تنقضه إقامة البينة عليه أي التحليف (قوله) أي الشخص (قوله) أي الشخص (قوله) أن من مدعيان نفسه) قيده بأخذ من قول المصنف الآخر في قوله ادعى وفي صدي ديناله على آخر الخ (قوله) الإجماع قبلهما أي الإجماع الكائن قبلهما من تقدم علمهما والإجماع بجهة لا يجوز مخالفتها (قوله) ودالين على صاحب الحق أي وقضى له به ووجه الدلالة منه أنه لم يكتب بالنكول (قوله) ومن ثم لو طلب أي المدعي عليه (قوله) العود إلى الخلف أي بعد حكم الحاكم بالنكول كما يعلم من قوله الآخر في وعما تقردها وفيما علم أن الخصم بعد نكوله الخ (قوله) من توسم فيه أي ظو فيه (قوله) خلافا للبليغني) نبه به على مخالفة البليغني فيه والأفهم معلوم ظاهر من الإجماع

البين على المدعي بشكل ثم أقام بينة والحصر في خبر شاهدك أو عينه لبس لك إلا ذلك أغما هو حصر لحقه في النوعين أي لا ثالث لهما وأما منع جمعهما فلا دلالة للغير عليه وقد لا تفيد البينة كالأول جواب مدعي عليه بوجوبه بنفي الاستحقاق وحلف عليه فلا تفيد المدعي إقامة البينة بأنه أودعه لأن لا تنافي ما حلف عليه من نفي الاستحقاق قاله البليغني ولو اشتملت الدعوى على حقوق فله التحليف على بعضا دون بعض لا على كل منها عيننا مستقلة ما لم يفرقها في دعاوى كإفاله الماوردي ولا يكاف جمعها في دعوى واحدة أو أقام بينة ثم قال هي مبطله أو كاذبة سقط عنه جماع الأصل الدعوى (ولو قال) من توجهت له بين أبرأ أنك عنه لم يقطع حقه منها بالنسبة لتلك الدعوى فقط فله استثناء في دعوى وتحليفه وان قال (المدعي عليه) الذي طلب تحليفه (قد حلفني مرة) على هذه الدعوى عند قاض آخر أو أخلقي (فليحلف أنه لم يحلفني) عليها (ممكن) من ذلك ما لم تكن له بينة وبريد أقامتها فيقبل له ثلاثة أيام (في الأصح) لأن ما قاله محفل ولا يجيب المدعي لو قال قد حلفني أني لم أحلفه فليحلف على ذلك لثلاث تسلسل الأمر فان نكل حلف المدعي عليه بين الرد والدفع المخصوصة عنه والثاني المنع له لا يؤثر من أن يدعي المدعي أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر هذا كله إذا قال قد حلفني عند قاض آخر فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المدعي بمطالبه وان لم يحفظه حلفه ولا تنفعه إقامة البينة عليه في الأصح لأن القاضي متى تذكر حكمه أمضاها أو فلا يستند البينة وأو قال للمدعي قد حلفني أي أو يأتي على هذا أمكن من تحليفه على نفي ذلك أيضا فان نكل حلف هو هو وكذلك الوادي على مقره بدرا في بد المقر فقال هي ملكي لا ملكك المقر لك فقال قد حلفته فأحلف أنك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (وإذا أنكر) مدعي عليه فأمر بالخلف فامتنع (ونكل) عن البين (حلف المدعي) بعد أمر القاضي له البين المردودة أن كان مدعيان نفسه انحول البين إليه (وقضى له) بالمدعي به أي ممكن منه فقد صرح في الروضة بأنه لا يحتاج بعد البين إلى القضاء له به (ولا يقضى له) (بنكوله) أي الخصم وحده وما ذهب إليه أبو حنيفة وأحمد من القضاء بوحده رد بنقل مالك رضي الله عنهم في موطنه الإجماع قبلهما على خلاف قولهما موضح أنه صلى الله عليه وسلم لم رد البين على صاحب الحق (والنكول) يحصل بأمر منها (ان يقول) بعد عرض البين عليه (أنا نأكل أو يقول له القاضي أحلف فيقول لا أحلف) لصراحتهم فيه ومن ثم لو طلب العود إلى الخلف ولم يرض المدعي لم يجب كما اعتدوا وان نازع فيه جمع ورجع البليغني اعتبار الحكم لكونه مجتهدا فيه ومن النكول أيضا ان يقول له قل بالله فيقول بالرجح كما أطلقوه نعم بقية تقييده أخذها بما يأتي فيمن توسم فيه الجهل بأمره على ذلك بعد علمه بوجوب امتثال أمر الحاكم وكلامهم هذا صريح في الاكتفاء بالخلف بالرجح وهو ظاهر خلافا للبليغني ولو قال له قل بالله فقال والله وأنه عليه فيه وجهان أرجحهما عليه غير

قبلهما أي الإجماع الكائن قبلهما من تقدم علمهما والإجماع بجهة لا يجوز مخالفتها (قوله) ودالين على صاحب الحق أي وقضى له به ووجه الدلالة منه أنه لم يكتب بالنكول (قوله) ومن ثم لو طلب أي المدعي عليه (قوله) العود إلى الخلف أي بعد حكم الحاكم بالنكول كما يعلم من قوله الآخر في وعما تقردها وفيما علم أن الخصم بعد نكوله الخ (قوله) من توسم فيه أي ظو فيه (قوله) خلافا للبليغني) نبه به على مخالفة البليغني فيه والأفهم معلوم ظاهر من الإجماع

والا فقد تضمنه قوله نكاحا محصيا (قوله بل لم تزوجها) أي ان ادعى عليه بفرقة ما بعده اذ المجبرة تضع الدعوى عليها وعلى مجبرها وانظر حينئذ ما معى تعرضه له ولعل في العبارة مساحة دلر احم (قوله رديان ذلك انما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وأنه لا بد من ذلك لكن في حواشى ابن قاسم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستوى العدالة لا انعاده ١٧٥ هما معلوم انه وان عمت الدعوى

بذلك لا يحكم به الا ان ثبت

العدالة فليراجع اه

وقضيته ان المراد بالعدالة

العدالة الظاهرة وعليه

فليرد بحث البلقيني لانه

بناء على ان المراد بالعدالة

الباطنة (قوله نعم يمكن

حل الثاني الخ) لم افهم معناه

وهو ساقط في بعض النسخ

ولعل قوله الثاني محرف

عن الاول وهو كلام

البلقيني الذي هو اول

بالنسبة لكلام القموني

أي فيكون المراد بتنفيذ

القاضي الذي ذكره البلقيني

انه لا تشترط العدالة الباطنة

التنفيذ الذي لم تقدمه

خصوصة تتأمل (قوله

وانه ليس تحت من نصلح

لاستمتاع) انظر ما الداعي

اليه بعد ذكر خوف العنت

(قوله ولولا مه) أي انه

وهبه بابها أي ولا يقال انه

يحناط فيها كالنكاح بمجامع

خطر الوطء (قوله على

النافردون المستحق) قال

الشهاب بن قاسم لم افهم

معنى ذلك ثم ذكر انه بحث

فيه مع الشارح فتوقف

فيه ثم قال بعد ذلك قد

نا كل كتمكسه لوجود الاسم والتفاوت انما هو في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من التغلظ في شيء مما مر كانا كلا خلا فالبلقيني (فان سكت) بعد عرض اليمين عليه لالتحود هشة (حكم) القاضي بنكوله) بأن يقول له جعلتك ناكلا أو نكحتك بالتشديد لا متناعه ولا يصير هنا ناكلا من غير حكم لان ماصدر منه ليس صريح بنكول ويندب ان يعرضه الحسام عليه ناكلا وهو في الساكت أكد ولو توسم منه جهل حكم النكول وجب عليه تعريضه بأن يقول له ان نكولك واجب حلف المدعى وانه لا تتم بينتك بعده ابراء أو نحوه فلو حكم عليه ولم يعرفه فخذ اذ هو المقصر بعدم تعلمه حكم النكول (وقوله) أي القاضي (للدعي) بعد امتناع المدعي عليه أو سكوته (الحلف) أو اقاله عليه ليحلفه وان لم يقل الحلف (حكم) منه (بنكوله) أي منزل منزلة حكمه به فليس للمدعي عليه ان يحلف الا ان رضى المدعي وبما تقررهنا وفيما علم ان الحكم بعد نكوله العود الى الحلف وان كان قد هرب وعاد ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تزويلا والا لم يعد له الا رضاه المدعي فان لم يحلف لم يكن للدعي الحلف في عين مردودة لتقصيره برضاه بحلفه ولو هرب انظم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض الحسام اليمين على المدعي امتنع على المدعي حلف مردودة على ما قاله الا في عن البغوي وله طالع حلف غيره بعد اقامة شاهد واحد وحينئذ فلا تنفعه الا البينة الكاملة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل المدعي ثم حضر الموكل فله تخليفه من غير تجدد دعوى (واليمين مردودة) من المدعي عليه أو من الحاكم على المدعي (في قول) انها (كبينة) بغيرها المدعي (وفي الاظهر كافتار المدعي عليه) لانه بنكوله يتوصل الى الحق فاشبهه اقراره وعليه يجب الحق بفرغ المدعي منها وان لم يحكم به كما (فلو اقام المدعي عليه) بعدها (بينة) أو حجة أخرى (باداء أو ابراء) أو نحوه مما من المسقطات (لم تتمع) لتكذيبه لها باقراره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المدعي به ديناً أو عيناً وان نقل الدمي من علماء عصره انهم اتوا اسماءها فيما اذا كان المدعي به عيناً قال وأشار اليه المصنف بقوله باداء أو ابراء وما ذكره بعده في أثناء الركن الخامس من سماعها وصححه البلقيني وصوبه الزركشي مفرغ على انها كالبينة والاصح خلافه (فان لم يحلف المدعي ولم يتعل بشئ سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها ولو في مجلس آخر اذ لو لم نقل بذلك لاضرر ولرفعه كل يوم الى فاض (وليس له مطالبة انظم) ما لم يتم بيته كما لو حلف المدعي عليه ومحل ذلك حيث توقف ثبوت الحق على عين المدعي والام يتحقق ليمينه كما لو ادعى الفاسق من مبيع فقال المشتري أقبضتك اياه فانكر البائع فانه يصدق بيمينه فان نكل وحلف المشتري انتقضت الخصومة وان نكل أيضا الزم بالاثبات للحكم بالنكول بل لا قراره بلزوم المال بالشرء ابتداء ومثله ما لو ولدت وطلقها ثم قال وولد قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فصدق بيمينه فان نكل وحلفت فلا عذر وان نكلت أيضا اعتدت بالنكول بل لا صل بقاء النكاح وآثاره فيعمل

أبدلت لفظ على باهظ من اه وأقول لا خفاء في قسم ما ذكر لان من جلة ما يمتد به أن يكون بعض المستحقين يستولى

قوله من غير حكم) أي أو ما في معناه من طاب تخلف المدعي كما يأتي (قوله وهو في الساكت) أي العرض من القاضي على

الساكت أكد (قوله فلو حكم عليه ولم يعرفه فخذ) أي وانهم بعدم تعليمه (قوله وان نكل) أي المشتري (قوله لا لنكول) أي

ليس عدم العدة للنكول



على الربع دون بعض فهذا الذي لم يصل اليه استغاثه لا يتنى به الا على الناظر دون المستحق المستولى وأما تغيير على بن  
فلزم عليه تغيير موضوع كلام الادرعي وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى أنه لا تسع الدعوى من المستحق اذ لم يكن  
ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقفا عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه في حواشي شرح الروض عن  
التوشيح سمع دعواه وان كان ١٧٦ غير موقوف عليه كان يستحق في ربيع نحو مسجد لعمله فيه فقد صرح ابن قاسم

نفسه في باب الحوالة من  
حواشي شرح البهجة بأنه  
تسمع دعواه على الساكن  
اذا سوغه الناظر عليه على  
انه يمكن تصور الدعوى  
على الناظر من غير المستحق  
بأن يدعى عليه ناظر نحو  
مصدر ربيع للمصطفى  
الوقف الذي هو ناظر عليه  
وكان توقف الشهاب ابن  
قاسم المذكور هو الذي  
حل شيئا على حل كلام  
الادرعي على غير ظاهره  
حيث قال قوله في ربيع  
الوقف على الناظر رأى  
الطالب بتفصيل ربيع  
التوقف على الناظر فهو  
المدعى وليس على المستحق  
طلب اهـ مع ان ما حل  
عليه شيئا ككلام الادرعي  
لا يلازمه ما في الترحيم بعده  
كما لا يتجنى على التام (قوله  
يعتبر حضورهم) انظر  
هل المراد حضورهم  
والدعوى عليهم أم مجرد  
الحضور وعلى الثاني فما  
الفرق بينهم وبين ما اذا كان  
الناظر القاضي المذكور بعد  
وكذا يقال في قوله على بعض  
(قوله وان فعل المدعى

به ما لم يظهر دافع (وان فعل) المدعى (بأقامة بينة أو امر اجماع حساب) أو اقامة قضاء أو تزو  
(أمره) حتماً كما في به الوالدرجة الله تعالى (ثلاثة أيام) فقط للناظر بالمدعى عليه فيسقط  
حقه من البين بعدمضيا من غير عذر (وقيل أبدا) لان البين حقه فله تأخيرها كالبينه (وان  
استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه) أو طلب الامهال وأطلق كقوله بالاولى (لم  
يهل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار أو البين بخلاف المدعى فانه يختار في طلب حقه فله  
تأخيرها (وقيل) يهل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج بينظر حسابه ما لو استعمل لأقامة حجة  
بضوءاء فانه يهل ثلاثة أيام كامر (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لنظر حساب أو امر اجماع  
عالم (أمره الى آخر المجلس) ان شاء القاضي كاجرى عليه ابن المقرئ مع ما اقتضاه كلامهما  
والقول بأن المراد ان شاء المدعى كما جرى عليه الشارح مردود كما أفاده البلقيني بأن هذا  
غير محتاج له اذ المدعى ترك الدعوى من أصله أو ينفي على الاول حل ذلك على ما اذ لم يضر  
الامهال بالمدعى لكون بينته على جناح سفر والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضي  
وكانت كقول ما لو أقام شاهد الصلح معه فلم يخلف فان على امتناعه بعذر أمهل ثلاثة أيام والا فلا  
واعلم انه لو ادعى عليه ولم يخلفه وطلب منه كفيل لا حتى يأتي بينته لم يلزمه وما عتاده القضاة من  
خلاف ذلك محمول كما قاله الامام على خوف هربه اما بعد اقامة شاهد وان لم يترك فطالب بكفيل  
فان امتنع حبس على امتناعه لا على الحق لعدم ثبوته (ومن طوبى لكاه فادعى دفعها الى ساع  
آخر أو غلط خالص) أو مسقطاً آخر سن تخليفه فان نكل لم يطلب بشئ (و) اما اذا (الزمانه  
البين) على رأى (منكل وتضرر البين) لعدم انحصار المستحق (فالاصح) على هذا الضعيف  
(انما اتوخذ منه) لالتمح بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحول أو طوبى  
بجزية بعد اسلامه وكان قد غاب فقال أسلمت قبل عام السنة وقال العامل بل بعد ما حلف المسلم  
فان نكل أخذ منه لانه مذرر هافان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل وأخذت منه ولو ادعى  
ولم يترك بلوغه باحسلام لا ثبات اسمه حلف فان نكل لم يعط لالتمح بنكوله بل لان  
الموجب لاثبات اسمه وهو الحلف لم يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث أو نحو  
وقف عام أو على مسجد حبس الى ان يخلف أو يقر وكذا الوادعى وصى ميت على وارث انه أوصى  
بنثل ماله للفقراء امثلا فانكروا نكل عن البين يقبض الى ان يقر أو يخلف (ولو ادعى ولى صبي)  
أو مجنون ولو وصيه أو قريبا (ديناله) على آخر (فانكروا نكل لم يخلف الولي) كما لا يخلف مع  
الشاهد لان اثبات الحق لانسان بين غير مستبعد فيوقف للبلوغ والا فاقه (وقيل يخلف)  
لانه المستوفى له (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) أى ثبوته بسبب باسره بنفسه (حلف) لان  
العهد تتعلق به والا فلا ولا يضافه ما تقدم في الصادق لانه انما يخلف ثم على ان العقد جرى على  
كذا وهو فعل نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه ذلك بخلاف ما هنا فانه يخلف على ان

بأقامة بينة) أقول فيه انه طلق والطلاق يوجب العدة ولم يأت بدافع لها  
فالقياص ان يأتى في وجوبها ما في الرجعة من التفصيل فراجع (قوله ثلاثة أيام) أى من وقت الدعوى (قوله مجلس انقاضى)  
أى مجلس هذين الخمين لا يجوز زمنه لغيره الا آخر النهار (قوله لم يلزمه) أى المدعى عليه (قوله على رأى) أى ضعيف (قوله  
ولا ينافيه ما تقدم) أى من انه يخلف

الورثة مع حضور باتهم (قوله لكن الاوجه كقوله النزي معاه على البعض) أي ولو مع غيبته الباقيين كما يدل له ما بعده أي خلا لا لا زدي (قوله ثم لا يحكم الابعاد اعلام الجميع) قدمت له هذه المسئلة في فصل في بيان قدر النصاب في الشهود لكن عبارته هناك لا يكفي في ثبوت دين على الميت حضور بعض الورثة لكن الحكم لا يمتد في تغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مماثلة متاملة (قوله بل لا يدان بنصب من يدعي) أي فيما إذا كانت الادعى على ذلك وكرو قوله ومن يدعي له أي فيما إذا كانوا مدعى عليه (قوله نعم له تخليف المدين الخ) أي وان لم يدع هو يساره وبهذا فارقته هذه والتي بعدها مما سبق استثناءه في قول (قوله فادعي الخصم فوادع) أي كالو ادعي الوصي دينا استحققه الميت بالارث من أبيه وأنتبه فادعي الخصم انه دفع المال لابي اليتيم قبل موته فيؤخذ المال منه حالا ولا يؤخر لبلوغ الصبي ١٧٧ ليعلم انه لا يعلم ان موته ابراه

فصل في تعارض

البيّنات

(قوله في تعارض البيّنات)

أي وما يتعلق به كالو ذكر

ملكاً مطلقاً واليئنة

سببه (قوله رجعت بيئته)

ولو زاد بعض حاضري

مجلس قبل الان احتفت

القرائن الظاهرة على ان

البينة ضابطون له من

أوله الى آخره فقالوا لم

نسمعها مع الاصغاء الى

جميع ما وقع وكان مثاهم

لا ينسب للشك في ذلك

فحينئذ يقع التعارض كما

هو ظاهر لان النسبي

المحصور يعارض الاثبات

الجزئي كما صرحوا به اهـ

ج وقول ج ولو زاد أي

صفحة مثلاً (قوله وأصهما

الاخير) أي أصح الاقوال

الضعيفة (قوله ثم يحتاج

الاول الى اعادة بيئته)

أي الذي أقام البيئته أولاً

(قوله ولا ترجع بيد) أي

بل بالبيئته التي أقيمت

موليه يستحق كذا وهو مجتمع ومركب ما لو وجب لمولى عليه على مثله دين ولو ادعى لموليه ديناً وأنتبه فادعي الخصم نحو ادعاء خذ منه حالا وأخرت البيّن على نفي العلم إلى كماله  
فصل في تعارض البيّنات • اذا ادعى أي اثبات أي كل منهما (يعني في دناث) لم ينسب هذا واليد إلى أحدهما قبل البيئته ولا بعده (وأقام مكل منهما) (بيئته سقطت) لتعارضهما ولا مرجح فاشبهه الدليلان اذا تعارض بالترجيح وحينئذ يفصل لكل منهما ما عينا فان أقر ذوا اليد لاحدهما قبل البيئته أو بعده رجعت بيئته (وفي قول نستعملان) صيانة لهما عن الالغاء حسب الامكان فتستخرج من ذي اليد وعليه (في قول تقسم) أي العين بينهما بالسوية لطبراني أو بدلك وحله الاول على ان العين كانت بيدهما (وفي قول يقرع) بينهما فمن خرجت له القرعة خرج لطبراني مرسل وله شاهد وأجاب الاول بحمله على انه كان في عتق أو قسمة (وفي قول يوقف) الامر (حتى يبين) الحال (أو يسطح) لان احدهما صادقة والاخرى كاذبة فيوقف كالزوج المرأة وليان ونسي السابق ولم يرج واحد من الاقوال اهدم اعترافه بها لتعارضهما على الضعيف وأصهما الاخير (و) على التساقط (لو كانت) العين (في يدهما) وأقاما بيئتين فشهدت بيئته الاول بالكل ثم بيئته الثاني له به (وقيت) بيدهما (كما كانت) لا تتقاء اولوية أحدهما على الآخر نعم يحتاج الاول الى اعادة بيئته للنصف الذي بيده لتقع بعد بيئته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيئته كل منهما له بالنصف الذي بيدهما بحكم له به وقيت بيدهما لا بجهة سقوط ولا ترجيح مما اذا لم يكن يبدأ أحد وشهدت بيئته كل بالكل ففضل بينهما ومحل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يميز أحدهما يرجح الاقدم وهو بيان نقل الملك على ما يأتي ثم ما اليد فيه للذي أولن أقر له به وانقل له منه ثم شاهدان على شاهد وحين ثم سبق تاريخ ملك أحدهما به بذكر زمان أو بيان انه ولد في ملكه مثلاً ثم بذكر سبب الملك وتقدم أيضاً فاقلة على مستحبة للاصل ومن تعرضت لكون البايع مالكا عند المبيع ومن قالت ونقد الثمن أو هو مالكا الآن على من لم تد كذلك ولا ترجع بوقف ولا بيئته انضم اليها حكم بالملك على بيئته ملك بلا حكم كقوله الاستوى والعراقي وغيرهما خلافاً للبعوى ولا فرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب كما هو ظاهر اذا سلم الحكم لا ترجح به فالو حكم فيه زيادة على الآخر فان تعارض حكان كان أثبت كل ان معهما حكماً لكن أحدهما بالهبة والآخر بالموجب اتجه تقديم الاول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثاني واعلم ان الحاكم متى أجعل

٢٣ نهاية ثامن وعبارة شيخنا الزايد قوله فهو لها أي بالبيئته اتقاها لا بالبد السابقة على قيام البيئتين والفرق بينهما كما قال بعضهم الحاجة الى الحلف في الالاول (قوله أولن أقر له به) أي فلا قر به لها جميعاً فقياس ما تقرران يكون بينهما نصفين فليتا ما اهـ سم على منهج وقوله ثم شاهدان وكلاهما هذين رجل واحد أو اثنان أو أربع نسوة فيما يقبل فيه على ما يأتي مع ما ذكره (قوله ولا فرق بين الحكم بالهبة) أي في بيئتين شهدت أحدهما بالملك والاخرى بالحكم فيساويان سواء شهدت بيئته الحكم به مطلقاً أو مع الهبة أو الموجب

المصنف فلوا دعي أداه أو أراه الخ فلا يقال كان من حق الشارح: وأخير استثناء هاتين عما استثناء المصنف (قوله لثبوت الحق على خصمه) حق التعبير أن يقول لثبوت الحق عليه وعذره أنه تبع شرح الروض في هذه العبارة لكن عبارة شرح الروض لم يحلف المذني لثبوت الحق على خصمه فذكر الخصم فيها ظاهرياً ويمكن أن يكون الضمير المستتر في يحلفه للمالك المفهوم من الحكم فالتمييز بخصمه في محله ١٧٨ (قوله نعم إن ادعى ذلك بعد الحكم الخ) قضية هذا الاستدراك أنه لا فرق في دعواه

قبيل الحكم بين أن يدعي وقوعه قبل شهادة البيعة أو بعدها أي وبعد مضي زمن يمكن فيه ذلك كما قيده به في النسخة (قوله)

(قوله وقد ذكر المصنف هذه المبرحات) أي في الجملته فإنه لم يستوعبها كما يعلم من تتبع كلامه (قوله) ولوأقامت بنت واقف أي أو غيرها حيث كانت العيين في يده (قوله بانه ملكها أباه) أي وأقبضه لها وقوله لم يقبضها شيئاً ضئيف (قوله) إن كان الترجيع من مجموع الامرين) أي بان ثلثان كلاً من اليد وحكم الحاكم مرجح (قوله) فالأوجه تقديم بنتها (معقد) قوله وأقام كل بيعة) أي أنه ملكه (قوله) ومسح ذلك لأب من أعادتها) أي ولو كانت هي الأولى بعينها (قوله) ولو اختلف الزوجان في أمته دار) وليس من المبرحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر (قوله) ولو بعد الفرقة في نسخة فن أقام بيعة على

حكما بان لم يثبت استيفاءه وشرائطه الشرعية جل على الصحة حيث كان موقوفاً بملكه ودينه وقد ذكر المصنف هذه المبرحات بذكر ثلثها فقال (ولو كانت) العيين (بيده) تصرفاً أو ماسكاً (أقام غيرهما) أي على كمالها من غير زيادة (بيته و) أقام (هو) بها (بيته) يثبت سبب ملكه أم لا أو قالت كل اشتراها أو غصبها من الآخر (قدم) من غير بين (صاحب اليد) ويسمى الداخل لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كإرواء أبوداود وغيره ولترجيبته وإن كان شاهداً أو يمينا على الأخرى وإن كانت شاهدين ومن ثم لو شهدت بيعة المدعي بانه اشتراها منه أو من بانه مثلاً أو أن أحدهما غصبها قدم لبطالان اليد حينئذ لا يكفي قوله ما يدخل غاصبه كما ذكره جمع فإن قالت بيته غصبها منه والثانية اشتراها منه قدمت لأنها ثبتت نقلها لصاحبها وكذا قالت بده بحق لأنها تارض القصب فيبقى أصل اليد ولوأقام بيته بانه الداخل أقبله بالمالك قدمت ولم تنفعه بيته بالمالك إلا أن ذكرت انتقالاً من المقر له وتقدم من قالت اشتراها من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتسلمه منه نعم يعجزه ذات اليد أخرج من قائلة وتسلمه منه ومن انتزع شيئاً بمحض ماله زاد فيه بالنسبة لغير الأول فلوا دعي عليه آخر وأقام بيته مطلقاً أعاد بيته ورجعت بيده ولوأجاب ذواليد بأشتر بينهما زيد فأثبت المدعي إقراراً بزيده بما قبل الشراء فأثبت المدعي عليه إقرار المدعي بما قبل الشراء وجعل التاريخ أقرب يده المدعي عليه إذ يده لم يعارضها معارض ولوأقامت بنت واقف وقف محكوم به بيته بانه ملكها أباه وأقبضه لها قبل وقعه عليها كالزما لم يقبضها شيئاً أخرج الوقف باليد قبل وحكم الحاكم وأثابته هذان كان الترجيع من مجموع الامرين أما إذا قلنا أن حكم الحاكم لا يرجح فالأوجه تقديم بنتها ولا غيره باليد لأن بيته التخليك لخصتها وأبطالها وورفت يد الواقف صريحاً ولو ادعى ما يقبضها بدها فأقام كل بيته استوى بالانه لا يدخل تحت اليد (ولأنه) مع بيته (البعده) سماع (بيته المدعي) وإن لم تزل إذا حلفه أنما اتقام على خصم وأفهم كلامه عدم سماعها بعد الدعوى وقبل البيعة لأن الأصل في جانبه العيين فلا بد له أنما أمادت كافي نعم تجبه كما يجبهه البلقيني سماعها الدفع تهمة نحو مرفة ومع ذلك لا بد من أعادتها بعد بيته الخارج ولو اختلف الزوجان في أمته دار ولو بعد الفرقة فن أقام بيته على شيء فله والأقوال كان في يدهما حلف كل منهما صاحبها وهو بينهما بالسوية وإن حلف أحدهما دون الآخر قضى للمالك واختلاف ورثتهما وورثه أحدهما والآخر كذلك وسواء ما يعلل بالزوج كسيف ومنطقة وللزوجة كحلي وغزل وأولهما كدراهم ودناير وأولها صلح لهما كصحف وهما أمار ونيل وتاج ملك وهما أمان (ولو أزيلت يده بيته) حسابان سلم المال لخصمه أو حكما بان حكم عليه به فقط ثم أقام بيته عليه مستنداً إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبة شهوده (مثلاً) سمعت (وقدمت) لأن يده أزيلت لعدم الحلف فادخلت حركتها ونقض الأول (وقيل لا) تسمع ولا ينقض الحكم بها لأن تلك اليد قضى بزوالها فلا يعود

حكمها شيء فله والأقوال كان في يدهما حلف كل منهما صاحبها وهو بينهما بالسوية وإن حلف أحدهما فقط الخ (قوله) ولا اختصاص لأحدهما (ككونه في خزائنه أو صندوق مفتاحه بيده) (قوله) واعتذر بغيبة شهوده) مفهوماً أنه لو لم يعتذر عما ذكر لم يزوج بيته وصرح به في شرح المنهج حيث قال بخلاف ما إذا لم يعتذر عما ذكر فلا ترجيح وكتب شيخنا الزبائدي على قوله واعتذر ليس بقيد اهـ وبعبارة ميم عليه وتقييد المتاح وغيره بالاعتذار قيل مر اهـ

ولو ذكرنا بيا (أي فيما إذا ذكر أنه لا دافع له ولا مدعي له) قوله ولو يستثنى منه (يعني من المتن) قوله فلا يخالف بعد هذه الدعوى) ينبغي أن يخالف أن استند المدعي عليه ذلك إلى ما بعده خلفه وهو ظاهر فليراجع (قوله خصه) كان الظاهر أن يقول من ذكر له أو نحوه (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن في ملكه وتصرفه (قوله أن خيف هربه) الظاهر أنه راجع لاصل الاستدراك (قوله حيث كان عاميا) هو قيدي قوله وذلك بعد تفسيره الخ كما يعلم من كلام غيره ١٧٩ وإن أوهم سباقه بخلاف ذلك

فغير المأمى بهل وإن لم يفسر (قوله وإن أقر له) أي المشتري بالبيع (قوله ويبحث البقيني الخ) فيه أن هذا الحكم وهو صحة الدعوى يقتل خطأ أو شبه محمد مذكور في كلامهم حتى في المتون فلا وجه لاسناده لبحث الباقيين وإنما الذي ينسب للباقين التنبه على أن هذا الذي ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالموجب (قوله لأن القصد إثباته الخ) هو تعطيل لما اقتضاه كلام الماوردي وكان الأولى أن يقول ووجه أن القصد الخ (قوله لأن الظاهر أنه إنما يتصرف الخ) فاعيل للكتابة بقوله وسنلتها عن قوله وكان يملكها في فصل في جواب الدعوى

(قوله فنبه ولم يتنبه) لعل المراد لم يجب مع زوال نحو جهله وسبب أتى في كلامه ما قد يدل عليه (قوله لم يكن لسان تخلف

حكمها وزيفه القاضي أبو الطيب بأنه خلاف الاجماع وليس هنا نقص اجتهاد باجتهاد لأن الحكم انما وقع بتقدير عدم المعارض فاذا ظهر عمل به وكأنه استثنى من الحكم وخرج عنه سندا إلى آخره ثم ادعى باطل من غير استناد فلا تسع (ولو قال الخارح هو ملكي اشتريته منك فقال) الداخر (بل هو) ملكي وأقاما بينتيين بما قالاه (قدم اندارج) لزيادة علم بيته بالانتقال ولذا قدمت بيته لوشدة انهما ملكه وانما ادعاه وأجراه وأما له داخل أو أنه غصبه أو باعه منه وأطلقت بيته الداخر ولو ادعى كل أنه اشتراه من صاحبه وأقام بيته ولا تاريخ قدم صاحب البلد ولو تدعى أحدهما أو دار أو أرضا ولا حدهما متاع عليها أو فنها أو اتفق على الحمل والزرع أو قامت بيته قدمت على البيته الشاهدة بالملك المطلق لا تفراده بالانتفاع فالبلد وبه فارق ما لو كان لأحدهما على العبد وبأن المتفعة في لبسه للعبد دون مالكه فلا يده فان اختص المتاع ببيت كانت البيته فيه خاصة ولو أخذت من دار وادعى ملكه فقال له بل هو في أمر الاختذار الثوب حيث لا بيته لأن البلد صاحب الدار كالأول قال قبضت منه ألفي عليه أو عنده فأنكره فأنه يؤمر برده ولو قال أسكنته داري ثم أخرجه منها فالبلد ساكن لا قرار الأول لها فيحلف إنهما له وليس قوله زرع في تبرع أو بأجرة أقراره بيبه ولو تنازع مكتر ومكرفي متقبل بالدار كرفي أو سلم مسمر حلف الثاني أو منفصل كتعاقب الأول للعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لانتفاء المخرج (ومن أقر بغيره بشئ) حقيقة أو حكما (ثم ادعاه لم يسع) دعواه (الأن يذكر انتقالا) بمحكم من المقر له إليه لأن أقرار المكاف مؤاخذ به حالا وما لا واللم يكن له كبر فائدة وتجب وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كإمال إليه في الطلب تبع للقبول وغيره فلا خلاف في سبب الانتقال وما يجتبه غيره من الفرق بين القصد الموافق للقاضي وغيره أخذت عما ذكره في الأخبار بنحو الماعرباته يمتطأ هنا فوق ما يعتا له ثم بل لجامع بينهما في طبيعة الشاهد التعيين لينظر القاضي في العيشت ورتب عليها مقتضاها وادعى الزكشي أن نص الامعي عدم اشتراط بيان السبب وإن الجمهور عليه ولو ادعى عليه عينا فأنكر فقام المدعي بيته أنه أقر له بها فأقام صاحب البيته أنها ملكه قدمت بيته الأقرار على ذلك لعدم ذكرها سبب الانتقال فاحتل اعتمادا ظاهر البدو تقدم في الأقرار له لو أقر بانه وهبه كذا وملكه لم يكن أقرارا بالقبض لاحتمال اعتقاده حصوله بمجرد العقد وحيدته فتقبل دعواه بعد ذلك وإن لم يذكر انتقالا لم ينظره تقييده أحدان من التعليل بما إذا كان ممن يشتبه عليه الحال (ومن أخذ منه مال بيته ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لأن البيته لم تشهد الا على التناقي حالا فلم ينسلط أثرها على المستقبل وبه فارق ما مر في المقر وقضية انتم الواصفات السبب يتعلق بالمأخوذ منه كانت كالقرار وهو ما يجتبه الباقيين

(قوله أو منفصل كتعاقب) سهل ما لو توقف عليه كال الانتفاع بالدار كالأول تنازعا في سبل بعدد منه إلى مكان في الدار وهو ما قبل وقضيته تصديق المكثري بقياس ماصرحوا به منه لو باع دارا دخل فيها ما كان متصلا بها أو منفصلا توقف عليه نفع متصل كصندوق الطاحون أن المصنف هنا المكثري وقد يقال المتبادر من قوله كتعاقب أن المراد من يتم به صاحب الدار فيها كالأواني والفرس فيخرج مثل هذا فلا يصديق فيه المكثري بل المكثري (قوله حقيقة أو حكما) كالنائب بالعين المروضة (قوله فتقبل دعواه) أي للملكية

على الأقل) قالوا لانه يناقض ما دعيته أولا اه وناهره ان خلفها النبي انه تزوجها خمسة مثلا وحصلت فقولهم الابدعوى جديدة مشكل لانها لا تخرج بها عن المأذنة والظاهر ان المراد بالذي تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها الخمسة مثلا لانه نكحها بالخمسة وعبارة الرافعي اما اذا استند الى عقد كما اذا قالت المرأة نكحتني بخمسين وطالبته به ونكل الزوج فلا يملكها الخلف على انه نكحها ببعض ١٨٠ الخمسين لانه يناقض ما دعيته أولا وان استأنفت وادعت عليه بعض الذي

جرى النكاح عليه فيما  
 زعمت وجب ان يجوز لها  
 الخلف عليه انتهت فقوله  
 ببعض الذي جرى النكاح  
 عليه صريح فيما ذكرته  
 فلم انه ليس لها ان تدعي  
 بعد ثبوت نكحها بأقل  
 (قوله والاحتمال الذي)  
 لعل علته ما مضى قبله (قوله  
 وقضى عليه بهر المثل)  
 انظر مع ما بعده (قوله  
 بمادتهم الى فرض مهر  
 المثل الخ) لعله فيما اذا  
 اجاب بانه لم ينكحها بما في  
 القدر حتى يفارق ما قبله  
 والا فاذا كان بجوابه  
 لا يلزم من دفع شيء اليها  
 كيف يستعمل عن القدر  
 قلب الجمع (قوله حل نحو  
 احتيا) أي ظاهرا وكذا  
 باطنان صدق كما هو ظاهر  
 من نظائره (قوله ولو  
 تعرض لنفي السبب  
 جاز) لا حاجة الى هذا مع  
 (قوله والاربع نسوة)  
 قضيتها امكان التعارض  
 بين الشاهد واليمين وبين  
 أربع من النسوة وهو  
 مشكل لان الشاهد  
 واليمين انما يقبلان في

المال او ما يقصد به المال والنسوة انما يقبلان في الرضا والبراءة ونحوهما كما لا تطلع عليه الرجال  
 ويؤيد الاشكال قوله الا في لان كلامهم ما يحجة كافية الخ فيمكن تصويره بمال يحصل التنازع بينهما في عيب تحت الثياب في  
 أمة تؤدي الى المال او في حرة لبعض المهر مثلا (قوله من يوم ملكه بالشهادة) أي وهو الوقت الذي أرخت به البيئة لامن  
 وقت الحكم فقط (قوله فانه لا يؤثر) أي اقرار المدي

مأقوله وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المذهب بينة الخ على أنه تقدم له خلاف هذا وأنه سمع من المذمى عليه  
الدينه حينئذ عباد كرفلير اجمع (قوله فلا يكتفى بحافه الخ) أى بل يحلف لاعلم ان هذه ولا شيئا منها كان موجودا فى البيت  
اذن كما فى النسخة (قوله أولابى الطفل) أى يضل نحو الطفل الفلانى وهوى ١٨١ غيره كاسيانى وحينئذ معنى قولهم

لا يرتفع بالنفى المحتمل ومن ثم صرح فى الجواب انه لو أثبت انه أقوله بدار فادعى ان المقر له قال  
لا شئ فى فيها احتمل تقدم الاول وان كانت البينة فى لجوع الاقرار الثانى الى النفى المحض  
اما اذا كان لاحدهما يد وشاهدان وللاخر شاهدان وعين تقدم اليد والشاهدان وكذا البينة  
المتميزة لسبب الملك كتنج أو اثر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثته من أبيه ولا أثر له ولهما  
بنت دابته من غير تعرض للملكها وقبل كما فى الروضة تقدم المؤرخه لانها تقتضى الملك قبل  
الحال بخلاف المطلقة قال الاول لكنها لا تنفيه (و) المذهب (انه لو كان لصاحب متأخرة  
التاريخ يقدّم) لانها امتساو بتان فى إثبات الملك فى الحال فتساو طان فيه وتبقى البدق  
مقابلته الملك السابق وهى أقوى من الشهادة على الملك السابق بدليل انه التزال بما وقيل  
العكس وقيل ينساويان لان لكل جهة ترجح ثلاثة أوجه فى الروضة كاصلها اما لو كانت  
سابقة التاريخ شاهدة وقبض المتأخرة التى معها يدته اهده بملك أو وقت قدمت صاحبة اليد  
قال الباقينى وعليه جرى العمل ما لم يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل  
الوقت أو بعضهم بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقت وهو ظاهر وقد اعتمد غيره وفى  
الانوار عن شتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم انه لو ادعى عينا فى غيره وانه اشتراه من زيد منذ  
سنتين فأقام الداخذل بينة أنه اشتراه من زيد منذ سنة قدمت بينة الخارج كما دل عليه كلام  
الباقينى بجمع من المتقدمين لانها أثبتت ان يد الداخذل عادية بشرائه من زيد بعد زوال  
ملكه منه ولا تغر لاحتمال ان زيد اشتراها ثم باعها للداخذل لان هذا خلاف الأصل  
والظاهر وظاهر كلام ابن المقرى كالروضة وأما ما تقدم بينة ذى اليد الصورة هنا وان  
تأخر تاريخ يده والعقد الاول وينتقد فيقيد به إطلاق الروضة ولهذا ابتاعا شيئا من وكيل  
بيت المال وأقام كل بينة يبيع جميع قدم الاسبق للسبق التاريخ مع الاتفاق على ان الملك  
لبيت المال ولا صبرة بكون البينة الثانى (و) المذهب (انه لو شهدت بملكه أمس ولم  
تعرض للعمال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أو لانعم من بلاله) أو تبين سببه لان دعوى  
الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولا نه شهدت له بما لم يدعه وليس فى قول الشاهد لم يزل  
ملكه شهادة بنفى محض لان الشئ قد يتقوى بانضمامه أخيره كشهادة الاعمار وفى قول  
نسمع من غيره هذا القول وبثبها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالاول وقد نسمع  
الشهادة وان لم تعرض للملك حالا كما يأتى فى مسئلة الاقرار كما لو شهدت انها أرضه وزرعها  
أو دابته نعتب فى ملكه أو أثرت هذا شجرة فى ملكه وهذا المنزل من قطنه أو الطير من  
بيته أمس أو بان هذا أم ملكه أمس اشتراه من المذمى عليه به أو أقربه به أو ورثه أمس  
وكان شهدت بانه اشترى هذه من فلان وهو يملكها وأنخوه فيقبل وان لم يقل انها لآل ن  
ملك المذمى أو بان مورثه تركه له ميراثا أو بان فلانا حاكم به فيقبل وذلك لان الملك ثبت  
بتمامه فيستحب الى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم اليها اثباته حالا وكان ادعى

لا يرتفع بالنفى المحتمل ومن ثم صرح فى الجواب انه لو أثبت انه أقوله بدار فادعى ان المقر له قال  
لا شئ فى فيها احتمل تقدم الاول وان كانت البينة فى لجوع الاقرار الثانى الى النفى المحض  
اما اذا كان لاحدهما يد وشاهدان وللاخر شاهدان وعين تقدم اليد والشاهدان وكذا البينة  
المتميزة لسبب الملك كتنج أو اثر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثته من أبيه ولا أثر له ولهما  
بنت دابته من غير تعرض للملكها وقبل كما فى الروضة تقدم المؤرخه لانها تقتضى الملك قبل  
الحال بخلاف المطلقة قال الاول لكنها لا تنفيه (و) المذهب (انه لو كان لصاحب متأخرة  
التاريخ يقدّم) لانها امتساو بتان فى إثبات الملك فى الحال فتساو طان فيه وتبقى البدق  
مقابلته الملك السابق وهى أقوى من الشهادة على الملك السابق بدليل انه التزال بما وقيل  
العكس وقيل ينساويان لان لكل جهة ترجح ثلاثة أوجه فى الروضة كاصلها اما لو كانت  
سابقة التاريخ شاهدة وقبض المتأخرة التى معها يدته اهده بملك أو وقت قدمت صاحبة اليد  
قال الباقينى وعليه جرى العمل ما لم يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل  
الوقت أو بعضهم بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقت وهو ظاهر وقد اعتمد غيره وفى  
الانوار عن شتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم انه لو ادعى عينا فى غيره وانه اشتراه من زيد منذ  
سنتين فأقام الداخذل بينة أنه اشتراه من زيد منذ سنة قدمت بينة الخارج كما دل عليه كلام  
الباقينى بجمع من المتقدمين لانها أثبتت ان يد الداخذل عادية بشرائه من زيد بعد زوال  
ملكه منه ولا تغر لاحتمال ان زيد اشتراها ثم باعها للداخذل لان هذا خلاف الأصل  
والظاهر وظاهر كلام ابن المقرى كالروضة وأما ما تقدم بينة ذى اليد الصورة هنا وان  
تأخر تاريخ يده والعقد الاول وينتقد فيقيد به إطلاق الروضة ولهذا ابتاعا شيئا من وكيل  
بيت المال وأقام كل بينة يبيع جميع قدم الاسبق للسبق التاريخ مع الاتفاق على ان الملك  
لبيت المال ولا صبرة بكون البينة الثانى (و) المذهب (انه لو شهدت بملكه أمس ولم  
تعرض للعمال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أو لانعم من بلاله) أو تبين سببه لان دعوى  
الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولا نه شهدت له بما لم يدعه وليس فى قول الشاهد لم يزل  
ملكه شهادة بنفى محض لان الشئ قد يتقوى بانضمامه أخيره كشهادة الاعمار وفى قول  
نسمع من غيره هذا القول وبثبها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالاول وقد نسمع  
الشهادة وان لم تعرض للملك حالا كما يأتى فى مسئلة الاقرار كما لو شهدت انها أرضه وزرعها  
أو دابته نعتب فى ملكه أو أثرت هذا شجرة فى ملكه وهذا المنزل من قطنه أو الطير من  
بيته أمس أو بان هذا أم ملكه أمس اشتراه من المذمى عليه به أو أقربه به أو ورثه أمس  
وكان شهدت بانه اشترى هذه من فلان وهو يملكها وأنخوه فيقبل وان لم يقل انها لآل ن  
ملك المذمى أو بان مورثه تركه له ميراثا أو بان فلانا حاكم به فيقبل وذلك لان الملك ثبت  
بتمامه فيستحب الى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم اليها اثباته حالا وكان ادعى

يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان جماعة يابدهم اما كن يذكرون انها موقوفة عليهم وبأيدهم تمسكت تشهد لهم  
بذلك فذازعهم آخرى وادعوا ان هذه الاماكن موقوفة على زوابة واطهر وبذلك تمسكا وهوانه يقدم ذوالسيد حيث لم  
ثبت انتقال ممن وقض على من بيده الاماكن الى غيره وان كان تاريخ غير واضح اليه متقدما (قوله قدمت بينة الخارج)  
معتمد (قوله هنا) اشار به الى قوله وبه يعلم انه لو ادعى عينا الخ (قوله والعقد الاول) هو قوله وقدمت بينة الخارج

وقيل الحكم به المدهى حكم له بما من غير إعادة البينة في وجه المقر له ان علم ان المقر مستثنى في اقاروه والا فلا بد من اعادتها  
 لكن فرض تفصيل البغوى فيما اذا اقر بها من تمكن من خصاصته قال ابن قاسم ويمكن الفرق اه بل التفصيل غير معنات  
 هنا فلا يصح اقامة البينة في وجه المقر له هنا قائل (قوله أى المذكور) هو مجر المذكر اذ هو تفسيرا الضمير المحرور  
 وغرضه من هذا ان يول اذ مرجح ١٨٢ الضمير فيه الدين وهى مؤنثة (قوله جمعه بين معين وحاضر للابيضاح) مخبر كما

هو ظاهر هذا اقصى منه  
 في عبارة القضية ونصها  
 عقب قول المصنف  
 وتخليفه جمع بينهما أى بين  
 شخصيته وتخليفه ايضا  
 انتهت فظن الشارح ان  
 الضمير للدين والحاضر  
 ضمير عنه عباد كره (قوله  
 ليس معناه الخ) أى فانه  
 هذا ايضا تتصرف عنه  
 ان الخصومة لولى المحرور  
 لكن عبارة القضية ليس  
 لا فائدة أنه اذا اقر به الخ  
 وهى أصوب (قوله وهو  
 المحرور) انظر ما وجهه  
 هذا الحصر مع ان الوقت  
 الذى ناظره غيره كذلك كما  
 من (قوله لا يعترض مثله)  
 عبارة النسخة فلا يعترض  
 بمثله الا لتبنيه للراد المتبادر  
 من العبارة بأدى تأمل  
 (قوله في الصور) لعل في  
 الصورة زيادة تاثير الراء  
 أى اذا اقر بها الحاضر (قوله  
 اذ لدهى طلب حلفه الخ)  
 وحينئذ فليبق فرق بين  
 قولنا لا نتصرف عنه  
 ان الخصومة فيما هو بين  
 قولنا هنا تصرف الا  
 أنه هناك يأخذ منه الدين

رقى شخص بيده فادعى آثرانه كره له أمس وأنه اعتمده فتقبل بينته بذلك اذ القصة بينها اثبات  
 المعنى وذكر الملك السابق وقع تبعا ولو قال لغيره كانت يسهل أمس لم يكن اقرارا له باليد  
 فلهذا لا يثبت البينة قد تكون عادية بخلاف كانت ملكا أمس لأنه صريح في الاقرار  
 له به أمس فهو اخذ به ولو ادعى من بيده عين شراء هامن زيد من شهر فادعت زوجته انها  
 تموضتها منه من شهرين وأقام كل بينة فان أثبتت انها كانت بيد الزوج حال الترميض حكم  
 لها بما والا ثبت بيده أمس كذا قبل والا وجه تقدمه بينتها مطلقا لا تنافها على  
 ان أصل الانتقال من زيد فعمل بأسبقهما تارة (وتجوز الشهادة) بل يتجه وجوب ان  
 انحصر الامر فيه على ان الجائر يصدق بالواجب (عليه كذا) لا استصحابا السابق من اثر  
 وشرا وغيرهما) اعتمادا على الاستصحاب لان الحاجة تدعو اليه اذ لا يمكن استمرار الشاهد  
 مع صاحبه دائما ليقارقه لحظة لانه متى قارقه لحظة أمكن زوال ملكه عنه فتقدمه ذرو عليه  
 الشهادة نعم بشرط ان لا يصرح في شهادته بان مستنده الاستصحاب فان صرح به لم تقبل عند  
 الاكثرين لكن يتجه حمله على ما اذا ذكره على وجهه الرتبة والتعدد فان ذكره لحكمة حال  
 أو تقوية قبلت معه ونه الا ذرى على انه لا تجوز الشهادة بملك فهو وارث أو مهب أو مشترع لم  
 يعلم ذلك المتعلق منه قال الغزى وأكثرون يشهد بعد ذلك جهلا (ولو شهدت) بينة (باقراره)  
 أى المدعى عليه (أمس بالملك له) أى المدعى (استديم) حكم الاقرار وان لم يصرح بالملك حال لانه  
 أسنده الى تحقيق ولو لا ذلك لمطلت ذائدة الاقرار وارق الشهادة بالملك المتقدم بان ذلك  
 شهادة بأمر يقينى فاستصحب وهذه بأمر ناسى فاذا لم ينصم له الجزم حال لم يؤخر قال الامام وكذا  
 الحكم لو شهدت بأنه اشترىها أمس من ذى اليد لان الشراء من انحصم ولا قرار منه بما يعرف  
 يقينا وليس كالمشهد بالشراء أمس من غير ذى اليد لان نفس الشراء من الغير لا يكون حجة  
 على ذى اليد (ولو أقامها) أى الجعة (بذلك دابة أو شجرة) من غير تعرض الملك سابق (لم يستحق  
 غيرة موجودة) بمعنى مؤبرة (ولا ولا منفصلا) عند الشهادة لانها لا يسمان أجزاء الدابة  
 والشجرة ولذا لا يتبعهما فى البيع المطلق ولا البينة لا تثبت الملك بل تظهره فكفى تقدمه  
 عليها بالحظة (وبسحق جهلا) وغرة لم تؤخر عند الشهادة (فى الاصح) تبعا للاموال الاصل كالم  
 اشترىها ما لا اعتبار باحتمال كون ذلك لغير الملك الاموال والشجرة بخصه لانه خلاف  
 الاصل ومقابلته احتمال للامام لاحتمال كونه لغيره بوصية اما اذا تعرضت الملك سابق على  
 حدوث ما ذكر فيسقطه فسلم ان حكم الحاكم لا ينعطف على ما مضى لجواز ان يكون ملكه لها  
 حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) وأقبض منه (فأخذ منه بمجة) أى بينة (مطلقة) بان لم  
 تصرح بتأويل الملك (رجع على بائعه) الذى لم يصدق (بالغن) لمسلم الحاجة وان كان مقتضى  
 الاصل السابق عدم الرجوع لاحتمال انتقال الملك من المشتري الى المدعى وتكون المباينة

اذا انتهت على ما مر فيه وهنا يأخذ به لها مطلقا والافنى كل من الموضوعين بخلفه ويقع عليه البينة  
 كما علم (قوله لو اقر به) أى بعد ان اقر به الاخر كما يعلم من قوله باقراره الاول (قوله من أنه ليس له اثبات مال لغيره) بمعنى  
 (قوله فتقبل بينته) أى الثانى (قوله والا وجه تفصيل بينتها) أى الزوجه (قوله ما لم يعلم) أى الشاهد (قوله فأخذ منه) أى  
 المشتري وقوله لمسلم أى لقوة

ماحر ثانيا في كلامه والاقدم منه في قوله ان له اثبات العدم كما هو مافيه (قوله على مقابل الاصح) أي عدم انصراف الخصومة اذ ترتب عليه أيضا خلاف هل القضاء عليه فيه قضاء على غائب أو حاضر صحح منه في الروضة كاصها الثاني والا فالذي في الروضة كاصها بان على الاصح من انصراف الخصومة انما ١٨٣ هو تصحيح قوله وذلك الاول

لتعلق الدية برقبته) هو  
تعليل لعدم قبول اقراره  
وعبارة الدمي في ثانيا أي  
الدعوى تكون على العبد  
ولا يقبل اقراره به لان  
الولي يقسم وتعلق الدية  
برقبة العبد انتهت فقوله  
لان الولي يقسم تعليل  
لسماع الدعوى عليه أي  
لانا انما منعنا سماع  
الدعوى عليه في غير هذه  
الصورة اذا تعلق بالمال  
برقبته لان من عمرات  
سماع الدعوى تعليل  
المسعى عليه وهو انما  
يخلف فيما يقبل اقراره  
فهو هنا لما يمكن الحلف  
عليه سمعت عليه الدعوى  
لاستفاء المحجور

محبة وخرج بحجة التي هي البيئة هنا كما تقرر ما لو أخذ منه باقرار أو يخلف المدعي به منكره  
لانه المقصود بطلقة ما لو استند الاستحقاق الى حالة لعقد يرجع قطعا بل لا حاجة اليه كما  
قوله البلقيني اذ لو استند الى بعد العقد يرجع اضا على مقتضى كلام الاحصاف خلا لا لقاضي  
لان المستند لذلك الزمن حكمه بالنسبة لما قبله حكم المطلقة ويأثبه بانه بائع فله الرجوع  
له عليه لانه لم يتلف منه ولم يصدق ما لو صدقه على انه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لا اعتراض بان  
الظالم غيره نعم لو كان نصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع  
رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حينئذ من ثم لو اشترى قنا أو رقبته ثم ادعى حرية الاصل  
وحكمه لم يرجع بشئ ولم يمنع ذلك اعتباره برقبته لانه اعتمادا فيه على ظاهر اليد ولو ان المشتري ادع  
ملك المبيع لم يرجع بالثمن على بائعه ولم يمنع دعواه عليه بكونه ملكا للمقر له حتى يقيم بينة  
به ويرجع عليه بالثمن نعم له تخليفه انه ليس ملكا للمقر له فان أقر اخذناه به (وقيل لا) يرجع  
المشتري على بائعه بالثمن (الا اذا ادعى ملكا باقيا على الشراء) ليتنى احتفال الانتقال من  
المشتري اليه وانتصار البلقيني له وان لم يقبله أحد قبل القاضي وان الاول يلزمه محال عظيم  
وهو ان المشتري باخذ المتاج والثمن فوالزائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع  
على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع ودعاه من تعليل الرجوع والزائد كالعبد  
لا كالثمن وقد تقرر اولان حكمه باخر حكم زائدها وحمل اختلاف حيث قضى المشتري  
المبيع والارجع بالثمن قطعنا بذلك منزلة هلاله المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكا)  
لعين يدي غيره (مطلقا) بان لم يذكر له سببا (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) ما زادوه  
في شبهاتهم لان سببه تابع له وهو المقصود وقد وافقت البيئة فيه الدعوى ثم لا يكون  
ذكرهم للسبب مباحا ذكرهم قبل الدعوى به قال جدد المدعي دعوى الملك وسببه فشهدوا  
له بذلك وبحث حينئذ (وان ذكر سببا وهم سببا آخر ضرر) في شهادتهم هل ناقضتها للدعوى  
والفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر له لا بل من ثمن ثوب حيث لم يضر انه  
لا يعتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشهادة فلا بد من مطابقة بالدعوى

فصل في اختلاف المتداعين في نحو عقدا واسلام أو عتق اذا اختلفا في قدر  
ما اكترى من اراد أجرته أوهما كان (قال أجزت لك البيت) سنة كذا (بشرة) مثلا (فقال  
بل) أجزتني (جميع الدار) الشفعة عليه (بالعشرة) وأقاما بينتين تعارضا سواء أطلقنا  
أم احدهما أم اتحد تاريخهما أم اختلفت مع اتفاقهما على انه لم يجرسوى عقد فقط  
ففسخا قطان لما قضت ما في كيفية العقد الواحد فيهما فكان ثم فسخ العقد كالمعامر  
ويشارك ما لو شهدت بينة بألف وأخرى بألفين حيث ثبت ألفان بأنهما لا يتفانان لان  
الشهادة بالألف لا تنفي الألفين وهنا لعقد واحد (وفي قول يقدم المستأجر) لا شتمال  
بينته على زيادة علم وهي اكتر اجمع الدار اما اذا اختلف تاريخهما ولم يتفقا على ذلك

الزوجة انها طلعت الشمس أو ان الطائر كان غرابا نكره في حق البت انهم لم يقطعوا له يمكن غرابا (قوله والفرق بينه  
قوله وانتصار البلقيني) وفي حاشية شيخنا الزبائدي نقل هذا عن الغزالي فصل في اختلاف المتداعين في نحو عقدا  
واسلام (قوله أو أجرته) أي القدر (قوله ثم يفسخ العقد) أي ويرجع المستأجر بالاجرة ان كان دفعه له وترجع الدار  
للمؤجر (قوله ولا يتفقا على ذلك) أي على انه لم يجرسوى العقد واحد



وبين عدم جواز الشهادة بالنفي الخ قد قال لا مخالفة بين المستثنين حتى يحتاج لفرق فيهما لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور لا يختلف عليه وإنما يختلف على نفي العلم والذي في شرح الروض التسوية بينهما فإن قلت مراد الشارح أن النفي غير المحصور يختلف فيه على نفي العلم ولا يجوز ١٨٤ الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع أنه لا تقبله العبارة لا يتأويل لا يلائمه

التعليل (قوله أنه يشبه مثلا) انظر رأيي في نفي هذا (قوله فيما يشبه) أي من فعل المورث (قوله وكذا العاقلة) أي تصف (قوله بناء على أن الوجوب لا في القاتل) انظر مفهومه (قوله أو معتقد وجوب طاعة الأمر) أي والأمر السيد كما هو ظاهر أما إذا كان الأمر غيره فظاهر أن الأمر ملوطة (قوله في الإيجاب) أي الصادقة به عبارة الأذرى (قوله فيه) في هذا تغيير موضوع المتن إذ يصير ضمير يعتمد للشخص بعد أن كان للظن وعبارة النقص الظن بدل قوله فيه (قوله نعم إن كان المحلف الخ) محل هذا قبل قوله وأما من ظلم خصمه الخ فهو مؤخر عن محله (قوله خلاف ظاهره) أي اللفظ (قوله)

(قوله أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي) وظاهره أن مالك العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فغامض العمل بسابقة التاريخ

فقد علم السابقة ثم إن كانت هي الشهادة بالكل لغت الثانية أو بالبعض أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي قال الرافعي ولك أن تقول محل التعارض في المطلقتين وفي المطابقة والمؤرخة إذا اتفق على ذلك والافلا تعارض لجواز أن يكون تاريخ المطلقتين مختلفا وتاريخ المطلقة غير تاريخ المؤرخة فثبتت الزايدة اليقينة الزائدة ويمكن رده بأن مجرد احتمال الاختلاف لا يفيده إلا يحكم بالتعارض في أكثر المسائل وقد يدعي تأييده بقول المصنف لا في وكذا إن أملتقيا أو أحدهما إلا أن يجب أن العقد الموجب للثمن متعدد ثم يقينا فساد احتمال اختلاف الزمن فعمله أو به لقوة مساعده أو ما هنا فلا يس فيه ذلك فهو مؤخر به مجرد جواز الاختلاف (ولو ادعيا) أي كل من اثنين (شيأ يذ الثالث) فإن أثره لا حدهما سلمه ولا أثر تخلفه إذ لو أثر به أيضا غرم له بدله وإن أنكرا ما ادعياه ولا يثبت حلف لكل منهما يميناً وترك في يده (و) إن ادعيا شيأ على ثالث (أقام كل منهما يميناً أنه اشتراه) منه وهو عليك أو سلمه اليه (ووزن له عنه) فإن اختلف تاريخ حكمه (للاسبق) منهما تارة بخلاف من هاهنا زيادة علم وإن الثاني اشتراه من الثالث به ذوال ملكة عنه ولا تنظر لاختلاف عوده اليه لأنه خلاف الأصل بل والظاهر ويستثنى كما قاله البلقيني لو ادعيا صدور البيع الثاني في زمن غير واحد وحدث يمينه به فقدم وللأول الثمن وما لو تعرضت للتأخره لكونه ملك البائع وقت البيع وشهدت الأولى بمجرد البيع فقدم التأخره أيضا يخرج بقوله ووزن له عنه ما لو لم تذكره فإن ذكره أحدهما قدمت ولو متأخرة لأنها تعرضت لموجب التسليم (والا) بأن لم يختلف تاريخهما بان اطلقتهما أو أحدهما أو أراختا بتاريخ متعدد (تعارضتا) فتساقتان ثم إن أقر لاحدهما فذلك والأحلف لكل يميناً ويرجعان عليه بالثمن اثبوتاً بالدينه وسقوطاً من اغتاهو فمما وقع فيه التعارض وهو العدم فقط ومجمله حيث لم تعرضا للبعض المبيع والآخر قدمت بينة ذي اليد ولا رجوع لواحد منهما بالثمن لأن العقد قد استقر بالبعض ولم يما تقرر في هذه وما قبلها إن حكمهما واحد في التعارض وتقدم الأسبق وكان المصنف إنما خالف أسا لهما الموهوم لتضالف أحكامهما لاجل الخلاف ويجري ذلك في قول واحد اشترى بثمان زيدا وأخراشترى بثمان عمر وعلى الوجه المذكور وأقاما يمينتين كذلك فبينة اعتراضا ويصدق من العبر في يده فيحلف لكل منهما أو يقر (ولو قال كل منهما) أي المتدعيين والمبيع في يده المدي عليه (بعتك بكذا) وهو ملكي فإن لم يقل ذلك لم تسع دعواه فأنكر (وأقامهما) أي اليمينتين بما قاله وطالباه بالثمن (فان قصد تاريخهما تعارضتا) وتساقتا لا امتناع كونه ملكا في زمن واحد لكل منهما وحده فيحلف لكل منهما كما لو لم يكن لكل واحد منهما يمينه وإن كان لاحدهما يمينه قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الثمان) لأن التنافي غير معدوم والجمع ممكن لكن بشرط أن يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الأول ثم الانتقال من المشتري إلى البائع الثاني

مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بتأخر التاريخ إلا أن يقال إن المراد من العمل به أن في التعارض ثم إن كانت شهادة بالكل فالعمل بها على ظاهره لا لغيره الثانية والاقنى الحقيقة عمل بجميع البيعتين وغاية الأمر أن ما شهدت به الأولى واقفها عليه الثانية (قوله وقد يدعي تأييده) أي الرد (قوله في زمن الخمار) أي للبايع أو لهما (قوله ومجمله) أي التعارض (قوله وعلم بما تقرر في هذه) هي قول المصنف ولو ادعيا الخ وما قبلها هي قول المصنف قال أبو ثركم البيت الخ

ولو قال أرائني عن هذه الدعوى) فهدمه هذا استثناء هذه المسائل من الضابط المذكور مع ان الصورة الاولى من مذخور الضابط لانه لو أقر بطواهم لم يلزمه شيء كما مر (قوله و يؤيده) أي يؤيد النظر (قوله بحق الميت) يشمل الدين والعين لكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بعثه أي بعث ما قاله ابن الصلاح وهو ليس إلا في العين وبدليل قوله لا يتخالف ذلك للفرق بين العين والدين (قوله و مر ان قولهم ليس للدين الخ) لم يعر ذلك ١٨٥ بل الذي مر له في شروط الدعوى انه

ليس له أن يدعى بشيء للفرق  
ديننا وعينا وحمل كلام  
السبب على ما إذا كان  
الحق ثابتا برفع الامر الى  
الحاكم لم يوجب منه وهو  
في هامشه ان ابن قاسم  
ذكر انه بحث معه في الحل  
الذي ذكره هنا فبالغ في  
انكاره (قوله وهو مستثنى  
أيضا) أي من المفهوم  
بضلاف ما مر فانه من  
المنطوق (قوله وان كان  
لو أقر الخ) عبارة التحفة  
وان كان لو أقر انتفع المدي  
به (قوله ومن ثم ادعى ان  
هذان المستثنى) أي  
والواقع انه ليست منه لان  
الاقرار بالبلوغ ليس  
مقصودا للدعوى لانها  
ليست بالبلوغ بل بشئ آخر  
وان توقف المقصود على  
البلوغ (قوله ما لم تكن له  
بينة ويريد اقامتها) يتأمل  
(قوله عند قاض آخر) أي  
أو أطلق كما مر (قوله لا ملان  
المقر الخ) لعل الوجه  
لا ملان لان الاقرار  
اخبار عن الحق السابق  
وعبرة الاذرى لو أقر  
(قوله وفارقت هذه هي

ثم العقد الثاني فلو عين الشهود ذمنا لا يتأتى فيه ذلك لم يلزم الثمان ويحلف حينئذ لكل  
(وكذا) يلزمه الثمان (ان أطلقنا أو أطلقنا) وأرخت الاخرى (في الاصح)  
لا احتمال لاختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال لم يحكم بالاسقاط والثاني انهما كتعدي  
التاريخ لان الاصل راءة المشتري فلا يؤخذ الا باليقين وفارقت هذه ما قبلها بان العين تصيق  
عن حقوقها معاقرة ارضها والقصد هنا الثمان والذمة لا تصيق عنهما فوجبوا شهادة البينة على  
الاقرار كهي على البيعين فيما ذكر وتقل في الاوار عن فتاوى الفقهاء انه لو شهدا بانه باع فاعلا  
وأخر ان بانه يمجون ذلك اليوم عمل بالاولى أو بالبايع مجنون فادعوا فتاوى القاضي ضوء وهو  
لو قالت بينة انه أقر بكذا يوم كذا فقلت أخرى كان مجنوناً ذلك الوقت قدمت لان معناه زيادة  
علم وقبده البغوي عين لم يعرف ان يمين وقتا ويقيم وقتا ولا تعارضتا (ولومات) شخص (ع)  
ابن مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني فأرته وبينة (فان عرف انه كان نصرانيا  
صدق النصراني) يمينه لان الاصل بقاء كفره (وان أقاما بينتين مطلقتين) بما قاله (قدم  
المسلم) لاختصاصه بغيره يعلم لانها ناقلة من النصرانية الى الاسلام والاخرى مستعصية لها  
وكذا كل مستعصية ناقلة ومنه تقدم بينة الجرح على بينة التعديل على ما مر (وان قيدت)  
احدهما (ان آخر كلامه اسلام) أي كلمته وهي الشهادة (وعكسته الاخرى) فقيدت ان آخر  
كلامه النصرانية كالثالث ثلاثة (تدراستا) وتساقطت اثنان لانها يستحيل موته عليهما  
فخلص النصراني وكذا الوقيدت بينته فقط وقيد البقيتين التعارض بما إذا قالت كل آخر كلمة  
تلكام هو ومكتا عند ان مات وأما إذا انقضت على آخر كلمة تلكام هو فلا تعارض فيه  
لا احتمال ان كلا اعتقدت ماسمته منه قبل ذهابها عنه ثم استعصب حاله بعدهما ولو قالت بينة  
اسلام علمنا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعاً والأوجه عدم الاكتفاء هنا بطلان الاسلام والتصر  
الامن فقبه موافق لما حكم كما مر في نظيره فقد قالوا اشتراط في بينة النصراني ان تفسر كلمة  
التصديق وجوب تفرير بينة المسلم كلمة الاسلام ووجهان أحدهما انهم لا يسمون الا بكن الشاهد  
من أهل العلم أو كان تحت الفاللقاضي فيجاب بسلام الكافر (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما  
(بينة انه مات على دينه تعارضتا) أطلقنا أم قيدنا لفظه عند الموت لاستحالة اعماله فان قيدت  
واحدة وأطلقت الاخرى اتجه تعارضهما واذا تراضوا ولا بينة لاحدهما وحلف كل لآخر  
يمينا والمالي سيدهما أو يده أحدهما تنقسمه تصديق اذ لا مرجع أو يده غيرهما فالقول قوله  
ثم التعارض انما هو بالنسبة لغير الارث بخلاف نفي الصلاة عليه وتجهيزه كسليم ودفنه  
في مقابر المسلمين ويقول المولى عليه في النية والدعاء ان كان مسلماً وظاهر كلامهم وجوب  
هذا القول ووجهان التعارض هنا صيره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاف السابق في  
الجنائز ولو قالت بينة مات في شتال وأخرى في شعبان قدمت لانها ناقلة ما لم تقل الاولى وأبنته

٢٤ نهايه ثامن قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وما قبلها هي قول المصنف ولو ادعى عينا في يده ثالث الخ (قوله  
وقدم المسلم) أي يقيه (قوله ولا تراض فيه) أي موته بيمينه المسلم (قوله وان لم يعرف) فديقال هذا لا يتأتى مع قوله أو لا مسلم  
ونصراني لانه يلزم من نصرانية أحدهما نصرانية الأب وقد صور ذلك بأن يدعى كل من اثنين على شخص انه أبوهما  
ويصدهما في ذلك (قوله فالقول قوله) أي في انه لاحد المدعين

وجعل بذل في يده لأنسان لغير رجل وادعى به على المقر له فأجاب بانك حلفت الذي أقول بما تسمع دعواه وله تحليفه قال ولو أقام بيته تسمع وان نكل فله قره أنه يحلف أنه حلفه هذا ادعى مفسر ابن هذه الدار ملكي منذ كذا ولم تكن ملكا لن تلقيت منه فاما إذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعي عليه بانك حلفت من تلقيت الملك منه لأنه يدعى ملك الدار من المدعي عليه لا بمن تلقى الملك منه اهـ قوله لم يجب ١٨٦ كما عظمه أي بعد عرض البين عليه ثلاثا كما يعلم بما يأتي وما لم الشهاب بن جهر

قال عقب هذا ما نصح وسيعلم بما يأتي في مسئلة الحرب ان يحمل قولهما هنا لم يجب ما إذا وجه القاضي البين على المدعي ولو باقائه عليه ليحلفه نقول شيئا كثيرا هنا فانه وان لم يحكم به مرادهم وان لم يصرح بالحكم به الى آخر ما ذكره مما حاصله التسوية بين ما هنا والسكرات الآتية في انه لا بد من حكم القاضي حقيقة أو تتر بلا والشارح أسقط ما ذكره ابن جهر وعول عليه تبعاه فيما يأتي في قوله بعد امتناع المدعي عليه وفي قوله وبما تقر على الخ والظاهر ان الشارح أسقط هذا قصدا هنا لاعتقاده ان السلاق الشجبين بديل انه تبرأ من الحكم في قوله الآتية ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله قبل عرض الحاكم الخ حيث قال على ما قاله الراعي الخ لكنه تبع ابن جهر في قوله الآتية بعد امتناع المدعي عليه وفي قوله وبما تقر على الخ تمام (قوله وهو

حياتي شوال والا قدمت على المعتمد أو برى من مرضه الذي تبرع فيه وأخرى مات منه قدمت الأولى على الأوجه خلا فالابن الصلاح حيث ذهب الى التعارض لانها نافلة (ولومات نصراني عن ابن مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فالبراءة بيننا فقال النصراني بل) أسلمت (قبله) فلا ارث لك (صدق المسلم بيمينه) لان الاصل استقراره على دينه فحلف و برث ومثله كما في الحرر وحذفه للعلم به مما ذكر المفهم انه لا فرق في تصديق المسلم بين اتفاهما على وقت موت الاب وعدمه ما لو اتفاه على موت الاب في رمضان وقال المسلم أسلمت في شوال والنصراني في شعبان (وان أقامهما) أي اليمينين بما قالاه (قدم النصراني) لان بينته نافلة والاخرى مستحصية لدينه فخ الاول زيادة علم وتقييد للمعنى ذلك عما دام تقبل بينته المسلم علمان تنصره حالة موت أبيه وبعده ولم تستحب فان قلت ذلك قدمت والانزاع الحكم برده عنده موت أبيه والاصل عدم الرد محل نظر والأوجه قياسا على ما يأتي في رأينا حيا في شوال التعارض فيقطع المسلم (فلو اتفقا) أي الابنان (على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني) مات (في شوال صدق النصراني) بيمينه لان الاصل بقاء الحياة (وتقدم بينته المسلم على بيقته) ان أقامها يمين بذلك لانها نافلة من الحياة الى الموت في شعبان والاخرى مستحصية الحياة الى شوال نعم ان قلت رأينا حيا في شوال تعارضنا بما قالاه فيحلف النصراني كما مر اما اذا لم يتفاه على وقت الاسلام فصدق المسلم كما مر لاصل بقاءه على دينه وتقدم بينته النصراني لانها نافلة ما لم تقبل بينته المسلم عابنا الاب ميتا قبل اسلامه في تعارضان ولومات عن اولاد واحد منهم عن ولد صغير فوضعوا أيديهم على المال فلما كمل ادعى بحال أبيه وبارث أبيه من جده فقال لومات أولك في حياة أبيه فان كان ثمة بينه عمل بما والا فان اتفق هو وهم على وقت موت أحدهما واختلاف في ان الآخر مات قبله أو بعده حلف من قال بعده لان الاصل دوام الحياة والاصدق في مال أبيه وهم في مال أبيهم فلا يرث الجد من ابنه ونكسه فادخلنا أو نكلا جعل مال أبيه له ومال الجد لهم (ولومات عن أبو بن كافر بن وابنين مسلمين) بابن (فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا صدق الابوان بالبين) لان الولد محكوم بكفره في الابتداء تعالجه ما قبلت مستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول يوقف حتى يتبين أو يصطليحوا) لتساوي الحالين بعد بلوغه واسلامه وكفره لاننا لا نحكم بالتبعية في صغرهما فلما ابلغ قالوا في زيادة الروضة وهذا أرجح دليل لانك الاصح عند الاحتساب الاول اما عكس ذلك بان عرف للابوين كفر سابق وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد اسلامنا أو أنكر الابنان ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فانه يصدق الابنان لاصل بقاء الكفر وان لم يعرف للابوين كفر أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان عملا بانظاره والاصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا الحكم مذكاة أو لحكم حلالا وعكست

ظاهر) انظر هل الحلف بتغير الرجن من الاسماء والصفات مثله (قوله وهو في الساكت أكد) ظاهر أخرى

(قوله بل اسلمت قبله) وينبغي ان المعية كالقبلي (قوله تعارضنا) انظر هذا مع قوله فيما مر ولو قالت بينته مات في شوال وأخرى في شعبان حيث ذكرتم في نظيره انه تقدم المورخة بشوال حيث قالت لئلمناه حينئذ حيا (قوله وفي قول يوقف) أي الامر (قوله في الثالثة) هي قوله أو بلغ بعد اسلامنا (قوله ولو شهدت) أي البينة

هذا انه يعرض عليه بعد تهريره بالنعكول (قوله بعد امتناع المدعى عليه) الأصوب حذفه لما مر ان الامتناع صريح نكول  
فلا يحتاج الى حكم خلافا لما سبق وقد مر انه تمع في هذا ابن حجر (قوله ويعاقر وعلم الخ) قد مر انه تمع في هذا أيضا ابن حجر ولم  
يقدم هو ما يعلم منه هذا (قوله فان لم يحلف) أي بعد مرض المدعى (قوله الحلف ١٨٧) في بين مردودة عبارة الخصم لم يكن  
للمدعى حلف مردودة (قوله

أخرى قدمت الاولى أخذ من قولهم يقبل قول السلم فيما لو جاء المسلم اليه بلعم بصفات السلم  
وقال هو مذكي وقال المسلم هذا اللحم ميتة فلا يلزم من قبوله لان اللحم في الحياة محرم الاكل  
فبمقتضى حتى تعلم ذكاه فملم أن الاولى ناذلة عن الاصل فقدمت وبوجه كما اتفق به والدرجة  
الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالافضاء أخرى بعده ولم يحضر بينهما ما يمكن فيه الالتصاف  
وان ثبت بضمهم تقديم الاولى لان اذلة عليها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعدهم معارضة  
لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء (ولو شهدت بينة انه اعتق في مرضه)  
أي الذي مات فيه (سالم وأخرى) انه اعتق فيه (غافا وكل واحد ثلث ماله) ولم تجز الورثة  
(فان اختلف تاريخ) البنتين (قدم الاسبق) لان التعارضات المتجيزة في مرض الموت يقدم منها  
الاسبق قال اسبق كما مر ولان معاهز بادة علم (وان اتحد) التاريخ (أقرع) بينهما عدم المزية  
لا حدهما نعم ان اتحد يفتقر تعليق وتفسير كان اعتقت سالمافانم حرم اعتق سالمافيتع  
غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشرط وهو الاصح تعين السابق بلا تراخ لانه الاقوى  
والمقدم في الرتبة كما مر (وان اطلقنا) أو احدهما (قيل يقرع) بينهما الاحتمال المعينة  
والترتيب (وقيل في قول يعق من كل نفسه قلت المذهب يعق من كل نفسه والله أعلم)  
لاستوفاها والقرعة ممتعة اذ لو أقرعنا لم نأمن خروج الرق على السابق مع انه حق الحرية  
فيلزمه ارفاق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر لزوم ذلك في النصف  
لانه أهمل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان انه أوصى سالم وهو ثلثه) أي ثلث ماله  
(ووراثان حازران) أو غير حازرين وانما يقدم سالم بالبعده (انه رجوع عن ذلك ووصى يعق غانم  
وهو ثلثه ثبت) الوصية الثانية (لغانم) لانهم ائتمار الرجوع عنه بدلا مساويا للثمة وكون  
الثاني أهدي لجمع المال الذي يرثونه بالوالة بعيد فلم يقدحتم حجة اما اذا كان دون ثلثه فلا  
يقبل لان فيما لم يشأه بدلا للثمة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقد مر (فان كان  
الوارثان) الحازران (فليس يثبت الرجوع) لعدم قبول شهادة الفاسق (فيعق سالم)  
بشهادة الأجنبيين لان الثلث يمتحله ولم يثبت الرجوع فيه (ويعق من غانم) قدر ما يمتحله  
(ثلث) الباقي من (ماله بعد سالم) وهو ثلثه باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وكان  
سالم أهلا أو غصب من التركة مؤاخذه فلو ورثا بقرارهم أو ما غير الحازرين فيعق من غانم  
قدر ثلث حصتها

في فصل (في القائف المحقق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به وهو لصفة  
تنبع الاثر والشبه والاصل فيه خبر الخصمين انه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة  
ذات يوم وهو مسرور وقال ألم ترى اني احجز زنا المدلجي دخل على فرأى اسامة بن زيد وزيدا  
عليهما قطعة قد غطيا رؤسهما وبادت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضهما من  
بعض قال أبوداود كان اسامة اسود زيد أبيض قال الشافعي رضي الله عنه فلو لم يعتبر

على ما قاله الرافعي) أي والا  
شاقده في صدر مسئلة  
النكول خلافه وهذا  
التبري يدل على انه أسقط  
ما قدمناه عن ابن حجر  
فصل عدم اعتقاده بانه  
وان تبعه فيما تبعنا عليه  
(قوله) وحينئذ فلا تنفقه  
الا لينة) أي وليس له  
الحلف مع الشاهد (قوله  
فله تخليفه) عبارة الانوار  
له ان يحلف انتهت فالخصم  
فله للوكل وعبارة الانوار  
أصوب (قوله في المسن  
وليس له مطالبة الخصم)  
أي ان كانت الدعوى تضمن  
المطالبة فان كانت تضمن  
دفع الخصم كافي للمسئلتين  
الاثنتين لم يندفع عنه  
وبهذا ما علق في قول الشارح  
ومحل ذلك الخ كما سيأتي  
التنبية عليه (قوله) كالم  
ادعى عليه ألفا من ثمن  
مبيع الخ لا يخفى ان هنا  
دعوتين الاولى من البائع  
وهي المطالبة بالثمن  
والثانية من المشتري  
وهي دعوى الاقباض  
فالزام المشتري بالالف  
(قوله وان بحث بعضهم)

مراده ابن حجر (قوله لان الشهادة) على لقوله وبوجه الخ (قوله تعين السابق) وانما قدم وقضاهما على ما قدمه من اتحاد العلة  
والعلول لما أشار اليه بقوة المخبر في الرتبة وخرج بما ذكره المصنف بقوله وكل واحد ثلث ماله ما لو خرجا من الثلث فيعتقان  
أحدهما بالتعريض والآخر بالتعليق (فوفصل في القائف) (قوله المحقق) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح (قوله ان  
يحجز) أي بجميع وزاين مجتهدين اهـ ج (قوله فلو لم يعتبر

انما هو باعتبار نكوهه عن العین المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه اذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قاس ما في كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومجمله الخ وكذا يقال في المسئلة بعدها فتأمل (قوله مردود كما افاده البلقيني بان هذا غير محتاج له الخ) قال الشهاب بن حجر وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعي امهاله والا يهمل قال وانما الذي برده ان هذه مدة قريبة جدا وفيها ١٨٨ مصلحة للمدعي عليه من غير مضرة على المدعي فلم يحتج له لئلا يراه

قوله لمنعه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يبر الالحاق (شرط القائف) ما تقدمه قوله (مسلم عدل) أي اسلام وعده الله وغيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه ناطقا بصيرا غير مجبور عليه وغير عدول بنفي عنه ولا بعض بن يلحق به لانه شاهد أو كما تم والوجه كما قاله البلقيني عدم اعتبار اسمه خلافا لما قاله في المطلب عن الاعصاب (مجرد) بل غير لالحكيم الا ذو تجربة وكما يستلزم على الاجتهاد في القاضي وفسر المحرر التجربة بان يعرض عليه ولد في نسوة ليس فبن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة هي فبن فاذا اصاب في كل فهو محرب انتهى وهو صريح في اشتراط الثلاث واعتمده في الروضة كاصها لكن قال الامام العبيدة بغلبة الظن وقد فصل بدون ثلاث وكونه مع الام ليس بشرط بل الاولوية فيمكن الاب مع رجال وكذا سائر العصبه والا قرب واستشكل البارزي خاوا أو بدو من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبقى فبن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا فالاولى ان يعرض على كل مصنف ولدا واحدا منهم أو في بعض الاصناف ولا يخص به الرابعة فاذا اصاب في الكل علمت تجربته حينئذ انتهت وكون ذلك أولى ظاهر فهو غير مناف لكلامهم (والاعم اشتراط) وصفين آخرين علما من العدة المطلقة وانما صرح بهما في الخلاف فيه لوهما الحرة والذ كونه فلا يصح الالحاق الامن (حزكر) كالفاضي والسائي لا كالفقي (لا عدد) فيكون قول واحد والثاني لا بد من اثنين كالنزي (ولا كونه مدليا) أي من بني مدح لان القيد افع فوعلم على علمه عمل به فيجوز كونه من سائر العرب بل والهم والثاني بشرط رجوع العصبة إلى مدح دون غيرهم وقد ينقص الله جماعة بنوع من الفضائل والمناصب كاخص قريشا بالامامة (فاذا نداهم بجهولا) ليقطوا وغيره (عرض عليه) أي على القائف مع المتداعين ان كان ص غير اذ الكبير لا بد من نفسه مدقه كما مر في الاقرار (فن أطلقه به لحقه) كما مر في القبط والمجنون كاصنير وألق به البلقيني معنى عليه وناما وسكران غير متعدوما ذكره في النائم بعيد جدا (وكذا لو اشترى كافي وطء لامرأة واستند خلت ما أمها أي المحترم كما قاله البلقيني (فولدت عنك) منهما وتنازعاه باز وطئا بشبهة) كان ظنا على انها زوجته أو أمته ولا تنحصر الشبهة في ذلك فقد ذكر بعض صورها عطا للنخاص على العام فقال (أو) وطئا (مشر كة لهما) في طهر واحد والافهول الثاني كما يؤخذ من كلامه الاتي قياسا لتعذره عوده الى هذا لان بينهما ماحصور الا يمكن عوده اليها (أو وطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة أو نكاح فاسد) كان نكحها في العدة جاهلا بالحال (أو) وطئ (أمته وناها فوطئها المشتري ولم يستعري واحد منهما) فيعرض عليه ولو مكافئا فن أطلقه به منهم ما لحقه فان لم يكن قائف أو تخبر اعتبر انتساب الولد بعد ثاله قال البلقيني لو كان الاشتباه للاشتراك في الفراش لم يعتد به الحاق القائف الا ان يحكم كما ذكره الماوردي وحكاها في المطلب عن ملخص كلام الاعصاب (وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحه)

ان قاسم فيما ذكره قلت ومما يرد كون المواد ان شاء المدعي انه لو كان كذلك لم يكن التقييدا خارجا من المجلس وجهه اذ ترك الحسق بالكيفية (قوله ولا نكول) يعني كاستماع المدعي من عين الردي في التفصيل المار (قوله والحول) معطوف على لك (قوله أي ثبوته بسبب باشرة) أي بخلاف حلقه على نفس السبب فانه جائز كما يعلم مما يأتي

#### فصل في تمارض البينتين

(قوله في المتن بقيت كما كانت) قال البلقيني هذا يقتضي ان الحكم باليد التي كانت قبل قيام البينتين وليس كذلك وانما اتفق بالبينه القائمة قال والفرق بينهما الاحتياج الى الحلف في الاول دون الثاني اه وعليه فلا يتأتى قول الشارح كغيره وعلى التساقط (قوله نعم) تاج الاول الى اعاده ينسبه الخ هذا لا يتأتى على القول بالتساقط كما لا يخفى وانما يأتي على قوله لمنعه أي وعلى هذا

ليصحب العمل بقوله ويناب على ذلك وهل تجب له الاجرة على ذلك أم لا فيه نظرو الاقرب الاول لقوله ولد في نسوة) ويجوز له نظره للضرورة (قوله لكن قال الامام الخ) معتمد (قوله من الثلاثة الاول) أي الثلاثة مرات الاول الخ (قوله وما ذكره في النائم بعيد) أي بل وفي النعمى عليه والسكران حيث كان القائم معا قريبا الزوال (قوله لتعذر عوده) أي القيد الاتي في كلامه وهو قول المصنف فان تغلب بين الخ (قوله الا ان يحكم كما) أي بالحاق القائف

ما قاله الباقي فتأمل (قوله ثم ما يدينه) الصواب حذف لفظ ما كما في النسخة لأن ما أتت على الشيء المسمى فلا يصح الأخبار به  
 عن قوله وهو الذي هو راجع إلى الميراث (قوله إذا أصل الحكم لا ترجع به فأولى حكم فيه زيادة الخ) قال الشهابين فاسم وهم ان  
 هذا في تعارض حكمين أحدهما بالهبة والآخر بالوجوب فاسم في مقابلة بما بعده اه أي مع ان فرض المسئلة ان الحكم في  
 (قوله وهو المعتقد) أي غلبت لا يثبت بالزوج (قوله هذا ان الحق بنفسه) اسم الإشارة راجع إلى قوله وسواء في ما الخ  
 (قوله ولا حضانة له) أي فلا يكون له حق في تربته وحفظه ولا يحكم بكفره ١٨٩ تبهله أو ما النسخة فيطالب بها  
 بمقتضى دعواه انه ابنه

❖ كتاب العتق ❖

وليس من خصائص هذه  
 الامعة لورود آثاره  
 على ذلك فطرا جمع (قوله  
 أي الاعتاق) أشار به إلى  
 ان العتق مجاز من باب  
 اطلاق المسبب وورادة  
 السبب وهذا مبني على  
 ان العتق لازم مطاوع  
 لا عتق اذ يقال أعقت  
 العبد فتق وجوز بعضهم  
 استعماله متبعا يقال  
 عتقت العبد واعتقه  
 وعليه فلا حاجة إلى  
 التجوز (قوله وهو) أي  
 شرعا وقوله لا إلى مالك  
 هو قيد لبيان الواقع  
 لا الاحتراز وقد يقال  
 دفع به توهم ان براديه  
 إزالة ملكه عنه ولو إلى  
 غيره فيصعد بالبيع  
 والمبة ونحوهما (قوله  
 وهو من المسلم قربة)  
 ظاهره وان تعلق بعت  
 أو منع أو تحقيق خبر

أخبره نكاحا محصيا كما في الحر واستغنى عنه بقوله الاتي في نكاح صحيح (في الاصح) ولا تبين  
 الزوج للالحاق لأنه موضع الاشتباه والشأن يلحق الزوج لقوة الفرائض ولا يصح اتفاق  
 الزوجين على الوطء بل لا بد من بينة به لأن الولد حاق بالنسب وتصديقهما ليس بمجة عليه  
 فان قامت به بينة عرض على القاتل وهذا ما ذكره الله تعالى في الروضة هنا وهو والمعتدوان لم  
 يذكر في اللعان واعتمد الباقي الا كلفه بذلك الاتفاق نعم يلحق بالبينه تصديق الولد المكلف  
 لما تقر وان له حقا (فأولدت لسا بين ستة أشهر وأربع سنين من وطنهما وادعياءه) أولد بديع  
 (عرض عليه) أي القاتل لا مكانه منهما (فان تخال بين وطنهما حبيصة) (الولد الثاني) وان  
 ادعاء الأول لظهور انقطاع تعلقه به (الا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) أي والشأن  
 بشبهة أو نكاح فاسد فلا ينقطع تعلق الأول لان المكان الوطء مع الفرائض قائم مقام نفس الوطء  
 والامكان حاصل بعد الحبيصة واحتراز بالصحيح عمالو كان الأول زوجا في نكاح فاسد فانه  
 ينقطع تعلقه ويكون الثاني على الاظهر لان المرافة في النكاح الفاسد لا تصح بفرأنا ما لم توجد  
 حقيقة الوطء (وسواء فهم) أي المتنازعين (اتفقا اسلاما أو حرة أم لا) كما مر في القبط لان  
 النسب لا يختلف مع صحة استحقاق العبد هذا ان الحق بنفسه والا كان تداعيا أخوة مجهول  
 فقدم الحر اسما ان شرط الحق بغيره ان يكون وارثا حرا أو يحكم بغيره وان ألحقه بالعبد  
 لاحتمال انه ولد من حرة ولو ألحقه قاتل بشبهة ظاهر وقاتل بشبهة حتى قدم لان معه زيادة  
 علم بحقه وبصيرته وفيما اذا ادعاه مسلم وذمي يقدم ذوا البينة نسباً ودينافان لم تكن وألحقه  
 القاتل بالذمي تبعه في نسبة فقط ولا حضانة له

❖ كتاب العتق ❖

أي الاعتاق المحصل له وهو إزالة الرق عن الأدي إلى مالك بل تفر إلى الله تعالى وهو من  
 المسلم قربة بالإجماع والاصل فيه قوله تعالى فكل قربة وقوله وأذنعول للذي أنتم الله عليه أي  
 بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق وخبر المحصين انه صلى الله عليه وسلم قال أعتق رجل أعتق  
 امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضواته من النار حتى الفرج بالفرج وله ثلاثة أركان  
 معتق وعتيق وصيغة وبدأ بالاول لانه الأصل فقال (انما يصح من) حركته مختار (مطلق  
 التصرف) ولو كافر حريسا كسائر التصرف المألى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره  
 ومحجور ولو بفسل نعم لو أوصى به السفينة أو أعتق عن غيره باذنه أو أعتق المشتري المبيع

وليس مراد المألى من ان تعلقه انما يكون قربة إذ لم يتعلق ببحث أو منع الخ (قوله حتى الفرج بالفرج) نص على ذلك لان  
 ذنبه أقيع وأخفش (قوله ومبعض) لا يقال المبيع مطلق التصرف فيما ملكه ببعضه الحر فخرج بقوله مطلق التصرف  
 لا نقول المراد بذلك هو الذي لا يتنعم تصرفه بحال والمبعض يعتق عليه التصرف في غيره فانه ان كان بينهما مائة وفي كثير  
 من الأمور عند عدم المألى على انه خارج بقوله حركته (قوله ومكره) أي بغير حق ما إذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع  
 منه فأكراه على ذلك فانه يعتق لانه كراه بحق زاد شيئا إلى ما يذو يتصور في الولى عن الصبي في كفارة القتل (قوله  
 نعم لو أوصى به السفينة) أي أو المبيع يعتق ما ملكه يعضه الحر أو ذره أو علق عتقه بصفة بعد الموت لا به الموت يزول عنه  
 إلى في صير أهلا للولاية

أحد الجانبين فقط فان كان مراد الشارح كالشهاب ابن حجر ان أصل الحديث لا يرجع به فلا نظر لكونه بالصفة أو بالوجوب فلا نسلم (قوله أو بالامام لقن) الا مزادة لوقوعها معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (قوله على ما يأتي) والاعتماد منه عدم الصفة (قوله وبما تقر علم ان شرط التيق) لصدقه علم من عدم نفوذ العتق من القتل ومن الراهن العسر يتعلق حق الغرماه والمرتهن بالتيق (قوله بخلاف نحو اجارة) أي فلا تنع اعتاقه وان اعتقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكفاية حيث لا يصح من المؤجر ان المكاتب لا يبتقن الابادة النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيله والعتق يحصل حالاً ولا تأخر آداه ما علق عليه فأنشبهه ما لو باع لعسر ثمن في ذمته (قوله ولو باع فنافسد) أي يبيعاً فاسداً (قوله لا بقدر فيه الجهل) أي بكونه ناقصاً على ملكه أو خرج عنه فهو باع باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك المتنس للاعتاق (قوله لا تكونون السيد) أي فلا يقال السيد لبعده ان جنت فانت ١٩٠ حر عتق العبد يجنون السيد وهذا قد يخالفه ما يأتي من ان العبرة في نفوذ العتق

وقت الصفة دون وقت التعليق الآن يصور ما يأتي بصفة يتحمل وقوعها في زمن الجورفي خلافه وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير الجور فاعتبر وقت التعليق هنا لثلاث لعل الصفة من أصلها أو اعتبر وقت وجود الصفة وهذا الفرق بناء على ما يأتي هنا من ان العبرة في نفوذ العتق بحالة وجود الصفة لكن سيما أنه في آخر كتاب التدبير ان الاصح ان العبرة بوقت التعليق وعليه فلا اشكال فيمكن

قبيل قبضه أو الامام من بيت المال على ما يأتي والولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن مؤسر لم رهون أو وارث مؤسر لقن التركة مع وبما تقر علم ان شرط العتق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كرهن والراهن معسر بخلاف نحو اجارة واسه لا دلوا لو باع قساً فاسداً أو قال لمشتريه فأعتقه عتق عن البائع خلافاً لما وردى اذ العتق لا بقدر فيه الجهل والعبرة فيه وسائر العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف ومن ثم صرح جواباً لو قال غاصب عبد المالك أعتق عبدي هذا أنا فعتقه جاهلاً بنفذه على المالك (ويصح تعليقه) بصفة محققة وبمحملة بموضع وغيره بكونه السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرية وهو غير قرية ان قصده به حدث أو منع أو تحقيق خبر أو الاقربة ويجري في التعليق هنا ما في الطلاق من كون المعاق بصفه مالياً أولاً ولا بشرط لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل محتمس من شعوراهن معسر ومفلس ومرد ولا يرد على المصنف ان وقت المصنف قد مضى ولا يصح تعليقه لان حصد العتق السابق يخرج به على ان المرجع فيه محتمس مع التعليق كما هو وافهم صفة تعليقه انه لا يثبت بشرط فاسد كشرط خيار أو ناقيت فينا بد من ان اقترن بما فيه عوض أو سدده ورجع بقتله نظير ما في النكاح ويمتنع الرجوع عن التعليق بقول بل يصح بيع ولا يعود بعوده ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت بعوت العلق فليس للوارث تصرف فيه الا ان كان المعلق عليه فعلة وامتنع منه بعد عرضه عليه ولو قال ان حافظت على الصلاة فأنت حر فالذي أفتى به بعضهم انه يعتق ان حافظ عليها أي الجنس وان لم يصل غيرها كما هو

قصو برما هنا على نفس الصفة وبوجه بان التعليق على نفس الصفة يصير الصفة كأنها واقعة في ظاهر وقت التعليق فلا يخالف ما سياتي (قوله وهو) أي التعليق غير قرية مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قرية وبقتضى ذلك قول ج وهو قرية اجساعاً (قوله والاقربة) أي حيث كان من مسلم كاهم (قوله بدليل محتمس) أي التعليق (قوله ومرد) أي لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة (قوله على ان المرجع فيه) أي الوقف (قوله وانهم محتمس تعليقه) أي (قوله ويمتنع الرجوع) أي لا يعتسبه (قوله بل يصح بيع) أي بل يصح الرجوع بغير بيع ففي انتفاء الصفة (قوله ولا يعود) أي لتعليق وقوله بعوده أي الرقيق الى مالك البائع (قوله ولا يبطل تعليقه بصفة) هذا معصوم كما هو صريح اللفظ بما اذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو ألقاه كان دخالت الدار فانت حر فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وان كان يتوهم خلافه من هذه العبارة وانما يبطل في الاول لانه لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية وهي لا تبطل بالموت اه سم على ج وسيأتي ما يصح بذلك وهو انه اذا علق بصفة وأطلق وجودها في حياة السيد وقول سم وهي لا تبطل بالموت ما لو وكله في اعتاق جزء منهم فاعتقه فهل يسرى أولاً فيه نظر والا قرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكاف عن الالة (قوله الا ان كان المعلق عليه فعلة) أي العبد (قوله أي الجنس) أي فلا يتركها الا لمضروره كنوم أو جنون

قوله وقول ابن قاسم المحكم هذا النسخ التي بأيدنا وهو غير ظاهر مع ان قوله لو وكله الخ سيأتي بعينه في الصحيفة الا تمة تأمل

الاولية اذ لا يزم من عدم الترجيع بالاعم عدم الترجيع بالانحص الذي فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله به على الاخر فتأمل  
 (قوله أو غصبا) انظر صورته بالنسبة لبينة الادخل وكذا يقال في قوله الاتي فان ثالث بينة منه والثانية اشترها منه الا ان  
 يقال فيما ياتي ان الراد بالثانية بينة الادخل فتكون الاولى بينة الخارج ووراء ذلك عليه ما عقبه به (قوله وان ترجع بدينه) أي بيده  
 والظاهر ان المراد انه لا يترك فعلها اذ احق لو اخرج صلا عن وقتها بلا عذر فانت المحاطة ثم رآه في حج (قوله وبقدرك ذلك)  
 أي قوله ان حافظ (قوله سرية) أي من انه يصح التعليق بأي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها (قوله في عتق نصيبه) في نصيبه  
 في عتق عبده فاعتق الخ وهو الصيغة الموافقة لما ياتي عن شرح الروض ١٩١ واصله انه ولو كله في اعتاق كل العبد  
 أو بعضه فخالف المولى

وأعتق دون ما وكله في  
 اعتاقه وهو نصف العبد  
 أو ربعه مثل سلام يسرى  
 (قوله فاعتق نصفه) أي  
 نصف النصيب المولى في  
 اعتاقه فلو كان له نصف  
 وكله في اعتاقه فاعتق  
 نصف النصف فاعتق  
 فيه وهو الربع قال ج  
 ولو وكله في اعتاق جميعه  
 فاعتق بعضه عتق فقط  
 وبقي ما وكله في اعتاق  
 يده مثلا فاعتقها فقل  
 بلغوا ويصح ويسرى الى  
 الجميع فيه نظره قد يفهم  
 من قوله في عتق نصيبه  
 الخ الثاني حيث اقتصر  
 في تصوير عدم السرية  
 على الجزء الشائع وهو  
 الاقرب صونا لعبارة  
 المكلف عن اللفاء  
 ما أمكن وقد يقال انما

ظاهره ويقدر ذلك بسنة كاستبراء الفاسق (و) تعميم (اضافته الى جزء) من الرقيق معين كيدك  
 أو شائع كصفتك (فيعتق كله) الذي له من موصرو ومعترو والوجه ضبطه بما صر في الطلاق  
 سرية كاحر نظره في الطلاق وقد لا يعتق كله بان وكل وكيفا في عتق عبده فاعتق نصفه عتق  
 فقط واستشكل الاستنوى له بأنه لو وكل شربك في عتق نصيبه فاعتقه الشربك سرى  
 لنصيبه قال فإذا حكم بالسرية الى ملك الغير هنا في ملكه أو لو رد بان الذي سرى اليه العتق  
 هنا ملك المباشر للاعتاق يمكن فيه أي سبب وأما ثم فلا الذي سرى اليه غير ملك المباشر فليقو  
 تصرفه لضعفه على السرية اذا اصح فيما ان العتق يشع على ما عتقه ثم على الباقي بها وان رج  
 الدميرى مقابله ان يقع على الجميع دفعة واحدة أما اذا كان لغيره فسيأتي ولا بد في الصيغة من  
 لفظ يشعر به أو إشارة أخرى أو كتابة معينة (وصريحه) ولو مع هزل أو لعب (فصر وعتاق)  
 أي ما اشتق منه ما لو وردهما في الكتاب والسنة متكررين اما نفيهما كانت تحرير فكتابة  
 كانت طلاق اما عتق الله أو الله اعتقك فصرح فيها كطلق الله أو ابرك الله ويغارق نحو  
 باعك الله أو افالك الله حيث كانت كناية لضعفه بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف نكاح ولو كان  
 اسمها قبل نداءها عتقت بقوله لها يا حرة لم يقصد نداءها بذلك الاسم بخلاف ما لو كان  
 اسمها به حال نداءها فان قصد نداءها بذلك أو أطلق لم تعتق والاعتق ولو زاجته أمته فقال لها  
 يا حرة يا حرة وهو جاهل بها لم تعتق ولا يشكك عليه ما صر في تطهير من الطلاق لوجود  
 الامراض القوي هنا وهو غلبة استعمال حرة في مثل ذلك المعنى للعقيقة عن الزنا لا ترى انه  
 لو قيل له امتك زانية فقال بل حرة وأراد عتقه قبل بل وان أطلق فيما يظهر للقرينة القوية  
 هنا ولو قال لكس خرفا منه على قته هذا حر عتق ظاهر الا باطنا واعتد الاستنوى خلافه كما  
 اقتضا كلامهم في أنت طالق بل يحمله امن وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فهما و صوب  
 الدميرى الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له أطلقت فزوجك فقال نعم قاصد الكذب وان  
 رد بان الاستنفهام منزل فيه الجواب على السؤال كاحر جوابه فلم ينظر فيه بقصده وبغرض  
 المساواة ليس هنا قرينة على القصد بخلاف مستلثنا وقوله اضارب قته عبدا غيرك حر مثلنا

اقتصر على الشائع لان السرية فيه يمكنه لحصولها من عتق نافذ وما اليد فلا يتصور اعتاقها وحدها فيقف القول بالسرية  
 من يوق أيضا لو وكله في اعتاق جزء منهم فاعتقه فهل يسرى أولا فيه نظره والاقرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن  
 الكل صيغته لعبارة المكاف عن اللفاء (قوله سرى نصيبه) أي لنصيب الوكيل نفسه (قوله فإذا حكم بالسرية الى ملك  
 الغير) أي وهو المولى وقوله هنا راجع لقوله ولو كله (قوله اما اذا كان لغيره فسيأتي) أي اما اذا كان باقي العبد لغير المولى  
 فسيأتي في قوله ولو كان عبدا بل نصفه ولا تخلفه ولا خرصه (قوله كناية لضعفه) أي الصيغة وقوله بعدم استقلالها  
 منه يعلم انما يستقل به الفاعل عمالا يحتاج الى قبول اذا أسنده له تعالى كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع اذا أسنده الله  
 كان كناية وكتب أيضا حفظه الله قوله بعدم استقلالها أي فانه لا يدمعها من القبول (قوله فان قصد بذلك) أي أو أطلق  
 لاختلاف مقابله (قوله وعقد الاستنوى خلافه) أي فقال لا يعتق ظاهره أو لا باطنا (قوله بخلاف مستلثنا) حيث قصد بذلك انه  
 لا تسلط المضارب على عبده غيره كما انه لا تسلط له على الجبر وأطلق كاحر وظاهر



في كلامه المشهور الى ان قول المصنف واعتذر بعبية شهوده ليس بقوله وانما هو مجرد الحمد والتعظيم كما هو محرم غيره  
فالاعتذار ليس بقيد فتعبر بعبية وان لم يعتذر قوله أو أنه أو بالعبية غصبه منه الخ هذه كالتى بعدها تقدمت قوله ولو تداعيا

قوله فان زاد علقته بامنى في ملكي أي فان لم يزد ذلك لا تصير مستولدة وظاهره عدم الاستيلاد وان آخر بوطئها وفي  
شرح المنهج مانصه وقال النووي بنفي ان لا تصير أى مستولدة حتى يقر بوطئها لاحتمال انه حر من وطأ أجنبي بشبهة اه  
فليراجع وقد يوجه كلامه بان مجرد الاقرار بوطئها لا يستدعي كون الولد منه لجواز كونه متأخرا عن الحمل به من غيره  
أو متقدما عليه بزمن لا يمكن كونه منه ١٩٤ قوله عند الاعتاق متعلق بعصره ولو وصله به واخر قوله بقي كان أوضح قوله

بان استولدها مالكة أي النصف قوله يبلغ عن العبد أي عن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة قوله بشرط اختياره أي أولها قوله ما لم يعتق عليه وحده أي دون المصير قوله أي وقته وسياق ان ابلا أحد الشريكين فافزع البسار وعليه فلو كان مصرا وقت الاحبال أو العلق ثم أيسر بعد فوسل يؤثر ذلك فيحكم بنفوذ الاعتاق والعلق من وقتها أولا وبفرق بين الاعتاق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذ اردنا ونفوذ الاستيلاد لانه من قبل الانثى فيه نظر وقضية قول الشارح في آخر أمهات الاولاد والعزة في البسار وعدمه وقت الاحبال الخ ان طر والبسار لا اثر له وبما صافي الهم من انه لو أحبلها وهو زاد علقته بامنى في ملكي كان اقرارا بالامانة بالولد ولو كانت لرجل والجل لا نحو وصية لم يعتق أحد هابعتق الآخر لانه لا استتباع مع اختلاف المال كين وإذا كان بينهما عبد أو أمة فاعتق أحدهما كله أو نصيبه كعصبي منك حر أو نصفك حر وهو يملك نصفه عتق نصيبه موسرا كان أم مصرا أو أمان نصيب شريكه فان كان مصرا بقي عند الاعتاق الباقي لشريكه ولا راية لفهوم الحديث الآتي والابان كان موسرا وهو من مملوك فاضلا عن جميع ما ترك للفلان عاقبة قيمته (سرى اليه) أي ان نصيب شريكه مالم يثبت له الابلا بان استولدها مالكة مصرا لغير المصحين من اعتق شريكه في عتق وكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه العبد قيمة عدل وأعطى شريكه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق وقس عاقبة غيره مما هو في رواية للدارقطني ورق منه مارق قال الحافظ ورواية السماعية مدرجة فيه وبقرض ووردها جلت جمعها بين الاحاديث على انه يستدعي لسببه الذي لم يعتق يعني يخدمه بقدر نصيبه لثلاثين انه يحرم عليه استقضاءه ولو باع شخص باشرط الخيار له ثم اعتق باقيه والخيار باق سري وان أعسر بعبية المشتري لكانه بالسراية يقع الفسخ حينئذ فلا شركة فلا يرد (أو الى ما يسره) من قيمته ليقر ب حاله من الحرية ولو كان لثلاثة فاعتق اثنان منهم انصبيهما معا وأحد هما موسر فقط قوم جميع ما لم يعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقته لانه وقت الانثى كجناية على قن سرت لنفسه يعتبر قيمته وقتها لا وقت موته (وتقع السراية بنفس الاعتاق) لظاهر الخبر المذكور نعم يستثنى ما لو كانت الشريكة ثم اعتق أحد هما نصيبه فانه يحكم بالسراية بعد العجز عن ادائه نصيب الشريك فان في التجهيل اضارا بالسيد لفوات الولاء وبما كان لاقطاع الكسب عنه (وفي قول) لا يقع الاعتاق الا (بإدائه القيمة) أو الاعتراض عنها لغيره ان كان موسرا فيقوم عليه قيمة عدل واجابوا بأنه انما يدل على ان العتق بالتقويم لا بالدفع وحينئذ فسدل للردول لانه انما يقوم لانه صار متلفا وانما يتلف بالسراية (وفي قول) يوقف الامر رعاية الجائين فعليه (ان دفعها) أي القيمة (بان أنها) أي السراية حصلت (بالاعتاق) والابان انه لم يعتق (وامتدادا) أحد الشريكين الموسر يسرى الى حصصة شريكه كالعتق بل أولى لانه فعل وهو أقوى ولهذا نفذ من مريض من رأس المال بخلاف اعتاقه فانه من الثلث امان المصرا فلا يسرى كالعتق الامن والدا الشريك لانه ينفذ منه ابلا دكها (وعليه) أي الموسر

مصرف فيعت في الدين ملكها نفذ الابلا داهنا كذلك اذا ملكها (قوله عن ادائه نصيب الشريك) (قيمة) أي لامن عتق أحدهما (قوله لاقطاع الكسب عنه) لعل المراد بانقطاعه عدم حصول ما كسبه قبل العتق له لا نالوقنا بالسراية بطلت الكتابة ويطلانها يتبين ان ما كسبه للسيد (قوله الى حصصة شريكه) أي حيث كان موسرا بالكل والا فقيما أسره فقط كما يأتي (قوله فلا يسرى كالعتق) أي ويكون الولد حرا فم لم شريكه قيمة نصفه عاب اه سم على منحه وسياق في كلام اشار في أمهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان الممتد منه انه ببعض (قوله الامن والدا الشريك) كان كانت بينهما وبين ولده

حيوانا الخ) عبارة الخفة ولو ثديا عبادا أو أرضا أو دارا لحد همتاع عليها أو فيها أو الحبل أو الزرع بائنا قها أو بينة قدمت

(قوله والام يلزمه) ولو تذا من اعظم الواطي تقدم الازتال والشريك تأخره صدق الواطي فيما يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الازتال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تصدى على ملك غيره الصمان حتى يوحده مسقط ولم ينصفه وهذا أقرب وكتب ايضا لطف الله به قوله والأي بأن ١٩٥ تقدم وأقارن (قوله مطلقا) أي تقدم

الازتال أولا (قوله ويجب

مع ذلك في بكر حصته من

ارث البكارة) ينبغي ان

محل هذا ان تأخر الازتال

عن زالتها والا فلا يجب

لها ارث ولعله لم ينبه

عليه لبعد العلق من

الازتال قبل زوال البكارة

(قوله لم يسقطها) أي

لانه معسر ولا تشكل

هذه بما مر من ان الدين

لا يمنع السراية لان ذلك

مفروض فيمن له مال يدفع

منه حصه شريكه بخلاف

هذا (قوله لم يسر بناء على

الاصح الخ) يتأمل هذا

فالاصح فيما يأتي آخر

كتاب التدبير ان العبرة

وقت التعليق حتى لو علق

مستقلا ووجدت الصفة

بعد الحجر عتق نظر الحالة

التعليق وقد يقال ما هنا

مبنى على مقابل الاظهر

فيما يأتي (قوله واستحق

قيمة نصيبه) أي وعنى

بذلك نصيب المنكر لان

البين المردودة كالاقرار

لكن سيأتي عن شرح

المنهج ما يخالفه (قوله

قيمة) ما ليس به من (نصيب شريكه) لانه أتلفه بازالة ملكه عنه (وحصته من مهر مثل) لاستمناحه بملك غيره حيث تأخر الازتال عن مغيب الحشفة كما هو الغالب والام يلزمه حصه مهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو متف لما يأتي ان السراية تقع بنفس العلق واعتماد جمع وجوبها مطلقا مبني على مرجوح كما يعلم من التعليق الا في وقوع العلق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مر في الاب بانه انما يقدر الملك فيه لمهرته ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارث البكارة (وتجري الاقوال) السراية (في وقت حصول السراية) اذا العلق هنا كالعلق ثم (على الاول) وهو الحصول بنفس العلق (والثالث) وهو التبني (لا تنب قيمة حصته من الولد) لان تعاقدها على الاول يحصل العلق في ملكه ولتتزل استحقاق السراية منزلة حصول المال على الثالث وعلى الثاني تنجب (ولا يسرى تدبير) لباقي القرن من مالك كل أو بعض لانه ليس اتلا فالجواز بيع المديري فعتق بموت السيد ماداره فقط لا عسارا لميت وحصوله في الحل ليس سراية بل تبعا كعضومتها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (في الاظهر) لانه مالك لما في يده نافذ التصرف فيه ولذا انفذ اعتاقه والثاني يمنع لانه معسر يحمل له أخذ الزكاة قال الباقي ولا حاجة لمستغرق في جريان الخلاف ولو كان بالدين الحلال رهن لزم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسقط طعنا ولو علق وهو مستقل ثم وجدت الصفة وهو محجور وعليه لم يسر بناء على الاصح ان العبرة في نفوذ العتق بجماله وجود الصفة (ولو قال لشريكه المومر أعنت نصيبك فعليك قيمة نصيبه) فأنكر (ولا بينة) (صدق المنكر بيمينه) اذا الاصل عدم العتق (ولا يعتق نصيبه) ان حلف والا حلف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والا فليس لانع على آخر انك أعنت حتى يحلف نعم ان كان مع الشريك شاهدا آخر قبل حسبة أي ان كان قبل دعواه القيمة كما يحتمل ان ركضت لثمنه حينئذ (ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) مؤاخذه له باقراره وأفهم انه لا يعتق على القولين الاخرين باقراره وهو كذلك نعم لو نكل المدعى عليه وحلف المدعى البين المردودة عتق جزما لكن باقرار المدعى عليه لان البين المردودة كالاقرار (ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان أسر المدعى لانه لم ينش عتقا فهو كالوقال شريك لا خراش تربت نصبي فاعتقته فأنكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال لشريكه) المومر أو المعسر (ان أعنت نصيبك فنصبي حر) فقط أوزاد (بعد نصيبك فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو مومر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه فبئنه) أي قيمة نصيب المعلق ولا يعتق بالتمليق لانه اجتمع على النصف تعليق وسراية والسراية أقوى لانها نهيية تابعة لعتق

لثمنه حينئذ) أي اما ان كان بعد دعواه القيمة فلا لثمنه فهو تعليق المهر (قوله وان قلنا يسرى) مقدم (قوله عتق جزما) أي نصيبه فقط على ما يقتضيه قوله السابق ولا يعتق نصيب المنكر الخ لكن قوله هنا لكن باقرار المدعى عليه الخ قد يخالفه وهو الموافق لقولهم البين المردودة كالاقرار اذا مقتضاه ان يعتق جميعه لكنه غير مراد كما يصرح به قول المصنف ولا يسرى الى نصيب المنكر وعبارة شرح المنهج فان نكل عن البين خلف المدعى استحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر أيضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق اه

على الهيئة الشاهدة الخ (قوله فان المختص بمشاع) عبارة الفضة فان المختص المتابع بيت (قوله انوطيفة الشاهد الخ) لا يخفى ان الكلام هنا في سماع الدعوى وعدمه لا في سماع الشهادة وعدمه ولا تلازم بينهما في العصة وعدمهما (قوله والقديم نعم) الحاصل ان في المسئلة طريقين أحدهما القطع بعدم التراجع وهو المشار اليها في المتن والثانية قولان جديد يوافق طريقه القطع والثاني القديم الذي ذكره الشارح (قوله نعم لو كان معهم ايدقما) أي كاصر (قوله كالوادي شرعاً ييدق غيره الخ) هذه مقارن ماخر من حيث ان كلاماً ١٩٦ المتداعين موافق على ان العيب ملك المدعي وانما خلاصها في سبب المال لكن

نصيبه لا مدفع لها والتعلق قابل للدفع بالبيع ونحوه فان قلنا بالتبين فالحكم كذلك اذا أدبت القيمة خلافاً لموجبه كلامه وان قلنا بالادلة فمعنى يقتضي نصيب المقتضيهان في الرضا ربح المقتضى السراية عند الاداء يقتضي عن المختص لان المعلق واحترز المصنف بقوله وهو موسر محال كان معسر افعتق على كل واحد منهما نصيبه فخصر في الاول ومقتضى التعلق في الثاني (فلو قال) لشريكه ان اعتقت نصيبك (فخصي قوله) أو معه أو حال عتقه (فاعتق الشريك) المحاط بنصيبه (فان كان المعلق معسراً عتق نصيب كل عنه والوالاهما وكذا ان كان موسراً أو بطلنا الدور) القضي الا في ميانه لان اعتبار المية والحالية بينهما والقبيلة ملغاة لاستحالة الدور المستلزم هنا سداب عتق الشريك فيصير التعلق معها كهموم المية والحالية (والا) بان لم تبطل الدور في صورة القبيلة (فلا يفتق شيء) على واحد منهما لانه لو نفذ اعتاق المقول له في نصيبه لعتق نصيب القائل قبله ولو عتق لسرى ولو سري لبطل عتقه فيلزم من نفوذه عدم نفوذه وهذا يوجب الحجر على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيبه نفسه ثم ضعه الاحصاء لما فيه من الحجر على الغير في ملكه هذا كله ان لم يفتق المعلق عتق نصيبه والا عتق عليه قطعاً وسري بشرطه (ولو كان) أي يوجد (عبد لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فاعتق الاخران) بكسر الخاء كاختطه أي وافق ما في الحر والالتفيسد ان لو عتق اثنان منهم أي اثنين كانا فالحكم كذلك قاله في الرضا (نصيبهما) بالثنية (معاً) بأن لم يفرغ أحدهما منه قبل فراغ الآخر أو كلاهما فاعتقه بلفظ واحد (فالقيمة) النصف الذي سري اليه العتق (عليهما نصفان على المذهب) لان ضمان التلف يستوي فيه القليل والكثير كالومات من جاراتهما المختلفة والطريق الثاني حكاية قوانين أحدهما هذا والثاني يجب على قدر المالكين كظهيره من الشفعة وقرق الاول بان الاخذ بالشفعة من فوائد المالك ومراقبه كالقوة وهذا سيده سبيل ضمان التلف ومحل اختلاف ما اذا كانا موسرين فان كان أحدهما موسراً فقط قوم عليه نصيب الثالث قطعاً (وشروط السراية) أخران أحدهما اليسار كاعلم بمحار نانها (اعتاقه) أي غلبه بدليل التفرقة الا في (باختياره) ولو بتسبيه فيه كان اتب بعض قريبه أو قبل الوصية له به وخرج بذلك ما لو عتق عليه بغير اختياره لا يقال خرج به عتق المكره لان ذلك شرط لاصل العتق وما هنا شرط السراية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة منها الارث (فدأورث بعض ولده) مثلاً (لم يسر) ما عتق منه الى باقيه لانه لا سبيل الى السراية من غير عوض لما فيه من الاحفاف بالشريك ولا بعوض لان التفرغ سبيله سبيل غرامة التلف ولم يوجد منه صنع وقصد اتلاف ومنها رد البليغ فلو باع شفعة ما عتق على وارثه كان باع بعض ابن أخيه بثوب ومات

لم يظهر سري وجهه العمل بالتأخره هنا فليتنا مل (قوله وقديان) أي العيين بمعنى المبيع (قوله نعم لو كانت العيين بيد الزوج أو البائع) لعل صورتهما ان العيين بيد الزوج فادعت الزوج انه اصدقها اياها وأقام بينة مؤرخة وأقام آخر يفتق كذلك انه يباع عنه فالحال ان تقدم تاريخ بينته ولا اجرة له لان كل من البائع والزوج لا يلزمه أجره في استعماله قبل القبض (قوله ولأبد) لاحدهما أي يدان ترجحان انفرادي فدخل في ذلك ما اذا كانت اليد لهما أو لاحدهما أو لثالث (قوله وكذا المتعرضة

(قوله تميز في الاول) أي في المقتضى الاول وهو من تميز العتق (قوله أو وكل وكيلا) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه من عبده فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسري الاعتاق الى باقيه أنه تم

لمخالف الوكيل موكله فيما أدله في اعتاقه كان القياس الفاء اعتاقه لكن نقضناه فيما بشر اعتاقه ووارثه لتشوف الشارع للمتن ولم يسر لباقيته لضعف تصرفه بالخالفه لو كوله وهما ما أتى بعرضه به تزل فعله متزلة فعل موكله وهو لو بشر الاعتاق بنفسه سري الى باقيه فكذلك لو كوله به على ذلك في شرح الرضا (قوله باختياره) وليس من ذلك ما لو استدخل ما به المحترم بعد خوجه وحلت منه فلا سراية

للسبب) أي والصورة ان المدي تعرض له في دعواه كما يعلم مما يأتي آخر الفصل (قوله لكم لا تنفيه) قال الجلال عقب هذا ما نصه وفي الشرح حكاه طريقتين طارداً للقول في المسئلة السابقة وقاطعاً بالنسبة وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى اهـ (قوله في المتن واهلها لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدم) محمله كما يعلم مما يأتي ما اذا لم يذكركل من البيتين

(قوله ويسرى على ما يأتي) أي على ما يأتي من الخلاف والمقدم منه عدم ١٩٧ السراية (قوله فلا سراية في الباقي)

معتمد (قوله لكن قال الزركشي التحقيق الخ) هو عند التأمل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قرره فيه من انه اذا خرج بعض حصه شريكه من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه (قوله فان شفى مري) أي ان كان موريا (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته دم السراية في الخبره ويوجه بأنه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقد المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره بخصوص العتق كالنزع وعليه فوجب عليه خصلة غير العتق لان بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع (قوله ولا يقتصر على الثلث) أي لان ما وجبت عليه كامله (قوله مطلقاً) أي خلف تركه أم لا (قوله لا انتقال المذكور) أي في قوله لا انتقال تركه (قوله وقد يسرى) أي على الميت (قوله ثم مات) أي من ولادته

ووارثه أخوه ثم اطلع مشترى الشقص على عيب فيه ورده فلا يسرى كالارث فان وجسه الوارث بالشوب عيباً ورد واسترد الشقص عتق عليه ويسرى على الاصح لا اختياره فيه وقد تقع السراية من غير اختيار كان وهب لقن بعض قريب سيده فقبيله فيعتق ويسرى على ما يأتي وعلى سيدة قيمة ما قبسه وأجيب عنه بأن فعل عبده كعهده كما مر في الدعوى عليه (والمرض) مرض الموت في عتق التبرع (معسر الا في ثلث ماله) ولو اعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية وكذا اذا خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشي التحقيق انه كالصحيح فان شفى مري وان مات نظر لثلثه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والباقي زائد والفرق بينه وبين الفلوس فعلق حق الفرمه اما غير التبرع كالواعتق بعض رقيقه عن كفارة مرتبة بنية الكفارة فيسرى ولا يقتصر على الثلث (والميت معسر) مطلقاً فلا سراية عليه لا انتقال تركته لو تركته بونه (فلو أوصى بعتق نصيبه) بعد موته (لم يسرى) وان خرج كله من الثلث لا انتقال المذكور ومن ثم لو أوصى بعتق بعض عبده لم يسر أيضاً لباقيته نعم لو أوصى بالتكميل سرى لانه حينئذ استبق لنفسه قدر قيمته من الثلث وقد يسرى كالوكانا بينهما ثم ولدت من احدهما واختارت المضي على الكتابة ثم مات وهي مكانية فيعتق نصيب الميت ويسرى وبأخذ الشريك من تركه الميت القيمة ولو أوصى بصرف ثلثه في العتق فاشترى الوصي منه شقوا وعتقه مري بقدر ما بقي من الثلث لان الوصية تناولت السراية

فصل في العتق بالبعضية اهـ (الملك) ولو قورا (اهل تبرع أصله) من النسب وان علا المذكور والاثان (أو فرعه) وان سفل كذلك (عتق) عليه بالاجماع الاداود الظاهري ولا حمله في خبره من لم يحرز ولادته الآن يعبده ماله كافيه شتره فيعتقه لان الصغير راجع للشراء المفهوم من يشترى له راية فيعتق عليه والولد كالو الذي يباع بالبعضية ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة بضعة مني اما بقية الاقارب فلا يستقون وخبر من ملك ذارحم محرم فقد عتق عليه ضعيف ونخرج باهل تبرع والمراد به الحر كله المكاتب والمبعض اذا عتق عليهما لا متعاقبه الولاء وهما غير اهل له ولا يصح احترازه بذلك عن الصبي والمجنون لما يأتي انهما اذا ملكا عتق عليهما وكذا من عليه دين مستغرق كاعلم مما مر وبما تقررنا دفع قول الشارح لم يقصده مفهوم ولا نافي ما قررناه في البعض ما يأتي من نفوذ ابلاده فيما ملكه يعبده الحر لانه حينئذ اهل للولاء لا لانتطاع الرق بونه وما لو ملك ابن أخيه مات وعليه دين مستغرق ورثه أخوه فقط وقتنا بالاصح ان الدين لا يمنع الارث فذلك ملك ابنه ولم يعتق عليه لانه ليس اهل للتبرع فيه انعلق حق الغير به وقد ملكه اهل التبرع ولا يفتق في مورد كرها بعض الشراح ولا تعاون نظر (ولا يصح ان يشتري الولي له قبل ويجنون وسغيه) (قريبه)

فصل في العتق بالبعضية اهـ (قوله والولد كالو الذي يباع بالبعضية) فخرجهم لولمات زوجته الحامل منه الظاهر ان الحمل يفتق فلو اطلع على عيب امتنع الرذ فيما يظهر ووجب له الارش (قوله بضعة) بهع الباء (قوله لا انتطاع الرق بونه) أي زوال آثاره بالموت وعلى هذا القول تصور ان خصوصاً طه ابد موتها وانفصل منه على وجه شتره فأدخله شخص فرج الميتة فخلعت منه وأنت ولد فقول هو حرم بما لا معلقة المذكورة أم لا فيه نظروا الاقرب الاول (قوله نفذ ملك ابنه) أي ملكه لابنه ولم يلج

الانتقال لمن شهد من معين متحد خبريدوا ما قول الشهاب بن محرسوا اذ كرتا واحداهما الانتقال لمن شهد له من معين  
 أم لا وان اتحد ذلك المعين فقد ناقضه بذلك عقيب ماسيا في في الشارح من قوله وبه يعلم انه لو ادعى الخ (قوله وأما لو كانت الخ)  
 لوجه التعبير بامانها وعبارة النسخة وسواء أي فيما ذكر المصنف أشهدت كل بوقف أم ملك كما أتت به ابن الصلاح واقتضاء  
 قول الروضة بيننا الملك والوقف تعارضان ١٩٨ كينتي الملك قال البلقيني وعلى ذلك جرى العمل ما لم يظهر ان اليداعية

باعتبار ترتبها على بيع  
 صدر من أهل الوقف الخ  
 (قوله كالأرض وأصلها)  
 أي كالتأجير (قوله لان هذا  
 خلاف الأصل والتأجير)  
 (قوله في مال المحبور عليه)  
 قد يقال ان المعتد في مسخلة  
 العبد كأي عدم السراية  
 لكونه دخل في ملك السيد  
 فها وعليه فما المانع من  
 انه يقال بوجوب القبول  
 على الولي وعدم السراية  
 على العبيد لانهم ملك  
 باختياره الآن يقال  
 فعل الولي لما كان بطريق  
 النيابة عن العبيد لولايته  
 عليه نزل قوله منزلة فعل  
 المهي فكانه ملك باختياره  
 ولا كذلك العبد (قوله لما  
 مر) أي من العمل بالأصل  
 وهو عدم اليسار هنا وعدم  
 الجبرم (قوله وفقته في  
 بيت المال) أي تبرأ (قوله  
 كما قاله في موضع) معتد  
 (قوله زال بتبرير رضاه)  
 أي وان وجد السبب  
 باختياره كالمملك جهة  
 أو وصية (قوله بلا محاباة)  
 قال في المصباح حبوب  
 الرجل حباء بالكسر والمند

الذي يعتق عليه لانه لا غبطة له فيه (ولو وهب) قريب له (أو أوصى له) به (فان كان)  
 الموهوب أو الموصى به (كاسبا) أي له كسب يكفيه (فعل الولي قبوله ويعتق) على المولى عليه  
 لا تنفاه لتضرره ولا نظرا لاحتمال عجزه فتجب مؤنته لانه خلاف الأصل مع ان المنفعة محققة  
 والضرر مشكوك فيه (ويبقى) عليه (من كسبه) لاستغنائه به عن القريب هذا ان وهب  
 له جبهه ولو وهب له بعضه والموهوب له هو سر لم يجز لقول قبوله وان كان كاسبا لانه لو قبله  
 للملكه وعق عليه وسرى فتجب قيمة حصصة الشريك في مال المحبور عليه وبقرق بينهما بين  
 قبول العبد بعض قريب سيده وان سرى على ما يأتي بان العبد لا يلزم رعاية معلمة سيده  
 من كل وجهه فصح قبوله اذ لم يلزم السيد المؤنة وان سرى لتشوف الشرع للعق والولي  
 يلزمه رعاية معلمة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التبرع في سراية يلزمه قيمته (والا)  
 بان لم يكن كاسبا (فان كان المهي) ونحوه (معتبر واجب) على الولي (القبول) لا تنفاه وجوب  
 الثقة على المولى عليه ولا نظرا لاحتمال يساره لخاص (ونفقته في بيت المال) ان كان مسلما  
 وليس له من يقوم بها أما الذي فيبقى عليه منه قرضا كما قاله في موضع وذكر ان آخره  
 تبرع (أو مرسا) قبوله ولم يصح لتضرره بانفاقه عليه واعلم ان فرض المصنف الكلام  
 في الكاسب مثال مع انه لا يتأتى الا في الفرض اذ الأصل تلزم نفقته وان كان كسوبا والمراد  
 انه متى لم يلزم المولى عليه النفقة لاعساره أو لكسب الفرض أو لكونه الأصل له منفق آخر  
 لم يلزم الولي القبول والأفلا (ولو ملك في مرض موته قريبه) الذي يعتق عليه (بلاعوض)  
 كارت (عق) عليه (من ثلثه) فلم يكن له غيره لم يستحق سوى ثلثه (وقيل) يعتق (من رأس  
 المال) وهو المعتد والاصح في الروضة كالشرحين وجرى عليه البلقيني وغيره فاعتق جميعه  
 وان لم يملك غيره لانه لم يبدل مالا والمثل زال بغير رضاه (أو) ملكه (بعض بلا محاباة) بان  
 كان بغير مثله (فن ثلثه) يعتق ما وفيه لانه فوت غنمه على الورثة من غير مقابل (ولا يرث)  
 هنا اذ لو ورث لكان عتقه تبرعا على الوارث فيقبل لتعذر اجازته لتبرعها على ارثه المتوقف  
 على عتقه المتوقف علم فاستوفى كل من اجازته وارثه على الاثر فامتنع ارثه بخلاف من  
 يعتق من رأس المال لهدم التوقف وامتنع رفق التعليل هو الصبح لا ما قاله الشارح من ان  
 عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه) أي المريض (دين) مستغرق  
 له عند موته (فقبل لا يصح الشراء) لثلاثه ملكه من غير عق (والاصح عتقه) اذ لا خلاف فيه  
 (ولا يعتق بل يباع للدين) اذ موجب الشراء الملك والدين لا يمنع منه فاعتق حصة الشراء وعتقه  
 معتبر من الثلث والدين يمنع منه كإمتنع الدين العتق بالأعناق ويخالف شراء الكافر لاسم لان  
 الكافر يمنع الملك للعبد المسلم (أو) ملكه (بمحابة) من بانه له كان اشتراعه بجمعه من وهو مساوي  
 مائة (فقدرها) وهو خمسة من هذا المثال (كسبة) فيحسب نصفه من رأس المال على الاصح

أعطيته الشيء من غير عوض قال وما به محاباة سماحه ما خوذ من حبه ان اذ أعطته اه (قوله بخلاف) المار  
 من يعتق من رأس المال) يؤخذ منه ان التبرع على الوارث انما يتوقف على الاجازة حيث كان من الثلث ٣ (قوله أي)  
 فيعتبر فيه بعد وصفه بالعتق) تسع فان العن هو الذي لم يتعاق به سبب العتق  
 قول الخشب قوله فيخبر فيه الخ كذا بالأصل وليس في نسخ الشرح بأيدينا فليجرو

قال في القصة نعم يؤخذ بما يأتي في مسئلة تعويض الزوجة انه لا بد أن يشب الخسارح هنا انها كانت بعد زوال شر أهله منه والاقبست سدم من هي بيده اه وكان الشارح لا يشترط هذا الاخذ من هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة الا نية الا انه اشترط ذلك في مواضع تأتي فليراجع معتمد (قوله فيقيد به اطلاق الروضة) أي حكمه اقيدها به كلام المتأخر (قوله وقد تسمع الشهادة وان لم تعرض لذلك حالا كما يأتي في الخ) هذه أمثلة لما زاده على المتن فيما سبق قوله أو تبين سببه (قوله فادع زوجه)

(قوله أصل أو فرغ سببه) أي الذي تلزمه نفقته أحدًا من قول الشارح أما إذا ١٩٩ كان السيد الخ (قوله وسري) ضعيف

فوفصل في الاعتناق في

مرض الموت

(قوله وبيان القرعة) أي

وما ينبع ذلك كعدم رجوع

الوارث بما أفتقه (قوله

وهو المتمد) وقال ج عوت

كله حرا على الأصح ثم قال

ومن فواتده حرا انصار

ولا عولده من موالى أمه

الى معتقه (قوله أما إذا

كان نذر اعتاقه) محترز

قوله تبرأ (قوله ولم تجز

الورثة) أي فيما زاد على

الثالث (قوله عتق أحدهم)

وهل يجوز التفريق هنا

بين الوالدة وولدها إذا

أخرجت القرعة أحدهما

أم لا فله نظروا الا قرب

الاول لان التفريق انما

يجتنب بالبيع وما في معناه

(قوله لم يجز) أي لا نه لم

ينشأ عن فعل اختياري

(قوله فذا طلبهم) أي طلبهم

(قوله فان أسرع) أي

خرجت له القرعة (قوله

لولا تشوف الشارع الى

تكميل العتق المتوقف

على القرعة) قضيته انه اذا

قال أعتقتك أو أعتقت

المات (والباقى من الثالث ولو هب لم يبعد) أي قن غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أي جزء (قريب) أي أصل أو فرع (سببه قبيل) وقلنا يستقل به) أي بالقبول ولا يحتاج الى اذن السيد وهو الأصح (عتق وسري) وعلى سببه قيمة نافعه (لان قوله حينئذ كقبول سببه شرعا وهذا ما جزمه الرافعي هنا لكن بحث في الروضة عدم السرية لانه تدخل في ملكه فورا كالارث وجوابه في المكاتب وهو المتمد أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العسلة جزما وأما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لان الملك له نعم ان عجزه عتق البعض ولم يسر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب وان كان هو المجزى لانه انما قصد التعجير والمالك حصل ضمنا وأما المبعوض فان كان ثم مهايأة ففي نوبة نفسه لا يعتق وفي نوبة سببه كالقن وان لم تكن مهايأة فما يتعلق به قن وما يتعلق بسببه باق فيه مامر

فوفصل في الاعتناق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق إذا (أعتق) تبرأ في مرض موته عبد الا بثلث غيره) عند موته (عتق ثلثه) ورق ثلثه لان المريض انما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم ان مات في حياة السيد مات رقيقا كله كإقاله السيد لا في وأجاب به الشيخ أبو زيد في مجلس المحمودي فرضيه وهو المتمد لان ما يعتق يبنى ان يحصل للورثة مثله (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرأ أيضا (لم يعتق شيء منه) مادام الدين باقيا لان العتق حينئذ كالوصية والدين مقدم عليها ومن ثم لو أبرأ الغرماء عنه أو تبرع به أغنى عتق ثلثه أما إذا كان نذرا اعتاقه حاله محتسبه وتجزه في مرضه فيعتق كله كإقاله عتقه عن كفارة مرتبة وخرج بالمستغرق غيره فالباقي بعده كله جبيع المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو أعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله أعتقتكم (لا عتق غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز الورثة (عتق أحدهم) يعني تجز عتقه (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنة فتمتعن طر قافلا وتفوقا على انه ان طار غراب ففلان حرا ومن وضع صبي يده عليه حر لم يجز ولان رجلا من الانصار أعتق ستة مجلو كين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم صلى الله عليه وسلم فجزاهم ثلاثة ثم أفرغ بينهم فاعتق اثنين وراق أربعة رواه مسلم والمراد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عبيد المجاز لا تختلف قيمتهم غالبيا ولو مات بعضهم ادخل في القرعة فان قرع رق الآخران وتبين موته حرا فينتبعه كسبه ويورث (وكذا لو قال أعتقتك أو أعتقتك) فمقرع بينهم لختص الحرة في واحد وليتميز الحر عن غيره (ولو قال أعتقت ثلث كل عبد منكم) (أفرغ) المامر (وقيل يعتق من كل ثلثه) ولا أفرغ ان تصريحه بالتميعض وهذا هو القياس لولا تشوف الشارع الى تكميل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث كل حر بعد موته عتق ثلثه ولا أفرغ اذا لم يرية في العتق بعد الموت (والقرعة) علمت مما مر في القصة وتحصل في هذا المثال بأحد أمرين

لشك أو لثلاث حر بعد موته عتقوا احدا لا يبينه والقرعة كاسبق ويرد عليه انه اذا قال أعتقت ثلثكم أو لثلاث حر كان عتق له مالمو ال أعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد فكان كإقاله قال أعتقت ثلث فلان ثلث فلان وله لهم لم ينظر والى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة من باب الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فلية أصل (قوله عتق ثلثه) أي ثلث كل حر

أي زوجة يد (قوله والوجه تقدم بينهما مطلقا) ظاهره وان لم تعرض لكونها زوجة عند التعميم وقد قدمنا ما فيه  
 (قوله قال القزى) أو كثر من يشهد الخ) هذان كلام الاخرى أيضا الامن كلام القزى وعبارته واعلم انه استجوز له الشهادة  
 للمورث والمشتري والمتهب ونحوهم اذا كان ممن يجوز له ان يشهد للثقل منه السه بالملك ولا يكفي الاستناد الى مجرد الشراء  
 وغيره مع جهله بالبيع والبائع والواهب ٢٠٠ والموصى والمورث ونحوهم قطعا أو كثر من يشهد بتملكه لا آه وقد

أولهما (ان يؤخذ ثلاث رفاق حساوية) ثم يكتب في ثنتين منها (رق وفي واحدة عتق) اذ الرق  
 نصف الحرية (وتدرج في بنادق كما سبق) ثم (تخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق  
 عتق ورق الاخران) بغير غش (أو الرق وبأخرى باسم آخر) فان خرج العتق  
 عتق ورق الثالث والا فالكس ولو اقتصر على رقتين جاز ان يكون في واحدة رق وفي أخرى  
 عتق كما رجحه البلقيني كالامام وهو الوجه عما ذهب اليه ابن النقيب من وجوب الثلاث  
 وزعم ان كلامهم يدل عليه (و) ثانیهما (يجوز ان يكتب اسمائهم) في الرفاق (ثم تخرج  
 رقتين) والاولى اخرجها (على الحرية) لا الرق لانه اقرب الى فصل الامر (فنخرج اسمه  
 عتق ورقا) أي الباقيان لا تفصال الامر بهذا ايضا قضية عبارة أولية الاول لكن صوب  
 جمع من المتقدمين أولية الثاني لان الاخراج فيه مرة واحدة بخلافه في الاول فانه قد يسكر  
 (وان) لم تكن قيمتهم سواء كان (أو ثلاثة قيمة واحدة وأخرى مائة وأخرى ثمانية أفرع)  
 بينهم (بسمي رق وسهم عتق) بأن يكتب في رقتين رق وفي واحدة عتق وبفضل ماهر (فان  
 خرج العتق لذی المائتين عتق ورقا) أي الباقيان لان به يتم الثلث (أول ذی الثلثة عتق  
 ثلثاه) لانهما الثلث ورق باقيه والاخران (أو) خرجت (للاول عتق ثم يفرع بين الاخرين  
 بسهم رق وسهم عتق) في رقتين (فنخرج العتق على اسمه) قيمته الثلث (وان خرج الثاني  
 عتق نصفه) أول الثالث ثلثه والطريق الاخرى جائزة ههنا فان خرج اسم الاول عتق ثم يفرع  
 أخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه والثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أي العتقون معا (فوق  
 ثلاثة) لا يعلم غيرهم (وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كسنة قيمتهم سواء)  
 ومثلهم ستة قيمة ثلاثة مائة وثلاثة مائة وخمسون (جعلوا اثنين اثنين) فبعض كل  
 خمسين لنفس (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء كسنة قيمة أحدهم  
 مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزأ والاثني جزأ ثانيا والاثني جزأ ثالثا وفي بعضها  
 (كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزأ والاثني جزأ  
 والثلثة جزأ) وأفرع كما سبق وفي عتق الاثنين ان خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة بقوله  
 دون العدد صادق ببعض الاجزاء في مقابلته للثبث قبله في جميع الاجزاء فلا اعتراض على  
 كلامه ولا يحتاجه ما في الروضة كاصله من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء في العدد  
 دون القيمة نظرا الى ان القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها في الكل بخلاف العدد فانه يمكن  
 الاستواء فيه وان كان النظر الى القيمة في ذلك دخل ولهذا قال اشرح لا يتأتى التوزيع بالعدد  
 دون القيمة أي مع قطع النظر عنها أصلا وأجاب الشيخ عن هذا التناقض بين ما في الكتاب  
 والروضة بأن امكان الستة المذكورة صالح لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم  
 تأني توزيعها بالعدد مع القيمة ولعكس نظرا الى عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد وهو راجع لما

علم منه مرجع الإشارة  
 الذي أحمله الشارح (قوله  
 من غير تعرض الملك سابق)  
 ظاهره وان قامت فرائض  
 قطعية على تقدم الملك وكان  
 ترك ذكر الملك السابق  
 لغرض غاوة لكن بحث  
 الاخرى ان ذلك مثل  
 التعرض لملك السابق قال  
 ويشبهه على اطلاعهم عليه  
 (قوله لا تثبت الملك) قال  
 الدميري وان شئت قلت  
 لا تثبته (قوله الذي لم  
 يصدقه) أي لم يصدقه  
 المشتري (قوله وان كان  
 مقتضى الاصل السابق)  
 يعني ما لم يحاقده وهو  
 أنه لا يمكن للذي الملك الا  
 قبيل الشهادة كما يعلم  
 سيد كره عقب هذا (قوله  
 بل لا حاجة اليه) يعني  
 قول المصنف مطلقا لان  
 مقتضى كلام الاحباب  
 خلافا للقاضي صاحب  
 الوجه الاثنى له يرجع  
 (قوله جاز ان يكون في  
 واحدة) أي بان يكون ثم  
 ان خرج العتق ابتداء  
 لواحد عتق ورق الاخران  
 وان خرج الرق لواحد

احتمل لاعتبارها بين الاخرين بواحدة رق وأخرى عتق (قوله أولية الثاني) أي الامر الثاني وكان  
 الاول التعبير فيما قبله بالاول ليطابق قوله أولا أمرين الخ (قوله والطريق الاخرى) أي كتابة الاسماء (قوله في كل الاجزاء)  
 المراد انه لا يمكن جعل الخمسة أجزاء متساوية في العدد أصلا بخلاف الستة فانه يمكن جعلها متساوية في العدد دون القيمة فهي  
 هكس مثال الخمسة حيث أمكن تجزئة الخمسة بالقيمة دون العدد (قوله ان يخرج) أي العتق لهما

مطلقا سواء أسندت لما قبل العقد أم لم تسند فلا حاجة لتسند المصنف الموهوم فصر الرجوع على المصنف على الأخير  
 لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكره نظر ظاهر بل هو محتاج إليه لاجل الخلاف كما علم (قوله وأقرب ربه) أي أقر  
 (قوله مثلا لما ذكره) أي في قوله بالاستواء في العدد دون القيمة (قوله وبه) ٢٠١

ينضج أي يقوله وأجاب  
 الشيخ الخ (قوله إن الأول)  
 هو قوله هل يمتنع من كل  
 سدسه (قوله والمتقدم  
 الأول) أي لأنه أقرب إلى  
 فصل الأمر لأنه لم يمتنع  
 معه بعد خروج القرعة  
 الثانية إلى أخرى بخلاف  
 الأول (قوله وبإزمه  
 مهرها) أي الواطي من  
 الوارث أو الأجنبي وان  
 كان الأول هو الأقرب  
 (قوله ولا والله) أي  
 البت (قوله ورجع) أي  
 العبد وقوله في جميع  
 الأحكام أي كما تقدم  
 (قوله ولا يرجع الوارث  
 بما اتفق عليهم) ويظهر  
 أنهم يرجعون عليه بما  
 استخدمهم فيه لا بما  
 خدموه وهو ساكت  
 أخذ إمام في غضب  
 المراهج أي فلو اختلفوا  
 صدق الوارث لأن  
 الأصل براءة ذمته وكلام  
 حج هنا كاتري مفروض  
 فيما للوجه ككل من  
 المستخدم والعبد بالمتق  
 وبقي أنه يقع كثيرا أن  
 السيد يمتنع أرفأه ثم  
 يستخدمهم وقباس

تقرر وألا عدم الثاني من كل من الأمرين إنما هو بالنظر لما مر وقد يقال لا منافاة أيضا بينهما  
 من وجه آخر وهو أن عبارة الكتاب كاصلة مصرحة بالتوزيع وأما الروضة وأصلها فعبر  
 بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق ظاهر لصدها في السنة المذكورة ولومع قطع النظر  
 عن القيمة بخلافه فصح جعل الروضة كاصلة لها مثلا لما ذكره كراه به ينضج أن قول الشارح  
 لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة لا يتأتى قول الروضة كاصلة لها وان أمكن التسوية بالعدد  
 دون القيمة كسنة إلى آخره (وان تعذر) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد بان لم يكن لهم ولا تقبيلهم  
 ثالث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء في قول يميزون ثلاثة أجزاء واحدة جزء واحد) جزء (واثنان)  
 جزء لأنه أقرب إلى فعله صلى الله عليه وسلم (فإن خرج العتق لو أحدهم) كاه سواء أكتب الرق  
 والعتق أم لا أسماء (ثم أفرع) بين الثلاثة الباقي بعد تميزتهم أثلاثا (لتقيم الثلث) فن خرج  
 له سهم الحرية عتق ثلثه هذا ما دل عليه كلامهم وهو بردها معهم جمع من الشراخ من بقاء  
 الاثنين على حالهما ثم ترددوا فيما إذا خرجت الاثنين هل يمتنع من كل سدسه أم يفرع بينهما  
 ثانيا فن خرج عتق ثلثه زاد الركنين أن الأول مقتضى كلامهم لأنهم جعلوا الاثنين بمثابة  
 الواحد (أو) خرج العتق (للاثنين) المجمولين جزأ (رق الآخر) ثم أفرع بينهما أي الاثنين  
 (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر) لأن بذلك يثبت الثلث (وفي قول يكتب اسم كل عبد في  
 رقعة) فالرقاع أربع ثم يخرج على العتق واحدة بعد أخرى إلى أن يثبت الثلث (فيعتق من خرج)  
 أولا (و) تعداد القرعة بين الباقيين فن خرج له ثانيا بان أن ثلثه هو الباقي من الثلث فيه متق  
 (ثلث الباقي) وهو القارح ثانيا لا هذا الأقرب إلى الفصل الأمر وفي بعض النسخ الثاني بالثلثة  
 والنون وصوبت قلت أظهرهما الأول والله أعلم (لأمر أن تجزئهم ثلاثة أجزاء أقرب إلى  
 في الخبر (والقولان في استصحاب) لأن المقصود يحصل بكل (وقيل) في (اليجاب) والمقعد الأول  
 وإن انتصر للثاني جمع وادعى أنه نص الأم ومقتضى كلام الأكثرين أما إذا عتق عبيد أمرت بما  
 فلا فرق بل يمتنع الأول فالأول لأن تمام الثلث (وإذا اعتقنا بعضهم) أي الأربعة (قرعة) فظهر  
 مال للميت لم يعلم به حال القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أي بان عتقهم وإنهم أحرار  
 تجري عليهم أحكام الأحرار من حين اعتاقهم (و) يكون لهم كسهم) ونحوه كارت جنابة ومهرامه  
 وتبعية ولدها لها (من يوم) أي وقت (الاعتاق) ويبطل ذكاح أمة زوجها الوارث بالملك  
 وبزمنه مهرها وما ولو زنى أحدهم وجلد خسين كل حده إن كان بكر أو رجمن إن كان نيبا  
 ولو كان الوارث باع أحدهم أو رهنه أو أوجره بطل بيعه ورهنه وأجارته ويلزم المستأجر أجرة  
 المثل فإن كان اعتقه بطل اعتاقه ولا والله ولا أول أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما  
 أدى وصار حافي جميع الأحكام (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) إذا لموجب للرجوع به  
 (وان خرج بما ظهر عبيدا آخر) فيما إذا أعقب من ثلاثة واحدة (أفرع) بين الباقيين فن خرج له

٢٦ ثمانية ما ذكره هنا في وجوب الأجرة لهم حيث استخدمهم وعلمهم إذا خدموه  
 بأنفسهم ويحمل وهو الأقرب أن يفرق بين مالو علوا بعتق أنفسهم فلا أجرة لهم وإن استخدمهم السيد لأن خدمتهم له مع  
 علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما ذكره علوا بالعتق لأخفاء السيد أياهم عنهم فيكون مالهم ما ذكره سواء كانوا بائعين أم لا فان لم يبي  
 المميز اختيارا وبأن ذلك أيضا فيما يقع كثيرا من أن مضافات وله أولاد مثلا لا يتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها  
 والباقيون يعملون في القيام بحالهم من زراعة وغيرها



المشغى وقوله ثم ادعى حربة الامل اى ادعى العبد (قوله فانتصاوا البقيى الخ) انظر ما وجه هذا التلويح وهو بعض النسخ  
 بالواو بدل الفاء (قوله ولو اقر مشتر الخ) هذا هو عين ما قدمه فى قوله ما لو اخذ منه ما قار الخ غير انه زاد هنا عدم سماع  
 المدعى لقيام البينة (قوله حتى ٢٠٢) حتى هنا تعديلية لا غائية بقرينة ما بعده (قوله قبل القاضي)

اى الحسين فهو الذى  
 ابدى هذا الوجه وحل  
 اطلاق الاحكام عليه  
 (قوله وان الاول) انظر  
 هو معطوف على ما اذا  
 واعلم ان الفرائى سبق  
 البقيى الى ما قاله حيث  
 قال يجب أن يترك فى  
 به نتائج حصل قبل  
 البينة وبعد الشراء ثم  
 هو يرجع على البائع اه  
 ثم قاله البقيى انما هو  
 ابضاح لكلام الفرائى  
 واجيب عنه ايضا بان اخذ  
 المشتري للذكور ان  
 لا يقتضى صحة البيع  
 وانما اخذها لانها ليست  
 مدعاة اصاله ولا جزا من  
 الاصل مع احتمال انتقالها  
 اليه اه اى فعدم الحكم  
 به بالمدعى لعدم ادعائه  
 ايها وانتفاء كونها جزا من  
 مدعاه وعدم الحكم بها  
 للبائع لاحتمال الانتقال  
 ففصل فى اختلاف  
 المتداعيين  
 (قوله فى قدر ما كثر من  
 قوله أنه يعتبر) اى من  
 انه الخ (قوله عتق من العبد  
 الثانى شئ) اى منهم (قوله  
 فقير وتقابل) اى غير الكسب فتنم الثلاثة وتزبد مثل ما جبرت به على الكسب فى الطرف  
 الاخر فميرأ أحد الطرفين ثلثا والثلاثة من الطرفين وهو مائتان من كل منهما  
 فالباقي مائة من الثلاثة تقابل بينهما ما بين الاربعة أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الطرفين الاخر وتقسم المائة  
 عليها ينص كل شئ خمسة وعشرون

القرعة عتق (ومن عتق بقرعة حكم بقرعة من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذ) اى حين  
 الاعتاق لانه تبين بالقرعة انه كان حرا قبله (وله كسبه) ونحوه مما مر (من ومثله غير محسوب  
 من الثلث) لحدوده على ملكه (ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث  
 ومحل ذلك ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف فلا ينسب فيه ما فى الروضة كاصلها انه يعتبر اقل  
 قيمته من وقت الموت الى قبض الوارث لانه ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم  
 او وقت القبض اقل فانتقص قبل ذلك لم يدخل فى يدهم فلا يحسب عليهم بمحسوب او وضع  
 من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقى قبل الموت)  
 ظرف لكسبه (لا الحادث بعده) لانه حدث على ملك الورثة حتى لو كان على سيده دين يبيع  
 فى دينه والكسب للوارث لا يقضى شئ منه (فلو عتق ثلاثة لاعتك غيرهم قيمة كل) منهم  
 (مائة فكسب امدهم مائة) قبل موت سيده (اقرع فان خرج العتق للكاسب عتق وله المائة)  
 للمحرمان من عتق يكون له كسبه من وقت عتقه (وان خرج اربعة عتق ثم اقرع) بين الكاسب  
 وغيره لتقيم الثلث (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثا مع المكتسب وكسبه  
 للورثة وذلك مثلية الاول وما عتق من الثانى (وان خرج له) اى المكتسب (عتق ربعه  
 وتبعه ربع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الاخر وذلك مائتان  
 وخمسون ضعف ما عتق لانك اذا اسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه  
 خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبد الثلاثة يصير المجموع ثلثا وخمسة وسبعين ثلثاها  
 مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق ويستخرج ذلك بطريق  
 الجبر والمقابلة بان يقال عتق من العبد الثانى شئ وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثا  
 الاشدين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشئ فثلثا مائتان وشئان وذلك يعدل ثلثا ثلثة  
 الاشدين فقير وتقابل ثلثا مائتان واربعه أشياء تعدل ثلثا مائة يسقط منها المائتان يبقى مائة  
 تعدل اربعة أشياء فالثى خمسة وعشرون فكل الذى عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه  
 ففصل فى الواو لا ينفذ فى الواو والمد من الموالاة أى المعاقبة وهو شرعا عصبية ناشئة  
 عن حربة حدثت بعد زوال ملك متر أخيه عن عصبية النسب تقتضى للعتق وعصبية الارث  
 وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه والاصل فيه قبل الاجماع اخبار تكبر انما الوالاة من  
 اعتق وخبر الوالاة لغة كلمة النسب بضم اللام وفصحها (من عتق عليه رقيقا بعتاق) محض  
 أو معلق ومنه يبيع الف من نفسه لما رنه عقد عتاق (او كتابة وتدير) والعتق فى هذه الاحوال  
 اختيارى وقيل بانه قاهرى ولذا غاير العاطف فقال (واستلاد وفراسة وسراية فولاؤه)  
 للحرين المارين (ثم لمصيته) المتعصبين بأنفسهم يقدم الاقرب فالأقرب كما مر فى الفرائض  
 والترتيب انما هو بالنسبة لقواعد الوالاة المترتبة عليه من ارث وولاية تزويج وغيرها  
 لا بالنسبة لثبوتها فانه يثبت لمصيته معه فى حياته ومن ثم لو نعتذر ارنه به ونهزم ورؤاها

فقير وتقابل) اى غير الكسب فتنم الثلاثة وتزبد مثل ما جبرت به على الكسب فى الطرف  
 الاخر فميرأ أحد الطرفين ثلثا والثلاثة من الطرفين وهو مائتان من كل منهما  
 فالباقي مائة من الثلاثة تقابل بينهما ما بين الاربعة أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الطرفين الاخر وتقسم المائة  
 عليها ينص كل شئ خمسة وعشرون

دار أو أجره أوهما) أي وإن لم يذكر هو ولا المصنف إلا الأول في التصور (قوله سنة كذا) انما قيد بكذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر والمراعاة متصلة بالعقد أو عدة ماضية كالاجتناف (قوله أو بالعقد) افادت الثانية صحة الاجارة في الباقي أي بالقسط من العشرة الثانية كما هو ظاهر (قوله متعدد ثم يقينا) أي يقتضي البيتين لأن العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فان العاقد واحد فإما اتحاد العقد ٢٠٢ وتعدد وجهه فيندفع مانع من شبهة الشهاب

ابن قاسم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الامر مع انه ليس الكلام فيه ولو نظر تأليه لا يحتمل انتفاء العقد بالكلية فتأمل (قوله وان ادعى شيئا على ثالث) انما عدل عن قول المصنف في يد ثالث إلى ما قاله ليشرح ما إذا لم يكن في يد البائع تاسيأتي الإشارة إليه (قوله وهو يملكه أو أسلمه إليه) هذا انما يشترط في صحة الدعوى إذا كان المدعي به يدعي من يدعي عليه البيع أما إذا كان في يده فلا حاجة إلى ذلك كما مر جوابه وان أوهم صنيع الشارح اشتراطه مطلقا فإنه تقدم له في الفصل المثل

لو اعتق مد لم كافر أو مات في حياته وله بنون من دين العتق فانهم يرثونه ثم المقتل اليهم الارث به لا يرثه فان الولاء لا ينتقل كان النسب للإنسان لا ينتقل بعونه وسببه ان نعمة الولاء لا تختص به ولذا قالوا ان الولاء لا يرث واغيا يورث به اما النعمة بنسبه كذب مع ابن أومع غيره كالأخت معها فلا يرث به وخرج بقول المصنف من عتق عليه إلى آخره من أقر بحرية ثم اشتراه فإنه يحكم عليه بهتة وهو قولنا ومومن أعنت عن كراهة غيره بموضع أو غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبل عتقه فولاء ذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم للمارديني انه إذا اعتق عن الغير بغير اذنه يكون الولاء لملكه بخلاف ما إذا كان باذنه أو بغير اذنه لكنه في معرض التكفير فإنه يمتنع عن اعتق عنه والمعتق نائب عنه في الاعتاق وهو غير صحيح لتوقف الكفارة على النية المتوقفة على الاذن (و) علم بما تقرر انه (لا يرث امرأه بولاء) ثبت لغيرها فإذا كان للمعتق ابن وبنت أو أم وأب أو أخ وأخت ورث الذي كردون الاثنى لان الولاء أضف من النسب المقراني وإذا تراضى النسب ورث الذكور دون الاناث ألا ترى ان ابن الاخ والام وبنيهم يرثون دون اخواتهم فإذا لم يرث بنت الابن وبنت العم والعمة فبنت المعتق أولى أن لا يرث لانها بعد منهن (الامن عتيقهاو) كل منتم اليه بنسب أو ولا فهو (أولاده) وان سفلوا (وعتقانه) وعتقه عتقناه وهكذا الظاهر ان الولاء لمن اعتق فجعل الولاء على بريرة لعائشة رضي الله عنها ولان نعمة اعتاقها شلتهم كما شملت المعتق فاستنبعوه في الولاء وهذا أبسط مما في الفرائض فلا تذكر أو يخرج منتم من علقته بعتيقه بعد العتق من حر أصلي فإنه لا ولاء عليه لاحد (فان عتق عليها أبوها ثم اعتق عبد الهات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فأله للبنت) لا لتكون ابنت معتقه بل لانها معتقة معتقه هذا ان لم يكن للاب عصبة فان كان كاخ وابن عم قريب أو بعيد فثبات العتق له ولا شيء لها لان معتق المعتق يتأخر عن عصبوبة النسب وقد غلط في هذه المسئلة أربعة آفة فاض غير المتفقه فانهم جعلوا الميراث للبنت ليكونا أقرب وهي عصبة له ولا لها عليه وسبب غلطهم غفلتهم عن ان المقدم في الولاء المعتق فصنفته فمعتقه فصنفته فمعتق معتقه فصنفته وحكي الامام غلط هؤلاء فيما اذا اشترى أخ وأخت أباهما فعتق عليهما ثم اعتق قدامات ثم مات العتق فقالوا ميراثهما للاشتراكهما في الولاء وهو غلط بل الارث له وحده (والولاء على العصبات) كالنسب لقول عمرو عثمان الولاء للكبير وهو يضم الكفاي واسكان الساجعي إلى الكبرى في الدرجة لا كبرى السن إذا لفرق بين الصغير والكبير ومثل هذا لا يكون الا عن توقيف قدامات معتق عن ابنتين وثبت له ولولاء العتيق فبات أحد هاتين ابن فولاء العتيق للابن لأنه لو قدر موت المعتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولومات المعتق عن ثلاثة بنين ثم مات أحد هم عن ابن وأخوة عن أربعة وأخوة عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون الشقيق اعشارا استواء فريهم (ومن مسروق) فعتق (فلاولاء

في الاعتاق أو كان المالك وليا لمجور لم يمتعه كراهة بالقتل فان المالك اذا اعتقه عن الاذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكه ما قبل العتق (قوله يكون الولاء للمالك) معتمد (قوله وهو غير صحيح) أي قوله في معرض التكفير في كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعتق (قوله وعلم بما تقرر) أي من قوله المتعصبين بانفسهم الخ (قوله وقد غلط في هذه) أي قوله فان كان كاخ (قوله ثم اعتق) أي الاب (قوله فولاء العتيق للابن) أي جون ابن الابن

لا يقتضي أنه لا يشترط ذلك مطلقاً كما ينبغي عليه ثم طرأ راجع (قوله في المتن حكم الاستنباط) أي لا يلازم أنهما قد عدا في المسألة  
الساقطة من أن يحملها أن لم يتفق على أنه لم يجرى صواب عند واحد الصور أن العاقد مختلف فلا يثبت اتحاد العقد فواقع  
الشك بين قاسم هنا هو (قوله ما لو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر ما بعده أن الحكم عدم صحة هذه الشهادة إذا إلتزام  
أما قوله والاقدمت بينة ذي اليد ٣٠٤ ولا رجوع الخ) كان الأصوب والأفلارجوع لو أحدهما منبأ أن كان في يد

حدهما قد قدمت بينته وأعلم  
أن الماوردي جعل في حالة  
التعارض أربع حالات  
لأن العين أمانة تكون في  
البايع أريد أحد المشتريين  
أو في يدهما أو في يد أحدهما  
أو في يد أحدهما أو في يد  
أحدهما ثم ذكر فيها وجهين  
مبينين على الوجهين

(قوله ويستقر) أي فلا  
انقطعت موالى الأب  
لا يعود إلى موالى الجد بل  
يكون الأرض لبنت المال  
(قوله ولولا أخوته إليه)  
أي إلى نفسه (قوله أو  
عتيقة أخرى) يؤخذ منه  
أنه لا يشترط في الأخوة  
كونهم أشقاء بل متى كان  
على أخوته ولولا أخوته  
من موالهم إليه ويصح  
بذلك قوله جرولاً أخوته  
لا يسه من موالى الأم فإن  
الأخوة للأب تصدق  
بالأخوة للأب والأم  
وبالأخوة للأب وحده

### كتاب التدبير

هولقة النظر في عوالم الأمور وشراطين عتق بالموث وحده أو مع شيء قبله سمي به لأن  
الموت در الحياة لا يرد عليه العتق من رأس المال في أن مت فانت حر قبل موتي بشهر فانت  
بجاهل لأنه ليس فيه تعليق بالموث وإنما يثبت به أنه عتق قبله والاصل فيه قبل الإجماع تقريره  
صلى الله عليه وسلم لمن در غلاماً لا يعلم غيره عليه وأركانه مالاً ويعتق فيه تكليف الأكران  
واختيار ومحل ويعتق فيه كونه قباغير أم ولد كما يعلمان عما يأتي وصيغة وشرطها الأشعار به  
لفظاً كانت أو كتابة أو إشارة وهي صريح أو كتابة أو صريحاً (ألفاظ منها) أنت حر بعد موتي  
أو إذا مت أو متى مت فانت حر أو عتق (أو اعتقك) أو حررتك (بعد موتي) وبذلك من  
كل ما لا يعلم غيره وما نازع به البلقيني في اعتقك أو حررتك من أنه وعد بخوان أعطيتني ألف  
درهم فقلت لك ربان ما بعد الموت لا يعمل الوعد بخلاف ما في الحياة (وكذا درتلك) وأنت مديون  
على المذهب إذا لم يذكر معروف في الجاهلية وقرره الشرع وأشتهر معناه فلا يستعمل في  
غيره وبه فارق ما يأتي في كاتبتك أنه لا بد أن ينضم إليه فإذا أدت فانت حر أو تنحوه ولا تهادد  
تستعمل في الخارجة وقيل فيما قولاً نقلنا بخبراً أحدهما أنهم ماصريمان والثاني كياتان  
لما هو عن لفظ الحرية والعتق ويصح تدبير خصوص نفسه وإذا مات السيد عتق ذلك الجزء ولا

### كتاب التدبير

(قوله أو مع شيء قبله) أي  
أما طبقه بالموث مع شيء

بعده فتعلق عتق بصفة كياتان (قوله فانت بجاهل) أي أو يمرض لا يستغرق شهراً كما يؤخذ ذلك من قوله سرية  
في الفصل الثاني عند قول المتن ويعتق من الثلث والحيلة في عتق جميعه بعد الموت الخ (قوله واختار) ينبغي أن يحمل اشتراط  
الاختيار ما لم ينذر فإن نذر فأكروه على ذلك مع تدبيره (قوله وما نازع به البلقيني في) أفتق) أي المسموق بقوله إذا مات  
كأهو الفرض (قوله من أنه وعد) أي فيكون لغوا (قوله ولا نها قد تستعمل) أي الكتابة (قوله وتقريراً) أي من الكتابة

في اثر جميعه البائع اذ اصدق أحدهما قال فان ربحناه بسدده وبنته أي وهو الاضع كما اشار اليه الشارح بقوله وان اوفر لاحدهما فاذ اوجب الآخر البائن الذي شهدت بينته الى آخر ما ذكره فاذا ذكره الشارح حالة من تلك الاحوال الاربعه قوله راما لا فلا أي الا الكتابة فانه لا يصح تعليقها وتصح اضافته الى جواز لا يمتنع ٢٠٥ بدونه (قوله لم يصح) أي في شرط هنا كالطلاق قصد اللفظ

مراية وفي دبر يدك مثلا وجهان أحدهما انه تدبير صحيح في جمعه لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله ومالا فلا وظاهره ان لفظ بصريح التدبير يحسم لا يعرف معناه لم يصح وانه لو كسر التاء لذكر وقضها الموثق لم يصح (وبصريح بكايه عتق) وهي ما يحتمل التدبير وغيره (مع نسبة تحكيتك بعد موتي) أو اذ امت فانت حر وتعود ذلك لانه نوع من العتق فدخلته كتابته ومن اصرح الوقت كحسبك بعد موتي وعلم منه اعتبارا من ارتها للفظ ويأتي فيه ما صرح في الطلاق وان كتابات العتق كباية فيه وان اشتهاها في الاستعمال لا يلحقها بالصريح (ويجوز مقدا كان مت في ذا الشهر أو) هذا (المرض فانت حر) فان وجدت الصفة المسد كورة ومات عتق ولو الافلا وبنه بقوله في ذا الشهر على انه لا بد لصحته من امكان وجود ما يندبه فان قال ان مت بعد انفس سنة فانت حر لم يكن تدبيرا كما قاله في الحر ونقله الزركشي وأقره وهو ظاهر ويشهد له نظائره (ومعلقا) على شرط (كادخلت) لدار فانت حر بعد موتي (لانه اما وصية أو تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق) فان وجدت الصفة ومات عتق والابان لم توجد (فلا) يعنى (و يشترط الدخول قبل موت السيد) كسائر الصفات المعلق عليها وان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ويلغى التعليق وقد علم انه لا يصح مدبر الا بعد الدخول (فان قال ان) أو اذ (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق على صفة (اشترط دخول بعد موت) مما لا يقتضى ثم ولو اقبالوا أو كان مت ودخلت فانت حر فكذلك الآن يريد الدخول قبله فيتبع وهو ما نقله في الروضة عن البغوي قال الاسنوي ونقل عنه ايضا قيل انطلق ما يوافقه وهو المعتمد وان خالف في الطلاق فخرم فيما لو قال ان دخلت الدار وكنت زيدا فانت طالق بانه لا فرق بين تقدم الاول وتأخره ثم قال وأشار في التمه الى وجه اشتراط تقدم الاول بناء على ان الواو تقتضى الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هنالك والاختلاف في رد بان الفرق ان الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقديمها وتأخيرها واما الصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من فعله عقها يشعر بتأخيرها عنها (وهو) أي الدخول بعد الموت (على التراخي) يعنى انه لا يشترط فيه الفور لانه يشترط فيه التراخي وان كان قضية ثم لكن وجهه ان خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً فاني النظر اليه بخلاف الفور في الغاء اذ لو عبرم اشتراط اتصال الدخول بالموت ولو قال اذ مت فانت حر ان دخلت أو ان شئت ونوي شيأ عمل به والا جل على الدخول أو المشيئة عقب الموت لانه السابق الى الفهم من تأخير المشيئة عن ذكره (وليس للوارث بيعه) وضوحه من كل ضرب للثلاث (قبل الدخول) وعرضه عليه اذ ليس له ابطال تعليق الميت وان كان الميت ان يبطله كالأوصى لرجل بشئ ثم مات ليس للوارث بيعه وان كان للأوصى أن يبيعه ولو نجز عتقه

فعل العبد فعل المراد ههنا من فعله يعنى من فعل المعلق على فعله وهو المرأة (قوله وأما الصفة الاولى) هي الموت (قوله ونوي شيأ) أي من الفور أو التراخي ويعلم ذلك منه بان ينجريه قبل موته (قوله أو المشيئة عقب الموت) أي فوراً (قوله من تأخير المشيئة) وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظراً وقضية قوله الا في أمالو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه فيبشرط وقوعه بعده بلا فورانه هنا كذلك (قوله من كل ضرب للثلاث) قال سم على حج تقلان طبا انه يحرم عليه وطؤها ايضاً لا احتمال أن تصير مستولدة من الوارث في تأخر اعتاقها (قوله ورضه عليه) أي من الوارث (قوله ولو نجز) أي الوارث وقوله هل يمتق أي عنه وقوله الى ذلك أي العتق عنه

فعل العبد فعل المراد ههنا من فعله يعنى من فعل المعلق على فعله وهو المرأة (قوله وأما الصفة الاولى) هي الموت (قوله ونوي شيأ) أي من الفور أو التراخي ويعلم ذلك منه بان ينجريه قبل موته (قوله أو المشيئة عقب الموت) أي فوراً (قوله من تأخير المشيئة) وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظراً وقضية قوله الا في أمالو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه فيبشرط وقوعه بعده بلا فورانه هنا كذلك (قوله من كل ضرب للثلاث) قال سم على حج تقلان طبا انه يحرم عليه وطؤها ايضاً لا احتمال أن تصير مستولدة من الوارث في تأخر اعتاقها (قوله ورضه عليه) أي من الوارث (قوله ولو نجز) أي الوارث وقوله هل يمتق أي عنه وقوله الى ذلك أي العتق عنه

فيكون محلي قول الماوردي في خروج المخرج بالحق ما اذا لم تعرض بيته لقبض المبيع وانما هو ان مثله في ذلك غير هام  
بقية الحالات لكن قول الشارح والامن قوله والاقتدمت بيته ذي اليد شامل لما اذا تعرض كل من الميتين لقبض المبيع  
(قوله والاوجه عدمه) أي العلق ٢٠٦ (قوله فله ذلك) طاهره وان طالت المدة ثم بعد الاجارة لو وجدت الصفة

هل يصح اولاً ذهب بعضهم الى ذلك والاوجه عدمه حيث كان يخرج كله من الثلث لما يلزم  
عليه من ابطال الولاء لئلا يتصور قصد ابطال الانزول الملك كما يحذفه ذلك والامر عرض  
عليه الدخول فامتنع فله بيعه لاسيما حيث كان عاجزاً عن الانتفاع فيه اذ يصير كالأصل (ولو قال  
اذا امتنع مضي شهر) أي بعد موق (فأنت حر) فهو تعليق علق بصفة أيضاً (فلو اوارث  
استقدمه) (وكسبه) (في الشهر) كاله ذلك فيما مضى قبل دخول الدار لبقائه على ملكه (لا يبعه)  
ونحوه لما مضى وسبق ما استفاد منه ان الصورتين ليستا تدبران الان المعلق عليه ليس هو الموت  
وحده (ولو قال ان) أو اذا (شئت) أو اردت مثلاً (أنت مذبذبة) أو أنت حر بعد موتي ان شئت  
وقد أطلق (استشرطت المشيئة) أي وقوعها في حياة السيد (متصلة) بالغة بان يأتي بها في  
مجلس التواجب قبل موت السيد نظير المار في الخلع لان الخطاب يقتضي ذلك اذ هو غلبك  
كالبيع والهبة ومحل ما ذكره من الغلبة اذا اضافته للعبدة كاعلم من تصوره فلو قال ان شاء  
زيد أو اذا شاء زيد فانت حر لم يشترط الفور كما قاله الصبري في الايضاح وخرجه الماوردي بل  
حتى شاء في حياة السيد صار مذبذبة لان ذلك من حين العلق بالصفات فهو  
كعلقه بدخول الدار قال والفرق ان التعليق بعشيئة زيدة صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها  
قرب الزمان وبهذه وتعليقه بعشيئة العبد غلبك فاختلف فيه قرب الزمان وبهذه وعلم من اعتبار  
المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العلق ثم قال لم اشأ لم يبع منه وان قال لا اشأ ثم قال اشأ  
فكذلك ولم يعلق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فلا اعتبار بعاشائه أولاً أو متراخية  
ثبت التبع بعشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه اما لصرح بوقوعها  
بعد الموت أو فواء فيشترط وقوعها بعده بلا فور (فان قال متى) أو مهما مثلاً (اشتت فلترأخي)  
لان نحو متى موضوعه الزمان فاستوى فيها جميع الأزمان وان موضوعه الفعل فاعتبر فيها  
زمان الفعل لكن يشترط وقوع المشيئة قبل موت السيد مالم يصرح بما هو اوبنوه (ولو قال)  
أي كل من شرب يمين (العبد هـ) اذ امتنا فانت حر لم يعلق حتى يورثا لتوجد الصفتان ثم انما  
معا كان تعليق علق بصفة لا تدبر الانه تعليق عويث أو امر تباصار نصيب آخر هـ ما من الموت  
أولها ما مذبذبة الانه حينئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب أولها (فان مات أحد هـ) فليس  
لوارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل ضرب لئلا يملك له صار مستحقاً للعتق بموت الشر بئله فهو  
استقدمه وكسبه وفارق مال أو مضي باعتناق عبده فان الكسب بعد الموت له لانه يجب  
اعتاقه فوراً كان مستحقاً حال اكتسابه (ولا يبع تدبير) مكروه (مجنون) حالة جنونه  
(وصبي) لا يميز وكذا عجز في الاظهر (لانه) عبارة عنهم وروى القلم عنهم والثاني الصفة لان الحجر  
عليه لمصلحة والمصلحة هنا في جواز لانه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل له الثواب  
(ويبع من صفيه) أي مجبور عليه بالغفوه كذا بالنفس أيضاً اذ لا ضرر فيه مع عصة  
عبارة ما من سكران (وكافر أصلي) ولو حر يباح استيلاؤه وتعليقه العلق بصفة  
العصة عبارة عن ملكه (وتدبر المردني على أقوال ملكه) فان بقيناه صغ أو أزلناه فلا أو

المعلق عليها هل تنفس  
الاجارة من حينئذ ولا  
واذا قبل بعدم الانقضاء  
فهل الاجارة الوارث أو  
للعقيق لاقطاع تعلق  
الوارث به فيه نظر  
والاقرب الانقضاء من  
حينئذ لانه تبين انه  
لا يتحقق النفع بعد موته  
(قوله فله بيعه) أي مالم  
يرجع اهـ ج بان يريد  
الدخول بعد امتناعه منه  
والمراد الرجوع قبل بيعه  
وان تراخى (قوله لما مضى)  
أي في قوله اذ ليس له  
ابطال الخ (قوله ليس هو  
الموت وحده) أي لو املع  
تبع قبله (قوله في مجلس  
التواجب) أي وهو ان  
يأتي به قبل طول الفصل  
كما قدمه في العلق في قوله  
والاقرب ضبطه بما مضى  
في الخلق أي وهو ينظر  
فيه الكلام ليس  
(قوله بل متى شاء) أي  
سواء تقدم منه ودام أم لا  
(قوله حتى لو شاء) أي  
العبد (قوله ثم قال لم اشأ)  
يبنى رجعت عن المشيئة  
وليس المراد انه أنكر  
المشيئة من أصلها (قوله  
فكذلك) أي لا يبع منه

فلا يعلق (قوله أما لو صرح بوقوعها) أي المشيئة من الاجنبي أو من العبد (قوله بلا فور) فديشك  
هذا على ما مضى فيما لو قال اذ انت حر ان دخلت أو شئت من انه ان لم يتوشأ اشترط الفور والان في الالفرق ما تقدمت  
الاشارة اليه في كلامه من ان الفور هو المتبادر الى الفهم عند القديم يعني حيث رتب قوله فانت حر بالفاء على ما قبله واعتبر  
المشيئة فيه انية (قوله ولو قال) أي معاً أو مرتباً (قوله وقضاه) معتقد

وما اذا تعرضت له احد اهما انقطع مع ان قوله ولا رجوع لواحد منهما بالثمن خاص بما اذا تعرض على ملكه المالك والاخصن  
عدم الرجوع عن تعرضت بقتسه ذلك كما هو ظاهر عام ومرفى كلام الماوردي ان من المدين في يده لا رجوع له مطلقا  
(قوله فالتأبيل اخرى كان مجوزا لذلك الوقت) قال ابن قاسم ان اريد ٢٠٧ وقت الاقرار كان ضرما مرفى الفقال  
كأقال لكن لا يحتاج الى

(قوله ثم ارتد) أي السيد  
(قوله ولو ارتد المديون لم يبيطل) وقائده تظهر  
فيما لو عاد الى الاسلام  
ولو بعد مدة بان اتفق  
عدم قتله لتواريه مثلا  
(قوله امتنع استرقاقه)  
هذا بخلاف لما قدمه في  
فصل نساء الكفار الخ  
وعبارته ثم بعد قول المصنف  
ويحوز زرافات زوجة  
ذمي منا وشرا مانعه  
وكذا عتقة المصنف  
والصغير والماعز  
والمنجوز في الاصح يجوز  
استرقاقه اذ الحق بدار  
الحرب لكونه جائزا  
في سيدة لوطيها فهو  
أولى اه فان قلت يمكن  
الفرق بان ما هنا فيما  
لوسي في حياة السيد  
فهو ماله لم يخرج عن  
ملكه وما هناك بالعتق  
صار مستقلا قلت بانه  
عمره قوله امتنع استرقاقه  
فانه شامل لما لوسي  
في حياة السيد وبعد  
موته وصرح بهذا التمول  
الدميري (قوله فيمنع من  
حلقها) أي وان رضيا

وقضاه فان أسلم بانيته صحت ولا فلا (ولو دبر) قنا (ثم ارتد لم يبيطل) تدييره (على المذهب) بل اذا  
مات مرتد اعتق القن صيانة لقطع عن الضياع لان الردة تؤثر في العقود المستقبلية دون الماضية  
بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليهما والطريق الثاني القطع بالطلان والثالث  
البناء على أقوال المالك (ولو ارتد المديون لم يبيطل) تدييره وان صار دمه مفسدا ببقاء المالك فيه كما  
لا يبيطل الاستيلاء والكتابة بها ولو حارب مديون لم يسل أودى فسي امتنع استرقاقه لان فيه  
ابطال الحق السيد (ولم يرد) ماله (أو مولده الكافر من الاصلين) (الى دارهم) وان دبره  
عندنا وبأبي الرجوع معه لان أحكام الرق جميعها باقية بخلاف المكاتب كتابة مهيضة لا يراد  
برضاها وخرج بقول الاصلين المرتدان فنفع من حمله ببقاء عتقه الاسلام وفي معنى المرتد القن  
المديون أو الملق بصفة أو المكاتب المنتقل من ماله الى أخرى حيث قلنا لا قبل منه الا الاسلام كما  
هو ظاهر وعلم بما تقرر رآه لا يمنع من المكاتب كتابة فاسدة كما هو ظاهر لتعليقهم (ولو كان  
لكافر عبد مسلم دبره) بعد اسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدييره (وبيع عليه) لما في بقاء  
ملكه عليه من الأدل وهذا عطف بيان لمراده بالنقض بين به حمله بجمرد البيع عليه  
من غير توقف على لفظ (ولو دبر كافر كافر أو مسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التديير) بان لم يزل  
ملكه عنه (ترع من سيدة) ويترك في يد عدل ويستكسب دفعا للذل ولا يباع لتوقع حرته  
(ومرفى كسبه اليه) أي السيد كما لو أسلمت أم ولده (وفي قول يباع) الثلاث في ملك كافر  
وجعل الشارح كلامه على المرجوح وهو هبة الرجوع عنه بالقول وما قرأناه كلام المصنف  
تبعنا لا ذري قلنا يتأق مع قوله ترع من سيدة وفي قول يباع الا ان يقال انه زال ملكه عنه  
لكافر آخر فبصح على بعد (وله) أي السيد غير المحجور عليه ولوليه (بيع المديون) وهبته وكل  
أهرف بزل المالك لانه صلى الله عليه وسلم باع مديون أنصارى في دين غيره واه الشيطان وروى  
مالك في المطاوع الشافعي والحاكم وصححه عن عائشة انها باعت مديون لها صحرى ولم ينكر عليها  
ولا خلفها أحد من الصحابة واحتمال بيعه في الاول للدين وبأنه لو كان كذلك لتوقف على طلب  
الفرما ولم يثبت ذلك ولا ينافي ما تقرر قول الراوي في دين عليه اذ مجرد كون البيع فيه لا يفي  
انه لا جله لحسب لتوقفه حيث نفع على الحجر عليه وسؤال الفرما في بيعه ولم يثبت واحد منهما  
على ان قضية عائشة كافية في الاحتجاج (والتديير تعليق عتق بصفة) لان صفة بصفة تعليق  
(وفي قول وصية) للعبدة بالتق نظر الى ان اعتاقه من الثلث (ولو باعه) أو وهبه وأفضه (ثم  
ملكه لم يعد التديير على المذهب) لان زوال الملك يبطل كالا من الوصية والتعلق وكالا يعود  
الحث في العيين وفي قول على قول التعليق يعود على قول عود الحث في القسم (ولو يرجع عنه  
بقول) ومثله اشارة أخرى مفهومة وكتابة مع نية) كابطالته فصته نقضته رجعت فيه صح  
الرجوع (ان قلنا) بالمرجوح انه (وصية) لما صرف الرجوع عنها (والا) بان لم يقل وصية بل  
تعلق عتق بصفة كما هو الاصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مديون) أو مكاتب  
أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما هو تدييره وكتابة العلق عتقه بصفة والتديير والكتابة

(قوله كما هو ظاهر لتعليقهم) أي من انه مستقل (قوله بعد اسلامه) أي من أخذه (قوله نقض تدييره) أشعر بصفة التديير وهو  
ظاهر ويدل عليه قوله فيما هو يشترط في الحل كونه قناير أم ولده وقائده انه لو مات السيد قبل بيع القن حكم بعتقه (قوله  
واحدة لبيعه في الاول) هو قوله باع مديون أنصارى

بمعية البغوي المذكور وان اريد الوقت يوم الاخر فليس نحو ما مر عن الفضال بل الموافق له حينئذ تقدم الاول  
 فلي تأمل اه (قوله وكذا لو قيدت بيقته) هو كذلك في نسخ المشرح ماء الخيمر لكن عبارة الروضة تبين بلاها وهي الا صوب  
 (قوله والاوجه عدم الاكتفاء هنا) يعني في قول المصنف وان قدت ان آخر كلامه الخ (قوله فقد قالوا الخ) عبارة التفتة ثم  
 آيهم قالوا يشترط في بينة النصرانية ان تفسر كلمة النصر وفي وجوب تفسير بينة المسلم كلمة الاسلام وجهان وقتل ابن  
 زهبة والا زعي عدم الوجوب ٢٠٨ عن جرم مرجح الوجوب سيما من شاهد جاهل ومخالف للقاضي انتهت

له وأقام كل منهما) أي  
بالجماع (و) من ثم عتق بالاسبق من الوصفين (الموت) أو أداء النجوم (والصفة) تقييلا للعتق  
فان سبقت الصفة المعلق بها عتق بها والموت فيه عن التدبير أو الالادافيه عن الكتابة (وله وطه  
مدبرة) وان لم يعزل عنها البقاء ملكه عليها كام الولد مع انه لم يتعلق بها حق لازم (ولا يكون)  
وطؤه لها (رجوعا) عن التدبير (فان أولادها بطل تدبيره) وطروا الاقوى على الاضعف بدليل  
نقوده من رأس المال فيرتفع به حكمه كما يرتفع انكاح جلات الجين (ولا يصح تدبير أم ولد) لانها  
تحقق العتق بالموت بجهة هي اقوى منه والاضعف لا يدخل على الاقوى (ووضع تدبير مكاتب  
كايصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مدبر) لموافقته المقصد التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا  
ويبقى بالاسبق كما مر فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصغر فتيبته كسبه  
وولده فان عجز في مسئلة الكتابة عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتبا فاذا أدى قسطه  
عتق وان مات وقدر مكاتب عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوي  
انه الصحيح وبه جزم في البحر وهو المذهب خلافا للشعبي في حامد وعلى الاول يتبعه كسبه وولده  
كايصح نظيره

والمعلق عتقها بصفة وجانية  
المدير وعتقه

وقوله وعتقه أى وما يتبع ذلك كالتمناع في المال الذي يبد المدير قوله ولو در حاملا أى نفخت فيه الروح أم لا أخذ من قول الشارح الآتى و يعرف كونها حاملا الخ قوله على القول به أى المرجوح قوله دام قطعاً أى تدبير الجمل قوله أما إذا استثناءه ولعل الفرق بين هذا وبين ما قال اعتك

وقوله فى حكم جل المدير والمعلق عتقها بصفة وجانية المدير وعتقه (ولدت مدبرة من نكاح أو زناً ثبتت الولد حكم التدبير فى الأظهر) لأنه عقد يقبل الرفع فلا يسرى للولد الحادث بعده كالزمن والثاني ثبت كاتبع ولد المستولدة أم هو خرج بولدت ولدها قبل التدبير فلا يتبع جزأه وأما لو كانت حاملا عند موت السيدة فيتبعها جزأ (ولو در حاملا يملكها وجها) ولم يستثنه (ثبت) أى إلى وان أنفع في حياة السيد (حكم التدبير على المذهب) لأنه بعض أعضائها كاتبعها في العتق والبيع والطريق الثاني أن قلنا الجمل يعلم قدره والأخاقلوا في المسئلة الأولى (فان ماتت) الأم في حياة السيد (أورجع في تدبيرها بالقول) على القول به (دام تدبيره) وان أنفصل (وقيل ان يرجع وهو متصل فلا يلزم تدبيره بل يتبعها في الرجوع كاتبعها في التدبير وقرق الأول بقوله العتق وما يؤهل اليه ولو خصص الرجوع عما دام قطعاً أما إذا استثناء فلا يتبعها ويحمل ذلك حيث ولدته قبل الموت والتمهالان الحرية لاتلد الاحرأى غالباً و يعرف كونها حاملا حال التدبير بما مر أول الوصايا (ولو در حلا) وحده (صح تدبيره كايصح اعتاقه دونها ولا يتعدى إليها لأنه تابع (فان ماتت) السيد (عتق) الجمل (دون الأم) لما تقرر أنه تابع (وان باعها) مثلاً حاملاً (صح) البيع (وكان رجوعاً عنه) أى عن تدبيره كالوابع المدير تأسيساً لتدبيره (ولو ولدت المعلق عتقها) بصفة ولدان نكاح أو زناً (لم يتعلق الولد) لأنه عقد بلحقه الفسخ لم يتعد له كالزمن والوصية (وفى قول ان عتقت بالصفة عتق)

دون جلد حيث يعتق ان معاضف التدبير (قوله أى غالباً) ومن غير الغالب  
مالواوصى بأولاد أمته ثم اعتقها الوارث (قوله عاىم أول الوصايا) أى بان انفصل لدون ستة أشهر من التدبير لو أكل  
ولم يور حدود بعدة يحصل كون الولاد منه (قوله كما يصح اعتاقه) يؤخذ من التشبيه بالعق انه يشترط صحة التدبير بلاغ  
أون نفخ الروح فيه كما تقدم (قوله ولان نكاح) أى بعد التعليق وقبل وجود الصفة اما الما لوجود عند أحد ما يعتق بعقته  
كما يعلم من قوله ومن ثم أتى هنا على الاصم نظراً إلخ

ما ذكره في الوادي رجل عيأوا آخر نصفها وهي في يدهما وأقاما يمينتين حيث تبقى لهما نصيبين (قوله فالقول قوله) أي في أنه لنفسه أو لاحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الأنوار بأنه يدعيه الغير لنفسه فليراجع (قوله بخلاف وضو الصلاة) أي فإنه يجعل فيه كسلبه بل مباعدة (قوله ولو قالت بينة مات في شوال الخ) لا يظهر ٢٠٩

لوضع هذا هنا محل بل هو

عين قول المصنف الآتي

وتقدم بينة المسلم على بينته

غاية الأمر ان المصنف

فرضها في صورة خاصة

على أن قوله هنا ما لم نقل

الاولى رأيت حيا الخ

ناقضه في شرح المتن الذي

أشرفنا اليه كسأني التنبيه

عليه (قوله لأنها تأكله) علة

للاوجه (قوله المفهم انه

لا فرق الخ) لك أن تقول

حيث كان ذلك مفهوما

من إطلاق المتن فهو من

مشغولاته ومن أفراد

فهو مذكور في المتن بحيث

انه لو ذكره ثانيا كان

تكريرا فلا ينبغي هذا

الصنيع الموهوم خلاف ذلك

فتأمل (قوله نعم ان قالت

وأبناءه حيا في شوال تعارضتا

الخ) تقدم له اعتماد تقدم

الشهادة بالموت في شوال

حينئذ كأنه ناعله ولا ينبغي

أن الذي يجب نسبة اعتماده

للسارح ما هنا اذ من

المرجحات ذكر الشيء في

محل ولانه جعل ما هنا أصلا

وقاس عليه ما استوجه

(قوله المذموم من الثالث) أي

عقته يكون من الخ (قوله

فأذا مات بعد التعلقين)

وكولام الولد جوابه ما تقر بأن هذا قابل للفسخ ونعسم جري بأن الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبيه وهو قياس ما مر في ولد المذمومة ومن ثم بقاء هنا على الأصح تطبيق تفصيله المار خلافا لما قطع به ابن الرفعة من النسخة فيما اذا اتصل عند التعلق وقطع غيره بها أيضا اذا اتصل بوجود الصفة وقد عتقتهم أو ان حدث بعد التعلق ومحل ما ذكر في المتصل بالتعلق ما اذا بقي أو بطل عونها قبل الانفصال أو بغيره بعدة بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المختص لاعتباره بما قدمه في ولد المذمومة كما تقر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع) عبد (مذمور ولده) قطعا لأن الولد يتبع أمه فلا حرجية له إلا ما ذكر في سبب الحرية (وجنايته) أي المذمور (بكمية قرن) فإذا جنى بيع في الأرض لبقائه في نفسه كما قبل التدبير لم تكن السيد من البيع وغيره فكان كغيره والجناية عليه كالجناية على القن ولا يلزم سيده ان يشتري بما أخذه من قيمته من يدره (ويعتق بالموت من الثالث كله أو بعضه بعد الدين) حيث لم يكن مستغفر فالمرار ابن عمر رضي الله عنهما المذمور من الثالث موقوفًا لأمر فوعا ولا نه تبرع يلزم بالموت فاشبه الوصية وأشأ بقوله بعد الدين إلى أنه لو لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه فإن كان ثم دين مستغرق لم يعتق منه شيء فإن استغرق بعضه عتق ثلث ما بقي منه والحيالة في عتق جميعه بعد الموت ولو كان ثم دين مستغرق ان يقول أنت حر قبل مرض موق في يوم وان مات فجاءه قبل موق في يوم فإذا مات بعد التعلقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سيل عليه لاحد (ولو عاق) في محنته (عتمعا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موق فانت حر عتق) عند وجود الصفة (من الثالث) كالموت بغيره حينئذ (وان احتلت) الصفة (الصحة) أي الوقوع فيها كالمرض فان لم يقيد الصفة به كان دخلت فانت حر بعد موق في يوم (فوجدت في المرض رأس المال) فيعتق (في الاظهر) نظرا لحالة التعلق لانه عنده لم ينهم باطال حق الورثة ومحل ذلك ان وجدت الصفة بغير اختيار السيد كطالع الشمس والافرن الثالث قطعا لاختاره العتق في المرض ولو علقه كاملا فوجدت أو هو محصور عليه بفلس فكذلك أو مجنون أو سفیه عتق قطعا وارق ذلك بان الجبر فهما حق الغير بخلاف هذين والثاني من ثلث اعتبار اوقاف وجود الصفة فان العتق حينئذ يحصل (ولو ادعى بعده التدبير فأنكره فليس يرجوع) وان جوزنا الرجوع بالقول كأن يهوده الرد والطلاق ليس اسلاما ورجعة وقال في موضع آخر انه يرجوع والمعتق ما هنا (بل يخلف) السيد ما دبره لاحقال انه بقران نكل حلف العبد وثبت بيرة وله رفع اليدين بازالة ما سكه عنه (ولو وجد مع مذبrial) واختصاص (قتال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث) بل (قبله صدق المذمور به) لان اليده فغير وهذا بخلاف ولد المذمومة اذا قالت ولادته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث قبله فهو حر فان القول قول الوارث لأن ما ادعت حر بته نفث أب يكون لها عليه يد وان جمعت دعواها بالصحة الولد (وان أقاما يمينتين قدمت بينته) أي بينة

٢٧ نهايه من هو ظاهر فيما لو قال اذ مات فجاءه فانت الخ ما لو قال أنت حر قبل مرض موق في يوم فانتاظهر ذلك اذا عاش سبعا أكثر من يوم قبل المرض (قوله فكذلك) أي من اجراء الاظهر ومقابلته فيه بقرينة قوله أو مجنون أو سفیه عتق قطعا وله العبرة في هذا على الاظهر بوقت التعلق فقل قوله فيما سبق قبيل قول المصنف ولو قال لشريكة المورس عتقت الخ من أن العبرة بوقت وجود الصفة مبني على مقابل الاظهر (قوله بخلاف هذين) هما السفه والجنون



قوله لا تدل على البسطة في شرح المتن الذي قبل هذا ولقاعدة العمل بالآخر قول المجتهدين ذكر في الاول ما شعر بعماده كما  
 من بيان ذلك في الكلام على الخطبة خلافا لما وقع للشارح هناك على ان ما اعطيه فيما سمر لم يظهر له مستند فان حاصل ما في  
 هذه المسئلة ان امام الحرمين اعترض الاحصاء في اطلاق تقديم بينة المسلم بان بينة النصراني تثبت الحجة في شعبان لانها  
 تشهد على الموت في شوال والموت لما يكون من حياة والحياة صفة ثالثة تشهد عليها كالموت قال فليحكم به ارضهما قال الرافعي  
 في كتاب الكفاية (قوله ٢١٠ كالمناقفة) أي كما ان المناقفة بالبعث فقط وبعبارة المختار وكذا المتأق بالبعث والمناقفة

(قوله والجمع عطف عام على  
 خاص (قوله وسعى) أي  
 العقد (قوله في فكر قبته)  
 الضمير فيه للكتاب لان

المدير لا اعتصامه بالبد ولو اقام الوارث بينة بان هذا المال كان في يد المدير في حياة سيده فقال  
 المدير كان في يدي لكن كان انقلابه فليكنه بعد موت السيد صدق أيضا

### في كتاب الكفاية

بكر الكاف وقيل بقصها كالمناقفة وهي لغته الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظه ابعوض  
 متضم بصهيمن فأكتر وسعى كتابة لما فيه من ضم نعيم إلى آخره وقيل لانه يرتفع بها غالة او هي  
 خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه لان ما يبيع ماله بماله والاصل فيها قبل  
 الاجماع قوله تعالى والذين ينتفون الكتاب عما ملكت ايمانكم فكتبوه ان علمتم فهم خيرا  
 وخير من امان غارما أو عازبا أو مكانا في فكر قبته أطلقه الله في طله يوم لا ظل الا ظله وخبر  
 المكتوب عبد ما بقي عليه درهم رواها الحاكم وجميع اسادهما والحاجة داعية اليها لان السيد  
 قد لا تسمع نفسه العتق مجانا والعبد لا ينشر للكسب ثمنه اذا علق عتقه بالمقتضيل والاداء  
 فاحق في نفسه ما لم يتخلف في غيره كما اخلفت الجهة التي في ربح لقراض وعمل الجمالة للحاجة قال  
 الرويان في وهي اسلامية لا تعرف في الجاهلية وأركانها من سيد ووصفة وعوض (هي  
 من ضبة ان الملم الرقيق أمين قوي على كسب) بني عوثته ونجومه كما يدل عليه السياق واعتبار  
 الامانة خشية من قضيه ما يحصله ويؤخذ منه ان المراد بالأمين من لا يضيع المال وان  
 لم يكن عدلا لتركه نحو صلاوة ويحتمل ان المراد الثقة أي الذي لم يعرف بكثرة اتفاق ما يسه على  
 الطاعة لان مثل هذا لا يرجع عتقه بالكتابة وتعلم بحسب خلافا لجمع من السلف لما ظهر الامر  
 في الآلة لما فيها من الخطر وهو بيع ماله بماله والاباحة والندب من دليل آخر (قيل أو غير  
 قوي) لانه متى عرفت امانته عين الصدقة والازكاه ورد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بذلك  
 الاعانة قيل أو غير أمين لانه يعان العريه ورد بان فيه ضرا على السيد ولا وثوق بذلك  
 مساحه وان انتفت الشروط السابقة لانها قد تقضي الى العتق نعم ان كان الرقيق فاسقا بسيرة  
 أو نحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع الجزع عن الكسب لا اكتسب بطريق العسق قال الأذري  
 فلا بد من عتقها لتضعها التحكيم من الفساد وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من  
 أخذها اصرها في محرم وان امتنع العبد عن او قتلها سيده لم يجر عليها ككسبه (وصيغها)  
 لفظا أو إشارة آخر من أو كتابة تشهد بها وكل من الاولين صريح أو كناية فن صرحتها  
 (كاتبك) أو أنت مكتاب (على كذا) كالف (منعها) بشرط ان ينضم الى ذلك قوله (اذا أدبته)  
 مثلا (فانتحر) لان لفظها يصلح للخارجة أيضا فاحتج لتمييزها باداها وابعدها ولا يقتيد

ما يأخذ سبب قضيه من  
 وقته من الرق ويحتمل عوده  
 لكل من الغارم والغارز  
 والمكتوب يكون المراد  
 بذلك الرقة تغلصه من  
 مشقة الدين والفرو ونجوم  
 الكتابة (قوله وان لم يكن  
 عدلا) معناه (قوله أي الذي  
 لم يعرف) هو تفسير مراد  
 هنا والافالفة هو العدل  
 (قوله لانه امر من الخطر)  
 أي المنع والامر بعد الخطر  
 لا يقتضي الوجوب ولا  
 الندب ومن ثم قال والندب  
 من دليل آخر (قوله فلا  
 يبعد تحريمه) ومثل ذلك  
 ما لو غلب على ظن السيد  
 ان ما يكسبه من المباحات  
 يصرفه في المعصية فنحرم  
 كتابته لناديها الى عتقته  
 من المعصية بما يكسبه  
 وكتب أيضا لطف الله به  
 قوله فلا يبعد تحريمها أي

ومع ذلك فان ما يكسبه ذات حصوله من غير جهة الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤنة  
 مثلاً من أدى ما ملكه من النجوم عتق والا فلا (قوله اذا أدبته) أي آتته كما يأتي في كلامه والتعبير بالاداء الغالب من وجود  
 الاداء في الكتابة والافيكي كما قال جمع ان يقول اذا برئت أو فرغت ذمتك عنه فانت حرا ونوى ذلك ويأتي ان نحو الازراء  
 يقوم مقام الاداء فالمراد به شرعا هنا ما يغلظ له مع قول حج وبقي أي بعد قول المصنف في أدى حصته الخ ومنها يعلم  
 انه لا فرق بين قوله اذا برئت أو فرغت ذمتك يقول الشارح بالنسبة للبراءة انه يعنى باداء النجوم والبراءة الملقوظ بها بالنسبة  
 لفرغ الذمة يقتضى بالاستيفاء والبراءة بالتفليس لفرق بين البراءة وفرغ الذمة بل مجرد تغنى في التعبير

وثبته المصنف والوجه أن ترى كيفية الشهادة فإن اختلفت البيعة فخرج التي تنقل وإن شهدت بيعة النصراني بأنهم عابثون  
 حيا في شوال تمارضنا فلما اعتمد الشارح فيما صار لاوافق إطلاق الاحباب ولا تفصيل الشيعين وبوقد عدا كراهه مرج  
 آخر لتعارض وهو موافقة الشيعين فامل (قوله حملا بالظاهر) أي في الأولى وقوله والأصل أي في الثانية والتعادل لها (قوله)  
 ولم يضمن بينهما ما يمكن فيه الالتئام كان الظاهر أن يقول وقد مضى بينهما ما يمكن فيه الالتئام لانه اذ لم يضمن ذلك فالشهادة

ثم قصة ما ذكرناه لا يعنى بالبراء اذا كانت الصيغة اذا دبت فانت حر وسيأتي ما يخالف في قوله ولهذا يعنى بالارامع انتفاعه  
 الاداء (قوله التي يحصل فيها العتق) أي مع ذكر كيفية الشروط من بيان كل نجم ٢١١ وما يؤدى فيه والا كانت فاسدة

(قوله نعم لا يجب كونها ثلاثة أي بآيات) أشارة الى أن النجوم في كلام المصنف أربعة ما فوق الواحد (قوله لا يرفع معناها الا انخواص) في توجيه الاول بان الكتابة مشتركة ما يبنى عن هذا الفرق (قوله لا بعد تمام القبول) ظاهره وان أذن له السيد في التوكيل (قوله ويمكن استيجاب) أي أو استقبال وقول قالوا السيد اقبل الكتابة أو تكتب متى بكذا الى آخر الشروط فقال السيد قلت (قوله فيقول كاتبك) أي فوراً كأنهم من الفناء (قوله واختيار) أي فلا يصح من مكروه وينبغي أن يحل ذلك ما لم يذكر كتابته فان نذرها فأكروه على ذلك صحت الكتابة لان الفعل مع الاكراه يصح كالفعل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كان النذر مقيداً بزمان معين

بما ذكر كل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت حر ويشمل برئت منه حصول ذلك باداء النجوم والبراءة المفقودة بما فرغ لذة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقيني لو قال كاتبك على كذا مضجعا الكتابة التي يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة المخرج (وبين) وجوبه بقدر العوض وصفته عام في السلم كما يأتي نعم ان كان يعمل العقد فقد غالب بشرط سبابه كالبيع (عدد النجوم) استوت أو اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة أي بآيات (وقطع كل نجم) أي ما يؤدى عند حاول كل نجم لان عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والمراد هنا النجم هو الوقت المضروب ويطلق على المال المؤدى عنه كآيات في قوله أو اتفقت النجوم وعما يلزم به هنا ان يقال عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاضدين بملك العوض والمعوض معاذ السيد بملك النجوم فيه بمجرد العقد مع ثناء المكتاب على ملكه الى اداء جميع النجوم وقول بعضهم ملغز فيه بانه يحاول لماله منى على مرجوح وهو ان المكتاب مع بقاءه على الرق لا مال له (ولوزك لفظ التعليق) للحرية بالاداء (ونواه) بقوله كاتبك على كذا (جاز) لحصول المقصود ومحل ذلك في المحصة اما لغايتها فلا بد منها من التلغظ به (ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعليق ولا يكتفى على المذهب) لما صرح كون الكتابة تنفع على هذا العقد وعلى المحارسة فلا بد من تمييز باللفظ أو النية وفي قول من طريق ثان يخرج بكتي كالسيد ويرفرق الاول بان السيد يبر مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا انخواص (ويقول المكتاب) على الفور (قلت) ككفارة من العقود فلا يكتفى قبول الاجنبي وبضجه عدم الاكتفاء بقبول وكيل السيد لانه لا يصبر اهلا لتوكيل الابد مقام القبول ويكتفى استيجاب وايجاب ككاتبني على كذا فيقول كاتبك وانما يكتفى الاداء بالقبول كالا عطاء في الخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك لا يقال تعبيرا أصله بالبعد أو من تعبيرة بالمكتاب اذ لا يصير مكتابا الابد القبول لا ناقول اطلاق المكتاب عليه صحيح باعتبار الاول كافي قوله تعالى اي أراي أعصم خيرا وقد اتفق البلغاء على ان الجواز يبلغ (وشرطهما) أي السيد والقرن (تكليف) واختيار فهما كما يعلم من باب الدلالة ولا يعتبر بهما لا صار موكلا أعين جاز (واطلاق) للنصر في السيد لما تقرر انها كالبيع فلا يصح من مجبور عليه ولو بفساد وان أذن الولي والقول بانه مطلق التصرف في مال مولى غير صحيح اذ نصره منوط بالمصلحة واعتبار لا إطلاق في المكتاب لاخراج المهر من

كرضان مثلا وأثر الكتابة الى أن بقي منه زمن قليل فان لم يكن كذلك كان كان النذر مطلقا فلا يجوز كراهه عليه لانه لم ياتزم وقتا به منه حتى ياتم بالتأخير عنه فلوأ كراهه على ذلك فضل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابه للعقد عصى في الحالة الأولى من الوقت الذي عصى الكتابة به وفي الحالة الثانية من آخر أوقات الامكان (قوله في السيد) أي والسيد بالمعنى الاتي (قوله وان أذن الولي) غاية أخرى في عدم المحصة من المجبور عليه والمراد المجبور عليه بالفلس أن يزيد عليه ماله وهو غير مستقل فيجبر القاضي على وليه في ماله فلا يصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وان أذن له وليه فيها (قوله والقول بانه) أي الولي (قوله واعتبار الاطلاق) أي الذي اهمه قول المصنف اطلاق الحق وقوله ويصح كونه أي السيد

خبر واعلم ان الشهاب بن قاسم نقل اقتراح الشارح هذا في حواشيه ثم قال عقبه أقول ولا يخفى ما فيه (قوله كما مر) أي فيما إذا لم تكن بينه (قوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فإن بعضنا هاتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غايم والمجموع قدر الثلث وان لم تبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بالاجنبيين والثاني باقرار (قوله ولا تصح كتابة ما ذون) أي عبد ما ذون الخ وذلك لانه عاجز عن السعي في تحصل النجوم (قوله اما اذا لم يتخلف غيره) يحتز مانتعنه قوله فان كان له مثل اد المتبادر منه ان ملك الثلثين بزيادة على العبد (قوله فان زاد على الثلث) أي اما اذا على الثلث الخ والمراد ان ما اذا العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد على الثلث نظر المال الكتابة وبعبارة سم على ج قوله فان ادى حصته الخ قال ٢١٢ في الروض ولا يزيد العتق بالادلة لبطانها في الثلثين أي لا يزداد في المسئلة بقدر

نصف ما أدى وهو سدس لطلانها في الثلثين اه ووجه توهيم بزيادة العتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان قيمته مائة فاذا أدى ثلثها بعد موته حصل للورثة مائة ثلثا العبد وثلث المائة والمجموع مائة فينبغي انه يعتق منه قدر نصفها ليكون ما عتق الثلث وذلك نصف الثلث الذي نفذت الكتابة فيه وقد رنصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمته خمسون ثم رأيت نسخة صحيحة من ج ولم تبز الورثة في اقرار الخ وعليها فلا شك (قوله ولو مرئدا أي اما لو كان العبد وحده مرئدا هت كتابته شرح المنهج وعليه فيقال صح بقوله مع الرد لانه لا يوجد منه شيء اذا أسلم فلا نفوت على السيد (قوله وقاما لا يحصل الجبر بنفس الرد) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفي أكثرها عدم اعتبار هذا القيد في جبر محجور عليه بنفس الرد (قوله ويصح من حري) أي وقد شمل ذلك قول المصنف تكليف وإملاق وشمل أيضا المنقل من دين الى دين فنصح كتابته لبقائه ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام (قوله ومكرى) ظاهره وان قصرت المدة ووجه بانه ما كان عاجزا في أول المدة بل منزلة ما لو كاتبه على منفعة لم تتصل بالعقد (قوله لان منافاه مستحقة) وهذا بخلاف ما لو اعاققه على عوض مؤجل فانه يصح وتقدم الفرق بينه (قوله وان لم يكف ثم) والفرق ان عقد السلم معاوضة حصصة القصد منها حصول السلم فيه في مقابلته رأس المال فاشترط فيه القدرة على قصصه وقت الحلول وأيضا فالشارع متشوق للعتق فاكفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتمالا (قوله وانما لم يكف به) أي قوله من جلا وقوله مما قبله أي قوله ديننا (قوله ولو أسلم الى المكاتب) هو بالبناء للمفعول ليسهل السيد وغيره

والمؤجر الا في ذلك في كلامه فلا تصح كتابته ما يصح كونه سفيها ولا يصح من مكاتب لعبدته وان أذن له سيده فيه ولا من مبعوض لا تنقضاء أهليته بالولاء ولا تصح كتابة ما ذون له حكم الحاكم بصرف اكسابه لا رباب الديون (وكتابة المريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) ولو باضعاف قيمته لان كسبه ملك السيد (فان كان له مثله) أي مثلا قيمته عند الموت هت كتابة كله) سواء كان ما خلفه مما آذاه الرقيق أم من غيره ونحو وجهه من الثلث (فان لم يملك غيره وادى في حياته مائتين) كاتبه عليها (وقيمة مائة عتق) كله عليها لبقائه مثله للورثة وهذا كالمثل لما قبله (وان أدى مائة) كاتبه عليها (عتق ثلثاه) لان قيمة ثلثه مع المائة المؤداة مثلا ما عتق منه اما اذا لم يتخلف غيره ولم يؤد الا بعد موت السيد ولم تجر الورثة فان زاد على الثلث صح في ثلثه فقط فاذا أدى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب مرئدا) نفسه ولو مرئدا أيضا (بني على أقوال ملكه فان وقتناه) وهو الاظهر (بطلت على الجديد) القائل بإبطال وقت العقود وهو الأصح أيضا وعلى القديم لا تبطل بل يوقف فان أسلم بان هت او الافلا وحصل الخلاف ما لم يجبر عليه الحاكم وقتنا لا يحصل الجبر بنفس الرد فان جبر عليه لم تصح الكتابة قطعا وقيل لا فرق وقد مر ت هذه المسئلة في كتاب الردة في ضمن تقسيم فلا تكرار ونصح من حري وغيره (ولا تصح كتابة) من تعلق به حق لازم نحو (مرهون) ويان تعلق برقيقته مال لانه معرض للبيع وانما يصح عتقه لانه أقوى (ومكرى) لان منافاه مستحقة للستاجر ومثله موصى بعتقه بعد موت الموصى ومقصوب لا يقدر على انتراعه (وشرط العوض كونه دينيا) اذ لا ملك له برقة العقد اليه ولا بد من وصفه بصفات السلم ثم القه الا كفاءهنا بنادر الوجود وان لم يكف ثم (موجبلا) لانه المتقول عن السلف والحلف ولانه عاجز حالا وانما لم يكف به مما قبله لان دلالة الالتزام بكافاله ابن الصلاح لا يكتفى بها في المحاطبات وهذا ان وصفان مقصودان ولو أسلم الى المكاتب عتق العقد للكتابة فيه وجهان احدهما الحصص (ولو منفعه) في الامة كما يجوز جعلها غنما وأجرة فقيو زعى بناء دار بن في ذمتهم موصوفين

في منه شيء اذا أسلم فلا نفوت على السيد (قوله وقاما لا يحصل الجبر بنفس الرد) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفي أكثرها عدم اعتبار هذا القيد في جبر محجور عليه بنفس الرد (قوله ويصح من حري) أي وقد شمل ذلك قول المصنف تكليف وإملاق وشمل أيضا المنقل من دين الى دين فنصح كتابته لبقائه ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام (قوله ومكرى) ظاهره وان قصرت المدة ووجه بانه ما كان عاجزا في أول المدة بل منزلة ما لو كاتبه على منفعة لم تتصل بالعقد (قوله لان منافاه مستحقة) وهذا بخلاف ما لو اعاققه على عوض مؤجل فانه يصح وتقدم الفرق بينه (قوله وان لم يكف ثم) والفرق ان عقد السلم معاوضة حصصة القصد منها حصول السلم فيه في مقابلته رأس المال فاشترط فيه القدرة على قصصه وقت الحلول وأيضا فالشارع متشوق للعتق فاكفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتمالا (قوله وانما لم يكف به) أي قوله من جلا وقوله مما قبله أي قوله ديننا (قوله ولو أسلم الى المكاتب) هو بالبناء للمفعول ليسهل السيد وغيره

الوارثين الذي تضمنته شهادتهم انه كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتها اه قال ابن قاسم وقوله وان لم ينعظم الخ هو المتمد  
قال واقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غائبا قدر المدين فليتام اه (فصل في القاتن) (قوله متبوع  
الاثر والسبب) يقال قاتن ائرم من باب قاتل اذا تتبعه مثل قاتن ائرم ويجمع القاتن على قاتن (قوله قال ابوداود وكان اسامة اسود  
الخ) وعكسه الشيخ ابراهيم المروزي وقال غيره كان زيدا اخضر اللون واسامة ٢١٣ اسود اللون (قوله لخبر لاحكيم  
الاذخيرة الاستدلال قد

في وقتين معلومين ولا بأس بكونها لو في الذمة حالة لقد رتبه على الشروع فيها حالاً وتصح  
بضمين قصيرين ولو في مال كثير كالسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير ولو كاتب قسه على  
خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح أو على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد ولا بد  
من اتصال الخدمة والمالغ المتصلة بالاعيان بالقدو يمنع تأخيرها عنه أو على خدمة شهر من  
الآن وعلى الزام ذمته خياطة ثوب موصوف بعده جاز لان المنافع المترتبة في الذمة تساهل  
بخلاف المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم تصح على ثوب يؤدي نصفه بعد سنة  
ونصفه بعد سنتين اما اذا لم يكن ديناً فان كان غير منفعة حين لم تصح الكتابة ولاصححت على ما تقر  
ويأتي (ومعها بضمين) ولو الى ساعتين وان عظم المال (فاكثر) لانه المأثور ولم يصر انها  
مشقة من ضم الجورم بعضها الى بعض وأقل ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ملك) السيد  
(وبعضه باقية حرم بشرط أجل وتقسيم) لانه قد يملك ببعضه الحر ما يؤدى به ربحان المنع بعد اتباعا  
لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد (ولو كاتب على) منفعة  
عين مع غيرها مؤجلا نحو (خدمة شهر) مثلاً من الآن (او دينار) في اثنائه وقدمه كوم  
بعض منه (عند انقضائه) او خياطة ثوب صفته كذا في اثنائه او عند انقضائه (هت) الكتابة لان  
المنفعة مستحقة حالاً والذمة لتقديرها والدينار اذ يستحق المطالبة به بعد المدة التي عينها  
لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد الضم فلم ان الاجل انما يكون شرطاً في غير  
منفعة يقدو على الشروع فيها حالاً وان الشرط في المنافع المتعلقة بالدين اتصالها بالعقد بخلاف  
المتزمنة في الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالعقد ويمكن الشروع فيها عقبه بضمين نجم آخر  
اليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة  
لم يصح ويتبع في الخدمة العرف فلا بشرط يسانها ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فرض في  
الشهر وقامت الخدمة انقضت في قدر الخدمة وفي الباقي خلاف والاصح منه العصة  
(أو) كاتبه (على ان يبيعه كذا) أو يشتري منه كذا (فسدت) الكتابة لانه كبيعته في بيعة  
(ولو قال كاتبتك وبعثك هذا الثوب بالف ونجم الالف) بضمين فاكثر ككاتبتك وبعثك هذا  
الى شهرين تؤدي منها اخصمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثاني (وعلق الحربة  
بادائه) وقبلهما العبد معاً أو مرتباً (فالذهب هبة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الالف  
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تفرغ المصفقة (دون البيعة) لتقدم أحد شقيه على أهلية العبد  
لبايعه السيد والطريق الثاني ان فيه قولاً للجمع بين مختلفي الحكم في قول بصحان وفي قول  
بيطلان (ولو كاتب عبيداً) أو عبيد نكاحاً بالاولى صفقة واحدة (على عوض) واحد (منهم)  
بضمين أو أكثر (وعلق عنهم بادائه) ككاتبتك على ألف الى شهرين الى آخر ما مر (فالنص  
صحتها) لاتحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه (وبوزع) المسمى (على فبهم يوم الكتابة) لان

ان لم يعرض لانه كالصاحي  
(قوله ونصح بضمين  
قصيرين) كساعتين (قوله  
لم يصح) أي لانها بعدان  
نجمه التوا ليسما (قوله  
فأولى بالفساد) أي لعدم  
اتصال خدمة رمضان مع  
نقلها بهين العقد بالعدد  
(قوله موصوف بعده) أي  
الآن ولو قبل فراغ الشهر  
كما يأتي ولو عير بقبه أو بعده  
كان أوضع (قوله على ثوب)  
أي على خياطة ثوب ليكون  
المعقود عليه منفعة (قوله  
والاصحت على ما تقر)  
أي من اتصالها بالعقد (قوله  
ويمكن الشروع) أي والحال  
(قوله والاصح منه العصة)  
وعلى العصة فاذا أدى نصيبه  
هل يسرى على السيد الى  
باقية أو لا فظهر وقباس

في وقتين معلومين ولا بأس بكونها لو في الذمة حالة لقد رتبه على الشروع فيها حالاً وتصح  
بضمين قصيرين ولو في مال كثير كالسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير ولو كاتب قسه على  
خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح أو على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد ولا بد  
من اتصال الخدمة والمالغ المتصلة بالاعيان بالقدو يمنع تأخيرها عنه أو على خدمة شهر من  
الآن وعلى الزام ذمته خياطة ثوب موصوف بعده جاز لان المنافع المترتبة في الذمة تساهل  
بخلاف المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم تصح على ثوب يؤدي نصفه بعد سنة  
ونصفه بعد سنتين اما اذا لم يكن ديناً فان كان غير منفعة حين لم تصح الكتابة ولاصححت على ما تقر  
ويأتي (ومعها بضمين) ولو الى ساعتين وان عظم المال (فاكثر) لانه المأثور ولم يصر انها  
مشقة من ضم الجورم بعضها الى بعض وأقل ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ملك) السيد  
(وبعضه باقية حرم بشرط أجل وتقسيم) لانه قد يملك ببعضه الحر ما يؤدى به ربحان المنع بعد اتباعا  
لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد (ولو كاتب على) منفعة  
عين مع غيرها مؤجلا نحو (خدمة شهر) مثلاً من الآن (او دينار) في اثنائه وقدمه كوم  
بعض منه (عند انقضائه) او خياطة ثوب صفته كذا في اثنائه او عند انقضائه (هت) الكتابة لان  
المنفعة مستحقة حالاً والذمة لتقديرها والدينار اذ يستحق المطالبة به بعد المدة التي عينها  
لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد الضم فلم ان الاجل انما يكون شرطاً في غير  
منفعة يقدو على الشروع فيها حالاً وان الشرط في المنافع المتعلقة بالدين اتصالها بالعقد بخلاف  
المتزمنة في الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالعقد ويمكن الشروع فيها عقبه بضمين نجم آخر  
اليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة  
لم يصح ويتبع في الخدمة العرف فلا بشرط يسانها ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فرض في  
الشهر وقامت الخدمة انقضت في قدر الخدمة وفي الباقي خلاف والاصح منه العصة  
(أو) كاتبه (على ان يبيعه كذا) أو يشتري منه كذا (فسدت) الكتابة لانه كبيعته في بيعة  
(ولو قال كاتبتك وبعثك هذا الثوب بالف ونجم الالف) بضمين فاكثر ككاتبتك وبعثك هذا  
الى شهرين تؤدي منها اخصمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثاني (وعلق الحربة  
بادائه) وقبلهما العبد معاً أو مرتباً (فالذهب هبة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الالف  
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تفرغ المصفقة (دون البيعة) لتقدم أحد شقيه على أهلية العبد  
لبايعه السيد والطريق الثاني ان فيه قولاً للجمع بين مختلفي الحكم في قول بصحان وفي قول  
بيطلان (ولو كاتب عبيداً) أو عبيد نكاحاً بالاولى صفقة واحدة (على عوض) واحد (منهم)  
بضمين أو أكثر (وعلق عنهم بادائه) ككاتبتك على ألف الى شهرين الى آخر ما مر (فالنص  
صحتها) لاتحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه (وبوزع) المسمى (على فبهم يوم الكتابة) لان

ما يأتي في اراء أحد الثوريين السراية وقد يفرق بين البرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى الى حصة شريكه وما هنا لم ينعقد فيه  
حصة ما أداء العبد باختيار السيد فلا سراية ادشرتها كون العتق اختياراً بالبرى عتق عليه وهو واضح وقد يقال فرق بين كون  
الباقي لغيره وبين كونه له كافي مستلثنا فان العبد كله هنا لو احدثه هو لو اعتق جزأه سرى الى باقيه مسيراً كان أو موسراً وان  
كان عليه دين فقد يقال بالسراية هنا لوصول العتق عليه هنا وان لم يكن باختياره (قوله في قول بصحان) معقود على الطرفين

ويصح انسابه (قوله ذكره الماوردى) عبارة الماوردى الفصل الرابع ثبوت الحكم بطريق التسبب بقول الطائفة وهو معتبر باستلحاق التسبب واستلحاقه على ضربين أحدهما أن يكون لأشراكهما في فرائض فلا يصح الحاقهما بالعاقبة إلا بمحكم الحكم لأن الفرائض قد أوجب لهما أحقا وأوجب عليهما أحقا في الحاقهما بآدمية نفعيه من الآخر والحق عليهم الأول وبآدمية كس وإن لم يتنازعا ولم يجز لأحدهما أن يسلمه للآخر فكان أغلظ من الألمان الذي

والثالث وجب الحاقهما بأحدهما ٢١٤

لا يصح الإجماع الحكم وقال قبل ذلك مانعه لثالث أن يثبت فرائض كل منهما ويثبت معتبر بآدمية فأن كان الثاني (قوله يثبت فرائض كل منهما) المعاصرة أي وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وهما عقده على آدمية (قوله ولهذا) أي ولوكون أغلب بآدمية المعاصرة يعنى الخ ولو نظر إلى جهة التعليق وتوقف العتق على الأداء (قوله ومقابل النص) الرجاء الذي عبر عنه بالنص فيما سبق (قوله لا بعضه) أي بعض مارق (قوله فإذا أدى قسط الرقعة النجاسة) أي موزعها بآدمية القيمة أخذنا من قوله قبل بقدر ما يخص قيمة العبد من الألف الموزعة الخ (قوله لعدم استقلاله) أي العبد (قوله وكان له) أي الكاتب (قوله أو كاتبه) أي كله وبه يغير قوله الآخر أو كاتب البعض الخ (قوله أو جهة عامة) مفهومه أنه لو كان بآدمية موقوف على معين لم تصح الكتابة وهو ظاهر كالأول كان بآدمية

سلطانه السيد ذات حيث إذا كانت فحمة أحدهما مائة والأخر مائتين والأخر ثلثمائة فعلى الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (فإن أدى حصته عتق) لوجود الأداء ولا يتوقف عتقه على أدائه وان هجر غيره أو مات ولا يقال علق العتق بأدائهم لأن الكتابة الصحيحة يثبت فيها حكم الله أو ضمة ولهذا يثبت بالاربعاء انتفاء الأداء (ومن هجر منهم) (وق) لأنه لم يوجد الأداء ومقابل النص قول مخرج مما لو اشترى عبدا جمع بفن واحد فان النص فيه البطالان (وتصح كتابة بعض من بآدمية) بأن قال كاتب مارق منك لا بعضه لما يأتى وذلك لأدائه الاستقلال المقصود بالعقد (ولو كاتب كله) ولو مع علمه بغيره بآدمية (صح في الرقعة في الظاهر) فترى بالمعققة فإذا أدى قسط الرقعة من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت إن كان بآدمية غيره ولم يأذن) في كتابته لعدم استقلاله حينئذ وإذا تغيره بالفساد أعطاه أحكام الكتابة القاسية إلا أنه لما ولا يستفاد ذلك من تغيير أصله بالبطالان إذ هذا الباب يفرق فيه القاسى والباطل (وكذا إذا أذن) فيها (أو كان له على المذهب) لأنه حيث وق بعضه لم يستقل بالكسب سفر أو حضرا فينا في مقصود الكتابة ولا يمكن صرف سهم المكاتبين له لأنه يصير بعضه ملكا لملك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما إذا كان بآدمية حرا والطريق الثاني القطع بالنعم ويستثنى صور كالأوصى بكتابة عنه فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورقة فانه تصح كتابة ذلك البعض أو كاتبه وهو مريض ولم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورقة أو أوصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقوفا على مسجد أو جهة عامة على ما بحثه الأذرى أو كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتبه) أي عبدهما أو استوى ملكهما فيه أم اختلف (معاً أو وكلاً) من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك إن انقضت النجوم جنساً وعدد أو جلا وصفة (وجعل) عطف على صح (المال على نسبة ملكهما) لثلاثي إلى انتفاع أحدهما بالآخر فإن اتفق شرط مما ذكر كان جعله على غير نسبة الملكين أو اختلفت في الجنس أو المدة أو الأجل أو المصفة فسدت (فلو هجر) المكاتب (فجزه أحدهما) وفتح الكتابة (وأراد الآخر إيقاعه) أي القعدة في حصته وانظره (فكاتبه اعتقه) على البعض أي هو مثله فلا يجوز أن أذن الشريك كامر (وقيل يجوز) قطعا وإن منع في الانتداء لأنه لا يمتثل في الدوام ما لا يمتثل في الانتداء (ولو أبرأ) أحد المكاتبين القن (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي نصيبه منه أو كله (عتق نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقي) وعتق عليه والولا عتقه (إن كان موسرا) وقد عارفة بأن هجر فجزه الآخر لأنه لما أبرأه من جميع ما يصفقه أشبه ما لو كاتب كله وأبرأه من النجوم أما إذا أسير ولم يعد إلى الرق وأدى حصته الشريك من النجوم فعتق نصيبه من الكتابة ويكون الولاء له ما يخرج بالبراءة

آخر (قوله وأعتقه) أي بأن هجر عتقه (قوله وقد عارقه) أي والحال (قوله أما إذا أسير) بقى ما لو أسير والاعتناق المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد إلى الرق فهل يضر ذلك في الحصص التي أبرأه ملكها من نجومها أو لآدمية وتطر وظاهر عبارة الثاني حيث عبر بألف التقدير معها إذا أسير وعاد إلى الرق أو أسير المعتق ولم يعد العبد إلى الرق وهو مشكل فيما لو أسير المبرى وعاد إلى الرق بأنه يبين به أن الكتابة قلبه من فتكون فاسدة وقد يجاب بأن العتق النجس لا يسيل إلى رده فاعتق بكونه دولما فاشبهه بالواعتق أحد النجس بكونه وهو معتبر حصة (قوله وأدى حصته) أي بأن أدى فهو عطف بسبب على مسبب

أحدهما زوجا والاخر أشفية ثبت فرض ذى الشبهة بتعديق الزوج ولم يتعرفه تصديق الموطوءة إلا ان كانت خلية  
وار لم يكن فيه زوج اعتبر تصديق الموطوءة لكل منهما ان كانت خلية والا فالزوج وصار دخلا معهم فى التنازع اه  
المقصود منه لكن سياقى فى الشارح ان فرض الشبهة لا يثبت بقول الزوجين بل لانه من بينه به أو تصديق الولد المكلف

وقصص فى بيان الكتابة الصحيحة لم يدكر فى هذا الفصل مقتضى به الكتابة الصحيحة عن غيره اولا كما علم مما مر قبله  
ان الكتابة الصحيحة هي المستوفية لما يتبرق من الاركان والشروط وبما رجع فصل فى بيان ما يلزم السيد الخ قوله  
مقدمة له على مؤن التجهيز أى تجهيز السيد لومات وقت وجوب الادلاء والخط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة الا قدر  
ما يجب الاتناء ما لومات السيد قبل ذلك الوقت وجب تجهيزه مقدم على ما يجب ٢١٥ فى الآية لما بان من انه يدخل

وقته بال عقد ويتحقق اذا  
بقى من النجم الاخير قدر  
ما يفي به من مال الكتابة

قوله ما لم يرض به أى العبد  
قوله وكذا أى لاحظ  
وليس المراد ان كلامه

افهم ذلك وقوله وهو  
ثالث ماله أى ولو يضم  
النجم الى غيره من المال

قوله أى اسم المال هو  
صادق باق مقول كنى  
من جنس النجوم قيمته

درهم نحاس ولو كان  
المالك متعددا وهو ظاهر  
ويفرق بينه وبين ما مر

فى الصراة من أن الصاع  
يتعدد بتعدد البائع وتعدد  
المشتري بأنه صلى الله عليه

وسلم قدرا بن لكونه  
مجهولا بالصاع لثلاث يحصل  
النزاع فيما يقابل الدين

المحلول فى بد المشتري فشم  
ذلك ما لو كان الدين تأفها  
جدا فاعتبر ما يخص كل

واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع فيما بين يمينه وبين القليل والكثير وكتب سم على منتهى قوله فمحل كان القبول هو  
الواجب فى النجس من هل يسقط الخط اه أقول الاقرب عدم السقوط وينبغي ان يحط بعض ذلك القدر قوله الاصح وقفه

ومقابلته ان رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وبما رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله كاهم  
نظر فى أى محل من قوله وكان قضاء أى مع الاتم بالتأخير قوله والا فالبيع قال البلقين بقى بينهما أى الربع والبيع السبع السدس

روى البيهقى عن أبى سعيد مولى أبى أسيد أنه كذب عبد الله على ألف درهم ومائتى درهم قال ثانياً بجائتي فرد على مائة درهم  
زيدى أى ومع ذلك فلا يؤخذ منه سنة السدس بخصوصه لانه وان كان فوق السبع واقل من الاقتصار عليه لا يلزم منه

منه من حيث خصوصه قوله وكالوط سائر الاستمتاع ومثلها المبيعة ولا حد فيه عليه لشبهة المثل لكن يزومع  
منه من حيث خصوصه

قوله وكالوط سائر الاستمتاع ومثلها المبيعة ولا حد فيه عليه لشبهة المثل لكن يزومع  
منه من حيث خصوصه

(قوله فان قامت به بنسبة عرض على القائف) أي ليلحقه بالزوج ولا يكفي اتفاق الزوجين على الوطء أي على وطء الشبهة أو صاحب النسبة ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن ألقاه به كإمارة عن البلقيني (قوله وديننا) ومعلوم أن محل الحاقه حينئذ بالذم في الدين أن لم تكن أمه مسلمة (كتاب العتق) (قوله أي الاعتاق المصطلح له) بل من عن تحرير المصنف أن العتق

(قوله وإن تعدد) يستثنى ٢١٦ منه ما لو وطئ بعد أداء المهر فإنه يتكرره شيخنا الزبائدي (قوله على ما يأتي) أي

في قوله وقضية كلام أصل الروضة الخ (قوله عتقت عن الكاتبة) أي فتيبها كسبها وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء وهذا هو فائدة كون العتق عن الكاتبة (قوله بأن رقت) بأن عجزها أو عجزت نفسها (قوله إن ولدها من عبدها) أي إن رقت لها (قوله لكن نازع فيه البلقيني) معتمد أي فيكون كولدها من غيرها وسبق ما فيه (قوله وقيل لا يوقف) مقابل قوله وما فضل الخ وفي نسخة تقديمه على قوله ولا يعتق الخ وهي الأولى (قوله أي إلى المال المكتاتب عليه) ظاهره حتى يؤدي الجميع وبعبارة ج بعد ما ذكره الشارح ما عدا ما يجب ابتأؤه وقضيته أنه يعتق مع بقاء القدر المذكور وما ذكره هنا مخالف لما يأتي للشارح في الفصل الآتي من أنه إذا بقي ما ذكره برفعه لقاض يحجره على دفعه أو يحكم بالتقاص إن

العلم به كهي أن طأوعته (ويجب مهر) واحد وان تعدد وطأوعته للشبهة أيضا (والولد) منه (حر) نسب لما لو قها به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب) لانفاذه حرا على أن حق المالك في ولدها للسيد وان حلت به من عبدها على ما يأتي والخلاف مبنى على حكم ولدها من غيره (وصارت) به (مستولدة مكتاتبه) انقصودها واحد وهو العتق (فان عجزت عتقت بجوته) عن الأيلاد وعتق معها أولادها الحداثون بعده وان أدت النجوم عتقت عن الكاتبة وتبعها كسبها وولدها فان مات السيد قبل عجزها عتقت عن الكاتبة كالموت عتق مكاتبه (وولدها) أي المكاتبه لا بقيد الأيلاد الرقيق الحادث بعد كتابتها وقبل عتقها (من نكاح أو زنا مكاتب) أي يثبت له حكم المكاتب (في الأظهر يتبعها راقعة) لأن الولد ينبع أمه راقعة وصدقه فكذلك في سبب العتق (كولد أم الولد) والثاني لا بل يكون هنالك السيد لأن الكاتبة عتقت قبل الفسخ فلا يثبت حكمه في الولد كولد المهرونة نعم ان عتقت بغير رجوعه الكاتبة بأن رقت ثم عتقت بجهة أخرى لم يتبعها حينئذ كالأم (وليس عليه) أي الولد (شي) من النجوم لعدم التزامه لها (والحق) أي حق المالك (فيه) أي الولد (السيد) لا للام (وفي قول) الحق (لها) أي المكاتبه لأنه تكتاتب عليها وقضية كلام أصل الروضة أن ولدها من عبدها لا لها قطعاً لكن نازع فيه البلقيني (فلو قتل بغيره) تجب (لذي الحق) منهما (والمذهب أن ارش جنايته عليه) أي الولد فيمادون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أحمى ووطئ بشبهة (ينفق منها عليه) ومراعاة بالنفقة ما يشمل المأوى (وما فضل وقف فان عتق فله والأفلاسيد) كان كسب الأم لها وان عتقت فان رقت وان رقت الكاتبة فله السيد وقيل لا يوقف بل يصرف للسيد كما تصرف له قيمته لو قتل هذا كله ان قلنا أن الحق في الولد للسيد فان قلنا أنه للام فهو ولها تسعين في كتابتها (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي جميع المال المكتاتب عليه لخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ومثل الأداء الأبراء والخوالة به لاهليه (ولو أوفى) المكاتب (بمال قال السيد هذا حرام) أي ليس ملكاً (ولا يئنه) له بذلك (حلف) المكاتب (أنه ليس بحرام أو) (أنه حلال) أو أنه ملكه وصدقه عملاً بظاهر الية نعم لو كان الأصل فيه التحريم كالعلم وقال هذا حرام اتجه وجوب استغفاله فان قال أنه سرقة فكذلك أو مبيته وقال بل ملكي أو حلال صدق السيد إذا لم يملكه التذكية كظنيره في السلم والأوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذكيتة والأصل صدق لتصريحهم بقبول خبر الكافر والقاسق عن فعل نفسه كقوله ذكيت هذه وعلى هذا يجعل ما يجب أنه ينبغي تصديق العبد وما توجهه اطلاعه بتشوف الشارع للعتق فردود بأن فيه أضراراً بسيدته حيث يلزم بقبول ما يحكم بنسبته لأن من رأى لحاوشك في تذكيتة يحرم عليه أكله (ويقال للسيد تأخذه أو تبره عنه) أي عن قدره وهو

رأه فقل المراد بما ذكره هنا أن ما يجب ابتأؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسح لم ينفذ خبر فضيه لأنه يعتق بمجرد دفعه أو على هذا فلو مات العبد فالأقرب أنه يرفع الأمر للقاضي بعدم موته ليحكم بالتقاص إن رآه وعتق العبد فموت حراً ويكون ما كسبه لورثته ويوافق ما قاله ج ما تقدم للشارح من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء (قوله فكذلك) أي المصدق المكتاتب (قوله لتصريحهم بقبول خبر الكافر) أي ولو حر يأمرونه (قوله للعتق) متعلق بقوله وأما توجيه الخ

مصدره العتق يعني اعتق (قوله لا إلها إلا الله) لاحاحه اليه في هذا التعريف وانما يحتاج اليه من غير إزالة الملك بدل إزالة الرق ليعرج الوقف لان الملك فيه له تعالى (قوله على ما يأتي) الذي يأتي له الجزم بعدم الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وذلك ذكر كلامه هناك سوغه هذا التعبير (قوله علم ان شرط العتق) قال ابن قاسم وقد ١١٧ يقال هذا الضابط غير موجود

في الرهن اذا كان الرهن  
موسرا (قوله بخلاف نحو  
اجارة) أي فانه وان كان  
لازما الا انه لا يمنع البيع  
(قوله واستيلاد) هو مثال  
لما يتعلق به حق العتق  
(قوله وهو غير قريبة) أي  
التعلق (قوله والاقرية)  
أي من المسلم كأمير (قوله  
أفسده) أي أفسد الشرط  
العوض (قوله ويجتمع  
الرجوع عن التعليق  
بقول بل بضمير)  
لا ينبغي ما في هذه العبارة  
وعبارة التحفة وليس

خير يعني الانشاء لثبته واحترز بقوله ولا يئنه عما ألقاه السيد بن عبد الله فانه لا يجبر  
وتجمع منه لانه في غير مظاهر وهو الامتناع من الحرام قال الرافعي كذا أطلقه جماعة  
وشرط الصيد لان عين المفعول منه والا فلا وقد صرح به الماوردي أيضا والوجه  
الاطلاق (فان أي قبضه القاضي) وعتق ان لم يبق عليه شيء (وان نكل المكاتب) عن الحلف  
(حلف السيد) وكان كافاته البينة (ولو خرج المؤدي) من الصوم (مستحقا رجوع السيد  
بيده) لفساد القبض (فان كان) ما خرج مستحقا أو زيفا (في النجم الأخير) مثلا (بان) ولو  
بعدم موت المكاتب أو السيد (ان العتق لم يقع) بطلان الاداء (وان كان) السيد (قال عند  
أخذه) أي متصلا بالقبض (أنشأ) أو اعتقتك لبيان ذلك على ظاهر الحال وهو وجه الاداء  
وقد تبين خلافه أما اذا قال ذلك منفصلا عن القبض والقرائن الدالة على كونه ربيعه على  
القبض لم يقبل منه قوله انه بناء على ظاهر الحال كإرجاءه وقول الغزالي لا فرق فيه بين  
الرفقة بما اذا قصد الاخبار عن حاله بعد أداء النجوم فان قصد انشاء العتق يرى وعتق وتبعه  
القبضي وزاد حاله الاطلاق كإلحاقه قصد انشاء العتق ونوزع فيه وانه في الحالين يعتق عن  
جهة الكتابة ويتبعه كسبه وأولاده ولو قال له المكاتب فانه انشاء فقال بل انما اراد صدق  
السيد لاقرية قال الرافعي وهذا السياق يقتضي ان مطلق قول السيد محمول على انه حر بما  
أدى وان لم يذكر ارادته اه وتظهر ذلك من قبل له طلق امر أنك فقال نعم طلقها ثم قال  
ظننت ان ما جرى بيننا طلاق فلا يقبل منه الاقرية (وان خرج معيا فله رده) أو رده  
ان تلف أو بقي وقد حدث به عيب عنده (وأخذ بيده) وان قل العيب لان العقد انما يتناول  
السليم ورده أو بطلب الارش بين ابن العتق لم يحصل وان كان قال له عند الاداء أنت حر  
كأمر وان رضى به وكان في النجم الأخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج)  
المكاتب (الا باذن سيده) لانه عبد كأمر في الخبر (ولا تسرى) يعني لا تطأ ما لو كنه وان لم  
ينزل (ياذن على المذهب) نصف ملكه وخوفا من هلاك الامه بالطلاق وانما أولنا في  
التسرى بنفي الوطء لان التسرى به تبريره أمر ان يجب الامه عن أعين الناس وانزاله فيها  
ومقابل المذهب الجواز بناء على ان العبد ملك بتقليد سيده (وله شراء الجوارى لغيره)  
نوسعه في طرق الاكتساب (فان وطئها) ولم يبال بعتقاله (فلاحد) لشبهة الملك وكذا الامور  
اذ لو وجب عليه امكانه (والولد) من وطنه (نسب) لاحق به لشبهة الملك (فان ولدته في  
الكتابة) أي في حال كون أبيه مكاتباً أو مع عتقه (أو بعد عتقه) لكن (لدون سنة أشهر)  
منه (تبعه رفقا وعتقا) ولم يعتق حال نصف ملكه ومع كونه ملكا لا يعتق بضميره لانه  
ولده ولا يعتق عليه نصف ملكه بل يتوقف عتقه على عتقه وهذا مع انه مكاتب عليه  
(ولا تصير مستولدة في الظاهر) لانها علفت بمولوك فاشبهت الامه المتكوحه والثاني  
تصير لانه ثبت له ولد حق الحر به من سيدها حيث تسكبت عليه وامتنع بيعه فثبت لها

(قوله والوجه الاطلاق)  
أي فلا فرق بين ان عين  
النصوب أم لا (قوله وكان  
كافاته البينة) برده عليه  
ان المدين المردودة  
كلا قرار على الرجوع عليه  
فله له انما قال كافاته  
البينة لتقدم حكم البينة  
هنا فاحال عليه (قوله  
مستحقا) أو زيفا اه  
(قوله أو زيفا) أي كان  
خرج نحو بخلاف الردى  
فانه لا يشبه بعدم العتق  
كأمر من قوله الا  
وان خرج معيا الخ (قوله  
وان كان غايه) (قوله أما

٢٨ نفيه ثامن اذا قال محترز قوله متصلا بالقبض (قوله وقول الغزالي لا فرق) أي بين ان قوله متصلا أو منفصلا (قوله  
قيد ابن الرفقة) معتد (قوله فان قصد انشاء العتق) بنى ما لو أطلق وهو ما زاد القبضي انه كإلحاقه الانشاء لكن في حاشية  
شعبان الزبيري انه كالمقصود الاخبار اه وهو ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه (قوله لدون سنة أشهر منه) أي من الوطء  
(قوله تبعه رفقا) التعيم ظاهر حيث ولدته قبل العتق أما بعده فهو عتق بعتقها فليس فيه تعيم



لما تم زجوع بقول بل بنحو سيم الخ (قوله ولا يطل تعاقبه بصفة بعد الموت الخ) قال الشهاب بن فاطمه هذا مصور كما هو صريح الاتفاق بما اذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حرفان التعليل يطل بالموت (قوله والوجه ضبطه) أي الجزء ١١٨ كان وكل وكلا في عتق عبده انظر هل مثله ما اذا وكله في عتق البعض فقط فان

كان مثله فسا وجه  
التخصيص في التصوير  
وان لم يكن مثله فسا وجه  
الفرق مع ان المتبادر انه  
اولى بالحكم بما هنا (قوله  
سراية) راجع لقول  
المصنف في عتق كذا أي  
لاتعبر بالجزء من النكاح  
وهو وجه ثان في المسألة  
والخلاف ثمرات في  
المطولات (قوله وأما  
فالذي سري اليه) عبارة  
التحفة فالذي يسري اليه  
بلفظ المضارع وهي  
الناسبة للحكم وهو عدم  
السراية (قوله لما اعتقتك)  
لا وجه للتعبير بما هنا  
(قوله واعتد الانسوى  
خلاله) أي فلا يقع عنده  
لا باطنا ولا ظاهرا (قوله  
وبغرض المساواة) هذا  
من جملة كلام الراد وهو  
ابن حجر أي وبغرض  
مساواة ما هنا لما قبل له  
طلقت زوجتك الخ وان  
أوهم سياق الشارح  
خلاف ذلك ثم هو لم  
يتعمد رد هذا الرد  
(قوله وقوله أنت ابني أو  
ابني أو أبي أو أي اعتاق)  
أي صريح (قوله وعبرني

حرمة الاستيلاء وأجاب الاول بأن حق الحرية للولد لم يثبت بالاستيلاء في المثل بل لم يصبره ملكا لانه كالمملكة جهة (وان ولدته بعد العتق لغت سنة أشهر) أولسنة أشهر من العتق  
كافي الرضة ولا خلافه بينه وبين ما في الكتاب لانه لا بد من زيادة لحظة وقد اعتبرها المصنف  
في بعض الصور كما سيعلم مما تقرر في قوله وكان يطؤها واحد فها من الرضة لانه لم يفتلط  
الكتاب هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرة مع العتق أو بعده وأمكن كون الولد من الوطء  
بان ولدته لسنة أشهر فأكثر منه ويعلم مما تقرر من فرض ولادته بعد العتق لسنة أشهر  
أو أكثر ان التقييد بالامكان المذكور لها هو في صورة الأكثر من الوطء واما اذا قرن الوطء  
العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لسنة بعد العتق (فهو حر وهي أم ولد) انظر  
الصاوي بعد الحرية تعليلها فلا نظر لاحتماله تباه افا ان شرط مما ذكر بان لم يطل مع  
العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء تمكن أم ولد لم يطل فها في حال عدم  
البلادة (ولو جعل) المكاتب (النجوم) قبل محلها بكسر الهاء أي وقت حلولها أو بعضها قبل  
محل (لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح كظهير  
الشارف السليم (كثيرة حفظه) أي مال النجوم الى محل أو عاقبه كافي المحرور ما قبله نفق عنه  
لانه مثال (أو خوف عليه) كأن كان زمن خوف أو إغارة في اساق اجارته من الضر حينئذ  
ولو كاتبه في وقت نوب وتعوده ويجعل فيه لم يجبر ايضا لانه قد يزل عند الحمل وكذا لو كان  
يؤكل عند الحمل طريا قال البلقيني أو اثلا يتعلق به كذا (والا) بان لم يكن له غرض في الامتناع  
(فيجبر) على القبول لان المكاتب غرضه في حياضه وهو العتق أو تفرجه من غير ضرر على  
سيدة والاروجه كما قاله البلقيني أن يقال هنا ظهير المار من الاجبار على القبض أو البراء  
وإنما حذف هنا العلم به وحينئذ يفرق بينه وبين ما مر في السلم حيث اعتبر ثم حاول الدين  
بان الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما لم يكن فنيق فيه باطلب البراء (فان أبي) قبضه  
لجرح القاضي عن اجباره أو لكونه لم يجبر فيه (قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب ان حصل  
بالمؤدى شرط العتق لانه نائب للمتنع كالو غاب وانما لم يقبض دين الغائب في غير هذا لان  
الفرض هنا العتق وهو حاصل بذلك ثم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين أو صلح  
للاغائب من قبض القاضي لانه يميز امانه يسده ولو أحضره في غير بلد القيد ولتقبله  
مؤنة أو كان ثم خوف لم يجبر ولا أجبر كما قاله الماوردي (ولو جعل بعضها) أي النجوم قبل  
الحل (ليبرئه من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما واقبل الآخر (فأبراه) مع الأخذ  
(لم يصح الدفع ولا البراء) للشرط الفاسد ولانه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم اذا حصل  
الدين يقول لغيره اقضه أو زد فان لم يقضه زاد الدين والاجل ويلزم السيد رد ما أخذه  
ولا عتق نعم لو أبراه ما لم يفسد الدفع صح وعتق كما يجتبه الزركشي كالادعي أخذ من  
كلام المصنف ويجري ذلك في كل دين يجعل به ذال الشرط ولو أوصى لاخر بنجوم الكتابة

المحرر عنه الخ عبارة التحفة نصها عبارة أصله جعلت الخ (قوله بل أولى) هذا بالنسبة لاصل العتق  
فجهر  
(قوله وما قبله) هو قوله كونه حفظه (قوله وهو العتق) أي اذا أدى الجميع (قوله أو تفرجه) أي اذا أدى بعضه (قوله وعتق  
المكاتب ان حصل) قيد في قوله وعتق لاني قبض القاضي لان ما أحضره المكاتب يقبضه القاضي وان كان بعض النجوم  
(قوله ولتقبله مؤنة) أي لها وقع

(قوله غفلة عن كون المصنف ذكره عقب ذلك) أي ذكر قوله في الحال في المسئلة الثانية عقب هذه أي وذكره ذلك في المحلين المتعاقبين بعد كونه صادرا عن انتقال نظر وجهه في دفع قول ابن قاسم كانه في غير هذه الكتاب ثم قوله ثم ان كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين المسلتين لا ينافي انتقال النظر من ١١٩ حكم احدهما الى حكم الاخرى كما

هو في غاية الظهور  
فدعوى الغفلة ممنوعة بل  
لعلها غفلة اهـ ويحتمل  
ايضا ان غفلة هذا المعترض  
من حيث كونه خص  
الاعتراض بالمسئلة  
المتقدمة مع توجهه على  
المسئلة التي ذكرها  
المصنف عقبها والشهاب  
ابن قاسم فهم ان الضمير  
في ذكره راجع الى مسئلة  
الشر وليس كذلك كما  
علت (قوله بما يفرضه  
الحلح) اي عوضه (قوله  
واما نصيب شريكه) كان  
ينبغي ان يقول عقب هذا  
ففيه تفصيل نظير ما في  
التحفة (قوله عند الاعتاق)  
صواب ذكره كما قبل قوله  
بني كافي التحفة (قوله  
ورواية السهابة) لفظ  
الرواية فان لم يكن له مال  
قوم البعد فيمدهل ثم  
استسعى لصاحبه في قيمته  
غير مشقوق عليه (قوله  
يعني يتخذه الخ) لا ينبغي

فجزء المكاتب فجزء الموصى له لم ينفذ وكان رد الوصية كما يؤخذ ذلك من قول الماوردي  
ما يؤيد به بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لانه يبيع ما لم يقبض وما لم يقدر على  
تسليمه اذ العبد يستقل باسقاطه (ولا اعتياض عنها) من المكاتب لعدم استقرارها وهذا  
هو المعتمد وان اعتمد الاسنوي وغيره ما جاز عليه في الشفعة من جهة الزمواها من جهة  
السيد مع تشوف الشارع للعق (فالرواية) ما السيد لاخر (واذا) ما المكاتب (الى المشتري  
لم يعق في الاظهر) وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم  
الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلا عتق والثاني يعق لان السيد سلطه على القبض فاشبهه  
الوكيل فان ادى الى السيد عتق لا بحالة (ويطالب السيد المكاتب) بها (ويطالب  
المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض  
لنفسه كما تقررون ثم لو علم فساد البيع واذن له السيد في قبضها كان كالمكيل فيعتق  
بقبضه (ولا يصح بيع رقبته في الجديد) حيث كانت الكتابة صحيحة ولم يرض بذلك كالا بنواع  
أم الولد وفارق المعلق عتقه بصفة بان ذلك يشبه الوصية لجارزه الرجوع عنه بخلاف المكاتب  
واما شرائع ائمة لم يرد مع كتابتها فقد كان باذنها ورضاها فيكون فسادها وبرشده له امره  
صلى الله عليه وسلم يعقها ولو بقيت الكتابة لعقبت بها والقديم نعم وعليه لا تنفسخ الكتابة  
بالباع بل تنتقل الى المشتري مكانه او الواجبه كما يحسنه البلقيني جواز بيعه من نفسه تام الولد  
وكسبه من غيره برضا فانه يكون فصلا للكتابة كما قرره اذ لا يبيعه بشرط عتقه كاد عليه  
قولهما لا يصح بيعه باعنا خلافا لما يحسنه البلقيني هما (فالرواية) السيد (قادي) النجوم  
(الى المشتري في عتقه القولان) السابقان في بيع تجزئهما اطورهما المنع (وهبته) وغيرها  
(كسبه) فتبطل ايضا وكذا تبطل الوصية به ان كانت تجزئة بخلاف ما علقها بعدم عتقه  
(وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عتده) أي عبد المكاتب (وتزويج أمته) وغير ذلك  
من التصرفات لانه معه في المعاملات كالاجني ونسبه بذكر التزويج هنا على منع ما سواه  
بالاولى فلا تكرر فيه مع ذكره ذلك في المكاح لغرض آخر (ولو قال له رجل اعتق مكاتبك)  
عنتك (على كذا) سواء اقال على أم لا خلافا لما قيد بالاول (فعل عتق وزمعه ما التزم) كالمالك  
قال ذلك في أم الولد وهو بمنزلة نداء الاسير اما لو قال اعتقه عني على كذا فلا يعتق عن السائل  
بل عن الممتق ولا يستحق شيئا من المال ولو علق عتقه على صفة ثم وجد عتق كما مر وبرى  
عن النجوم فينبهه كسبه

(فصل) في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر وما يترتب عليها وما يطأر  
عليها من فسح او تشدخ وجنابته او الجنابة عليه وما يصح من المكاتب وما لا يصح  
(الكتابة) المحصنة كما يعلم من كلامه الا في (لازمة من جهة السيد) لانها عتدت لاختط  
السيد فكان فيها كالأمر لانها حق عليه وعلم من لزومها من جهة السيد (ليس له فضها)

بظهور اهـ وانقضاه كلام المنهج (قوله عتق) أي من الاتن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم (قوله بل عن  
العتق) أي لان في عتقه من السائل غايكاه وهو باطل فالتقييد بالعتاق يكونه عن السائل وفي أصله فصل في  
بيان لزوم الكتابة (قوله لانها حق عليه) أي مطالبة منه حيث توفرت الشروط فاذا كاتب العبد فقد فعل ما يطلب  
منه وصار الحق في ابقائه وعدمه للمكاتب

عدم تأني هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته (قوله ليكنه بالمرأية يقع الفسخ الخ) قال ابن قاسم بل قد يقال  
لاشركة حقيقة حين الاعتاق أيضا لأنه إذا كان الخيار له فذلك المبيع له فليتأمل اهـ (قوله قيمة عدل) تمامه ولا وكس ولا  
شطط ثم يعق (قوله الامن والد الشريك) صورة المسئلة ان أحد الشريكين الذي هو والد الشريك الآخر استولدها وعبارة  
كتب الأستاذ ولو كان الشريك المستولد أصلا لشرى به سرى وان كان معسرا كالأول استولد الجارية التي كانها اهـ ابن

(قوله امتنع فضنه) أي فلو اختلفا صدق السيد وجاز له التمسح حيث ادعى ان الباقي أكثر مما يجب في الالة وحلف عليه  
(قوله لا تنقض شرطه الآتي) من ٢٢٠ اتفاق الدينين في الجنس والحلول والاستمرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة

من غير جنس النجوم  
والأشياء المانعة من التقاض  
اللامم الآن يقال ان  
ما يجب حطه في الإبقاء  
ليس ديننا على السيد وان  
وجب دفعه وفقا بالعبد  
ومن ثم جاز للسيد ان يدفع  
من غير النجوم (قوله الآ  
اللقطة) أي فالأمر فيها  
للقاضي (قوله بقدر  
ما يخرج المال) أي ويصدر  
لما منع بطأ ككضاح  
المفتاح أو نحوه فيهل لذلك  
أخذها بما يأتى من أنه لو  
غاب ماله دون مرحلتين  
أمهل (قوله وبضمانه  
ما ذكر) أي من الامهال  
(قوله أمهله وجوبا) أي  
فلو تبرع عنه أجنبي بالمال  
ليس للقاضي قبوله لجواز  
أن لا يرضى المكاتب  
بضمه منتبه (قوله  
لتضرره) أي بمنعه من  
الوصول الى حقه وان لم  
يكن محتاجا اليه (قوله وان  
اقتضى كلام الروضة)  
أي أولا اهـ مع (قوله  
بان مانع البيع لاضابط

لكن صرح به ليرتب عليه قوله (الان يهجر عن الاداء) عند المحل ولو عن بعض النجوم فله  
فضها ولا يتوقف فضنه على حاكم ولا تنفسح بغير دعوته من غير فسخ نعم لو هجر عما يجب حطه  
عنه امتنع فضنه وحينئذ يرفع الأمر للحاكم ليؤزم السيد بالإبقاء والمكاتب بالاداء أو يحكم  
بالتقصان ان رآه مصلحه وانما لم يحصل التقاض بنفسه لانتفاء شرطه الآتي وسيأتي انه لانه  
فضها أيضا اذا غاب وكذا لو امتنع مع القدرة على الاداء (وجازة له مكاتب فله ترك الاداء وان  
كان معه وفله) لان الحلف فيها فاشبه المرتين (فذا يهجر نفسه) بقوله أنا عاجز عن كتابتي مع  
تركة الاداء ولو مع القدرة عليه وهذا تصور مردارها هو على الامتناع فحق امتنع مع  
الاداء عند المحل (فالسيد الصبر والفسخ بنفسه) فهو على الترخي لانه يجمع عليه لاجتماع  
فيه فله بشرط فيه الحاكم (وان شاء الحاكم) ان ثبت الكتابة عنده وحلول النجم والجز  
باترا أو بينه (والمكاتب) وان لم يهجر نفسه (الفسخ) (الحال في الاصح) كما يفسخ المرتين الرهن  
فاذا احدث الفرق فأكسايه جميعها السيد الا لقطة على ما مر والثاني النزع اذا ضرر في بقائها  
(ولو اسفهل المكاتب) السيد (عند حلول النجم) لجزءه عن الاداء حينئذ (انصب) له انصبا  
مؤكدا (امهاله) اعانة له على العتق نعم يلزمه الامهال بقدر ما يخرج من المال من محله وزنه  
وبضو ذلك ويخصه لزمه ما ذكر لما يحتاج له من كل قضاء حاجته لانه لا يتوسع في الاعذار  
هنا توسعها في الشفقة والرد بالعيب لان الحق واجب بالطالب فلم يجز تأخيرها الا لالامر  
الضروري ونحوه ومن ثم مكان الاقرب ان المدين في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له  
كالمكاتب فيما تقرر لزوم الاداء له فورا بعد الطلب (فان أمهل) السيد (ثم أراد الفسخ فله)  
لان الحال لا يتأجل (وان كان معه عروس أمهله) وجوبا (ليبيعها) لانها مدة قريبة (فان  
عرض كساد) أو غيره (فله أن لا يزيد في المدة على ثلاثة أيام) لتضرره لو أنما الامهال  
بأكثر منها وهذا هو الاصح وان اقتضى كلام الروضة كاصلها امهال دون يومين فقط كالأول  
غاب ماله لظهور الفرق بينهما بان مانع البيع لاضابط له فقد يزعمه وقد ينقص فانما الأمر  
فيه بما يطول عرفا وهو ما زاد على الثلاثة وأما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر  
أولا وقد تقرر فيما مر ان مادون المرحلتين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك (وان كان ماله  
غائبا أمهله) وجوبا (الى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (والا) بان غاب  
لمرحلتين فأكثر (ملا) يلزمه امهال لطول المدة والسيد الفسخ (ولو حل النجم) ثم غاب بغير  
اذن السيد أو حل (وهو) أي المكاتب (غائب) الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما  
دونها كما تقدمه الزكشي وغيره قياسا على غيبته ماله وببحث ابن الرفعة ان غيبته في مسافة

له ولاننا في ما نقله الشارح المحلى عن بغوي وغيره (قوله لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره وان عرسله العدوى  
ما ينقص الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفا بحيث يقع مثلها كثير للسافر في تلك الجهة  
(قوله ثم غاب بغير اذن) أي فان اذن له وأظهره الى حضوره فليس له الفسخ اهـ شيخنا زبادي وهو معنى قوله الآتي وقيد  
الحق فلو جعله بمنزلة قوله بغير اذن كان أوضح (قوله بخلاف غيبته فيما دونها) معذوقه وببحث ابن الرفعة ضعيف

فأسم (قوله قال البقيعي ولا حاجة لمستشرق في بيان الخلاف) قال في النسخة فلما أوجب الشريعة ما له وهي غنسه وعليه  
 خسون لم يسر على الضعيف إلا في الحسين (قوله لم يسر قطعا) أي ولا يقال أنه موبر بالهن (قوله بنا على الأصح أن العبرة  
 الخ) تبه الشيخ في الحاشية على أن الشارح ناقض هذا في آخر التدبير (قوله أن حلف الخ) فيه أن عدم العتق على الخلافة وليس  
 مقيدا بالحلف فكان المناسب ثم أن حلف فلا يتحقق عليه المدعي التيمم ولا حلف المدعي واستحققه (قوله والأفنى لا تسع

(قوله فلا يسد الفسخ) وينبغي أنه لو أدى الفسخ بعد حضور العبد واردة دفعه المال لم يقبل منه ذلك إلا بيينة كالوادي أحد  
 الماقدن بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخليفة حيث صدق النافي للفسخ (قوله ٢٢١) وفيه البقيعي) أي قيد جواز فسخ

السيد (قوله ولا اذن له

في السمر كذلك) أي

قبل الحلول أو بعده

(قوله والامتنع عليه)

معتمد (قوله ولا بالخبر

عليه بسفه) أي أو فليس

أيضا وانما اتصهر على

السفه لما أتى من أن

الفسفه تنفسج بحجر

السفه على السيد (قوله

فان تبين له مال نقص) أي

حكم بانتقاضه لعدم وجود

مقتضيه باطنا ولا يتوقف

على نقص القاضي (قوله

وعتق) وقياس ما تقدم

فيما لو اعتسق في مرض

موته عبيد لم يخرجوا

من الثلث ثم تبين له مال

من أن الوارث لا يرجع

بما أتفق عليهم أن السيد

هنالا يرجع بما أنقصه

(قوله واعتبر الامام كونه)

أي المال وقسوله في يد

السيد ضعيف (قوله أني

الحاكم) أي أني السيد الحاكم

الخ (قوله ولم يستقل) أي

والحال (قوله وعلى السيد)

أي أو امتنع على الخ (قوله

العدوى كسافة القصوران يحجز عن الحضور نحو مرض أو خوف) فلا يسد الفسخ) من غير حاكم

لتعذر الوصول إلى القرض وكان من حقه أن يحضر أو يبعث المال وقده البقيعي نقلا عن جمع

ونص الام بما إذا لم ينظره قبل الحلول أو بعده ولا اذن له في السفر كذلك والامتنع عليه

الفسخ وليس لنا انتظار لازم إلا في هذه الحالة (فلو كان له مال حاضر فليس للفاضي الاداء منه)

بل يمكن السيد من الفسخ حال انه راعى الحاضر امتنع من الاداء أو يحجز عنه (ولا تنفسج) الكتابة

ولو فاسدة (بجنون) أو أغماء (المكاتب) ولا بالخبر عليه بسفه للزومها من أحد الطرفين كالزمن

وأنما ينفسج بذلك العقود الجائرة منه ثم إن لم يكن له مال جاز للسيد الفسخ فيعود قنوا تزامنه

مؤتمنه فان تبين له مال نقص فضحه وعتق واعتبر الامام كونه في يد السيد والامضى الفسخ كالمال

غائب ماله واستقصاه وان كان له مال في الحاكم وأثبت عنده الكتابة وحاول التضمير وطلب حقه

وحلف بين الاستطهار على بقاء استحقاقه (ويؤدى) إليه حينئذ (القاضي) من ماله (ان وجد

له مالا) ولم يستقل السيد بالأخذ ولو من محبوس عليه وكانت المصلحة ظاهرة في عتقه بان لم يضع

به لانه يتوب عنه ادم أهليته بخلاف غائب له مال حاضر اما اذا لم تطر المصلحة له في ذلك

امتنع على الحاكم الاداء منه وعلى السيد الاستقلال بالأخذ (ولا تنفسج) (بجنون) أو أغماء

(السيد) ولا عجزه أو أخرج عليه للزومها من جهته (ويُدفع) وجوبا للمكاتب التحويل (الى وله)

اذا جن أو عجز عليه أو وارثه اذا مات لانه قائم مقامه (ولا يمتنع بالدفع اليه) أي المجنون لا انتفاء

أهليته فيستردده المكاتب إبقائه على ملكه نعم لو تلف في يده لم يصح عنه انتقصه به التسليم له بل

للولي تغييره اذا لم يبق في يده شي (ولو قتل) المكاتب (سيدة) عمة (فلو ارثه قصاص فان عفى

على دية أو قتل خطأ أخذها) أي الدية (بمأمنه) وعما يسكبسه ان لم يتخير تغييره لان السيد مع

المكاتب في المعاملات كالأجنبي فكذلك في الجنابة وقضية كلامه وجوب الدية بالنية بما بلغت

وهو المعتمد كإبراهيم البقيعي وحكامه عن نص الام والمختصرون انقضى كلام الروضة كأصلها

وجوب الأقل من قيمته وارث الجنابة كالجناية على أجنبي وبأى الفرق بينهما على الأقل (فان لم

يكن) في يده مال أو كان ولم يبق بالارض (فله) أي الوارث (تغييره في الأصح) لانه يستفيد به

رده إلى محض الرق واذ لو سقط الارض فلا يتبع به بدعته كمن ملك عبدا لله عليه دين والثاني

لا بأس (أو قطع) المكاتب (طرفة) أي السيد (فاقتصاصه والدية كما سبق) في قتله لسيدته وقد

مرافيه (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطع) عدا وجب القصاص فان اختار له فهو (فصفا

على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبه عمة (أخذت معامعه) وعما يسكبسه الأقل من قيمته

والارض) لانه منع نفسه بالكتابة من البيع فلزمه الأقل كالسيد في أم الولد والفرق بين هذه

الاستقلال بالأخذ) أي حتى لو أخذ لم يعتق بذلك (قوله نعم لو تلف في يده) أي السيد وقوله لتقصيره أي المكاتب (قوله أو قتل

خطأ) أي أو شبه عمة فدراده بالخطأ ما قبل العمد وقوله أخذها أي الوارث (قوله وان انقضى كلام الروضة كاصلا) حكاه

الحلي مقابل للثقل فقال وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (قوله وبأى الفرق بينهما) أي في قوله والفرق بين

هذه وجنابته على سيده على الخ (قوله أخذت معامعه) أي أخذ الجني عليه أو وارثه

على آخر انك اُعنتت حتى يحلف) أي اذ الدغوى بما ذكر غير مسبوقة فلا يتعجب عليها حلف أي فاليمين في كلام المصنف انما هو لاجل القيمة كما قرره (قوله عتق جرما) فبسه نظرا لانه لو فرض أن المدي عليه أترب العتق ضرر يحال يعق نصيب المدي حيث قلنا ان السراية انما تقع بالاداء وانما موقوفه كما هو ظاهر مما مر (قوله وأبطلنا الدور) أي في مسئلة قبله (قوله قوم

(قوله وجنانيه على سيده) أي حيث وجبت فيها الدية بالغة ما بلغت (قوله لان حقه) أي الاجبي (قوله يحجزه القاضي) أي وجوبا (قوله أو السيد) أي فان امتنعنا ٢٢٢ من ذلك انما وبقي الحق مع عاقبة المالكين وظاهره أيضا جريان ذلك ولو

بعد المجني عليه عنهما (قوله ويفرق بينهما وبين الرهن) أي بما تقدم من أن العتق يحتاجه بخلاف الرهن (قوله ويبع منه بقدر الارش فقط) لو عذر بيع البعض في هذه بيع الكل وما قبل يأخذه السيد كذا قال الزركشي انه القياس وفيه نظرا سم على منهج (قوله لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة) أي السيد والمكاتب والمجني عليه (قوله ويغديه بأقل الامرين) هذا علم من قوله لو ولد أو بأقل الامرين (قوله لم يلزمه سوى الكفارة) أي مع الانم ان كان عامدا (قوله بخلاف ما اذا قطع طرفه أي فانه يلزمه ارشيه (قوله وان أخذ غايه (قوله امتناع تكفيره بالمال) مع قدر قوله مع أنه لا تبرع فيه) وان ما نقد عليه به مما يؤكل ولا يباع عادة له لا تبرع به بغير بريرة اه

وجنانيه على سيده على ما في الكتاب ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلزمه جميع الارش مما في يده كدين المعاملة بخلاف جنانيته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط (فان لم يكن معه شيء) فقد رد الواجب (وسأل المستحق) وهو المجني عليه أو وارثه (تجهيزه يحجزه القاضي) أو السيد كما قاله القاضي وما يحسنه ابن الرفعة أخذ من كلام التنبيه ومن ابيع المروء في الجنانية لا يحتاج الى فك الرهن انه لا يحتاج هذا التجيز بل يتبين بالبيع انضاح الكتابة يرد بان الوجه الاخذ بالاداء وبوجه ان قضية الاحتياط للعتق التوقف على التجيز ويفرق بينهما وبين الرهن وانما يهزه فيما يحتاج ليعيه في الارش فقط الا أن يتأني ببيع بعضه فيما يظهر (ويبيع منه) بقدر الارش فقط ان زادت قيمته عليه لانه الواجب (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة) فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداءه) بأقل الامرين ويلزم المستحق القبول لتشوف الشارع للعتق (واباؤه مكاتبنا) على حاله لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة وعلى مستحق الارش القبول ويغديه بأقل الامرين (ولو أعتقه بعد الجنانية أو أبرأه عتق وزمه الفداء) لانه فوت عليه الرقبة كالوقته بخلاف ما لو عتق بالاداء بعد الجنانية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) انقوات محله أو السيد ما يتركه بالمال لا الارث وعليه مؤنة تجهيزه وان لم يترك شيئا (وللسيد قصاصه على قاتله) العامد (المكاتب) له لبقائه عليه (والا) أي وان لم يكن القاتل مكانا (فالقيمة) له هي الواجبة لانه جنانيه على عبده هذا كله ان قد اجنبي فان قتله سيده لم يلزمه سوى الكفارة كما قاله في المحرر وحذفه العلم بما قدمه في بابها بخلاف ما اذا قطع طرفه (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة بن المثل لان مقصود عقيد الكتابة تحصيل العتق وهو انما يحصل بالكسب فكمن من جهات الكسب (والا) بان كان فيه تبرع كهبة أو خطر كبيع نسبه أو بدون فن المثل ومثله كل محسوب من الثالث لو وقع في مرض الموت (فلا) يستقل به وان أخذ بذلك وهما أو كقبلا لان احكام الرق جارية عليه ونقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه والوجه انه لا قطع خصوص سبعة غلبت فيه السلامة وان كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع أو خطر (ياذن سيده في الاطوار) لان المنع انما هو لحقه وكافه قوله منه تبرعه عليه أو على مكاتب له آخر ادعاء عليه نعم ليس له عتق ووطو كناية ولو باذنه كما يأتي والثاني نظر الى أنه يغوث غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سيده صح) ولا يمتنع على السيد سواء كان المبيع كله أو بعضه لاستقلال المكاتب بالمال (فان يحجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله في ملكه ولا يسرى الى باقيه وان اختار سيده تجهيزه كما مر في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حرا (لم يصح بلاذن) من سيده لانه يتكاتب عليه كما يأتي

ج وقول ج له التبرع ظاهره كشرح المنهج وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة (و) شرؤه ياهده امثله لا لئلا يول فيل بامتناع أخذ عرض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا (قوله غلبت فيه) أي القطع (قوله وكادنه قبوله) أي قبول السيد من المدين ما تبرع به العبد عليه (قوله كما مر في العتق) أي من أنه لو وهب رقيق بعض سيده عتق ولا يسرى على المقتل لعدم ملكه اختيارا (قوله أو اشترى من يعتق عليه) أي العبد نفسه

عليه) أي كإم (قوله ولو بنفسه) كان المناسب بخلاف هذا الصنيع لأن هذا جواب ثان عن عدم ملازمة التفرع  
الآتي في المتن لقوله اعتاقه والجواب عنه من وجهين الأول إبقاء الاعتاق على حقيقته وتقرير شيء يتمثل عليه التفرع  
ويكون التفرع داليل التقرير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو غلغله الخ والثاني استمهال الاعتاق فيما يشمل التسبب

(قوله بآذنه) أي السيد (قوله وكان الولاء للسيد) هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيده ما أحبب اعتقه عن غيره فالذي يظهر أن  
الولاء فيه للغير لأن غايته أنه هبة متضمنة للغير السيد فهي تبرع وهو جائز على الغير بإذن السيد اللهم إلا أن يقال المراد أن سيده  
أذن له أن يعتقه عن الغير من غير هبة لم يكن تبرعا محضاً بالاعتاق عن غيره وليس يعا ولا هبة فيلغو وقوعه عن الغير ويقع  
عن السيد لأنه لما كان الاعتاق من المكاتب وتفرع وقوعه عنه لعدم أهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذا للعتق ما أمكن  
(قوله ويصح نكاحه بآذنه على المذهب) صرح بما علم من قول المصنف السابق ولا يتزوج إلا بإذن سيده تقيماً للأقسام

في فصل في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة (قوله أوجعه نجوا واحداً) ولغير ذلك كان اهـ وحى أولى  
لأن الفاسد في كتابة البعض ليس لفساد الأجل ولا العوض بل لأن الرقيق ٢٢٣ لا يستقل فهم بالاعتراق لا كتاب الصوم

كانت عدم (قوله فتكون  
بغزلة المصحفة فيه) أي  
الاستقلال وقوله وخرج  
جم إلى الفاسدة (قوله  
وكاعقد بصودم) لعدم  
وجه جعل الدم بما اختل  
فيه ركن بخلاف الخمر  
والخمر رحيث جعل من  
العوض الفاسد أن  
الدم لما لم يكن من شأنه  
أن يعقد أصلاً جعل  
وجوده كالعدم فكانت  
الكتابة بالعوض فكانت  
باطلة بخلاف الخمر  
والخمر رفقان كلاهما  
يقصد في الجملة فجعل من  
العوض الفاسد (قوله  
الافى بتعليق) أي بان  
على باطله بصودم (قوله

(و) شرأوله (بآذن) منه (فيه القولان في تبرعانه) أظهرهما الفصحة (فان صح) الشراء  
(تسكتب عليه) فيتمتع فلو اعتقا ويمنع عليه ضو معه (ولا يصح اعتاقه وكتابتها) لقننه (بآذن)  
من سيده (على المذهب) انصهرما الولاء وهو غير اهـ له نعم لو اعتقه عن سيده أو غيره بآذنه  
صح وكان الولاء للسيد والثاني يصح جلا بآذن ويوفى الولاء والظاهر الثاني القطع بالآذن  
ويصح نكاحه بآذنه على المذهب  
في فصل (ل) في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما وافق أو تباين فيه  
الفاسدة المصحفة وتخالف المكاتب وسيده أو وارثه وغرض ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد  
كان شرط كون كسبه بينهما أو أن عتقه يتأخر عن أداء الصوم (أو عوض) فاسد كان كاتبه على  
نحو خنزير (أو أجل فاسد) كان أجل مجهول أو جده له نجوا واحداً أو كاتب بعض القن  
(كالصحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يفتق فيها بالأداء كالصحة والأداء إنما  
يكون بالكسب فتكون بمنزلة الفصحة فيه وخرج الباطل وهو الذي اختل بعض أركانها  
اختلال بعض شروط العاقدين السابقة وكالمقصد بصودم وكعتق بإيجاب أو قبول ففى لاغية  
الافى نحو تعليق عتق صدر عن بصح تعليقه وكذا يفترقان في الخمر والعارية والخلع (و) في أخذ  
أرض الجاني عليه (و) في أخذ أمة ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح أو وطء (شبهة) لأن ما في  
معنى الاكتساب (و) في أنه يفتق بالأداء) السيد عند المحل يحكم التعليق لوجود الصفة ولكون  
المقصود بالكتابة العتق لم يتأثر بالتعليق على القائمة ومن ثم لم يشارك عقد فاسد في إفاضة ملك  
أصلاً (و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ولو مكاتبته  
فمكاتب عليه ويعتق بعتقه نعم لا يلزم السيد نفقته ما لم ينجح وإن زعمه فطرنه كما قاله الإمام

صدر من بصح تعليقه) أي فلا تكون لاغية بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة (قوله وكذا يفترقان) أي الباطلة والفاسدة  
(قوله وفي أخذ الأرض) أي حيث كانت الجاني من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً في الفاسدة دون المصحفة  
اهـ سم على شرح الهبة أي فلو قطع أجنبي أو السيد ما رفته في المصحفة لزكالة الأرض بخلاف ما لو قطع السيد ما رفته في  
الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الأرض في المصحفة (قوله لم يتأثر بالتعليق) يعني فلو علق باطله بعتقه واحد فسدت ومع ذلك إذا  
دفع المعلق عليه عتق وليس المراد إنا إذا اشتبهت على تعليق فاسد لم تتأثر وتكون مصحفة (قوله ومن ثم لم يشارك) أي العقد  
الصحيح عقد الخ (قوله وولده) أي المكاتب (قوله ولو مكاتبته) أخذها غايته للخلاف في إفاضة شرح الرض وهـ لم ينبع  
المكاتبته كتابة فاسدة ولذا طر بقان المذهب نعم كالكسب اهـ (قوله نعم لا يلزم السيد نفقته) أي المكاتب قد يوهم أن  
السيد في المصحفة تلزمه نفقة المكاتب وليس مراد إلا أن احتاج فالاستدراك بالنظر للمجموع فان الفطرة تلزم في  
الفاسدة دون المصحفة

فيه وهو المشاورة به بقوله ولو بتسببه فيه فأمل (قوله لكن قال الزركشي الخ) هذا الموضع له بعد تقديمه في بعض المرض  
بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأق تفصيل الزركشي (قوله ثم لأوصي الخ) هو استندوا على المتن في فصل  
في التعليق بالهضبة (قوله بالاجماع الاداء الظاهري) قديقال ان كان خلاف داود وانما جاء بعد انعقاد الاجماع فهو خارق

(قوله بتبرع أو وكالة) أي من الرقيق (قوله لعدم وجود الهبة) أي حيث كانت الهبة إذا أدت فانت حر (وقوله وانما  
أجزاً) أي ما ذكر من الأبراء أداء الغير وهو يجب على السيد القبول فيما تبرع عنه الغير أولاً وله نظرو الأقرب عنه فدفقه  
للعبد ان أراد التبرع عليه (قوله ولا يفتق بالأداء للوارث) ومثله وكيل السيد اهـ ج (قوله ولا يصرف اليه سهم المكتابين)  
أي عليه فلا أخذه من سهم المكتابين ولم يعلم بقصد كتابته ودفقه للسيد ثم علم فسادها استرد عنه ما دفعه اليه على ما اقتضاه  
شرح الروض (قوله ولا يطوؤها) أي في الهبة بخلاف الفاسدة كما يفيد كلام المنهج فكان الأولى حذف (لا) قوله وبما تقررو  
علم ان كل من الهبة) عبرني ولم يقل ان كل من الخ إشارة الى ان عقد الكتابة فيه شي<sup>3</sup> معاوضة وتعلق فليس عقد  
معاوضة صرفه كما يشير اليه قوله ٢٢٤ وان الغالب الخ (قوله ولا يحصل عتقه بأدائه بعد الفسخ) أي بخلاف التعليق فانه

لا يبطل بالفسخ لما ص  
من ان التعليق لا يبطل  
بالقول فاذا أدى بعد  
فسخ السيد له عتق لبقاء  
التعليق (قوله وإطلاق  
الفسخ فيها فيه تميز  
لكنه لما كان الفاسدة  
شعرات تسترّب عليها  
كالهبة عبر بالفسخ  
تنبيه على انه لا يبطل  
تلك العاقبة (قوله وفي  
انها تبطل بالجرع على السيد  
يسفه) أي بخلافها في  
الهبة فانها لا تبطل  
بالجرع بالسفه و يدفع  
الموض الى وليه كما تقدم  
ان كان متقوماً أي وقد  
تلف ما دفعه السيد من  
العبد وبعبارة ج به أي  
بعينه ان بقي والأخسلة

والغزالي وجزم به غيرها ويجوز للسيد معاملة (و كالتعليق) بصفة (في انه لا يفتق ببراءة)  
عن التبرع ولا بأداء الغير عنه بتبرع أو وكالة لعدم وجود الهبة وانما أجزاً في الهبة  
لكون الغلب فيها المعاوضة فالأداء والبراءة فيها واحد (و) في ان كتابته (تبطل بعوت سيده)  
قبل الاداء لجوازها من الجانبين ولعدم حصول التعليق عليه ولا يفتق بالأداء للوارث بخلاف  
الهبة نعم ان قال فان أدبت في أول وارث لم تبطل (و) في انه (يصح) فحويصيه أو هبته  
واعتاقه عن الكفارة (و الوصية برفقته) وان ظن هبة الكتابة لان العبرة بما في نفس  
الامر (و) في انه (لا يصرف اليه سهم المكتابين) لانما جاء من الجانبين فالأداء فيها غير  
موقوف وفي انه ينعده من السفر ولا يطوؤها ولا يفتق بتجهيل التبرع وبما تقررو علم ان في كل  
من الهبة والفاسدة عقد معاوضة وان الغلب في الهبة معنى المعاوضة وفي الفاسدة  
معنى التعليق (وتخالفهما) أي الفاسدة الهبة والتعليق (في ان للسيد فسخها) بفعل كبيع  
أو قول كإبطالها ولا يحصل عتقه بأدائه بعد الفسخ لان تعليقها في ضمن معاوضة لم يسلم فيها  
الموض كما يأتي فلم يلزم وإطلاق الفسخ فيها فيه تميز لانه انما يكون في صحيح وقيد المصنف  
بالسيد لكونه يمتنع عليه الفسخ في الهبة كما قدمه وكذا في التعليق وأما العبد فله فسخ  
الهبة والفاسدة دون التعليق وفي انها تبطل بالجرع على السيد بسفه لا فليس وبصواعمائه  
بخلاف الجرع على العبد وبصواعمائه (و) في (انه لا يملك ما يأخذه) لكونه العبد فاسد (بل  
يرجع المكتاب به) أي بعينه (ان) كان باقياً وبجمله ان كان مثلياً بقيته ان (كان متقوماً)  
يعنى له قيمة كما في الحر وفليس المراد قسم المثلي اماماً لقيمة له تكفي فلا يرجع بعد تلفه على  
سيده بشي نعم بوجه رجوعه في محترم غير متقوم كجدة ميتة لم يدفعه مادام باقياً (وهر) أي  
السيد يرجع (عليه) أي المكتاب (بقيته) لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه

في المثلي بقيته في المتقوم ان كان الخ وعليه فليتأمل قوله فليس المراد قسم المثلي الخ فان ماله قيمة ان كان بالتق  
مثلاً فقد تقدم في قوله وبجمله والأفوه متقوم بالمعنى المصطلح عليه فلم يشمل المثلي اللهم الا ان يقال مراده من التأويل بماله قيمة  
شمول عبارة المصنف لكل من المثلي والمتقوم وحيث قال وبجمله في المثلي أراد تفصيل ما يجب عليه (قوله ان كان متقوماً) هل  
العبرة في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظرو قياس المقبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضموناً باقى  
القيم (قوله يعني له قيمة) أي ليشمل المثلي (قوله كجدة ميتة لم يدفع) كان صورة المسئلة انه لو كان المأخوذ حياً وانما مات له  
أخذ جده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع ان صورته ان كان ميتة على جلود ميتة فهي فاسدة كآلو كتابته على خير ويحتاج  
بانه لا حاجة لذلك حتى يتصور رجوعه بعد التلف اهـ سم على ج بل الظاهر ان تصويره بالحيو ان غير صحيح لانه يتلفه في يده  
تلفه قيمة الحيوان وحيث لم يتلف يجب رده

للإجماع فيكون في دفعه غرقة ولا يثبت الاستثناء وإن كان خلافه قبل انعقاد الإجماع فلا إجماع (قوله والولد كالوالد الخ)  
 (قوله فهو كتف مبيع فاسد) أي فاسد بدمه والافالميع لا يتصف بالفساد (قوله فلو كاتب كافر كافر) أي أو كافر أو لوقال  
 كافرا كان أوضح (قوله والحلول) فديقال لأحاجة إلى اشتراط اتفاقه ما في الحلول إذا لم يكن أن الأحالين لا يتصور  
 اختلافهما فيه إذا القيمة المستحقة للسيد لا تكون إلا حالة وما يرجع به ٢٢٥ المكاتب أن كان عين مادمه فهو عين

لأدين فلا يوصف بحال ولا تأجيل وإن كان يده فلا يكون إلا حالا وكذا يقال في قوله والاستقرار لا يتصور اختلافهما فيه اه سم وقد يجيب بان هذه شروط للتخاص لا يقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وإن كان ذلك هو الظاهر من العبارة هذا وعلم من تفسير التجانس بما ذكر أنه ليس المراد به مجرد الاختلاف في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع ما ذكر (قوله والاصل) الوابحسني أو (قوله في عدم وجوب ابتداء الأولى حذف في عبارة ج أنه لا يجب فيها ابتداء قوله إذا عتق بغير جهة الكتابة) كان نحر السيد عتقه (قوله وفي عدم منع رجوع الأصل) يعني أن الأصل إذا وهب ولده عبدا

بالتعلق لعدم إمكان رده فهو كتف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة (يوم العتق) لأنه يوم التلف ومحل ما تقر وأخذنا مما صرح في نكاح المشرى في حق المسلم فلو كاتب كافر كافر على فاسد مقصود تكفر وقض في الكفر فلا تراجع (فان تجانسا) أي اتفق ما يرجع به العبد وما يستحقه السيد عليه في الجنس والنوع والحلول والاصل أن فلان يجبر بانه في الموجبين المتفقين والاصح خلافه والاستقرار وهما عقدان (فأقول التخاص) الآية (ويرجع صاحب الفضل به) أن فضل له شيء كالبيع الفاسد وما تخالف المحضة الفاسدة أيضا في عدم وجوب ابتداءها وعدم محضة الوصية بضمومها وفي أنه إذا أعتق بجهة الكتابة لم يستتبع ولدا ولا كسبا وفي عدم منع رجوع الأصل وعدم حرمه النظر على السيد وفي عدم وجوب مهر عليه لو وطنها وفي غير ذلك بل أوصلها بعضهم إلى استين صورة (قلت اصح أقوال التخاص سقوط أحد الدينين بالآخر) أي بقدره منه أن اتفقا في جميع مامر (بلا رضا) من صاحبهما أو من أحدهما لأن مطلوبة أحدهما الاسترخاء بمثل ما عليه عند لا فائدة له وهذا فيه شبهة يبيع بتقدير أو انتهى عن بيع الدين بالدين أما بخصوص بغير ذلك لأنه يقتضي التقدير مالا يقتضي غيره وأما محله في بيع الدين لغير من عليه (والثاني) انقباض (برضاها) لأنه بدل ذمة بائع فأشبهه الحوالة (والثالث) يسقط (برضا أحدهما) لأن الدين أداء الدين من حيث شاء (والرابع) لا يسقط والله أعلم وإن تراخيا لأنه في حكم المعاوضة كإبدال الدين بالدين وهو منسب عنه أما إذا اختلفا جنسا أو غيره مما صرح فلا تخاص كالو كائين بتقدين وهما متقومان مطلقا ومثلان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لنشوق الشارع له (فان فصحا السيد) أو العبد (فالشهد) ندبا احتياطا خوف التزاع (فلو أدى المكاتب المال فقال السيد) له (كنت فصحت) قبل أن تؤدي (فأنكره) العبد أي أصل الفسخ أو كونه قبل الاداء (صدق السيد بيمينه) لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد فلزمته البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاسدة بيمينون السيد وانعماه) والجبر عليه بالسفه (لأبجئون العبد) لأن الخطأ له فإذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع والثاني بطلان بيمينونهم ما لجوازهم الطرفين والثالث لا فيهما لأن المقلب فيها التعليق وهو لا يبطل وانقضاء الأعماء من زيادته على المحررو ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالأولى (ولو أدى

٢٩ نهاية ثامن وكتبه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه بخلاف الفاسدة (قوله وهما متقومان مطلقا) ترتب عتق أولا (قوله فصحا) أي فاسدة اه محلي ومثله: المحضة إذا ساء السيد وصحها بان يحجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لأن الفسخ بها لا يتوقف على سبب (قوله فلو أدى المكاتب المال) أي أو أدا دأته للسيد (قوله والجبر عليه بالسفه) أي لا بالفسل كما تقدم (قوله لأبجئون العبد) أي فلا تبدل به بالصحة كما تقدم في كلام المصنف فيها (قوله فإذا أفاق) قضيت أنه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله أن وجد له مالا وتقدم في المحضة أنه يؤدي ذلك إن رأى له مصلحة في الحرية وفي شرح الروص مانصه فلو أفاق فأدى المال عتق وترجعا قال في الأصل قالوا وكذا لو أخذ السيد في جنونه وقالوا ينصب الحاكم من يرجع له قالوا ينبغي أن لا يعتق بأخذ السيد ههنا وان قلنا يعتق في الكتابة المحضة لأن المقلب هنا التعليق والصحة المعلق عليها إلا دعاهم العبد لم توجد اه  
 (قول المحشي قوله إذا عتق بغير جهة الكتابة الذي في نسخ الشرح التي يأبى إذا أعتق بجهة الكتابة فليصر اه)



فيه انه لم يقدم دليلا مستقلا في الوداع حتى يقبس عليه الولد وخبر مسلم الخواجه به في مقام الرد على غسله اوده باللا استدلال وهو انما استدلل بالاجماع لا غير (قوله بضعة) هو بفتح أوله (قوله والمراد به الحر كله) أي حيث لم يتعلق بالرق حق الغير بدليل قوله الا في مال مولد ابن أخيه الخ ٢٢٦ (قوله ومال مولد ابن أخيه الخ) معطوف على المكاتب والمبعض (قوله

وورثه أخوه فقط وقلنا بالاصح ان الذين لا ينعجب الضرب على هذا انها لان مسئلة ارث الاخ المذكورة ستأتي قريبا وان فرعه لا يعتق عليه

(قوله نجيز امنه لنفسه) أي فيمكن السيد من الفسخ الذي كان ممتعا عليه ولا يفسخ بنفس التجيز لما مر من ان المكاتب اذا عجز نفسه بتجيز سيده بين الصبر والفسخ ومن ثم عجزنا بقوله جعل انكاره تجيزا ولم يقل فسخا (قوله من غير عذر) أي وتقبل منه دعوى العذر ان قامت عليه قرينة (قوله أو مجبور هل يفسقه) قيد به أخذنا من قوله ان عرف (قوله لتعلق الحق بنالت) وهو الزوجية ومثل النكاح البيع فلو قال كتب وقت البيع صيا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن العسا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدم عليها يقتضي استحجام شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والقتل اه شيئا الزمادي أي فاه يقبل منه ذلك ان عرف

كتابة فأنكره سيده أو وارثه صدقا) أي كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (ويصح الوارث على نفي العلم) والسيد على البت كاعلم بحماس ولوادعاه السيد وأنكر العبد جعل انكاره تجيزا امنه لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك باداء المال عتق باقراره والا قرب تقييد ذلك بما اذا قصد الانكار من غير عذر (ولو اختلفا في قدر النجوم) أي الاوقات أو ما يؤدى على نجم (أو صفها) أراد بها ما يشمل الجنس والنوع والصفة وقد راجل ولا يئنه أو لسل منها مينة (تحالفا) كما مر في البيع وغيره نعم ان كان اختلافا لم يقضى لفسادها كالو اختلفا هل وقعت على نجم واحد أو أكثر صدق مدعى الصحة بيمينه نظرا ما مر (ثم) بعد التحالف (ان لم يكن السيد قبض ما يدعيه لم تنفع الكتابة في الاصح) قياسا على البيع (بل ان لم يتقضا) على شيء (فسخ القاضي) الكتابة والثاني تنفسخ قضية كلامه تعين فسخ القاضي لكن الاصح في التحالف عدمه بل هما أحدهما أو الحاكم وهو المعتمد ان تنصيص المصنف على فسخ القاضي لا يفتي غيره وذهب الزركشي الى الاول (وان كان السيد قبضه) أي ما ادعاه بتمامه (وقال المكاتب بعض المقبوض) لم تقع به الكتابة وانما هو (ودعية) يعني أو دعيته اياه ولم أدفعه عن جهة الكتابة (عتق) لاتفاقهما على وقوع العتق على التقديرين (ورجع هو) أي المكاتب (عما أدى) جمعه (وارجع) (السيد بيمينته) أي العبد لا يمكن رد العتق (وقد يتقاضان) حيث توفرت شروط التقاض المارة بان تلف المؤدى وكان هو أو قيمته من جنس قيمة العبد وصفها (ولو قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على) بفسه طرأ (فأنكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) بيمينته كافي المحرر (ان عرف سبق ما ادعاه) لقوة جابته بذلك يكون الاصل بقاءه ومن ثم صدقناه مع كونه مدعيا لفساد على خلاف القاعدة وانما لم يصدق من زوج ابنته ثم ادعى ذلك وان عهد لتعلق الحق بثالث بخلافه هنا (والا) بان لم يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق بيمينه لضعف جانب السيد والاصل عدم ما ادعاه (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو) قال وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الاخير أو الكل صدق السيد) بيمينه لانه أعرف بارادته وقوله وانما تطهر فائدة اختلافهما اذا كان النجمان محتاجين في القدر فان تساوا بافلا فائدة ترجع الى التقدم والتاخر وادخال المصنف الالف واللام على البعض والكل قليل (ولومات عن ابنين وعيد فقال) لهما وهما كاملان (كاتبني أو كما كان أنكرنا) ذلك (صدقا) بيمينه ما على نفي علمهما بكتابة أبيهما وهما ذوان علم من قوله أنسا أو وارثه لكنه أعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقاه) أو فاهم بذلك بينة (شكائب) عملا بقولهما أو البينة (فان أعتق أحدهما نصيبه) أو أبرأه عن نصيبه من النجوم (فالاصح) انه لا يعتق اهدم تمام ملكه (بل يوفى فان أدى نصيب الآخر عتق كله ولاؤه للاب) لانه عتق بحكم الكتابة ثم ينتقل اليهما بالعصوبة (وان عجز قوم على العتق ان كان موسرا) وقت العجز ولاؤه كله له (والا) أي وان كان معسرا (فانصبيه حر والباقي فن للآخر

(قوله على البعض والكل) الاول بعض وكل (قوله صدقا بيمينهما) هو ظاهر ان وقعت الدعوى عليهما بان كانا ضارين فان وقعت الدعوى على أحدهما وصدق كاتب نصيبه ووقف نصيب الآخر الى حضوره فان حلف كاتب عليه أيضا وبقيت حصه الآخر على الرق (قوله فان أعتق) أي تجزعت عتقه (قوله فالاصح انه لا يعتق) ضعيف (قوله ثم ينتقل اليهما) أي الولاء

وأيضا فالذي لم يحسم ان الدين لا يمنع العتق فقط وهو ليس في الصفه وانما اقتصر فيها على قوله وكذا من عليه دين مستغرق كما علم مما مر اه عطف على قول العبي والمجنون ثم رأيت نسخة من الشارح كالنصفه قوله اذ موجب الشرء الملك الى قوله الشرء) عليه لهمة الشرء وما بعده عليه لعدم العتق مع انه قدم تعليل الاول ٢٢٧ في قوله اذ لا حال (قوله ولا يحتاج

الى اذن السيد) أي اذ لم  
تترمه نفقته كما ذكره في  
النصفه هنا وله ساط  
من نسخ الشارح من  
الكتبه بدليل أحده  
مفهومه الآتي

فصل في الاعتراف  
في مرض الموت

(قوله لان ما يعتق منه)  
يحصل الورثة مثله  
عبارة غيره لان ما يعتق  
(قوله لكن لما أثبت  
السراية في هذه) أي في  
قوله كما لو قال لشرى بكه  
(قوله واما ما في مسئلتنا)  
هي قوله فالذهب (قوله  
فهي اثبتت) هي  
قوله ويحكم بالسراية الى  
نصيبه (قوله فاننا اخذ)  
أي القائل ويحكم بالسراية  
الى نصيبه (قوله ويضمن  
قيمة ما أنفقه) أي فونه

العتق عليه وهذا من  
الاستاد المجازي والاصل  
ما فوته المصدق على المكذب  
باعتق

كتاب أمهات الاولاد  
(قوله لان العتق فيه)  
يستعقب (الاولى يعقب الخ  
(قوله والعتق فيه) أي في  
هذا الباب (قوله وأطوار)

أي اغراض (قوله في حق من قصد به) أي بالوطء المؤدى للإجمال (قوله والاصح ان العتق باللفظ أقوى) أي من حيث  
الثواب وقد نخذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتراف المتخير باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق بكل  
عضو من العتق عضوا من العتق (قوله أوجع أم) أي أوجع أم بدليل جمعها على ذلك

قلت بل الاظهر) الذي قطع به الاصحاب (العتق في الحال لما اعتق) والله أعلم) وكذا الحكم  
لو ابرأه أحد هان نصيبه من النجوم وكالو كاتبنا وأعتق أحد هان نصيبه لكن لا سراية  
هنا لان الوارث نائب الميت وهو لا سراية عليه ومن ثم لو عتق نصيب الآخر باءاءه وأبرأه  
أو اعتاق كان الولاء على المكاتب للاب ثم لهما عسوبة كما مر وان عجزه بشرطه عادقنا ولا  
سراية لما تقرران الكاتبة السابقة تقتضي حصول العتق بموالميت لا سراية عليه (وان  
صدقه أحد هان نصيبه مكاتب) مؤاخذه له باقراره ولا يضر التشفيق لاجل الحاجة  
كما لو وصى بكتابه بعد فلم يخرج الابيضه (ونصيب المكذب فن) لان القول قوله بينه  
استصحابا لاصل الرق فنصف الكسبه ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) أي كله  
أو نصيبه منه (فالذهب انه يقوم عليه ان كان موسرا) زعم منكر الكاتبة انه رقيق كله لها  
فاذا اعتق صاحب نصيبه سري اليه فلا زعمه كما لو قال لشرى بكه أعتقت نصيبك وأنت موسر  
فانه يؤخذ باقراره ويحكم بالسراية الى نصيبه لكن لما أثبتت السراية في هذه بعض اقرار  
ذي النصيب لم تجب له قيمة وأما ما في مسئلتنا فهي اثبتت استلزاما زعم المنكر لا اقراره  
فكانت اتلافا لنصيبه فوجب قيمته له وخرج باعتق عتقه عليه باءاءه وأبرأه فلا يسري في  
قول لا يقوم فلا يعتق وقطع بعضهم بالاول واستشكل جمع السراية من حيث ان حصه  
المصدق محكوم بكتابه ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك بزعم ان نصيب سري بكه مكاتب  
أيضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمها مع عدم اعترافه بوجوبها أوجب عنه  
بان المكذب يزعم ان الجميع فن ومقتضاه نفوذ اعتاق سري بكه وسرايته كما لو قال لشرى بكه في  
عبد فن أعتقت نصيبك وأنت موسر فاننا اخذنا حكمه بالسراية الى نصيبه لكن هناك  
لم يلزم سري بكه القيمة لعدم ثبوت اعتاقه وهما لم تثبت السراية باقرار المكذب وهي من أثر  
اعتاق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف لنصيب سري بكه بالطريق المذكور ويضمن  
قيمة ما أنفقه

### كتاب أمهات الاولاد

ختم المصنف كتابه بابواب العتق وجاء ان يعتقه الله من النار وأخر عنها هذا الكتاب لان  
العتق فيه يستعقب الموت الذي هو نعمة أمر العبد في الدنيا وترتب العتق فيه على عمل الله  
العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قربة في حق من قصد به حصول  
ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء المتخير  
والمعلق وأما تطبيقه فان قصد به بحث أو منع أو تحقيق خبر فليس بقربة ولا اقله وقربة ولا اصح  
ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لارتب مسببه عليه في الحال وتأخر في الاستيلاء  
ولحصول السبب بالقول قطع باختلاف الاستيلاء لحوادث المستولدة أولا ولان العتق  
بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء وأمهات بضم الهمزة وكسر هاء جمع الميم وكسر هاء جمع  
أمهات أصل أم أوجع أم وأصلها أمهة بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري قال بعضهم

أي اغراض (قوله في حق من قصد به) أي بالوطء المؤدى للإجمال (قوله والاصح ان العتق باللفظ أقوى) أي من حيث  
الثواب وقد نخذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتراف المتخير باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق بكل  
عضو من العتق عضوا من العتق (قوله أوجع أم) أي أوجع أم بدليل جمعها على ذلك

يلحق ان يحصل للورثة مثله أى ولم يحصل لهم هاتين لأن الارث انما يكون بعد الموت والمرضى حيا لم يمت بمختلف شيئا (قوله)  
 حاز كارجحه الملقى (الخ) قال الشيخ ثم ان خرج العلق ولو احدثت ورق الاثنان وان خرج الرق ولو احدثت لا عادت من  
 (قوله لكن الاول) وهو امهات ٢٢٨ على هذا القول (قوله وانشد) هذا يجرى على القولين (قوله للمامون أى

الامهات للمامون والامات للبسام وقال غيره يقال فسمها امهات وامات لكن الاول أكثر في  
 الناس والثاني أكثر في غيرهم وانشد الزمخشري للمامون بن الرشيد  
 وانما امهات المامون اوعية • مستودعات وللا بآبائه  
 والاصل في الباب مجموع احاديث عند بعضهم بعضها يتخير انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية  
 أم ابراهيم لما ولدت اعنتها ولدها أى أثبت لها حق الحرية وراه الحاكم وقال انه هجم الاسناد  
 وصححه ابن حزم أيضا ورواه ابن ماجه بسند ضعيف قال الزركشي وذكر ابن القطان له اسنادا  
 آخر وقال انه جيد اه وقل عائشة رضى الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا  
 ولا درهما ولا عبدا ولا امرأة وراه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وكانت مارية من جملة الخلف  
 عنه ولم يثبت انه اعنتها في حياته ولا علق عنتها وقوله وخبر العيصين عن أى سعيد قلنا يا رسول  
 الله اننا نأفي السبايا ونحب أئمانهن فنأري في العزل فقال ما عليكم ان لا تغفلوا من نعمة كائنة  
 في يوم القيامة الا وهى كائنة وفي رواية للنفاسي فكان منامن يريد ان يفضدها لأمهات  
 يريد البيع فتراجعت في العزل الحديث وفي رواية لمسلم فقالت علينا الغربة ورغبة في الفداء  
 وأردنا ان نستمع ونعزل قال البيهقي لولا ان الاستيلاء يمنع من نفس الملك والام يكن لعزلهم  
 لاجل محبة الايمان فائدة وخبر ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال ايسأمة ولدت من سيدها  
 فهى حرة عن درم عن درم رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه اسناده وقال ابن  
 حجر له طرق وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس ايضا الم ولد حرة وان كان  
 سقطا وخبر امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع منها سيدها مادام حيا فاذا مات  
 فهى حرة وراه الدارقطني والبيهقي وصحاحه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحه  
 رفعه وحسنه وقال رواته كلهم ثقات وخبر العيصين ان من اشراط الساعة أن تاد الاممة  
 ربها وفي رواية لرجل أى سيدها فقام الولد مقام أبيه وأوهو فكذا هو وقد استنبط عمر رضى  
 الله عنه امتناع بيع أم الولد من قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض  
 وتقطعوا أرحامكم فقال أى قطعية أقطع من أن تباع أم امرئ منك وكتب الى الأفاق  
 لا تباع أم امرئ منك فانه قطعية وأنه لا يحصل رواد البيهقي مطولا وانما قدم ذكر الأدلة  
 لانتفاء الدليل العام التقديم وقد قال الفخر الرازي ان المحققين جرت عادتهم بأنهم يذكرون  
 أول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم يخرجون عليه المسائل (اذا أحبل أمته فولدت حيا  
 أو ميتا أو ما يجب فيه غرة) كضقة فيها صورة أدى طاهرة أو خفية أخبرهم القوابل ويصبر  
 أربع منهن أو رجلا خبيران أو رجلا أو امرأة (عققت بموت السيد) لأمه ولان ولدها  
 كالجزء منها وقد انقضى حرقا فاستمتع الباقى كالعلق لكن العلق فيه قوة من حيث صراحته  
 اللفظ فائثر في الحال وهذا فيه ضعف فائثر بعد الموت والمارى البيهقي عن ابن عمر انه قال أم الولد

من كلام المامون لانه  
 خاطبه (قوله وكانت  
 مارية من جملة الخلف  
 عنه) أى قدل ذلك على  
 عنتها وقوله صلى الله عليه  
 وسلم (قوله فقال ما عليكم)  
 أى ما عليكم ضرر في عدم  
 العزل (قوله ما من نعمة  
 كائنة) أى في علم الله وقوله  
 الا وهى كائنة أى مخلوقة  
 مصورة (قوله أيسأمة)  
 مبتدأ ومازادة (قوله)  
 فهى حرة عن درم أى  
 بعد آخر من حياته  
 قال في المصباح الذر  
 بضمهتين وسكون الباء  
 خلاف القبل من كل شئ  
 ومنه يقال لا حرام  
 دبر وأصله ما أدبر عنه  
 الانسان اه (قوله أم  
 الولد حرة) أى ابنة الحرة  
 (قوله يستمتع منها) أى  
 من أم الولد (قوله ان من  
 اشراط الساعة) انما كان  
 ذلك من اشراط الساعة  
 لانه انما يكون عند كثرة  
 الفتوحات وكثرة الجوارى  
 بأيدي المسلمين وذلك من  
 علامات الساعة وقيل  
 انما كان ذلك من اشراطها

لان السيد قد بطلت أمته فعجل منه أو تلدهم ببيعها ورغبة في غناها فاذا كبر ولدها اشتراها وهو لا يدري  
 انها أمه فيصدق انهم ولدت سيدها الملك لها صورة (قوله وقد استنبط عمر (الخ) لا يقال لاحاجة اليه مع ما تقدم من الاحاديث  
 لانقول الخائف في ذلك قد يقول الاحاديث بأن مارية انما حرم بيعها احترام ما له صلى الله عليه وسلم كما حرم تزواجه على  
 غيره بعده (قوله وكتب الى الأفاق) أى النواحي (قوله والقاعدة) عطف بنفسه (قوله اذا أحبل أمته (الخ) وفي خصائص  
 الخبيري ان الحكم المأثرب على الاستيلاء خاص بهذه الامة (قوله لأمه) أى من الأدلة

الأشهرين واحدة رق وأخرى عنق (قوله لأن الأخراج فيه مرة واحدة) أي بالنظر للاولى الذي قدمه من الأخراج على الحرية (قوله فيضم كل نفيس الخ) أي في المثال الذي زاده (قوله في كل الاجزاء) أي اذ لم يكن التوزيع بالعدم مع القيمة في

(قوله وان كان سقطا) تقدم نظيره من حديث ابن عباس فيجوز انه قاله ثم علم به عن عمر أو انه قاله اجتهدا منه أول روايته عن غيره (قوله نعم لومات) أي السيد (قوله لم تعتق) أي لم يدين عتقها الخ (قوله وعتقت بعونه) ومن استدخل المني مالو ساحت زوجته أمته أو إحدى أمته الأخرى فقتل ما يفرج المساحة ٢٢٩ فحصل منه حمل فتعتق بموته كما سيأتي

(قوله بحيث يولد لملته)

ظاهره أنه إذا أتت به

لتسع سنين ومدة امكان

الحمل حكم باستيلادها

وان لم يحكم بياوغه وسأني

التصريح بخلافه في قوله

ولو وطئ صبي لم يستكمل

تسع سنين الخ (قوله وشمل

كلامه) لعل وجه الشمول

ان المراد من قوله اذا حمل

الاعم من كونه اجلاها

في الملك بقنأ أو احتمالا

وقد يتوقف في الحكم

بالاستيلاء من أصله مع

احتمال ان العاقل قبل

الملك والاصل عدم

الاستيلاء فخفه أن لا

يثبت مع الشك الآن

يقال ان الحوادث بقدر

بأقرب زمان فاضاقت

في ما بعد الملك أقرب لكن

يشكل هذا على ما يأتي

عن السيد في الآتي

بعد قول المصنف ولا نص

أم ولد اذا ملكها من قوله

أعتقها ولدها وان كان سقطا وصرح ابن عباس بروايته عن عمر نعم لومات بعد انفصال بعضه  
ثم انفصل باقيه لم تعتق إلا تمام انفصاله وشمل قوله أحبل أحباله بوط عجلال أو حرام بسبب  
حيض أو نفاس أو أفرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونه ظاهر  
منها ثم ملكها قبل التكثير أو لكونها محرما له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها من وجه  
أو معتدة أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة أو مكاتب أو لكونها مسلمة وهو كافر وتعبير بالاحبال  
جرى على الغالب فالاستدلال ذكره أو ماله المحترم وعلفت منه ثبت ايلادها وعتقت بعونه  
وعلم من تعبيرة بالاحبال انه لا بد أن يكون بحيث يولد لملته وأنه لا فرق بين كونه عاقلًا مجنونًا  
ومختارًا ومكرها ومجبورًا عليه بسفه وشمل كلامه مالواشترى زوجته ثم وطئها وأتت بولد  
يمكن كونه من وطئها في النكاح ومن وطئها في ملك الجين ومحمل ما ذكره اذا لم يتعلق بالأمه  
حق الغير والام بنفسه الا يولد كالو ولد لراهن معسر مراهونة بغير اذن المهرمن الا ان كان  
المهرمن فرعه كما يحتمل بعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاصح وكالو ولد لملك معسر أمته  
الجانية المتعلقة برقبته مال الا ان كان المجني عليه فرع مالكها وكالو ولد لمجور فليس أمته  
كأربعه السبكي والأذري والميرى وهو المعتمد ان ذهب الغزالي الى النفوذ بوجهه في  
المطاب وقال البلقيني وابن النقيب انه الذي يظهر القطع به لان حجر الطلس دائر بين حجر السفه  
والمرض وكلاهما ينفذ معه الا يلاذ فقدر به انه امتار عن حجر المرض بعموم الحجر عليه فيما معه  
وعن حجر السفه بكونه لحق الغير وكالو ولد لوارث معسر جارية تركه مورثه المدينون وكالو أفر  
محمور بسفه بايلاذ أمته ولم يثبت كونه مفرأشاله فانه لا يقبل وتباع ان اختاره الولى فان ثبت  
كونه مفرأشاله ولدت له الأمه لا مكان ثبت الا يلاذ كما هو ولو أفر بنسبه ثبت نسب الولد وحريته  
وأنتفى على المستعمل من بيت المال كمالو ولد معسر جارية تجارة عبده المأذون المدينون بغير  
اذن العبد والغرماء وكالو ولد أمه نذر التصديق بقنها أو بها بخلاف مالو نذر اعتاقها وبها  
بمنع استثنائها زال ملكه عنها بمجرد نذر التصديق أو بقنها وكالو ولد لوارث أمه نذر مورثه  
اعتاقها وكالو ولد لوارث أمه اشترى ما مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ ما منع من الوفاء بالعق  
عن جهة مورثه وقول الزركشي لو اشترى الابن أمه بشرط العتق وأجلها أو هو فالظاهر نفوذ  
ايلاذه وتوخذ منه القيمة وتكون كقيمة العبد المشتري بشرط العتق اذا قتل والاصح انها

قال السيد لاني وصورة ملكها حاملان ان تضعه قبل سنة أشهر الخ (قوله نفذ في الاصح) ومثله ما لو بيعت في الدين ثم ملكه  
(قوله فرع مالكها) وينبغي ان مثل ذلك مالو ورث الجانية فرع مالكها فينفذ ايلاذ الملك كمالو أحبل ملك فرعه فليراجع  
أو يفرق بينهما بانها في هذه الصورة حيث خرجت عن ملك الاصل ولم يحكم باستيلاءها عت النسبة لفرع كمالو ملكها  
من اجنبي وقد يؤيد الفرق قوله الاتي فيسئل وعق المستولدة من راس المال والفرق بينهما بما ثبت الاستيلاء في الاول  
بالنسبة للسيد لملكها انا حاله عاقل في الاولى بخلاف الناذية (قوله فقدرد) أي ما ذهب اليه الغزالي (قوله وتباع اذا  
أخاره) أي البيع الولى بان رآه مصلحه (قوله فان ثبت كونه مفرأشاله) أي بان شهدت بينة بوطئها لافراوه (قوله ولو  
أفر) أي السفه وهذه مسئلة استطردية وقوله بنسبه أي بنسب مجبور (قوله ويجب بجمع استثنائها) أي من كل  
المصنف والا فهي على التقديرين لا نصير مستولدة (قوله بشرط العتق) أي أو نذر اعتاقها

شي من الأجزاء يعني أنه لم يوافق ثلث العدد وثلث القيمة كذا قاله ابن قاسم أي بخلاف مثال المصنف فإنه توافق فيه ثلث العدد وهو الاثنان مع ثلث القيمة (قوله ان خرج) أي العتق لهما (قوله وأجاب الشيخ عن هذا التناقض) أي بحسب الظاهر

(قوله لم يستكمل تسع سنين) ٢٣٠ صوابه استكمل تسع سنين ويدل عليه قوله لان النسب يكفي فيه الامكان فان

للمشتري فكذا ههنا تكون الولد رباً ثم المانع الشارع من بيعها وسد باب ثقلها على المشتري  
اشبهت مستولدة الابن فلا تصير مستولدة للاب فلا يقال ان ايلاد المشتري اياها نافع فكذا  
ايلاد ابيه لان الوفاة بالشرط مع ايلاد المشتري ممكن ولا كذلك ايلاد ابيه وكأولاد وارث  
أمة أو وصي مورثه باعتبارها وهي تخرج من الثلث فلا ينفذ لاقضائه الى ابطال الوصية وكألو  
أولاد مكاتب أمته فلا ينفذ ويحرم عليه وطؤها وان أذن له سيده لضعف ملكه ولو أولاد  
المبعض أمة ملكها ببعضه الحرف في ايلاده كما اقتضاه اطلاق المصنف وصححه البلقيني وغيره  
و جزم به الماوردي ولا يشكل عليه كونه غير أهل للولاء لانه انما ثبت له بعهده فان عتق قبله  
فذلك والا فقدر زال ما فيه من الرق بعهده ولو وطئ صبي لم يستكمل تسع سنين أمته فولدت  
لاكثر من ستة أشهر لحقه ولم يحكم بيلوغه ولم يثبت ايلاده لان النسب يكفي فيه الامكان  
والاصل بقائه صفوه وعدم حصة تصرفه والاصل عدم المانع من ازاله ملكه عن الأمة وخرج  
بقول المصنف أمته ايلاد المرء فانه موقوف كملكه وايلاد الواقف أو الموقوف عليه الأمة  
الموقوفه فانه لا ينفذ ومالواستدخلت من سيدها المحترم بعدمونه فانما لا تصير أم ولداً لانتفاء  
ملكه لها حال عاقبتها وان ثبت نسب الولد لورث منه لكون المني محترماً ولا يعتبر كونه محترماً  
حال استدخالها خلافاً لبعضهم فقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فاسحق بنته  
فقبلت منه لحقه الولد وكذا الوسخ ذكره بجزم بعد ازالته في زوجته فاستجبرت به أجنبية  
فقبلت منه واستثنى من مفهوم كلامه مسائل ثبت فيها الايلاد الاولى اذا حبل أمة مكاتبه  
الثانية اذا حبل أصل حر أمة فرعه التي لم يولد لها وان كان معسراً وجب عليه قيمتها وكذا مهرها  
ان تأخر الازال عن مقبيل الحشفة الثالثة لو وطئ أمة اشترها بشرط ان يمسها بالبيع باذنه  
لحصول الاجازة حينئذ الرابعة حارة الغنم اذا وطئها بعض الغنمين وأجلها قبل القيمة  
واختيار الثلث فقد أجلها قبل ملكه لشيء منها والولد حر نسب ان كان الواطئ موسراً وكذا  
معسراً كما نقله عن تفضيل القاضي أبي الطيب والروابي وغيرهما ونفذ الايلاد في قدر حصته  
ان كان معسراً ويرى اليها ان كان موسراً لان حق الغنم أقوى من حق الاب في مال  
ابنه كذا في الحاوي الصغير تبعاً لقول العزيز الظاهر المنصوص بنفذه ورجمه الامام و جزم  
به البغوي لكنه نقل عدم نفذه عن العراقيين وكنسبر من غيرهم وجعله في أصل الروضة  
المذهب ثم فرغ عليه انه لو ملكها بعد بشبهة أو بسبب آخر هل ينفذ الايلاد فيه قولان  
كنظاره في مروهنة وجانية وتحريمها أطورها النفوذ ويحمل ان يريد بنظاره ايلاد أمة  
الغير بشبهة أو نكاح ولا ينافيه ترجيح النفوذ ههنا اذا يلزم من جريان الخلاف الاتحاد في  
الترجيح ويقر بقوة حق الغنم الخامسة التي يملك بعض اذا أجلها مري الايلاد الى نصب

مادون التسع لا يمكن فيه  
الاحبال وعبارة حج  
وكان وطئ صبي له تسع  
سنين أمته فولدت لاكثر  
من ستة أشهر فليحقه  
وان لم يحكم بيلوغه اه اللهم  
الان يقال لم يستكمل  
تسع سنين على التصديق  
وقد ارجحها بحيث يكون  
وطؤه قبل ثلث التسع  
بما لا يصح حبساً وطهراً  
بناء على ان التسع تقر بية  
في المني كالخيط وقدم  
ان المعتمد في المني انها فيه  
تحدد بية ويؤيد ما قاله  
حج قوله السابق انه لا بد  
أن يكون بحيث يولد له  
(قوله فانه لا ينفذ) وانظر  
ههنا الولد حر لشمسة  
أورقيق لا تمتنع الوطء  
عليهم فيه نظروا الأقرب  
أنه رقيق في المسائل الثلاث  
لان الوطء أو ليست أمته  
وهذه الشمسة ضعيفة  
(قوله وورث منه) لعل  
حكمه الارث مع كونه  
لم يكن جلا حين الموت  
انهم اكتفوا بوجوده  
منها بعد موته فثبت

انعتد الولد منه بعد نزل منزلة وجوده وقت الموت (قوله وكذا الوسخ ذكره) أفهم انه لو ائتم  
امرأة مضغة أو علقه فاستدخلها امرأه أخرى حرة أو أمة فخلتها الحياة واستمرت حتى وضعها المرأة أولاداً لا يكون ابتداء الثانية  
ولا تصير مستولدة للواطئ لو كانت أمة لان الولد لم ينفذ من مني الواطئ ومنها بل من مني الواطئ والموطوءة فهو ولد لهما  
وبغني ان لا تصير الاولى مستولدة فيه أيضاً حيث لم يخرج منها مصوراً (قوله الثالثة لو وطئ) فذبيح استثناء هذه لانه لا وطء  
مع الاجازة دخلت في ملكه فلم تحبل إلا أمته (قوله باذنه) متعلق بقوله لو وطئ أمة (قوله وكذا معسراً) معتمد وقوله كذا  
في الحاوي معتمد أي انه ينفذ الايلاد في قدر حصته الخ

شريكه

(قوله حدث بعد زوال ملك) انظر ما الحاجة الى هذا بعد قوله ناشئة عن حربة مترجمة عن عسوية النسب بين هذا والذي بعده خاصة الولاة وعمراته والاولاد غير محتاج اليها في التعريف (قوله وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي بان كان العتق اذنه (قوله قال انه الاصح) أي التبيين (قوله قال بعضهم الخ) معتمد (قوله الا في ولد ٢٣١) أمه) أي فان الولد كله حرم ولم ينفذ

الاستيلاء الا في النصف  
ان كان معسرا على ماص  
عن الحاوي (قوله لان  
المانع من نفوذ استيلاده)  
الاولى اعتناقه لما صرف  
كلامه من ان ابلاده نافذ  
في الحال بخلاف الاعتناق  
(قوله وافاد كلامه) عبر  
به دون أفهم بخلاف  
سابقه لان افادة المتن  
له بدالة المنطوق دون  
المفهوم (قوله ولو فهرت)  
أي بحيث تتمكن من  
التصرف وان تنقص بعد  
ذلك (قوله عتقت في  
الحال) أي لانه يدخل  
في ملكها بذلك ويدخله  
في ملكها خرجت عن  
ملكه فتعتق لانها لم تخرج  
لمالك فتصير حرة (قوله  
وتجب دينته في ذمتها)  
أي حيث لم يوجب القتل  
فصاها والاقتص منها  
(قوله واسناد أحبل الى  
الضهير مجاز عقلي) لعسل  
وجهه ان علقو الأمه  
انما هو يخاف الله سبحانه  
ويعالي وان نسب الوطء  
للسيد وتزول التي قالوطة  
سبب والعلاق من الله  
والاحمال هو العساق

شريكه ان كان موسرا كالمعتق فان كان معسرا فلا الا اذا كان شريك المولد فرعاه كالأولاد  
الامة التي كلها الفرع وحيث سرى الابلاد فالولد حركه والا فالحكمي عن العراقيين انه حركه  
ولا يتبعض وحكي الرافعي في السير في أمة المغنم تبعصه عن القاضي أبي الطيب والماوردي  
وغيرهما وبعصه في الشرح الصغير وأصل الروضة وحكي الرافعي في آخر الكتابة القول  
بالتبعيض عن أبي اسحق وان البغوي قال انه الاصح وجعله في أصل الروضة الاصح وقال  
الرافعي في الكلام على وطء أحد الشريكين هل يكون الولد حرا كله أو نصفه قولان أظهرهما  
الثاني وقال في باب ما يحرم من النكاح ولو قدر على نكاح من بعضه اسرفه لانه نكاح الامة  
الحضه تردد فيه الامام لان ارقاق بعض الولد أهون من ارقاق كله اه قال بعضهم فالتبعيض  
هو المعتمد الا في ولد أمة المغنم اذا أحبلها بعض الفانحين وان كان معسرا القوة الشبهة فيها  
كأن يؤخذ محاصر وكذا الولد المشترك بين المبعوض وسيدته لان المانع من نفوذ استيلاده في  
الحال انما هو كونه ليس من أهل الولاة لسانه من الرق فاذا زال يعتقه عمل المقتضى عمله  
حيث كان موسرا عند الاحبال فيثبت الابلاد السادسة الامة التي عاك فرعه بعضها اذا  
أولدها الاب الموسر سرى الابلاد الى نصيب الشريك الاجنبي أيضا فان كان معسرا لم يسر  
ويجب عن هذه المسائل بان الاصح فيها تقدير انتقال الملك قبيل العلق فلم يقع الابلاد الا في  
ملكه وخرج بقوله أو ما تجب فيه غرة ما لو قلنا انه أصل آدمي ولو بقي لتصوره فانه لا يثبت  
الابلاد كما تجب به الغرة وان انقضت به العدة وأفاد كلامه ان أم ولد الكافر المسلمة لا يجبر  
على اعتناقها بل بحال ينسبها ولو مسيت مستولدة كافر زال ملكه عا ولم يعتق بوجوه وكذا  
مستولدة الحري اذا الرق ولو فهرت مستولدة الحري سبها عتقت في الحال وشمل قوله  
عتقت بوجوه ما لو قتله فانها تعتق بوجوه وان استجلبت الشيء قبل أو اياه لان الاحبال كالاعتناق  
ولهذا يسرى الى نصيب الشريك فلا يقدح القتل فيه كالأولاد من أعتقه وتجب دينته في ذمتها  
وما لو مات سيدها قبل وضعا ثم وضعت لمدة يحكم فيها بثبوت نسبه منه فانه يثبت دينه بوجوه  
ولها كسلبها بعده واسناد أحبل الى الضهير مجاز عقلي ويسمى مجازا حكما وبجاء في الثبوت  
واسنادا مجازا نحو أن ثبت الربيع البقل وأنت المصنف ولدت وعتقت لانه يجب تأنيث الفعل  
بناء على كنه في آخر الماضي وبناء المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مسئلتين  
أحدهما ان يكون ضمير امتصلا وانفسهما ان يكون متصلا بحقيقي التأنيث وانما قال عتقت  
بجوت السبيد ولم يقل بوجوه مع انه انحصر ليفسده ان كل من أحبل أمته ولم ينفذ ابلاده لمانع  
لا تمتق بوجوه والحياة ضد الموت وهو عدم الحياة وبوجوه بغير فرق الروح الجسد وقيل عدم  
الحياة هما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة وديان  
المعنى قدر والعدم مقدر (أو) أحبل (أمة غيره بنكاح) لا غرور فيه بحريتها أو زنا (فالولد  
وفيق) تبعا لانه فيكون للمالك أمه بالاجماع اذا الفرع ينسب الاب في النسب والام في الرق

وقد يمنع لكونه عقليا بهذا الطريق لان الفاعل الحقيقي اصطلاحا هو من قام به الفعل وانه مات محروم عن ان الفعل القائم به  
بمحض خلق الله تعالى لا دخل له فيه الا ان يقال المنسوب للواطئ والقائم به الوطء عواما فخلق الولد في الرحم فبمحض خلق الله  
تعالى لا دخل للواطئ فيه ولا قام به الخلق وكثيرا ما وجد الوطء عولا يحصل منه حمل فكان الاسناد مجازا عقليا (قوله ليفيد  
ان كل من أحبل الخ) لعن وجه الافادة انه حيث قام به مانع لم يكن له عليها سيادة حال الموت

بشرطه (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لاعتن الكفارة وظاهر انه ليس كذلك (قوله ثبت لغیرها) يلزم عليه ضرورة الاستثناء في المتن منقطعاً بعد ان كان متصلاً يلزم مهرها يعني الواطئ (قوله وكل متمم اليه بنسب) أي ان لم يسه رق كإسيان (قوله بفعل الولاء على بريرة الخ) أي لان هذا الخبر وأورد فيها (قوله ولان

(قوله ويطلق الرقيق) أي لغة ٢٣٢ (قوله ولو ملكها حاملاً من نكاحه) بخلاف ما لو ملكها الحامل منه من زنا فلا

يعتق عليه لعدم نسبته له  
شرباً (قوله عتق عليه  
الولد) أي ولا تصير به أم  
ولد (قوله وصورة ملكها  
حاملًا) أي على وجهه  
يعتق فيه الولد ولا تصير  
مستولدة (قوله لكونه  
بعضاً له) بان تزوج شخص  
بأمة أبيه مثلاً فأحباها  
فان الولد يعتق على سببها  
لانه ولد ولده (قوله لكنه  
يغرم نفسه) أي للقره  
(قوله وتعتق بموته) أي  
الذي اكذب نفسه (قوله  
فكلام) أي من عدم  
قبوله قوله (قوله لاتفاقهما  
عليه آخر) أي باكذابه  
نفسه (قوله أو مشتركة)  
أي فلا يكون الولد حراً  
(قوله وهي الجهة التي  
أباح الوطأ الخ) كان أباحه  
سيد الأمة وطأها عند  
من يقول بجوازها بإباحة  
السيد فانت ولد فانه  
لا يكون حراً (قوله فلا نسب  
ولا إيلاد) أي وعليه  
المهر حيث لم تطأه  
(قوله أو وطئ جارية أبيه  
أو أمه) أي ومثله بالاولى  
ما لو وطئ جارية زوجته

ظاناً ذلك (قوله ان الولد رقيق) أي ولا حذله ادا كان ممن يعني عليه ذلك الشبهة وهل ثبت نسبه كلام  
منه في الصور الثلاث أم لا فيه تطرؤا ظاهر اقتصار على نفي الحرية في هذه دون نفي النسب والتصريح بنفيه فيما قبلها  
ثبوت في الثلاث فيغترب عليه الارث اذا عتق وعدم القتل بقتله الى غير ذلك من الاحكام فلا راجع (قوله كالأول عتق رقيق  
الغير) أي تعدياً وألفظه ملكه

نعمة اعتاقها شلتهم) أي أولاده وعقته وقوله شلت المعنى هو يرفع المثانة وقوله فاستبعوه صوابه فقبهوه كما هو كذلك في نسخة (قوله هذا ان لم يكن للاب عصبية) عبارة النصفه اما اذا مات عنها وصى أخي أبيها الخ جعل هذا مفهوما قوله فيما صار اولاد وبهذه الاصول في كتاب التدبير (قوله او مع شيء قبله) ٢٣٣ أي بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق

بصفة كاسياني (قوله بصفته) سمي به لان الموت الخ في النصفه قبل هذا مانصه من الدرر أي التدبير ما خوذ من الدرر سمي به الخ ووجه التسمية عليه ظاهر (قوله ومات) يذيق حذقه اذ الصفه هي موفى الشهر أو المرض المشار اليهما بالابن (قوله وكل منهما بقيل التعلق) مثال تعليق التعلق ماض في باب الطلاق في نحو ان كنت ان دخلت فالاول معلق على الثاني ومن ثم لا تطلق الا ان فعلت الاول بعد الثاني كما مر (قوله كان تعليق عتق بصفة) أي لا تدبر كاسياني (قوله ان الضميتين المعلق عليهما من قوله) كان الظاهر ان يقول من فعلها ويجوز جعل الضمير للعق فتكون التساه في شئت ودخلت مضمومة (قوله ولو تجز عتقه) أي الوارث (قوله لان المعلق عليه ليس هو

كلام المصنف ما لو غر بغيرها أو شرها شرها فاسد فأولادها هم ملكها ومحل الخلاف في الحرف أو وطى العبد أمة غيره بشبهة فاجلها ثم عتق وملكها لم تصر أم ولد له قطعا لانه لم يفصل من حر (وله) أي السيد (وطى أم الولد) منه لما مر وليقاء عمله عليها وحكى الترمذي فيه الاجماع واستثنى مسائل يمتنع وطؤها فيها كأم ولد الكافر المسلمة وأم ولد المحرم كاخته من رضاع وأم ولد موطوءة أفرغها وأم ولد مكاتبه وأم ولد مبعض وان أذن مالك بعضه وأمة لم ينفذ ابلا دها لهن وصى أو شرى أو بئنا بة وأمة مجوسية أو وثنية وأمة موصى عنها فها اذا كانت ممن تجبل فاستولدها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشتري بما يجلبكون مثلها رتبته للوارث ومنفعته للوصى له ويلزمه مهرها ونصب أم ولد فتعق بموته مسلوقة المنفعة وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تجبل فيعوز بغير اذنه كما صرح في أصل الروضة وكأمة تجارة عبده المأذون المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد والغرماء كما مر فان أجبلها وكان معسر اثبت الابلا بالنسبة الى السيد فنقض اذا ملكها بعد ان بيعت كما هو قولنا لا يجوز له الوطء قبل بيعها الا باذن وكأم ولد المرتد لا يجوز له وطؤها في حال رده وكأم ولد ارتدت وأم ولد كانتا أو يجاب به لا حاجة الى استثناء هذه المسائل لان امتناع الوطء فيها لمعارضه أمر آخر كما تقرر لان حيث كونها أم ولد (واستخدامها واجازتها) لان نفسها الماصر وبقاء ملكه عليها وعلى منافقها وانما امتنع بيها ونحوه لتأكد حق العتق فيها وخالف الكتاب حيث امتنع استخدامها وان كان ملكه عليه باقيا لمنافيه من ابطال مقصود عقد الكفاية وهو عتقه من الاكساب أي ذوي الضوم فيعتق ولهذا لو كانت أم ولد مكاتبه بان سبقت الكفاية الاستلاد أو عكسه لم يكن له استخدامها ولا غيره مما ذكره أيضا كتابتها لانه يملك كسها فاذا اعتقها على صفة جاز وفارق جواز اجازتها وان كانت معها لمنافعتها منع اجازة الاضحية العينة كبيعها بغير وجهان ملكه بالكتابة بخلاف المستولدة وعلم من جواز اجازتها جواز اجازتها بالاولى ولو أجبرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانقضت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدبر بخلاف ما لا يرجع عتقه ثم عتقه فان الاصع عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت أو الصفة على الاجارة فيس بخلاف الاتفاق ولهذا الوسيط الاجبار الاستيلاد ثم مات السيد لم ينسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (وأرض جنابة عليها) لما مر من بقة عمل ملكه عليها فلو قتلتها جان ضحي قيمته او كذا والغصب اغصب وماتت في يده ولو أبقت في يده غرم قيمتها ثم اذا مات سيدها استرد هان تر كنه لعتقها وكذا لو غصب عبدا فابن وغرم قيمته ثم عتقه سيده بخلاف ما لو قطع جان يدام الولد وغرم أرضها ثم عتقت بموت السيد لا يسترد الارش لا به بدل الطرف القاتل ولم يشمله العتق وهذا بخلاف المكاتبه فان ارش الجنابة عليها ولو شهد اثنتان على اقرار السيد بالابلا وحكم به مانع رجعا لم يغرم لان المالك باقي فيها ولم يغرم الا لسلطنة البيع ولا قيمة لها بانفادها فاذا مات سيدها غرم ما قيمتها

٣٠ نهاه ثامن وانقضت) أي رجح المستاجر بقسط المسمى على التركة ان كانت والاعلام طالبة له على أحد (قوله ثم مات السيد لم تنسخ) أي الاجارة وينفق عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو منع من توليه فعلى مياسر المسلمين (قوله لما مر) أي بان لم ينزعها السيد سواء كان عدم انتزاعه مانع أم لا (قوله ولو أبقت في يده) أي الغاصب (قوله ثم اذا مات سيدها) أي بعد أخذها القيمة وقوله استرد هان أي الغاصب (قوله ثم عتقت بموت السيد) أي أو تضييع عتقها



الموت وحده) أي ولا مع شيء قبله (قوله قبل موت السيد) لا حاجة اليه (قوله لانه تعليق بعوتين) عبارة الاذرى ثم ان ما ناعما  
ففي كافي الروايات وجهه ان الحاصل عتق بتدبير لانصاه بالموت قال الرافعي رحمه الله والظاهر انه عتق بحصول الصفقة لنعلق  
العتق بموته وموت غيره وانتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه وان ماتا مرتبافين أي احصوا لا تدبيرا أيضا والظاهر انه اذا مات  
أحد هما يصير نصيب الثاني مدر التعلق ٢٣٤ العتق بموته وكانه قال اذا مات شريك في نصيب مذب (قوله ولو حارب مذب

لمسلم أو ذمي) ماذا كره في  
المسلم واضح وإما في الذي  
فلا ينفع ان كان المسي  
في حياة السيد اما بعد  
موته فيجوز استرقاقه كما  
حر في السيد فكان الاولى  
الاقتصار على المسلم (قوله  
أي غير المجموع وعليه) أي  
أما هو فالولي (قوله قد  
لا يتأتى الخ) أي لانه يصير  
قوله ولم يرجع السيد بالمعنى  
الذي ذكره غير قيد اذ  
لامفهومه لا حينئذ (قوله  
الآن يقال انه زال ملكه  
عنه لكثرة) انظر ما صوته  
(قوله من نكاح أوزنا)  
أي مثلا والافضل ما لو انت  
به من شبهة حيث حكمنا  
برقه أو من نكاح فاسد  
ونحو ذلك مما ذكره والد  
المشراح (قوله بالقول على  
القول به) أي أو بالفعل  
ان تصور كذا كره ابن حجر  
قال ابن قاسم هل من صورة  
ما لو اولدها كما تقدم اه  
ولا يخفى عدم تأنيبه مع  
قول المصنف وقيل ان رجيم  
وهو متعل فلا اذا لا يمكن  
ايلاده وهو متصل (قوله  
قوله مما ذكر) أي من

لورثته ولا يخالفه ما في أصل الروضة في الرجوع عن الشهادته من انهم مالوشهدا بعتق عبد  
وقضى به القاضي ثم رجعا غير ما قبله العبد ولم يرد العتق سواء أ كان المشهود بمقتضى قنانه مذب  
أم مكاتباً أم أولده اه لانهم شهدا بالعتق الثاني مما ذكر (وكذا تزويجهما بغير اذنهما في  
الاصح) لما هو ملكه الرقة والمنفعة كالمذكرة والثاني لا يجوز الا برضاهما لانها ثابت لها حق  
العتق بسبب لا يملك السيد ابطاله والثالث لا يجوز وان رضيت لانها ناقصة في نفسها ولا لانه  
الولي عليها ناقصة فان شئت الصغيرة فلا تزوجها أحد برضاها وظاهر انه لو ثبت الا بلادي في  
عضها وزوجها السيد ان بغير اذنهما على الراجح والخلاف أقوال كما ذكره الرافعي وغيره ولو كان  
سيدا هما بعضا لم يزوج أمته بحال قاله البغوي قال لان مباشرة العبد بمنعته اذ لا ولاية له مالم  
تكمل الحرية واذا امتنعت مباشرة بنفسه امتنعت انابته غيره وتزويجهما بغير اذنه متنع  
فان سيدا ب تزويجهما قال الاذرى وتعليقه دال على البناء على ان السيد يزوج بالولاية والاصح  
انه اغاير زوج بالملك فيصح تزويجه وقد ظال البلقيني ما قاله البغوي ممنوع لان تزويج السيد  
أمنته بالملك وهو موجود والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف ما لو كان السيد مسلماً  
وهي كافرة ولو وثنية أو مجوسية لان حق المسلم في الولاية آكد لا ترى ان يثبت له الولاية  
عليها بالهبة العامة و تزوجها الحالم بانه وحضانة ولدها لها وان كانت رقيقة لتبعيته لها  
في الاسلام (ويحرم بيعها) لما مر من الاحاديث وأجمع التابعون في بيعه عليه قال المصنف  
في شرح المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة ان قلنا الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف  
وحينئذ فستدل بالاحاديث وبالاجماع على نسخ الاحاديث في بيعها قال الصميري وغيره  
وأجمعوا على المنع اذا كانت حاملاً لغيره وانما اختلفوا بعد الولادة ولهذا احتج ابن سريج  
في الودائع بالاتفاق على انها لاتباع في حال الحبس قال فدلالة اتفاقهم قاضية على حكمهم  
ما اختلفوا فيه بعد الولادة ونقض هذا الاستدلال الحامل بحرم من وطئ شبهة فانها لاتباع  
في حال الحبس وتباع بعد الوضع وأجيب عنها اقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف  
أم الولد ونص الشافعي رضي الله عنه على منع بيعها في خمسة عشر كتاباً ولو حكم قاض يجوز  
بيعها فنقض قضاؤه لمخالفته الاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الاول فقد انقطع  
وصار مجماعاً على منعه وأما خبر أبي داود وغيره عن جابر كنا نبيع سرارنا أمهات الاولاد  
والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا نرى بذلك بأساً فأجيب عنه بانه منسوخ وبانه منسوب الى النبي  
صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فقدم عليه ما نسب اليه قولاً ونصاً وهو الاحاديث  
المتقدمة وبانه صلى الله عليه وسلم لم يلم بذلك كما ورد في خبر الحاضرة عن ابن عمر كنا نبيع ابنا لابي  
بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم سمى عن الحاضرة فتركتاها وزاد  
الحاكم فيه لا نرى بذلك بأساً في زمن أبي بكر لما كان عمرنا نافعاً فنهينا ورواه البيهقي بدون هذه

الاستيلاء (قوله بغير اذنهما) أي بكر أو ثنية كان ما قبله ادخل منه في فرجها بلا ايلاج فهي باقية  
على بكرتها وان ولدت وزالت الجلد فهي بكر لانها لم تزل بكارتها وطفت قبلها (قوله انه لو ثبت ايلاده في بعضها) أي بان  
كانت مشفرة كعلي ماص (قوله فيصح تزويجه) أي المبعوض على المعتمد (قوله بخلاف ما لو كان السيد مسلماً وهي كافرة) أي  
فانه يزوجه (قوله يرفع الخلاف) معتمد

ولعمري بان الخلاف ( يعني في كون الولد موجودا عند التعلق جلا كما جرى في كونه حادبا عند التعلق الذي هو روا  
به كلام المصنف وار قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعلق يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرقعة وقال غيرهما انه يتبعها قطعاً  
اذا كان موجوداً عند وجود الصفه وسبقاً في قول الشارح خلافاً لابن ( رفة الخ ) لكن لم أفهم قوله ومن ثم رأيت هنا  
على الاصح نظيراً تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة انه اذا كان متصلاً عند ٢٣٥ وجود الصفه التي هي موت السيد

انه يتبعها خيماً من غير  
خلاف فليصر ( قوله  
لما رواه ابن عمر ) عبارة  
الصفه نظيره الاصح  
وقفه على رواية ابن عمر  
( قوله بأكثر من يوم ) أي  
في مسئلة الفجأة ولابد  
من محتمة بما قبل المرض  
في المسئلة الثانية تبعه عليه  
الشيخ ( قوله كطالوع  
الشمس ) أي وكفعل نحو  
العبد كما هو ظاهر ( قوله  
فكاذ كرم ) أي من التفصيل  
بين الاختيار وعدمه ( قوله  
عق قطعاً ) لعل صوابه  
مطلقاً أي سواء أوجدت  
الصفه باختياره ام بغير  
اختياره فليصرق الذي  
ذكره وما في حاشية الشيخ  
غير ظاهر ( قوله ذنك )  
أي المريض والمجسور  
بالفلس ( قوله بل يحلف  
السيد ) انظر ما وجهه  
وما وجه معاد دعوى العبد  
وما فائدتها مع ان شروط  
الدعوى ان تكون ملزمة

في كتاب الكفاية

( قوله لانه يوثق بها ) عبارة  
القوت لانها توثق بالكفاية  
من حيث كونها مؤجلة

الزيادة وقال يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشعر بذلك ويحتمل أن يكون ذلك قبل النبي  
أو قبل ما استدله به عمر وغيره من أمر النبي صلى الله عليه وسلم على عقته ومن فعله منهم لم  
يلغنه ذلك اه وهو ظاهر في ان قوله لا ترى النون لا بالاعمال البقي ليس في شيء من الطرق  
انه اطلع عليه اه وكما صرح بهما الاصح ومحل ما ذكره المصنف اذ لم يرتفع الا بالادان ارتفع  
بان كانت كافرة وليست مسلم وسببت وصارت فقه صحيح ذلك ويستثنى من ذلك مسائل  
يجوز بيعها الاولى المرهونة رهناً وضماً وأثر عيا حيث كان المستولد معسراً حال الايلاء  
الثانية الجانية وسببها كذلك الثالثة مستولدة الفاسد الرابعة بيعها من نفسها بائناً على اه  
عقد عتاقه وهو الاصح وكيفية اه في ذلك هبتا كما صرح به البقيني والاذري بخلاف الوصية  
بها لا تحتاج الى القبول وهو انما يكون بعد الموت والعق يقع عقبه قال الاذري وددت  
لو قيل يجوز بيعها ممن تعق عليه بقر او قال الزركشي ينبغي محبة بيعها ممن تعق عليه  
كأصلها وفرعها أي ممن أقر بجرمتها اه وهو مردود الفاسدة اذ أسس سيد المستولدة  
واسترق فيصير بيعها ولا تعق عنه السادسة اذا كانت حريصة وفهر حاربي آخر ملكها  
وقدر انه تجوز كتابة أم الولد ( ورهناً وهبتها ) أما الهبة فلا تنقل ملكاً الى الغير وأما الزهن  
فلا نه تسلط على ذلك فاشبهه البيع والحاصل ان حكم أم الولد حكم القصة الا في ما ينقل به الملك  
أو يؤدي الى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهمه من يخرج بيعها القنينة على ان  
تعاطى العقود الفاسدة حرام وان لم يتصل به المقصود كائناً عليه في الام كذا قاله الزركشي  
والدميري ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها وظاهر ان أم الولد التي يجوز بيعها المعلقة  
رهن وضى أو شرعى او جانية او نحوها تنتفع بهتاً ( ولو ولدت من زوج او زنا قالوا السيد يعق  
بجونه كهي ) لان الولد ينتفع أمه في الرق والحرية وكذا في سبها الا لازم وعلم من قوله يعق  
بجونه انه لا فرق بين ان تكون موجودة أم لا فلو ماتت قبل موت السيد بقي حكم الاستيلاء في  
حق الولد وهذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى حكم التابع كافي نتاج المشايبة  
في الزكاة والولد الحادث بين أبوين مختلفي الحكم على أربعة أقسام الاول ما يعتبر بالابوين  
جميعاً كما في الكل وحل الذبيحة والمناسكة والزكاة والنضية به وجزاء السيد واستحقاقهم  
سهم الغنمة والثاني ما يعتبر بالاب خاصة وذلك في سبعة أشياء القسب والحرية اذا كان  
من أمته أو من أمه غير بغيرتها او ظاهر زوجته الحرة أو أمه أو من أمه فرعه والكفارة  
والولد فانه يكون على الولد والى الأب وقد اخرجت ومهر المثل وسهم ذوى القربى والثالث  
ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرة اذا كان أبوه رقيقاً والرق اذا كان أبوه حراً وأمّه  
رقيقة الا في صور ولداً أمته ومن غير بغيرتها ومن ظننا زوجته الحرة أو أمته ولداً أمه فرعه  
وحل حريته من مسلم وقد سبقت والرابع ما يعتبر باحد هما غير معين وهو ضربان أحدهما

مضمعه ( قوله وحفل الخ ) في هذه العبارة ما لا ينبغي وكان مصرع على ما فهم من قوله والحاجة الخ كانه قال وبسبب الحاجة  
( قوله رهناً وضماً ) أي بان رهناً المالك في حياته والشرعي بان يموت وعليه دين فالتركة مرهونة به رهناً شرعياً ( قوله وسببها  
كذلك ) أي معسراً حال الايلاء ( قوله وهو مردود ) أي قول الاذري ( قوله على ان تعاطى العقود الفاسدة حرام ) ونقل عن  
ج في الزاجر انه كبيرة فليراجع لكن تقدم للشارح في الشهادات له صغيرة

احتمل الخ ويشترى ذلك فوله بعد المعاجزة (قوله ويحتمل ان المراد الثقة الخ) عبارة الثقة ويحتمل ان المراد الثقة لكن بشرط  
 ان لا يعرف بكثرة اتفاق ما يبيده الخ (قوله ولا تنكره بحال) نعم تنكره كتابة عبد يضيغ كسبه في القصور واستيلاء السيد عنقه كما  
 نقله الزبادي عن البلقيني (قوله وان انتقت الخ) الواو الحال وهي ساقطة من بعض النسخ والمراد انتقاء الشروط أو بعضها  
 (قوله لتضمها الفكين من الفساد) ٢٣٦ كان الاولى لتضمها الجمل على الفساد (قوله بشرط ان ينعضم الى ذلك قوله الخ)

أى أونية كجاسي (قوله)  
 نعم لا يجب كونه الخ هو  
 استدراك على ظاهر المتن  
 في جمعه النجوم (قوله بانه  
 محمولك) الباء زائدة لانه  
 مقول القول فكان الاولى  
 حذفها (قوله يخرج)  
 هو وصف القول (قوله)  
 لاخراج الموهون والوجز  
 قد قبل ان عدم الاطلاق  
 في هذين ليس راجعا لهما  
 وانما يرجع للسيد فيما  
 فلا يصح نصره فيما  
 والاولى كونه احترازا عن  
 المأذون الذي حكم الحاكم  
 بصرفا كسبه لارباب  
 الديون الاتى في كلامه  
 كما صنع العلامة الاذنى  
 على ان السارح نصر  
 الاخلاق في المتن على السيد  
 ولا ينعضم معه هذا كما  
 لا يخفى (قوله ومثله موسى  
 بمنعته الخ) هذا ما يتعلق  
 به حق لازم فكان الاولى  
 عطفه على ما قبله وتأخير  
 لفظ مثله الى مسئلة  
 المنصوب فتأمل (قوله ولا  
 بأس بكونها ولو في الذمة  
 حالة) لا يخفى صعوبة المتن  
 حينئذ والذي في شرح

ما يعتبر باشرهما كما في الاسلام والخزينة يتبع من له كتاب وثانيه ما يتبع فيه اطلعهما  
 كما في ضمان السيد والدية والفرقة والضرب الثاني ما يعتبر بأخسهما في الضمان والمناكة  
 والذبيحة والاطعمة والأضحية والعقيقة واستحقاق سهم الغنمية وولد الدبرة والملق عتقها  
 بصفة لا يتبعها في العتق الا ان كانت حاملا عند العقد او وجود الصفة وولد المكتبة الحادث  
 بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا بالكتابة ولا تنسب عليه السيد وولد الاضحية والهدى الواجبين  
 بالتعيين له أو كل جمعه كما مر في الكتاب تبعا لاصله وجرى جماعة على انه اخصية وهدي فليس  
 له أو كل شيء منسب بل يجب التصديق بجمعيه وولد المبيعة يتبعها ويقابل به جزء من الفم وولد  
 المرونة والجانية والمؤجزة والامارة والموصى بها أو بمنصفها وقد جعلت به في المصوتين بين  
 الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت أم بعده وولد الموقوفة وولد مال القراض  
 والموصى بخدمتها والموهوبة اذا اولدت قبل القبض لا يتبعها أما اذا كانت الموصى بها أو بمنصفها  
 حاملا به عند الوصية فانه وصية أو جعلت به بعد موت الموصى او اولدته الموهوبة بعد القبض  
 وقد جعلت به بعد الهبة فانه يتبعها للحصول المثل فيها للقبائل حينئذ فان كانت الموهوبة حاملا به  
 عند الهبة فهو هبة ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي جعلت به بعد الهبة وولده  
 بعد القبض وولد المغصوبة والمعارفة المقبوضة يبيع فاسد أو بسوم والمبيعة قبل القبض  
 يتبعها في الضمان لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد على ما يحصل الضمان في ولد المعارة اذا  
 كان موجودا عند العارية أو ما دنا وتمكن من رده فلم يردده وولد المرتبان انعتق في الردة أو أواه  
 مرتدان فمرتدان انعتق قبلها أو فيها واحدا أو كله مسلم فسلم وقد قيل انه لو تجزعت عتق أم الولد أو  
 المدبرة لم يتبعها ولها بخلاف المكتبة وانه لو كان ولداً لم ينسب له السيد وطو حلاله  
 اغناشيه بها في العتق بموت سيده وحل ما ذكره المصنف اذ لم ينعض فان بيعت في رهن وضعى  
 أو شري أو في جنسية ثم ملكها المستولدهى وأولادها فانها تصير أم ولد على الصحيح وأما  
 أولادها فإرثاء لا يعطون حكمها لانهم ولدوا قبل الحكم باستيلادها أما الحادثون بعد ايلادها  
 وقبل بيعها فلا يجوز له بيعهم وان بيعت أمهم للضرورة لان حق المرتن والمجى عليه مشلا  
 لا تعلق له بهم فيعتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين بعد البيع لحدوثهم في ملك غيره وفي  
 قوله كهمى برخصير الغائبة بالكاف وهو شاذ (و أولادها قبل الاستيلاء من زنا الزوج  
 لا يعتقون بموت السيد ولا بيعهم) لانهم حدثوا قبل ان يثبت سبب الحرية بخلاف الحادثين  
 بعد الاستيلاء فلو لم ينفذ الاستيلاء لاعتسار الزاهن ثم اشتراها حاملا من زوج أو زنا قال  
 الامام هذا موضع نظري يجوز ان يقال تنسب أمية الولد الى الحمل وهو الطاهر لان  
 الحرية فيها تأكيد كما لا يرتفع والولد متصل بخلاف حمل المدبرة فان التدبير  
 عرضة للارتفاع ويجوز ان يخرج على القولين في سرية التدبير الى الحمل نقله الزركشي

التوسع نصه ولا يتناول دفعه في الذمة من التأجيل وان كان في بعض نجومها تفصيل فالتأجيل فيها شرط ثم  
 (قوله في الضمان) أى وذلك في الضمان الخ (قوله وولد المبيعة) أى الذي لم ينفصل (قوله لا يرجع في الولد) أى لا ينفذ رجوعه  
 فيه (قوله وأما أولادها) أى الذين وجدوا منها بعد البيع وقبل عودها الى ملكه (قوله يجوز ان يقال تنسب الخ) ضعيف  
 (قوله في سرية التدبير) معتد

في الجملة ومثله في النسخة (قوله فاولى بالفساد) قال بعض مشايخ العدل وجه الاول انه ان التهرين المتولين يمكن التصحيح  
فهم ما يجعله ما يتجملوا ضم نعيم آخر اليه بخلاف رجب ورمضان اذ لا يمكن جعل رمضان من الصيام الاول لان انفصاله عن رجب  
ولا يتجما آخر لفوات شرط اتصال النسخة بالعقد (قوله ومن ثم لم تصح على ثوب يؤدي نصفه الخ) أي بان وصف الثوب بنصفه  
السلم كافى الروض ووجه ترتيب هذا على ما قبله انه اذا سلم النصف في المدة الاولى ٢٣٧ تعين النصف الثاني للثانية والمعين

لا يجوز تأجيله كما قاله في  
شرح ومافي حاشية الشيخ  
غير صحيح (قوله اتباعا لما  
جوى عليه الاولون) في  
كون هذا على التبعين نظر  
(قوله كيوم غيبي منه)  
لعله سقط قبله لفظ أو  
(قوله في المتى على نسبة  
ملكيتها) أي سوء عصرها  
بذلك أم أطلقا كما صرح  
به في النسخة وكان ينبغي  
للمشراح ذكره لينبج  
معه المفهوم الآتي

فواصل في بيان الكتابة  
الصحيحة

(قوله في بيان الكتابة  
الصحيحة) لعل مراده بيان  
احكام الكتابة الصحيحة  
فيكون قسوله وما يلزم  
السيد الخ من عطف النسخة  
والافهولم يبين في هذا  
الفصل ماهية الكتابة  
الصحيحة ومن ثم لم يذكر  
هذا في النسخة (قوله  
والاصح ان الخط اصل)  
قال الشهاب ابن قاسم  
مامعنى اصالة الخط مع  
ان الاتية هو المنصوص  
في الآية قال الآن يراد

(قوله قال الزركشي الظاهر

ثم قال وهذه الصورة ذكرها الرازي عن فتاوى القاضي حسين فقال لو وطئ أمة الغير بشبهة  
فاحيلها وقتلوا ملكها تصير أم ولد فالوانه اشتراها حاملا من زوج أو زنا فهل يحكم بالولد بصرية  
أمه حتى يعتق بموت السيد كالحديث بهذا المالك أجاب لا بل يكون قنالمشترى له ببيع لان الاعتبار  
بصالة العلق اه والفرق بينهما ثبوت الاستيلاء في الاولى بالنسبة الى السيد الملكة اياها حالة  
علوقها الاول بخلاف الثانية (وعتق المستولدة من رأس المال) مقدم على الديون والوصايا  
لظواهر الاحاديث تخبر اعتقها اولدها وسواء استولدها في العصة أم المرض أم نحر عتقها في  
مرض موته ولا نظرى الى ما فوته من منافعها التي كان يستحقها الى موته لان هذا التنازل في  
مرضه فأشبهه مالوا تنفذ في طعامه وشرابه والقياس على من تزوج امرأه بأكثر من مهر  
مثلا في مرض موته وهذا الحديث جارى في اولدها الحداثين الارقاله ولو أوصى بها من الثلث  
لقصد الرقي بالورثة فهل ينفذ كالتصع الوصية بحجة الاسلام من الثلث قال الزركشي الظاهر  
المنع لان المستولدة كالمال الذي يتلف في حال المرض بالا كل والشرب فلا يحسب من الثلث  
وهي تعتق من رأس المال بمجرد الموت فليس للوصية هنا معنى وجزم بذلك الدهري قال بعضهم  
وفيه نظر اذ يحصل هذه الوصية ان قدر فدية أم الولد المتلفة تراحم وصاياه وقبوا ورثته ولو أنف  
عينا في مرض موته وأوصى بان تكون قيمتها محسوبة من ثلثه رقبا ورثته لم يقب الا العصة  
اه وما فاسده وقاس عليه مردود ولو حلفت أم الولد لم السيد فداؤها بأقل الامرين من قيمتها  
يوم الجنابة ومن أرض الجنابة وان ماتت عقب المتعة من بيعها باجبا لها وجنابتها كواحدة في  
الاطهار وانما قال وعتق المستولدة من رأس المال ولم يقل وعتقها مع انه انصهر لثلاثهم عود  
الضمير الى أقرب مذكور وهي من ولدت من زوج أو زنا والحكم المذكور وشامل لها  
وغيرها ولو أنت أمة شريكة بولدم كل منهما وادعى كل سبق انلاده فان كانا موسرين ولم  
يعلم السابق فليس أحدهما أولى من الآخر فيؤمر بالانفاق عليها فاذا ماتا عتق كلاهما لانفاق  
على ثبوت استيلادها ووقف الولاءين عصبتهما حتى يتبين الحال وان مات أحدهما لم يعتق  
شيء منها لاحتمال انها مستولدة الآخر وان كانا موسرين ثبت ايلاد كل منهما في قدر نصيبه  
فاذا ماتا فالولاءين عصبتهما كذلك وان كان أحدهما موسرا والاخر موسرا ثبت ايلاد  
في نصيب الموسر اذ لا نزاع للسرفيه والنزاع في نصيب المعسر اذ كل منهما يدينه فاذا مات  
الموسر أولا عتق نصيبه ولاؤه لورثته فاذا مات المعسر بعده عتق نصيبه ولاؤه موقوف  
وان مات المعسر أولا لم يعتق شيء منها فاذا مات الموسر بعده عتق كلاهما ولا عتق الموسر  
لورثته ولا الآخر موقوف امالوا كان الاختلاف عكسه فقال كل منهما لا شيء آخر أنت  
وطئت أولافسرى الى نصيب وهما موسران أو أحدهما فقط فقال البغوي بخلافان ثم ينفقان  
عليها فان مات أحدهما في صورة يدارهما لم يعتق نصيبه لاحتمال صدقه في أن الآخر سبقه

المع) معتمد (قوله لم يقب الا العصة) ضيف (قوله وما فاسده) من جهة الوصية بأم الولد من الثلث وقاس عليه من ان أنف  
عينا وأوصى بعينها من الثلث مع (قوله ولو أنت أمة شريكة بولد) أي بولد حدث بسقوط كل منهما (قوله فاذا ماتا عتق  
كلاهما) أي وأما الولد المتنازع فيه فحكمه أنه يلحق من الحقة به القائف حيث أمكن لحوقه بكل منهما بان كان بين وطئه كل  
منهما وولادته فوق ستة أشهر

بها أو بجنته في نظر الشرع وإنما نص على الابتاء لفهم الخط منه بالاولى قال ثم رأيت في شرح غايه الاختصار المعنى ما نصه  
قال بعضهم والابتاء يقع على الخط والدفع الآن الخط اولى لانه انفع له وبه يفسر النصيب رضى الله عنهم اه (قوله أى اسم مال)  
عبارة المنهج اقل مقول (قوله التفسير المار) تقدم ان الاصح وقفه وأنه يقال من قبل الرأى فلا يصح الاحتجاج به (قوله وخروج  
الا كساب عنه) يتأمل وليس ٢٣٨ هو في الضم (قوله الحادثون بعده) أى بعد الابلاذ (قوله فان مات السيد قبل

عجزها عتقت عن الكفاية) وعنت نصيب الحى لا قراره ووقف ولاؤه فاذا مات عتقت كلها ووقف ولاه الكل فاذا مات  
الموسر في الصورة الثانية أو لا عتقت كلها نصيبه بكونه ولاؤه لعصته ونصيب المعسر باقراره  
ووقف ولاؤه وان مات المعسر أو لا لم يمتنع منها شئ لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر  
عتقت كلها ولا نصيبه لعصته ولا نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكل واحد  
كل منهما انه أولادها قبل ابلاذ الآخر لها وقد مر حكمه والمسرة في اليسار وعدمه وقت  
الاجبال ولو كان له ثلاثة اخوة في أيديهم أمة وولدها هو ومجهول النسب فقال أحدهم هي  
أم ولد أبينا والابن أخونا وقال الآخر هي أم ولدي وولدها مني وقال الآخر هي جاري  
وولدها عبدى لم يثبت نسب الولد من أيهم وثبت من الثاني والولد هو بقول الاول والثاني  
ويستحق على الثاني نصيب مدعى الرق من الولد وينفذ ابلاذ في نصيبه من الأمة ويسرى الى  
حق مدعى الملك ان كان موسرا فان كان معسرا فلا ذلك بعد الخلاف بين الثاني والثالث  
فقط لان القائل هي أم ولد أبينا لم يدع لنفسه شيئا على الآخر فلا يحلفها من ان ادعت  
الأمة ذلك وانما عتقت عتت الاب حلفها على نفى علمها بان أباها أولادها أو أمال الآخر ان  
فصل منها مدعى ما في يد صاحبه هذا يقول هي مستولدة وهذا يقول هي ملكي ففصل كل  
منهما على نفى مدعى الآخر في الثلث الذي في يده قال في الروضة في كتاب العتق والقائل هي  
أم ولد أبينا لا غرم له لانه لا يدعى شيئا ولا عليه والذي يدعى الابلاذ يزمه الغرم لم يدعى الملك  
لاعترافه بانه فوت عليه نصيبه من الأمة والولد كذا لله ومقتضاه أن تكون الصورة فيما  
اذاع انه كان لمدعى الرق فيها نصيب الارث أو غيره والا فلا يلزم من قوله مستولدة كونها  
مستركة من قبل ويغرم لثالث ثلث القيمة في الاصح لان في يد الثلاثة حكما قال بعضهم قد  
يقول بكتي باليد عن تسليم نصيب مدعى الرق له فإلذ يقتضى الاشتراك بعد عتقها فيغرم  
مدعى الابلاذ لمدعى الملك ان لم يسلم كونه يصحق فيها نصيبا اه ولو وطئ شريكاً أمة لهما  
وانت ولدوا وادعيا الاستبراء وحلفا فلا نسب ولا ابلاذ وان لم يدعيها فله أحوال أحدها ان  
لا يمكن كونه من أحدهما بان ولده لا أكثر من أربع سنين من وطء الاول وقل من ستة أشهر  
من وطء الثاني أو لا أكثر من أربع سنين من آخرهما وطأ فكل واحد ادعيا الاستبراء الثاني ان يمكن  
من الاول دون الثاني بان ولده لمسا بين أقل مدة الحمل وأكثرهما من وطء الاول ولما بين دون  
أقل مدة الحمل من وطء الثاني فيلحق الاول ويثبت الابلاذ في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا  
فان كان موسرا يسرى الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولده لا أكثر من أربع سنين  
من وقت وطء الاول ولما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء الثاني فيلحقه ويثبت ابلاذه في  
نصيبه ولا سراية ان كان معسرا وان كان موسرا يسرى الرابع ان يمكن كونه من كل منهما بان  
ولده لمسا بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء كل منهما وادعيها أو أحدهما فيعرض على

أى لاهن الابلاذ دخلا  
للوجه الثاني فعلى هذا  
الولد الحادث بعد الكفاية  
وقيل الاستيلاء هل يتبعها  
فيه الخلاف لا حتى كما قاله  
الاذنى أى بخلافه على  
الوجه الثاني فانه يتبعها  
قطعا (قوله كلام) يبنى  
حذفه وهو ساقط في نسخة  
(قوله ما يشمل الموت) عبارة  
الضمف ما يشمل سائر الموت  
(قوله لا عليه) أى فانه  
لا يعقب بموت السيد  
عليه بالنص أى لعدم حصة  
الحواة كما مر في بابها وان  
أوهم كلامه عنها (قوله  
تجمع منه) أى وان تضمنت  
اثبات ملك الغدير (قوله  
وكان كافته البينة) انظر  
هلالا قال قرا المكاتيب  
(قوله في المستن ولو خرج  
المؤدى مستحقا) أى  
أوزيها كما في الضمف (قوله  
لم يقبل منه) أى في الظاهر  
كما يدل عليه كلامه أما  
الباطل فهو اذ مرع ارادته  
وان انتفت القسرات كما  
لا يخفى (قوله ولو قال له  
المكاتيب قلته انشاء الخ)

القائ

انظر هل هذا في صورة الاتصال أو صورة الانفصال (قوله ونظير ذلك)

أى ما ذكر في صورة الانفصال كما يدل عليه قوله فلا يقبل منه الا بقرينة (قوله لان التسرى يعتبر فيه امران الخ) أى

(قوله والذي يدعى الابلاذ يزمه الغرم) أى وهو الثالث (قوله ولو وطئ شريكاً أمة لهما) أى على خلاف منعنا لكل منهما  
من الوطء

وذلك لا يشترط هنا (قوله في بعض الصور) أي صورة الوطء بعد العنق لإزالة اللذة حينئذ على سنة أشهر لحظ الوطء بعد العنق كما قاله سم (قوله انما هو الخ) قال سم بنأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة السنة أيضا لصدة قها مع الوطء مع العنق ومع الوطء بعد العنق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء فقائدة ذلك التقيد في صورة السنة الاحترار عن هذه الحالة اه (قوله ينفي عنه) أي لان حقه شامل لحفظ ٢٣٩ روحه ولمل هذا الولي عما أشار اليه

الشارح (قوله أولئك من  
لم يجده) ان كان المعنى ان  
المكاتب لم يجد القاضي  
لم يتأت مع قول المصنف  
قبضه القاضي وان كان  
المعنى ان المكاتب أو  
القاضي لم يجد السيد لم  
يتأت مع قول المصنف  
فان أي وللمل المراد الثاني  
وكان قد هرب مثلاً بعد  
الاباء وقوله فيه ليس في  
الخصمة والاولى حذنه  
(قوله بل عن العنق) أي  
كأنى قلها

فوفصل في لزوم الكتابة  
من جانب وجوازها من  
آخر

(قوله أو الجناية عليه)  
لم يتقدم الضعيف مرجع  
(قوله المصحة) لعله فيه  
به لاجل طرف العبد  
(قوله والمكاتب بالاداء)  
أي باداء ما أوتيه وانظر  
هل له الزام بالحظ (قوله  
ان رأه مصححة) أي مع  
استقاء شرطه للمصلحة  
التي أشار اليها (قوله لاه  
مجمع عليه الخ) لتعيل  
لاصل المتن (قوله لزومه

القائم فان تضرأمر بالانساب اذا بلغ ولو كان له أمة خلية ذات ولد فقال هذا الولي من  
هذه لحقه ان أمكن ولا تصير أم ولده فان قال استولدتها به في ملكي أو علفت به في ملكي أو  
هذا ولدي منها وهي في ملكي من عشر سنين والولد ابن سنة مثلاً ثبت نسبه منه كما مر في باب وهي  
أم ولده والعنق في الملك مقتضى لثبوت أمية الولد ما لم يمنع منه مانع والأصل عدمه ومجرد  
احتمال المانع ليس مانعاً لو كانت من زوجة فالولد للزوج ولا أثر للاحق السيد ولو كانت فراشاً  
لسيدها لاقراءه بوطئها لحقه الولد للفراش ولا حاجة الى الاقرار ولا يعتبر الا الامكان وسواء  
أجرى الاقرار في الصحة أم المرض وفي أصل الروضة فيسب التدمير فتلاعن فتاوى القاضي  
الحسين انه لو قال مضغة هذه الحارية أي أمتة حره فهو اقرار بان الولد انقذر حر وتصير الام  
به أم ولده قال المصنف وينبغي ان لا تصير حتى يقربوطئها أي في ملكه لانه يحتمل انه حر من وطء  
أجنبي يشبه انتهى وهو ظاهر وفي فروع ابن القطان لو قالت الامة التي وطئها السيدة ألفت  
سقط اصرت به أم ولده فانكر السيد النساء ذلك في المصدق وجهان قال الاذرى الظاهر ان  
القول قول السيد لان الأصل معه لاسيما اذا ذكر الاسقاط والموقوف مطلقاً فإذا اعترف  
بالحل احتمال والاقر بصدقه أيضاً الآن قضى مدة لا يبق الحل منتسباً اليها اه ولو اتفقا  
على انها أسغلت وادعت انه سقط مصور وقال بل لا صورة فيه أصلاً فالظاهر تصديقه أيضاً  
لان الأصل معه قال في البيان واذا صارت الامة فراشاً حره لم معها ولداً فأقرت بأنه ولده لغيره  
لم يقبل قولها بل القول قول صاحب الفراش ولو تنازع السيد والمستولدة في ان ولدها ولده  
قبل الاستيلاء أو بعده فالقول قول السيد والوارث وتسمع دعواها ولدها حاسبة ولو كان  
لامته ثلاثة أولاد ولم تكن فراشاً له ولا من وجه فقال أحدهم ولدي فان عين الاوسط لم يكن  
اقراره يقتضي الاستيلاء قال ابن تيمية وان اقتضاه بان اعترف بيلاده في ملكه لحقه  
الاصغر أيضاً للفراش وان مات قبل التبعين عن الوارث فان تعذر فالقائم فان تعذر فالقرعة  
ثم ان كان اقراره لا يقتضي ايلاً او خرجت القرعة لواحد عنق وحسبه ولم يثبت نسبه ولا  
بوقف نصيب ابن وان اقتضاه فالصغير نصيب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان  
خرجت القرعة له فان خرجت لغيره عتق معه وقال المحب الطبري اخلف أهل العلم في  
النفقة قبل تمام الاربعين على قولين قيل لا يثبت لها حكم السقط والواد وقيل لها حرفة  
ولا يباح افسادها ولا التسبب في اخراجها بعد الاستنقرار في الرحم بخلاف الغزل فانه قبل  
حصونها فيه قال الزركشي وفي تعاليق بعض الفضلاء قال الكركي سألني أبا بكر بن أبي  
سعيد الغفاري عن رجل سقى جاريته شرباً للتسقط ولدها فقال ما دامت نفقة أو علقه فواسع  
له ذلك ان شاء الله تعالى اه وقد أشار الغزالي الى هذه المسئلة في الاحياء فقال بعد ان قرأ  
الغزل خلاف الاول ما حاصله وليس هذا الا لاستبهاضه والواد لانه جناية على موجود حاصل

ما ذكر) أي لزوم السيد الامهال (قوله ومن فهم رجوع الصير) أي ضمير أو عبارة القوت وفهم شارح عن المصنف  
قوله لا اقراره بوطئها) أي أو شهدت به بينة (قوله الظاهر ان القول قول السيد) معتمد (قوله الان قضى مدة لا يبق الحل الخ)  
قيل لان الظاهر أنه لم يبق في ذلك الوقت قصدق ولا نظراً لاحتمال موته في بطنها لان الأصل عدمه فالظاهر تصديقه (قوله  
فالأحدهم ولدي) أي فقال السيد أحدهم الخ (قوله والواد) أي قتل الاطفال (قوله فواسع) أي جاز

ان المراد للفسخ العبد وليس بصواب وان كان الحكم محصيا اذا قلنا العبد الفسخ وانما اراد المصنف ثم اراد السيد الفسخ كما قاله الاصحاب وما في الحرر والنسب من التهذيب وكلامه نص في ذلك انتهت (قوله لا ثم امة قريمية) أي امة البيع (قوله وان اقتضى كلام الروضة) هذا بالنسبة ٢٤٠ لما انفهمه المتن من (زوم امهاته ثلاثة ايام) قوله وان عجز عن الحضور نحو مرض

(أو خوف هو غاية في أصل الفسخ لا في رأي في نهضة حذف الواو ومن قوله وان فهو قيد لما قبله (قوله جاز السيد الفسخ أي بعد الحول كما يدل عليه السياق فليراجع (قوله) حينئذ هذا ذكر في القصة بين الواو وبين قول المصنف يؤدى وهو ظاهر (قوله) ولم يستقل السيد بالاخت (قيد في المتن أي أما اذا استقل بالاخت فانه يمتنع لحصول القبض المستحق خلافا للإمام والفرزاني وهو مقيد بالمصلحة أيضا كما يعمد بما يأتي (قوله) وكانت المصلحة ظاهرة (قوله) هو قيد نان في المتن واقتلوا معنى قوله ولو من مجبور عليه (قوله) وعلى السيد الاستقلال أي وامتنع على السيد الاستقلال (قوله لما صر) أي في قوله واذا رقت سقط الارش أي فلا فائدة فيه ودفع في تبديل الاصح المسار (قوله في المتن فضا على مال (هو أجدود وأعم في تعبیر الحرر بالدية كما

فأول مراتب الوجود وقع النطفة في الرحم فيختلط بماء المرأة فانفسادها جناية فان صارت علقه أو مضغة فالجناية أغش فان نفخت الروح واستقرت الخلقة زادت الجناية فاحشاً ثم قال ويبعد الحكم بعدم تحريره وقد يقال اما حالة فسخ الروح فاما بعده الى الوضع فلا شك في التحريم واما قبله فلا يقال انه خلاف الاول بل يحتمل للتعزير والتحريم ويقوى التحريم فيما قرب من زمن الفسخ لانه سرجه ثم ان تشكل في صورة آدمي وأدركته القوالب وجبت العزة نعم لو كانت النطفة من زنا فقد يغسل الجوارح فلوركت حتى يفتح فيها فلا شك في التحريم ولو كان الوطء زنا والوطء حرة فلا شك انه غير محرم من الجهتين وقد سئل ابن الدان عن مسلم زنا بأمته ما حكم الولد في الاسلام فلم يجبه فيه بشي فقال له السائل ان ابن حزم ذكر في كتاب الجهاد ان الولد مسلم اعتبارا بالدار وعند هذا فلا شك في احترامه لاسيما اذا قصد بالوطء قهرها فانه يملكها كما قاله القاضي الحسين وغيره اه ما قاله الزركشي وقال الدميري لا ينبغي ان المرأة قد تفعل ذلك بحمل زنا وغيره ثم هي اما أمة فقلت ذلك بان مولاها الواطئ لها وهي مسئلة الفرقي أو بآذنه وليس هو الواطئ وهي صورة لا تخفى والنقل فيها عن زوني مذهب أبي حنيفة شبهه برفي فتاوى فاضليان وغيره ان ذلك يجوز وقد تكلم الفرزاني عليها في الاحياء بكلام متين غير انه لم يصرح بالتحريم اه والراجح تحريره بعد فسخ الروح مطلقا وجوزاه قبله واما مسئلة ابن حزم فقد أفتى بالدرجة الله سبحانه ان الولد كافر وبين أن كلام ابن حزم مردود وقال الزركشي هذا كله في استعمال الدواع بعد الزوال فاما قبله فلا منع منه واما استعمال الرجل والمرأة دواعي الحبل فقد سئل عن الشيخ عز الدين فقال لا يجوز للمرأة ذلك وظاهره التحريم وبه أفتى المعاد بن بونس فسئل عما اذا تراضى الزوجان الحران على ترك الحبل هل يجوز التداوى لئلا ينعى بعده طهر الحبل أجاب لا يجوز اه وقد يقال هو لا يز يدعى العزل وليس فيه سوى سد باب النسل ظنا وان الظن لا يفتى من الحق شيئا وعلى القول بالمنع والفرق بين ما يمنع بالكيفية وبين ما يمنع في وقت دون وقت فيكون كالعزل لكان مضجعا وفي شرح التنبيه للباسي نحو هذا اه كلام الزركشي قال الاصحاب فيمن لم يجد أهبة النكاح بكسرهما بالصوم ولا يكسرهما بالكافور ونحوه وعبر بغوى بقوله ويكره ان يحنال في قطع شهوته اه وفهم جمع من كلام الرافعي والمصنف تحريم الكافور ونحوه وصرح به صاحب الانوار وغيره وجع بينهما بحمل الجوارح على ما يفتر السهوة فقط ولا يقطعها ولو اراد اعادةها باستعمال ضد تلك الادوية لامكته والحرمه على خلاف ذلك والعزل حذر من الولد مكروه وان أذنت فيه العزول عنها سحرة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل قال الشيخ أبو محمد في تبصرته والتقفل في فتاويه اصول الكتاب والسنة والاجماع متظافرة على تحريم وطء السراري الا ان يجلب اليوم من الزوم والمهنة وغيرهما الا ان ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير حيف ولا ظلم وعارضهم الفرزاني فأفتى بأن الامام لا يجب عليه قسمة الغنائم بحال

قوله الا ذرعي وان ادعى شارح ان المراد المال هنا الدية (قوله والفرق) معطوف على التوقف ولا قوله لتسوف الشارح لا يعلق (قضية انه لو كان غيره مكاتب وفداه السيدانه لا يلزمه القبول فليراجع (قوله أي ولم يكن (قوله اعتبارا بالدار) صهيف (قوله فاما قبله) أي استعمال ما يمنع الحبل قبل ازال التي حالة الجماع مثلا (قوله وقد يقال هو لا يز يدعى العزل) معتمد أي والعزل مكروه فيكون هذا كذلك (قوله فلان فرق الخ) معتمد

القاتل مكافأ) أى أو كان قتله غير عمد (قوله بئن المثل) أى وأجرة المثل (قوله وكان الولاء للسيد) أى فى مسئلته كما هو ظاهر  
 في فصل فيما تناقروا فيه الكتابة الباطلة الفاسدة (قوله وكذا يفتران) يعنى القاسدو الباطل (قوله وان لم تزمه فطرته)  
 هذا هو المقصود من الاستدراك وكذا قوله ما لم يتجوز والافصد والاستدراك ما توافق فيه الفاسدة المحصنة (قوله واعداً) أى  
 هو بالرفع كما أشار إليه بعبارة الماطف والالزام تغيير اعراب المتن (قوله ولا يبطوها) الصواب حذف لا (قوله فى المتن بل يرجع  
 المكتاب به مع ما ذكره الشارح فيه) عبارة الفخفة مع المتن نصا بل يرجع فيما اذا عتق بالاداء المكتاب به أى بعينه ان بقى  
 والاخذه فى المتلى وقيمتها فى المتقوم ان كان متقوماً يعنى له قيمة انتهت وأسقط ٢٤١ منها الشارح ما يؤدى معنى قوله

فى المتقوم ولعل فى النسخ  
 سقط من النسخ وقول  
 المصنف ان كان متقوماً  
 قيد فى كل من مسئلتى  
 الرجوع بالعين والبدل  
 وعبارة المنهج وشرحه  
 وفى ان المكتاب يرجع  
 عليه بما أدام ان بقى أو بدله  
 ان تلف وهذا من زبادى  
 هذا ان كان له قيمة هو أولى  
 من قوله ان كان متقوماً  
 بخلاف غيره يتحرف فلا  
 يرجع فيه بشئ الآن  
 يكون محترم كما جله ميمته  
 لم يدفع فيه رجوع به لبدله  
 ان تلف انتهت (قوله بعد  
 تلفه) وكذا ان كان باقياً  
 وهو غير محترم كما قدمناه  
 عن المنهج (قوله والا جمل  
 الخ) الا صوب حذفه وانظر  
 ما معنى اشتراط الحلول  
 والاستقرار هنا مع ان  
 ما نحن فيه لا يكون فيه  
 الدينان الاحالين مستقرين  
 لان ما على السيد بدل  
 متلف وما على السيد بدل

ولا تخيبها ولا تفضل بعض الغائين وحرمان بعضهم وزعم أن سير قمر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تقتضى ذلك ورد عليه المصنف قوله بأنه خارق للاجماع فيه هذا ان كان ما عوداً بالهجر  
 فان مكان مسروقاً أو محتسباً خمس أيضاً على المشهور خلافاً للامام والفرز الى وقد تقرر ان  
 ما يأخذ به الحري من مثله عليه وأن الحري اذا تفرج حرياً ملكه والنص ان ما حصله أهل  
 لدمه من أهل الحرب بقتال ليس بغنمة فلا يترفع منهم فعل ما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره  
 فيما علم أنه من غنمة لم تخمس والاغنياء مع السرارى ولم يعلم حاله والاخر فيه محتمل لذلك  
 لا يكون من هذا القبيل وكان بعض المتورعين اذا أراد التسرى بأمة اشترى اها من وكيل بيت  
 المال وظاهر أن من له حق فى بيت المال يجوز له تلك الأمة بطريق الظفر لان المرجع فيها  
 حينئذ الى بيت المال للجهل بالمستحقين وفى كلام التاج ابن الفراك أن الغلول فى الغنمة يحرم  
 ما كانت الغنمة تنقسم على الوجه المشرع فاذا تغير الحال جاز لمن ظفر بقدر حقه وعبدونه  
 أن يمتزله ويكفاه اهـ ومقتضاه جواز الاخذ ظفر فى الغنمة فبصلاح بيت المال لكن  
 المصنف نقل فى المجموع عن الفرزى وأقره أنه لو لم يدفع السلطان الى كل المستحقين حقوقهم  
 من بيت المال فهل يجوز لأحدهم أخذ شئ من بيت المال قال فيه أربعة مذاهب أحدها  
 لا يجوز لأنه مشترك ولا يدرى حصته منه حبة أو دانق أو غيرهما قال الفرزى وهذا غلو  
 لا يجوز والثانى يأخذ كل يوم ما يكفيه والثالث كفاية سنة والرابع ما يعطى وهو حقه  
 والباقيون مظلومون قال وهذا هو القياس لأنه ليس مشتركاً كالغنمة والميراث لان ذلك ملك  
 لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لا يستحق وارث شيئاً وهذا اذا صرف البع ما يليق صرفه  
 اليه اهـ وبالأول جزم ابن عمه السلام فى قواعده ومقتضاه الحاق ذلك بالاموال المشتركة  
 وان الاخذ ظفر بما يستحقه فى بيت المال لا يجوز وان منع التسليم فى أمره المستحق ونقل  
 الزركشى عن ابن عمه السلام منع ذلك وهو موافق لما سبق عنه من منع الاخذ حيث لم يدفع  
 السلطان الى كل المستحقين حقوقهم وفى فتاوى المصنف ان السلطان اذا أعطى رجلاً من  
 الجنود المغم شيئاً فان لم يكن السلطان خمسة ولم يقدمه الباقي فقيمة شرعية وجب الخمس فى  
 الذى صار الى هذا ولا يحل له الاتفاع بالباقي حتى يعلم أنه حصل لكل من الغائين قدر حصته  
 من هذا فان تعدد عليه صرف ما صار اليه الى مستحقه لم يمهده الى القاضي كسائر  
 الاموال الضائعة هذا اذا لم يعطه ذلك على سبيل النقل بشرطه اهـ ونؤخذ مما سبق عن

٣١ نهاية ثامن رقبته التى حكمنا بعتقها (قوله وبما تخالف الخ) يعنى حذف لفظ مما (قوله  
 وفى انه اذا عتق بجهة الكتابة لم يستتبع ولداً ولا كسباً) هذا يناقض ما مره قيل قول المصنف كالتعليق فى انه لا يعتق  
 ابراً مع قول المصنف وبنوعه كسبه فالصواب زيادة لفظ لا قبل قوله بجهة الكتابة ولكنه لا يكون حينئذ مما تخالف فيه  
 المحصنة (قوله لان للدين اداء الدين من حيث شاء) أى وكل منهما مدين (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فتأمل  
 (قوله يحرم ما كانت الغنمة تقسم) أى مده كون الغنمة تقسم على الخ (قوله ان يمتزله) أى يأخذه (قوله لا يجوز لانه  
 مشترك) معقد وقوله وهو حقه أى والحال (قوله بشرطه) هو وان فعل فى العلو مكانة تقتضيه بمنزلة غيره عدا دفعه له



(قوله وقال بل كنت ما قال) لعل الإصوب كنت كاملا كافي عبارة غيره (قوله لقوة جانبه بذلك الخ) أي لأن الأصل شأوه فقوى جانبه (قوله أجيب عنه الخ) هذا الجواب محض نكر برأيه فنبهه فأنزل في كتاب أمهات الأولاد في (قوله وأمر عنها) الانسب وأمر منها (قوله والعق فيه قهرى) هذا هو الذي جعله في النسخة مناسبة الختم أي لأنه بسبب قهره أنه أقوى من غيره ولأنه دخل لقوله مشوب الخ في ذلك وإنما هو مجرد فائدة كما يعلم من النسخة لكن سببا في الشرح أن الأصح أن العق بلفظ أقوى (قوله والمعلق) شمل ما إذا كان التعليق لحث أو منع أو تحقيق خبر وفيه وقفة لا تخفى (قوله والأصح أن العق بلفظ أقوى) أي العق بالخبر بدليل تعليقه (قوله ويترتب العق فيه على عمل الخ) انظر وجه دخوله هذا في مناسبة الختم (قوله وهو قربة) لعل الضمير ٢٤٢ لقضاء أو طار (قوله وما يترتب عليه من عق وغيره) الواو بمعنى أو كما لا يخفى

وانظر ما المراد بالغير (قوله) سواء المجتزأ والمعلق (قوله) انظر إلى الأبدان من أهمها (قوله والأصح أن العق) أي الخبز كما هو ظاهر (قوله جمع أمهات الخ) عبارة الجوهري الأمهات أصل قولهم أم والجمع أمهات وأمات انتهت والشارح أوهم بقوله قاله الجوهري أن ذلك كله مقول الجوهري وليس كذلك كما علمت (قوله بدليل جهه) أي والجمع رد الأشياء إلى أصولها (قوله وأنشد الزمخشري للمأمون) أي أنشد من شعر المأمون والأفلامون مات قبله بأزمنة كثيرة فقد مات الشافعي في زمنه (قوله عهده بعضها بعضا) (قوله ولو ادعى جارية في بدرجل) هذه علمت

المجموع نقل عن الغزالي الفرق بين مال الغنية وبين مال يبت المال قال بعضهم وهو ظاهر ولو ادعى جارية في بدرجل فأنكر فأقام المدي بينة أو حلف بعد نكول المدي عليه وحكم له بها وأولدها ثم قال كذبت في دعوى وحلفي والجارية لم تكن في يده لم يقبل قوله في إبطال حرية الولد ولا استيلاؤها لأن إقراره لا يلزم غيره ولكن عليه قيمة الولد والام مع المهر وليس له وطؤها بعد ذلك ما لم يترها منه فان مات عتقت ولولاها ما وقوف فان وافقته الجارية على الرجوع لم يبطل الأبدان ولوان صاحب اليد أنكر وحلف وأولد الجارية ثم عاد وقال كنت مبطلا في إقرارى والجارية للمدعى فالحكم في المهر وقيمة الولد والجارية والاستيلاء على ما سبق في طرف المدي قاله في أصل الرضة وفيما ذكرناه كتابة وإنما أطننا الكلام في هذا المقام لسؤال بعض الفضلاء عن ذلك للسدة الحاجة له (وبالله التوفيق) هو خلق القدرة والداعية إلى الطاعة كما هو وقال امام الحرمين خلق الطاعة والخذلان ضده ولما كان تأليف كتابه هذا من أفضل الطاعات أشار إلى التبري من الحول والقوة لاختصاص التوفيق بالله تعالى كما يؤخذ من تقديمه الجار والمجرور فالتوفيق به تعالى لا بغيره (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) أي به اقتداه بأهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجموعة خاتمة أمرهم ولهذا قال الاستاذ أبو القاسم القشيري هذا اعتراف منهم وإقرار بأنهم لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بمجدهم واستحقاق فعلهم وإنما ذلك ابتداء فضل منه ولطف فذلك ختم به المصنف ما أنعم الله بهم من هذا التأليف العظيم ذي النفع العيم الموصل إلى انشاء الله تعالى إلى الفوز بجنات النعيم إشارة لذلك وعقب ذلك بالصلاة التي جمعها من اختلاف الروايات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكر المأولاء في انعامه الجسم لانه لا في أحكام هذه التريعة السمعة من عتد به الحكيم المضمنة لهذا المنهاج القويم بقوله (اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأبي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد واختم كتابنا بخير وأصلح لنا شأننا كله وأفضل ذلك بأخواننا

من قوله السابق ولو زعم أمة بجمعة ثم أحبطها ثم أكذب نفسه لم يقبل قوله الخ (قوله) وأجابنا (قوله) تحريم هذه الحواشي المفيدة التي أملاها محقق العصر ونادرة الدهر شيخنا شيخ الإسلام أبو الضياء والنور على الشبرا ملي شيخ الافتاء المتدريس بجامع الأزهر وخادم المسنة الشريفة وحديثها العيص الأور رحمه الله تعالى بمنه وكرمه وذلك على شرح شيخ مشايخه شيخ الإسلام الشمس محمد الرمي على منهاج الامام النووي جعل الله خالصا لوجهه الكريم عنه وكرمه أمين تحرير في أوائل شهر ربيع الأول سنة إحدى وثمانين بعد الألف على يد مجرده العدة الفاضل الشيخ محمد القرشي من طرر نسخة السلامة الفاضل الشيخ أحمد الدمنهري مستفي الحواشي المرقومة من أقط شيخنا المشار إليه وعرضه بعد أخرى عما بهادهم عليه والله تعالى ولي النهاية والتوفيق والهداية إلى سواء الطريق

أى أن الدليل لا ينقوم إلا بالنظر لمجموعها لأن الصحيح منها ليس صريحاً في المراد والصريح فيه ليس بصحيح (قوله أنه من اشراط الساعة) ليس هذا من الحديث وإنما يبين به الشارح المراد ويحمل انه رواية أخرى فليراجع (قوله وأبوه حنفكذا هو) انظر ماوجه دلالة على حريتهما (قوله في الحديث) فأتري في العزل) ظاهر هذا اللفظ أنه يستشير في أمر العزل وعدمه لأنه يسأله عن الحكم من الحل والحرم ويدل له الجواب وقوله صلى الله عليه وسلم ٢٤٣ ما عليكم أن لاتنزعوا ما سلمناه ان لاتنزعوا ما سلمنا عنه

وأجابنا وسائر المسلمين) وكما خففنا بالكلام على العلق كلامنا فتسأل الله تعالى ان يعق من النار قابنا ويجعل الى الجنة مصيراً وما بنا ويسهل عند سؤال الملكين جوابنا ويثقل عند الوزن حسانتنا ويثبت على الصراط أقدامنا ويعتقنا لما نظر الى وجهه الكريم فهو غاية آماله وان يحمل ذلكنا الصالح وجهه وأن يجعله حجة لنا لا حجة علينا حتى نغنى أننا كتبناه وما قرأناه ونسأله أن يثبت بالصالحات أعمالنا وان يفعل ذلك بنا وبالدنيا وجميع المسلمين ويختم الكتاب بعبادته من حمد الله الذي يبدى ويعيد والصلاة والسلام على نبيه المحمّد بمصوم الشفاعة يوم الوعيد ونعوذ به من الجور وقتة الامل البعيد ونسأله الفوز يوم يقال فلان شقي وفلان سعيد وكان الفراغ من تأليفه على يد قمر غوره وأسبر وجهه ذنبه مؤلفه محمد بن أحمد بن جزء الرمي الانصاري الشافعي غفر الله ذنبه واسترعيه ورحم شبيه بتاريخ يوم الجمعة الفراء تاسع عشر جادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام أحسن التبرير تمامها والله أسأل وبرسوله أوسل أن ينفع به كاتبه بأصله وان يضرلن نظرفه بعين الانصاف ودعا المؤلف بأن يهز به جل وعلا يفتي اللطاف وبأن يمتعه بالنظر الى وجهه ويعدو بالاعاف وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

أما بعد حمد الله على نعمائه والصلاة والسلام على سيد أنبيائه فقد تم بعون منور الكون بسراجهم الهواج طبع كتاب نهاية المحتاج على المحتاج معطر الأرجاء بالحواشي البهية حاشية العلامة الشعراني والخاصة الرشيدية وكان ذلك بالطبعة الزاهية الزاهرة ذات الفخار والادوات الباهرة المجاورة للعارف بربه القطب الدرر جعل الفردوس منقلب الطيف الحبيب ادارة ذي المهارة والوفا حضرة محمد أفندي مصطفى وكان ذلك في شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٣٠٤ من هجرة النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام مالا يجدر تمام وفلاح مسك ختام تم



الخ فقل المراد هنا سيول مثله بأن ثبت بلوغه فليراجع (قوله وشمل كلامه الخ) فيه وقفة الآن يكون المراد بقوله اسجل ولو احتمالاً (قوله بعدم الجرح عليه) يعني المريض وكان الاصبوب حذف لفظه عدم ادخال الباعث على الجرح فيكون الضمير للفلس وفي نسخة بموم الجرح عليه وهي الاصبوب ولعل عدم محرف عن عموم (قوله ولو أقر بمجموعه وسفه الخ) فبقا ل لا ترتد عليه لان الايلا لم يثبت الا ترى انه بفقه منه اذ ثبت (قوله كافي) له في باب (قوله ولو أقر بنسبه) انظر الضمير لرجوع (قوله زواله

ملكه عنها) أي وانما سمع به لما اذا كان نذر لثم الان الشارع أثبت له ولاية ذلك (قوله لأن الوفا بالشرط مع ايلاد المشيخ  
 يمكن ولا كذلك ايلاد ابيه) أي لانا لو قلنا به ثبت المالك له فتعذر على الان العتق (قوله ويحرم عليه وطؤها الخ) لاجابة اليه  
 هنا وقد مر (قوله لم يستكمل تسع سنين) صوابه استكمل الخ (قوله والاصل عدم المانع) المناسب والاصل بقاء المانع من  
 ازالة الخ فتأمل (قوله حال استدخالها) أي بخلافه عند الانزال فلا بد من كونه على وجه محترم كما مر (قوله ثبت فيها الايلاد) أي  
 مع ابتناء كونها أمته (قوله ويجب عليه قيمتها الخ) لاجابة اليه هنا وقد مر (قوله وينفذ الايلاد في قدر حصته) انظر ما المراد  
 بقدر حصته (قوله لان حق الغنم الخ) هذا التعليق انما كان مقتضاه نفوذ الايلاد في جميعها مطلقا فتأمل (قوله كذا في  
 الحاروي الصغير) يعني أصل الحسك لماذا كرمعه (قوله تبع القول العزيز الخ) فيه ان الذي نقله عن العزيز اطلاق النفوذ  
 لا التفصيل (قوله لكنته) لعله العزيز (قوله فالولد حر كله) أي مطلقا (قوله والا) أي بان لم يصر (قوله تايؤخذ مما مر)  
 يتأمل (قوله وكذا ولد المشتركين ببعض وسيد فانه حر كله) وانما منع نفوذ الايلاد ما ذكره بعد ولا يلزم من عدم نفوذ  
 الايلاد عدم حرية الولد (قوله وأفاد كلامه) انظر ما وجه الافادة (قوله بحارز غنى) أي من حيث ان الاحبال انما هو فعمل الله  
 تعالى بالحقيقة وقد أسنده الى السيد فقوله الى المصمير أي لا من حيث كونه مصمرا وان أمه كلامه وتحقيق الجواز العقلي  
 هنا ظاهر كاذكرناه خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله احدهما أن يكون) يعني مرفوعة (قوله وثانيهما أن يكون متصلا)  
 يعني اسمها ظاهر اليس بينه وبينه فاصل أي بخلاف ما اذا كان المرفوع منفصلا عنه بخلاف المفعول نحو أقي القاضي بنت  
 الواقف (قوله ليفيد ان كل من أحبل أمته) انظر ما وجه الافادة من هذا دون ذلك وانما يظهر اذا كان المانع خصوص  
 انتقاء لها عن ملكه وبعبارة النصف تنبيه القياس بموته لكن لما أوهم العتق وان انتقلت عنه بمسوخ شرعي أظهر الضمير  
 ليعين انها لما عتقت ان كان سيدها وهاق الموت انتهت (قوله ضد الحياة) المناسب لتفسيره المذكور وان يقول نقض الحياة  
 (قوله ويعبر عنه بمقارعة الروح الجسد) فيه نظرون المقارعة فرع الوجود فهو من تقابل العدم والمساكة لا من تقابل  
 النقيضين فلا يظهر الا ان يكون عبارة عن القبل المذكور بهذه (قوله ومعالم ان ولد المالك الخ) هذا الاتفاق له بما قبله كما  
 لا يخفى فانظر ما وجه ابراده هنا (قوله وصورة ملكها حاملان تضعه الخ) في هذه العبارة مساهلة لا تخفى والمقصود منها  
 ظاهر (قوله فالولد قبل العلم الخ) أي فالولد الحادث قبل العلم الخ أي بخلاف الحادث بعده (قوله وقيل ثبت) أي وينبغي  
 النكاح (قوله لكنته يفرم نقضها وقيمتها) أي لأقرله ومثل هذا في النصف وانظر ما المراد بالنقص الغرور مع القيمة وسيأتي  
 آخر مسئلة في الكتاب فقلنا عن أصل الروضة ان يفرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم يحرم عليه وطؤها حتى يستبرأها  
 من المنتزعة منه وظاهر ان محل الحرمة ان كان صادقا في اكلها بنفسه (قوله فكما مر) أي فيجزي في المدعى عليه نظير ما مر  
 في المدعى (قوله وسكت) انظر مرجع الضمير (قوله ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه انه لا يحكم بحريته (قوله لان ظنها  
 مشتركة) هو معطوف على قوله كان ظنها زوجته الحرة أو أمته أي والا فالولد رقيق في هذه اثلاث تكاربه والده في  
 حوائث شرح الروض (قوله فيخرج شبه الطريق) أي ماشية الملك كالمشركة فقد مرت في كلامه آنفا (قوله لما مر)  
 لعل مراده الادلة المارة أول الباب (قوله وليس له وطؤها الخ) هذا هو المقصود من الاستثناء (قوله فان أحبلها) أي فيما اذا  
 وطأها بغير اذن (قوله ولا يجوز له الوطء قبل بيعها) قد يقال أي حاجة الى هذا الا أن يقال ان المراد الوطء بسيد الايلاد  
 وهو وان كان معلوما أيضا الا انه مغاير لما قبله (قوله وكام ولد كانتها) قد مر هذا آنفا (قوله كما تقرر) أي في بعضها لا في  
 كلها والمراد كما تقرر في أبوابها (قوله فاذا اعتقها على صفة جاز) بناء على (قوله بالموت) هو متعلق بالعتق أي تقدم سبب  
 العتق الحاصل بالموت (قوله وهذا) أي ما في المتن (قوله ولو وثبة أو بحوسبة) أي بخلاف المرتدة لا تزوج بحال كما مر  
 بسط ذلك في النكاح (قوله بآذنه) أي الكافر (قوله وما كان في بيعها الخ) هذا وما بعده يعني عنه ما رغب المتن (قوله  
 استدلالا واجتهادا) أي من أخذ بظاهر قول جابر والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا ترى بذلك بأسا (قوله كما ورد في خبر  
 المخاربة) غرضه من سياق هذا بيان أنه لا يلزم من قول الصحابي لا ترى بذلك بأسا ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه لكن  
 قد يقال انه لا دليل في ذلك لانه لم ينص فيه على انه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف خبر جابر على ان جزم الشارح بانه  
 صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه واستفاده فيه الى مجرد ما ذكره فيه مالا يخفى (قوله وزاد الحاكم) يعني في أمهات الاولاد

بدليل ما بعده (قوله على عقن) متعلق باستدل وانظر لما مراديا مره صلى الله عليه وسلم (قوله الاولى الموهنة الخ) هذه  
والمسائل الثلاث بعدها لا تستحق لان صفة بيعها العدم صفة ايلاها كما مر (قوله بخلاف الوصية بها) أى لنفسها أى فقصر  
أى لتعلق العقد الفاسد (قوله وجزء المصد) أى ما يحيل جزء المصيد فيما إذا كان أحد أبويه يجزى في الجزاء أو لا  
لا يجزى (قوله واستحقاق سهم الغنينة) أى بالنسبة للركوب كما إذا كان متولدا بين ما يسميه وما يرضخه (قوله لموالى الأب)  
أى حيث أمكن فلا يراد به قديكون لموالى الأم قبل عتق الأب (قوله وقد جازية) بتأمل (قوله ونايهما) ظاهره نائى  
الضربين وليس كذلك فإن الضرب الثانى سياتى ولعل في العبارة سقطا وأنه قسم الضرب الاول الى قسمين أو نوعين مثلا  
فسقط من الكتبة أولهما وهذا نائيهما (قوله والضرب الثانى ما يعتبر باخسهما الخ) هذا ينفي عنه ما مر في القسم الاول وهو  
ما يعتبر بالابوين جميعا لانه اذا اعتبر في حله أو في اجزائه كل من الابوين على انه لا يحيل أو لا يجزى اذا كان أحدهما ليس  
كذلك وقد رادفهما النجاسة والعقبة فكان عليه ان يزيد هناك الطهارة والحققة على ان ما ذكره في هذه الاقسام ينفي عنه  
القاعدة التي قدمها عند قول المصنف وأما غيره فشكاح فالولد رقيق (قوله في النجاسة) أى وذلك في النجاسة (قوله عند  
العقد) أى عقد التدبير وقوله أو وجود الصفة أى في المعلق عتقه فيه لف ونشر مرتب (قوله وولد الميعة) يعنى جعلها  
بخلافه فيما بعده فان المراد فيه الولد المفصل (قوله وولد مال القراض) راجع (قوله فان كانت الموهوبة) يعنى التي  
قبضت فتقوله والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها على اطلاقه وانظر ما يرتب على الحكم بكون ولدها موهوبا وتابعا  
(قوله وأبواه مردان) أى وليس له أصل مسلم (قوله اغناشها الخ) برده عليه نحو حرمة بيعها (قوله هي وأولادها) أى  
الحادئين بعد البيع كما يعلم بما بعده والمورة أنه بعد انفصالهم اذ مسئلة الحمل ستأتى (قوله الغائبة) لاجابة اليه بل الاولى  
حذفه لايها (قوله لا عار الزاهر) في هذه العبارة مساهلة لا تخفى (قوله ذكرها) يعنى ذكر نظيرها (قوله والفرق الخ)  
غرضه من هذا الرد على الزكشى في دعواه ان هذه هي صورة الامام (قوله بخلاف الثانى) فيه نظر فان الغرض فيه أيضا  
انقلابا يشوب الاستبدال فكان الكفاي في الفرق ملكه اياها مال المعلق في الاولى دون الثانية (قوله تحبها عتقها ولادها) أى  
حيث أطلق فيه العتق اذ لو نفي منها شيئى لم يلحق بمصدق ظاهر الخبر (قوله بزاحم وصاها) لعل ثم ان لم يف التثا بجمعها  
عند المراجعة يحكم بعقوبتها من رأس المال فليراجع (قوله وقاس عليه) أى من قوله ولو أنف عينا في مرض موته الخ (قوله  
بولدين من كل منهما) أى بان أولادها كل منهما ولد أى واشتباها كانا ما توادها هو صريح العبارة والتفصيل الا لا يتأتى  
الا فيه كما هو ظاهر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله أنت وطئت) يعنى أجلبت (قوله فسرى الى نصبي) فيه نظر بالنسبة  
لما اذا كان المورس أحدهما فقط اذ لا يتأتى قوله لا لا خرفسرى الى نصبي وكذا بالنسبة الى قوله ولو كانا معمرين الا  
اذا هذا مسلط عليه (قوله كل منهما) يعنى من المعمرين (قوله لم يثبت نسب الولد من أبيهم) أى لان المقرب غير حائز (قوله  
ولا عليه) معطوف على الاول (قوله يلزمه الغرم لمدى الملك) وسياق قريب ما يغرمه (قوله ثلث القبة) أى قبة الام  
والولد كما علم من قوله المار لا اعترافه بأن فوت الخ (قوله لانها في بدال الثلاثة حكما) انظره مع ان دعوى الاول انها عتيقة هي  
ولادها الا أن يكون ذلك بالنظر لماله من الولد لكن قد نبأ في هذا ما مر في قوله لانه لم يدع لنفسه شيئا فليراجع وليه فاحكم  
الولا على الام (قوله قال بعضهم) أى جوابا عما اقتضاه التعليل (قوله فيعرض على القائف الخ) انظر لواقعته القائف  
بأحدهما أو انتسب هو بعد بلوغه هل يثبت حكم الابلاد (قوله وهي في ملكي من عشرين سنين) انظر هل مثله ما اذا علمنا انها  
في ملكه هذه المدة ولم يذكرو (قوله والولد ابن سنة مثلا) انظر هل مثله ما اذا كان ابن سبعة أو لا لاحتمال انها علفت به قبل  
الملك وحملت أكثر مدة الحمل راجع (قوله ثبت نسبه منه) لاجابة اليه لا هي (قوله احتمال المانع) أى كرهن مثلا (قوله  
ولو كانت) أى الامة غير المتروجة (قوله الا ان تخفى مدة الخ) قال شيخنا في حواشيه ولا نظر لاحتمال موته في بطنها لان  
الأصل عدمه (قوله بل القول قول صاحب الفراش) بل قضية ما صرح لوفيه وان لم يدعه فليراجع (قوله فان عين الوسط)  
ومثله هنا ما لعين غيره كما هو ظاهر وانما تطهر قائده في قوله وان اقتضاه الخ (قوله وان مات قبل التعيين) هذا ما تبلى قوله  
فان عين الوسط وسكت عما اذا عين الاكبر أو الاصغر والحكم فيها ظاهر بما ذكره (قوله عتق وحده) أى حكم بعقته أى  
عملا بقوله هذا اي اذهو من صيغ العتق كما مر في باب وقوله ولم يثبت نسبه أى لان القرعة لا تدخل لها في النسب (قوله

ويعمد القول بعدم تحرجه) انظر مرجع الضميمة (قوله ويقوى الضرر) أى احتمال الضرر (قوله فقد يشغل الجواز) أى  
من غير كراهة بقرينة السياق (قوله من الجهتين) لعل محل هذا قبل دفع الروح والايمانى ما قبله (قوله زنى بزمية) لعل  
صوابه بزمية بدليل قوله فبما سبأنى لاسمى اذا كان قد بالوطه قهرها الخ (قوله مسلم باعتبار الدار) انظر هل الصورة انه  
وطأته فى دار الاسلام (قوله وهى مسئلة الفرائى) الذى مر عن الفرائى ابن السدى جاريته (قوله بعد دفع الروح مطلقاً)  
انظرو لو كان من حرية (قوله وقال الزركشى هذا) أى ما ذكر من الاجهاض وصورته فى الاستعمال قبل الازال ان  
نستعمل دواء يجب انما اذا اجبت أجهضت واما استعمال الدواء المانع للعلل نفسياً بعد (قوله بعد طهر الحيض) انظر  
ما الحاجة اليه و لعل صورة السؤال كذلك (قوله أصول الكتاب والسنة والاجماع) الاضافة الهياينية (قوله وعارضهم)  
كان الظاهر وعارضهم (قوله يجوز له تلك الأمة) أى ولا يحتاج الى الثراء المذكور وانظره مع ان الظاهر اذا ظفر بغير  
جنس حقه لا يملكه بل يبيعه ويملك به جنس حقه وقد مر انه لا يحل له وطه جارية بيت المال ولا تصير أم ولد له وان كان فقيراً  
(قوله وهو حقه) لعل الواو للحال فهو قيد يخرج به ما زاد على حقه لكن قد بقي عن هذا قوله الآتى وهذا اذا صرف اليه الخ  
(قوله ولو ادعى جارية فى يد رجل فأنكر الخ) قد مر هذه المسئلة أن نافع زيادة (قوله وليس له وطو هالخ) هذا انظر  
لظاهر كالايجبى وقد مر هذه أيضاً بما فيها (قوله ولما كان تأليف كتابه هذا من أفضل الطاعات) أى والطاعات انما  
تكون بمحض توفيق الله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله (قوله وأشار اليه بما ذكره بعد (قوله ولهذا قال الاستاذ الخ) لم أدر مرجع  
هذه الإشارة ولا يصح أن يكون مرجعها ما ذكره قبلها كالايجبى فكان ينبغي أن يوطأ لها بشئ مما بعدها (قوله من  
حسن تلك العظائم) لعله يدفع السنين فهو من اضافة الصفة الى الموصوف ويناسبه اضافة عظيم الى ما بعده فى الفقرة  
الثانية (قوله بجهدهم واستحقاق علمهم) أى لا نه تعالى لا يستحق عليه شئ كما هو مذهب أهل السنة (قوله وانما ذلك ابتداء  
فضل) أى لان نفس الاعمال من فضل الله تعالى فائتة له فيها وهو الذى يستحق الشكر عليها ومع ذلك فهو سبحانه وعد بوعده  
الصاق أن يجعل هذا ممتزجاً على هذا وهذا والمشار اليه بقوله سبحانه وتلك الجنة التى أوتىتموها بما كنتم تعملون فلا  
تنافى بين هذه الآية وبين ما قرره الشارح الموافق لقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل أحدكم الجنة عمله (قوله المتضمنة لهذا  
المنهاج القويم) أى الطريق الواضح المشاهد الذى لا عوج فيه وهو ما عليه أمر ملته ويجوز أن يراد بالمنهاج الكتاب فهو  
على حذف مضاف أى المتضمنة لاحكام هذا المنهاج القويم (قوله وعلى آله) أى مؤمنى جميع أمته كما هو اللائق بمقام الدعاء  
وليشمل المعصم وعليه نفعاف الازواج والذرية من عطف الاخص (قوله وكما خفنا بالكل على العمق كلامنا) أى تفاؤلاً  
بالحق من النار كما قالوه فى حكمة ختم الاحباب كتبهم الفقهية به وجئنا بذقوله فنسأل الله الخ معناه نسأله أن يحقق هذا  
الذى أملناه بهذا التعاول والضمير فى خفنا وما بعده الظاهر انه للشارح والمصنف نعم الضمير ان فى نسأله وفى جوارنا انما  
يلقان بالشارح فقط والمراد بانظم الختم الاضافى والله سبحانه أعلم وقد تمت بحول الله وقوته هذه الحواشى على شرح  
المنهاج لتشيخ مشايخ الاسلام محمد شمس الدين الراملى رحمه الله تعالى على يد منسختها أقفر عباد الله وأحوجهم الى عفو  
أحمد بن محمد عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربى أصلوا الرشيدى منشأ غفر الله له ولوالديه ومشايخنا وأحبائهم ولجميع

المسلمين فى اليوم السابع والعشرين من شهر شعبان من عام ستة وخمسين

وألف جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ونفعهم النفع العيم

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن

هدانا الله والصلاة والسلام على خير خلقه

وخاتم أنبياء سيدنا ومولانا محمد وعلى

